الاستعمار الجديد
وافريقيا
في السبعينات

قوانين وخواص
النضال
ضد الامبريالية

دار التقدم
موسكو

الاستعمار الجديد وافريقيا في السبعينات

قوانين وخواص النضال ضد الامبريالية

تحت اشراف الدكتور فى العلوم التاريخية
ى . ا . تارابرين

دار
التقدم
موسكو

© دار الفكر . ١٩٧٥

© الترجمة الى اللغة العربية مع اضافات وتبديلات –
دار التقدم ، ١٩٧٩

H $\frac{11104—713}{014(01)—78}$ 595—79 0302030103

المقدمة

ينصب اهتمام علماء الدول الاشتراكية دائما على نتائج انهيار الامبراطوريات الاستعمارية والتحولات الثورية المتواصلة فى البلدان الافريقية المتحررة وارتفاع دورها فى التطور العالمى ونضال شعوب قارة افريقيا فى سبيل استقلالها الحقيقى . كما يزداد اهتمام اوساط الرأى العام الواسعة بهذه المسائل . ويعير العلم الماركسى اللينينى اهتماما كبيرا بتحليل الظواهر والاسباب التى تعيق الحركة السريعة للبلدان المتحررة فى طريق التقدم ويركز اهتمامه خاصة على العامل الخارجى – الاستعمار الجديد الذى يتميز تأثيره السلبى بأشد التخريبات .

ان الاستعمار الجديد فى الظروف الراهنة كأنه يجمع جميع الاوجه الاساسية التى تتصف بها استراتيجية الامبريالية وتكتيكها ازاء البلدان النامية ، وهو يمثل الى جانب ذلك احدى المحاولات التى تقوم بها الامبريالية لتكييف نفسها تبعا للموقف الجديد فى العالم . غير ان الامبريالية لم تغير من جوهرها العدوانى . فقد اشار ليونيد بريجنيف فى تقريره الذى قدمه الى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى قائلا : «ودلت تجربة الحركة الثورية فى السنوات الاخيرة دلالة واضحة على انه اذا نجم خطر حقيقى على سيطرة الرأسمال الاحتكارى وصنائعه السياسيين اقدمت الامبريالية على كل شىء والقت كل قناع من اقنعة الديمقراطية اية كانت . انها مستعدة لدوس سيادة الدول وكل شرعية ، ناهيك عن الروح الانسانية . ان الافتراء وتضليل الرأى العام والحصار الاقتصادى

والتخريب واحداث الجوع والخراب وشراء ذمم الناس والتهديد والارهاب وتدبير اغتيالات الشخصيات السياسية والمذابح على الطريقة الفاشية – تلك هى ترسانة الثورة المضادة المعاصرة التى تعمل دائما بالتحالف مع الرجعية الامبريالية الدولية» * . ولذلك فان العلم الماركسى يعرف الاستعمار الجديد باعتباره نظاما امبرياليا جديدا لتبعية واستغلال البلدان النامية فى ظروف تم القضاء فيها على سيادة الاستعمار المباشرة وتغير فيها ميزان القوى فى العالم لصالح الاشتراكية .

واغتنت المطبوعات الماركسية العلمية ، خلال العقد الاخير ، باعمال تحلل السياسة الاستعمارية الجديدة التى تنتهجها الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية . ولكن الاستعمار الجديد يتغير باستمرار فى اطار تلك التغيرات التى تتعرض لها الرأسمالية نفسها فى مرحلة ازدادت فيها ازمتها العامة فى التعمق . وفضلا عن ذلك لم يصدر حتى الان بحث شامل خاص يتناول سياسة الاستعمار الجديد فى القارة الافريقية ، بينما غدت الحاجة شديدة الى صدور بحث من هذا القبيل .

ففى الوقت الذى كان نفر محدود من الزعماء والشخصيات التقدمية فى البلدان النامية بما فيها البلدان الافريقية يدينون فى الستينات الاستعمار الجديد (وكانوا يستعملون فى سياق حديثهم مصطلح «الاستعمار الجديد») نلاحظ اليوم صورة اخرى تماما . فالبلدان النامية تعتبر المجابهة مع الاستعمار الجديد حقيقة من الحقائق الرئيسية فى العصر الراهن . يجرى الحديث عن ذلك فى جميع الندوات التى تشارك فيها بلدان افريقيا وآسيا واميريكا اللاتينية – فى منظمة الامم المتحدة وهيئاتها المختصة وفى دورات يونكتاد وفى منظمة الوحدة الافريقية وفى مؤتمرات دول عدم الانحياز وغيرها .

فاذا اخذنا بنظر الاعتبار ما تقدم ، نجد ان التحليل الماركسى العلمى لاوضاع واتجاهات الاستعمار الجديد والكشف عن نقطه الاشد ضعفا وتحديد تحركات القوى المناهضة للامبريالية فى

---

* مواد المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى . موسكو . ١٩٧٦ ، ص ٣٠ .

البلدان الافريقية النامية التى يمكن بواسطتها النضال ضد توسع الاستعمار الجديد بشكل اكثر فعالية ، نجد ان كل ذلك يكتسب اهمية خاصة .

وان هذا الكتاب الذى نقدمه للقارئ هو عمل جماعى ساهم فى وضعه علماء الاتحاد السوفييتى وعلماء جمهورية بلغاريا الشعبية . انه يبحث ظاهرة من اعقد ظواهر العلاقات الدولية الحديثة واكثرها تعرضا للتغير . لقد استهدف مؤلفو هذا الكتاب ، وهم يستندون الى نتائج ما توصل اليه العلم الماركسى خلال تحليله لمسائل الاستعمار الجديد ، الى بحث هذه القضايا على مستوى السبعينات والكشف عن اتجاهاتها الطويلة الامد وتحليل الخبرة التاريخية الجديدة . بيد ان الهدف الرئيسى الذى وضعه مؤلفو الكتاب نصب اعينهم هو استخلاص بعض النتائج وتحديد آفاق نضال الشعوب الافريقية وطليعتها – البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى ، ضد الاستعمار الجديد . لقد اشار ليونيد بريجنيف فى تقرير اللجنة المركزية الى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى الى ما يلى : «تزداد دوما اهمية الدراسة العلمية للقضايا الجذرية فى التطور العالمى والعلاقات الدولية والعملية الثورية وتفاعل ووحدة مختلف تياراتها والعلاقة بين النضال فى سبيل الديمقراطية والنضال من اجل الاشتراكية ، وتصارع القوى بشأن مسألة العصر الرئيسية الا وهى مسألة الحرب والسلام» * .

وبغض النظر عما احرزته البلدان الافريقية من نجاحات معينة فى بعض فروع الاقتصاد فلا زالت السبعينات ، بالنسبة لمعظمها ، كما فى السنوات السابقة ، سنوات محن وصعوبات قاسية ، سنوات صراع عنيف ضد الامبريالية فى سبيل حقوقها ومن اجل تصفية آثار النير الاستعمارى . ان التقييم الصائب للحالة التى كانت عليها هذه الدول فى العقد الاول من استقلالها بين ان نتائج التطور الاجتماعى والاقتصادى خلال هذه الفترة بعيدة كل البعد عن ان تجعل المرء يقول : ان التأخر قد تم التغلب عليه ! مع العلم ان المقصود ليس

---

* مواد المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى . موسكو . ١٩٧٦ ، ص ٧٣ .

التطور الذى يستهدف اللحاق بالدول الراقية بل حل المشاكل الاكثر حيوية وتلبية الاحتياجات الاشد الحاحا .

ومن الطبيعى انه من الخطأ ان يعزى المرء تعقد الاوضاع وبعض الاخفاقات فى البلدان المتحررة الى تأثير العوامل الخارجية دون غيرها . ان الكثير من هذه الظواهر تعينه القوانين الموضوعية للمجتمعات الخارجة عن وضعها كمستعمرات وتناقضاتها الخاصة والتفاعل المعقد للعوامل الاجتماعية والسياسية والفكرية مع الاقتصاد . كما انه لا يجوز ان يفسر المرء كل المشاكل «بنزاعات داخلية» فقط فى تطور الدول الفتية ويتهم هذه الدول بانها هى نفسها مسؤولة عن المصاعب والمصائب التى تواجهها ، كما يفعل ذلك العلم البورجوازى . ان هذا التفسير هو اسلوب من الاساليب الاساسية التى يلجأ اليها مفكرو الاستعمار الجديد .

يعارض معظم قادة الدول النامية وجهة النظر هذه . ففى حين يدرك هؤلاء الزعماء ادراكا جيدا المصاعب الداخلية فانهم يتصورون بجلاء العامل الخارجى الذى يقف عائقا فى طريق النمو الاجتماعى والاقتصادى المتناسق . فقد اكد رئيس مجلس الثورة الجزائرى هوارى بومدين فى الكلمة التى افتتح بها المؤتمر الرابع لدول عدم الانحياز على ان «الاستعمار القديم قد استسلم فى الكثير من الجبهات ولكنه ينشر نفوذه باشكال اخرى . ان بلدان العالم الثالث تتعرض للاكراه والضغط من جانب الدول الاجنبية التى ما تزال تخضع تلك البلدان لها اقتصاديا وتعمل على تصفية الكثير من الاجراءات الهادفة الى التطور» * .

وللاستعمار الجديد وجوه عديدة . ولديه وسائل واساليب كثيرة سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية وغيرها يستخدمها للابقاء على الدول النامية فى مدار الرأسمالية العالمية . وفى نفس الوقت فان هذا النظام يتطور ويتأثر بالتغيرات التى تطرأ على الاوضاع . ان الاستعمار الجديد يطرح هذه الاشكال او تلك لتحتل مركز الصدارة تبعا لما تقتضيه الضرورة ، بيد انه يشتد باستمرار توسعه الاجتماعى والسياسى والفكرى ، كما تزداد محاولاته لفرض

---

* «المجاهد» ١٩٧٣/٩/٦ .

الاشكال الجديدة لتقسيم العمل الرأسمالى العالمى على الـــــدول المتحررة . ولذلك فان الموقف الشامل وحده ، كما يفترض ذلـــك المنهج الماركسى اللينينى لتحليل العلاقات الدولية ، هو الذى يتيح لنا الكشف عن طبيعة وعمق ومقاييس وتناقضات وحدود السياسة الامبريالية ازاء البلدان النامية .

يعتبر مؤلفو الكتاب الاستعمار الجديد نظامـــا متحركا وليس نظاما جامدا ابديا لمصالح ونوايا طبقية عامة وتحركات ملموسة للدول الامبريالية التى تحافظ فى نفس الوقت على مصالحها المباشرة وخاصياتها ، وتسعى لتحقيق اهدافها الخاصة . ويقوم مؤلفو الكتاب بتحليل قضايا مواجهة البلدان المتحررة للاستعمار الجديد ، فى ضوء الصراع بيـــن النظامين الاجتماعيين العالميين – الاشتراكـــى والرأسمالى – ليس باعتبارها دفاعا ضد الاستعمار الجديد ، بـــل هجوما مستمرا على الامبريالية . هذا وينطلق مؤلفو الكتاب من انه بغض النظر عن تنوع الخارطة الاجتماعية والسياسية والاقتصاديـة لافريقيا المعاصرة ، وتعقد طبيعة القوى تعقدا شديدا ، تلك القوى التى تشكل مجتمعة حركة التحرر الوطنى ، فان العامل الذى يسـود ويحرك جميع الحوادث فى القارة الافريقية هو عملية مواصلة التحرر الوطنى وتراص صفوف القوى المناهضة للاستعمار الجديد . مع العلم ان مواصلة التحرر الوطنى هذه تتسم بصفـــة معاديـــة للامبريالية ، وفى بعض الحالات تتسم بصفة معادية للرأسمالية .

ومن وجهة النظر المنهجية فان مؤلفى الكتاب كانوا يقومـون بالبحث متمسكين قدر المستطاع ، بصيغة الانطلاق «من العام الى الخاص» ، ومن «نظرية الظاهرة الى تقييم الواقع» وفقا لتعاليم لينين : «ان من يقدم على حل المسائل الخاصة دون حل المسائل العامة مسبقا سوف «يتعثر» حتما وفى كل خطوة دون وعى منه ، بالمسائل العامة هذه» * . ثم ان خاصية موضوع البحث ادت الى ضرورة الجمع بين الموضوعات النظرية وبين الوقائع والاحصائيات وغيرها من المواد التى تعكس الوضع القائم . فقد اكـــد المؤتمر الخامس والعشرون

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، الطبعة الروسية ، المجلد ١٥ ، ص ٣٦٨ .

للحزب الشيوعى السوفييتى انه «واضح ان المهمات التى تواجه العلوم الاجتماعية عندنا لا يمكن ان تحل الا بشرط ارتباط هـذه العلوم بالحياة اوثق ارتباط . ان التنظير السكولاتى لا يسعه الا ان يعرقل سيرنا قدما» * .

ويحلل الكتاب مختلف جوانب نشاط الاستعمار الجديـد . فبعضها دائم التغير ، بينما لم تتوفر بعد حقائق كافية موثوق بهـا واحصائيات دقيقة بالنسبة للجوانب الاخرى . ولذلك فانه مـن المحتمل ان تكون بعض القضايا موضع نقاش سواء فى طريقـة عرضها او فى نتائج دراستها . الواقع ان مؤلفى الكتاب قد اخذوا بعين الاعتبار نتائج البحوث التى قام بها زملاؤهم من العلماء . الا ان ذلك لا يعنى انهم شاركوهم الرأى فى الموضوعات والاستنتاجات التى توصلوا اليها . وعلاوة على ذلك فان آراء مؤلفى الكتـاب غير متطابقة تماما فى بعض المسائل . ويتضمن الكتاب مختلـف اراء المؤلفين . ذلك لان هيئة التحرير بعيدة كل البعد عن ان تدعى ان رأيها فى المسائل المتجادل عليها حقيقة ثابتة .

وسعى المؤلفون فى بحثهم لقضايا تطور الاستعمار الجديد وازمة العلاقات بين البلدان المتحررة والامبريالية وطبيعة التغيرات الطارئة على سياسة الدول الرأسمالية الرئيسية فى افريقيا ، سعوا الى الكشف عن تأثير ابرز خواص السبعينات على هذه الظواهـر . وهذه الخاصية هى التخفيف من حدة التوتر الدولى كنتيجة مباشرة للنجاح فى تنفيذ برنامج السلام الذى طرحه المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى . واما الفصول التى حلل فيها المؤلفون نضال الشعوب الافريقية ضد الاستعمار الجديد ، فقد استهدفـت الكشف عن القوانين الموضوعية والترابط المباشر لآفاق نجاح هذا النضال والنضال من اجل السلام ومواصلة تلطيف الجو الدولى ، وفى سبيل تعزيز التعاون الشامل بين الدول الفتية والاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الاخرى .

وقد مكن تحليل اتجاهـات التغيرات التى طرأت على الاشكال

---

* مواد المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى . موسكو ، ١٩٧٦ ، ص ٧٣ .

للحزب الشيوعى السوفييتى انه «واضح ان المهمات التى تواجه العلوم الاجتماعية عندنا لا يمكن ان تحل الا بشرط ارتباط هـذه العلوم بالحياة اوثق ارتباط . ان التنظير السكولاتى لا يسعه الا ان يعرقل سيرنا قدما» * .

ويحلل الكتاب مختلف جوانب نشاط الاستعمار الجديـد . فبعضها دائم التغير ، بينما لم تتوفر بعد حقائق كافية موثوق بهـا واحصائيات دقيقة بالنسبة للجوانب الاخرى . ولذلك فانه مـن المحتمل ان تكون بعض القضايا موضع نقاش سواء فى طريقـة عرضها او فى نتائج دراستها . الواقع ان مؤلفى الكتاب قد اخذوا بعين الاعتبار نتائج البحوث التى قام بها زملاؤهم من العلماء . الا ان ذلك لا يعنى انهم شاركوهم الرأى فى الموضوعات والاستنتاجات التى توصلوا اليها . وعلاوة على ذلك فان آراء مؤلفى الكتـاب غير متطابقة تماما فى بعض المسائل . ويتضمن الكتاب مختلـف اراء المؤلفين . ذلك لان هيئة التحرير بعيدة كل البعد عن ان تدعى ان رأيها فى المسائل المتجادل عليها حقيقة ثابتة .

وسعى المؤلفون فى بحثهم لقضايا تطور الاستعمار الجديد وازمة العلاقات بين البلدان المتحررة والامبريالية وطبيعة التغيرات الطارئة على سياسة الدول الرأسمالية الرئيسية فى افريقيا ، سعوا الى الكشف عن تأثير ابرز خواص السبعينات على هذه الظواهـر . وهذه الخاصية هى التخفيف من حدة التوتر الدولى كنتيجة مباشرة للنجاح فى تنفيذ برنامج السلام الذى طرحه المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى . واما الفصول التى حلل فيها المؤلفون نضال الشعوب الافريقية ضد الاستعمار الجديد ، فقد استهدفـت الكشف عن القوانين الموضوعية والترابط المباشر لآفاق نجاح هذا النضال والنضال من اجل السلام ومواصلة تلطيف الجو الدولى ، وفى سبيل تعزيز التعاون الشامل بين الدول الفتية والاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الاخرى .

وقد مكن تحليل اتجاهـات التغيرات التى طرأت على الاشكال

---

* مواد المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى . موسكو ، ١٩٧٦ ، ص ٧٣ .

والاساليب الاساسية للاستعمار الجديد فى المجال الاقتصادى (تصدير الرأسمال ، «المساعدة» ، التجارة غير المتكافئة والتكامل الامبريالى) فى ظروف تاريخية معينة ، قد مكن من الاستنتاج بان فى السبعينات برز بجلاء خاص عجز الدول المتحررة عن نيل استقلالها الاقتصادى بطرق التطور الرأسمالى . ان الحقائق تؤكد ان الاتجاه الاشتراكى مع تحقيقه المتواصل والثابت يضع بين ايدى الدول الفتية وسيلة من اكثر الوسائل فاعلية وجذرية للتخلص من نير الامبريالية . كما ان مقاومة الاستعمار الجديد بنجاح فى توسعه الاقتصادى الحديث تفترض القيام بتحولات اجتماعية واقتصادية جذرية فى البلدان النامية ، اى تفترض السير على طريق التطور غير الرأسمالى .

ويفتش الاستعمار الجديد ، وهو يتكيف لميزان القوى الدائم التغير فى العالم ليس لصالح الامبريالية ، عن حلفاء له ليس وسط العناصر الرجعية بين فئات معينة من البورجوازية الوطنية ، والفئات الحاكمة والصفوة البيروقراطية والاوساط القومية اليمينية فحسب ، بل وبين القوى الخارجية المستعدة لدعمه . ولذلك فقد ارتأى واضعو هذا الكتاب ، انه من الضرورى بحث دور الماوية بصورة خاصة باعتبارها نصيرة فكرية للمستعمرين الجدد وشريكة لهم الى حد ما فى بعض الاعمال المشتركة .

وان الصفة المميزة للاستعمار الجديد فى السبعينات هى تشديد توسعه الفكرى ، علما بان العلم البورجوازى هو الذى يقوم بالدور الطليعى . لقد حاول مؤلفو الكتاب الكشف وهم يستندون الى مواد ملموسة ، عن كنه ومغزى القاعدة العلمية لسياسة الاستعمار الجديد ، وعن جوهر هذا الجانب من نشاط الاستعمار الجديد .

تتميز طبعة هذا الكتاب الجديدة عن الطبعة الاولى التى صدرت عام ١٩٧٥ . ذلك لان الحياة فى حركة دائمة ، لا يستقر لها قرار .

فقد تم تجديد الاحصائيات والوقائع تجديدا جوهريا ، بالاضافة الى اننا بلغنا منتصف عام ١٩٧٦ حينما كنا نحلل تطور الاستعمار الجديد ، خاصة ديناميكية تعاظم النضال المعادى للامبريالية . كما ارتأينا ان نضيف الى الكتاب فصلا تمهيديا جديدا ، حللنا فيه اتجاهات النضال الاساسية ضد الامبريالية فى المرحلة الراهنة . وباعتقادنا ان هذا الفصل مهم جدا ، اذ انه يكشف عن مضمون المفاهيم التالية :

التحرر الاجتماعى والاستقلال الاقتصادى والوحدة المعادية للامبريالية اى تلك القضايا التى تناضل من اجلها البلدان المتحررة ويعارضها الاستعمار الجديد .

وتوسع كثيرا نطاق بحث بعض المسائل التى تعاظمت اهميتها فى الاونة الاخيرة . نذكر من بينها الموضوعين التاليين : خاصية توسع الشركات الدولية الوحيدة الجنسية والمتعددة الجنسيات فى البلدان النامية ، تلك الشركات التى تمت المصادقة بشأنها على قواعد خاصة فى دورة اليونكتاد (ايار – مايو – ١٩٧٦) لتنظيم اعمالها ، وذلك على الرغم من ضغط المستعمرين الجدد ؛ وتطور تكتيك الاستعمار الجديد ازاء البلدان التى اختارت الاشتراكية طريقا لها ،والتى اخذت تسير على طريق التطور غير الرأسمالى . هذا وقد اشتد ضغط الرجعية الداخلية والخارجية على هذه الانظمة . ونشير كذلك الى اننا قد توسعنا فى تحليل التغيرات التى طرأت على سياسة الدول الامبريالية فى افريقيا ، خاصة سياسة الولايات المتحدة الاميركية فى جنوب افريقيا التى وصلت الى مأزق لا مخرج منه بسبب مواصلة واشنطن دعمها للعنصريين فى جمهورية جنوب افريقيا وروديسيا ومحاولتها اعاقة بلوغ انغولا استقلالها الحقيقى . واخيرا ، نقول اننا قد جددنا عددا من مواضيع اخرى .

ان مؤلفى هذا الكتاب لا يعتقدون بطبيعة الحال انهم قد حللوا جميع المسائل التى طرحوها بصورة مستفيضة وكاملة . ان تحقيق ذلك امر مستحيل ، لان العمليات المثيرة لها فى تطور دائم . ومع ذلك فاننا نأمل بان البحث الذى نعرضه على القارئ سيستثير اهتماما كبيرا ويخدم قضية النضال ضد الامبريالية .

* * *

ان هيئة تأليف هذا الكتاب تضم علماء من معهد افريقيا التابع لاكاديمية العلوم السوفييتية وجامعة لينينغراد ومركز الابحاث العلمية لافريقيا وآسيا التابع لاكاديمية العلوم البلغارية .

وقام رئيس هيئة التأليف الدكتور فى العلوم التاريخية تارابرين بالتحرير العلمى لمعظم اجزاء الكتاب .

الفصل التمهيدى

المرحلة الراهنة للنضال المعادى للامبريالية

ان مواصلة تعاظم حركة التحرر الوطنى هى احدى الصفات التى تميز التطور العالمى المعاصر . لقد اشار ليونيد بريجنيف فى تقريره الى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى الى ان اغلبية البلدان المتحررة من التبعية الاستعمارية «. . . تدافع بعزيمة متزايدة عن حقوقها السياسية والاقتصادية فى صراع مع الامبريالية ساعية الى تثبيت استقلالها . . .» * وهى تخوض النضال ضد علاقات الاستغلال الاستعمارية الجديدة فى سبيل تحررها الاجتماعى وحقها فى ان تكون سيدة بيتها . وتقبل الدول الفتية على التصنيع معتمدة بالدرجة الاولى على القطاع العام ؛ وتقوم بالاصلاح الزراعى ، وهى تصفى نظام الزراعة الاقطاعى ؛ وتؤمم ممتلكات الشركات الاجنبية الاحتكارية ؛ وتبسط سيادتها على مواردها الطبيعية ؛ وتكون كوادرها . ويتسم الاتجاه الاساسى للتطور الاجتماعى فى العالم المستعمَر سابقا بتحولات تقدمية عميقة مدت جذورها بالرغم من جميع المصاعب . مع العلم ان مصدر هذه الصعوبات فى الغالب هو الاستعمار الجديد بالذات .

ولحالة الوضع الدولى دور لا يستهان به فى التأثير على نتائج نضال التحرر الوطنى . وغدا تعزيز وتنفيذ سياسة التخفيف من حدة التوتر الدولى وتوسيع مجالات استخدام مبادئ التعايش السلمى

---

* مواد المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى . موسكو ، ١٩٧٦ ، ص ١٣ .

بين الدول على اختلاف انظمتها الاجتماعية ، غدا الاتجاه الغالب على تطور الوضع الدولى فى السنوات الاخيرة . ان هذه العمليات التى كان برنامج السلام الذى طرحه المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى حافزا حاسما لها ، قد اثرت تأثيرا ايجابيا على الاحداث فى منطقة حركة التحرر الوطنى .

احرزت الشعوب الافريقية انتصارات عظيمة فى نضالها من اجل التحرر الوطنى . فقد بدأت ، فى النصف الاول من السبعينات ، المرحلة الختامية لانهيار النظام الاستعمارى فى القارة الافريقية . وبعد سنوات عديدة من النضال ظفرت بالاستقلال شعوب غينيا-بيساو وجزر الرأس الاخضر وموزمبيق وانغولا . وظهرت على خارطة القارة الافريقية الدولتان المستقلتان الثامنة والاربعون والتاسعة والاربعون – جزر سيشيل وجزر القمر . وبطبيعة الحال ان هذه الانتصارات هى فى المقام الاول نتيجة للجهود البطولية التى بذلتها هذه الشعوب نفسها ، والتى ترتبط بالدعم الحاسم الذى ابدته البلدان الاشتراكية والرأى العام التقدمى فى العالم اجمع . بيد ان النجاح الكامل قد تحقق بالذات فى ذلك الوقت الذى تهيأت فيه وتحت تأثير الانفراج الظروف الدولية التى ضمنت للمناضلين الوطنيين الانتصار التام فى نضالهم التحررى . كما وان تبدل الاوضاع ساعد على عزل الفاشية والاستعمار البرتغاليين والاستنكار العام لهما . وعمل على تعاظم نضال شعوب المستعمرات الثورى فى سبيل تحررها ونضال الشعب البرتغالى من اجل القيام بتحولات ديمقراطية . لقد اسفر كل ذلك عن انهيار النظام الاستعمارى الفاشى سواء فى المركز او فى الاطراف . وتحت تأثير رياح التغيرات الناجمة عن عملية الانفراج ، سقطت الملكية الاقطاعية فى الحبشة ، واصبحت الاحداث التى كانت تبدو حلما خياليا منذ امد غير بعيد ، اصبحت واقعا حقيقيا . كما حدثت تحولات ثورية فى عدد من البلدان الافريقية الاخرى .

وثمة علاقة وثيقة تربط التخفيف من حدة التوتر السياسى فى العالم بالنتائج التى توصلت اليها الدول النامية فى نضالها من اجل اعادة بناء علاقاتها الاقتصادية مع البلدان الرأسمالية ، من اجل حقها فى التصرف بثرواتها الطبيعية . وأهم دليل على سير البلدان المتحررة فى طريق التقدم الاجتماعى والاقتصادى هو تلك الحقيقة

القائلة بان الامبريالية تفقد ، بلا رجعة ، اشرافها على احتياطى خامات مستعمرات الامس وان البلدان المتحررة تؤمم ممتلكات الرأسمال الاحتكارى . ولنبحث هذا الموضوع بمزيد من التفصيل .

التحرر الاجتماعى . لقد اعتقدت الدول الامبريالية اعتقادا جديا لفترة طويلة من الزمن ان عملية التحرر من الاستعمار فى آسيا وافريقيا ستحمل لها مجرد فقدان سيادتها السياسية نسبيا ، اما وسائل استغلالها لشعوب هتين القارتين اقتصاديا واشرافها على التطورات الاجتماعية فى البلدان المتحررة فستظل تحافظ عليها دون قيود او شروط . وامتنع المستعمرون الجدد عن ان يدركوا ان طموح الشعوب فى استقلالها الوطنى الحقيقى وتقدمها الاجتماعى هو طموح من المستحيل قهره ، كما من المستحيل تقويضه بوعود كاذبة . واصبح نيل الاستقلال السياسى بالنسبة لاكثرية البلدان المتحررة خط الانطلاق لمواصلة نضالها من اجل تحقيق المساواة التامة فى الحقوق فى الاسرة العالمية .

وحركة التحرر الوطنى مفهوم واسع النطاق . ففى الظروف الراهنة يجمع هذا المصطلح ، من الناحية السياسية ، خاصة فى افريقيا ، قوى متنوعة للغاية ابتداء من المنظمات التى لم تزل تكافح ضد رواسب الانظمة الاستعمارية حتى الدول التى حلت محل المستعمرات السابقة وشرعت تبنى حياة جديدة . الا انه على الرغم من هذا التنوع فى القوى فان هناك عاملا عاما يجعل هذه القوى كلا واحدا ، انه الاتجاه المعادى للامبريالية فى النضال من اجل النهضة الوطنية .

اشار المؤتمر الخامس والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى الى انه تجرى اليوم تطورات خطيرة فى الحياة الداخلية والسياسة الخارجية للدول النامية ويتعاظم نفوذها فى العالم الحديث * . ويصبح النضال فى سبيل رفع مستوى تطور الشعوب الاجتماعى والاقتصادى والثقافى ومن اجل تحررها الاجتماعى اهم اتجاه

---

* راجع مواد المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى . موسكو ، ١٩٧٦ ، ص ١١ و١٣ .

للعملية الثورية فى منطقة حركات التحرر الوطنى . ان هذا النضال متعدد الوجوه وله جوانب عديدة خارجية وداخلية ويتضمن خلق الظروف الملائمة لحل المشاكل الاجتماعية والقيام بالتحولات نفسها فى كافة مجالات الحياة الاجتماعية ، تلك التحولات التى من شأنها ان تساعد على تصفية اهم عوامل الاضطهاد وعدم المساواة الاجتماعية — استغلال الانسان للانسان . وهكذا فان النضال فى سبيل التحرر الاجتماعى هو فى نهاية المطاف صراع طبقى وكفاح من اجل اختيار طريق التطور الاجتماعى والاقتصادى والسياسى ، اما الدليل الرئيسى على ما تم احرازه من نجاحات فهو زيادة عدد البلدان التى اختارت الاتجاه الاشتراكى اى طريق التطور غير الرأسمالى .

ويتوسع النضال فى سبيل التحرر الاجتماعى على الصعيدين العالمى والوطنى على حد سواء . ويمارس النضال على الصعيد العالمى ضد استغلال الاحتكارات الامبريالية وفى سبيل اعادة بناء كل نظام العلاقات الاقتصادية القائمة بين البلدان النامية والدول الرأسمالية على اساس ديمقراطى متكافئ ، او طبقا للمصطلح المتفق عليه — فى سبيل نظام اقتصادى عالمى جديد . انه لنضال ضد كافة اشكال العدوان الامبريالى وفرض الارادة والضغط . ويقترن هذا النضال حتما بالرغبة فى تعزيز السلام وتكملة الانفراج السياسى بالانفراج العسكرى . بدون كل ذلك من الصعب للغاية ، بل من المستحيل ان تحل الدول النامية المهمة الاساسية ، وهى خلق قوى انتاجية بمستوى يناسب اهداف التحرر الاجتماعى .

ويتضمن التقدم نحو التحرر الاجتماعى ، على الصعيد الوطنى ، النضال ضد الرجعية الداخلية المدعمة من الخارج وضد السيطرة المطلقة للرأسمال الاحتكارى الاجنبى حتى اللجوء الى تأميم ممتلكاته ، وضد البورجوازية الكومبرادورية الجديدة وامراء القبائل والفئة الاقطاعية التى غدت تصطبغ بصبغة رأسمالية (مثل «شيوخ البترول») ، وبالاضافة الى هذا فان النضال فى العديد من البلدان موجه ضد الاقطاع باعتباره تشكيلة اجتماعية . وهكذا فان النضال يجرى من اجل تغيير بنية المجتمع الاجتماعية ودمقرطة السلطة وفى سبيل اقامة الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج وتصفية التباينات الاجتماعية . فقد اشار مثلا رئيس جمهورية الكونغو الشعبية ماريان

نغوابى قائلا : «لا يجب ان يشغلنا نضالنا ضد عدو الشعب الكونغولى الرئيسى – الامبريالية – عن ضرورة نضالنا ضد العلاقات الاستغلالية داخل البلاد» * . واخيرا فان تحرر البلدان النامية اجتماعيا يرتبط مباشرة بحل بعض المشاكل الداخلية كمشاكل العمالة والصحة والخدمة الطبية والتعليم العام والتعليم العالى وزيادة سكان المدن زيادة هائلة ، ثم مسألة القوميات التى هى على الارجح من اعقد المشاكل واهمها .

وعلى الرغم من ان كافة شعوب افريقيا وآسيا واميركا اللاتينية تستهدف تحررها الاجتماعى ونهضتها الوطنية الحقيقية ، فان الاوضاع فى مختلف البلدان بعيدة كل البعد ، بطبيعة الحال ، عن ان تكون على درجة واحدة . فاذا كانت الدول ، التى اتخذت الاتجاه الاشتراكى طريقا لها ، قد احرزت نتائج ملحوظة اثناء سيرها فى الطريق الذى رسمته لنفسها رغم جميع المصاعب ، فقد احتدت المشاكل الاجتماعية والسياسية فى البلدان التى اتخذت دوائرها الحاكمة طريق التطور الرأسمالى ، بغض النظر عن بعض النمو الاقتصادى فيها . فان من الخواص التى تميز الاوضاع الاجتماعية حتى فى تلك الدول التى تتوفر فيها الموارد الطبيعية واستثمارات الرأسمال الاجنبى مثل ساحل العاج او زائير ، الفقر المدقع الذى يعانيه سكان هذه الدول ومستوى الامية المرتفع وتخلف الرعاية الصحية تخلفا شديدا والزيادة المطردة لعدد العاطلين عن العمل ، بالاضافة الى زيادة عمق هوة التباين المادى بين جماهير الشعب الغفيرة وبين النخبة البورجوازية . ان هذه الظواهر تزيد التناقضات الاجتماعية حدة ، وفى الوقت نفسه تعمل على استقطاب القوى السياسية والطبقية استقطابا شديدا وتساعد على تشكيل جبهة ديمقراطية واسعة تلعب الطبقة العاملة فيها الدور المتزايد .

ودلت تجربة البلدان التى اتجهت اتجاها رأسماليا بجلاء على عجز حل اية مشكلة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الاساسية بالسير فى هذا الطريق . ان لهذه الحقيقة اهمية خاصة

---

* مجلة «قضايا السلم والاشتراكية» ، ١٩٧٥ ، العدد ٥ ، ص ٧٤ .

فى تصعيد النضال المعادى للامبريالية . وعلاوة على ذلك فان جميع متاعب ونقائص العالم الرأسمالى وازماته تنهال على هذه البلدان بقوة مضاعفة وتتخذ اشكالا فى منتهى الحدة . ولذلك فقد اخذ يشتد فى الاغلبية السّاحقة من الدول النامية الادراك بان الرأسمالية ، باعتبارها نظاما محكوما عليه تاريخيا ، ليس بامكانها الا ان تخلق اشكالا جديدة من التبعية . هذا هو السبب الذى يفسر تعاظم نمو تأثير الافكار الاشتراكية وقوة جاذبية الاتجاه الاشتراكى . ومما له دلالته بهذه المناسبة ان النضال فى سبيل الاتجاه الاشتراكى يجرى كذلك فى البلدان التى تسير فى طريق التطور الرأسمالى . فينخرط فى هذا النضال على نطاق اوسع فاوسع الفلاحون وفئات كثيرة من البرجوازية الصغيرة التى تتحالف مع الطبقة العاملة تحالفا وطنيا . هذه هى احدى الصفات المميزة لحركة التحرر الوطنى فى المرحلة الراهنة .

وسيغدو الاتجاه الاشتراكى حتما بل يغدو فعلا الطريق الرئيسى لتطور البلدان المتحررة ، لان هذا الطريق وحده هو الذى يضمن نجاح النضال من اجل الاستقلال الاقتصادى ويؤدى الى التحرر الاجتماعى ، بينما يطلق التطور الرأسمالى العنان للاستعمار الجديد . ولا بد من الاشارة الى عامل فى منتهى الاهمية وهو ان لدى البلدان التى اختارت الاتجاه الاشتراكى امكانية واسعة للاعتماد فى تطورها على الاتحاد السوفييتى والدول الاشتراكية الاخرى . ان هذا السند ضرورى خاصة فى ظروف تعاظم المضمون الاجتماعى لحركة التحرر الوطنى وانتقال مركز ثقل النضال الى المجال الاجتماعى والاقتصادى . لقد قال ليونيد بريجنيف فى تقريره الى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى : — «نحن متحيزون لقوى التقدم والديمقراطية والاستقلال الوطنى فى البلدان النامية كما فى كل مكان آخر . وننظر الى هذه القوى نظرتنا الى اصدقاء ورفاق لنا فى النضال» * .

الاستقلال الاقتصادى . من المستحيل وجود سيادة سياسية

---

* مواد المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى . موسكو ، ١٩٧٦ ، ص ١٢ .

حقيقية والسير فى طريق التقدم الاجتماعى بلا استقلال اقتصادى . لقد اصبحت هذه الموضوعة هى السائدة فى السنـــوات الاخيرة فى البيانات التى تعلنها كافة ندوات حركات التحرر الوطنى . فما هـو اذن «الاستقلال الاقتصادى» ؟ وما هو المضمون الذى يضعه ممثلو البلدان النامية فى هذا المصطلح ؟ وفى سبيل اى شىء وضد من يجرى الصراع ؟ نذكر فيما يلى ، مثلا ، ما جاء فى وثائق مؤتمر رؤساء الدول وحكومات عدم الانحياز الرابع المنعقـــد فى الجزائر عام ١٩٧٣ : «. . . لم تزل الامبريالية اكبر عائق فى طريق تحرر وتقدم البلدان النامية المناضلة من اجل بلوغ مستويات معيشية تناسب ابسط درجات الرفاهية والكرامة الانسانية . ولا تكتفى الامبريالية بمعارضة تقدم البلدان النامية الاقتصادى والاجتماعى بل انها تقف موقفا عدائيا من تلك البلدان التى تعارض بجرأة مخططاتها ، كما تحاول ان تفرض عليها تلك البنيات السياسية والاجتماعيـة والاقتصاديـــة التى تلائم . . . الاستعمار الجديد» * . اما برنامج العمل الملموس فقد تمت صياغته على النحو التالى : «لا بد من نيل الاستقلال الحقيقـى بواسطة طرد الاحتكارات الاجنبية واستعادة الثروات الوطنيـة الى الشعوب وتسخيرها لصالحها» * * .

وتعبر هذه البيانات وما يماثلها بجلاء عن ان وضع الاغلبية المطلقة من البلدان النامية فى نظام الرأسمالية الاقتصادى العالمى يتميز ، اولا ، بالتخلف الاقتصادى – نتيجة للجور الاستعمارى ، – الذى يولد بدوره عدم التكافـــؤ بين البلدان الناميـــة والدول الرأسمالية الراقية . ويتميز ، ثانيا ، بالتبعية الناجمة عن هـذا التفاوت والتى تتيح للاحتكارات الامبريالية المحافظة على مواقع هامة فى اقتصاد البلدان المتحررة . ويتميز ، ثالثا ، بالتفرقة وعـــدم المساواة فى الحقوق التى تغرسها الدول الرأسمالية الراقية ، التى تعتمد فى سياستها على عدم التكافؤ الاقتصادى بالذات ، وعلى اخضاع البلدان النامية لها . ويتميز ، رابعا بمعارضة الامبريالية عن وعى

---

* حركة عدم الانحياز فى الوثائق والمواد ، موسكو ، ١٩٧٥ ، ص ٢٣٣–٢٣٤ .

* * حركة عدم الانحياز فى الوثائق والمواد ، موسكو ، ١٩٧٥ ، ص ١٩٥ .

وادراك لتحرر البلدان النامية الاقتصادى الحقيقى . ان جميع هـذه العوامل تعمل بمجموعها وتتفاعل تفاعلا وثيقا مما يشخص خاصية النضال المعادى للامبريالية فى مجال الاقتصاد فى المرحلة الراهنة .

وهكذا يتضح بانه ينبغى للدول الفتية لتحقيق استقلالهـا الاقتصادى ازالة عقبات كثيرة . وذلك بالجمع بين نشاطها الاقتصادى الهادف وبين النضال العنيد على الجبهات الخارجية ضد الاحتكارات الامبريالية والاكثر من ذلك ضد قوى البلدان الرأسمالية المشتركة . وهذا الواقع سيتطلب من الدول الفتية ان تتخذ اجراءات متواصلة على الصعيد الوطنى وعلى صعيد حركة التحرر الوطنى برمتها على حد سواء .

وينبغى فى نفس الوقت الاشارة الى ان الاستقلال الاقتصادى لا يعنى مطلقا الاكتفاء الاقتصادى الذاتى والانعزال . بل بالعكس فالحديث هنا يجرى عن قيام تقسيم العمل الدولى المتكافئ والعادل والمتبادل المنفعة الذى من شأنه ان يساعد على التطور الاقتصادى المنسجم للمستعمرات وشبه المستعمرات السابقة واعادة بنـاء اقتصادها على اسس تقدمية ، كما ان الحديث يجرى عن العون النزيه للقيام بهذه العمليات من جانب الدول التى تتوفر لديها هـذه الامكانيات . ان الاتحاد السوفييتى يؤيد ويكافح من اجل نظام علاقات اقتصادية دولية من هذا النوع بالذات ، وهو يطور بدأب ومثابـرة تعاونه الاقتصادى مع الدول الفتية على اساس مبادئ التكافؤ التام والمنفعة المتبادلة وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية . نذكر بهـذه المناسبة ان ليونيد بريجنيف صرح فى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى ان الاتحاد السوفييتى سوف يواصل السير على هذا النهج فى المستقبل كذلك .

وتركز البلدان النامية جل اهتمامها على المشاكل الاجتماعيـة والاقتصادية ، لان الاوضاع الاقتصادية فى اغلبها قد تدهـورت فى السنوات الاخيرة تدهورا ملحوظا . وتفصح عن ذلك بوضوح وثائق مؤتمر وزراء «المجموعة ٧٧» (التى تضم حاليا ١١٠ دول ناميـة) الثالث المنعقد فى الفيليبين فى شباط (فبراير) عام ١٩٧٦ . واشارت هذه الوثائق — «بيان مانيلا» و«برنامج الاعمال» التى تم اعدادها فى عشية انعقاد الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة فى التجارة والتنمية

(اليونكتاد) الى اسباب هذا التدهور : التضخم المالى وازمات النقد التى تهز العالم الرأسمالى وهبوط اقتصاده واستخدام الشركات المتعددة الجنسية لاشكال جديدة للتمييز والضغط الاقتصاديين * .

وقد جرى الحديث عن ذلك بصورة اكثر حدة فى دورة اليونكتاد الرابعة المنعقدة فى نايروبى (كينيا) فى ايار (مايو) عام ١٩٧٦ . فقد طالب وفد الدول النامية بشكل قاطع بان تتخذ الدورة قرارات ملموسة تقضى بانهاء استغلال البلدان الرأسمالية الراقية للبلدان النامية . بيد ان الدورة لم تحقق تقدما ملموسا فى هذه المسائل بسبب موقف ممثلى البلدان الغربية الاستعمارى الجديد وفى مقدمتها الولايات المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية وبريطانيا . فقد استهدفوا استخدام هذه الدورة لتعزيز مواقعهم ، وخاصة مواقع الشركات المتعددة الجنسية فى البلدان النامية . ورفضت عمليا جميع الاقتراحات الاساسية التى عرضتها البلدان النامية . وفى المقابل كان يفرض عليها مبدأ «الانفتاح» فى التجارة الذى يحافظ فى الواقع على اشراف المستعمرين الجدد على اقتصاد البلدان النامية ، هذا المبدأ الذى يعيد التبعية والاستغلال من جديد . وقد استطاعت دورة اليونكتاد الرابعة ان تتخذ عددا من القرارات الهامة فقط بفضل تعاون الدول الاشتراكية والنامية الوثيق . وعلى الرغم من دسائس المستعمرين الجدد تمت المصادقة على قرارات تتعلق بمسائل الخامات وبمسائل نقل المعارف العلمية التكنيكية والتكنولوجيا ، وببعض المسائل المالية ، كما تمت المصادقة على قواعد الحد من نشاط الشركات المتعددة الجنسية . وفى ختام الدورة وقع حدث مفاجئ ، فقد رفضت الدورة باغلبية الاصوات الفكرة القائلة بتأسيس بنك للخامات ، والتى عرضها كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية فى ذلك الوقت فى كلمته ، باعتبارها عنصرا اساسيا فى الخطة الاميركية لاعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية .

تبين احداث السنوات الاخيرة ان نضال التحرر الوطنى فى

---

* ويناشد المشاركون فى مؤتمر مانيلا فى نفس الوقت لتوسيع التجارة فورا مع البلدان الاشتراكية .

مجال الاقتصاد قد اكتسب خلال السنوات الاخيرة صفات نوعية جديدة ويتسم باتجاهات واضحة معادية للامبريالية . واسفرت الهزات الدائمية لنظام العلاقات الاقتصادية برمته بين الامبريالية والدول الوطنية الفتية عن تصاعد ازمة هذه العلاقات وتزايد انحلال اسس الاستعمار الجديد الاقتصادية . وكانت الظواهر التى رافقت ما يسمى بأزمة الطاقة تكشف عن ديناميكية هذه العملية بوضوح خاص . وكانت هذه الازمة بمثابة حافز لنهج اتضحت خطوطه من زمان ، نهج يرمى الى توحيد جهود البلدان النامية فى مقاومتها لضغط الامبرياليين الاقتصادى والعسكرى والسياسى . فواجه العالم النامى بوحدته الراسخة لاول مرة وبشكل حاسم ضغوط وابتزازات الرأسمال الاحتكارى ، وهو يستغل ما هيأه الانفراج السياسى من ظروف ملائمة .

كانت بداية هذه العملية تلك الضربة المنسقة المضادة التى وجهتها الدول النامية على «جبهة المواد الخام» وذلك عندما لجأت البلدان المنتجة للنفط فى المجموعة المعروفة باسم «اوبك» فى خريف عام ١٩٧٣ الى استخدام «سلاح النفط» للدفاع عن الامة العربية بسبب الحرب العربية الاسرائيلية الجديدة ، حتى ان تهديدات الولايات المتحدة الاميركية المباشرة باحتلال حقول النفط فى منطقة الخليج العربى لم تعد عائقا امام هذه البلدان . لقد كشفت تلك الاحداث وما يليها من تطورات اخرى عن حقيقة ذات اهمية تاريخية ، وهى ان تبعية الدول النامية الاقتصادية للدول الرأسمالية الراقية تفقد طابعها الوحيد الجانب وذلك بسبب تغير نسبة القوى فى العالم . اخذت الامبريالية تفقد اشرافها المطلق على المصادر الاساسية للخامات فى العالم الرأسمالى . وهذه عملية لا رجعة فيها . وتنتقل هذه المصادر الى ايدى اصحابها الشرعيين – شعوب البلدان المتحررة . والاكثر من ذلك ان وضع اقتصاد الدول الرأسمالية المتطورة صناعيا يصبح مرتبطا بمدى استطاعتها الحفاظ على امكانية حصولها على موارد الطاقة والخامات الطبيعية وباية شروط من تلك المنطقة التى كانت تسيطر عليها سيطرة مطلقة .

واسطع مثال على ذلك هو قيام الدول النامية ببسط سيادتها التامة على مواردها الطبيعية . وذلك ضمن مجموعة المهام العامة التى

تقرها حركة التحرر الوطنى فى المرحلة الراهنة . ان ابعاد هـذا النضال اوسع واكثر تنوعا ، مع العلم انه يجرى على صعيد بلدان بمفردها او مجموعات منها او على صعيد عدة قارات . لنتوقف الآن فقط عند بعض الظواهر المميزة .

تشمل موجة تأميم ممتلكات الاحتكارات الامبريالية واشراف الدولة على اهم فروع الاقتصاد الوطنى وغيرها من الاجراءات الاخرى الموجهة ضد الاحتكارات ، تشمل البلدان النامية المتزايدة باطراد فى القارة الافريقية ، ومن بينها حتى تلك البلدان التى كان الرأسمال الاجنبى يعتبرها حتى الفترة الاخيرة «هادئة» نسبيا . ففى السنتين ١٩٧٤–١٩٧٥ ، مثلا ، تم اشراف الدولة على كافة عمليات شراء وبيع البن فى بوروندى ، مع العلم ان اسعار شرائه قد ارتفعت فى نفس الوقت بنسبة ٢٥٪ ، كما تم اشراف الدولة على انتاج وتسويق القطن فى جمهورية بينين ، وعلى مناجم النحاس التابعة لشركة «نتشاها كونسوليدايتيد كوبرماينز» فى زامبيا ، وعلى الممتلكات الاجنبية فى اهم فروع الاقتصاد فى الحبشة ومدغشقر وموريطانيا وامبراطورية افريقيا الوسطى وفى عدد من البلدان الاخرى .

ذكرنا فيما تقدم ان الاشراف على الموارد الطبيعية وطرد الاحتكارات الاجنبية هما من اجراءات لا بد منها ، بيد انها غير كافية لتحقيق الاستقلال الاقتصادى . ولذلك بادرت البلدان النامية ، مقتدية بالاوبك ، الى تشكيل منظمات للدفاع الجماعى عن مصالحها فى بعض الفروع الاقتصادية . فقد ظهرت رابطة البلدان المصدرة للحديد الخام برئاسة الهند وفنزويلا ، ورابطة البوكسيت الدولية ، حيث تلعب جامايكا الدور القيادى ، ولجنة حكومية للدول المصدرة للنحاس ، واتحاد البلدان المصدرة للموز . كما اتخذت خطوات مماثلة البلدان المنتجة للبن والسكر وبعض السلع الاخرى . ان البلدان الافريقية المستقلة تنتمى الى عضوية جميع هذه المنظمات ، تبعا للسلع التى تصدرها .

احرز ٤٦ بلدا ناميا من بلدان افريقيا ومنطقة البحر الكاريبى والمحيط الهادى نتائج ايجابية ملموسة ، حيث وقعت اتفاقية جديدة مع السوق الاوربية المشتركة عام ١٩٧٥ . واذ وحدت هذه البلدان جهودها ، كما سيجرى الحديث عن ذلك بشكل مفصل فى هذا الكتاب ،

ارغمت اعضاء السوق المشتركة على تقديم عدة تنازلات ، ومن بينها العدول عن رسوم تفضيلية وتقديم التزام باستقرار دخل البلدان النامية من بعض السلع التى تصدرها وغير ذلك .

ان الانعطاف نحو الانفراج وتحسين الجو السياسى فى العالم اتاحا للبلدان النامية امكانية طرح مشاكلها الاقتصادية وبحثها على نطاق دولى واسع ، كما حدث ذلك فى الدورتين السادسة والسابعة الخاصتين للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة وفى بعض الندوات الدولية الواسعة التمثيل الاخرى . وتشهد النقاشات التى احتدمت فيها والقرارات التى اتخذتها على توطيد وحدة حركة التحرر الوطنى نسبيا على اساس برنامج ديمقراطى عام للمطالب الاقتصادية الخارجية ، علما بأنه يتميز بطابع تقدمى معاد للامبريالية . ان البلدان النامية التى تختلف مواقفها اختلافا جوهريا فيما يتعلق بمسائل التطور الاقتصادى الداخلى والاجتماعى تتلاحم وترص صفوفها فى النضال من اجل التحرر من استغلال ونير الاحتكارات الرأسمالية .

ان الدول النامية اليوم لا تطرح امام الدول الرأسمالية المتطورة صناعيا مطالب اقتصادية شرعية فحسب ، بل وتعمل بدأب ومثابرة على ارغامها فى قبول هذه المطالب . ومن الامثلة على ذلك ، بالاضافة الى دورة اليونكتاد الرابعة الانفة الذكر ، «مؤتمر ٢٧» الذى جرت اعماله على مراحل فى باريس اعتبارا من كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٧٥ واشتركت فيه البلدان النامية والدول الصناعية الغربية . وكانت مهمة هذا المؤتمر حل مسائل العلاقات الاقتصادية الرئيسية بين هاتين المجموعتين من الدول . فقد اظهرت المرحلة الاولى – مرحلة كانون الاول (ديسمبر) – من المؤتمر عدم امكانية التوفيق بين المصالح الاقتصادية الجذرية لشعوب البلدان النامية وبين مصالح الرأسمال الاحتكارى الغربى . فحين كانت البلدان النامية تطالب باعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية بصورة جذرية ، استهدف الممثلون الغربيون حصر البحث فى مسألة اسعار بعض انواع الخامات فقط والنفط بالدرجة الاولى . واظهرت المرحلة الجديدة من المفاوضات التى جرت فى شباط (فبراير) عام ١٩٧٦ ان المجابهة تزداد عمقا لان مناورات الغرب تصطدم بعزيمة صلبة تبديها مجموعة البلدان النامية فى الذود عن مطاليبها والتوصل الى قرارات

ملموسة ، وهى لا تقتنع بوعود المستعمرين الجدد الوهمية . ان موقف هذه البلدان صائب ومعقول لان البلدان المتحررة ، كما اشار المؤتمر الخامس والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى ، تستطيع تماما ، ونسبة القوى الطبقية العالمية على ما هى عليه الآن ، ان تصمد للتحكم الامبريالى وان تحقق علاقات اقتصادية عادلة اى متكافئة * .

ان نضال التحرر الوطنى فى مجال الاقتصاد يقوم بخطواته الاولى فقط وهو ينتظر المعارك الاساسية لخوضها . ولم تستطع اى دولة من الدول النامية حتى الآن تحقيق التكافؤ فى علاقاتها الاقتصادية مع الامبريالية . ولكن النتائج التى تم التوصل اليها ، والاهم من ذلك الاتجاهات التى ظهرت ، تدل على ان الاستراتيجية صحيحة مبدئيا . وسوف تتوقف مواصلة نجاح البلدان النامية فى نيل استقلالها الاقتصادى ، الى درجة كبيرة ، على السير بنهجها المعادى للامبريالية بدأب ومثابرة على المسرح العالمى ، كما تتوقف على طابع التحولات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية التى سوف تقوم بها .

واشار ليونيد بريجنيف من على منبر المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى الى ان الاتحاد السوفييتى «يؤيد كل التأييد التطلعات الشرعية للدول الناشئة وعزمها على التخلص تماما من الاستغلال الامبريالى وعلى التصرف بنفسها بثرواتها الوطنية» ** .

الوحدة المعادية للامبريالية . كانت الامبريالية تراهن دائما على شق صفوف القوى المعارضة لها فى قيامها بمحاولات اضعاف نضال الشعوب فى سبيل استقلالها . ومن هنا ينتج ان نجاحات حركة التحرر الوطنى ، مهما كانت المجالات التى يجرى فيها النضال ، ترتبط ارتباطا وثيقا بمسألة الوحدة المعادية للامبريالية سواء على الصعيد الوطنى او على الصعيد الدولى . ولذا فقد كان من الطبيعى جدا ان تصدح بقوة جديدة فى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى

---

* مواد المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى . موسكو ، ١٩٧٦ ، ص ١٣ .

** مواد المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى . موسكو ، ١٩٧٦ ، ص ١٣ .

السوفييتى الدعوة لتعزيز وحدة كافة القوى المناهضة للامبريالية على اساس الاممية البروليتارية .

وللوحدة عدة وجهات فيما يتعلق بالنضال المعادى للامبريالية . فاولا ، الوحدة مع التيارين الثوريين الاساسيين فى الظروف الراهنة – نظام الاشتراكية العالمى والطبقة العاملة العالمية ؛ وثانيا ، تراص وتلاحم مختلف فصائل حركة التحرر الوطنى اقليميا على صعيد الدول النامية ؛ وثالثا ، واخيرا ، توحيد ، داخل الدول ، جميع الطبقات والفئات الاجتماعية المعارضة للامبريالية او القادرة على النضال ضد الامبريالية .

وتدل نتائج التطور العالمى فى النصف الاول من السبعينات ، بكل جلاء ، على تعزيز وحدة التيارات الثورية ، مما ينعكس على مواصلة تغير نسبة القوى فى غير صالح الامبريالية . وترتبط هذه العمليات ارتباطا وثيقا بنمو وتعزيز كل تيار على حدة . والا لما استطاعت الوحدة ان تكون فى حالة هجومية ، ولما استطاعت عناصرها ان يكمل احدها الآخر وتتفاعل بنشاط ، مما يضمن ديناميكية العملية الثورية فى مرحلتها الراهنة .

والجدير بالقول دون مبالغة بان انتصارات المناضلين فى سبيل التحرر الوطنى فى افريقيا وآسيا واميركا اللاتينية هى انتصارات وحدة القوى الثورية المعاصرة التى تزداد قوة وتعاظما . فان الاتحاد السوفييتى والدول الاشتراكية الاخرى كانت تقدم دائما الدعم والمساعدة لقوى التقدم سواء فى افريقيا او فى جميع انحاء العالم . كما دافع شيوعيو العالم كله والمنظمات العمالية والنقابات التقدمية دائما عن قضية الحرية والديمقراطية فى منطقة حركات التحرر الوطنى . وتدرك تمام الادراك الاغلبية الساحقة من قادة منظمات التحرر فى البلدان النامية اهمية هذه المساعدات والدعم ، وقد اعربوا عن شكرهم على هذه المواقف النبيلة كما اشاروا مرارا الى ان توطيد العلاقات مع الاسرة الاشتراكية ومع الاتحاد السوفييتى خاصة ، يتيح للدول الفتية تعزيز استقلالها وسيادتها وتوسيع امكانياتها فى صد مكائد ودسائس الامبريالية والرجعية .

بيد ان هناك ايضا امثلة من نوع آخر ، فليست القوى التى تعارض التحولات الثورية بشكل سافر فحسب ، بل بعض الشخصيات

البارزة فى نضال التحرر الوطنى ينسفون عن وعى او عن غير وعى ، فكرة التضامن مع العالم الاشتراكى وتجسيده عمليا . وينجم ذلك عن عدم ادراك (او عدم الرغبة فى ادراك) الحقيقة التالية : انعدام وجود تناقض بين المصالح الرئيسية الوطنية لهذا الشعب او ذاك او بين هذه الحركة التقدمية او تلك وبين اهداف العملية الثورية العالمية . وبديهى ان ينزل هذا النهج اضرارا كبيرة على حركة التحرر الوطنى سواء على صعيد بلد معين او على الصعيد العام .

واسباب هذه الظواهر مختلفة . فانها نتيجة عملية معقدة لتمايز القوى الطبقية وتعاظم النضال الطبقى فى البلدان النامية ، وهو امر طبيعى فى تطورها . كما انها عواقب العوامل الخارجية السلبية ونتيجة لتأثير الدعاية البورجوازية والاستعمارية الجديدة والدعاية الماوية . واخيرا تظهر ايديولوجية ومصالح طبقية ضيقة للاوساط البرجوازية الصغيرة التى تتولى السلطة فى بعض البلدان . ولقد اشار لينين الى انه «فى بلد يؤلف فيه الملاكون الصغار الاغلبية الساحقة بالنسبة للسكان البروليتاريين الصرف ، لا بد ان يتجلى الفرق بين الثورى البروليتارى والثورى البرجوازى الصغير ، وان يتجلى احيانا باقصى العنف . فان الثورى البرجوازى الصغير يتردد ويتمايل لدى كل منعطف فى الاحداث» * .

الا انه يمكننا ان نشير ، وشعور بالارتياح يخامرنا ، الى ان التعاون بين الدول الاشتراكية والدول الفتية المستقلة فى افريقيا وآسيا واميركا اللاتينية يتعزز ويتوطد يوما بعد يوم ، بالرغم من معارضة الامبريالية واعوانها من بكين . ويتبين ذلك بجلاء فى الندوات الدولية وخاصة فى هيئة الامم المتحدة وكذلك فى مجال العلاقات الثنائية . اما فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادى فباستطاعتنا ان نتحدث اليوم عن ان البلدان النامية ذات الاتجاه التقدمى قد شرعت تشترك بصورة تدريجية فى تقسيم العمل الاشتراكى العالمى ، وعن انخراطها فى عملية التكامل الاشتراكى حتى قبل انتصار الثورة الاشتراكية فى هذه البلدان .

كما ويزداد شدة تعامل وتلاحم مختلف فصائل حركة التحرر

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، ص ٢٠٧ـ٢٠٨ .

الوطنى على اساس مناهضة الامبريالية على الصعيدين الاقليمى والعالمى ، مع العلم ان ذلك لا يحدث فيما يتعلق بمهام التطور الاقتصادى (وهذا ما ذكرناه آنفا) فحسب ، بل وفى مجال اهم القضايا الدولية . بيد ان عمليات الحشد والتلاحم لم ولا تجرى بسهولة . ان تحقيق رص الصفوف يجرى من خلال تذليل اختلافات وتناقضات حادة ، نعتبر وجودها طبيعيا لو اخذنا بعين الاعتبار اختلاف الخواص الاجتماعية السياسية للمساهمين فى الحركة . غير ان فكرة الوحدة تتغلب ببطء ولكن بثبات . والدليل الجلى على ذلك هو التقدم فى مواقف البلدان الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية من بعض المسائل الدولية الهامة . ولنأخذ بعض الامثلة الاكثر بروزا .

ان منظمة الوحدة الافريقية هى منظمة اقليمية كبيرة للغاية فى منطقة حركة التحرر الوطنى ، تم تشكيلها عام ١٩٦٣ وتضم الآن زهاء ٥٠ بلدا افريقيا مستقلا . ان الوحدة هى اساسها . والوحدة فى نفس الوقت هى المبدأ الاساسى للسياسة الخارجية للدول الافريقية . وغدت ضرورة تحديد موقف هذه البلدان من العدوان الاسرائيلى على مصر – عضوة المنظمة – امتحانا خطيرا لدرجة وحدتها . والمقصود هنا بطبيعة الحال ، ليس الدعم العسكرى بل الدعم السياسى لضحية العدوان . ولكن لم يصوت سوى ستة بلدان افريقية (ما خلا الدول العربية) على مشروع القرار الاكثر منطقيا (الذى طرحه الاتحاد السوفييتى) والذى ادان المعتدى وطالب بتحرير الاراضى المحتلة ، وذلك فى الدورة الطارئة للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة فى حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧ . وصوتت ثمانى دول ضد المشروع وامتنعت البلدان الباقية عن التصويت . ولكن باءت بالفشل كافة محاولات تل ابيب وحلفائها الغربيين الدبلوماسية للحيلولة دون عزل المعتدى فى افريقيا . فقد بدأ التحول الحاد فى عام ١٩٧٢ عندما قطعت مجموعة من البلدان الافريقية علاقتها الدبلوماسية مع اسرائيل . وحذت حذوها عمليا كافة البلدان المتحررة فى القارة بعد استئناف العمليات الحربية فى تشرين الاول (اوكتوبر) عام ١٩٧٣ ، اما منظمة الوحدة الافريقية فقد اوصت بالاجماع الدول الاعضاء فيها بعدم اعادة العلاقة باسرائيل ما لم تنسحب من جميع الاراضى العربية المحتلة وما لم ينل شعب فلسطين العربى حقوقه الوطنية المشروعة . ونرى انه كان لا بد

من بعض الوقت لجعل فكرة وحدة البلدان الافريقية تتحول الى واقع بعد ان كانت امنية من الامنيات .

ولم تتخذ مسألة وحدة الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية طابعا اقل حدة عندما جرت احداث نيجيريا (فى نهاية الستينات) وعندما اعلن الانفصاليون عن قيام دولة «بيافرا» وما اعقب ذلك من حرب اهلية . ولم يقتصر التعاطف مع «بيافرا» على المستعمرين الجدد الاميريكان والفرنسيين والالمان الغربيين واليابانيين وعنصرية جمهورية جنوب افريقيا فحسب بل ، ولاسباب متباينة ، اعترف بها («بيافرا») بعض الدول الافريقية كتنزانيا وغابون وساحل العاج وزامبيا . واتخذت السنغال موقفا قريبا من موقف الدول السالفة الذكر . وكان على اكثرية الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية فى هذه الفترة ان تبذل جهودا هائلة لتأمين وحدة نيجيريا الاقليمية لما فيه مصلحة افريقيا كلها ، اولا ، ولتجنب زيادة انشقاق صفوفها ، ثانيا . وتكللت هذه الجهود بالنجاح . فقد انتهت الحرب الاهلية فى نيجيريا فى كانون الثانى (يناير) عام ١٩٧٠ بهزيمة الانفصاليين . اما فى الدورة السابعة لمنظمة الوحدة الافريقية فقد جرت مصالحة نيجيريا مع اربعة بلدان اعترفت سابقا ببيافرا .

وكان لمثال الازمة النيجيرية اهمية عظيمة ليس بالنسبة لمصير نيجيريا فحسب ، بل وبالنسبة لافريقيا المستقلة برمتها . فقد انهارت خطط المستعمرين الجدد وتم تحقيق خطوة جديدة نحو تراص وتلاحم البلدان الافريقية .

واخيرا ، لنأخذ احدث مثال – انغولا . مما يلفت النظر فى هذه المسألة ان المشكلة الانغولية غدت اختبارا جديا ايضا لصلابة وحدة البلدان المستقلة فى القارة ، رغم انها كانت تبدو بحد ذاتها واضحة تمام الوضوح .

لاول مرة فى تاريخ منظمة الوحدة الافريقية انعقد فى كانون الثانى (يناير) ١٩٧٦ اجتماع طارئ لرؤساء الدول والحكومات بسبب الوضع فى انغولا واعتداء القوى العنصرية والاستعمارية الجديدة على الدولة الفتية المستقلة . لقد ادان جميع المشاركين فى الاجتماع بالاجماع عدوان جمهورية جنوب افريقيا على انغولا ونادوا بضرورة تسوية النزاع سلميا وسحب القوات الاجنبية من البلاد . ولكن لم

يتم التوصل الى اتفاق بشأن قضية الاعتراف بجمهورية انغولا الشعبية التى تقودها منظمة وطنية تحررية حقيقية وهى الحركة الشعبية من اجل تحرير انغولا (مبلا) . فمن المعروف ان اصوات اعضاء منظمة الوحدة الافريقية قد تعادلت بصدد هذه المسألة . واستخدم اعداء وحدة افريقيا هذه الحقيقة ليعلنوا من جديد عن انشقاق منظمة الوحدة الافريقية وعن المأزق الذى وقعت فيه على حد زعمهم وما شابه ذلك . ولكن الفرحة كانت سابقة لاوانها كما كان يحدث ذلك مرات كثيرة ، اذ سرعان ما نالت جمهورية انغولا الشعبية اعتراف اكثر من ٤٠ بلدا افريقيا – ٤٣ بلدا من اصل ٤٦ ، اى الاغلبية الساحقة . واصبحت انغولا عضوة تتمتع بكامل الحقوق فى منظمة الوحدة الافريقية . وهكذا فقد انتصر من جديد مبدأ الوحدة .

ويتسم تلاحم جميع القوى التقدمية والقوى المناهضة للامبريالية وتحقيق وحدة ديمقراطية فى البلدان النامية وتكوين جبهات وطنية تحررية ، باهمية عظيمة لنجاح عمليات حركة التحرر الوطنى ضد الامبريالية وفى سبيل الاستقلال الاقتصادى والتجديد الاجتماعى . وليست هذه المهمة من المهام السهلة لو اخذنا بالحسبان انه فى جميع الدول الفتية تقريبا تجرى عمليات معقدة لاعادة تجميع القوى الطبقية والاجتماعية واستقطابها . وانه فى كثير من البلدان التى دخلت فيها الثورة الوطنية الديمقراطية مرحلة جديدة يجرى التمايز الاجتماعى والطبقى العميق واشتداد الصراع الطبقى . ومع ذلك فان القوى الطليعية الثورية لا تطرح هذه المهمة فحسب بل وتنجح فى حلها .

ومن الطبيعى ان تكون لقضية الوحدة خواصها والوانها فى مختلف البلدان . ففى الدول التى اختارت الاتجاه الاشتراكى يدور الحديث فى المقام الاول عن تعاون الديمقراطيين الثوريين والشيوعيين وعن تحالفهم الاستراتيجى باعتباره قاعدة طبيعية لتلاحم الانظمة الوطنية . وقد تم فى هذا الاتجاه تحقيق نجاحات معينة فى الجزائر وبعض البلدان الاخرى . وكان من شأن هذه النجاحات ان تكون اعظم ، لولا تأثير الايديولوجية البورجوازية الصغيرة على آراء بعض الديمقراطيين الثوريين السياسية . هذا ويعتبر هذا التأثير عائقا فى طريق هذه النجاحات . لا تزال هناك للاسف عناصر داخل الاحزاب الثورية الديمقراطية تتخذ مواقف معادية من الشيوعية . والاخطر من

ذلك ان هناك دوائر معينة من هذه الاحزاب تحاول المناورة فى علاقاتها مع الغرب ، وهى تراهن على «علاقات خاصة» مع الدول الامبريالية ، وذلك يلحق ضررا بعلاقاتها مع الشيوعيين (وبمصالح بلدانها نفسها) . بيد انه لا يوجد هناك ادنى شك انه يجرى تذليل هذه الاتجاهات بصورة عامة . اما الاحزاب الشيوعية فلا تعوزها الارادة الطيبة بغية تمهيد الطريق امام التعاون الوثيق مع الديمقراطيين الثوريين لا سيما وان مصالح النضال ضد الامبريالية ومصالح حركة التحرر الوطنى والتقدم الاجتماعى للشعوب تتطلب ذلك.

والمهمة الخطيرة الاخرى التى تعمل على حلها القوى الثورية الطليعية فى الدول المستقلة الفتية هى اشراك كافة الفئات الاجتماعية فى النضال المعادى للامبريالية ، والتى يهمها موضوعيا تغيير طابع المجتمع الذى يسير فى طريق الخروج من وضعه المستعمَرى . ونقصد بهذه الفئات الفلاحين المتوسطى الحال والملاكين الصغار والمتوسطى الحال والحرفيين والتجار واصحاب المهن الحرة وكذلك قسما من رجال الاعمال واربـاب الصناعة والديمقراطيين البورجوازيين ذوى النزعات الوطنية . ان اشراك هذه الفئات فى الجبهات الشعبية الواسعة المناهضة للامبريالية مهم خاصة لان الامبريالية لم تتخل عن محاولاتها لخلق ركيزة اجتماعية جديدة لها فى العالم النامى من هذه الفئات .

لقد ادى التقدم فى هذا الطريق الى نتائج ايجابية هامة فى عدد من البلدان وليس فى القارة الافريقية فقط . ومثال على ذلك الجبهة الوطنية والقومية التقدمية فى العراق التى تم توقيع ميثاقها عام ١٩٧٣ ، ووحدة اعمال كافة القوى التقدمية فى الجزائر على نطاق واسع (على الرغم من انها لم تتخذ بعد شكلها التنظيمى) وفى بيرو والاكوادور ، وفى فنزويلا حيث نادت تسعة احزاب ومن بينها الحزب الحاكم ، بانشاء جبهة وطنية ، وفى بعض البلدان الاخرى . وتوحد هذه العمليات اينما جرت ، اهم صفاتها بصرف النظر عن اشكال تلاحم القوى الوطنية التى تحددها ظروف محلية معينة ، فانها جميعا تعزز مواقع القوى الوطنية امام عدو حركة التحرر الوطنى المشترك ، وهو الامبريالية .

وفى المرحلة الراهنة ثمة اتجاه هام آخر لتطور حركة التحرر

الوطنى فى افريقيا ، هو اتجاه تأسيس احزاب ثورية ديمقراطيـــة من نمط جديد فى مجموعة من البلدان مع استخدام وتطبيق الخبرة الثورية العالمية . ان لهذا الامر اهمية ثابتة لمواصلة تطور النضال ضد الامبريالية . ومما له دلالته من هذه الناحية هو تجربة جمهورية بينين الشعبية .

انعقد فى جمهورية بينين الشعبية (كانت تسمى داهومى قبل تشرين الثانى – نوفمبر – عام ١٩٧٥) فى ايار (مايو) عام ١٩٧٦ اول مؤتمر طارئ لحزب ثورة بينين الشعبية . وتشكلت منظمة سياسية جديدة مبدئيا من حيث طابعها فى هذه المنطقة من مناطق افريقيا . وتنص احدى الوثائق التى اقرها المؤتمر – «القسم السياسى» عـــلى انه من شأن هذه المنظمة ان تصبح حزبا ثوريا حقيقيا يهدف الى خلق مجتمع اشتراكى ثورى جديد . وغدت الصياغة التنظيمية والفكريـــة لحزب ثورة بينين الشعبية نتيجة طبيعية للتحولات التى طرأت على البنية الاقتصادية والاجتماعية السياسية فى هذه البلاد اعتبارا مـن تشرين الاول (اوكتوبر) عام ١٩٧٢ ، تلك التحولات التى شرع بها الضباط الشباب ذوو النزعات الوطنية . ومن بين هذه التحولات ما يلى : تأسيس قطاع الدولة فى فروع الاقتصاد الاساسية وتحطيم بنية جهاز الدولة الموروثة عن ايام الاستعمار ، والانتقال الى نظام اللجان الثورية المحلية المنتخبة ، اى تعبئة المبادرة الابداعية لشغيلة المدن والقرى .

ومن مهام حزب ثورة بينين الشعبية ، كما جاء فى برنامجه ، تصفية السيطرة الامبريالية تصفية كاملة فى البلاد وتأسيس اقتصاد وطنى مستقل حقا ، وكذلك القيام بالاصـــلاح الزراعى وتطوير حركـــة التعاونيات . كما ان اهداف الحزب الجديد فى مجال السياسة الخارجية تدل على طابعه المعادى للامبريالية ، وهى دعم النضال الثـــورى لشعوب العالم بأجمعه ، ولا سيما نضال الشعوب الافريقية فى سبيل تحررها التام من السيطرة الاجنبية .

وقد احرزت شعوب افريقيا خلال السنوات الماضية ، بدعـــم البلدان الاشتراكية وقوى العالم التقدمية الاخرى المستمر ، نجاحات تاريخية فى النضال ضد الامبريالية والاستعمار الجديد ومن اجـــل الحرية الوطنية والاستقلال . ولكن هناك مهام جادة تواجه حركـــة التحرر الوطنى فى القارة الافريقية ، اذ لم تزل فى القارة اثار نظـام

النير الاستعمارى والتمييز العنصرى بين الشعوب . يستمر ويشتد نضال الوطنيين فى زيمبابوى وناميبيا وجمهورية جنوب افريقيا من اجل تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطنى . ويكتسب التضامن الاممى لكافة قوى السلم والتقدم ، ومواصلة تعزيز وحدة اعمال البلدان الافريقية المستقلة والمحبة للحرية والحفاظ على اليقظة الشديدة ازاء مختلف المناورات الامبريالية ، يكتسب كل ذلك اهمية خاصة للنجاح فى هذا النضال .

واذا اجملنا ما تقدم ذكره يمكننا ان نستنتج ان وحدة صفوف حركة التحرر الوطنى تتعزز باستمرار وتكتسب مضمون معاد للامبريالية سواء على الصعيد الوطنى والاقليمى او على الصعيد العالمى ، وذلك على الرغم من مقاومة قوى الامبريالية وخاصة الدوائر الاستعمارية الجديدة والرجعية الداخلية واعوانها على اختلاف الوانها ، وفى مقدمتهم الماويون . هذا وتتوثق اواصر هذه الوحدة بالاسرة الاشتراكية . ثم ان الجو الدولى الجديد الذى خلقه الانفراج الدولى يؤثر تأثيرا ايجابيا شديدا على تلاحم جميع القوى المناهضة للامبريالية ويساعد على مزيد من الجمع بين الاهداف الوطنية والعالمية فى نضال شعوب البلدان النامية فى سبيل تحررها الحقيقى .

الا انه من الجلى تماما ان اشتداد النضال المعادى للامبريالية ونمو حركة التحرر الوطنى والنجاحات التى حققتها شعوب البلدان النامية فى صراعها ضد الاستعمار الجديد من اجل تحررها الاقتصادى والاجتماعى ، وتعزيز استقلالها السياسى ، ان كل ذلك لا بد ان يثير مقاومة عنيفة تبديها قوى الامبريالية والاستعمار الجديد والعنصرية والصهيونية والرجعية الداخلية . وتشتد باستمرار حدة التناحرات بين البلدان النامية والدول الامبريالية مما يعجل من معدلات تعميق ازمة الرأسمالية العامة .

ان حركة التحرر الوطنى فى تصاعد مستمر على الرغم من كل الصعوبات والتراجعات المؤقتة فى بعض القطاعات . وتبرهن خواص ديناميكيتها فى المرحلة الراهنة انه ليس فى وسع عملية التحولات الثورية فى المستعمرات والبلدان التابعة سابقا ان تتطور عرضا وعمقا الا اذا تفاعلت مختلف فصائل حركة التحرر الوطنى تفاعلا وثيقا على كافة المستويات وتوحدت جميع القوى المناهضة

للامبريالية . بيد ان الشرط الاساسى والحاسم للانتصارات هو تعزيز التضامن مع العالم الاشتراكى . وتظهر التجربة التاريخيـــة ان اى انعزال عن تيارات التطور الثورى العالمى الاخرى يعقد النضال ويؤدى الى الهزيمة احيانا . وبالعكس فان الاعتماد على الاسرة الاشتراكيـــة والتعاون مع الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكيـــة الاخـرى يضمنان اكبر النجاحات لقوى التحرر الوطنى .

ان سياسة الاتحاد السوفييتى الخارجية هى سياسة طبقية ، تتجاوب مع المصالح الحياتية لجميع الشعوب .ان الحزب الشيوعى السوفييتى والحكومة السوفييتية يطبقان بدأب ومثابرة فى العلاقات مع البلدان النامية الفكرة اللينينية القائلة بالتعاون الشامل بين قوى الاشتراكية وقوى التحرر الوطنى . وتدل على ذلك امثلة غينيا-بيساو وموزمبيق وانغولا ونضال الاتحاد السوفييتى من اجل تسوية عادلة وثابتة فى الشرق الاوسط وفى سبيل تصفية مخلفات نظـــام النير الاستعمارى وكافة بؤر الاستعمار والعنصرية تصفية كاملة والقضاء على انتهاك مبدأ مساواة الشعوب فى الحقوق واستقلالها .

وتتضمن كلمات الترحيب التى القاها ممثلو الاحزاب الشيوعية والعمالية والوطنية الديمقراطية والاشتراكية ومنظمـــات وحركات التحرر الوطنى فى البلدان النامية فى المؤتمـــر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى تقديرا عاليا لهذا النهج السوفييتى . فقد تحدثوا عن قوة جاذبية الاشتراكية التى ازدادت كثيرا على خلفية ازمة العالم الرأسمالى الآخذة فى التعمق ، واكدوا على ضرورة توسيع التعاون مع الاتحاد السوفييتى الذى يتطور اقتصاده على اســـاس التخطيط ، ويعطى مثالا على النمو الديناميكى . واعلن الخطباء بصراحة انه كان من المستحيل تحقيق الكثير من الانتصارات على الامبريالية بدون دعم الاتحاد السوفييتى المادى والمعنوى الثابـــت لحركات التحرر الوطنى ، ودعوا الى مواصلة تعزيز العلاقات مع الشعـــب السوفييتى .

لا يمكننا الا ان نوافق على هذا التقييم . فقد طرأت خلال السنوات الاخيرة تطورات هامة على الحياة الداخلية لاكثرية البلدان الافريقية المتحررة من النير الاستعمـــارى ، وعلى سياستهـــا الخارجية . انها تقوم بتحقيق تحولات هامة فى البنيات الاقتصادية

والاجتماعية التى خلفها الاستعمار فى خضم صراعها المتعاظم ضد الامبريالية من اجل مساواتها السياسية واستقلالها الاقتصادى وتقدمها الاجتماعى . ومن بين هذه الاجراءات الاساسية ما يلى : انتقال مركز الثقل فى التطور الصناعى الى قطاع الدولة ، وتصفية الاقطاعية فى الزراعة ، وتأميم الشركات الاحتكارية الاجنبية ، وبسط السيادة على الموارد الطبيعية ، واعداد الكوادر الوطنية .

من الصعب ان نبالغ فى تقدير اهمية هذه التطورات فى تحرير البلدان من الاستعمار تحريرا كاملا ، تلك البلدان التى نالت استقلالها السياسى . فمن المستحيل تذليل التخلف الاقتصادى والتكنيكى والعلمى والاجتماعى ما لم تتم اعادة بناء العلاقات الانتاجية وتحقيق وتائر عالية لتطور القوى الانتاجية وتصفية تعدد الانماط فى الاقتصاد واعادة بناء البنية الاجتماعية للمجتمع . الا ان تحقيق كل هذه التحولات يتطلب استثمارات هائلة ، بينما تظل صناعة الاستخراج والفروع الزراعية التى تعمل للتصدير المصدر الوحيد لتمويل الاقتصاد الوطنى لكافة البلدان الافريقية النامية على وجه التقريب . ولهذا يصبح قطاع الدولة حتما القطاع الرئيسى فى اقتصاد معظم البلدان المتحررة . وتعتبر الدولة وحدها ، فى ظروف البلدان الافريقية ، القوة الحقيقية الوحيدة القادرة على تعبئة الموارد المالية وغيرها من الموارد على الصعيد الوطنى ، الضرورية للتعجيل من التطور الاجتماعى والاقتصادى وعلى وضع خطط للتنمية الاقتصادية .

يجرى تشكيل قطاع الدولة فى جميع البلدان الافريقية النامية، الا ان وظائفه مختلفة . ففى الدول ذات الاتجاه الرأسمالى يخدم القطاع العام ، اساسا ، مصالح البورجوازية الوطنية الناشئة ، اما فى الدول التى اختارت الاتجاه الاشتراكى فانه لا يعمل على نشوء وتطوير الاقتصاد الوطنى فحسب ، بل وعلى ازاحة الرأسمال الاجنبى والرأسمال الوطنى الضخم من اهم فروع الاقتصاد الوطنى . لقد اشار ليونيد بريجنيف فى تقريره للمؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى الى ان القطاع العام فى البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى «يعتبر ، فى واقع الامر ، القاعدة الاقتصادية للديمقراطية الثورية» .

يجرى تشكيل القطاع العام فى جميع البلدان الناميـــة على اتجاهين اساسيين : تأميم ممتلكات الاحتكارات الاجنبية وبنـــاء مشاريع جديدة تابعة للدولة . وللاتجاه الثانى اهمية خاصة لان المشاريع التى تبنى ، تستجيب لاحدث منجزات التكنيك وتخلق قاعدة حديثة للتطور المادى التكنيكى . فى هذا المجال بالذات يدعم الاتحاد السوفييتى الدول الفتية ويقدم لها مساعدات كبيرة .

وللاتحاد السوفييتى اتفاقيات تعاون اقتصادى وفنى مع ٣٠ بلدا افريقيا تقريبا . وبمساعدة الاتحاد السوفييتى تم بناء او يجرى بناء مؤسسات صناعية ومشاريع اخرى يبلغ عددها ٤٠٢ ، علما بان نسبة المشاريع الصناعية تشكل ٧٠٪ وكلها تابعـــة للقطاع العام . نذكر على سبيل المثال انه قد تم فى الجزائر تشغيل ٤٥ مشروعا من مجموع ٩٠ مشروعا تنص الخطة على بنائها ، وفى غينيا ١٥ من مجموع ٢٧ ، وغير ذلك . ويقدم القطاع العام فى الجزائر حوالى ٨٥٪ من الانتاج الصناعى . ويساعد التعاون مع الاتحاد السوفييتى فى تأسيس القطاع العام بصورة جوهرية على تعزيز استقلال الدول الافريقية الاقتصادى والسياسى .

كما ونشير الى ان معظم المشاريع التى تم انشاؤهـــا هى مشاريع رابحة . فقد كانوا يتحدثون مثلا ولا يزالون يتحدثـــون كثيرا عما اذا كان سد اسوان العالى رابحا ام لا . هذا وتشير معطيات الدوائر المصرية الى ان الاستثمارات التى خصصت لبنائه بلغت ٣٢٠ مليون جنيه مصرى بينما در السد ارباحا صافيـــة لمصر ، بلغت فى نهاية عام ١٩٧٤ حوالى مليارى جنيه .

ويسعى الاتحاد السوفييتى وهو يدعم مبـــادئ التطـــور الاجتماعى والاقتصادى الاساسية للبلدان المتحررة ، الى المساعدة على انشاء مجمعات وطنية فى هذه البلدان على اســـاس منجزات التكنيك الحديث . ولذلك فان التعاون الاقتصادى بين الاتحـــاد السوفييتى وافريقيـــا الحرة يستهدف قبل كل شىء تطوير فروع الصناعة الاساسية . فبموجب اتفاقيات عام ١٩٧٥ فقط ، ستحصل البلدان المستقلة ، بفضل مساعدات الاتحـــاد السوفييتى ، على زيادة فى قدرة انتاج الطاقة الكهربائية بمقدار ٢,٧٨ مليـــون كيلوواط ومن حديد الزهر ٣,٠٤ مليون طن ومن الفولاذ ٣,٢

مليون طن ومن الحديد الخام ٣,٥ مليون طن ومن النفط المصفى ٢,٦٥ مليون طن ومن مكائن قطع المعادن ١,٥ مليون قطعة . ويقف الاتحاد السوفييتى فى نفس الوقت الى جانب الدول الافريقية التى تحقق تأميم ممتلكات الاحتكارات الاجنبية .

لا يزال اقتصاد غالبية البلدان الافريقية يعتمد على الزراعة على الرغم من سرعة تطور الصناعة . ولذلك فان اعادة تنظيم الزراعة تلعب دورا هاما للغاية ليس لحل مشاكل المواد الغذائية فحسب ، بل ولتطوير الاقتصاد بصورة عامة .

لقد خلفت السلطات الاستعمارية للبلدان المتحررة زراعة فى منتهى التخلف . فلم تخصص عمليا اية اموال لتطويرها ، اما الفلاحون الافارقة فقد كانوا يعانون من سياسة السلب والنهب القاسية التى كان ينتهجها المستعمرون والاقطاعيون المستغلون . وتشتمل عملية اعادة تنظيم الانتاج الزراعى فى افريقيا على تأسيس مزارع ومشاريع تابعة للدولة وتعاونيات وتوسيع الصادرات الزراعية وجعل التناسب بين انتاج المحاصيل الزراعية للاستهلاك الداخلى والمحاصيل الزراعية المخصصة للصادرات تناسبا معقولا . وفى هذا المجال ايضا يقدم الاتحاد السوفييتى قدر الامكان مساعداته للدول الفتية .

وتشغل الزراعة المرتبة الثانية فى الحجم الاجمالى للمساعدات التى يقدمها الاتحاد السوفييتى للبلدان النامية . وتربو نسبتها على ١٠٪ . فقد تم بمساعدة الاتحاد السوفييتى انشاء او يجرى بناء اكثر من ٦٠ مشروعا زراعيا فى افريقيا . فضلا عن ذلك يصدر الاتحاد السوفييتى الى البلدان الافريقية المعدات الحديثة اللازمة فى الحراثة والحصاد والارواء وتصنيع المحاصيل الزراعية . نذكر على سبيل المثال انه قد تم بمساعدة الاتحاد السوفييتى بناء مزارع الالبان الضخمة التابعة للدولة فى جمهورية غينيا وسدود للرى فى الجزائر ومحطات زراعية تابعة للدولة فى عدد من البلدان والصوامع وما الى ذلك . ويعتبر الاتحاد السوفييتى فى نفس الوقت شاريا مربحا لمحاصيل افريقيا الزراعية . ان هذه المحاصيل تشكل مثلا حوالى ٧٠٪ من الواردات السوفييتية من البلدان الافريقية .

ويقدم الاتحاد السوفييتى للبلدان الافريقية مساعدات هامة جدا لحل احدى المشاكل الاساسية لكى تنال استقلالها الحقيقى وتطورها الاجتماعى ، الا وهى مشكلة اعداد الكوادر الوطنية . فقد تم بمساعدة الاتحاد السوفييتى فى افريقيا تأسيس ١١ معهدا للتعليم العالى و١٠ معاهد للتعليم الثانوى المتخصص وحوالى ٧٠ مركزا للتعليم المهنى التكنيكى . وقد تخرج آلاف عديدة من الافارقة من معاهد الاتحاد السوفييتى ويتعلم فيها باستمرار ما يزيد على ٥ آلاف طالب . وتم اعداد اكثر من ١٠٠ الف عامل كفوء فى خضم بناء وعمل مختلف المشاريع بمساعدة الخبراء السوفييت فى افريقيا نفسها ، كما تدرب ما لا يقل عن ٥ آلاف مهندس وفنى افريقى فى المصانع والمشاريع المتقدمة فى الاتحاد السوفييتى .

لقد حققت البلدان الافريقية المتحررة نجاحات هامة فى طريق الاستقلال الوطنى الحقيقى والاقتصادى والاجتماعى . بيد ان مجموعة المهام التى لم تجد لها حلولا واسعة جدا . وفيما يتعلق بالاتحاد السوفييتى فقد اعلن الرفيق ليونيد بريجنيف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى من على المنبر الرفيع لندوة الشيوعيين السوفييت – المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى – ان حركة التحرر الوطنى وجدت وستجد فى الاتحاد السوفييتى دائما الحليف المخلص : «اننا نبذل وسنظل نبذل كل ما بوسعنا لتطوير وتدعيم الصداقة مع من يسعى اليها فعلا . ويجمعنا بالاكثرية الساحقة من الدول التى نشأت بنتيجة تحطيم النظام الاستعمارى ، الاخلاص العميق للسلام والحرية والتقزز من كل اشكال العدوان والسيطرة ومن استغلال احد البلدان لغيره . وان وحدة التطلعات الاساسية هذه هى التربة الغنية والخصبة التى ستتقوى صداقتنا وتزدهر عليها فى المستقبل ايضا !» * . لا شك ان قرارات المؤتمر الخامس والعشرين التاريخى للحزب الشيوعى السوفييتى والبرنامج الذى اقره لمواصلة النضال من اجل السلام والتعاون الدولى وحرية الشعوب واستقلالها ستكون حافزا جديدا لمواصلة النضال التحررى فى افريقيا والصراع ضد الاستعمار الجديد على نطاق واسع .

* «برافدا» ١٩٧٦/٢/٢٥ .

القسم الاول

التغيرات فى نسبة القوى

الفصل الاول

الاستعمار الجديد فى السبعينات

ان انهيار الامبراطوريات الاستعمارية هو نتيجة من اهم نتائج التطور الثورى العالمى . فقد تمت تصفية السيطرة المباشرة للدول الاستعمارية على المستعمرات تحت ضغط حركـــة التحرر الوطنى الشديد ودعم الدول الاشتراكية . ونال ما يزيد على سبعين بلدا مستعبدا استقلاله السياسى خلال الثلاثين عاما التى اعقبت الحرب العالمية الثانية . ومع ذلك فان الامبريالية لم تقتنع بفكرة فقدان اشرافها على بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية فى المستقبل . فتحاول الدول الامبريالية ان تفتش عن بديل للنظام الاستعمارى وتغير سياستها العتيقة . واصبح الاستعمار الجديد البديل الاصيل فى الظروف التاريخية الجديدة .

يعرف العلم الماركسى الاستعمار الجديد بانه نظام امبريالى جديد لتبعية البلدان النامية له بصورة غير مباشرة واخضاعهـــا واستغلالها فى ظروف تمت فيها تصفية السيطرة الاستعماريـــــة المباشرة وتغيرت نسبة القوى فى العالم لصالح الاشتراكية .

ان الاستعمار الجديد ، باعتباره خاصية من خواص الامبريالية المتكيفة للوضع الراهن ، يقع تحت تأثير التغيرات والعمليـــات التى لا رجعة فيها والتى تعانى منها الرأسمالية نفسها فى مرحلـــة تتعمق فيها ازمتها العامة . ان تعاظم جبروت النظام الاشتراكـــى

العالمى ومكانته الدولية ، وعملية الانفراج الدولى ، وتحول حركة التحرر الوطنى الى النضال ضد العلاقات الرأسمالية الاستغلالية ، واشتداد المعارك الطبقية فى حصون الرأسمالية – كل ذلك يرغم المستعمرين الجدد على اللجوء الى المناورات وتغيير تكتيكهم والتخلى عن الاساليب التى لا تبشر بالنجاح وصياغة مجموعات جديدة وجديدة من الوسائل السياسية والفكرية والاقتصادية التى تهدف الى الحفاظ على اشرافهم على الدول المتخلفة فى تطورها الاقتصادى . كما ان سبب تطور الاستعمار الجديد هو انه قد منى بهزائم خطيرة . لم يكن فى وسع المستعمرين الجدد الحيلولة دون تحول حركة التحرر الوطنى الى مرحلة مناهضة للرأسمالية وظهور وتعزيز البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى ، وتعاظم الوعى الوطنى لدى الشعوب المتحررة ، وتوسيع انتشار افكار الاشتراكية فى «العالم الثالث» واتساع تعاون البلدان المتحررة مع دول الاسرة الاشتراكية .

ونتيجة لذلك اخذت سياسة الاستعمار الجديد تواجه المزيد من مقاومة البلدان النامية ، حيث يشتد فيها الادراك بان لا مستقبل امام الرأسمالية والايمان باستحالة تحقيق نهضة وطنية وتقدم اقتصادى واجتماعى على طريق التطور الرأسمالى . ان كل نظام العلاقات بين الامبريالية والبلدان النامية برمته يكتسب طابع الازمة التى تتعمق ، وهذه عملية لا رجعة فيها .

١ ـ بعض النتائج

تقيم الدول الاستعمارية السابقة وحلفاؤها ومنافسوها الامبرياليون علاقاتهم بالبلدان المتحررة فى القارة الافريقية على اساس استعمارى جديد وهم يستهدفون ثلاث غايات اساسية على اقل تقدير وهى : الحفاظ على تأثيرها السياسى على البلدان الفتية ، وضمان امكانية استغلال قواها الانتاجية ومواردها الطبيعية خاصة، وربطها بنظام الاقتصاد الرأسمالى العالمى .

ان المهمة الاستراتيجية العامة للامبريالية هى التى حددت

هذه الغايات . فقد جاء فى كلمة ليونيد بريجنيف التى القاهـــا فى اجتماع الاحزاب الشيوعية والعمالية العالمى عام ١٩٦٩ ما يلى : «يحدث اليوم ، بصورة عامة ، وفى ظروف تعميق ازمة الرأسمالية العامة انتقال نسبى لمركز ثقل استراتيجية الامبريالية فى الميدان العالمى . ان السياسة الامبريالية تحددها اكثر فاكثر اغراض طبقية للنضال العام ضد الاشتراكية العالمية والثورات التحررية الوطنية والحركات العمالية .

ولا شك فى ان الامبريالية ستواصل سعيها فى المستقبل ايضا للبحث عن امكانيات جديدة لاطالة بقائها» * . وكان هذا السعى بالذات هو العامل الاساسى الدافع للاستعمار الجديد .

وتشير الدلائل الى ان الاستعمار الجديد لم يحقق اهدافـــه الاساسية فى القارة الافريقيـــة . وعلاوة على ذلك فان الثورات التحررية الوطنية فى العديد من بلدان افريقيا فى تصاعد مستمر ، ودخل بعضها مرحلة التحولات الاجتماعية . وفضلت طائفة اخرى من بلدان القارة طريق التطور غير الرأسمالى .

راهن المستعمرون الجدد ، فى مجال السياسة ، على تضامن البورجوازية العربية والافريقية الطبقى وسعوا فى العلاقات معهـــا تحقيق حل وسط ثابت وطويل الامد . الا ان تكتيكهم هذا ، لم يأت بالنتائج المرجوة بصورة عامة . وتنتصر اتجاهـــات التطور المستقل الوطنى لبلدان القارة ، مما يصاحبه ، لا محالة ، ظهور ميول مناهضة للامبريالية . وعدا ذلك فان البورجوازية الوطنيـــة لا تزال فى بعض البلدان فى مرحلة تشكيلها ، اما فى الدول التى اختارت الاتجاه الاشتراكى فتجرى فيها عملية الحد من القطـــاع الرأسمالى الخاص .

كما قد انتهت ، فعلا ، فترة التحكم الامبريالى المطلق فى مجال السياسة الخارجية للدول الفتية . فقد اعتبرت الدول المستعمِرة السابقة فى حينها الدول المتحررة عناصر مطيعة فى جهازها للتصويت فى المنظمات الدولية ، من بينها هيئـــة الامم المتحدة ومختلف

---

* «اجتماع الاحزاب الشيوعية والعمالية العالمى» ، وثائق ومواد ، موسكو ، ١٩٦٩ ، ص ٤٥ .

الندوات الدولية واعتبرت نفسها مرشدا لها فى السياسة العالمية ، واعتمدت عند ذلك على المعاهدات والاتفاقيات التى عقدتها مع المستعمرات عندما «منحتها» الاستقلال .

ودحض الواقع آمال المستعمرين الجدد هذه ايضا . فبعد ان نالت البلدان المستعمرة والتابعة سابقا ، استقلالها احدثت تغيرات جوهرية على نظام العلاقات الدولية برمته – تغيرات مرتبطة قبل كل شىء بحرص افريقيا الحرة على التخلص نهائيا من العلاقات القائمة على الاستغلال . وساعدت مشاركة الدول الفتية مشاركة فعالة فى الشؤون الدولية وتوحيد جهودها مع البلدان الاشتراكية ، على مواصلة الحد من التأثير الامبريالى فى الميدان الدولى .

لقد واجهت البلدان المتحررة فى آخر المطاف محاولات الامبريالية لاشراكها فى احلاف واتحادات عسكرية سياسية عدوانية، واجهتها بوحدة سياسية معادية للامبريالية فى بداية الامر ، ومن ثم حركة عدم الانحياز وهى ظاهرة جديدة شاذة فى السياسة العالمية نشأت فى ظروف ازمة الرأسمالية العامة المعاصرة .

قال ليونيد بريجنيف مستحسنا نهج حركة عدم الانحياز المعادى للامبريالية والاستعمار : «لا شك من ان هذا الموقف وتنفيذه بدأب ومثابرة سيساعدان على مواصلة تصاعد تأثير بلدان عدم الانحياز على الميدان العالمى» * . ولو اخذنا بعين الاعتبار ان جميع البلدان الافريقية المتحررة تشترك فى حركة عدم الانحياز فيصبح فشل برنامج السياسة الخارجية للاستعمار الجديد فى القارة اكثر وضوحا .

وهكذا لم يستطع الاستعمار الجديد حل احدى المهام الاساسية فى مجال السياسة وهى ضم الدول الافريقية الفتية الى نظام الامبريالية السياسى ، معتمدا فى ذلك على ربط هذه الدول ، الذى لا يزال قائما ، بالاقتصاد الرأسمالى العالمى . ولقد وجدت النزاعات المناهضة للامبريالية ، الملازمة لتطور البلدان المتحررة السياسى المستقل ، انعكاسا لها (بدرجات متفاوتة طبعا) فى مطالب اعادة النظر فى المعاهدات غير المتكافئة التى فرضتها الدول

---

* «برافدا» ١٩٧٣/٩/٢٥ .

المستعمرة السابقة ، وفى مجمل نظام العلاقات السياسية والدبلوماسية والعلاقات الدولية الاخرى مع الدول الامبريالية ، واخيرا فى تشديد المضمون الطبقى للنضال التحررى الوطنى .

ولكن الاستعمار الجديد لم يستنفد امكانياته بالكامل فى مجال السياسة . فقد استطاع المستعمرون الجدد فى بعض الحالات ان يحققوا تغيرات فى صالحهم فى الاتجاه السياسى الخارجى لعدد من البلدان المتحررة وان يحافظوا على وسائل هامة للتأثير السياسى والعسكرى-السياسى والفكرى فى القارة الافريقية . وان اخفاق السياسة الاستعمارية الجديدة بصورة عامة لا يعنى مطلقا فشلها فى كل دولة على حدة ، بيد انه يرغم المستعمرين الجدد على ادخال تعديلات على استراتيجيتهم وتكتيكهم دائما .

ومن الواضح ايضا ان حقيقة وجود الاسرة الاشتراكية العالمية وعلاقتها المتكافئة حقا مع الدول المتحررة قد عملت ولا تزال تعمل على تغيير سياسة المستعمرين الجدد .

وان نتائج نشاط الاستعمار الجديد الاقتصادى فى افريقيا اكثر سلبية فى رأينا من نتائجه السياسية . كما ان الاقتصاديين البورجوازيين لا ينكرون هذه الحقيقة . ويتضمن التقرير المشهور للجنة التى رأسها بيرسون والتى عملت بتكليف البنك الدولى للانشاء والتعمير ، يتضمن اكثر الاعترافات صراحة . ان هذا التقرير الذى اطلق عليه «شركاء فى التطور» مكرس للبحث عن «موقف جديد» من مشاكل البلدان النامية . لان – كما جاء فى التقرير – «الشقة المتسعة بين البلدان الراقية والبلدان النامية اصبحت مشكلة عصرنا المركزية . . . وان الجو المحيط ببرامج المساعدة الاجنبية مشحون بخيبة الامل والريبة والشك . . . لقد وصلنا الى قمة الازمة» * .

وعلى الرغم من بلاغة الاعتراف الآنف الذكر فان تقرير لجنة بيرسون لم يقدم ، طبعا ، التفسير الصحيح للاوضاع القائمة فى

---

* «Partners in Development. Report of the Commission on International Development». L. B. Pearson, Chairman. New York-Washington-London, 1970, p. 4.

البلدان النامية . ان هذا «الفراغ» تمليه البلدان النامية نفسها . لقد جاء فى بيان اقتصادى لمؤتمر الجزائر لدول عدم الانحياز ان البلدان النامية بمجموعها لم تزل موضعا للاستغلال الاستعمارى الجديد المباشر او غير المباشر ، ذلك الاستغلال الذى يقيد تطور شعوب هذه البلدان ويعتبر سبب «للتفاوت الهائل بين تطور العالم الصناعى والعالم المتخلف وسبب استمرار تشديد هذا التفاوت» * .

اننا ، حتى اذا القينا نظرة عامة على نتائج سياسة الاستعمار الجديد الاقتصادية فى البلدان النامية فى اتجاهاتها المنفردة (سيرد الحديث عن ذلك بالتفصيل فى فصول الكتاب التالية) ، لاتضحت لنا اسباب الازمة والقلق الذى يساور المفكرين البورجوازيين بهذا الصدد .

ان الاموال التى تقدمها البلدان الرأسمالية الراقية الى البلدان النامية حفزت ، طبعا ، على زيادة النشاط العملى فى البلدان النامية ، كما ساعدت على تطور القوى الانتاجية نسبيا . ولكنه ارتفعت الى جانب ذلك ارتفاعا شديدا ديون الدولة فى البلدان الافريقية للدول الغربية واليابان . وبرزت ناحية سلبية اخرى لنشاط الرأسمال الاجنبى : فقد ازداد تحت تأثيره اختلال التناسب فى بنية اقتصاد الدول الفتية ، وصرفت الموارد الوطنية عن فروع الاقتصاد الوطنى التى كانت تعانى امس الحاجة اليها ، اما برامج التنمية الوطنية فقد ارتبطت فى الواقع بالاستثمارات الاجنبية .

وتعتبر التجارة الخارجية عاملا هاما فى التطور الاقتصادى بالنسبة لكل بلد افريقى . وكانت سياسة الغرب فى هذا المجال من العلاقات الاقتصادية عقبة وليست حافزا . واشار رؤساء الدول والحكومات الذين اشتركوا فى مؤتمر دول عدم الانحياز المنعقد فى الجزائر فى ايلول (سبتمبر) ١٩٧٣ فى بيانه الاقتصادى الى ان نصيب البلدان النامية فى التجارة العالمية يستمر فى التقلص على الرغم من تواضعه ، فى حين تتردى الشروط التجارية دائما . وهذا الوضع هو نتيجة مباشرة لسيطرة رأسمالية الدولة الاحتكارية –

---

* «المحاهد» ، ١٠/٩/١٩٧٣ .

الشريك التجارى الاساسى للبلدان النامية ، على السوق الرأسمالية العالمية .

ومنى المستعمرون الجدد بهزيمة ماحقة فى مسألة تهمهم للغاية ، وهى مسألة الحفاظ على اشرافهم على الموارد الطبيعية فى الدول الفتية ، خاصة فى مجال استخراج النفط وخامات المعادن غير الحديدية . ولقد عم افريقيا الحرة برمتها فى الواقع التأميم الجزئى او الكلى لملكية الاحتكارات الاجنبية فى صناعة الاستخراج وتأسيس شركات وطنية فى استخراج الخامات المعدنية . وبادرت الجزائر وطرحت مسألة ضرورة وضع اسس جديدة للعلاقات التجارية وغيرها من العلاقات الاقتصادية بين البلدان الرأسمالية الراقية والبلدان النامية ، فكان ذلك سببا فى دعوة الجمعية العامة للامم المتحدة لعقد دورتها السادسة الخاصة .

ولم يستطع الاستعمار الجديد ، على الرغم من كل ما استخدمه من وسائل واساليب ، القضاء على طموح البلدان المتحررة فى ان «تصبح صاحبة كاملة الحقوق فى بيتها» ، فاضطر رأسمال الدولة الاحتكارية ، لاجل الحفاظ على امكانية الحصول على ثروات افريقيا الطبيعية ، اضطر الى تقديم تنازلات معينة للدول الفتية ، تلك التنازلات التى لم يكن بالامكان مفاتحة بها فى الماضى القريب . نذكر بين هذه التنازلات ما يلى : زيادة مشاركة الدولة الوطنية فى الشركات الاجنبية ، والتزام الاحتكارات باستثمار رؤوس الاموال فى مشاريع القاعدة الاساسية ومعامل تصنيع الخامات ، وذلك مقابل منحها امكانيات استخدام مصادر الخامات ، وزيادة نصيب الارباح الذى تدفعه للبلدان النامية وغير ذلك .

بيد انه لا يمكن التغاضى عن ان بعض التغير الذى طرأ على طابع الروابط الاقتصادية بين البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية لصالح الاخيرة لم يقض على تبعيتها للاقتصاد الرأسمالى العالمى بل ويولد احيانا اشكال جديدة لهذه التبعية . ولذلك فان النضال ضد الاستعمار الجديد «الاقتصادى» سيستمر فى المستقبل ايضا .

كما ان المستعمرين الجدد لم يحققوا غاياتهم التى استهدفوها فى مجال السياسة والايديولوجية ، وفى مقدمتها هدفهم الاساسى

– الحيلولة دون اتساع نفوذ وتأثير الاتحاد السوفييتى والدول الاشتراكية الاخرى فى البلدان الافريقية المتحررة . فقد تعـــزز وترسخ واستقر تعاون البلدان الافريقية المستقلة مـــع الاسرة الاشتراكية خلال السنوات العشر الاخيرة واصبح من اهم العوامل السياسية فى عصرنا الحديث .

يمكننا ان نبرز ثلاثة جوانب للتأثير الايجابى الذى تمارسه الاشتراكية العالمية فى نضال الشعوب الافريقية ضد الاستعمار الجديد وفى سبيل نيل استقلالها الحقيقـــى . اولا ، ان الدول الاشتراكية هى مثال جلى بالنسبة للبلدان الافريقيـــة من حيث الطرق والوسائل التى يمكنها بواسطتها ان تتحرر من النيـــر الاجتماعى والاضطهاد القومى ، وتحقق التقدم فى كافة مجالات التطور فى اقصر فترات تاريخية . وثانيا ، تأثير الاشتراكية الايجابى على عمليات التحرر الوطنى التى اشتدت نتيجة لتغير نسبة القوى فى الميدان الدولى وفقدان الامبريالية تبعا لذلك احتكار علاقاتها مع البلدان النامية . ثم ان نمو تأثير الاشتراكية العالمية على نظام العلاقات الدولية برمته يحد ، بشكل جوهـــرى ، مـن الضغط الامبريالى على افريقيا ، كما يتيح للبلدان المتحررة ان تحصل من المستعمرين الجدد على المزيد والمزيد من التنازلات . وثالثا ، واخيرا ، دعم الاتحاد السوفييتى والدول الاشتراكية الاخـــرى المباشر للبلدان النامية الذى يتخذ الاشكال التالية : الدفـــاع السياسى والدبلوماسى النشيط عن مصالحها فى المنظمات الدولية ، وتقديم المساعدات الاقتصادية والفنية لانجاز المشاريع الموجهـة للتغلب على التخلف الاقتصادى ، والتعاون العلمى والثقافى المهم خاصة للمجتمعات التى تخرج من وضعها كمستعمرات ، وتعزيز قدرتها الدفاعية اى خلق امكانيات لصـــد العدوان الامبريـــالى الاستعمارى الجديد .

وبذل المستعمرون الجدد جهودا جبـــارة ، وهم يحاولون اعتراض سبيل وصول الافكار الاشتراكية الى القارة . بيد ان هذه المحاولات قد باءت بالفشل ايضا . وتتســـع مجموعة البلدان الافريقية التى اختارت اتجاه التطور الاشتراكى ويتنامى ادراكهـا لاهداف الايديولوجية البورجوازية التى يروجها او يدعمهـــــا

المستعمرون الجدد ، وتتمثل هذه الاهداف فى توجيه وعى الناس بحيث ترغمهم على التسليم بالسيطرة الطبقية للرأسمالية ، وتمكن الدول الامبريالية من تعزيز نفوذها . ويظهر الاحتجاج ضمن ما يظهر فى نشوء تيارات سياسية تقدمية ووطنية بين الجماهير موجهة للبحث عن طرق وحلول جديدة لبناء حياة جديدة خالية من الاستغلال الاجتماعى والاضطهاد القومى . وهكذا فان تغيرات هامة تطرأ على نظام العلاقات بين الدول الرأسمالية الراقية والبلدان النامية ، فيضطر الاستعمار الجديد الى التكيف لها ، مما يؤدى الى تطوره .

٢ ـ خواص تطور الاستعمار الجديد

لا يمكن ادراك طبيعة واتجاهات تطور الاستعمار الجديد الا فى ترابط العناصر المكونة لهذا النظام الاجتماعى والاقتصادى والسياسى المعقد ، مع الاخذ بالحسبان تلك التغيرات التى تطرأ على الغايات المتوخاة منه وعلى ظروف تطبيقه العملى . ولذلك من الضرورى ، قبل كل شىء ان نبحث الاستعمار الجديد فى افريقيا من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية . وينبغى عند البحث الانطلاق من تلك الحقيقة وهى ان الوظيفة الاستغلالية التى تلازم الاستعمار الجديد فى المرحلة الراهنة تقترن بشكل مباشر بمحاولات تحقيق ما يسمى بالتطور الموجه وبسط الرأسمالية كنظام اقتصادى فى البلدان التى كانت مستعمرات سابقا . ويرتبط حل هذه المسألة الرئيسية بدوره بالبحث عن ركيزة اجتماعية جديدة تستند اليها الشركات الاحتكارية الامبريالية فى البلدان الافريقية وحتى تجديد بنية هذه البلدان الاجتماعية والاقتصادية على النمط الرأسمالى ، وذلك لصالح المستعمرين الجدد ، بطبيعة الحال . واخيرا ، فقد تبين فى السنوات الاخيرة الهدف الرئيسى للاستعمار الجديد ، وهو استخدام كل ما يملكه من وسائل لمقاومة تثبيت دعائم الاتجاه الاشتراكى سواء فى افريقيا او فى جميع البلدان النامية .

السياسة . اجتازت الدول الافريقية الفتية شوطا لا يستهان به فى تطورها السياسى والاجتماعى والاقتصادى . وتغيرت نسبة القوى فى العالم نظرا لتعاظم شأنها فى الساحة الدولية . وان للاغلبية الساحقة من البلدان النامية سياسة خارجية تتميز ، رغم تنوع الوانها ، باتجاه مناهضة الامبريالية وبعزم على تصعيد النضال ضد الحرب والعدوان ومن اجل السلام واستقلال وحرية الشعوب وضد الاستعمار والاستعمار الجديد ، رغم التفاوت فى درجة شدة هذه النزعات . واشار ليونيد بريجنيف فى خطابه الذى القاه فى المؤتمر العالمى لقوى السلام المنعقد فى موسكو بقوله : «تساهم دول آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية المحبة للسلام بسياستها النشيطة ، مساهمة كبيرة ذات وزن فى قضية الانفراج الدولى» * .

ان تعزيز استقلال البلدان النامية السياسى وتعاظم التناقضات بينها وبين الدول الامبريالية ارغما المستعمرين الجدد على القيام باعادة تقييم جذرية لوسائل واساليب الضغط السياسى على الشعوب المتحررة . ان الباترنالزم (كلمة ايطالية تعنى «ابوى») هى احد اشكال سياسة الاستعمار الجديد فى الستينات ، ظهر فى محاولات ممارسة الوصاية الشاملة على الدول الفتية ، لم يؤد الى نتائج ايجابية ، وفشل على الرغم من انه تستر بنظريات «الفراغ» و«الاشتراط الجغرافى» و«التبعية المتبادلة» وما الى ذلك من صيغ استعمارية جديدة . واثبتت حقائق التطور العالمى ان السعى الى الاستقلال السياسى سمة تلازم فى الواقع كافة البلدان النامية وحتى الانظمة الموالية للرأسمالية والانظمة شبه الاقطاعية التى تقدم على التحالف السياسى مع الغرب وعلى اقامة الروابط الاقتصادية معه لكى تحافظ على سيطرتها الطبقية . ومن الامثلة على ذلك — نتائج اعمال الدورات والاجتماعات الاخيرة لوزراء ورؤساء الدول والحكومات — اعضاء منظمة الوحدة الافريقية ، ومؤتمر الجزائر لدول عدم الانحياز ، والدورة الحادية عشرة لمنظمة تضامن شعوب آسيا وافريقيا ، والدورات الخاصة للجمعية العامة للامم

---

* ليونيد بريجنيف . على النهج اللينينى . خطب ومقالات ، المجلد ٤ ، موسكو ، ١٩٧٤ ، ص ٣٢٤ .

المتحدة . لقد ادان فى جميع هذه الندوات ممثلو البلدان النامية ، بالاجماع ، بما فيها البلدان الافريقية ، على اختلاف اتجاهات سياستها الخارجية الشديد ، ادانوا بصورة عامة سياسة الدول الامبريالية ازاء البلدان النامية ودعم الامبريالية للانظمة الاستعمارية العنصرية فى جنوب القارة الافريقية والعدوان الاسرائيلى فى الشرق الاوسط ومواصلة الاستغلال الاستعمارى الجديد للبلدان المتحررة .

وبحكم كل هذه الاوضاع تتعرض استراتيجية الاستعمار الجديد السياسية وتكتيكه السياسى لتطور جوهرى . وبهذه المناسبة ثمة بعض الاتجاهات تلفت الانتباه : محاولات المستعمرين الجدد للاشراف على وضع وتنفيذ السياسة الخارجية للبلدان النامية واصرارهم على فرض فكرة «المشاركة» على الشخصيات الاجتماعية والسياسية فى هذه البلدان ، وسعيهم للحيلولة دون ادراك البلدان النامية جوهر الامبريالية كنظام ومعارضة مصالحه مع مصالح الدول الفتية ، واخيرا قيامهم بالمناورات السياسية الموجهة لتعزيز نفوذهم السياسى ، وفى بعض الحالات بغرس عملائهم او صنائعهم المباشرين فى المستعمرات وشبه المستعمرات السابقة (راجع الفقرة ٣ من هذا الفصل) .

ان للاتجاه الاول اشكال كثيرة ، بيد انه يتخذ ، فى الغالب ، شكل نداءات «مبنية على الحجج والبراهين العلمية» تدعو البلدان النامية للتخلى . . . عن سيادتها الوطنية ! ويحاولون فرض عليها فكرة تزعم بان مسائل تطور البلدان النامية اصبحت قضية عالمية بل ، وجزءا من اهتمامات الدول الغربية فى الظروف التاريخية الراهنة ، حيث ازدادت كثيرا «التبعية المتبادلة» بل وحتى «الاستكمال المتبادل» فى مجال «الاقتصاد العالمى» .

يستطيع المرء ان يستنتج من هذه المقدمات بان صيرورة البلدان المتحررة من الناحية الاجتماعية والسياسية وتطورها الاقتصادى ، وبالتالى ، سياستها الخارجية ، قد استحالت الى مشكلة ذات خطورة «عالمية» ، والى هدف من اهداف «السياسة العالمية» ، والى مجال من مجالات «النشاطات الاجتماعية المشتركة القائمة على اساس التعاون المتعدد الجنسيات» . والمقصود

«بالتعاون المتعدد الجنسيات» العلاقات بين البلدان المتحررة ودول الرأسمالية الراقية فقط .

مما تقدم نرى انهم لا يقومون بمحاولة تبرير تدخل الامبريالية فى شؤون البلدان الناميـــة بواسطـــة التنظير العلمى المزعوم فحسب ، بل وتأكيد حتمية هذا التدخل وتخلى البلدان النامية عن سيادتها فى مسائل السياسة الداخلية والخارجية .

كما ويتصف تطور الاستعمار الجديد فى المجـــال السياسى بتدابير تهدف الى اعاقـــة نمو ادراك البلدان الناميـــة لجوهر الامبريالية كنظام . لقد كانت جهود جهاز الدول الغربية الدعائـى والايديولوجى تتجه دائما الى تبييض صفحة الامبريالية . كان الدفاع عن النظام الرأسمالى يصاحبه النشر فى البلدان النامية لافكار معاداة الشيوعية والاتحاد السوفييتى ، والقومية الرجعية ولافكار تقول ان الماركسية قد «شاخت» وما شابه ذلك . غير انه اتضح افلاس هذا التكتيك بجلاء فى السنوات الاخيرة . وتظهر وتزداد قوة القدرة على النضال ضد الامبريالية حتى فى البلدان النامية التى توغلـت جذور معاداة الشيوعية فيها عميقا .

ويحاول الكثير من رجال السياسة فى الدول الرأسماليـــة وممثلى جهاز الدعاية البورجوازية وبعض علماء السياسة والاجتماع ، يحاولون توجيه نزعات معاداة الشعوب المتحررة للامبريالية ضـد هذه الدول الغربية او تلك ، تاركين جانبا مسألة نظام الرأسمالية العالمى ككل . ويستغل هؤلاء حقيقة ان المنافسة بيـــن الدول الامبريالية من اجل الحفاظ على نفوذهـــا السياسى ومصالحهـــا الاقتصادية فى البلدان النامية ترغمها على اتخاذ مواقف متباينـــة فى فترات نشوء الازمات والنزاعات فى مختلف البلدان الناميـــة (مثلا فى خضم ازمة الشرق الاوسط ، والاحداث النيجيريـــة ، والتمرد العسكرى فى شيلى ، والاحداث فى قبرص ، والتدخل فى انغولا) او حين تتخذ الاقطار المتحررة تدابيـــر ضد الشركات الاحتكارية (تأميم الممتلكات الاجنبيـــة وحظر تصديـــر النفط وغيرها) . ويتبادل المستعمرون الجدد الاتهامات علنا على صفحات الجرائد وفى خطبهم الرسمية ، ويتوصلون بهذه الطريقـــة الى ان بعض البلدان النامية تبدى استعدادهـــا لادانـــة بعض الدول

الامبريالية دون اخرى . ويؤدى هذا الاختلاف فى موقف البلدان النامية ، الى جانب بقاء تبعيتها الاقتصادية للرأسمالية المتطورة قائما ، يؤدى الى تشويه فهم هذه البلدان لجوهر النظام الامبريالى .

لقد ظهر مصطلح «المشاركة» فى معجم المستعمرين الجدد السياسى منذ وقت غير بعيد نسبيا . بيد انه طرأت تغيرات جوهرية على مضمونه ، والاهم من ذلك ، على طريقة تنفيذه . ففى المرحلة الاولى بعد انهيار الانظمة الاستعمارية السابقة ، مثلا ادعت الدول الاستعمارية بان البلدان المتحررة اصبحت «شريكتها» بحكم علاقاتها التقليدية معها ، ووجدت «المشاركة» تعبيرا عنها فى تأسيس جامعة الشعوب (البريطانية) الموسعة (الكومنويلث) والرابطة الفرنسية – الافريقية وغيرهما من المنظمات السياسية التى لم تكن تموه الا عدم تكافؤ اعضائها . واما الولايات المتحدة الاميركية فقد كانت تبرهن من ناحيتها بأنها هى بالذات «الشريكة» للبلدان المتحررة بحكم طبيعة المصائر التاريخية ، اذ ان اميركا نفسها كانت مستعمرة للدول الاوربية . وجاءت اليابان وجمهورية المانيا الاتحادية بدورهما تعللان فكرة «المشاركة» ، فقالت ان هناك ما يجمع بين البلدان المغلوبة فى الحرب العالمية الثانية والمستعمرات السابقة وذلك لـ«تبعيتها» للمنتصرين فى الحرب – بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الاميركية . ولكن سرعان ما انخفضت قوة جاذبية فكرة «المشاركة» بالنسبة للبلدان المتحررة لانها لم تعمل فى الواقع سوى على ابقاء تبعيتها للدول الامبريالية بالاضافة الى ان تدابير الاستعمار الجديد السياسية الخارجية كانت تظهر دائما وهمية هذه «المشاركة» .

ولعل دوائر الاستعمار الجديد فى الولايات المتحدة هى اول من ادرك ضرورة الاسراع على تجديد فكرة «المشاركة» واساليب تنفيذها . فكان ما يسمى بالحوارات الافرو-اميركية ثمرة من ثمرات موقفها الجديد من «المشاركة» . ويشارك فيها عن الجانب الاميركى : رجال الكونغرس وموظفو وزارة الخارجية والصحفيون البارزون والعلماء والشخصيات الاجتماعية ، وعن الجانب الافريقى :

الشخصيات السياسية والعلمـــاء والوزراء ورؤســـاء الاحـــزاب والنقابات . وهدف الحوارات هو خلق انطباع يوحى وكأن مبادئ العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة الاميركية وافريقيا توضع بمشاركة الافريقيين الفعالة انفسهم وكأن سياسة واشنطـــن فى افريقيا هى ثمرة اعمال «الشركاء» على حد سواء .

وتمت صياغة فكرة «المشاركة» رسميا لاول مرة فى برنامج نيكسون الذى صاغه فى رسالته بشأن السياسة الخارجية التـــى وجهها الى الكونغرس فى ٢٥ شباط (فبراير) عام ١٩٧١ . وكان عنوان القسم الاول من الرسالـــة — «نحـــو اشكال جديدة للمشاركة» * . ويتلخص لب «الاشكال الجديـــدة» هذه فى ان الولايات المتحدة الاميركية «سوف تبذل جهودا اضافية لاجتـذاب البلدان الاخرى الى صياغة السياسة بصورة مشتركة وستهتم هذه البلدان اقل بمحاولاتها للتأثير على القرارات الاميركية وستهتـم اكثر من ذى قبل بصياغـــة طريقتها الخاصـــة فى الموقف من مشاكلها» * * .

كما تقدم دول رأسمالية اخرى اشكالها «للمشاركة» * * * الى البلدان النامية .

وليس من الصعوبة ملاحظة تلك الخاصية العامة التى تجمع بين كافة صيغ فكرة «المشاركة» التى يفرضها المستعمرون الجدد على البلدان المتحررة . تتمثل هذه الخاصية اولا فى المطالبة بالعدول عن انتقاد الـــدول الامبريالية . وثانيا تمرير مبـــدأ «الامكانيات المتكافئة» بالرغم من عدم وجود تكافؤ القوى كليا . وثالثا ، التنصل عن مسؤولية الاضرار التى الحقها نظام الاستعمار القديم وسياسة الاستعمار الجديد بقسم من البشرية . ويسعى اصحـــاب هذه الفكرة ، فى الواقع ، الى ضمان حرية التصرف لانفسهم فى البلدان النامية تحت راية «المشاركة» .

---

* «U.S. Foreign Policy for the 1970's». A Report to the Congress by Richard Nixon, President of the United States. February 25, 1971, p. 8.

** المصدر نفسه ، ص ٩ .

*** راجع الفصل الثالث للتفصيل .

ان جوهر فكرة «المشاركة» الطبقى واضح . فانها ناجمة عن هدف الامبريالية الاستراتيجى الاساسى فى البلدان المتحررة وفى افريقيا ايضا ، وهو ربط الدول الفتية بنظامها السياسى .

الاقتصاد . حاولت الدول المستعمِرة السابقة ، فى السنوات الاولى بعد انهيار النظام الاستعمارى ، المحافظة على ابقاء البلدان المتحررة على وضعها السابق كملحقات لانتاج المحاصيل الزراعية والخامات . كما وتمسكت بهذا التكتيك دول امبريالية اخرى . لقد بذل الاستعمار الجديد «الاقتصادى» جهودا لحل هذه المهمة . وكانت سياسة «المساعدة» وتصدير الرأسمال والاجراءات الفنية والاقتصادية والتجارة وسيلة فى ايدى المستعمرين السابقين للحفاظ على مواقعهم المتزعزعة . اما بالنسبة لمنافسيهم الامبرياليين ، فقد كانت وسيلة للتوسع فى المناطق التى كان من المحظور عليهم دخولها فى الماضى . ولكن لم تطرح فى الحالتين مسألة القيام بتغييرات جذرية لطابع اقتصاد البلدان المتحررة التى كانت مستعمرات .

وطرأت تغيرات جوهرية على استراتيجية وتكتيك واساليب سياسة الاستعمار الجديد الاقتصادية نتيجة لمواصلة تطور رأسمالية الدولة الاحتكارية والتطورات التى طرأت على بنية الدول الامبريالية الصناعية ، والمنافسة بين الدول الامبريالية ، ونتيجة ، ولهذا هو العامل الرئيسى ، لتطور التعاون الاقتصادى بين الدول الاشتراكية والبلدان النامية وعمليات تحطيم بنية الاقتصاد الخاصة للمستعمرات السابقة خلال ثورة التحرير الوطنى ، هذه العمليات التى لا رجعة فيها . فما هو جوهر هذه التغيرات الاساسية ؟ تطرح اليوم مهمة تحويل المستعمرات وشبه المستعمرات السابقة الى جزء مكمل للاقتصاد الرأسمالى العالمى كله وخلق نظام جديد لتقسيم العمل الاستعمارى الجديد ، مع العلم ان الرأسمال الخاص يجب ان يلعب الدور الاساسى فى حل هذه المهمة . واثبتت الحياة للمستعمرين الجدد ان الركود الاقتصادى لا يمكن ان يكون البديل الحقيقى لطريق التطور غير الرأسمالى ولذلك فلا بد من تطوير الرأسمالية فى المستعمرات وشبه المستعمرات السابقة وانشاء ميكانيزم اعادة الانتاج الرأسمالى

الموسع وخلق مجالات جديدة لاستثمار الرأسمال الاحتكارى وانشاء قاعدة انتاجية تتجاوب ومتطلبات الثورة العلمية التكنيكية . والمقصود ليس بطبيعة الحال القضاء على تخلف البلدان النامية وعلى تبعيتها للاقتصاد الرأسمالى العالمى ، بل تحويلها الى ملحقات مربحة لا تزال تابعة للانظمة الاقتصادية فى الدول الغربية الراقية .

فى هذا الاتجاه بالذات يجرى تعديل استراتيجية الاستعمار الجديد الاقتصادية . ونجد فى الكتب الاقتصادية الغربية التى تتناول قضايا البلدان النامية وفى التصريحات الرسمية للحكومات وفى العديد من تقارير اللجان الخاصة التابعة لمختلف المنظمات الدولية ، نجد اقتراحات ووصفات كثيرة لتأسيس جهاز نمو اقتصادى ثابت فى البلدان النامية وانخفاض تخلف تطور قواها الانتاجية . بيد ان فحوى جميع الاقتراحات والنشاطات العملية للاحتكارات تتلخص فى تعجيل تطور الرأسمالية ، ولكن تلك الرأسمالية التابعة والخاضعة لها عن طريق التدابير المترابطة والجهود المنسقة للدول الامبريالية .

وترتبط ممارسة مختلف الصيغ لتصنيع البلدان النامية ارتباطا مباشرا بتعزيز مواقع الرأسمال الاجنبى فيها ، وخلق اكثر الظروف ملاءمة لنشاطه ، وبتوسيع شبكة مختلف الفروع والاقسام الفرعية للاحتكارات . ان الدول الغربية تستهدف الى تحقيق ذلك بالذات . والدليل على ذلك ان برامجها للتنمية الاقتصادية للسبعينات والثمانينات تتضمن زيادة عدد «نقط الارتكاز» اى زيادة عدد المشاريع فى مختلف فروع الاقتصاد فى الخارج ، وزيادة حجم الاستثمارات الخاصة هناك زيادة كبيرة .

وتجدر الاشارة الى ان رأسمال الدول الامبريالية الخاص قد ركز دعائمه منذ امد بعيد فى اقتصاد العديد من البلدان . نذكر على سبيل المثال ان عدد فروع ١٨٧ شركة من اضخم الشركات متعددة الجنسية الاميركية فى البلدان النامية قد ازداد فى الفترة بين عامى ١٩٥٩ و١٩٦٧ ، من ٨٨٧ الى ١٧٦٥

فرعا * ، اما فى افريقيا فمـــن ١٧ الى ٧٣ ** . وكانت فى عام ١٩٧٠ لدى ٢٥٠ شركة من اكبر الشركات البريطانية فروع فـــى البلدان النامية بلغت ٢٠٩٤ فرعا ، علما بان ٧٤ شركة (مـــن مجموع ٢٥٠) توجد لكل منها فروع فى اكثر من ستة بلدان *** . وكان فى عام ١٩٧٠ فى البلدان الافريقية وحدها (باستثناء جمهورية جنوب افريقيا) فروع او شركات فرعية تابعة لـ١٥٧ شركة بلجيكية و٤٦٧ شركة فرنسيـة و٨١ شركة المانية غربية و٤٢ شركـــة ايطالية و٨٢٣ شركة بريطانية و٣٦١ شركة اميركيـــة **** . وازداد تدفق الاستثمارات الخاصة المباشرة السنوية خلال الفتـــرة ١٩٦٠–١٩٧٤ من البلدان المتطورة الى البلدان النامية من ١٧٦٧ مليون دولار الى ٦٤٠٠ مليون دولار . وكان من نصيب الولايات المتحدة ٤٥٪ من هذه الزيادة ، وكان نصيب كل من المانيـــا الاتحادية وبريطانيا واليابان ٨–٩٪ .

ان الظاهرة الجديدة نسبيا فى استراتيجية الاستعمار الجديد الاقتصادية وتوسع الرأسمال الخاص فى البلدان النامية هى تعزيز دور الاحتكارات الدولية بشكل ملحوظ اى دور تلـــك الشركات الاحتكارية الضخمة التى تقوم بعمليات على نطاق واسع . ويمكنها ان تمثل رأسمال بلد واحد («وحيدة الجنسية») او عدة بلـــدان («متعددة الجنسية») ، الا ان ذلك لا يغير من طبيعتها الوحشية . ومن الظواهر المميزة للنظام الرأسمـــالى ان الشركات الاحتكارية الدولية كانت بعد الحرب العالمية الثانية ، تمارس نشاطها فـــى الدول المتطورة صناعيا بالدرجة الاولى . وان اقتحامها البلدان النامية هو نتيجة لانهيار الامبراطوريات الاستعمارية ، اولا ، ودليل على تطور اساليب الاستعمار الجديد ، ثانيا .

---

* ILO. «Multinational Enterprise and Social Policy», Geneva, 1973, p. 5.

** «Restrictive business practices». Report by the UNCTAD secretariat. TD (122) Supp. 1. January 7, 1972, p. 17.

*** المصدر نفسه ، ص ١٩ .

**** احصائية عن «Yearbook of Internatonal Organisations», 1968-1969.

وقد استطاعت الشركات الاحتكارية الدولية ان تستقر خلال فترة قصيرة نسبيا ، فى كثير من البلـــدان النامية . كتـــب ل . براون ، احد المتخصصين الغربيين فى الشركات الاحتكاريـــة الدولية يقول : «كانوا يقولون سابقا ان الشمس لا تغرب عـــن الامبراطورية البريطانية ، ابدا ، اما اليوم فان الشمس اخـذت تغيب عنها ، ولكنها لا تغرب عن العشرات من الامبراطوريـــات الاحتكارية مثل «ميتسوبيسى» و«جنرال الكتريـك» و«فولكسفاكن» و«يونيليفر» و«كرايسلر»» * . كانت ازمة الخامات والطاقـــة ، التى اشتدت حدتها منذ خريف عام ١٩٧٣ ، دافعا خاصا لنشاط الشركات الاحتكارية الدولية خاصة فى افريقيا . ومنذ ذلك الحين تعاظم تعاظما شديدا نشاط الاحتكارات الدوليـــة فى البلدان النامية ، ولا سيما فى تلك البلدان التى فى حوزتها احتياطى من الخامات المعدنية والوقود .

وتمثل الشركات الاحتكارية الدولية عدوا جديدا وخطيـــرا للغاية بالنسبة للدول الفتية . ويكفى القول بان الدورات المالية لاضخم الشركات – صاحبة المليارات الكثيرة تفوق حجم الانتـاج الاجمالى الوطنى لاى بلد من بلدان افريقيا . بينما يشير حتى كتاب الغرب الى انه يكفى لان تكون دورة الشركة من مثل هذه الشركات ١٠٠ مليون دولار لتؤثر تأثيرا فعالا على اقتصاد البلد النامى * * .

هناك عدة عوامل تحدد دور الشركات الاحتكارية الدولية فى نظام الاستعمار الجديد . اولا ، توجد لها فى البلدان النامية شبكة واسعة من الفروع والشركات الفرعية والمشاريع ، وهى تشرف بهذا الشكل او ذاك على القسم الاعظم من مواردها الطبيعية والقوة العاملة فيها . وثانيا ، توجد تحـــت تصرف الاحتكارات رؤوس الاموال واحدث تكنولوجيا ومنجزات العلم والتكنيـــك . وثالثا ، واخيرا ، تستطيع هذه الاحتكارات بالذات ، وهى تعتمد فى نشاطها على تخلف الدول الفتية اقتصاديا وعلميا وتكنيكيا ، ان تستخدم استخداما فعالا للغاية ، لصالح الاستعمار الجديد ، طموح هـــذه

---

* «Vista», June, 1973

* * R. Vernon. Sovereignty at Bay, New York, 1971, p. 4.

البلدان الطبيعى فى التصنيع ورفع مستوى تطور شعوبها الاجتماعى والاقتصادى والثقافى .

وتدل حتى الارقام العامة على امكانيات اداة الاستعمار الجديد المعاصر الحديثة للغاية . فطبقا لمعطيات منظمة الامم المتحدة ، توجد فى العالم الرأسمالى ٧٣٠٠ شركة مع فروعها فى الخارج ، مع العلم ان بعضها تمارس نشاطها فى ١٠٠ بلد فى آن واحد . وحتى بداية عام ١٩٧٥ ركزت حوالى ٣٥٠ شركة من اضخم الشركات الاحتكارية بايديها ثلثى القوة العاملة كلها و٧٠٪ من الموجودات والارباح . وقد كان يشتغل فى المشاريع التابعة لهذه الشركات ما يزيد على ٢٣ مليون شخص وبلغت قيمة الموجودات ١٠٤٢ مليار دولار ، اما دورتها المالية فى المبيعات فقد بلغت ١١٧٩ مليار دولار * . وتحت اشراف الشركات الاحتكارية الدولية التام ما يزيد على ٦٠٪ من فروعها فى البلدان النامية ، كما تشرف على اكثر من ٥٠٪ من عمليات ٢٠٪ من فروعها .

فما هو الخطر الذى تكونه اعمال الشركات الاحتكارية الدولية على البلدان النامية ؟ وهل فى امكان هذه الاحتكارات ان تكون «شريكة» فى التقدم لهذه البلدان كما يزعم بعض الباحثين الغربيين ؟ وهل من الممكن تصفية التأثير السلبى لنشاطات الشركات الاحتكارية الدولية فى الدول المتحررة بواسطة التنظيم التشريعى ؟ لنبدأ بالاجابة عن السؤال الاخير طالما اصبحت مشكلة البحث عن اشكال للعلاقات مع الشركات الاحتكارية الدولية من المشاكل المركزية للبلدان النامية ، خاصة لو راعينا ان هجوم الشركات فى هذه المنطقة من العالم ليس الا فى بدايته (فقد وزعت الشركات هنا حتى الآن قرابة ثلث فروعها واستثماراتها) .

والمعروف ان الدول الفتية ليس بامكانها الاستغناء فى الوقت الحاضر عن المساعدات المالية والفنية الخارجية (لاغراض التنمية) اذ تتوفر فيها موارد شحيحة للغاية للتراكم الداخلى . وتنتهز الشركات الاحتكارية الدولية هذه الفرصة فتقدم بالدرجة

---

* «Fortune», August 1975, pp. 156-161; «Business Week», 18. VIII. 1975, pp. 53-72.

الاولى المساعدات المالية والفنية . ولا شك فى ان الدول الفتية تكسب فائدة معينة لتنمية اقتصادها باستخدامها القوانين المناسبة وارغام هذه الشركات على تقديم تنازلات وشروط الاتفاقيات اكثر قبولا واعادة توزيع المدخولات لصالحها الى حد ما . كما ان الدول الفتية تكتسب خبرة التنظيم العالمى للانتاج والنشاط الادارى وتتلقى احيانا اجهزة ومعدات حديثة وغير ذلك . بيد ان كل ذلك لا يعود الا بفائدة وقتية ولا يحل مشاكل مجمل العلاقات بين البلدان النامية والرأسمال الاحتكارى ، والرئيسى ان ذلك مشحون بعواقب خطيرة بالنسبة لآفاق تطور هذه البلدان اجتماعيا واقتصاديا . وجوهر طبيعة الاحتكارات الدولية هو انها تنظر الى كل تنازل تقوم به باعتباره سلفة تقدم لها مقابل استغلال «الشريك» فيما بعد . وليس من باب الصدف ان تثير نشاطاتها تيارا من الانتقادات والاحتجاجات حتى فى البلدان الرأسمالية الراقية .

على المرء ان ينطلق وهو يقدر دور الاحتكارات الاستعمارى الجديد من ان مصالحها لا ترتبط ابدا بمصالح التنمية الاقتصادية لهذا البلد النامى او ذاك ، بل بمهمة ابتزاز الارباح وتوسيع اسواق تصريف البضائع ، والحصول على المواد الخام دون انقطاع . وهل يمكن ان يدور الحديث عن «المشاركة» اذا كان مثلا متوسط ربح الاستثمارات المباشرة للاحتكارات الاميركية خلال اعوام ١٩٦٠–١٩٧٠ يتراوح بين ٣,٥٪ و٩,٧٪ فى البلدان الرأسمالية الراقية ، اما فى البلدان النامية فقد كان يتراوح بين ١٧,٤٪ و٢٧,٥٪ علما بان اعلى نسبة قد بلغت فى بلدان آسيا ٣٤,٧٪ * وفاقت قيمة الارباح التى جنتها الاحتكارات وحولتها الى الخارج عام ١٩٧٠ وحده تدفق الاستثمارات الجديدة بمقدار ٧٢٥ مليون دولار فى افريقيا و٨٠٢ مليون دولار فى اميريكا اللاتينية و٢٢٠٢ مليون دولار فى آسيا .

ويتيح وجود الفروع والمشاريع التابعة للشركات الاحتكارية الدولية فى بلدان كثيرة لاستخدامها كوسيلة للضغط والتدخل

---

* «CIC Brief». An Examination of the Multinational Corporations, p. 36.

المباشر فى الشؤون الداخلية لهذا البلد او ذاك . ان تأخر الانتاج او توقفه وحتى الخسارة التى يتكبدها احد فروع الشركات الاحتكارية الدولية امر يمكن ان تتحمله ببساطة ، طالما انها تستطيع ان تعوض عن هذه الخسارة فى اماكن اخرى . بينما من المحتمل ان تؤثر هذه الظاهرة تأثيرا يخل باقتصاد البلد النامى اخلالا تاما . ولنتذكر بهذه المناسبة النشاط التخريبى الذى مارسته الشركتان الاحتكاريتان الاميركيتان «ى . ت . ت .» و«كينيكوت كوبر» فى شيلى وشركات النفط الاحتكارية الدولية فى نيجيريا واحتكارات صناعة الاستخراج فى كاتانغا (زائير) ، واخيرا ، نشاط شركة «غالف اويل» الاحتكارية التخريبى عندما اوقفت مؤقتا عام ١٩٧٥ وهى تأمل فى انتصار المنشقين ، عملياتها وتسديد المخصومات لحكومة انغولا الشرعية .

ويتميز اتجاه الاستثمارات وطريقة عمليات الشركات الاحتكارية الدولية فى البلدان النامية بطابع استعمارى جديد صريح . فانها ، تشمل اساسا ، صناعة الاستخراج والمزارع حيث تزرع محاصيل خاصة وتشجع بذلك فى الواقع تخصص الكثير من البلدان النامية فى زراعة محصول واحد او انتاج منتوج واحد — ويعتبر هذا تركة الاستعمار — وتعيق محاولاتها لتذليل اختلال التناسب فى البنية الاقتصادية وتحبط تحقيق الخطط الاقتصادية . تستهدف الشركات الاحتكارية الدولية تأمين مصالحها بالذات بالدرجة الاولى فى حالات ازداد تكرارها فى الاونة الاخيرة ، وذلك عندما تتوجه الشركات الى الصناعة التحويلية فى بلد نامى . وللمشاريع التى تقام دورة انتاجية غير كاملة عادة مما يجعل البلد تابعا تكنولوجيا لفروع الشركات الاحتكارية .

والوسيلة الاستعمارية الجديدة الاخرى للشركات الاحتكارية الدولية هى تأسيس مراكز انتاجية فى البلدان النامية . ويبدو هذا فى الظاهر كأن هذه الاحتكارات تبدى اهتماما بتنمية اقتصاد هذا البلد او ذاك وتصنيعه . ولكن ليس من الصعب ان نرى ان هذه الاحتكارات هى التى تربح فى نهاية المطاف . ولان المسألة هى مسألة اعادة نقل فروع الانتاج ، التى تتطلب كثيرا جدا من الجهود فان التكاليف ستهبط على حساب استغلال الايدى العاملة

الرخيصة جدا ، اما ارباح الاحتكارات فستزداد حتما . ثم ان هذه الفروع هى اساسا فروع «قذرة» للغاية اى هى اكثر الفروع اضرارا بالبيئة المحيطة . واخيرا يصبح بوسع الشركات الاحتكارية الدولية تركيز جهودها على تطوير فروع صناعية ذات انتاجية عالية على اساس التقدم العلمى التكنيكى فى بلادها ، تاركة للبلدان النامية وظيفة «الورش التحضيرية» المجهزة بآلات ومكائن قديمة .

ونظرا لاشتداد مقاومة الدول الفتية لضغط الاحتكارات الدولية فى السنوات الاخيرة ، فان الاحتكارات اخذت تستخدم فى نشاطها تكتيكا جديدا وهو اقامة مشاريع مختلطة مع رأسمال الدولة او مع الرأسمال الخاص فى البلدان النامية . ان هذا الشكل الجديد من العلاقات الاقتصادية بين الشركات الاحتكارية الدولية والبلدان النامية مشجع بالنسبة للبلدان النامية احيانا من حيث الظاهر ، لانه يحدد فى بعض الحالات حتى مواعيد نقل حق ملكية مشروع يجرى بناؤه الى البلد النامى ، جزئيا او كليا . بيد ان الشركات الاحتكارية الدولية والاستعمار الجديد لا تخسر ، على الرغم من ان هذا الشكل من العلاقات الاقتصادية يحد من نشاط الرأسمال الاجنبى الى حد ما ويعزز اشراف الدولة النامية عليه . فالى جانب الفوائد الاقتصادية البحتة ، والحصول على الضمانات من تأميم المشاريع ، وتوسيع امكانيات التصدير تستطيع الشركات الاحتكارية الدولية ان تمتص رأسمال الدول الفتية الوطنى وتساعد على غرس العلاقات الرأسمالية وان تنمى البورجوازية المحلية . وعدا ذلك ، فان الشركات الاحتكارية الدولية ، وهى تتظاهر بانها «تساعد» على التطور الاقتصادى للبلد النامى فى فرع واحد ، تأمل الحصول على تنازل وتعنى به اضعاف الاشراف على نشاطها فى فروع اخرى . وهكذا تتنوع بشكل اصيل اساليب الاستغلال وابتزاز الارباح .

يفسر بعض ممثلى البلدان النامية ، ومن بينها البلدان الافريقية اتصالاتها بالشركات الاحتكارية الدولية بان هذه الاحتكارات تقوم «بتنازلات معينة» . نشير بهذا الصدد الى حالتين هامتين : من الضرورى ، اولا ، ان يأخذ المرء بعين الاعتبار ليس فقط ماهية التنازلات التى تقدمها الشركات الاحتكارية الدولية ،

بل وكذلك من هؤلاء الذين يطالبون بها ولصالح من ؟ يبين مثل بعض البلدان العربية ان المقصود هنا التحالف بين الشركات الاحتكارية الدولية والبورجوازية المحلية التى يشتد ساعدها ، «شيوخ النفط» . وثانيا ، ان درجة الحد من نشاط الرأسمال الاجنبى لا تتوقف على شروط الاتفاق معه فحسب ، بل تتوقف فى المقام الاول على مدى تقدمية سياسة البلد المعنى الداخلية والخارجية وطبيعة السلطة فيه وما تحققه من تحولات اجتماعية واقتصادية .

ويرتبط ما تقدم ارتباطا مباشرا بتقييم تأثير الشركات الاحتكارية الدولية على الوضع الاجتماعى فى البلد الذى «يفتح ابوابه» امامها . ان الاحتكارات تعبر عن جوهر الامبريالية . والصيغة اللينينية القائلة بان «. . . الامبريالية هى رأسمالية احتكارية» * تظل سارية المفعول . وبالتالى فان نشاط الشركات الاحتكارية الدولية يتوخى غايات امبريالية . ان هذا الامر يعنى فى المجال الاجتماعى اعاقة التحولات التقدمية والموافقة فقط على تلك الاصلاحات التى لا تتعارض ومصالح الرأسمال الاحتكارى . وتدعم الشركات الاحتكارية الدولية الفئات الرجعية فى كل البلدان النامية وتمهد لظهور ونمو الفئات الاستعمارية الجديدة والبورجوازية الكومبرادورية الجديدة وتعمل على انتشار الفساد بين الدوائر الحاكمة . ان كل نشاطات الشركات الاحتكارية الدولية بمجملها موجهة بصورة مباشرة او غير مباشرة نحو خلق بنية اجتماعية فى البلد النامى من شأنها ان تتمشى واهداف التطور الرأسمالى .

ان هذا التحليل المقتضب لدور الاحتكارات الدولية فى خطط الامبريالية الاستعمارية الجديدة لا يعنى مطلقا ان على البلدان النامية ان تتخلى عن كل العلاقات مع الشركات الاحتكارية الدولية . ان طرح المسألة بهذا الشكل امر لا ينسجم مع الواقع ، لا سيما وان الكثير من البلدان النامية تضطر وهى فى حاجة ماسة الى الرأسمال والاجهزة ، اللجوء الى الشركات الاحتكارية الدولية ، حتى انها تقدم التسهيلات لها متجاوزة بذلك قوانين الاستثمارات الوطنية .

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٧ ، ص ٤٢٠ .

والى جانب ذلك تدرك القوى التقدمية والقيادة الثورية الديمقراطية واوساط الرأى العام الواسعة فى اغلب البلدان النامية ادراكا جيدا ان نشاطات الشركات الاحتكارية الدولية ، اذا انعدم الاشراف الدقيق عليها ، تعود الى سياسة التبعية والاستغلال مستخدمة الاسلوب الاستعمارى الجديد . ولذلك فانها تحقق تصفية التفرقة وتسعى الى اقامة الرقابة على نشاطات الشركات الاحتكارية الدولية وهى فى نفس الوقت لا تتخلى عن خدماتها .

ولكن اقامة هذه الرقابة لا يمكن تحقيقها الا بشرط اعادة بناء كل نظام العلاقات الاقتصادية بين البلدان النامية والدول الرأسمالية الراقية بشكل جذرى على اساس متكافئ ديمقراطى عادل . وهذا المضمون بالذات ضمن مفهوم «النظام الاقتصادى العالمى الجديد» الذى تناضل الدول الفتية من اجل تحقيقه .

بيد انه مما لا جدل فيه ان البنية الاجتماعية والاقتصادية المتخلفة للبلدان النامية التى تعيق التعجيل من التراكم الداخلى وتوسيع عدد مصادره ، لا تتيح للبلدان النامية الاستغناء عن الموارد المالية الخارجية . ان التوظيفات التى تتضمنها برامج التنمية للكثير من البلدان الافريقية ، تعتمد حتى الآن على ٦٠ – ٧٠٪ من التمويل الخارجى . وفى ايدى الشركات الاجنبية ٥٠٪ من صادراتها على الاقل . ففى حين يظل الرأسمال الاجنبى عاملا معينا لنمو البلدان المتحررة الاقتصادى فانه يعزز تبعية هذه البلدان للدول الامبريالية ويرسخ دعائم الاستعمار الجديد المادية . وهكذا نجد انه يظهر ، مرة اخرى ، التناقض الدياليكتيكى لبعض اشكال علاقات الاستعمار الجديد مع البلدان النامية ، وتعقد اساليب النضال ضد الجوانب الجديدة للتبعية .

ويجب الاشارة خاصة الى ما يسمى بتطبيق الحد الذى يمارسه الرأسمال الخاص بشخص الاحتكارات متعددة الجنسية ازاء البلدان النامية والذى يغيب غالبا عن التحليل فى ضوء الاتجاهات الاخرى لتطور الاستعمار الجديد «الاقتصادى» .

ونشط «تطبيق الحد» خاصة خلال السنوات الاخيرة . واستحال الى وسيلة من اخطر وسائل الاستعمار الجديد البعيدة

الاغراض والتى تعتبر ، على الارجح ، من اكثر الوسائل المتنوعة الاخرى فعالية لصيانة السيطرة على التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، كما تعتبر بالتالى عقبة جدية فى طريق نموها الاقتصادى المستمر . انه يشمل ، فى المقام الاول ، التجارة الخارجية التى تعتبر الشكل الاساسى للعلاقات الاقتصادية بين البلدان الرأسمالية الراقية والبلدان النامية وعاملا من اهم عوامل التنمية الاقتصادية للبلدان النامية . وليس من قبيل الصدفة ان تضطر حتى هيئات منظمة الامم المتحدة المختصة للاهتمام بهذا «التطبيق» . فقد جاء فى احد تقارير الامين العام لليونكتاد بانه «من الضرورى بذل جميع الجهود لتقليص ، ولتصفية ، بقدر المستطاع ، تطبيق الحد الذى تمارسه الاتحادات الصناعية والاحتكارات متعددة الجنسية ومودعو الرأسمال الاجانب واصحاب التراخيص . وهناك حاجة عاجلة لاتخاذ تدابير مناسبة سواء على الصعيد الوطنى او العالمى» * .

فما هو اذن ميكانيزم «تطبيق الحد» ؟ يمكن تقسيمه الى ثلاثة انواع اساسية . يشمل الاول على تدابير للاشراف على تنظيم الاستيراد الى الاسواق الداخلية للبلدان المتطورة . تعمل فى هذا المجال كارتيلات الاستيراد الاحتكارية وكارتيلات الاسعار الاحتكارية ، وتفعل مفعولها الاتفاقات حول مواصفات السلع المستوردة . ويضم النوع الثانى التحديدات المباشرة وغير المباشرة على صادرات الشركات العاملة فى البلدان النامية اى يقتصر على رقابة الشركات الاجنبية على شعبها واقسامها وشركاتها الفرعية او على استخدام الاتفاقيات ، فى مجال تقديم الرخص مثلا . واما النوع الثالث فهو مجموعة من الاجراءات التى تتخذها كارتيلات التصدير الوطنية والعالمية للبلدان الراقية ، حيث تؤثر بواسطتها على قدرة البلدان النامية فى مجال التصدير . ان كارتيلات الاستيراد تحدد كميات السلع المستوردة وتعين مصادرها وتسعيرة البضائع المستوردة (تخفض الاسعار عادة) .

---

* «Restrictive Business Practices». Statement by the Director of the Manufactures Division of UNCTAD. TD III C. 2 L. 8. April 26, 1972, p. 2.

ففى اليابان مثلا تنشط ثلاثة كارتيلات رسمية لاستيراد المنتجات الزراعية من البلدان النامية وثمانية كارتيلات لاستيراد بضائع النسيج . وترغم كارتيلات التسعير المستهلكين على شراء السلع من اعضاء الكارتيلات فقط وذلك بواسطة تخفيض اسعارها . وكان فى المانيا الاتحادية ٣٣ كارتيلا من هذا النوع فى اوائل السبعينات .

اما الاتفاقيات حول المواصفات فانها تجعل من المستحيل بيع منتجات البلدان النامية فى الاسواق المعنية ، اذا كانت تخالف المواصفات المقررة . واخيرا ، تتيح اتفاقيات التراخيص الحد من تصدير البضائع او حظره ، وتعيين الحصص ، والسماح لشركات معينة فقط بالتصدير .

ولكارتيلات التصدير امكانيات هائلة للتأثير على اقتصاد البلدان النامية . فبوسعها ان تحد من حجم الصادرات وتعريض شركات الدول الفتية للتمييز المباشر وحمل الشركات الفرعية التابعة للشركات اعضاء الكارتيل على اللجوء الى اية تحديدات تنص عليها اتفاقية الكارتيل . ويبلغ عدد هذا النوع من الكارتيلات فى اليابان ٢١٤ كارتيلا وفى المانيا الاتحادية ٨١ كارتيلا وفى الولايات المتحدة ٣٥ كارتيلا (ولا تنشر معطيات خاصة بالبلدان الاخرى) .

يشير الباحثون البورجوازيون ايضا الى ان نشاط الاحتكارات متعددة الجنسية يعارض مصالح البلد النامى الذى تتواجد فيه فروع الشركة الرئيسية بقولهم : «يعمل كل فرع من فروع المؤسسة متعددة الجنسية فى اراضى دولة ذات سيادة ، ولكنه يخضع لسيل من الاوامر التى تصدر له من الخارج ، من الشركة الرئيسية ومن الكثير من الاسياد الاخرين» * . وان هذه الطريقة تؤدى فى الواقع الى ان اتفاقيات التصدير ، التى تعقدها فروع الاحتكارات متعددة الجنسية فى البلدان النامية مع شركات التصدير الاجنبية ، تنص اغلبيتها الساحقة على مواد تقيد امكانيات عمليات التصدير ، مثلا ، مواد تمنع التصدير الى

---

* R. Vernon. The Multinational Enterprise: Power versus Sovereignty.–«Foreign Affairs», vol. 49, July 1971, p. 736.

بلدان معينة او تسمح بالتصدير الى البلدان المشار اليها بشكل خاص ، او تقضى بموافقة مسبقة على العمليات ، او تسمح بالتصدير بواسطة شركات معينة فقط وغير ذلك . ومن الطبيعى ان تؤثر سياسة كهذه تأثيرا خطيرا على ايرادات الدولة الفتية وتعرقل تطورها .

يولد تطور الاستعمار الجديد «الاقتصادى» وتعزيز اسسه القائمة على الدولة الاحتكارية ، والمراهنة على توسع الرأسمال الخاص فى البلدان النامية ، يولد كل هذا اشكالا جديدة للتبعية ، وليس فى وسع تقسيم العمل العالمى القائم على اساس الاستعمار الجديد سوى زيادة الفجوة بين مستويات ومعدلات النمو الاقتصادى للبلدان الرأسمالية الراقية والبلدان النامية . ولكن هل يعنى ذلك ان على البلدان النامية ان تتخلى عن مصادر التمويل الخارجية ؟ ان طرح المسألة على هذا النحو امر باطل . المهمة هى وضع الرأسمال الاجنبى فى ظروف من شأنه فيها ان يساعد على تطوير وتعزيز استقلال الدول الفتية اى تحت اشراف الدولة الصارم .

الايديولوجية . ان المستوى النوعى الجديد لثورة التحرر الوطنى يتسم ضمن ما يتسم ، بالقيام بتحولات اجتماعية هامة تم تحقيقها فى عدد من البلدان النامية وفى مقدمتها البلدان التى اختارت الاتجاه الاشتراكى . وتزيد هذه العمليات من حدة الصراع الطبقى والايديولوجى فى البلدان النامية . وان التخفيف من حدة التوتر الدولى ، الذى فتح امام البلدان المتحررة امكانيات جديدة للتحرك بسرعة نحو الاستقلال الحقيقى ، يزيد من دور العامل الايديولوجى فى المباراة التاريخية وفى الصراع الطبقى بين الاشتراكية والرأسمالية . ولذا فان جهود علماء السياسة والاجتماع البورجوازيين مركزة ، فى هذه الظروف ، على حل مهمة منع مواصلة تعمق ثورة التحرر الوطنى والحفاظ على مجال واسع لنشاط الامبريالية فى البلدان النامية . ويحتل السلاح الايديولوجى اكثر فاكثر مكان الصدارة بين مجموعة الوسائل الجديدة التى يستخدمها الاستعمار الجديد فى حملته ضد الدول الفتية المستقلة الى جانب الضغط الاقتصادى والسياسى عليها . وواجهت العلم السياسى

البورجوازى مشكلة التفسير من وجهة النظر الاستعمارية الجديدة لاسباب الوتائر البطيئة لنمو البلدان النامية الاقتصادى وخاصة فى القارة الافريقية . وعليه ان يعرض على هذه البلدان قبل قيام هزات ثورية ، اساليب الخروج من الوضع الذى هى فيه ، والتى من شأنها الا تعيق هناك تنفيذ سياسة الاستعمار الجديد . ولذلك يعير المدافعون عن النظام البورجوازى اهتمامهم الاساسى للعوامل الملازمة لاسلوب الانتاج الرأسمالى التى تساعد على مواصلة نموه تحت تأثير الثورة العلمية التكنيكية فى اطار الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وهم يتجاهلون ويطمسون التناقضات التناحرية الطبقية وغيرها ، التى يتسم بها ، وتلك الحقائق التى تشهد على العملية المستمرة لتعميق ازمة الرأسمالية العامة .

«والتجديد» ، بالنسبة للبلدان النامية ، هو المصطلح العام لكافة حيل الاستعمار الجديد النظرية . ويتباين مضمونه تبعا للمهمة الملموسة العملية . بيد انه لم يطرأ اى تغير على الهدف الاستراتيجى المتوخى منه ، وهو الدفاع عن الرأسمالية فى افريقيا وتطوير النظام الاجتماعى للبلدان المتخلفة اقتصاديا على النمط الغربى ، والرغبة فى البرهان على أن الثورات التحررية الوطنية ليست لها القاعدة الاقتصادية المناسبة ، وبالتالى لا مستقبل لها ، بينما فى استطاعة البورجوازية الاحتكارية اليوم ازالة تناقضات الرأسمالية وتصفية تناحراتها الطبقية كليا وحتى تنظيم تطوير الاقتصاد والعمليات الاجتماعية تطورا «منسجما» . هذا وينطلق حماة الاستعمار الجديد ، من أن اختيار شعوب البلدان النامية لايديولوجيتها مماثل لاختيارها طريق التطور .

ويمكن للمرء ان يبرز ثلاثة اتجاهات رئيسية مترابطة لتطور حملة الاستعمار الجديد الايديولوجية على البلدان النامية عامة وعلى افريقيا خاصة . تلك هى الدعوة لضرورة تحقيق «السلام الطبقى» فى البلدان النامية ، وغرس الافكار الاصلاحية فيها . واخيرا ، محاولة تكوين سند اجتماعى جديد للرأسمالية اى ما يسمى بالطبقة الوسطى * .

* راجع الفصل الثامن لتجد شرحا وافيا حول تغير اشكال واساليب التوسع الفكرى للاستعمار الجديد .

وليست فكرة التعاون بين الطبقات فى المجتمع البورجوازى فكرة جديدة . فقد سبق وأن اعتبرها لينين الصفة الرئيسية للانتهازية . ولكن ايديولوجيى البورجوازية المعاصرين يتوجهون للبلدان النامية وهم يبرهنون على ان تحقيق هذه الفكرة يعتبر وسيلة «عامة» لحل المشكلة الاساسية – النمو الاقتصادى ، وهى دواء فريد لكل داء . والوصفة المقترحة متعددة الاشكال . فهى توصى الدول الفتية ، مثلا ، بخلق «مؤسسات خاصة» تحول دون انتشار النزاعات الداخلية وتعمل على تكوين «اجماع وطنى» فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية طالما النمو الاقتصادى هو نتيجة مباشرة للقدرة على انشاء هذه المؤسسات . ويزعمون ايضا ان السبب الرئيسى لتخلف البلدان النامية هو انعدام الثقة بين «اصحاب عوامل الانتاج» ، ولاقامة هذه الثقة من الضرورى القيام ، بالدرجة الاولى ، بنقض الايديولوجية باعتباره شرطا اساسيا لبناء دولة «الرخاء العام» على نمط البلدان الرأسمالية الراقية .

فما هى اذن طرق تحقيق هذه «الثقة» او هذه «الوحدة الفكرية» التى تعرض على البلدان النامية فى الوقت الحاضر ؟ يطرح اصحاب هذه الطرق مفهوم «الايديولوجية الاقتصادية» ويقسموه الى نوعين : «ايديولوجية المنتجين» (يتحقق الثراء بواسطة الانتاج ، والفقر هو نتيجة لانعدام القدرة على الانتاج) و«ايديولوجية منتزعى الملكية» (يكتسب الثراء بواسطة الاغتصاب والاستغلال ، والفقر – نتيجة للاستغلال) . ويؤكدون أن «ايديولوجية منتزعى الملكية» سائدة فى البلدان النامية ، اذ ان هذه البلدان «لا ترغب فى الاعتراف بذنبها وهى لم تستطع ان تحقق نموا اقتصاديا ، وتفضل بان تتذرع بالاستغلال» . والى جانب ذلك يوجد هناك عناصر «ايديولوجية المنتجين» التى لا تستطيع «حتى الثورات ان تقضى عليها» . وبالتالى فان النوع الامثل بالنسبة للبلدان النامية هو «ايديولوجية ثالثة» تعتبر مزيجا من الايديولوجيتين الآنفتى الذكر . ان ائتلاف «مفكرى الجناح اليسارى» و«رجال الاعمال التقدميين» ، هو الذى بوسعه ان يكون هذه الايديولوجية ، أما مهمة «مجتمع الاجماع» الغربى

اى الامبريالية ، فتتلخص فى تشجيع تكوين «الايديولوجية الثالثة» فى البلدان النامية على اساس «ايديولوجية المنتجين» وحدها بطبيعة الحال .

وترتبط المناقشات حول «الايديولوجية الثالثة» ارتباطا وثيقا بنظرية «الطبقة الوسطى» التى ظهرت مؤخرا فى ترسانة المستعمرين الجدد الايديولوجية . ويزعم اصحاب هذه النظرية ان هذه الطبقة ستكون القوة الاساسية المحركة لتطور الرأسمالية فى البلدان المتحررة وستعمل على تكوين سند اجتماعى جديد .

ويطلق العلم السياسى البورجوازى والاصلاحى اسم «الطبقة الوسطى» على الفئات الاجتماعية المتوسطة فى البلدان النامية — البورجوازية الصغيرة والمهندسين والفنيين والموظفين المدنيين وذوى المهن الحرة وقسم من الضباط والطلاب اى الجماعات التى لها وضع متماثل فى البنية الاجتماعية والطبقية ولا تنتمى الى الفئة السياسية الحاكمة . ويشوه بذلك العلم السياسى البورجوازى والاصلاحى عن وعى وادراك معايير الانتماء الطبقى الاجتماعية والاقتصادية .

وليس من باب الصدفة أن يهتم المستعمرون الجدد بهذه الفئات ، اذ ان العديد من ابنائها يتأثرون بالنظريات الاستعمارية الجديدة بحكم منشأهم ونفسيتهم الاجتماعية ، ويقومون بدور كبير للغاية فى البلدان النامية (حيث الطبقة العاملة ضعيفة) .

وينشط الاستعمار الجديد بالنسبة للفئات الوسطى على اتجاهين : الاول ، انه يعلل نظريا أن «الطبقة الوسطى» «مدعوة» للعمل على ضمان «استقرار» تطور بلدانها . والاتجاه الثانى انه يتخذ اجراءات فعلية لتعزيز مواقع ابناء الفئات الوسطى ويشدد فى آن واحد تأثير الغرب عليهم .

ويتلخص السبب الرئيسى لتطور توسع ايديولوجية الاستعمار الجديد باتجاه الفئات الوسطى فى أن المستعمرين الجدد يستهدفون استخدامها بغية شق صفوف القوى المناهضة للامبريالية وعزل المنظمات التقدمية والطبقة العاملة وتحطيم الجبهات الديمقراطية الموحدة .

وتحول قوة جاذبية الافكار الاشتراكية فى الوقت الحاضر دون تلاعب مفكرى الاستعمار الجديد بلا رادع * . ولذلك فقد اخذ هؤلاء يسيرون على نهج تشديد غرس الايديولوجية الاصلاحية فى البلدان النامية . كما يتعاون المفكرون البورجوازيون تعاونا وثيقا مع الاشتراكيين-الديمقراطيين اليمينيين فى هذه المسألة، حيث يضعون «استراتيجية اشتراكية» خاصة ازاء البلدان النامية (اطلق هذا الاسم مثلا على احد البنود الاساسية فى جدول اعمال مؤتمر الدولية الاشتراكية الثانى عشر المنعقد فى فينا فى حزيران (يونيو) عام ١٩٧٢) .

وعنصر هذه الاستراتيجية الاساسى هو الاصلاحية الموجهة لتقويض حركات التحرر الوطنى . والوصفة التى تعرض على البلدان النامية تقضى بالتطور وتذليل المصاعب بطريقة غير جذرية وضمن حدود النظام الرأسمالى فقط . ويجرى فى الواقع ممارسة «تجديد» فريد لدعائم التطور الرأسمالى يصاحبه فى الغالب تمويه «مناهضة الرأسمالية» . وتفرض الاشتراكية الاصلاحية على البلدان النامية الآن بالدرجة الاولى كبديل للاتجاه الاشتراكى .

ان تصدير الاشتراكية الاصلاحية الى البلدان النامية ظاهرة جديدة ، ولكنها طبيعية فى ممارسة المستعمرين الجدد . فقد كان الاشتراكيون-الديمقراطيون اليمينيون يخدمون دائما الرأسمال الضخم . والى جانب ذلك فقد تعايشت ، فى ترسانة الامبريالية دوما ، سياسة الاصلاحات وسياسة العنف ، علما بأن اولوية هذه السياسة او تلك كانت تتبدل تبعا لمتطلبات الوضع . ولجوء المستعمرين الجدد الى الاشتراكية الاصلاحية يفسر ، الى حد كبير ، بانها وجدت تربة خصبة فى الكثير من البلدان النامية

---

* يشير العالم السوفييتى اوليانوفسكى وهو على حق الى أن جماهير الشغيلة غير البروليتارية (وهى الاغلبية الساحقة من السكان فى افريقيا) «عاجزة موضوعيا الآن عن استيعاب الاشتراكية العلمية باعتبارها نظرية كاملة، بيد انها تميل بصورة عفوية الى الاشتراكية وتناضل فى الواقع ضد الرأسمال ، ولذلك فانه من الممكن جعلها تفهم وتدرك الاشتراكية العلمية تدريجيا» . («قضايا السلم والاشتراكية» ، ١٩٧١ ، العدد ٩ ، ص ٧٣) .

نتيجة لاتساع انتشار عقيدة البورجوازية الصغيرة والنزعة القومية ووجود فئة بورجوازية بيروقراطية لا يستهان فى هذه البلدان .

٣ ـ الاستعمار الجديد والاتجاه الاشتراكى

ان مصالح الرأسمال الاحتكارى الطبقية هى التى تحدد استراتيجية الاستعمار الجديد ازاء البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى والتى اختارت طريق التطور غير الرأسمالى . وهذه الاستراتيجية ثابتة من حيث المبدأ . وهدف المستعمرين الجدد الاستراتيجى الاساسى هو الحيلولة دون تحول بلدان جديدة الى الاتجاه الاشتراكى وقطع طريق التطور غير الرأسمالى على الدول التى سلكته . والى جانب ذلك فقد طرأ خلال السنوات العشر الاخيرة تطور جوهرى على تكتيك الاستعمار الجديد وسياسته العملية فى هذه المسألة . ويتحدد هذا التطور ، الى حد كبير ، بجوهر التطور غير الرأسمالى نفسه وديناميكيته ، اى بمعدلات تحول الثورة التحررية الوطنية الى ثورة اشتراكية عبر المرحلة الوطنية الديمقراطية .

ومن الممكن اصطلاحا تقسيم تطور السياسة الامبريالية ازاء البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى الى ثلاث مراحل : فى المرحلة الاولى وفى اعقاب اعلان بعض الدول الافريقية الفتية عن اختيارها طريق التطور الاشتراكى لم تكترث الدول الامبريالية ومنها الدول المستعمرة السابقة والولايات المتحدة الاميريكية ، بالدرجة الاولى ، بهذه الحقيقة . واعتبرت ان الشعارات الاشتراكية هى ظاهرة موقتة تتمشى مع «المودة» وتصاحب عملية التحرر من الاستعمار . واعتقدت ان امكانيات استغلال الشعوب المتحررة الاقتصادى ودور الغرب القيادى فى تطور هذه الشعوب الاجتماعى ستبقى كما هى . كان هذا هو موقف الدول الاوربية الغربية مثلا حيث كان زمام السلطة بايدى الاشتراكيين-الديمقراطيين او انهم كانوا يتمتعون بنفوذ سياسى قوى (كما كان ذلك فى بريطانيا

والمانيا الاتحادية ولحد ما فى فرنسا) . والى جانب ذلك التـــزم الصمت عن مصطلحى «الاتجاه الاشتراكى» و«التطـــور غيـــر الرأسمالى» او تعرضا للنقد باعتبار ان تطبيقهمـــا فى ظروف افريقيا «سخافة من السخافات» .

وطرأ فى المرحلة الثانية تغير حاد على تكتيك المستعمرين الجدد عندما رأوا ان الاتجاه الاشتراكى ليس كلمات مجردة ، بل تحولات تقدمية تتسم اكثر فاكثر ، بطابع مناهضة الرأسمالية بما فى ذلك التحولات الرامية الى تقييد حرية الرأسمال الاحتكارى الاجنبى . وقد اكتسبت اهمية بالغة حقيقة ان التطور غيـــر الرأسمالى ، بصفته نظرية علمية حقا للتطور الاجتماعى فى البلدان النامية وجزءا لا يتجزأ من نظرية لينين عن الثورة الاشتراكية اخذ يلقى اعترافا متزايدا . واتسعت دائرة البلدان التى اختارت هذا الطريق . فادرك المستعمرون الجدد ان هدف البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى هو منع استقرار الرأسمالية ، واذا تطورت فلا بد لها من اتخاذ اجراءات التقييد لايقاف هذا التطور ، ومن ثم تصفيتها تصفية كاملة .

ولذلك اخذت البلدان ذات الاتجاه الاشتراكـــى تتعرض للضغط السياسى المباشر والضغط الاقتصادى المتنوع (رفض تقديم السلف والمساعدات ، والمقاطعة وحتى فرض عقوبـــات عليها) كما تم تنظيم المؤامرات والانقلابات الحكوميـــة (غانا) ومحاولات التدخل (غينيا) . وفى المجال الايديولوجى شنت حملة علنية واسعة النطاق ضد الشيوعية والاتحاد السوفييتى ، وحملة تخويف افريقيا «بالخطر السوفييتى» . ووصفت نظرية الاتجـــاه الاشتراكى بانها «مناورة تكتيكية» تقوم بها الدول الاشتراكية ، أما الانظمة الوطنية الديمقراطية فقد وصفت بانها «شكلا خفيـا للسيطرة الشيوعية» .

وترتبط المرحلة الثالثة فى تكتيك المستعمرين الجـــدد بفشل ما استخدمته الامبريالية مـــن اساليب الابتزاز الفظيـع والتخريبات المباشرة بحق معظم البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى ، وذلك بفضل المساعدات والدعم المتزايد التى تتلقاها هـــذه الدول من جانب الاتحاد السوفييتى ودول الاسرة الاشتراكيـــة

الاخرى لتطويرها . كما لعبت التغيرات التى حدثت فى الوضع الدولى ، ونعنى بها عملية الانفراج الدولى التى بدأت ، دورا هاما للغاية فى تطوير تكتيك الاستعمار الجديد . ومما يلفت النظر فى هذه المرحلة ، التى تستمر حتى اليوم ، بعض الاتجاهات التكتيكية الاساسية فى نشاطات الامبرياليين وهى : اولا ، انهم يحاولون تغيير السياسة الداخلية والخارجية للبلدان ذات الاتجاه الاشتراكى فيستخدمون لهذا الغرض وبمرونة العوامل الاقتصادية ويقومون بتقديم تنازلات معينة لها وعقد اتفاقيات مربحة وبالدرجة الرئيسية يسعون الى ازاحة الاتحاد السوفييتى تدريجيا من مجال روابطها الاقتصادية . كما كانوا يبالغون بكل الوسائل الصعوبات الطبيعية التى تعترض طريق التطور غير الرأسمالى فوصفوها بانها نتيجة للنهج السياسى الخاطئ . وثانيا ، يبذل المستعمرون الجدد كل ما فى وسعهم لتشجيع ودعم القطاع الخاص فى البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى باعتباره عاملا لقيام العلاقات البورجوازية ، لانه يجرى فى الكثير من هذه البلدان تنامى القطاع الخاص * الى جانب اعادة بناء العلاقات الاجتماعية على الاسس غير الرأسمالية . وثالثا ، يستهدف الاستعمار الجديد التأثير على القطاع العام فى هذه البلدان . انه يحاول اما «اجتراف» هذا القطاع وجعله قطاعا خاصا او دفعه باتجاه رأسمالية الدولة .

وينبغى الاشارة الى أن الامبريالية تبحث بالحاح عن اتصالات طبقية مع فئات معينة من مجتمع البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى ، وهى تحاول ان تشكل فيها سندا اجتماعيا جديدا لها . وتقوم بهذا الدور البورجوازية البيروقراطية بقسمها الاعظم اى قمة جهاز الدولة من ذوى المراتب العالية والبورجوازية الوسيطة التى تضم المضاربين والسماسرة وارباب العمل والمقاولين وتجار الجملة وغيرهم . فقد بلغ عدد الاشخاص الذين اصبحوا من

---

* لا مناص من هذه العملية ، ولكن ينبغى ان تشرف عليها الدولة اشرافا دقيقا . فقد اظهرت خبرة بعض البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى ان نشاط القطاع الخاص يستطيع ان يساعد على تطوير الاقتصاد فى ظل هذا الاشراف .

اصحاب الملايين خلال السنوات الاخيرة فى مصر مثلا حوالى ٥٠٠ شخص وفقا للمعطيات الرسمية . وتقيم الاحتكارات الامبريالية اتصالات مع القطاع العام ، وتحاول تكوين بورجوازية جديدة فيه ، وتبنى العلاقات بحيث يتحول قطاع الدولة الى مصدر لارباحها تنعدم الرقابة عليها ، وبذلك تعرض هو نفسه للتغير . فقد وضعت نصب عينيها ، فى الواقع ، مهمة استخدام القطاع العام لفرض الرأسمالية .

من الطبيعى ان يتغير تكتيك الامبريالية الذى يتسم بصفات عامة ، ازاء البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى تبعا للاوضاع فى كل بلد ، كما انه يتكيف تبعا للعوامل الداخلية والخارجية على حد سواء . ان العامل الخارجى الاساسى الذى سهل للقوى الامبريالية تحقيق الانحراف الواضح لمصر مثلا عن طريق الاتجاه الاشتراكى هو عدم تسوية ازمة الشرق الاوسط بسبب موقف اسرائيل المتعنت وحماتها الامبرياليين مع كل ما تمخض عن ذلك من عواقب سياسية واقتصادية واجتماعية .

بيد ان العامل الرئيسى الذى تستخدمه الامبريالية والاستعمار الجديد فى نضالهماضد الاتجاه الاشتراكى هو ان البلدان التى اختارت هذا الاتجاه لا تزال ضمن نظام الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، اما الاسلوب الاساسى للنضال ضده فهو تشجيع القوى التى تولد العلاقات الرأسمالية .

وثمة طريقة جديدة ظهرت خلال السنوات الاخيرة الماضية فى تكتيك الاستعمار الجديد الموجه لنسف الاتجاه الاشتراكى ، تتلخص فى محاولته تحويل هذا الاتجاه الى اشتراكية اصلاحية . وليست نظرية الاتجاه الاشتراكى نفسها هى التى ترفض بل وترفض الماركسية-اللينينية ايضا . ان هذه الطريقة تلائم مفكرى الاستعمار الجديد لان «نماذج» الاشتراكية التى تعرض على البلدان الافريقية تضمن فى الواقع التطور الرأسمالى ، اذ انها لا تستهدف تعميم وسائل الانتاج على الرغم من انها تحافظ فى الظاهر على الشعارات الاشتراكية .

ويعار اهتماما خاصا لبعض نظريات «الاشتراكية الافريقية» التى تنفى قوانين التطور الاجتماعى العامة وتتجاهل الماركسية-

اللينينية . ان هذا الجانب بالذات ، الجانب المعادى للماركسية فى نظريات «الاشتراكية الافريقية» ، هو الذى يهم المدافعين عن التطور الرأسمالى فى افريقيا .

ويراعى المستعمرون الجدد الفكرة القائلة بأنه تتوفر موضوعيا فى البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى ارضية لانتشار ايديولوجية الاشتراكية الاصلاحية ونظريات التطور الاجتماعى الاشتراكية الديمقراطية على حد سواء ، ومنها خاصة نظرية ما يسمى بالاقتصاد المختلط . ومن المعروف ان هذه النظرية تتضمن تطور وتعايش القطاعين العام والخاص فى آن واحد ؛ مع العلم ان الاولوية ترجع كليا فى الواقع الى القطاع الخاص ، وان القطاع العام يخدم مصالح الرأسمال الخاص .

يستطيع المرء ان يستنتج من تحليل الاوضاع فى البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى وما يدور حولها ان هذه البلدان بالذات تعتبر هدفا رئيسيا لنضال الاستعمار الجديد من اجل الحفاظ على النظام الرأسمالى فى القارة الافريقية . لقد جاء فى تقرير ليونيد بريجنيف للمؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى أنه «تعرضت بعض الانظمة والمنظمات السياسية ، التى اعلنت اهدافا اشتراكية والتى تجرى تحولات تقدمية ، لضغط شديد من الرجعية الداخلية والخارجية . . .» *

يبدو انه من الضرورى الاخذ بالحسبان ان نشاط الاستعمار الجديد ونضاله ضد البلدان التى اختارت الطريق الاشتراكى سيشتدان فى المستقبل . ومن غير المستبعد ان تلجأ الامبريالية من جديد الى سياسة العنف ازاء هذه البلدان ، وذلك الى جانب تكتيكها «المرن» .

ولا بد من الاشارة خاصة الى عامل آخر وهو ان قيادة بكين تدعم دعما شديدا المستعمرين الجدد فى هجومهم على الاتجاه الاشتراكى . ان قيادة بكين تنفى من حيث المبدأ ، نظرية الاتجاه الاشتراكى وتؤكد أن النضال المسلح وحده هو ذلك الطريق

---

* مواد المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى . موسكو ، ١٩٧٦ ، ص ١٢ .

الوحيد الذى يؤدى بالبلدان النامية نحو الاشتراكية (كما تفسرها الماوية) . وبذلك فانها تقوم بدعاية بصورة غير مباشرة ، اما للتطور الرأسمالى او لنشوب حروب مستمرة . وتبذل بكين كل ما فى وسعها ، فى نفس الوقت ، لعزل البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى عن دول الاسرة الاشتراكية ، وعن الاتحاد السوفييتى قبل كل شىء ، ونسف التعاون الاقتصادى بينها . وفى هذه المسألة ايضا ينطبق موقف القيادة الصينية بوضوح مع تكتيك المستعمرين الجدد .

٤ ـ الاستعمار الجديد وسلطة الدولة

كانت الدول المستعمرة تحكم البلدان التى كانت تابعة لها تبعية استعمارية مباشرة وكانت تشرف على سلطة الدولة الادارية وعلى جهاز القمع فيها – الشرطة والجيش اشرافا مطلقا . وحتى فى تلك الحالات عندما كان يعمل نظام ادارة المناطق التابعة ادارة غير مباشرة او كان الجهاز الاستعمارى يحكم الى جانب هيآت السلطة المحلية (العشائرية او الاقطاعية) ، وكان يقدم بعض الوظائف فى الجهاز للسكان المحليين ، حتى فى تلك الحالات كانت كل هذه «العناصر الوطنية» تتحد فى الواقع مع السلطة الاستعارية الاجنبية .

لقد قضى انهيار الامبراطوريات الاستعمارية على السيطرة السياسية المباشرة للدول المستعمرة . ولكن طموحها فى التسلط على البلدان المتحررة واستغلالها والتصرف فى شؤونها ظل قائما . لقد اخذت تستخدم اساليب جديدة ، منها محاولات الامبريالية لتسخير سلطة الدولة فى البلدان المتحررة لمصالحها الخاصة .

لقد اشاع العلم البرجوازى فى السنوات الاولى بعد انهيار الامبراطوريات الاستعمارية موضوعة زعمت انه لم يكن من مصلحتها ان تحتفظ بالمستعمرات لانها كانت ، على حد زعمها ، «عبئا» ثقيلا عليها . واما اليوم فانه تنتشر على نطاق واسع خرافات قائلة

عن «رسالـــة» المستعمرين «التمدنية» فى البلـــدان الناميـــة والاختلاقات القائلة ان الدول المستعمرة منحـــت «باختيارها» الاستقلال للمستعمرات السابقة .

ان بطلان هذه الادعاءات جلى للعيان . انها تشهد على تحيز العلم البورجوازى وانتمائه الطبقى . ولا نعيد للاذهان سوى أن جميع الدول المستعمِرة كانت تسحق بقسوة ولفترة طويلة من الزمن ، حرية شعوب المستعمرات والمناطق التابعة . كما انها لجأت دون تردد الى استخدام العنف والارهاب من اجل المحافظة على سيطرتها الاستعمارية . فقد خاضت بريطانيا حربا ضد شعب كينيا استعرت نيرانها سنوات طويلة واودت بحياة حـوالى ١٢ ألفا من السكان المحليين ، واستشهد فى الجزائر ما يزيد على ٤٠ ألف شخص فى انتفاضة عام ١٩٤٥ فقط ، ثم خاض الشعـــب الجزائرى منذ عام ١٩٥٤ وحتى عام ١٩٦٢ حربا تحررية وطنية شعواء من اجل استقلاله . وجابه المستعمرون بقســوة وعنف طموح شعوب زائير والكونغو ومدغشقر وشعـــوب البلـــدان الافريقية الاخرى الى الحرية والاستقلال .

من الخطأ ان يعتبر المرء تلك الحالات التى لم تقاوم الدول المستعمِرة فيها علنا سعى الشعوب للحرية ولم يصاحب ارهاق الدماء عملية «منح» الاستقلال ، من الخطأ ان يعتبر ذلك «ارادة» الدول المستعمِرة «الطيبة» . كان ذلك خطوة اضطر المستعمرون جميعا ان يخطوها ، اذ ان طموح الشعوب المستعبدة الى التحرر الوطنى غدا امرا لا يقهر . فضلا عن ذلك فان الدول المستعمِرة انطلقت من أن النهج الجديد («منح» الاستقلال) سيضمن لهم فى المستقبل امكانية ممارسة سياستهم السابقة بوسائل جديدة ، طبعا .

ومعروفة الموضوعة الماركسية القائلة أن بامكان سلطـة الدولة ان تعارض حتى مصالح الطبقة الحاكمة ، خاصة فى المراحل الانتقالية من تطور المجتمع فى ظروف تتسم فيها طبقات المجتمع الاساسية بالضعف النسبى . وان دور سلطة الدولة لعظيـــم للغاية فى البلدان النامية فى القارة الافريقية وغيرها من القارات .

ان المستعمرين الجـــدد يدركون تمام الادراك هذه الحقيقـــة ، فيحاولون اخضاع السلطة لنفوذهم .

والجدير بالذكر ان للامبرياليين خبرة كافية فى حفظ نفوذهم على سلطة الدولة فى الكثير من البلدان الافريقية المتحـــررة وفى جميع البلدان النامية . فقد استغلوا لفترة طويلة ما تسمى بشبه المستعمرات التى كانت دولا مستقلة شكليا ، ولكنها كانت فى الواقع تابعة اقتصاديا وسياسيا للولايات المتحدة الاميريكية او اوربا الغربية .

ولكى يحقق الامبرياليون اهدافهم ، من الضرورى ان تتوفر فى البلد النامى «الشريك» سلطة للدولة لا تتطاول على مصالحهم ولا تقوم مثلا بالتأميم ولا تفرض ضرائب تصاعدية على الشركات الاجنبية ولا تلجأ الى قيود جمركية ، ولا تنظم تنظيما دقيقـــا تحويل الرأسمال ، ولا تفرض اشرافها على تصدير الارباح وما الى ذلك . فمن الجلى تماما انه ليس بوسع المستعمرين الجـــدد ان ينالوا كل هذه التسهيلات والامتيازات والضمانات السياسية الا بمساعدة سلطة الدولة فى «البلدان-الشريكة» . ولذلك يسعـــى الاستعمار الجديد الى ان يؤمن أشد ما يمكن من تأثيره عليها .

فما هى الوسائل والاساليب التى يستخدمها الامبرياليـون لدعم ونشر نفوذهم السياسى فى البلدان النامية ؟ وما هى اشكال تدخلهم فى الشؤون الداخلية لهذه البلدان ؟ وما هى اشكال التأثير السياسى الاستعمارى الجديد التى يختارونها ؟

من البديهى ان الاوضاع فى تلك البلدان النامية بالـذات هى التى تحدد بالمقام الاول اشكال ومدى تدخل الدول الامبريالية ، الخفى والعلنى فى شؤون شعوب هذه البلدان . ثم ان للوضع فى العالم اجمع اهمية لا يستهان بها . وتجدر الاشارة الى ظاهرة عامـــة ، هى ان المستعمرين الجدد يحاولون كسب النفوذ فى الجيش وجهاز الدولة وفى الاوساط البيروقراطية وكذلك فى الحـــزب السياسى الحاكم .

وتستعيد الامبريالية او ترسخ نفوذها السياسى بواسطة القوة العسكرية ، حيث تتوفر الامكانيات لتحقيق هذه الاغراض ، وهى تحافظ او تدعم الدوائر الرجعية الموالية للامبريالية التى

تتولى السلطة . وتستخدم هذه الطريقة فى معظم البلدان التى لا تزال تابعة للدول الامبريالية ، ومنها خاصة دول وسط وجنوب امريكا ودول فى آسيا . ومن اكثر الاشكال نموذجية التى يلجأ اليها الامبرياليون فى بعض البلدان الافريقية المتحررة لفرض نفوذهم السياسى بصورة غير مباشرة هو خلق انظمة موالية للغرب كليا ، (عددها قليل !) تنفذ عن طيب خاطر ارادة حماتها الاجانب وتدافع عن مصالحهم .

ولجأت الدول المستعمِرة فى المرحلة الاولى من تحرر افريقيا من الاستعمار الى طريقة عادية ، لكنها حققت بواسطتها بعض النجاح . فقد استخدمت عملاءها وحتى المرتزقة لابعاد المناضلين الصلبين فى سبيل الاستقلال الوطنى بواسطة اعتقالهم ، اما المناضلين الاكثر خطرا ، من وجهة نظرها ، فقد صفتهم جسديا . وفى نفس الوقت عندما كان يجرى «اعداد» المستعمرات لـ«منحها» الاستقلال السياسى شغل انصار الدول المستعمِرة وابناء الاوساط الرجعية المناصب الهامة فى الادارة المحلية وفرضت لهم مكانة ونفوذ فى المجتمع . وتم بعدها اعلان الاستقلال وعهدت سلطة الدولة الى اشخاص موثوق فيهم يحيطهم عدد كبير من المستشارين الاجانب . ومن الطبيعى انه ليس كل هذه الانظمة بقيت لفترة طويلة من الزمن ، فقد اكتسحت الثورات التحررية الوطنية الكثير منها .

ان التعميق المستمر للثورات التحررية الوطنية فى افريقيا وتأسيس وتعزيز كيان الدولة فى البلدان المتحررة ، ونمو الوعى الوطنى لدى الشعوب ارغم كل ذلك المستعمرين الجدد على البحث عن اشكال ووسائل جديدة لضمان نفوذهم على سلطة الدولة فى البلدان التى كانت فى السابق مستعمرات وشبه مستعمرات . ولم يكن الاتجاه الى خلق المعارضة العلنية للانظمة القائمة يبشر بآفاق واقعية ، اذ ان التمايز الطبقى فى معظم البلدان الافريقية لم يخلق ظروفا لتعدد الاحزاب . وادى استخدام العامل القومى لا محالة الى الاتهام باستعمال العلاقات القبلية . ولذلك لجأ المستعمرون الجدد الى اساليب التأثير غير المباشر .

ان ارتباط البلدان الافريقية ، مثلا ، بحلف اقتصادى

«كالسوق المشتركة» الذى يضم دول غرب اوروبا الرأسمالية الراقية ليس شكلا من اشكال اضطهاد هذه البلدان الاقتصادى فحسب ، بل كان بامكانه ، فى ظروف معينة ، ان يؤمن اشراف هذه الدول السياسى على البلدان الافريقية ، مما يفتح امكانيات واسعة لتعزيز نفوذ «الدول التسع» السياسى فى افريقيا الحرة . كما غدا اشراك البلدان المتحررة فى احلاف واتحادات مختلفة ، تلعب الدول الامبريالية فيها الدور القيادى ، وسيلة هامة وفعالة من وسائل سياسة الاستعمار الجديد فى القارة . وكان ادخال المستعمرات الفرنسية السابقة «الطوعى» فى ما يسمى بالرابطة الفرنسية ، والمستعمرات البريطانية السابقة فى اتحاد الكومنويلث ، وعدد من البلدان الآسيوية فى احلاف عسكرية عدوانية ترأسها الولايات المتحدة وبريطانيا يرمى الى تحقيق هذا الهدف .

ويتبين بوضوح سعى الدول الامبريالية الى تأمين نفوذها السياسى فى البلدان النامية من خلال الكثير من المؤامرات والانقلابات الحكومية التى دبرتها فى عدد من بلدان افريقيا لاسقاط الانظمة الوطنية التقدمية واقامة سلطة الحكومات المطيعة لها ، بالقوة ، تلك الحكومات التى تألفت من العناصر الرجعية والموالية للامبريالية .

ويعتمد المستعمرون الجدد فى تحقيق خططهم الموجهة لتحطيم الثورات التحررية الوطنية والقوى الديمقراطية فى هذا البلد الافريقى او ذاك ، على الرجعية الداخلية وعملائهم الذين ما زالوا يعملون فى هذه البلدان منذ الفترة الاستعمارية وكذلك على العملاء الذين اكتسبوهم حديثا . كما يستخدمون على نطاق واسع الخلافات والنزاعات الداخلية بين العشائر . وغالبا ما لجأ المستعمرون الجدد فى افريقيا الى التدخل السافر ويراهنون خاصة على الجيش .

وتظهر الحقائق انه ليس فى وسع القوات المسلحة الافريقية ان تكون فقط قوة وطنية ثورية او ديمقراطية ثورية ، بل ان جيش هذا البلد الافريقى او ذاك يمكن ان يكون احيانا قوة ضاربة للثورة المضادة او قوة محافظة موجهة ضد التحولات الاجتماعية والاقتصادية الجذرية . وتهتم الدوائر الامبريالية فى الدول الغربية

اهتماما خاصا بالقوات المسلحة فى البلدان النامية وتعمل بمثابرة على خلق سند «اجتماعى» لها فيها ، لانه فى الظروف الراهنة بوسع جيش كل بلد نام تقريبا ان يسقط اى نظام كان .

ومن الامثلة على استخدام جيوش البلدان النامية من اجل تحقيق هذه الاغراض هى : الانقلاب الرجعى العسكرى فى غانا * ضد نظام كواما نيكروما . والمحاولات الانقلابية العديدة والتدخلات العسكرية فى غينيا وجمهورية الكونغو الشعبية وانتفاضة الانفصاليين فى نيجيريا («بيافرا») التى دبرتها الامبريالية وغير ذلك . كما يعتبر العدوان الاسرائيلى على البلدان العربية وسيلة لنضال الامبرياليين ضد القوى التقدمية وحركة تحرر الشعوب العربية الوطنى .

ولا تقتصر ترسانة وسائل الامبرياليين للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الافريقية المتحررة وتأثيرهم السياسى على سلطة الدولة فيها على ما تقدم ذكره . فان الترسانة تزداد باستمرار اما الوسائل فتتطور . ويقوم المستعمرون الجدد ، تبعا للاوضاع السياسية الداخلية فى هذا البلد او ذاك ، باستخدام الضغط العسكرى والدبلوماسى والاقتصادى («العقوبات» الاقتصادية و«المساعدات» والامتيازات التجارية) وممارسة التهديد والوعود وما اشبه ذلك . كما انهم يستخدمون الرشوة بمختلف الاشكال وعلى نطاق واسع ، بالاضافة الى الوسائل الاخرى للفساد المكشوف .

ويستخدم تغلغل ايديولوجية المستعمرين الجدد على نطاق واسع من اجل تحقيق اهدافهم السياسية فى افريقيا بما فى ذلك وسائل الدعاية الجماهيرية والمؤسسات الدينية ، واخيرا المخابرات المرتبطة ، على الاغلب ، ارتباطا وثيقا بمختلف المنظمات التى تحمل اسماء ذات مكانة وتعمل فى شتى الميادين السياسية والاجتماعية .

غير انه ليس من الصواب ان نستنتج ان الهدف النهائى — هو تشكيل حكومات موالية للامبريالية او دكتاتوريات عسكرية

---

* تغير الوضع فى غانا نتيجة لانقلاب كانون الثانى (يناير) ١٩٧٣.

صريحة فقط . ان المستعمرين الجدد هم انفسهم لا يعتبرون ان سلطة للدولة كهذه مستقرة وطويلة الامد . انهم حين يناضلون ضد الانظمة التقدمية التى اختارت الاتجاه الاشتراكى ، قبل كل شىء ، تجدهم متسامحين ومتساهلين مع الانظمة البورجوازية الليبيرالية التى تتسم ببعض مظاهر البرلمانية ، التى تضمن حرية نشاط اصحاب الاعمال وتستطيع الى جانب ذلك منع انتشار الافكار التقدمية . لذلك فان محاولات فرض سلطة «قوية» مطلقة هو احد اساليب الاستعمار الجديد التى تستخدمها دوائر الغرب الامبريالية للحيلولة دون التحولات الثورية .

وهكذا نجد ان تطور سياسة الاستعمار الجديد فى مسألة سلطة الدولة فى البلدان الافريقية يرتبط ارتباطا متبادلا مباشرا بمواصلة تطور العمليات الثورية .

* * *

ليس بوسع الاستعمار الجديد ان يتجاهل تغير نسبة القوى المستمر فى العالم لصالح الاشتراكية . ويضطر المستعمرون الجدد الى الاستمرار فى تقديم التنازلات للبلدان النامية . ولكن التغيرات التى تطرأ على تكتيك الاستعمار الجديد لا يجب أن توهم شعوب البلدان النامية والاوساط الاجتماعية التقدمية فى العالم بأن الاستعمار الجديد يستطيع ان يقضى على نفسه لان مصيره محتوم . يظل نظام التبعية الذى اوجدته سياسته عدوا خطيرا للغاية للبلدان النامية ولا تقلل من خطره كافة التعديلات التى قد قام بها او سيقوم بها فى المستقبل . ويعتبر النضال الحاسم ضد الامبريالية بديلا لهذا .

الفصل الثانى

ازمة العلاقات بين البلدان المتحررة والامبريالية

ان زيادة حدة التناقضات التناحرية بين البلدان النامية والدول الامبريالية هى من اهم دلائل تعمق الازمة العامة التى تعانى منها الرأسمالية . وان هذه التناقضات التناحرية هى جزء لا يتجزأ من مجموعة التناقضات العامة التى تلازم النظام الرأسمالى ، تلك المجموعة التى ، على حد تعبير لينين ، تزيد الازمة حدة وتكشف عنها * . وتتخذ هذه التناقضات اشكالا متعددة ومتنوعة ، وتشمل كافة مجالات العلاقات بين هاتين المجموعتين من الدول ، كالاقتصاد والسياسة والايديولوجية ، وانها تكتسب فى الظروف الراهنة طابعا يمكن من تحديدها كأزمة نظام العلاقات كله بين الامبريالية والبلدان النامية .

وينعكس نمو هذه التناقضات فى تعزيز الاتجاه المعادى للامبريالية فى السياسة الخارجية للبلدان التى كانت فى السابق مستعمرات وشبه مستعمرات ، وفى عزمها على الوقوف بوجه توسع الاستعمار الجديد للدول الامبريالية وفى تعميق التمايز الاجتماعى فى الدول المتحررة اى ظهور البلدان التى اختارت الاتجاه الاشتراكى . ثم ان النضال من اجل التحرر الوطنى التام ، الذى يتحول الى نضال ضد العلاقات الاستغلالية يكتسب اكثر فاكثر اتجاه معاداة الرأسمالية .

وثمة اهمية نظرية وعملية جوهرية لتحليل كنه التناقضات

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٦ ، ص ٣٧٢ .

بين البلدان النامية والدول الامبريالية . لان ذلك يتيح للمرء ان يعمق ادراك الجوانب الاساسية للتطور الثورى المعاصر والعوامل الجديدة لازمة الرأسمالية العامة فى ارتباطها العضوى المتبادل ، كما يساعد على تفهم خواص تطور العلاقات الدولية المعاصرة ، ويبين اسباب نشوء وتطور الاستعمار الجديد .

١ ـ منابع الازمة

ان مفهوم «البلدان النامية» يشمل حوالى مئة بلـــد ، كانت مستعمرات وشبه مستعمرات وبلدان تابعة فى الماضى ، وهى متخلفة تخلفا شديدا فى تطورها الاجتماعى والاقتصادى عن الدول الصناعية الراقية فى اوربا واميركا الشمالية واليابان واستراليا ونيوزيلندا . والى جانب ذلك فان البلدان النامية نفسها ليست متجانسة ابدا . انها تختلف الواحدة عن الاخرى اختلافا شديدا ولا سيما من حيـــث المؤشرات التى تبين مستوى تطورها الاقتصادى ، والاهم مـن ذلك من حيث اتجاهها الاجتماعى والسياسى . كما ويختلف مـدى تبعيتها التى لا تزال قائمة للدول المستعمرة السابقة ولغيرها من الدول الامبريالية ، وتختلف خواص وطبيعة تناقضاتها مـــع الامبريالية .

ومع ذلك ، يمكننا ان نبرز العواقب العامة لسيطـــــرة الاستعمار فى كافة البلدان النامية ، والتى تحدد طبيعة تناقضاتها التناحرية مع الدول الرأسمالية الراقية . وهى : اولا ، تخلفها الشديد من حيث كمية الانتاج الاجمالى الوطنى على صعيد البلاد كلها وبالنسبة لكل فرد من السكان . وثانيا ، تعـــدد انماط الاقتصاد وتخلف بنية الاقتصاد وسيـــادة العمل اليدوى ونقص المواد الغذائية الشديد . وثالثا ، واخيرا — نسبة الامية المرتفعة وظروف السكن البدائية والقاسية وسعة تفشى الامراض والتخلف الثقافى العام . ولكن الامر الرئيسى أن الدول الفتية لم تتخلص بعد كليا بعد ان نالت استقلالها السياسى ، من النيـــر الاقتصادى الذى خلفته لها المرحلة الاستعمارية وهى تظل اليوم تعانى مـن الاستغلال الامبريالى باشكاله الجديدة .

وان كافة محاولات الامبريالية فى التكيف للتغيرات التى حدثت فى الوضع العالمى لا تبدل من طبيعتها الرجعية العدوانية . ولا تتخلى الامبريالية عن العدوان كوسيلة لاعادة استغلالها ، ولا عن الاشكال الجديدة المختلفة للعلاقات الاستعمارية التى ظلت كما هى من حيث الجوهر . بيد ان الدول الفتية المستقلة ، اى النامية ، ودول الاسرة الاشتراكية والقوى التقدمية فى العالم تعارض اليوم هذا الاتجاه معارضة حاسمة . ولذلك ظهرت وتتطور طرائق توسع الاستعمار الجديد فى المجالات الاقتصادية والسياسية والايديولوجية . وتشكل البلدان النامية اليوم المنطقة الاساسية حيث لا يقتصر نشاط الامبريالية العالمية فيها على القيام بمحاولات للتوسع الاقتصادى باشكال مجددة ومموهة ، فحسب ، بل ويلجأ للعدوان السافر كما حدث ذلك ، مثلا ، فى الشرق الاوسط .

ان التناقض الرئيسى بين البلدان النامية والدول المستعمرة السابقة هو التناقض بين المجتمعات التى تخرج من وضعها كمستعمرات او كبلدان تابعة ، وبين الامبريالية التى اخرت تطورها الشامل بوسائل العنف لعقود عديدة من السنين . ويتلخص مضمون هذا التناقض الرئيسى فى أن البلدان النامية تستهدف الى نيل الاستقلال الاقتصادى ، بينما تحاول الدول الإمبريالية المحافظة على مواقعها ، حتى اذا كانت مبتورة ، فى مناطق ، كانت تسيطر عليها سيطرة مطلقة فى وقت من الاوقات . وتنجم عن التناقض الرئيسى تناقضات تناحرية جديدة بين المستعمرين الجدد والدول المستقلة الفتية . وابرز تلك التناقضات التناحرية هو التعارض المبدئى فى الموقف من مشكلة تصفية التخلف الاقتصادى والاجتماعى . يجتهد القسم المتزايد من الدول المستقلة الفتية فى البحث عن حل لمهمة نيل استقلالها الحقيقى عن طريق التحولات التقدمية للبنيات الاجتماعية والاقتصادية . لقد اختار بعضها الطريقة الاكثر جذرية ، طريقة التطور غير الرأسمالى . ان التحولات الاجتماعية والاقتصادية التقدمية ، لا سيما الاتجاه الاشتراكى تتعارض مع مصالح الامبريالية ، وبالتالى مع مصالح الاستعمار الجديد .

ان الرأسمال الاحتكارى فى الوقت الحاضر لا يقاوم علنا تطور البلدان التى كانت مستعمرات وشبه مستعمرات فى السابق . فقد ولت دون رجعة تلك العهود التى كانت الامبريالية تمارس فيها ذلك علنا . وتتضمن خطط الرأسمال الاحتكارى الاستراتيجية غرس الرأسمالية فى البلدان النامية وذلك لابقائها ، لاطول فترة ممكنة ، ضمن نطاق النظام الرأسمالى العالمى ، كمنطقة للمواد الخام غير متكافئة خاضعة للاستغلال . ان تخلف البلدان النامية فى ظروف الثورة التكنيكية العلمية العالمية يخلق ، موضوعيا ، عقبات هائلة لاستغلالها من قبل الاحتكارات الامبريالية . واذا اخذنا بعين الاعتبار أن من مصلحة البلدان النامية نفسها ان تعمل على تجديد بنياتها الاجتماعية والاقتصادية ، وان هذه العملية قد بدأت بالفعل ، اصبح واضحا لماذا تحاول الامبريالية ان تحافظ على اشرافها على تطور تلك البلدان .

فما هى الاسباب التى تجعل الامبريالية تبذل كل ما فى وسعها للاحتفاظ باشرافها على البلدان المتحررة ؟ كان علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد البورجوازيون يزعمون ان الدول الفتية المستقلة ليست الا عبئا جديدا تتحمله الدول الرأسمالية الراقية ، شأنها شأن المستعمرات التى كانت عبئا ثقيلا على الدول المستعمرة التى «تحررت» منها بسرور على حد قولهم . وثمة وجهات نظر متطرفة مفادها أن الدول الصناعية لم تعد فى حاجة الى العلاقات الاقتصادية مع البلدان النامية فى ظروف الثورة التكنيكية العلمية العالمية واتساع استخدام العمليات التكنولوجية الجديدة والتطورات التى طرأت على بنية اقتصاد الدول الصناعية . بيد ان ازمات الطاقة والخامات تدحض كليا هذه الآراء المتطرفة .

حقا أن الدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا تستغنى شكليا ، عن المستعمرات فى الظروف الراهنة . فقد اسفرت التغيرات التى طرأت على نسبة القوى فى الساحة العالمية عن استحالة توسع الامبريالية «الكلاسيكى» الاقليمى الخارجى ، الذى كان فى ايام مضت من اهم مصادر حصولها على الموارد الضرورية لاعادة انتاج الرأسمال الموسعة . ولكن ليس فى وسع الرأسمال

الاحتكارى التخلى عن توسعه الاقتصادى فى البلدان النامية . الا انه يحققه فى الظروف الراهنة بأساليب ووسائل جديدة .

تعانى اوربا الغربية واليابان والولايات المتحدة الاميركية من نقص فى بعض انواع الخامات المعدنية ، خاصة الوقود والطاقة . وتعانى فى بعض الحالات نقصا حادا منها . وهذا ما كشفت عنه ازمة الطاقة فى السنتين ١٩٧٣-١٩٧٤ والتى نجمت عن ممارسة شركات النفط العالمية الكبرى سياسة وحشية . لقد تمركز فى البلدان النامية معظم ما تم اكتشافه من احتياطى النفط والغاز فى العالم الرأسمالى ومن الانواع الاخرى من الخامات التى تحتاج اليها الصناعة الحديثة (كالقصدير والنحاس والمعادن النادرة وما اشبه ذلك) . ولذلك يبذل الرأسمال الاحتكارى كل ما فى وسعه للحفاظ على اشرافه على الثروات الطبيعية فى البلدان النامية على اساس ما يسمى بتقسيم العمل العالمى الجديد .

وللبلدان النامية اهمية عظيمة بالنسبة للدول الامبريالية باعتبارها عاملا هاما فى المباراة بين النظامين العالميين . وحين تستغل الرأسمالية العالمية الموارد الطبيعية والبشرية فى هذه البلدان تأمل ان تحافظ على التوازن المادى بينها وبين النظام الاشتراكى العالمى . وفى نفس الوقت فان تعميق الثورات التحررية الوطنية وتحول عدد كبير من الدول الافريقية والاسيوية المستقلة الى طريق التطور غير الرأسمالى يهددان الامبريالية بخسائر جديدة ويوسعان دائرة حلفاء الاشتراكية العالمية ونطاق النظام الاشتراكى ، وتضاعف احتياطاته . ولا غرابة فى ان الامبريالية تخوض نضالا لا هوادة فيه ضد الدول الفتية المستقلة التى اختارت طريق التطور الاشتراكى اى ضد ما يمكن ان تحققه هذه الدول بشكل اكيد فى التوصل الى استقلال حقيقى بما فى ذلك الاستقلال الاقتصادى قبل كل شىء .

٢ ـ اسس التناقضات

ان التناقضات التناحرية بين الدول الامبريالية والبلدان النامية تترابط ، ديالكتيكيا ، ترابطا وثيقا باتجاهات وتناقضات تطور الدول النامية الداخلى . وطبيعى تماما أن تستند استراتيجية

الاستعمار الجديد ازاء البلدان الافريقية المتحررة الى قوانين تطور الاقتصاد الرأسمالى العالمى وتراعى دائما خواص وصعوبات عملية تطور قوى الانتاج فى هذه البلدان والتناقضات بين اوضاعها الاقتصادية والسياسية . وبالاضافة الى ذلك فان البنيان العلوى السياسى المستقل للدول الافريقية الفتية المستقلة حقا يتعارض بشدة مع البنيان الاسفل الاقتصادى التابع للرأسمال الاجنبى .

وتتميز كافة البلدان الافريقية المتحررة بالتناقضات الداخلية بين مستوى تطورها الاقتصادى المتخلف الذى ورثته عن فترة الاستعمار وبين الحاجة الماسة الى تطور القوى الانتاجية السريع والى انشائها غالبا ما . وفى مقدمة ما يعيق تقدم هذه البلدان اقتصاديا واجتماعيا ضيق نطاق الاقتصاد المستعمَرى وشبه المستعمَرى ، ونقص شديد للحد الادنى مما هو ضرورى لها من رؤوس الاموال ووسائل الانتاج والكوادر المؤهلة . وتشتد حدة هذه التناقضات باستمرار ، فى الوقت الحاضر ، بسبب المطالب الجديدة المفروضة خاصة على الصناعة ، نظرا لتطور التقدم العلمى التكنيكى على نطاق العالم .

وتتطلب عملية النهضة الوطنية اصلا تطوير قوى الانتاج تطويرا سريعا وتصفية العلاقات الانتاجية العتيقة بسرعة واعادة بناء البنية الاجتماعية فى المجتمع . ان حل هذه القضايا هو المضمون الاساسى للثورة التحررية الوطنية فى افريقيا . وتهتم بهذا جماهير الشغيلة ودوائر واسعة من البورجوازية الوطنية على حد سواء . وغدت زيادة معدلات التطور الاقتصادى والتقدم الاجتماعى ضرورة طبيعية وموضوعية بالنسبة للبلدان الافريقية المتحررة .

لقد اضطرت الامبريالية العالمية ان تغير تكتيكها واستراتيجيتها الاستعمارية الجديدة بمقتضى الظواهر الجديدة فى البلدان النامية وتبدى مرونتها . وهكذا نجد ان القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعى والاقتصادى المعاصر فى بلدان افريقيا هى عوامل هامة تحدد جوهر ونطاق سياسة الاستعمار الجديدة .

وتكتسب المسائل التالية ، فى الوقت الحاضر ، اهمية خاصة بالنسبة للدول الرأسمالية الراقية : ما هى الطريقة التى يمكن بواسطتها تصفية تخلف التطور الاقتصادى فى البلدان التى كانت مستعمرات فى الماضى دون الحاق الاضرار بمصالحها الخاصة ؟ وما هو النهج الاجتماعى الذى يمكن اقتراحه لنهضتها الوطنية ؟ وما هى الوسائل التى يمكن بواسطتها جعل الثورات التحررية الوطنية تميل نحو الرأسمالية وابقاء الدول الفتية ضمن نطاق الاقتصاد الرأسمالى العالمى لاطول فترة ممكنة ؟

مضى عقدان من السنين على اول انتصار احرزته قوى التحرر الوطنى فى افريقيا على الامبريالية حين نالت استقلالها السياسى . واصبح بالامكان تقييم الاوضاع الجديدة والقوانين الاجتماعية فى البلدان المتحررة تقييما واقعيا . وقد تم التغلب على القسم الاعظم من التذبذبات بصدد اختيار اتجاه تطور النهضة الوطنية . وانضمت مجموعة كبيرة من البلدان الافريقية الى مجرى التطور «الكلاسيكى» التاريخى واخذت تسير فى طريق الرأسمالية . ووجدت بلدان اخرى القوى والامكانيات لتعميق عملية التحرر واوصلتها الى المرحلة الثورية الديمقراطية ، التى تتسم باتجاه مناهض للاستعمار ومعاد للامبريالية فى آن واحد .

ولكن فى حقيقة الامر أن المجموعتين من البلدان تتطلعان الى النهضة الوطنية الكاملة . ان هذه الظاهرة هى قانون موضوعى يتبدى بجلاء ويتطلب لا محالة ، وبصرف النظر عن طابع القوى الاجتماعية ، القيادية ، اقامة مجتمع جديد ، مدعو ، على النقيض من المجتمع الاستعمارى ، تأمين نمو اقتصادى وثقافى كبير ، اى تنمية قوى الانتاج الوطنية . ويتجلى هذا القانون بوضوح مثلا ، فى اعمال منظمة الوحدة الافريقية . ان الاختلافات السياسية والاجتماعية وغيرها بين المشاركين فى هذه الندوة الدولية الواسعة لا تمنعهم من ابداء الاجماع التام بشأن ضرورة التقدم الاقتصادى والثقافى الهائل وتحديد العائق الرئيسى الذى يعترض التقدم — الامبريالية .

والى جانب ذلك تظهر خلافات وتناقضات وتمايز واضح عند بحث مسائل اختيار طرق ووسائل التطور ، مما يرتبط

بالمواقف المتباينة لبعض حكومات بلدان افريقيا من الرأسمالية والاشتراكية (وتبعا لذلك ، من الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية) .

وتراعى الامبريالية اليوم الامرين المشار اليهما وهما وحدة البلدان الافريقية من ناحية والتناقضات بينها من الناحية الاخرى . انها تعتبرهما معيارا اصيلا تنطلق منه خلال بحثها عن وسائل جديدة للاستعمار الجديد ، اقتصادية وسياسية .

ويعتبر طموح البلدان الافريقية فى الاستقلال الوطنى الحقيقى ومساعى الامبريالية للحفاظ على مواقعها فيها تناقضا يعمل على تعميق الازمة فى العلاقات بين الدول النامية والدول الامبريالية . وتظل ضرورة حل هذا التناقض لصالح البلدان المتحررة احدى المهام الرئيسية للثورة التحررية الوطنية ، وهى التى تعين اتجاه الثورة المعادى للامبريالية فى المرحلة الراهنة . لقد اتحدت جميع قوى ووسائل الاستعمار الجديد ضد اتجاهات مناهضة الامبريالية فى تطور افريقيا فى الظروف الراهنة .

ولا يقتصر تخلف افريقيا على المجال الاقتصادى وحده . فقد اوقف تطور الشعوب الاجتماعى والروحى والثقافى فى ظروف الانظمة الاستعمارية . وتم الحفاظ فى مستعمرات كثيرة ، عن قصد وعمد ، على الانماط الابوية العشائرية والاقطاعية وشبه الاقطاعية القائمة على الاقتصاد العينى والتى اتسم بها تطور هذه البلدان فى مرحلة التطور السابقة للمرحلة الاستعمارية . ولم تألو الدول الامبريالية جهدا فى العمل على عرقلة تطور وعى الشعوب المستعمرة الاجتماعى ، مجردة اياها من كل القيم الروحية وغالبا ما تحطم او تقمع حضاراتها الوطنية . والجدير بالذكر ان شكل السلب والاضطهاد الاستعمارى هذا لا يقدر غالبا حق قدره .

وتشهد احصائيات اليونيسكو المنشورة فى مطلع السبعينات والتى تدل على مستوى التعليم والثقافة والبنية الاجتماعية فى البلدان التى كانت مستعمرات سابقا ، تشهد على اضطهاد الشعوب الافريقية روحيا اذ ان ٧٠٪ تقريبا من سكان افريقيا الراشدين كانوا اميين ، وحوالى ٤٥٪ من الاطفال الذين بلغوا

سن المدرسة لم تكن لهم امكانية للدراسة فى المدارس . وتشير الاحصائيات كذلك الى ان ما يقارب من ٥٪ من سكان افريقيا القادرين على العمل يمكن اعتبارهم برجوازيين و٧٪ بروليتاريين . ومن المهم مراعاة هذه الحقيقة ، وذلك لان اى مجتمع سيجابه ، فى حالة انعدام بنية طبقية حديثة وراقية ، صعوبات هائلة عند خلق الظروف اللازمة لتحول الثورة التحررية الوطنية الى ثورة اشتراكية . وتؤدى الامية ونمط الحياة فى المشاعية العشائرية والاقتصاد العينى المغلق الى ان نسبة معينة من السكان المحليين تعجز حتى فهم مجرى العمليات وجوهر ظواهر التطور الاجتماعى وعن اتخاذ مواقف صائبة منها . من الواضح انه من الضرورى توفر فترة معينة من الزمن تستطيع خلالها الجماهير الواسعة ان تنظر بمنظار جديد الى ادراك نضالها فى سبيل الاستقلال وان تتسلح ايديولوجيا .

ومما تقدم يدرك المرء ما للجماهير الغفيرة من سكان افريقيا من موقف ملائم للغاية للتأثير عليها ايديولوجيا من قبل قوى الامبريالية . ولذلك تتضاعف محاولات اقناع الافريقى البسيط ان الثورة التحررية الوطنية «حققت مهامها» وهى حصلت على الاستقلال السياسى ، أما التقدم الاقتصادى والثقافى فيتوقف على «مبادرة شخص بمفرده» ، قادر على أن يصبح «رجل اعمال جيد» . أما فيما يتعلق بمصير المجتمع كله فيمكن أن يتطور بنفس الطريقة التى سار عليها «المجتمع الاميريكى الذى كان اول من تحرر من عبودية الاستعمار البريطانى» ، وان اداة التطور الرئيسية هى الملكية الخاصة وعلاقات «التكامل» الجيدة مع «الدول المزدهرة التى اقامت اقتصادها على اساس التجارة الحرة» .

أما المجموعة الاخرى من مهام الثورة التحررية الوطنية فى المرحلة الراهنة فى افريقيا فهى دمقرطة الحياة الاجتماعية والسياسية ونشر المبادئ والحريات الديمقراطية لجماهير الشعب العريضة ومنظماتها الاجتماعية . وترتبط هذه المهام بالقضاء على استغلال الانسان للانسان والحد من الملكية الخاصة وما يلازمها من اشكال التوزيع الاجتماعية غير العادلة . والمقصود هنا

ليس اصحاب الرأسمال الاجانب فحسب ، بل واصحاب الرأسمال المحليين . وبعبارة اخرى فان الحديث يدور عن المهام التى يحد حلها بشكل جوهرى من امكانيات اعادة الانتاج الموسع للعلاقات الانتاجية الرأسمالية ويفضى الى القضاء عليها فيما بعد .

هذا وان تحقيق هذه المهام بنجاح يعنى استمرار الثورة التحررية الوطنية وتعمقها وتحولها الى مرحلة مناهضة للرأسمالية ، كما يعنى فشل المخططات التكتيكية والاستراتيجية التى وضعتها الامبريالية .

وان تحول النضال من اجل التحرر الوطنى الى نضال ضد العلاقات الرأسمالية الاستغلالية يرتبط ارتباطا مباشرا بالنزاعات الاجتماعية الداخلية التى تنجم عن تناقض اساسى آخر فى البلدان الافريقية وفى البلدان النامية الاخرى ، وهو التناقض بين العمل والرأسمال . وهذا التناقض الدائم الذى تشتد حدته تدريجيا فى العديد من بلدان افريقيا خلال التطور الناجح لعمليات النهضة الوطنية يتبلور بواسطة تعمق التمايز الطبقى للمجتمع ، وتفاوت مصالح مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية بقدر ما تتطور الثورة التحررية الوطنية . ومما لا شك فيه ان هذا التناقض سيكون بمرور الزمن هو السائد فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لبلدان افريقيا .

ان السياسة الامبريالية معادية من حيث جوهرها للعمليات والظواهر المرتبطة باتجاه البلدان الاشتراكى ، لان هذا التطور يعارض خطط المستعمرين الجدد . وعادة تلجأ الامبريالية والرجعية الداخلية التى تدعمها ، الى القيام بتحركات سياسية واعمال تخريبية متفننة موجهة ضد الدول الافريقية التى اخذ نضال التحرر الوطنى يسير فيها فى طريق التطور غير الرأسمالى . وتحدث هذه الظواهر والعمليات ليس فى افريقيا فقط بل وفى القارات الاخرى . ومن الامثلة على ذلك عدوان الامبريالية الاميريكية فى الهند الصينية والانقلابات المعادية للثورة فى اندونيسيا وشيلى واعمال التخريب ضد قبرص وغير ذلك . ويشهد كل ذلك بجلاء على تعدد وجوه الاستعمار الجديد . وان سبب لجوئه الى اكثر اساليب كراهية وعدوانية هو

ان الثورات التحررية الوطنية تواصل تقدمها نحو الاشتراكية فى عدد متزايد من البلدان النامية .

ويسفر تعزيز اتجاهات مناهضة الرأسمالية فى افريقيا عن اشتداد حدة الصراع الطبقى بين القوى التقدمية والرجعية الداخلية ويؤدى الى التفاوت السريع بين القوى الثورية والديمقراطية والتقدمية وبين الانتهازيين على اختلاف حللهم ونحلهم والبورجوازية وكل هؤلاء الذين ينادون بالمساومة مع الرأسمال المحلى والاجنبى . ويحدد الصراع بين هذه القوى خاصية لها اهمية بالغة الشأن ، وستتميز بها اكثر فاكثر حركة التحرر الوطنى فى افريقيا . ويعتزل عن العملية الثورية اولئك الذين كانوا يقومون فى المرحلة الاولى من الثورة بدور رفاق طريق او الذين كانوا يهتمون بحل مهام محدودة . والمقصود هنا البورجوازية الوطنية التى لها تناقضات شديدة مع الامبريالية والجماهير الشعبية على حد سواء . انها على استعداد لتخوض النضال ضد الاحتكارات الاجنبية ، ولكنها ، وفى آن واحد ، تعارض معارضة نشيطة اتجاه التطور غير الرأسمالى . والمقصود هنا ايضا ذلك القسم من الفلاحين الذين برزوا ، نتيجة للتمايز الطبقى ، كفئة الكولاك (الفلاحين الاغنياء) . ان العامل الاهم الذى يؤثر على مدى مشاركة الفلاحين فى تطور الثورة التحررية الوطنية فى مرحلتها الثانية لا يرتبط بحجم الملكية ، بل بنفسية منتج البضائع الصغير . وتكتسب هذه المسألة فى الوضع الراهن اهمية خاصة نظرا لسرعة زيادة عدد صغار منتجى البضائع . ويرتبط هذا سواء بانحلال المشاعية الافريقية او بالاصلاحات الزراعية المتعددة ومصادرة اراضى الاقطاعيين وكبار المزارعين الاجانب (فى الحالات التى لا تؤسس فيها تعاونيات انتاجية فى الريف) .

ومن البديهى أن للفلاحين باعتبارهم القوة المحركة الاكثر جماهيرية للثورة التحررية الوطنية اهمية بالغة . ويحدد هذا الامر موقف القوى التقدمية المتباين من مختلف الفئات الفلاحية وضرورة ممارسة العمل الفكرى التربوى وسط جماهير الشغيلة الفلاحية على مستوى ارفع .

يستحيل على المرء بهذه المناسبة الا ان يستشهد بقول ليونيد بريجنيف الذى ورد فى كلمته التى القاها فى اجتماع الاحزاب

الشيوعية والعمالية العالمى المنعقد فى موسكو فى حزيران (يونيو) عام ١٩٦٩ : «ان المسألة الرئيسية لعملية التطور الثورية اليوم فى آسيا وافريقيـــا هى مسألة موقف الفلاحين ، الذين يشكلون اكثرية السكان فى هاتين القارتين .

والفلاحون فى هذه المنطقة من العالم هم قوة ثورية جبارة . الا انهم ، بصورة عامة ، قوة عفوية بكل مـــا ينتج عن ذلك من ترددات وتناقضات فى الايديولوجية والسياسة . وحتى الآن كان لا معدى عن ذلك ، لان الاكثرية الساحقة من الفلاحين مـا يزالون يعيشـــون فى تلك البلدان فى ظروف بؤس رهيب ، محرومين من جميع الحقوق ، وفى ظل علاقات اقطاعية بل واحيانا ما قبل اقطاعية ، ما تزال قائمة» * .

ويتعاظم دور الطبقة العاملة باستمرار فى ظروف التفاوت الطبقى فى البلدان الناميـــة ويساعد التقارب المتواصل بين الديمقراطية الثورية والحركة الشيوعية العالميـــة ، بين الانظمة التقدميـــة وبلـــدان النظـــام الاشتراكـــى العالمى ، يساعـــد على اجتذاب الجماهيـــر الشعبيـــة الى الايديولوجية الماركسيـــة اللينينية . وستتمكن البروليتاريا ، تحت قيادة وبمساعدة الاحزاب الشيوعية ، على هذا الاساس ان تشكل ، بل ويجب عليهـــا أن تشكل «جبهة موحدة» واسعة لا تناهض الامبرياليـــة فحسب بل والرأسمالية ايضا . كما ان عليها ان تمهد السبيل لتهيئة الظروف لتطوير الثورة التحررية الوطنية تطورا نوعيا جديدا وتحولها الى ثورة اشتراكية .

وجلى للعيان تماما أن للتطورات الداخلية فى البلدان المتحررة تأثيرا شديدا للغاية على ازمة علاقاتها مع الامبريالية . فكلما كان التطور اكثر تقدمية كلما ازدادت التناقضات حدة وعمقا .

٣ ـ التناقضات التناحرية فى المجال الاقتصادى

يعرف العلم الماركسى الاستغلال بأنه استئثار الطبقة المالكة

---

* ليونيد بريجنيف . الحزب الشيوعى السوفييتى فى النضال من اجل وحدة كافة القوى الثورية والمحبة للسلام ، ص ٧٩ .

لوسائل الانتاج بزائد العمل للمنتجين المباشرين وفى احيان كثيرة بقسم من عملهم الضرورى . ان هذه الظاهرة بالذات هى التى تميز «التعاون» التجارى والاقتصادى بين البلدان النامية والـــدول الرأسمالية الراقية . ويشهد على ذلك بوضوح مـا يسمى بازمة الطاقة وازمة المواد الخام العالميتين اللتان نتج عنهما تشديد نضال جميع البلدان النامية من اجل اقامة اسس جديدة للعلاقات مع الغرب فى هذه المجالات .

ان اساس التناقضات الاقتصادية بين البلدان النامية وبين الدول الامبريالية هو مواصلة ، وحتى تشديد ، استغلال البلدان المتحررة من قبل الاحتكارات الرأسمالية ، وبقاء البلدان المتحررة فى اوضاع غير متكافئة للغايـــة فى النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى . ان وسائل هذا الاستغلال هى تصدير الرأسمال وميكانزم التجارة ومختلف انواع «المساعدات» والمعاهدات غير المتكافئة ، والاتفاقيات مع «السوق الاوربية المشتركة» وكافة اشكال العلاقات الاقتصاديـــة الاخرى بين هاتين المجموعتين من الدول . واليكـم الوقائع :

وفقا لمعطيات علمـاء الاقتصاد السوفييت يبلغ دخل الدول الامبريالية السنوى المتدفق من البلدان الناميـة حوالى ١٨–٢٠ مليار دولار . ان هذا المبلغ هو اكثر بكثير من المبلغ الذى تحتاج اليه البلدان النامية من الموارد الخارجية اللازمة لضمان المعدلات العادية نسبيا لزيادة معدل التراكم وحل مهام التنمية الاقتصادية كما يتجاوز هذا المبلغ مجمل «مساعدات» الغرب لهذه البلدان . وحتى وفقا لتنبؤات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فان حجم الموارد التى من المحتمل أن تتسلمهـا افريقيـــا من البلدان الرأسمالية الرئيسية فى عام ١٩٩٠ سيبلغ حوالى ٩ مليارات من الدولارات ، اى اقل من نصف الرأسمال المتدفق من جميع البلدان النامية فى الوقت الحاضر . وعلى سبيل المثال ، يبلغ معدل «المساعدات» التى تقدمها بريطانيا سنويا للبلدان الافريقية ١٤٠ مليون دولار اى اقل من نصف المدخول السنوى الذى تجنيه شركتا النفط الاحتكاريتان البريطانيتان «رويال دوتش-شيل» و«بريتيش بتروليوم» من بيعهما للنفط المستخرج فى منطقة الخليج العربى وحدها . وفقدت البلدان

الافريقية ما يزيد على ٩ مليارات من الدولارات خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٥ بسبب الشروط التجارية غير المتكافئة التى تفرضهـــا الاحتكارات الاجنبية عليها .

وتكتب مجلة «نوفيل اوبسيرفاتور» الفرنسية عن كيفية تكون هذا العجز فتقول ان انتاج القطن والكاكاو قد ارتفع بمقدار ثلاث مرات وانتاج البن مرتين وانتاج الاخشاب الاستوائية مرتين ونصف والخامات المعدنية اربع مرات فى ١٤ بلدا افريقيا كانت فى السابق من اعضاء الرابطة الفرنسية . كما ارتفع مجمل حمولة صادرات هذه البلدان الى الدولة المستعمِرة سابقا بمقدار ٥٣٠٪ ولكن زيادة قيمة التصدير لم ترتفع الا بمقدار ١٩٠٪ ، وهذا يعنى ان كل طن من البضائع المصدرة قد «انخفض» سعره بمقدار ٦٤٪ * . واذا اخذنـــا بعين الاعتبار ان مداخيل التصدير هى فى الواقع المصدر الوحيد لحصول البلدان النامية على العملة اللازمة كى تدفع اثمان ما تستورده من البضائع الانتاجية والاستهلاكية الضرورية ، يتبين لنا ان شروط تجارتها الخارجية مع شركائها الرأسماليين هى منبع دائم للتناقضات التناحرية المتزايدة حدة بين هاتين المجموعتين من الدول .

والسبب الآخر لهذه التناقضات هو سياسة الحماية الجمركية التى تمارسها الدول الامبريالية فيمـــا يتعلق بصادرات البلدان النامية ، خاصة المنتجات الزراعية . ان الاتفاقيات حول الحصص النسبيـــة والرسوم الجمركية العالية تعرقل عرقلة شديدة توسع صادرات الدول الفتية . فقد بلغت ، مثلا ، نسبة استيراد بلدان «السوق الاوربية المشتركة» للفواكه والخضراوات من افريقيـــا ١,٨ مليون طن ، وهو يشكل ٨٪ من مجمـــل استيراد «السوق المشتركة» لهذه المنتجات . ولم تفلح البلدان الافريقية فى جعل قيادة «السوق الاوربية المشتركة» تعيد النظر فى الاتفاقيات المفروضة عليها الا فى عام ١٩٧٥ .

وتلحق القيود المفروضة على تصدير المنتجـات الصناعية والبضائع نصف المصنوعة ، التى يساعد بيعها على تصنيع البلدان النامية ، الى جانب زيادة وارداتها من العملة ، تلحق اضرارا هائلة

* «Le Nouvel Observateur», june 4, 1973, p. 34.

بالبلدان النامية . فقد شمل النظام الجمركى «للسوق المشتركة» الموسعة مثلا ، ٤٪ فقط مما تستورده من هذه المنتجات من البلدان الافريقية النامية . وتنجم عن العقبات التى تقيمها البلدان المتطورة صناعيا امام الدول الفتية فى هذا المجال من العلاقات الاقتصادية طائفة من التناقضات الجديدة بين هاتين المجموعتين من البلدان .

ويرى الكاتبان الالمانيان الغربيان ج . فيلس و ى . حورن ان اسباب معارضة المانيا الغربية ، ضمن ما تعارض ، استيراد المنتجات الصناعية من البلدان النامية تتلخص فى أن هذه البلدان التى تملك موارد طبيعية هائلة وفائض القوة العاملة الرخيصة تستطيع ان تتخصص بنجاح فى انتاج البضائع الصناعية التى فى وسعها أن تزاحم البضائع الصناعية الاخرى التى يتطلب انتاجها كثيرا من الجهد . ولذا فان امكانية تدفقها الى الاسواق الغربية على نطاق واسع تثير معارضة رجال الاعمال الالمانيين الغربيين الشديدة * .

كما وتشتد حدة التناقضات بين البلدان النامية والغرب بشأن مسائل «المساعدات» المالية . اولا . ما دامت «المساعدات» لم تقدم بلا مقابل ، فان دفع الفوائد وتسديد الديون اليوم يجعلان المساعدات الجديدة لا فائدة منها . لقد تجاوزت الديون الخارجية الاجمالية للبلدان النامية ١٠٠ مليار دولار حتى عام ١٩٧٦ ، أما المدفوعات «للمتطوعين بالمساعدة» الرأسماليين فقد بلغت ٨ مليارات من الدولارات . وثانيا ، تبدى البلدان النامية امتعاضها المشروع من ان كل «المساعدات» الغربية تقريبا اخذت تكتسب طابع «الاشتراط» اى ان هذه المساعدات تقدم لشراء بضائع التصدير فى «البلد المتطوع بالمساعدة» . نذكر على سبيل المثال ان الاقتراحات حول تغيير «المساعدات» الاميريكية ، التى وضعتها اكثرية اعضاء لجنة مجلس النواب للشؤون الخارجية فى الكونغرس الامريكى كانت تنص على تأسيس صندوق جديد لتمويل تصدير

* G. Fels, E. Horn. Der Wandel der Industriestruktur im der Zuge weltwirtschaftlichen Integration der Entwicklungländer.– «Weltwirtschaft» (Tübingen), 1972, H.I.S. 124.

المنتجات الاميريكية الى «افقر البلدان» * . ويتكون القسم الاعظم من «المساعدات» الفرنسية للبلدان النامية من السلفات التى تدفع للموردين «وهدفهـــا الجلى هو ضمان عمل المؤسسات الفرنسية للاستيراد والتصدير فى افريقيا . . .» * * . ويعترف الاختصاصيون البورجوازيون كذلك ، بان «المساعدات المشروطة» تتعارض مع مصالح البلدان التى تتلقاها . ويصف ج . هيلى الموظف فى وزارة تنمية اراضى بريطانيا العظمى فيما وراء البحار ، فى بحثه المسمى «اقتصاد المساعدة» ، يصف المساعدات «المرتبطة» بسوق «المتطوع بالمساعدة» بأنها «مساعدات اشد عدوانية وترمى الى عزل البلد الذى يتلقاها عن الاستيراد من تلك المصادر التى تتعامل بشروط افضل» * * * .

ونشير ايضا الى تناقض آخر يبدو انه تناقض رئيسى ينجم عن مشكلة «المساعدات» ، التى يقدمها الغرب للبلدان النامية ، ونعنى به الهدف النهائى الذى يسعى الى تحقيقه المتطوعون للمساعـدة والذين يتلقون «المساعدات» . ان هذه «المساعدات» بالنسبة للبلدان الغربية هى اداة لسياستها الخارجية ووسيلة للنضال ضد منافسيها من الامبرياليين ومصدر للارباح ، وهى اجمالا عملية استراتيجية استعماريـــة جديدة ، تستهدف الحفاظ على مواقع الامبريالية فى البلدان المتحررة . اما الدول النامية فانها تأخذ بعين الاعتبار مصاعبها الاقتصادية ، وتتوقع استخدام الاموال والاجهزة والمعدات التى تحصل عليها من الغرب لتطوير قواها الانتاجية ، وبالتالى تعزيز امكانياتها لتحقيق الاستقلال الاقتصادى .

وليس من باب الصدفة ، مثلا ، ان تشير قرارات المؤتمر العاشر لرؤساء الدول والحكومات الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى ايار (مايو) عام ١٩٧٣ فى اديس ابابا الى تصميم البلدان الافريقية على النضال بحزم ضد كافة انواع المساعدات الرأسمالية الملحقة «بشروط خاصة» .

ظهرت فى السنوات الاخيرة تناقضات حادة بين البلـــدان

* «The Christian Science Monitor», 27. VI. 1973.

* * «Le Nouvel Observateur», june 4, 1973, p. 34.

* * * Y. M. Healey. The Economic of aid. Beverley Hill, 1971, p. 77.

النامية والدول الامبريالية بسبب السياسة النقدية والمالية التى تمارسها الدول الامبريالية ، وخاصة بسبب تدهور ورفع قيمة عملة الولايات المتحدة وبعض البلدان الاوربية واليابان . ولم يكن تأثير هذه العمليات على اقتصاد البلدان النامية واحدا . ولكن تخفيض سعر الدولار ، مثلا ، خفض احتياطى الدول الفتية من العملة الذهبية بمقدار ١/٣ ، وقلص بشدة القدرة الشرائية لهذا الاحتياطى (بمقدار ٥٨٠ مليون دولار حسب معطيات هيئة الامم المتحدة) ، وازداد من ديونها بالدولار (بمقدار ٣,٥ مليار دولار تقريبا) . وارتفاع قيمة العملة رفع تلقائيا قيمة السلف والقروض التى استلمتها الدول الفتية بالعملات التى «ارتفعت» قيمتها ، كما ورفع قيمة مستوردات الكثير من البلدان النامية .

وثمة مصدر آخر للتناقضات النقدية والمالية بين هاتين المجموعتين من البلدان – المناطق النقدية المغلقة التى تقيد من حرية الدول الفتية فى المجال الاقتصادى المالى . ومنطقة الفرنك خير مثال على هذا . فان البلدان الافريقية الداخلة ضمن هذه المنطقة تطالب بشدة والحاح باجراء اصلاح فى المنطقة واتاحة فرصة تحويل الفرنك الافريقى الى الفرنك الفرنسى دون تخفيض قيمته . فقد انسحبت عدة بلدان من المنطقة واصدرت عملات خاصة بها . فلماذا يتعنت بيت المال الفرنسى ولا يريد ان يقوم بتنازلات «لشركائه» فى المنطقة ؟ اولا ، ان ضمان الوحدات النقدية للبلدان النامية يشترط عدم استخدام احتياطيها بصورة مستقلة . وثانيا – منح الفرنسيين العاملين فى افريقيا ، كتعويض عن هذا الضمان ، حق اخراج رؤوس الاموال بدون قيد او شرط . وهذا يعنى ان حكومات الدول الاعضاء فى منطقة الفرنك محرومة من امكانية الاشراف على العمليات النقدية . ولا ترغب الدوائر المالية والصناعية الفرنسية التخلى عن هذه الامتيازات . وحذر مدير البنك الدولى لافريقيا الغربية ج . دواميل هؤلاء الذين امتعضوا من «ان اية اعادة تنظيم بنية منطقة الفرنك من شأنها ان تحد الى حد كبير من تدفق الرأسمال الحالى وقد تؤدى الى نفاد الاستثمارات الخاصة الضرورية لافريقيا» * .

* «Le Nouvel Observateur», june 4, 1973, p. 33.

ولنتوقف ايضا عند مشكلة اقتصادية اخرى زادت من حدة التناقضات بين البلدان النامية والدول الامبريالية فى الآونة الاخيرة ، هى مشكلة الاشراف على ثروات البلدان النامية الطبيعية .

تقيم حكومات الكثير من البلدان النامية ومن بينها البلدان الافريقية ، فى المرحلة الجديدة لثورة التحرر الوطنى ، مرحلة النضال من اجل تحقيق الاستقلال الاقتصادى ، تقيم اشراف الدولة على فروع الاقتصاد الرئيسية . ويشغل التأميم الجزئى او الكلى لملكية الشركات الاحتكارية الاجنبية وتوسيع القطاع العام نتيجة لذلك ، مكانة مرموقة بين الاجراءات التى تتخذها هذه الحكومات . وهكذا يتكون الجهاز الوطنى لاعادة الانتاج الذى يخفف من الارتباط بالامبريالية .

وتستهدف احتكارات النفط والحديد الخام وغيرها من شركات «المواد الخام» الاحتكارية هى الاخرى الى الاحتفاظ بمواقعها المسيطرة فى البلدان النامية . فقد كان دفاع حكومة الييندى الديمقراطية عن حقوق الشعب الشرعية على ثرواته الطبيعية احد اسباب المأساة الدامية التى شهدتها شيلى . كما كانت محاولات الاحتكارات للاستيلاء على موارد نيجيريا من النفط بمساعدة انفصاليى «بيافرا» سببا للاحداث النيجيرية التى وقعت فى اواخر الستينات ومطلع السبعينات .

غير أن عملية تأميم ملكية الشركات الاحتكارية الاجنبية تتطور فى بلدان القارة الافريقية تطورا شديدا . وتثير هذه السياسة مقاومة الاحتكارات الامبريالية العنيفة وتعمل على زيادة حدة التناقضات بين هذه البلدان وبين الدول الامبريالية . ومثال ذلك ما حدث فى الدورتين السادسة والسابعة للجمعية العامة للامم المتحدة والدورة الرابعة لليونكتاد المنعقدة فى ايار (مايو) عام ١٩٧٦ ، حيث جرت اعمالها فى ظروف تصادمات عنيفة بين ممثلى البلدان النامية والدول الامبريالية ونضال من اجل اقامة نظام جديد للعلاقات الخالية من الاستغلال .

ومن الظواهر الجديدة التى تشهد على اشتداد حدة التناقضات

بين هاتين المجموعتين من الدول هى ظاهرة اجماع الدول الفتية على مجابهة ضغط المستعمرين الجدد . وغالبا ما تتغلب النزعات المناهضة للامبريالية فى سياسة هذه الدول على الخلافات الناجمة عن التمايز الاجتماعى وعدم التجانس السياسى والاقتصادى . واحرزت مؤسسات دولية للبلدان النامية نجاحات هائلة فى النضال ضد الامبريالية ومنها مجلس حكومى للبلدان المصدرة للنحاس (سيبك) ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبك) . وان الموقف الصلب الذى اتخذته منظمة البلدان المصدرة للنفط واستخدامها اسعار النفط كسلاح سياسى اتاحا لها تحقيق رفع حصة البلدان المصدرة للنفط بصورة عادلة من ارباح الشركات الاجنبية ، ورفع اسعار تصدير النفط للتعويض عن الخسارة الناجمة عن تدهور قيمة الدولار ، كما حصلت على حق المشاركة بالحصص فى امتيازات شركات النفط العالمية . وقد لعبت الدول العربية فى «الاوبك» دورا خاصا بعد نشوب الحرب فى الشرق الاوسط فى تشرين الاول (اوكتوبر) عام ١٩٧٣ ، حيث كان لموقفها الذى يتسم بعدم المساومة تأثيرا شديدا ، جعل حلفاء المعتدين الاسرائيليين يرجعون الى رشدهم .

وان مشكلة السيادة على الموارد الطبيعية عملت على اشتداد حدة الصراع بين الدول الرأسمالية والبلدان النامية ، وليس هذا فحسب ، بل اتاحت للبلدان النامية ان تدرك ادراكا اعمق من السابق ذلك الدور الهام الذى فى وسعها ان تلعبه فى العلاقات الدولية الراهنة .

ويغتنى كل يوم سجل النجاحات التى تحرزها الدول الوطنية الفتية فى نضالها من اجل حل تناقضاتها مع الدول الامبريالية بحقائق جديدة . والامبريالية قد اضطرت للتكيف وفقا لتغير نسبة القوى والتراجع دون ان توهن هجماتها المضادة على البلدان النامية ، ودون ان تسلم مواقعها بدون قتال . ان تواجد البلدان النامية فى النظام الاقتصادى الرأسمالى يرتبط ارتباطا وثيقا بظهور تناقضات تناحرية جديدة متزايدة العدد بينها وبين المستعمرين الجدد . كما ويشتد حدة يوما بعد يوم اخطر التناقضات ، وهو التناقض بين طموح الدول الفتية الى نيل استقلالها الاقتصادى وبين عجزها عن

تأمين النمو الاقتصادى لتحقيق هذا الغـــرض دون الحفاظ على علاقاتها برأسمال الدولة والاحتكارات فى الدول الامبريالية وتوسيع هذه العلاقات .

٤ ـ التصادمات السياسية

تعبر سياسة الدول الامبريالية عن مصالح الطبقة الحاكمة الاقتصادية وهى مصالح انانية ، وتسفر حتما عن زيـــادة عمق التناقضات التناحرية بين المستغِلين والمستغَلين .

وان مجرد ظهور ما يزيد على ٨٠ دولة جديدة ، اكثر مـــن نصفها افريقية ، فى المسرح العالمى ، بصفتها دولا تساهـــم فى السياسة العالمية ، وازدياد نشاطها فى الشؤون الدولية وتضامنها المتعاظم مع البلـــدان الاشتراكية ، يخفف كل ذلك من نفـــوذ الامبريالية فى نظام العلاقات الدولية . ومن وجهة النظر هذه ينبغى ان نبحث الخواص المميزة للتناقضات بين البلدان النامية والدول الامبريالية فى المجال السياسي فى المرحلة الراهنة .

يمكننا ان نبرز بعض المشاكل الرئيسية من بين العديد من المشاكل التى تزداد بسببها التناقضات السياسية بين البلـدان الافريقية المتحررة والدول الامبريالية . اولا ، نفس مبادئ السياسة الخارجية التى تنتهجها الدول الفتية . وثانيا ، المعاهدات والاتفاقات المفروضة عليها فى فترة تحررها ، التى ترسخ وضعها غير المتكافئ فى البنيات السياسية للدول المستعمرة السابقة ، بالاضافـــة الى القواعد العسكرية الامبريالية المقامة على اراضيها . وثالثا ، المشاكل الدولية العامة الناجمة عن العدوان الامبريالى . ورابعا ، عـلاقات البلدان المتحررة مع دول الاسرة الاشتراكية . واخيرا ، تحركات الامبريالية الرامية الى جذب الدول المستقلة الفتية الى احلافهـــا العسكرية .

ثمة اختلافات شديدة فى نهج السياسة الخارجية الذى تسير عليه البلدان النامية ، كما تختلف مواقفها من بعض المشاكـــل ودرجة نشاطاتها فى السياسة الخارجية . وتوجد بينها انظمـــة موالية للامبريالية ودول ذات اتجاه اشتراكى . ان مستوى وطابع سياستها الخارجية ناجمان عن طبيعة الظروف الاجتماعية والسياسية

الداخلية ونظام علاقاتها بالدول الرأسمالية واتجاهها الاشتراكى ومدى مشاركتها فى العمليات الاقتصادية والسياسية العالمية . ومن الواضح أن تناقضاتها مع الامبريالية متباينة من حيث شدتها وتوترها . ومع ذلك يمكننا ان نقول ان هناك مبادئ اساسية عامة فى السياسة الخارجية للاغلبية الساحقة من البلدان النامية تتعارض ومخططات ومساعى الامبريالية . نذكر فى مقدمتها المبادئ التالية : مناهضة الاستعمار والوحدة وعدم الانحياز . انها مبادئ معادية بطبيعتها للامبريالية .

ولا يقتصر مبدأ مناهضة الاستعمار على النضال من اجل تصفية الانظمة العنصرية الاستعمارية فى جنوب القارة الافريقية ، مما يميز خاصة السياسة الخارجية لبلدان افريقيا المستقلة فحسب ، بل يعنى ايضا النضال من اجل تصفية غيرها من المناطق الاستعمارية الاخرى التى لا تزال قائمة . وتعتبر البلدان النامية فى آسيا واميركا اللاتينية هذا المبدأ مبدأ نضال ضد كافة اشكال نير الاستعمار القديم والجديد .

ان مشكلة الانظمة العنصرية فى جمهورية جنوب افريقيا وروديسيا هى دائما سبب من اسباب للخلافات السياسية الحادة بين البلدان النامية والدول الامبريالية . ولم تمر ندوة عالمية ، سواء كانت منظمة الامم المتحدة وهيئاتها الخاصة او منظمة الوحدة الافريقية وحتى الاتحادات الرياضية العالمية وغيرها ، دون أن تندد الدول النامية فيها بلهجة حادة وحاسمة بالدول الامبريالية بسبب دعمها للعنصريين . ولكن الامبرياليين لا يتراجعون ، والاخطر من ذلك انهم يعززون هذا الدعم . فقد استأنفت الولايات المتحدة الاميريكية عام ١٩٧٣ ، مثلا ، بناء على قرار مجلس الشيوخ ، شراء الكروم من روديسيا ، مخالفة بذلك دعوة مجلس الامن لهيئة الامم المتحدة الى فرض عقوبات اقتصادية على روديسيا ، اما بريطانيا فهى لا تزال كالسابق تمارس سياسة «تهدئة» نظام سميث وترفض اتخاذ اية اجراءات حاسمة بحقه .

وتعرضت الدول الامبريالية الى نقد اجماعى شديد فى الاجتماع

اليوبيلي العاشر لمنظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى ايار (مايو) عام ١٩٧٣ . حتى ان رئيسى جمهوريتى اوغندا وتوغو اقترحا ان تشكل البلدان الافريقية قوات مسلحة موحدة لمجابهة «تواطؤ بلـــدان الحلف الشمالى الاطلسى مع العنصريين والمستعمرين» . ان اتهامات الدول الفتية للحلف الشمالى الاطلسى شرعية تماما . ان هذا الحلف العدوانى يقوم بدور مستعمر ومستعمر جديد جماعى فريد من نوعه فى افريقيا . وتدعم دول هذه الحلف الانظمة العنصرية فى جمهورية جنوب افريقيا وروديسيا وتمدها بالسلاح وان تجريد وفد جمهورية جنوب افريقيا من صلاحياته فى الدورة التاسعة والعشرين للجمعيـة العامة للامم المتحدة المنعقدة فى تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٧٤ هو دليل ساطع على نمو وحدة القوى التقدمية فى هيئة الامم المتحدة ضد العنصرية . ولنعيد للاذهان ان فيتو الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فى مجلس الامن هو الذى انقذ العنصريين من طردهم كليا من هيئة الامم المتحدة .

يمكننا القول بثقة ان مبدأ مناهضة الاستعمار فى السياسة الخارجية للبلدان النامية هو عامل من عوامل تلاحم ورص صفوفها ، وهو يكتسب مضمونا معاديا للامبريالية اكثر فاكثر ويعمـــل على تشديد حدة تناقضاتها مع الامبريالية .

ان مبدأ الوحدة كمبدأ للنشاط المشترك للبلدان النامية فى سياستها الخارجية ، فى نضالها من اجل التحرر الوطنى التـــام ، يتعارض بشدة مع مخططات وسياسة الامبريالية . ويستحيـل ان يكون الامر خـــلاف ذلك طالما هـــذا المبدأ يجابه اسلـــوب المستغِلين الكلاسيكى فى سياستهم الخارجية وهو مبدأ «فـــرّق تسد !» . ويستنتج معظم قادة البلدان النامية أنه لا يمكن تصفية الاستعمار الجديد بنجاح وهو العقبة الرئيسية القائمة فى طرق تقدم الدول المستقلة الجديدة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا ، الا بوحدة قوى البلدان النامية وافريقيا من ضمنها .

ويجرى توطيد وتعزيز وحدة نشاطات البلدان النامية ضمن نطاق منظمة الامم المتحدة وفى منظمة وحدة الدول الافريقية ، على الرغم من مقاومة القوى الامبريالية والرجعية . كما وتتعزز الاتجاهات الرامية الى التعاون الاقليمى فى افريقيا . علما بأن اسباب كـــل

ذلك ليست افكار قومية بقدر مـــا هى حاجات يتطلبهـــا الواقع لمجابهة ضغط الاستعمار الجديد بصورة جماعية .

وينبغى ان نتوقف خاصة عند مبدأ عدم الانحياز ، الذى يتخذ فى السياسة الخارجية للبلدان الافريقية الوانا عديدة للغايـــة ، ابتداءا من الرغبـــة فى ممارسة سياسة خارجية مستقلـة بدأب ومثابرة ، ترمى الى تعزيز التعاون مع الدول الاشتراكية ، حتـى نظرية «نفس البعد» عـــن النظامين الاجتماعيين الاقتصادييـــن المتباينين ، واحيانا حتى استخدام هذا المبدأ لتمويه الاتصالات المتزايدة بالدول الامبريالية .

يجرى فى الوقت الحاضر صراع عنيف بين القوى التقدميـــة والقوى الرجعية حول مبدأ عدم الانحياز . تعتبر القوى التقدمية ان هذا المبدأ هو اساس لتوسيع نطاق التكتل المعادى للامبرياليـة والحد من تأثير الدول الاستعمارية الجديدة ، وتعزيز العلاقـــات السياسية والاقتصادية مع الاسرة الاشتراكية . اما القوى الرجعية فتحاول ، وهى تقترن هذا المبدأ بمبدأ معاداة الشيوعية والاتحاد السوفييتى والنزعات القومية الرجعية ، عزل البلدان النامية عـن الدول الاشتراكية .

ان سبب اشتداد حدة الخلافات السياسية بين البلدان التى كانت مستعمرات وشبه مستعمرات فى الماضى وبين الدول الامبريالية هو اتفاقيات ومعاهدات مختلفة فرضتها الدول الامبريالية عليها فى فترة التحرر وكانت ، احيانا ، شرطا «لمنح» الاستقلال . نذكر على سبيل المثال ان فرنسا عقدت فى بداية الستينات ما يزيد على مئة اتفاقية «صداقة وتعاون» مع كافة البلدان الافريقية التى تتحـدث شعوبها بالفرنسية . وفى النتيجة تكون جهاز استعمارى جديد اتاح للدولة المستعمرة السابقة الحفاظ على تأثيرها الحاسم على كافة مجالات حياة مستعمراتها السابقة . غير ان البلدان الافريقية اخذت فى السبعينات تطالب ، الواحدة تلو الاخرى باعادة النظر فى هذه الاتفاقيات . فقد احتجت موريطانيا والكاميرون والنيجر على مواصلة «الاستعمار الجديد الاقتصادى والمعنوى» * . وذكرت مجلة «نوفيل

---

* «Current History», March 1973, p. 111

اوبزيرفاتور» بهذا الصدد ان «الجهاز الاستعمارى الرائع الـذى اطلقوا عليه «التعاون الفرنسى-الافريقى» يتعطل» * . واضطرت باريس ، فى هذه الظروف وقد طرحت الشعار التالى : «لا يجوز فرض التعاون ، ينبغى ان يرغبوا فيه» ** . اضطرت البدء بمفاوضات مع بعض البلدان الافريقية حول «اعادة النظر» فى اشكال التعاون .

وتشتد التناقضات السياسية حدة بين البلدان النامية وتلك الدول الامبريالية التى تتغاضى عن الحفاظ على بؤر التوتر الدولى فى العالم ، وتشجع المعتدين ، وتعيق حل المشاكل الدولية الرئيسية لصالح جميع الشعوب . ومما له دلالته بهذا الصدد ، التطور الذى حدث فى موقف البلدان الافريقية المستقلة من الاحداث فى الشرق الاوسط . فلم تدن المعتدين الاسرائيليين وحماتها سوى بعض الدول الافريقية (باستثناء الدول العربية) فى الفترة الاولى بعد ازدياد حدة ازمة الشرق الاوسط فى حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧ . اما فى عام ١٩٧٣ فقد طالب المؤتمر العاشر لرؤساء الحكومات والدول الاعضاء فى منظمة وحدة الدول الافريقية والبالغ عددها ٤١ دولة ، طالب بالاجماع بتسوية ازمة الشرق الاوسط على اساس قـرار مجلس الامن لهيئة الامم المتحدة الصادر فى ٢٢ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٦٧ .

ولم تكتف البلدان الافريقية بادانة اسرائيل بالاقوال فقط . فقد احتذت ست دول (اوغندا وتشاد والنيجر ومالى وبوروندى وجمهورية الكونغو الشعبية) حذو غينيا وقطعت علاقاتها الدبلوماسية بالمعتدى الاسرائيلى فى عام ١٩٧٢ وحده ، ومن ثم قطعت جميع البلدان الافريقية المتحررة تقريبا علاقتها مع اسرائيل بعد استئنـاف العمليات الحربية فى الشرق الاوسط فى تشرين الاول (اوكتوبـر) عام ١٩٧٣ . واوصت الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقدة فى اديس ابابا فى تشرين الثانـى (نوفمبر) عام ١٩٧٣ ، اوصت الدول الاعضاء فى منظمة الوحـدة الافريقية بألا تعيد علاقاتها باسرائيل ما لم تنسحب من جميـع

---

* «Le nouvel Observateur», june 4, 1973, p. 33.

** «Afrique-presse», 5-20. VII. 1973.

الاراضى العربية التى احتلتها وما لم يستعد شعب فلسطين العربى حقوقه الوطنية الشرعية .

يجرى تطور الاحداث العالمية فى الوقت الحاضر فى ظروف التخفيف من حدة التوتر الدولى . وتلعب التطورات الايجابية فى الوضع الدولى دورا فى منتهى الاهمية بالنسبة للبلدان النامية ، لانها تعمل على تحسين الظروف الخارجية لتطورها الاقتصادى والاجتماعى والسياسى بشكل جوهرى . ويتعاظم تعاظما مستمرا نفوذ ومكانة الاتحاد السوفييتى والدول الاشتراكية الاخرى فى البلدان النامية . وتدين البلدان النامية بحزم متعاظم القوى الامبريالية التى تعارض مبادئ التعايش السلمى وتنطلق من مواقع «الحرب الباردة» وتمارس كالسابق معاداة الشيوعية والاتحاد السوفييتى . ويزداد فى الدول الفتية ادراك تلك الحقيقة التى لا جدل فيها ، وهى ان هذه الاساليب العتيقة تستخدم للتستر عن السياسة المعادية لمصالحها . ومن الطبيعى أن تنجم التناقضات عن هذا الوضع .

وتسير اغلبية البلدان النامية بدأب ومثابرة على نهج معاد للامبريالية بصدد مسألة العصر الحديث الاساسية ، مسألة الحرب والسلم . يرجع ذلك الى ان بؤر التوتر والاشتباكات المسلحة الاساسية تقع اليوم (لا ذنب لتلك البلدان فى ذلك مطلقا) فى آسيا وافريقيا واميريكا اللاتينية . ولكن ليس هذا فحسب . فالطبيعة التوسعية للامبريالية تناقض مبدئيا تناقضا شديدا المصالح الوطنية للدول الفتية .

لقد ساندت البلدان الافريقية مبادرة الاتحاد السوفييتى فى هيئة الامم المتحدة بشأن عدم استخدام القوة فى العلاقات الدولية ، وحظر استخدام السلاح النووى الى الابد ، والدعوة لعقد مؤتمر عالمى لنزع السلاح . كما ورحبت بنتائج المؤتمر الاوربى حول الامن والتعاون ، وايدت تسوية الازمة فى جنوب شرق آسيا والشرق الاوسط تسوية كاملة وما الى ذلك . ويقوى هذا النهج للسياسة الخارجية للبلدان النامية ، الى جانب مواصلة تطوير وتعميق الثورات الوطنية ، يقوى مجابهتها للرجعية الامبريالية العدوانية ، ومما يلفت النظر بهذا الصدد أن مفكرى الاستعمار الجديد يحاولون

البرهنة نظريا على أن سبب التوتر والحروب فى الظروف المعاصرة هو البلدان النامية نفسها وليس الامبريالية . ويتلخص مغـــزى ادعاءاتهم فى أن «الفقر يولد العدوانية» * .

٥ ـ التناقضات بين الايديولوجيات

لا تقل التناقضـــات الايديولوجية بين البلدان الناميـــة والدول الامبريالية حدة عن التناقضات الاقتصادية والسياسيـة ، رغم انها اقل بروزا الى حد ما . ويتلخص التناقض الاساسى ، الذى اشتد حدة فى المرحلـــة الراهنة ، فى محاولة الامبرياليـة غرس الايديولوجية البورجوازية والاصلاحية فى هذه البلدان كضمـــان لطريق التطور الرأسمالى . ولكن الافكار الاشتراكية ، التى تناضل القوى التقدمية من اجل تحقيقها ، تنتشر اكثر فاكثر فى البلـدان التى كانت مستعمرات وشبه مستعمرات فى السابق . وهذا الامر طبيعى تماما ، اذ أن كل حركة شعبية جماهيرية تتسم اليـــوم باتجاهات معادية للرأسمالية وبالتالى باتجاهات اشتراكية .

فما هى المجالات التى تمتد فيهـــا الحدود الاساسيـــة الايديولوجية ؟ اولا ، أن ما يقترحه العلم البورجوازى والاصلاحى على الدول الفتية من نظريات مختلفة للتطور الاقتصادى التى يجمعها اسم واحد «التجديد» ، يتعارض مع المصالح الحقيقية لهذه الدول . والمقصود هنا فى نهاية المطاف سياسة الاصلاحات التى تثبت العلاقات الرأسمالية وتستبعد الاجراءات الجذرية لتذليل العواقب التى خلفها النير الاستعمارى ، نعنى بها التحولات الاجتماعية والاقتصاديـــة التقدمية . وثانيا ، تحاول الايديولوجية البورجوازية ، مستعينة بعدد من النظريات الجديدة ، الاشراف على تطور العمليات الاجتماعية فى

---

* اولى العلماء البورجوازيون البريطانيون اهتماما كبيرا بهـــذا الموضوع خاصة . راجع مثلا : N. Brown. Underdevelopment as a Threat to World Peace.–«International Affairs», April 1971; R. Clarke. The Science of War and Peace. New York, 1972.

الدول الفتية ، وذلك نظرا لان المضمون الاجتماعى لحركة التحرر الوطنى فى افريقيا قد اغتنى وتعمق . وتخدم هذا الغرض النظريات المختلفة عن «الطبقة الوسطى» و«الثنائية الاجتماعية» و«الزعامة السياسية» وغير ذلك . ويتلخص جوهر هذه الحيل الايديولوجية فى خلق الظروف الاجتماعية الملائمة للتطور الرأسمالى * .

وهكذا نجد ان هناك علاقة مباشرة متبادلة بين قضايا اختيار طريق التطور الاجتماعى وبين «اختيار الايديولوجية» فى البلدان النامية .

وتتشبث الايديولوجية البورجوازية بكافة الوسائل لدعم ما فى البلدان المتحررة من تيارات تعكس نزعة المحافظة على التبعية وتؤكد طريق التطور الرأسمالى بهذا الشكل او ذاك . وتتعرض فى آن واحد التيارات الفكرية السياسية التى تعبر عن نزعة معاداة الرأسمالية الى هجمات متلاحقة .

واخيرا ، تفرض الايديولوجية الامبريالية على البلدان الافريقية النامية نماذج من النظام السياسى تستهدف التخلى عن السيادة الوطنية وتضمن للغرب الاشراف على سياستها الخارجية والداخلية ، واعاقة مواصلة تطور ثورات التحرر الوطنى ، ووضع الحواجز امام التعاون السياسى مع الدول الاشتراكية . ويشفعون كل ذلك بحجج وبراهين مستمدة من ترسانة معاداة الشيوعية والاتحاد السوفييتى ، وباقوال تدعى ان هنا «ما يهدد القارة من خارجها» ، وبالابتزاز المباشر فى احيان اخرى .

وينشر «الاستعمار الجديد الايديولوجى» فى البلدان النامية نظريات تقول عن «عدم ملاءمة» كل من الرأسمالية والشيوعية فى نهاية المطاف للبلدان النامية . وليست هذه النظريات ، سوى دفاعا خفيا عن طريق التطور الرأسمالى . ويجد هذا الدفاع تربة خصبة فى الاوساط الاجتماعية فى البلدان النامية ، التى تتمسك بالايديولوجية القومية الاصلاحية الازدواجية بطبيعتها والتى تميل نحو استنتاجات متناقضة تماما لدى حل المهام سواء كانت مهاما داخلية ديمقراطية عامة او مهاما اساسية على صعيد العالم . وان ازدواجية الايديولوجية

---

* تجد فى الفصل الثامن شرحا وافيا لذلك .

القومية الاصلاحية هذه تجعلها حليفة للاستعمار الجديد فى مواقف معينة .

وتتناقض وصفات الاستعمار الجديد الفكرية تناقضا شديدا مع طموح البلدان النامية فى تحقيق استقلالها الحقيقى ، ولا يمكن أن يعيد تنفيذ هذه الوصفات فى الواقع سوى علاقات شبه استعمارية وعرقلة التقدم الاجتماعى والسياسى والاقتصادى . ويعرض البورجوازيون والاصلاحيون المدافعون عن الاستعمار الجديد للبلدان النامية افكار قادرة ، الى درجة معينة ، حتى على الحفاظ على الاشكال البالية للايديولوجية الابوية وما قبل الرأسمالية وعلى عناصر التقليدية الرجعية ، وهم يستغلون من اجل تحقيق اهدافهم ، فى الواقع ، حقيقة ان مشكلة التحرر الوطنى والاجتماعى لا تزال المشكلة الرئيسية فى الحياة الاجتماعية لاغلبية البلدان النامية .

ولنتوقف ايضا على جانب آخر هام للغاية من جوانب التناقضات الفكرية بين البلدان النامية والدول الامبريالية . ان من اهم شروط نجاح البلدان النامية فى نضالها من اجل التحرر الوطنى التام هو اقامة جبهة موحدة مناهضة للامبريالية وتعزيز التحالف بين حركات التحرر الوطنى والدول الاشتراكية . وتبذل الامبريالية العالمية كل جهودها من اجل دق اسفين بين صفوف هذه القوى . ولتحقيق هذا الهدف تراهن فى السنوات الاخيرة على النزعات القومية .

ومما له دلالته بهذه المناسبة أن معظم العلماء البورجوازيين كانوا يلعنون ضمن ما يلعنون النزعات القومية ، الافريقية والعربية ، فى نهاية الخمسينات ، لان نضال التحرر الوطنى ضد المستعمرين القدامى والجدد كان يجرى تحت لوائها . غير ان نفس العلماء والمفكرين اخذوا يلجأون الى النزعات القومية ويصفونها بانها «احدى القوى المحركة العظمى للعالم المعاصر» * وذلك عندما بدأت القومية الرجعية للاوساط شبه الاقطاعية والبرجوازية الصغيرة تزاحم المضمون الديمقراطى لقومية الامة المضطهَدة ، بحكم اشتداد التناقضات الاجتماعية حدة فى البلدان المتحررة وتعمق النضال من اجل اختيار طريق التطور . واصبح

* J. Kennedy. Asian Nationalism in Twentieth Century London–New York, 1968, p. 3.

تشجيع النزعات القومية الرجعية احدى مهام التوسع الفكرى الاساسية للامبريالية فى البلدان النامية . وتقترح ابحاث معهد بروكنغز (الولايات المتحدة الاميركية) مثلا اعادة النظر جذريا فى الموقف من النزعات القومية ، لأنها «لا تؤدى» الى الخضوع للاتحاد السوفييتى . واما جامعة ج . غوبكينس فتقترح استغلال النزعات القومية لتكوين «حركة تقدمية جديدة» فى الشرق العربى ، من شأنها ان تخوض النضال ضد الايديولوجية الماركسية وتجرد الحركة الشيوعية من «سلاحها» * . هذه هى الاسباب الحقيقية لتعاظم تعاطف المفكرين البورجوازيين المفاجئ مع النزعات القومية .

والى جانب ذلك فلا يمكن التغاضى عن ان القومية الافريقية تعتبر اليوم كذلك مزيجا من الجوانب التقدمية والرجعية المتناقضة للغاية . وفى وسع المرء ان يلاحظ ذلك المزيج فى كل بلد فى الواقع . ولذلك فان النزعات القومية لا تزال هدفا للنضال الفكرى بين قوى التقدم والرجعية .

وتتناقض الايديولوجية البورجوازية بكافة جوانبها ومظاهرها تناقضا مطلقا مع مصالح شعوب البلدان النامية ، ما دامت ناجمة عن الجوهر الاستغلالى للمجتمع الرأسمالى وسمة من سماته .

* * *

يدل تحليل بعض جوانب التناقضات بين البلدان النامية والدول الامبريالية على استحالة ازالة هذه التناقضات . ومما يزيد من عمق الهوة بين المستعمرين الجدد والبلدان النامية هو ان البلدان النامية تسعى الى تحقيق سيادتها السياسية التامة واستقلالها الاقتصادى ، وان ايديولوجية الاستعمار الجديد تعادى اهداف ومهام هذه البلدان ، وان الدول الفتية تعزز فى سياستها الخارجية اتجاهات معادية للامبريالية . وتخلق التناقضات بين الرأسمال الاحتكارى وبين الملايين والملايين من شعوب البلدان النامية التى تسعى للافلات

---

* M. Khadduri. Political Friends in the Arab Wold. The Role of Ideas in Politics. Baltimore-London, 1970, p. 128.

من سيطرته ، تخلق قاعدة مادية لقيام تحالف واسع معاد للاحتكارات والامبريالية وتعد الانهيار اى الثورة الاشتراكية . *

وينتظر البلدان النامية طريق وعر لنيل استقلالها الحقيقى . ولا يمكن ضمان تحقيق هذا الهدف الا بانتهاج سياسة تقدمية . وان هذه السياسة فى الظروف الراهنة هى تلك «السياسة التى تعنى الردع الحاسم للاستعمار الجديد والنضال من اجل تعزيز سيادة واستقلال الدول الفتية وتحررها الاقتصادى من الامبريالية ، والنضال من اجل السلام والتقدم الاجتماعى وتدعيم التضامن مع القوى التقدمية الاخرى فى عصرنا وبالدرجة الاولى مع البلدان الاشتراكية» ** .

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٢ ، ص ١٤٦ .

** ليونيد بريجنيف . على النهج اللينينى ، خطب ومقالات ، المجلد ٤ ، موسكو ، ١٩٧٤ ، ص ٧٢ .

الفصل الثالث

طابع تغيرات سياسة الدول الامبريالية فى افريقيا

ان الاستعمار الجديد فى افريقيا مفهوم معقد متكامل يتضمن الاجراءات الجماعية التى تتخذها البلدان الامبريالية فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية للبلدان المتجررة ويشتمل كل نظام علاقات الامبريالية العالمية مع البلدان النامية فى القارة ، ويتضمن اخيرا السياسة التى تمارسها كل دولة بمفردها من الدول الامبريالية فى افريقيا .

وتحليل التغيرات فى سياسة كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا الاتحادية واسرائيل واليابان فى افريقيا يتيح للمرء ان يدرك ادراكا افضل خاصية الاستعمار الجديد بصورة عامة فى المرحلة الراهنة واتجاهاته وآفاقه ، وكذلك خواص الاستعمار الجديد «الاقليمى» الذى يتطور وهو يرتبط ارتباطا ديالكتيكيا بنظام التعاون والمنافسة بين الدول الامبريالية ، بنظام وحدتها والتناقضات بينها . ويكشف هذا التحليل عن مدى تأثير التغيرات التى تقع فى العالم والتى لا رجعة فيها ، على القوى الاساسية للاستعمار الجديد وطابع تكيفها للاوضاع الجديدة .

تضطر حركة التحرر الوطنى فى افريقيا فى السبعينات الى مجابهة الدول المستعمرة السابقة ، وليس هذا فحسب بل تضطر الى مجابهة حلفائها ومنافسيها ، حيث يظهر كل منهم عن تضامنه الطبقى للعالم الرأسمالى بصورة عامة ، ويراعى مصالحه الانانية الخاصة . وتبين مقارنة تحليل سياسة بعض الدول الامبريالية فى افريقيا كيفية اقتران هذه المصالح بحل المهام الرئيسية بالنسبة لمصير الرأسمالية العالمية .

١ ـ الولايات المتحدة الامريكية تبحث عن شركاء

لا يناضل الاستعمار الجديد الامريكى فى القارة الافريقية ضد حركة التحرر الوطنى ، وتصاعد نفوذ الدول الاشتراكية فحسب بل ويزاحم ايضا الدول المستعمرة السابقة وكذلك المانيا الاتحادية واليابان اللتين تشددان من توسعهما فى افريقيا . وتتكيف سياسة الولايات المتحدة الامريكية للاوضاع التى تطرأ عليها التغيرات ، وتتغير باستمرار متأثرة بالعوامل السابقة الذكر وعوامل اخرى عديدة غيرها .

ولكن هذه التغيرات تطرأ على وسائل وطرق تنفيذ هذه السياسة ، اذ ان اهداف الاستعمار الجديد للولايات المتحدة الامريكية تظل ثابتة لفترة طويلة من الزمن . ان الاحتكارات الامريكية تتمسك كالسابق وبحرص شديد بنهج الاستيلاء على مصادر الخامات ومجالات استثمار الرأسمال واسواق لتصريف سلعها فى بلدان افريقيا . واكتسب النضال ضد تعاظم نفوذ دول الاسرة الاشتراكية فى افريقيا اهمية اكبر بالنسبة للامبريالية الامريكية .

وهكذا فقد اتخذ فى السبعينات تشابك المصالح الانانية الخاصة والمصالح الامبريالية العامة للاستعمار الامريكى الجديد فى افريقيا اشكالا اكثر تعقيدا مما كانت عليه فى السابق .

واضطرت الدوائر الحاكمة فى الولايات المتحدة الامريكية ان تراعى فى سياستها فى بلدان القارة الافريقية خاصة اتجاهات التطور الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للدول المتحررة بصورة عامة . وكان علماء السياسة الامريكيون فى اوائل السبعينات اى فى المرحلة التى سبقت تسوية الحرب فى فيتنام يعربون مرارا عن قلقهم ازاء الضعف العام لنفوذ الولايات المتحدة فى البلدان النامية وفى البلدان الافريقية خاصة . فقد اوصى الخبراء فى مجال العلاقات الدولية مثل ج . كسينجر ود . بول والبروفيسور م . ميليكان والبروفيسور ف . نيلسن والبروفيسور ى . فاليرشتين وغيرهم ، على الرغم من الاختلاف فى وجهات نظرهم بشأن القضايا الثانوية ، اوصوا الحكومة قبل كل شىء بالعدول عن تفضيلها استخدام اساليب الضغط العسكرى والسياسى على الدول الفتية والوقوف «موقفا

جديدا» منها . * وانطلقوا فى ذلك من ان عدوان الولايات المتحدة الامريكية فى فيتنام قد اثار موجة لا نظير لها من السخط والاستنكار بين اوساط الرأى العام الواسعة فى الاغلبية الساحقة من البلدان النامية . ان الخوف على مواقع الولايات المتحدة فى البلدان النامية التى تكتسب فى الظروف الراهنة اهمية اقتصادية وسياسية تزداد يوما بعد يوم حتم اعادة النظر فى السياسة التى لم تثبت الحياة سلامتها ، وهى سياسة التدخل النشيط فى الشؤون الداخلية لهذه البلدان ، واللجوء الى اساليب للتوسع اكثر مرونة .

ولم يكن من باب الصدفة ان توافق عملية وضع وتنفيذ «الموقف الجديد» من البلدان النامية فترة بداية الانفراج الدولى . ان الاتجاهات الجديدة فى العلاقات الدولية والتأثير الايجابى الشامل لبرنامج السلام الذى طرحه المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى ، دفعت الدوائر الامريكية الحاكمة الى الاستنتاج القائل عن ضرورة اللجوء الى اساليب الضغط الاقتصادى والفكرى والسياسى على البلدان النامية بشكل اكثر فعالية ، وزيادة النشاط فى البحث عن حلفاء جدد وسند اجتماعى لمجابهة تعاظم مكانة الاسرة الاشتراكية فى البلدان المتحررة .

لقد سهل الامر التالى ، الى درجة ما ، حل مشكلة البحث عن الحلفاء السياسيين فى افريقيا : فقد اشتدت فى السبعينات هناك عملية التمايز سواء بين بعض البلدان او بين مختلف الاحزاب والجماعات داخل كل بلد بسبب اختيار طريق التطور : الرأسمالى او الاشتراكى ، ويجرى حشد القوى الديمقراطية والمناهضة للامبريالية فى قطب والقوى الموالية للرأسمالية والغرب فى القطب الآخر .

ويؤدى السعى الى استخدام نفوذ ومواقف القوى الموالية للرأسمالية لصالح الولايات المتحدة الامريكية ، واضفاء بذلك صبغة «افريقية» على الاستعمار الجديد ، وتمويه التدخل الامريكى فى الشؤون الداخلية للدول المتحررة ، يؤدى الى طرح نظرية «المشاركة» مع الجماعات الموالية للغرب فى البلدان الافريقية .

---

* راجع مثلا : H. Kissinger. American Foreign Policy. Three Essays. New York, 1969: «After Vietnam. The Future of Policy», Ed. by American Ch. Kegley New York, 1971.

واشار الرئيس الامريكى فى رسالته الى الكونغرس المؤرخة فى ٢٥ شباط (فبراير) عام ١٩٧١ الى ان الولايات المتحدة الامريكية مستعدة لمساعدة شعوب افريقيا لتحقيق اهدافها ما دامت تتطلع الى السلام والتنمية والعدالة * ولكن على شروط معينة .

لقد بينت احداث النصف الاول من السبعينات ان الولايات المتحدة قد بذلت كل ما فى وسعها فى محاولة لتثبيت مواقعها فى افريقيا خاصة فى المناطق التى تتواجد فيها الخامات المعدنية والنفط والغاز او فى المناطق ذات الاهمية الاستراتيجية وابعاد منافسيها منها . واشار رئيس الولايات المتحدة فى رسالته بشأن السياسة الخارجية والمؤرخة فى ٣ أيار (مايو) عام ١٩٧٣ بصراحة الى انه اذا تمسكت الولايات المتحدة الامريكية «بمبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية لافريقيا . . . فعلى الدول الاخرى الالتزام بذلك ايضا» . **

تنص نظرية «المشاركة» على «استعداد» الولايات المتحدة الامريكية ان تعين البلدان الافريقية فى تطورها وتقدم اليها مساعدات اقتصادية . ولكن ، بخلاف فترة الستينات ، ليس بواسطة زيادة مصاريف الدولة (تتقلص «المساعدات» سنة تلو اخرى حتى اصبحت فى عام ١٩٧٥ تساوى ١٦٩ مليون دولار مقابل ١٧٠ مليون دولار عام ١٩٧١) بل عن طريق تصدير الرأسمال الخاص وتوسيع التجارة وبالدرجة الاساسية فى مجال الخامات . والجدير بالذكر ان الاستثمارات الامريكية الخاصة بلغت فى افريقيا ٦ مليارات من الدولارات فى الاول من كانون الثانى (يناير) عام ١٩٧٦ . ووجهت الاستثمارات الى صناعة استخراج النفط النيجيرية (ما يزيد على المليار دولار) وصناعة استخراج المعادن فى جمهورية جنوب افريقيا (١,٦ مليار دولار) وجمهورية زائر (٥٠٠ مليون دولار) . وعدا ذلك فقد تم خلال الفترة بين السنوات ١٩٧٣–١٩٧٦ استثمار رؤوس اموال ضخمة فى استخراج الغاز الطبيعى فى الجزائر (١,٥ مليار دولار) وفى نيجيريا (١,٢ مليار دولار) .

---

* Foreign Policy Message from the President of the United States», 25. II. 1971, p. 90-92.

** «United States Foreign Policy for the 70's». Shaping a Durable Peace, 3. V. 1973, p. 157.

وتنص نظرية «المشاركة» على مساعدة الولايات المتحـــدة الامريكية فى تحقيق «العدالة» فى القارة الافريقية . بيد ان هـــذه العدالة تقتصر على تقديم النصح فى التوصل الى القضاء على العنصرية والتفرقة بواسطة «الطرق السلمية» . * ومن السهل تفسير هـــذا الموقف . ان مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية والعسكريـــة والاستراتيجية الهامة فى جنوب افريقيا تحول دون اقتراحها واتخـاذ تدابير اخرى .

وتستهدف البيانات العلنية ، التى تدعو الى اجراء «تغييرات معتدلة» ، نشر الاوهام فى افريقيا المستقلة حول خطورة محـاولات الولايات المتحدة فى الضغط المعين على قادة جنوب افريقيا . وتمت لهذا الغرض حوارات بين امريكا وجنوب افريقيا فى عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٣ شارك فيها علماء وشخصيات اجتماعية من كلا البلدين ، حيث ناقشوا مسائل «تطور» المجتمع المتعدد القوميات فى جمهورية جنوب افريقيا واتجاهات السياسة الامريكية فى جنوب افريقيا وغير ذلك .

بيد انه ، وفى عام ١٩٧٤ ، اتخذ تطور العلاقات بين امريكا وافريقيا الجنوبية اتجاها آخر . لقد تكون فى جنوب افريقيا وضع جديد نتيجة لتحرر غينيا (بيساو) وموزمبيق واتساع نطاق عملية تحرر انغولا من الاستعمار . ولقد أثرت هذه الحقائق السياسيـــة الجديدة الهامة وغيرها تأثيرا جوهريا على سياسة الولايات المتحدة فى جنوب افريقيا . وقد بادرت الدبلوماسية والدوائر العسكريـــة الامريكية ، وهى تتناسى موضوعة «العدالة» ، الى تعزيز المواقع الدولية لجمهورية جنوب افريقيا . وكانـــت زيـــارة الادميرال ج . بيرمان رئيس اركان القوات المسلحة لجمهورية جنوب افريقيا لواشنطن ولقاؤه بالادميرال ت . مورير رئيس مجلس رؤســـاء الاركان الامريكى فى ايار (مايو) عام ١٩٧٤ اول خطـــوة فى هذا الطريق . وطبقا لما ورد فى الصحافة الامريكية فقد بحث الادميرالان مسائل تعزيز التعاون العسكرى بين البلدين فى جنـــوب المحيط الاطلسى وفى حوض المحيط الهندى على ضوء الاوضاع الجديدة فى جنوب

---

* مما له دلالته ما جاء فى كلمة هـ . كسينجر التى القاها فى مدينة لوساكا فى نيسان (ابريل) عام ١٩٧٦ .

افريقيا . * كما ناقش هذه المسائل نفسها كسينجر اثناء لقائه مع فوستر فى المانيا الاتحادية فى تموز (يوليو) عام ١٩٧٦ ، مما اثار سخط افريقيا الحرة وكذلك اثناء اللقاءات التى انعقدت فيما بعد لرؤساء الدوائر السياسية الخارجية فى الدول الغربية الكبرى مع الزعماء العنصريين .

واستخدمت حكومة الولايات المتحدة فى اواخر عام ١٩٧٤ حق الفيتو عند التصويت فى مجلس الامن على القرار الذى اقترحته البلدان الاسيوية والافريقية وساندته الدول الاشتراكية فى مسألة فصل جمهورية جنوب افريقيا من منظمة الامم المتحدة . وقد اثار هذا الموقف الامريكى موجة استنكار شديدة فى البلدان النامية . كما اشتد سخط وامتعاض افريقيا المستقلة اكثر من قبل فى ربيع عام ١٩٧٦ ، عندما تبين بان الكونغرس الامريكى قد اتخذ قرارا بالموافقة على بيع شركة «جنرال اليكتريك» لمفاعلين نووين لجمهورية جنوب افريقيا . واستدعى القائم باعمال الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية السفير الامريكى فى اثيوبيا وعبر ، باسم منظمة الوحدة الافريقية ، عن الاحتجاج الحاسم .

وتتميز السياسة الامريكية الحالية فى افريقيا بعدة خواص : اولا ، نمو تفاوت الموقف من بعض البلدان ، وثانيا ، اشتداد التوسع الايديولوجى فى القارة بأجمعها .

كانت تونس والمغرب تعتبران حتى بداية السبعينات «الشريكتين» الاساسيتين للولايات المتحدة فى شمال افريقيا . وحاولت الدبلوماسية الامريكية فى آن واحد عزل الحكومات العربية التقدمية عن الدول العربية الاخرى والحيلولة دون فقدان امريكا لمصادر نفط الشرق الاوسط ودون انتقال بلدان عربية جديدة الى طريق التطور غير الرأسمالى .

وطرأت فى النصف الاول من السبعينات تغيرات على علاقات الولايات المتحدة بالبلدان الاخرى الواقعة فى شمال افريقيا – الجزائر وليبيا ومصر . والدوائر الامريكية الحاكمة تنطلق قبل كل شىء ، وهى تطور علاقاتها مع الجزائر ، من مصالحها الاقتصادية فى الحصول

---

* «The Christian Science Monitor», (Chicago), 10. V. 1974.

على موارد الطاقة الموجودة فى هذا البلد (الغاز الطبيعى بالدرجة الاولى ومن ثم النفط) ، ولكن دون ان تترك جانبا اهدافها السياسية . ففى عام ١٩٧٢ اشار و . كاندت ، الموظف فى شركة ريند ، الى ان حكومة الولايات المتحدة تبذل جهودها «للتخفيف من النشاط الحاسم فى سياسة الجزائر الخارجية» . *

كما ان ما يستهوى الولايات المتحدة فى ليبيا هى الناحية الاقتصادية قبل كل شىء (فلقد بلغت استثمارات الشركات الامريكية فى الاول من كانون الثانى (يناير) عام ١٩٧٣ ما يعادل ١٠٠٩ ملايين من الدولارات) . ولكن سياسة الحكومة الليبية الثابتة فى مزاحمة الشركات الاجنبية ارغمت الولايات المتحدة على التراجع فى هذا البلد.

وطرأت تغيرات جوهرية على علاقات الولايات المتحدة الامريكية مع مصر . بيد ان ذلك لم يكن نتيجة للجهود التى بذلتها واشنطن فحسب بل ونتيجة السياسة التى انتهجها رئيس جمهورية مصر العربية انور السادات فى التراجع عن الاتجاه الاشتراكى والابتعاد عن علاقات الصداقة مع الاتحاد السوفييتى . وابتدأت عملية التقارب الامريكى المصرى منذ عام ١٩٧١ عندما اعلن نظام السادات عن «سياسة الانفتاح» للرأسمال الاجنبى التى استحسنتها احتكارات الولايات المتحدة الامريكية . ثم اعقبت ذلك سلسلة من الزيارات قام بها هنرى كسينجر وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية السابق الى جمهورية مصر العربية ولعب دور الوسيط بين مصر واسرائيل . ومن المعروف ان هذه الزيارات قد اسفرت عن عقد اتفاقية منفردة بين مصر واسرائيل ، فى الاول من ايلول (سبتمبر) عام ١٩٧٥ قدمت مصر بموجبها للولايات المتحدة الامريكية واسرائيل تنازلات هامة استراتيجية وسياسية واقتصادية وفكرية ، وذلك مقابل انسحاب القوات الاسرائيلية انسحابا جزئيا فى شبه جزيرة سيناء . وسبقت هذا الحدث زيارة رئيس الولايات المتحدة الامريكية لمصر فى صيف عام ١٩٧٤ حيث وقع والسادات بيانا حول مبادئ العلاقات والتعاون بين مصر والولايات المتحدة ، ولحق ذلك لقاء رئيسى البلدين فى سالسبورغ (النمسا) فى صيف عام ١٩٧٥ ، ثم

---

* «Foreign Policy» (New York), 1972, N7, p. 123.

زيارة السادات للولايات المتحـــدة الامريكيـــة فى تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٧٥ .

فى السنتين ١٩٧٥ و١٩٧٦ كانت وعود الولايات المتحـــدة الامريكية بتقديم شتى المساعدات المالية وغيرهـــا لمصر كثيرة للغاية كما كانت كثيرة للغاية زيارات مندوبى الشركات الاحتكارية الامريكية لجمهورية مصر العربية . بيد ان آمال السادات فى سرعة تدفق الدولارات باءت بالفشل . ويبدو ان الدوائر الحاكمة المصرية لم تقدر تقديرا صائبا القوة التى تتمتع بها المنظمات الصهيونيـــة فى الكونغرس الامريكى وحقيقة عجز البيت الابيض (بل وعدم رغبته) عن التخلى عن ضمان «امن» اسرائيل فى مقدمة كل شىء . ومما لـــه دلالته ان الكونغرس الامريكى قد عارض حتى بيع ست طائرات نقل عسكرية من نوع اس – ١٣٠ لمصر ، مما ارغم هنرى كسينجر على اثبات ان هذه الصفقة تتفق والمصالح الامريكية بقوله : «يجب علينا مساعدة السادات كى يواصل النهج الذى اختاره ونشجع البلدان العربية الاخرى على الاحتذاء به» * .

لقد احرز الاستعمار الامريكى الجديد فى مصر نجاحات معينة ، وتسنى له دق اسفين فى علاقات جمهورية مصر العربية مع الانظمة العربية التقدمية ، كما اشتد نشاط العناصر الموالية للرأسمالية داخل مصر نفسها . واخذ الرأسمال الامريكى الخاص يرسخ اقدامه فى الاقتصاد المصرى . ففى كانون الثانى (يناير) عام ١٩٧٥ تـــم تأسيس مصرف مشترك «بنك مصر» فى القاهرة واعتبارا من تشرين الاول (اوكتوبر) عام ١٩٧٥ باشر اعماله البنك المصرى الامريكى الحكومى الخاص الذى بلغت نسبة اسهم «البنك الوطنى المصرى» فيه ٥١٪ واسهم «بنك تشيز مانهاتن» ٤٩٪ .

وظلت وعود الامريكيين بشأن توظيف مليارات الدولارات فى اقتصاد مصر حبرا على ورق حتى منتصف عام ١٩٧٦ ، بينما اخذت الاحتكارات تزيد من توسيعها .

واستهدفت الدوائر الحاكمة الامريكية ، وهى تطور روابطها مع مصر – البلد الرئيسى فى الشرق العربى ، توسيع امكانية تأثيرهـــا

---

* «International Herald Tribune», 3-4. IV. 1976.

سواء فى تسوية ازمة الشرق الاوسط ، او على التطورات السياسية الداخلية فى هذه المنطقة . ومثلنا على ذلك صفقة كامب ديفيد .

وبين البلدان الافريقية الاستوائية التى تركز الولايات المتحدة عليها جل اهتمامها – ليبيريا ونيجيريا وزائير وكينيا وزامبيا . وتعتقد واشنطن ان هذه البلدان كلها تحتل مواقع «متحكمة» فى هذه المنطقة وتتمتع بمكانة سياسية كبيرة ، اما نيجيريا وزائير فهى بلدان تتوفر فيها امكانيات اقتصادية كبيرة . ولذلك تعتقد الولايات المتحدة الامريكية ان «المشاركة» السياسية مع هذه البلدان ، هى عامل هام لتعزيز مواقعها فى كل البلدان الافريقية الواقعة جنوبى الصحراء الكبرى .

ان ليبيريا نصيرة قديمة من انصار تطوير العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية . وتحدث و . روجرز ، وزير الخارجية الامريكية سابقا ، الى الرئيس و . تولبيرت مؤكدا على ما يعيره الامريكيون من اهمية لعلاقتهم بهذا البلد فقال : ان حكومة الولايات المتحدة الامريكية «ممتنة جدا لقادة ليبيريا لمساندتهم سياسة الولايات المتحدة الخارجية» * .

وتستهوى نيجيريا الدوائر الحاكمة الامريكية سواء بنفوذها السياسى الذى تتمتع بها فى افريقيا او بموارد الطاقة الغنية فيها . فقد تضاعف استيراد الولايات المتحدة الامريكية للنفط النيجيرى اعتبارا من عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٧٦ بمقدار ثلاث مرات .

وتجتذب جمهورية زائير اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بحكم ثرواتها الطبيعية وموقعها الاستراتيجى الهام فى وسط افريقيا . وتحاول واشنطن بكل الوسائل تعزيز مواقعها فى هذا البلد ، وتزداد الاستثمارات التى تخصصها لتقديم المساعدة العسكرية .

ان النهج الذى تسير عليه كينيا يتيح للولايات المتحدة اعتبار هذا البلد حصنا من حصون «العالم الحر» فى افريقيا . وموقع كينيا الجغرافى وعلاقتها مع بلدان شرق افريقيا الاخرى تهم الولايات المتحدة على ضوء السياسة الامريكية فى هذا الجزء من القارة . واشارت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس نواب الكونغرس الامريكى

---

* «Africa Research Bulletin Political, Social and Cultural Series», 1973, N6, p. 2899a.

الى ان العلاقات بين الولايات المتحدة وكينيا تتسم «بطابع الـــود والصداقة» * .

ان السمة التى تميز سياسة الولايات المتحدة خلال السبعينات فى البلدان الافريقية هى اشتداد التوسع الايديولوجى مما يرتبط مباشرة بالصراع العام بين النظامين الاجتماعيين الاقتصاديين – الاشتراكية والرأسمالية – فى ظروف التخفيف من حدة التوتر الدولى . لقد سبق للدوائر الحاكمة الامريكية ان حاولت بوسائل فكرية منع تغلغل الافكار الاشتراكية الى البلدان الافريقية . الا ان نشاطها هذا اشتد لدرجة كبيرة فى السبعينات ، ذلك لان تعزيز مواقع البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى جعل واشنطن ان تكون على حذر واثار شكها فى قدرة الدول الغربية الاخرى على مقاومـــة انتشـــــار الافكار الاشتراكية .

لقد بادر عدد من الخبراء الامريكيين البارزين فى سياســـة الولايات المتحدة فى البلدان النامية – كالبروفيسور و . كانـــدت والبروفيسور و . زارتمان والبروفيسور أ . سيغال وغيرهم ، ان يضعوا حجج «علمية» تثبت «فائدة» تطور البلدان الافريقيـــة فى الطريق الرأسمالى . * *

ويجرى شن الهجوم الفكرى على جبهة واسعة ، تشارك فيـه جميع المنظمات الامريكية التى لها علاقـــة بافريقيا – ابتداء من المؤسسات الحكومية (فقد تجاوز عدد متطوعـــى «فيلق الســـلام» وحدهم على الفين وخمسمئة فرد فى البلدان الافريقية عام ١٩٧٥) وانتهاء بالصناديق المالية الخاصة ومنظمات الكنيسة .

وعلى العموم فقد نشطت السياسة الامريكية نشاطا ملحوظا فى البلدان الافريقية فى النصف الثانى من السبعينات .

وكانت التجربة التى اجتازتها سياسة الولايات المتحـــــدة الامريكية فى انغولا اشارة فريدة ، تحفز امريكا على زيادة نشاطهـا السياسى فى افريقيا وادخال التعديلات عليه . ومن جديد اصبحت

---

* «The Faces of Africa: Diversity and Progress, Repression and Struggle». A report of the special study mission to Africa, U. S. House of Representatives. 92d Congress, 2d Session, 1972, p. 15.

* * راجع التفاصيل في الفصل التاسع .

القوى الرجعية والمجموعتان الانشقاقيتان (فنلا واونيتا) التى حاولت تحرير انغولا على طريقة استعمارية جديدة ، «شركاء» الولايات المتحدة فى هذا البلد . ان المصالح الاقتصادية والمصالح السياسية على حد سواء هى التى تحدد مساندة الولايات المتحدة العسكرية لهذه القوى . ولم تلجأ الولايات المتحدة الى المناورات الدبلوماسية الا بعد ان اقتنعت بانه ، رغم ارسال الاسلحة الامريكية وتدخل عنصريى جمهورية جنوب افريقيا المباشر فى انغولا ، ان النصر حليف الوطنيين الانغوليين الذين تمثلهم الجبهة الشعبية لتحرير انغولا ، وصارت تحاول كسب عدد من الدول الافريقية لتقف الى جانبها فى المسألة الانغولية . ولهذا الغرض توجه الى افريقيا على جناح السرعة و . شافل المبعوث الخاص لوزارة الخارجية الامريكية ، حيث زار ساحل العاج وغابون وزائير والكاميرون والسنغال «وشرح» لرؤساء حكومات هذه البلدان الجوهر «العدوانى» لسياسة الدول الاشتراكية ازاء انغولا ، وزعم ان تلك الدول تحدت العالم اجمع . * ولكن من المعروف ان محاولات الدبلوماسية الامريكية هذه لم تتكلل بالنجاح . وفضلا عن ذلك فقد اعتبروها فى القارة محاولة للضغط على البلدان المستقلة وتدخلا مباشرا فى شؤونها ، كما كانت مناسبة جديدة لشجب سياسة الولايات المتحدة فى افريقيا بشكل عام .

وانتقد م . محمد رئيس جمهورية نيجيريا الذى اغتاله المتآمرون بعد فترة وجيزة ، انتقد فى كلمته التى القاها فى الاجتماع الطارئ لمنظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى اوائل شباط (فبراير) عام ١٩٧٦ انتقادا شديدا الولايات المتحدة الامريكية بسبب دعمها للقوى الرجعية والنظم العنصرية . واعتبر ان زيارة و . شافل هى محاولة للحيلولة دون الاعتراف بجمهورية انغولا الشعبية من قبل البلدان الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية ولنسف وحدة البلدان المستقلة ونضال الوطنيين الانغوليين التحررى . هذا وقد شاطرته هذا الرأى الاغلبية الساحقة من اعضاء منظمة الوحدة الافريقية .

ولقد تم الاعتراف فى الولايات المتحدة نفسها بحقيقة وقوع السياسة الامريكية فى جنوب افريقيا فى مأزق حرج . فقد كتبت كبرى

---

* «US News and Warld report», 5. I. 1976.

الصحف الامريكية ، كصحيفة «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست» وغيرهما ، مرات عديدة على مدى خريف وشتاء ١٩٧٥-١٩٧٦ ان اسباب الوضع الذى وجدت الولايات المتحدة نفسها فيه - هى العنصرية الامريكية ونظريتها الفتاكة «لافضلية البيض» ، والاستثمارات الضخمة فى جمهورية جنوب افريقيا وروديسيا وانغولا والعداء الوحشى لكافة البرامج التقدمية المتطور فى افريقيا وغير ذلك . فقد اشارت صحيفة «واشنطن بوست» فى احدى مقالاتها ، مثلا ، الى ان هدف الادارة الامريكية فى المسألة الانغولية هو الاستيلاء ، دون تدخل قواتها المسلحة عسكريا ، على الموارد الطبيعية فى انغولا ، وكسب افريقيا السوداء بأسرها ، ومساعدة حكومة الاقلية البيضاء على البقاء فى جمهورية جنوب افريقيا . *

واثار الفشل التام لتدخل واشنطن «السرى» فى شؤون انغولا دويا هائلا فى افريقيا وموجة جديدة من مشاعر الاستياء ضد امريكا .

وبينت الحوادث فى انغولا وما حولها للدوائر الامريكية الحاكمة بجلاء انه لا بد من القيام بتغيرات عاجلة لاساليب السياسة الامريكية واتخاذ تدابير فعالة وسريعة لاستعادة هيبتها التى اخذت تتدهور . وكانت رحلة هنرى كسينجر وزير الخارجية الامريكية السابق الى افريقيا فى اواخر نيسان (ابريل) عام ١٩٧٦ اجراء من هذه الاجراءات . فقد عزم ، فى البداية ، زيارة نيجيريا وساحل العاج وغانا الى جانب زيارته لليبيريا وكينيا والسنغال وزائير وزامبيا . ولكن امتنعت كل من حكومتى نيجيريا وساحل العاج عن استقبال هنرى كسينجر واعلنتا عن ذلك قبل شروعه بالرحلة ، اما غانا فقد الغت هذه الزيارة عندما كان هنرى كسينجر فى زائير .

كان هدف زيارة هنرى كسينجر ، كما كتبت الصحافة الامريكية ، يتلخص اولا ، فى «اعادة ثقة» الافريقيين بالولايات المتحدة الامريكية ، تلك الثقة التى فقدتها بسبب مشاركتها مع جمهورية جنوب افريقيا فى الاحداث الانغولية ، وثانيا ، فى جعل القادة الافريقيين ورؤساء حركات التحرر الوطنية يمتنعون عن فكرة تصفية

---

* «Washington Post», 24. XII. 1975.

الانظمة العنصرية فى روديسيا وجمهورية جنوب افريقيا عن طريق الكفاح المسلح . *

اما ذروة رحلة هنرى كسينجر فتعتبر كلمته التى القاها فى لوساكا (زامبيا) والتى تتضمن برنامجا يتكون من عشرة بنـــود للسياسة الامريكية «الجديدة» فى افريقيا . وكانت البنود الخمسة الاولى قد تناولت مشكلة روديسيا . ووافق هنرى كسينجر شكليا على المطالبة بتسليم السلطة لاغلبية السكان السوداء (ولكن بطريقة سلمية فقط !) ، ووعد بأنه سيحصل من الكونغرس على الموافقة على الغاء تعديل بيرد الذى سمح فى عام ١٩٧١ باستيراد الكروم الخام الى الولايات المتحدة من روديسيا (انتهاكا لقرار هيئة الامم المتحدة حول العقوبات) ، وبتقليص العلاقات بين الولايات المتحدة والسلطات الروديسية الى ادنى حد . وتضمنت البنود التالية وعود بزيـــادة «المساعدات» الاقتصادية والتكنيكية الامريكية لافريقيا (بمقدار ثلاث مرات خلال ثلاث سنوات) .

واثارت كلمة هنرى كسينجر شأنها شأن رحلته كلها ردود فعل متباينة فى افريقيا . فقد لاقت وعوده بالمساعدة الاقتصاديـــة الاستحسان ، ولكن بحذر وتحفظ . اما فيما يتعلق بروديسيـــا وجمهورية جنوب افريقيا فقد اعلن ممثلو حركات التحرر الوطنى ، الذين ساندتهم اكثرية البلدان المستقلة ، عن عزمهم على تصعيد النضال المسلح ضد العنصريين ، واشاروا الى انهم لن يأخذوا كلمات هنرى كسينجر مأخذ الجد ، ما لم تقطع الولايات المتحدة الامريكية علاقتها الاقتصادية والتجارية والسياسية بجمهورية جنوب افريقيا . وادان حزب ميثاق السكان السود فى جمهورية جنوب افريقيا رحلة هنرى كسينجر كمحاولة لبث الشقاق فى صفوف منظمة الوحدة الافريقية .

ومع ذلك فانه من الواضح ان الولايات المتحدة الامريكيـــة تحاول فى الواقع «تجديد» سياستها فى افريقيا ، واسباب ذلك هى ضرورة مراعاة تصاعد حركة التحرر الوطنى ، وتعاظم دور شعوب القارة فى حل المشاكل العالمية . ومهما كانت النتائج التى سيؤدى اليها هذا «الترقيع» فان الحقيقة التى لا يخامرها الشـــك هى ان

---

* «The New York Times», 23. IV. 1976.

المقصود هنا ليس تغيرات جذرية فى سياسة الولايات المتحدة فى افريقيا بل تعزيز تلك الجوانب فيها التى تمليها مصالح رأسمالية الدولة الاحتكارية ، ومواصلة تكييف الاستعمار الامريكى الجديد وفقا لتغير ميزان القوى فى العالم .

٢ ـ انجلترا توطد علاقاتها التقليدية

تتميز السياسة الانجليزية فى القارة الافريقية بثلاثة اتجاهات اساسية : ابقاء البلدان الافريقية فى نظام الكومنويلث (الرابطة البريطانية) * ، ونشر نفوذ انجلترا عليها وتوسيع العلاقات الاقتصادية مع البلدان التى سبق وكانت داخلة فى الامبراطوريات الاستعمارية للدول الاخرى ، «وتهدئة» جمهورية جنوب افريقيا وروديسيا اللتين ابديتا جانبا كبيرا من الاستقلال . واكتسبت اتجاهات لندن السياسية هذه ، فى السبعينات ، الوانا عديدة وجديدة وتشابكت وتكونت مجموعة من المشاكل المتناقضة التى تضع امام لندن مهام صعبة مستعصية تقريبا .

ومشكلة الكومنويلث اصعبها واعقدها . فالنفوذ السياسى والاقتصادى الانجليزى يظل قويا للغاية فى هذه المنظومة . ولا تزال انجلترا تعتبر الكومنويلث مجالا من اهم المجالات الرابحة لاستثمار الرأسمال ومصدرا ثابتا لحصولها على الخامات ، وسوقا ضخمة لتصريف سلعها الصناعية . وشغلت بريطانيا العظمى من هذه الناحية مواقع راسخة للغاية فى البلدان الافريقية بالذات – الاعضاء فى الكومنويلث . غير ان الاوضاع اخذت تتغير فى هذا المجال ايضا فى نهاية الستينات . فقد صار طموح المستعمرات السابقة بالاستقلال الاقتصادى ومنافسة الدول الرأسمالية الاخرى تقوض مواقع ونفوذ انجلترا فى هذه البلدان .

واملت حاجة البلدان الافريقية للتطور الاقتصادى ضرورة ملحة

---

* ١٢ دولة افريقية من مجموع ٣٣ دولة عضوة فى الكومنويلث ، وهى بوتسفانا وغانا وغامبيا وزامبيا وكينيا وليسوتو والملاوى ونيجيريا وسيرا ليون وسفازيلندا وتنزانيا واوغندا .

لتوسيع العلاقات التجارية ، بينما كان اقتصاد انجلترا فى وضع لا يمكنه من تلبية كل ذلك تلبية كاملة . ونتج عن ذلك ان بلدان كثيرة ، سبق وان كانت مستعمرات ابريطانيا ، شرعت بالاتجاه الى الدول الاخرى وفى مقدمتها دول السوق الاوربية المشتركة حتى قبل انضمام بريطانيا لهذه السوق .

تقف بريطانيا العظمى ، على حد تعبير و . تشرشل فى تقاطع ثلاث «دوائر» – الكومنويلث واوربا وامريكا . وعندما جاءت حكومة المحافظين الى السلطة عام ١٩٧٠ تجلى فى السياسة الانجليزية بوضوح نهج منح الاسبقية لاوربا . ولم يعتمد هذا النهج على السعى نحو «الانعزال فى اوروبا» ، بل كان المقصود منه توجيه الجهود الاقتصادية والسياسية الى القارة الاوربية قبل غيرها ، مع بقاء انجلترا ، الى جانب ذلك ، سواء داخل «الدائرة» الامريكية ام فى «دائرة» الكومنويلث .

وقوى انضمام انجلترا للسوق الاوربية المشتركة فى كانون الثانى (يناير) عام ١٩٧٣ اتجاه اضعاف روابطها مع البلدان الافريقية . ذلك لأن انضمامها الى «السوق المشتركة» كان يعنى قبل كل شىء تصفية النظام التفضيلى للامبراطورية ، وكان يؤدى الى اضعاف العلاقات الاقتصادية لبريطانيا العظمى مع بلدان الكومنويلث عامة والبلدان الافريقية خاصة ، والى تخفيض حجم التجارة داخل الكومنويلث .

واعلنت حكومة حزب العمال البريطانى ، حينما جاءت الى السلطة فى آذار (مارس) عام ١٩٧٤ ، وهى تراعى كل هذه الامور ، اعلنت فى برنامج سياستها الخارجية (الذى سبق وان طرحه الحزب فى صيف عام ١٩٧٣) بأن مهمتها هى العمل على توطيد العلاقات التى كانت سائدة داخل الكومنويلث اواعادتها من جديد هناك ، حين تقتضى الضرورة .

يراهن الاستعمار البريطانى الجديد ، كالسابق ، على استثمار الرأسمال وتقديم مختلف انواع «المساعدات» للمحافظة على تبعية البلدان النامية الافريقية ، العضوة فى الكومنويلث للدولة المستعمرة السابقة ، ولتعزيز نفوذه الاقتصادى والسياسى فى البلدان الافريقية الاخرى .

لقد سبق وذكرنا ان تعقيدات جوهرية فى العلاقات الافريقية البريطانية حدثت بسبب مسألة انضمام البلدان الافريقية الاعضاء فى الكومنويلث الى «السوق المشتركة» . ونعيد للاذهان ان لندن عارضت قطعا فى الستينات كافة اشكال علاقات البلدان الافريقية التى كانت ضمن مستعمراتها السابقة مع السوق الاوربية المشتركة . اما الآن فقد اصبحت هذه الخطوة تتمشى مع مصالح هذه الدولة المستعمرة فى السابق لاسباب معروفة تمام المعرفة .

ولم يتخذ اعضاء الكومنويلث موقفا واحدا من هذه المسألة . فقد تطلعت بعض البلدان ، وشعور بالقلق الشديد يخامرها ، الى امكانية ارتباطها بالسوق الاوربية المشتركة . وكما اعلن م . كيباكى وزير مالية كينيا ، مثلا ، فى اجتماع اللجنة الاقتصادية لشؤون افريقيا والتابعة لمنظمة الامم المتحدة المنعقد فى شباط (فبراير) عام ١٩٧٣ ، اعلن ان السبب الوحيد الذى جعل اعضاء السوق الاوربية المشتركة ان يحرضوا البلدان الافريقية على اتخاذ هذه الصيغة او تلك من صيغ الارتباط بالسوق ، هو الفوائد التى تجنيها بلدان «السوق المشتركة» من هذه الخطوة . *

تلقى ١٩ بلدا عضوا فى الكومنويلث (يشمل هذا العدد بلدان البحر الكاريبى بالاضافة الى البلدان الافريقية) بعد توسيع السوق الاوربية المشتركة ، دعوة للانضمام الى «هذه السوق» . لقد ابدى معظم هذه البلدان بعض التحفظ من هذه المسألة . نذكر على سبيل المثال انه لم تعارض علنا الانضمام الى السوق الاوربية المشتركة غانا وسيرا ليون وغامبيا . وترددت زامبيا فى موقفها ، اما نيجيريا وهى اكبر بلد فى افريقيا الاستوائية فقد نبذت فكرة الانضمام تماما ولم تدع البلدان الافريقية الاعضاء فى الكومنويلث الا الى القيام باجراء محادثات مع «السوق المشتركة» عن علاقات تجارية على اساس المنفعة المتبادلة .

وكان احد الاهداف الاساسية من وراء زيارة أ . دوغلاس هيوم ، وزير الخارجية وشؤون الكومنويلث البريطانى السابق لنيجيريا فى شباط (فبراير) عام ١٩٧٣ هو محاولة اقناع البلدان الافريقية

---

* «Le Monde», 24. II. 1973.

الاعضاء فى الكومنويلث بضرورة الانضمام الى «السوق المشتركة» . الا ان مهمته هذه قد باءت بالفشل . فقد تم ابلاغه ان نيجيريا لن تعقد اتفاقية مع السوق الاوربية المشتركة من نوع اتفاقية ياوندى ولكنها على استعداد لبحث مسألة عقد اتفاقية من نوع آخر .

وتثير سياسة الدوائر الحاكمة البريطانية ازاء الانظمة العنصرية فى جنوب القارة تعقيدات شديدة فى العلاقات بين بريطانيا والبلدان الافريقية المتحررة ، وفى مقدمتها بلدان الكومنويلث . ولم تـــأت السبعينات بتغيرات جوهرية فى هذه المشكلة .

بعد ان جاء المحافظون الى السلطة ، اخذوا يسيرون ، دون ان يراعوا حقائق الاوضاع الراهنة فى العالم ، فى طريق مواصلة دعم الانظمة العنصرية فى جنوب افريقيا وروديسيا . واتخذوا فى صيف عام ١٩٧٠ قرارا باستئناف مد جمهورية جنوب افريقيا بالسلاح ، متذرعين بضرورة «الدفاع» عن الطريق البحرى حول رأس الرجاء الصالح من «الخطر السوفييتى» . ولم يكن فى وسع الحكومة البريطانية الا ان تتوقع طبعا ذلك السخط الذى سيثيره هذا القرار فى البلدان الافريقية المستقلة . ولكن النصر فى الحكومة والبرلمان كان الى جانب القوى المرتبطة بالاحتكارات العاملة فى جنوب افريقيا (تكون نصف حكومة المحافظين الاخيرة من مدراء سابقين لهذه الاحتكارات كما لا يزال يشغل ما يزيد على ٣٠ عضوا من اعضاء البرلمـــان ، مناصب مدراء فيها) . *

ولانجلترا فى جنوب افريقيا مصالح هامة للغاية . فقد بلغت حصة انجلترا حوالى ٦٠٪ من مجموع رؤوس الامـــوال الاجنبيـــة المستثمرة فى جمهورية جنوب افريقيا * * . كما بلغت نسبة جمهورية جنوب افريقيا حوالى ١٠٪ من الاستثمـارات الخاصـــة المباشرة لانجلترا فى الخارج علما بأن هذه النسبة تدر على انجلترا ربحـــا يساوى ١٦٪ من مجموع ارباحها من الخارج . * * * ويرتبط اقتصاد جمهورية جنوب افريقيا ارتباطا وثيقا باقتصـــاد انجلترا ، اذ ان

---

* مجلة «الاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية» ، ١٩٧٣ ، العدد ٣، ص ٩٧ .

* * راجع المصدر السابق .

* * * راجع المصدر السابق .

انجلترا تستورد ٣٠٪ من صادرات جمهورية جنوب افريقيا . *

لقد ادانت البلدان الافريقية المستقلة ، وفى مقدمتها ، نيجيريا وغانا وتنزانيا وكينيا واوغندا وزامبيا ، ادانت بصورة حازمة قرار المحافظين باستئناف مد جمهورية افريقيا الجنوبية بالسلاح ، واعتبرت ان هذه الخطوة موجهة لدعم الانظمة العنصرية والحاق الاضرار بحركة التحرر الوطنى فى جنوب افريقيا .

ووجدت حكومة المحافظين الانجليزية نفسها من جديد فى موقف حرج . فقد تعارضت مصالح بعض الاحتكارات البريطانية والقوى الاشد تطرفا فى المجموعة الحاكمة ومصالح الاوساط التى شاركت بلدان الكومنويلث استياءها من السياسة البريطانية فى جنوب افريقيا ، وهى ترتعب من ان تفقد مواقعها الاقتصادية والسياسية فى هذه البلدان .

وان مشكلة «تسوية» العلاقات مع النظام العنصرى فى روديسيا ظلت ، فى السبعينات ، مشكلة صعبة كالسابق ، بالنسبة للندن . لقد صارت انجلترا منذ لحظة اعلان ما يسمى باستقلال هذا البلد ، تشجع فى الواقع النظام العنصرى هناك ، على الرغم من احتجاجات كافة البلدان الافريقية المستقلة .

وتضاربت من جديد فى هذا المجال مصالح الاحتكارات بمصالح سياسة انجلترا فى افريقيا على الرغم من قلة الاستثمارات الانجليزية نسبيا فى روديسيا — ٢٠٠ مليون جنيه استرلينى . ** والى جانب ذلك فان حوالى ٢٠٠ شركة صناعية انجليزية تمتلك فى روديسيا ، حسب المعطيات الرسمية ، ٣٠٠ فرع ومؤسسة وتقدر قيمتها بما يزيد على ٥٠ مليون جنيه استرلينى . ***

وبادر المحافظون بعد وصولهم الى السلطة الى العمل على تسوية العلاقات ، بشكل حاسم ، مع المستعمرة «المتمردة» . واذ يحاول المحافظون تجنب الصدامات مع بلدان الكومنويلث فى

---

* «البرافدا» ، ٢٨ نيسان (ابريل) ١٩٧٣ .

** مجلة «الاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية» ، ١٩٧٣ ، العدد٣ ، ص ٩٨ .

*** «The Guardian», 14. IX. 1973.

المستقبل فانهم فى الوقت ذاته كان يبذلون كل ما فى وسعهم لنشر فكرة «الحوار» بين الدول الافريقية المستقلة والنظامين العنصريين فى جمهورية جنوب افريقيا وروديسيا . وفى تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٧١ اعدت الحكومة الانجليزية ونظام سميث مشروع اتفاقية حول اعتراف انجلترا باستقلال روديسيا .

ولكن الاستياء الذى عم افريقيا بسبب رغبة المحافظين الجلية فى تخليد النظام العنصرى ، كان شديدا الى درجة ان لجنة اللورد بيرس التى تشكلت لغرض معرفة ملاءمة هذه الاتفاقية لسكان روديسيا الاصليين اضطرت للاعتراف بان الافريقيين يعارضونها معارضة حازمة ، ومع ذلك لم يتخل لا المحافظون الانجليز ولا عنصريو نظام سميث عن عزمهم على حل مشكلة روديسيا لصالحهم . حتى ان دوغلاس هيوم اعلن فى المؤتمر الصحفى الذى عقده فى داكار فى شباط (فبراير) عام ١٩٧٣ ، ان سكان روديسيا الاصليين ، وقد رفضوا اقتراحات لجنة بيرس ، يتحملون كما يزعم ، اسوة بالعنصريين ، المسؤولية عن الاوضاع السياسية الداخلية والخارجية للبلاد .

وقام أ . دوغلاس هيوم بمحاولة اخرى «لمصالحة» الدول الافريقية المستقلة مع العنصريين البيض اثناء زيارته لمجموعة من بلدان وسط وشرق افريقيا فى شباط (فبراير) عام ١٩٧٤ .

ونوه الوزير الانجليزى خلال محادثاته مع قادة زامبيا وتنزانيا وكينيا الى ان شعار «لا استقلال قبل قيام حكم الاغلبية» فى روديسيا لا فائدة منه حسبما تعتقد انجلترا واكد انه من الضرورى البحث عن حل وسط بين «الافارقة والاوربيين والاسيويين» فى روديسيا .

واستهدفت مناورة لندن الجديدة ضمان تأييد البلدان الافريقية المستقلة لها فى قضية «التسوية» مع روديسيا من ناحية، ومن الناحية الاخرى ، اعطاء صبغة الشرعية لنظام المستعمرين البيض عن طريق جعل الحكومة الروديسية «افريقية» جزئيا .

بيد ان قادة زامبيا وتنزانيا وكينيا ابلغوا دوغلاس هيوم ان بلدانهم تقف الى جانب شعب ذيمبابوى الذى يطالب بقيام حكم الاغلبية فى روديسيا . لقد اشارت الصحيفة الزامبية فى مقالتها

الافتتاحية ، وهى فى معرض تعليقها على زيارة هيوم ، الى ان سياسة لندن تؤدى الى اشعال نيران الحرائق وارهاق الدماء فى جنـــوب افريقيا . *

والى جانب ذلك فقد طرأت بعض التغيـــرات على موقف بريطانيا العظمى من الانظمة العنصرية ، كان الباعث اليها ، الى درجة كبيرة ، ادانة اغلبية البلدان الافريقية للسياسة البريطانية فى هذه المنطقة الافريقية . كما لعب العامل الاقتصادى دورا كبيرا فى ذلك . فان زامبيا ، مثلا ، تزود انجلترا بنسبة ٤٢٪ ممـــا تستورده من النحاس . وفاقت صادرات انجلترا الى البلـــدان الافريقية المستقلة (الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية) مجموع ما تستورده جمهورية جنوب افريقيا وروديسيا مجتمعة من البضائع الانجليزية . * * وعلى الرغم من ان مستوردات جمهورية جنوب افريقيا من انجلترا تفوق حاليا ما تستورده نيجيريا منها ، فان الاقتصاد النيجيرى المتنامى بسرعة يزيل هذا الفرق تدريجيا . كما تشير الاحصائيات المتعلقة بالاستثمارات الى ان الاستثمارات الانجليزية الجديدة فى بلدان افريقيا السوداء اليوم تفوق استثماراتهـــا فى جمهورية جنوب افريقيا حتى باستثناء النفط * * * وما الى ذلك .

وليس فى وسع لندن ، بطبيعة الحال ، الا ان تراعى كل هذه العوامل . وتدرك الاوساط الصناعية الانجليزية اليوم ان مصير صادراتها واستثماراتها وبالتالى ارباحها ستتوقف فى المستقبل على افريقيا المستقلة ، على الارجح ، وليس على الانظمة العنصرية .

ومما له دلالة بهذه المناسبة ان مجلة «اوفرسيز ريفيو» التى يصدرها حزب المحافظين اعلنت ، فى معرض حديثها عن المطالبة بالغاء العقوبات المفروضة على روديسيا آخذة بعين الاعتبار عواقب هذه الخطوة ، اعلنت ان من شأن التخلى عن العقوبات ان يلحق بتجارة انجلترا مع بلدان افريقيا السوداء وباستثماراتها فى هذه المنطقة اضرارا اكبر من الحفاظ عليها . * * * *

---

* «Sunday Times of Zambia», 3 II. 1974

* * «The Guardian» 1. II. 1974.

* * * «The Economist», 4. VIII. 1973, p. 31.

* * * * «Overseas review» August-September, 1973.

واعلن قادة حزب العمال فى برنامج سياستهم الخارجية (قبل آذار (مارس) عام ١٩٧٤) ان المبادئ الاساسيـــة لسياستهم فى جنوب افريقيا هى التخلى عن الروابط العسكرية مع الانظمـــة العنصرية واكدوا استحالة منح روديسيا استقلالها دون ان تتم اقامة حكم الاغلبية فى البلاد . ولكن ظهر ، طبقا للممارســـة الانجليزية ، ان ثمة بون شاسع بين التصريحات التى يدلى بها الحزب المعارض قبل الانتخابات وبين اجراءات الحكومة بعد وصول الحزب الى السلطة . ان الاسلحة الانجليزية لا تزال تتدفق الى جمهورية جنوب افريقيا ، وتزداد الاستثمـــارات الانجليزيـــة فى اقتصاد العنصريين .

ان نهج لندن نحو تحسين العلاقات مع بلدان الكومنويلث الافريقية فى صعود مستمر . فقد ازداد تبـــادل الزيارات بين الشخصيات السياسية البارزة الانجليزية والافريقية . وكانت زيارة جيمس كلهان ، وزير خارجية بريطانيا الذى شغل فيما بعد منصب رئيس الوزراء ، لافريقيا فى كانون الثانى (يناير) عام ١٩٧٥ حدثا هاما . لقد اكد كلهان ، فى محادثاته مع قادة زامبيا وكينيـــا ونيجيريا والملاوى وبوتسفانا وتنزانيا ، على علاقات الصداقة مع البلدان المستقلة وادان النظام فى روديسيا . ولكن افريقيا الحرة اعتبرت هذا مناورة لندنية جديدة .

وصارت انجلترا توسع استخدام مبدأ «المشاركة» فى مجال الاقتصاد : فقد تأسست فى غانا مثلا عام ١٩٧٣ شركة بريطانية غانية مشتركة «غانا بوكسايت كومبانى لتد» ، وللحكومة الغانية فيها ٥٥٪ من الاسهم . ومنحت لندن كينيا قرضا بمقدار ٣٠ مليون جنيه استرلينى ، كما وافقت شركات صناعة السيارات البريطانية على بناء مصنع للسيارات بالاشتراك مع حكومة كينيا . وتجرى ازالة بعض ما يعيق الروابط بين بريطانيا وتنزانيا ، خاصة فيما يتعلق بمصادرة مئة قطعـــة ارض كان يمتلكها الانجليز وتبلغ قيمتها الاجمالية مليونى جنيه استرلينى . وليس تلك سوى بعض الامثلة التى تبين اشكال تكييف الاستعمار البريطانى الجديـــد للاوضاع الجديدة فى افريقيا .

بعد انضمام انجلترا الى «السوق المشتركة» اشتد اهتمامها

كثيرا بتطوير علاقاتها الاقتصادية مع البلدان الافريقية الناطقة بالفرنسية . نذكر ، مثلا ، ان البنك اللندنى «مورغان غرينفيل» يقوم ، وفق الاتفاقية الموقعة فى كنشاسا فى ٣٠ نيسان (ابريل) عام ١٩٧٣ ، بتمويل مشروع بناء مطارات فى زائير . اما شركة «غكن كونتريكتورس لتد» فقد تقاولت معها جمهورية زائير على اعادة بناء المطارات الضخمة بمبلغ ٣٤ مليون جنيه استرلينى تقريبا . كانت هذه اضخم مقاولة عقدتها جمهورية زائير مع شركة انجليزية حتى الآن .

وثمة تغيرات طرأت على علاقات انجلترا مع بلدان شمال افريقيا . فقد توترت هذه العلاقات توترا شديدا للغاية بعد ان دعمت لندن اسرائيل دبلوماسيا على نطاق واسع بعد العدوان الاسرائيلى عام ١٩٦٧ . بيد ان تطور الاحداث ارغم انجلترا على ان تدخل بعض التعديلات على موقفها من قضية الشرق الاوسط وابدت بعض «الولاء» للبلدان العربية .

كما ان موقف الدول الافريقية الاخرى قد اثر بعض التأثير على تطور السياسة البريطانية فى الشرق الاوسط . لقد صرح ج . ماليسيلا وزير خارجية تنزانيا فى اجتماع مجلس الامن المنعقد فى حزيران (يونيو) عام ١٩٧٣ ، ان هذه الدول تعتبر ان الوضع السائد هناك هو خطر يهدد امنها مباشرة . * وابدت البلدان الافريقية الاعضاء فى الكومنويلث وجهة نظر مماثلة فيما يتعلق بازمة الشرق الاوسط ، وذلك فى بيان مؤتمر بلدان الكومنويلث المنعقد فى اوتاوا فى صيف عام ١٩٧٣ .

وكان للتعديلات التى طرأت على سياسة انجلترا فى الشرق الاوسط تأثير كبير على روابطها ببلدان شمال افريقيا . فقد تم فى ١٣ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٧٤ توقيع اتفاقية بين انجلترا ومصر حول التعاون الفنى والتعاون فى مجال التعليم والبحوث العلمية . وكانت زيارة السادات للندن فى تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٧٥ دافعا لمواصلة التقارب بين بريطانيا ومصر فى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

---

* راجع «البرافدا» ، ٩ حزيران (يونيو) عام ١٩٧٣ .

وتهتم انجلترا اهتماما كبيرا بتحسين روابطها بالسودان وهى تراعى المواقع الاستراتيجية للسودان فى افريقيا . وكما كتبت صحيفة «الفايننشل تايمز» الانجليزيـــة فان زيارة رئيس جمهورية السودان لبريطانيا فى آذار (مارس) عام ١٩٧٣ «اعادت قيام قاعدة صلبة للعلاقات الانجليزية السودانية» . * واعلن بعد انتهاء المفاوضات ان انجلترا ستقدم مساعدات مالية وفنيـــة للسودان خلال السنوات الاربع القادمة تبلغ قيمتها ١٥,٧ مليون جنيه استرلينى تمنح ٤٠٪ منها للسودان دون مقابل ، اما الـ٦٠٪ المتبقية فتعتبر قرضا بلا فائدة ، على شرط ان تسدده السودان خلال ٢٥ عاما مع تأجيل الدفع سبع سنوات . * *

وتعزز التعاون الانجليزى السودانى العسكرى بعـــد زيارة الرئيس النميرى ، ومن بعده الوفد العسكرى السودانى للندن .

وتهتم انجلترا وستهتم اهتماما كبيرا ، فى معرض تطوير علاقاتها مع جميع بلدان القارة الافريقية ، بالبلدان الاعضاء فى الكومنويلث ، اذ ان الامبريالية البريطانية تعير ، كالسابق ، اهمية كبيرة للاحتفاظ بها . ومن المحتمل ان يصيب شيئا من الضعف العلاقات الجارية بين انجلترا وبعض اعضاء هذه المجموعة ، بيد ان الكومنويلث ككل ، وخاصة البلدان الافريقية ، ستظل تلعب دورا جوهريـــا فى السياسة الخارجية لانجلترا ويساعدهـــا على الاحتفاظ بوزنها السياسى فى العالم الرأسمالى .

واظهرت المؤتمرات الاخيرة لبلدان الكومنويلث انه على الرغم من وجود خلافات حادة بين انجلترا والبلدان النامية الاعضاء فى هذه المؤسسة ، فان اعضاء الكومنويلث ، سواء البلدان الافريقية او الاسيوية تسعى ، كما جاء فى جريدة «التايمز» ، الى خلق نظام جديد للعلاقات من شأنه ضمان الحفاظ على الكومنويلث .

يبدو ان انجلترا ستتخذ ، فى النصف الثانى من السبعينات ، تدابير اخرى للحفاظ على روابطها ونفوذها فى البلدان الافريقيـــة الاعضاء فى الكومنويلث ، وتقويتها ، بصرف النظر عن اشتراكها فى

---

* «Financial Times», 31. III. 1973.

* * «Financial Times», 6. IV. 1973.

«السوق المشتركة» . ولذلك سيضطر الاستعمار البريطانى الجديد الى مواصلة تقديم تنازلات لها فى المستقبل ايضا .

ثم ان عملية تعزيز العلاقات مع البلدان العربية فى شمال افريقيا ينبغى ان تستقر نسبيا ، وذلك بمقتضى بواعث اقتصادية وسياسية طويلة الامد .

واغلب الظن ان لندن ستعيد النظر فى روابطها مع الانظمة العنصرية فى جنوب افريقيا . غير ان الحكومة الانجليزية ستوهن دعمها السياسى لجمهورية افريقيا الجنوبية وروديسيا دون ان تدخل تعديلات جوهرية على نظام روابطها الاقتصادية معهما .

وعموما فلا محالة من استمرار تدهور نفوذ الامبريالية الانجليزية سواء فى افريقيا برمتها او فى البلدان الافريقية الاعضاء فى الكومنويلث .

٣ ـ فرنسا وظاهرة التبعية المتبادلة الجديدة

لقد تدهور نفوذ فرنسا فى القارة الافريقية فى النصف الثانى من الستينات وخاصة فى اوائل السبعينات تحت تأثير تعمق حركة التحرر الوطنى ، واشتداد حدة التناقضات بين الدول الامبريالية ، وتعاظم جبروت ومكانة قوى الاشتراكية . ولذلك فان الاستعمار الفرنسى الجديد يحاول التكيف لهذه الاوضاع الجديدة ، مظهرا مرونة وقدرة على القيام بمناورات .

ولا تزال افريقيا تلعب دورا كبيرا فى الخطط السياسية البعيدة المدى للبورجوازية الاحتكارية الفرنسية . ان اساس هذه الخطط هو سعى فرنسا الى «احياء دورها على الصعيد العالمى» .

ان مصالح فرنسا الاقتصادية فى افريقيا واسعة جدا . ويبلغ مجموع الاستثمارات الفرنسية الخاصة فى بلدان افريقيا الاستوائية الناطقة بالفرنسية ٨٥٠ مليون دولار . * وتقدر الاستثمارات فى المغرب بـ١٠ مليارات من الفرنكات ** وفى نيجيريا بـ٧٧٥ مليون

* «Jeune Afrique», 14. VII. 1973, p. 22.

** «Jeune Afrique», 30. IX. 1972, p. 28.

فرنك . * ان البلدان الافريقية هى المصـــدر الهام لتزويـــد فرنسا بالنفط والاورانيوم والمعادن النادرة واصناف الخشـــب الثمينة والبن والحمضيات وغير ذلك . ويعتبر الرأسمال الاحتكارى الفرنسى الشريك التجارى الرئيسى للبلدان الافريقية .

ثم ان المواقع الاستراتيجية لافريقيا ليست اقل اهمية بالنسبة للاوساط الحاكمة الفرنسية . ومبعث ذلك هو انها تستهدف احتلال الموقع المسيطر فى البحر الابيض المتوسط (الشعار الفرنسى هو «البحر الابيض المتوسط لمن يقطن شواطئ البحر المتوسط») . ولهذا فان تعزيز العلاقات مع الدول الافريقية الواقعة على شواطئ البحر المتوسط هى مهمة من اولى مهام سياسة فرنسا الخارجية . وان وجود القواعد العسكرية فى اراضى بعض بلدان افريقيـــا الاستوائية الناطقة بالفرنسية (غابون والسنغال) يتيح لفرنســـا دعم الانظمة الصديقة لها ومقاومة القوى التقدمية هناك .

وتشمل سياسة فرنسا فى افريقيا اكثر فاكثر القارة الافريقية بأسرها بيد ان هناك مناطق ذات اهمية خاصة للدوائر الحاكمة الفرنسية ، وفى مقدمتها البلدان العربية المتاخمة للبحر الابيض المتوسط وبلدان افريقيا الاستوائية الناطقة بالفرنسية .

ان الدوائر الحاكمة الفرنسية معنية سياسيا لجعل البلدان العربية تشارك فرنسا آراءها فى مشـــاكل هذه المنطقـــة . والاحتكارات الفرنسيـــة ، التى تشغل المكان الاول من حيث الاستثمارات الاجنبية فى بلدان المغرب ، تعمل للحصـــول على شروط مربحة لمواصلة نشاطها الاقتصـــادى فى مراكش وتونس والجزائر ولاقامة علاقات اقتصادية وثيقة مع ليبيا الواقعة فى القسم الشرقى من البحر الابيض المتوسط .

ولعبت ادانة فرنسا للعدوان الاسرائيلى على مصر وسوريا والاردن وموقفها الواقعى من مسألة التسوية السياسية لازمـــة الشرق الاوسط ، دورا هاما فى تطوير علاقاتها مع البلدان العربية فى السبعينات .

وافلحت فرنسا فى تحسين روابطها مع تونس والمغرب فى

---

* «Le moniteur africain du commerce et de l'industrie», 15. III. 1973, p. 7.

اوائل السبعينات . واظهرت زيارة الرئيس حبيب بورقيبة لباريس صيف عام ١٩٧٢ اتفاق وجهات نظر كلا الطرفين فى المسائل الدولية الاساسية . وساعدت زيارة الرئيس فاليرى جيسكار دستان لتونس والمغرب عام ١٩٧٥ على مواصلة تحسين هذه العلاقات . فقد وعد الرئيس الفرنسى بزيادة المساعدات المالية لتونس ؛ ودعمت فرنسا فى الواقع المغرب سياسيا فى قضية «الصحراء الاسبانية» اذ اعلنت انها تعارض تأسيس «دويلات صغيرة» . بيد ان قادة الجزائر استنكروا موقف باريس هذا . * وقدمت الحكومة الفرنسية عام ١٩٧٥ «مساعدة» للمغرب تبلغ ٧٠٠ مليون فرنك . **

وحلت مرحلة انحسار العلاقات الفرنسية الجزائرية بعد اتخاذ الجزائر تدابير للدفاع عن مصالحها الوطنية فى مجال النفط . فقد انخفض التصدير الجزائرى لفرنسا عام ١٩٧٢ الى النصف بالمقارنة مع عام ١٩٧٠ . *** وغادر الجزائر الكثير من الخبراء الفرنسيين الذين شغلوا المكان الاول من حيث عددهم بين الخبراء الاجانب ، كما هو الحال فى المغرب وتونس . بيد ان اتجاها جديدا قد ارتسم فى عامى ١٩٧٣ و١٩٧٤ . فقد وقعت شركة النفط الفرنسية يلف – يراب فى اوائل عام ١٩٧٤ ، لاول مرة بعد عام ١٩٧١ ، اتفاقية مع الشركة الجزائرية سوناتراك بشأن التنقيب عن النفط وحفر الآبار لاستخراجه على مساحة تبلغ ٨٤٥٠ كيلومترا مربعا . **** كان هدف زيارة الرئيس جيسكار دستان للجزائر فى نيسان (ابريل) عام ١٩٧٥ هو العمل على تحسين العلاقات بين البلدين . الا انه ظهرت عقبات خطيرة للغاية ، كان مبعثها رغبة فرنسا فى الحصول على فوائد وحيدة الجانب فى تجارتها مع الجزائر. ونتيجة لذلك تخلت الحكومة الجزائرية عن تمديد اتفاقية التعاون مع يلف – يراب التى انتهت فى ٣١ كانون الاول (ديسمبر) عام

---

* «Le Monde», 24.III.1976.

** «Jeune Afrique», 13.II.1976, p. 27.

*** «Jeune Afrique», 7.VII.1973, p. 25.

**** «Jeune Afrique», 18.I.1974, p. 136.

١٩٧٥ وامتنعت عن بيع النفط لفرنسا باسعار مخفضة . *

وزادت فرنسا من نشاطها السياسى فى ليبيا واصبحت شريكتها التجارية الاساسية . فقد صارت تمدها ببعض انواع الاسلحة ومنها الطائرات من طراز «ميراج» وتشترى كميات كبيرة من النفط الليبى .

وتم فى ١٩ شباط (فبراير) عام ١٩٧٤ توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادى والفنى بين فرنسا وليبيا ، تتضمن تزويد فرنسا بالنفط الليبى مقابل بناء فرنسا فى ليبيا محطات كهربائية ذرية ومساهمة الشركات الفرنسية فى تطوير المواصلات فيها وغير ذلك . لقد ازداد التبادل التجارى بين فرنسا وليبيا فى السنوات الاخيرة ، بيد ان القيادة الليبية غير مرتاحة للعجز فى التجارة الذى بلغ ٨٧٨ مليون فرنك فى عام ١٩٧٥ . * *

ولقد ساعد الموقف الذى اتخذته الحكومة الفرنسية ، ابان الحرب الاسرائيلية العربية الرابعة فى تشرين الاول (اوكتوبر) عام ١٩٧٣ وفى المرحلة اللاحقة ، على مواصلة تعزيز العلاقات بين فرنسا وجمهورية مصر العربية ، وثبت مكانة فرنسا فى البلدان العربية . كما ساعدت على ذلك زيارة السادات لباريس فى كانون الثانى (يناير) عام ١٩٧٥ وزيارة جيسكار دستان للقاهرة فى كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٧٥ .

وفى ظروف ازمة الطاقة التى اشتدت حدتها خاصة فى نهاية عام ١٩٧٣ انفصلت الدوائر الحاكمة الفرنسية فى موقفها عن موقف الولايات المتحدة وبعض الدول الاوربية ، وعقدت عددا من الاتفاقيات الثنائية مع البلدان العربية المصدرة للنفط ، فاستهانت بالشركات الاحتكارية الدولية التى يلعب الرأسمال الامريكى فيها الدور الحاسم .

وازدادت ، فى منتصف السبعينات ، اعتمادات الحكومة الفرنسية فى افريقيا الاستوائية المخصصة لتنفيذ برامج «التعاون» (بعد فترة تقلصها) . وفى عام ١٩٧٤ بلغت هذه الاعتمادات ١٩٧٣,٥

---

* «Le Monde», 15.XI.1975.

* * «Le Monde», 12.II.1976.

مليون فرنك . * ويخصص ما يزيد على نصف «المساعدة» الفرنسية لحاجات التعليـــم ، حيث يشكل الاساتذة ثلاثـــة اخماس الخبراء الفرنسيين العاملين فى جهاز التعاون . ** وقد بلغ عدد الفرنسيين العاملين فى بلدان افريقيا الاستوائية التى كانت مستعمرات فرنسية فى الماضى عام ١٩٧٤ حوالى ١٢٦٠٠ استاذ وخبير . ***

ولكن سياسة «تعاون» الدول الافريقية الفتية مع الدولـــة المستعمرة السابقة وارتباطها ببلدان السوق الاوربية المشتركة لم تحسن من اوضاعها الاقتصادية بصورة محسوسة . فان القسم الاعظم من ميزانيتها ينفق لتسديد الديون الاجنبية ودفع الفوائد . ثم ان التدهور الفظيع فى اسعار صادرات الدول الافريقية الفتية من الخامات والمنتجات الزراعية حتى بداية عام ١٩٧٣ ، وارتفاع اسعار الاجهزة والمنتجات الصناعية المستوردة تجعل اقتصاد البلدان التى كانت مستعمرات فرنسية فيما سبق يعانى من ازمة دائمة .

وحسب احصائيات الاقتصادى الافريقى المعروف سمير امين فان حوالى ٥٠٪ من الدخل الوطنى الاجمالى للبلدان الافريقية الناطقة شعوبها بالفرنسية يتدفق الى فرنســـا على شكل ارباح ورواتب ومدخولات اخرى غيرها . ****

ويسبب الركود الاقتصادى انتشار البطالة على نطاق واسع ، بحيث تشمل كافة فئات سكان هذه البلدان ، ويؤدى الى تصفيـة بعض النجاحات التى تم احرازها فى تطوير التعليم (ولهذا استنتج وزراء التربية والتعليم لثمانية بلدان افريقية تتحدث شعوبهـــا بالفرنسية فى اجتماعهم فى لومه فى ايار (مايو) عام ١٩٧٢ ان نظام التعليم الحالى قليل الفائدة بالنسبة لافريقيا ، وانه لا يجب تقليد الانظمة السائدة فى الغرب ، وانه لا بد من تعليم الشبيبة المهارة فى العمل وتلقينهم المعارف . *****

---

* «Marchés tropicaux et mediterranéens». 11.X.1974.

** «L'Aurore», 9.II.1974.

*** «Jeune Afrique», 9.II.1974, p. 50.

**** «Jeune Afrique», 23.II.1971, p. 51.

***** «Jeune Afrique», 22.VII.1972.

ولهذا فقد اثارت الاوضاع القائمة الامتعاض المتزايد الذى اتخذ اشكالا شتى فى البلدان التى تتحدث شعوبها بالفرنسية .

قام الرئيس الفرنسى الراحل ج . بومبيدو فى الفترة بين سنة ١٩٧١ وسنة ١٩٧٣ باربع رحلات الى افريقيا زار خلالها كافة البلدان الناطقة بالفرنسية تقريبا بالاضافة الى إثيوبيا ، وذلك لتسوية العلاقات الفرنسية الافريقية . ووعد فى خطاباته بانه سيعمل على رفع اسعار بضائع البلدان النامية وتشجيع سياسة «جعل» الجهاز الادارى والشركات المساهمة «افريقية» وزيادة من تدفق رؤوس الاموال .

وفى السبعينات اخذت اغلب المستعمرات الفرنسية السابقة تناضل ضد المعاهدات والاتفاقيات غير المتكافئة التى عقدتها مع فرنسا . وكان الحافز على الشروع بهذا النضال هو نجاح تأميم الجزائر للقسم الاعظم من حقول البترول ، رغم معارضة فرنسا للتأميم . وغدت التظاهرات العاصفة المعادية لفرنسا فى جمهورية مالاغاسى فى ايار (مايو) عام ١٩٧٢ والتى انتهت بابعاد حكومة تسيرانانا الرجعية عن الحكم ، غدت حافزا خاصا لهذا النضال . وطالبت الحكومة الجديدة باعادة النظر فى المعاهدات المعقودة مع فرنسا وحققت جلاء القوات الفرنسية البرية من البلاد .

وفى شباط (فبراير) عام ١٩٧٣ تم فى نواكشوط توقيع اتفاقيات جديدة بين موريتانيا وفرنسا . وصفت موريتانيا كل ما يقيد استقلالها ولم تجدد الاتفاقية الخاصة بالدفاع .

واعقبتها دول افريقيا الاستوائية الاخرى ، الناطقة شعوبها بالفرنسية ، فبدأت مباحثاتها مع باريس بشأن اعادة النظر فى الاتفاقيات . واعلن م . نغوابى رئيس جمهورية الكونغو الشعبية فى مستهل هذه المباحثات ان الاتفاقيات الجديدة «يجب ان تعقد على اساس الاحترام المتبادل لسيادة كلتا الدولتين» . *

وكانت ازمة المنظمة الافريقية الملاغاسية الموريتانية العامة ، التى كانت تحت تأثير فرنسا الشديد ، نتيجة من نتائج الرغبة الشديدة لدول افريقيا الاستوائية الناطقة بالفرنسية فى الحصول

---

* «Jeune Afrique», 11.VIII.1973, p. 57.

على استقلالها التام . وقد انسحبت جمهورية زائير من هذه المنظمة فى نيسان (ابريل) عام ١٩٧٢ . وفى ايلول (سبتمبر) عام ١٩٧٢ اعلنت جمهورية الكونغو الشعبية عن خروجها من المنظمة ، علما بأنها كانت البلد الوحيد ذا الاتجاه الاشتراكى الداخل فى عضويتها . وحذت جمهورية مالاغاسى وتشاد والكاميرون فى عام ١٩٧٣ حذو زائير وجمهورية الكونغو الشعبية . فلم يبق فى المنظمة سوى ١٠ بلدان . وفى الاجتماع الذى انعقد فى بنغى فى ١٠-١٢ آب (اغسطس) عام ١٩٧٤ تم اتخاذ قرار بتحويل المنظمة الافريقية الملاغاسية الموريتانية الى منظمة للتعاون الاقتصادى .

وتعتبر منطقة الفرنك من اهم الوسائل التى تستخدمها البورجوازية الاحتكارية الفرنسية للحفاظ على مواقعها فى المستعمرات السابقة . ان منطقة الفرنك ، التى تأسست كمنظمة طوعية ، تنسق سياسة النقد والسلف للبلدان الاعضاء فيها ، علما بان فرنسا تلعب الدور الحاسم فى هذا النظام . اما فيما يتصل ببلدان افريقيا الاستوائية فقد حافظت فرنسا على حقها بتحديد اسعار العملة ونظام التحويلات داخل المنطقة والتصرف بالاحتياطى من العملة الاجنبية ، وذلك مقابل تأمينها وضمانها لعملة بلدان افريقيا الاستوائية . ومارست فرنسا ، بواسطة هذه الوسائل ، تأثيرها على الفروع الاقتصادية الرئيسية فى الدول الفتية . وكان الرأسمال الفرنسى الاحتكارى يتدخل بكل وقاحة فى سياستها المالية والنقدية والتجارية ، مما ادى الى تضييق استقلالها تضييقا شديدا . لقد اعترف اى . بورج امين الدولة الاسبق ، الذى كان يشرف على قضايا التعاون ، اعترف بان مشاركة المستعمرات الفرنسية السابقة فى منطقة الفرنك تتيح لفرنسا توفير عشرات الملايين من الدولارات سنويا ، ذلك لانها تسدد اثمان المواد الغذائية والخامات التى تشتريها من هذه البلدان بالفرنك . *

واضطرت الدوائر الحاكمة الفرنسية تقديم بعض التنازلات لمستعمراتها السابقة ردا على طلباتها باعادة النظر فى شروط منطقة الفرنك . فقد تمت اعادة تنظيم بنك افريقيا الوسطى وبنك غرب

---

* «Revue de défense nationale», mai 1970, p. 721.

افريقيا وتم انتقالهما الى افريقيا ، وتوسعت حقوق بلدان منطقة الفرنك فى التصرف باحتياطياتها من العملة . ولكن عندما اشار الجنرال ايديما رئيس توغو ، وهو يعبر عن رأيه ورأى قادة البلدان الافريقية الاخرى الناطقة بالفرنسية ، الى ضرورة زيادة قيمة الفرنك الافريقى ، بسبب عدم تطابق سعره وقيمته الحقيقية ، وجعله عملة قابلة للتحويل الحر فى بلدان السوق الاوربية المشتركة ، رفض ج . بومبيدو رئيس جمهورية فرنسا السابق رفضا قطعيا تلبية هذا الطلب واعلن ان سيادة واستقلال المستعمرات الفرنسية السابقة يتوقفان على ضمان فرنسا للفرنك الافريقى . *

الا ان تعاظم موجة الاستياء التى عمت معظم بلدان افريقيا الاستوائية الناطقة بالفرنسية بسبب سياسة باريس هذه ، ارغم فرنسا على اللجوء الى وسائل جديدة فى منتصف السبعينات . فقد قامت الدوائر الحاكمة الفرنسية فى تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٧٣ بمحاولات جديدة لتعزيز التعاون مع قادة بعض البلدان الافريقية ولو من القادة «الموالين» لها . بيد انه لم يشارك فى الاجتماع الذى انعقد فى باريس سوى ١٠ بلدان ناطقة بالفرنسية . وغاب ممثلو كل من موريتانيا وجمهورية مالاغاسى وتشاد والكاميرون عن الاجتماع . ونقلا عن الصحف فقد تم الاتفاق فى هذا الاجتماع على مشروع تأسيس منطقة اقتصادية ونقدية واسعة من نوع رابطة الامم على النمط الفرنسى . وحدد الاجتماع عام ١٩٨٠ موعدا لتشكيل هيئة تنفيذية عامة . ** وفى اوائل آذار (مارس) عام ١٩٧٥ انعقد فى بنغى اجتماع شارك فيه ١٩ بلدا افريقيا تتكلم شعوبها بالفرنسية ، وحضر الاجتماع الرئيس الفرنسى فاليرى جيسكار دستان ، حيث كان من المقرر التعاون وتحقيق قيام نظام اقتصادى جديد . وفى ايار (مايو) عام ١٩٧٦ انعقد اجتماع آخر فى باريس .

وتم فى الآونة الاخيرة توقيع اتفاقيات جديدة للتعاون بين فرنسا وجمهورية الكونغو الشعبية والغابون والكاميرون والسنغال وداهومى وغيرها . وتنص الاتفاقيات المعقودة مع السنغال على تقليص عدد القوات المسلحة الفرنسية المرابطة فيه .

---

* «France–Eurafrique», XII.1972–I.1973, p. 22-23.

** «Jeune Afrique», 24.XI.1973, p. 31-36.

ومما له دلالته أنه قد تم الغاء امانـــة الدولة المشرفة على قضايا التعاون فى آذار (مارس) عام ١٩٧٤ وانيطت كافة اعمالها بوزارة الخارجية . وبذلك فقد تم وضع البلدان الافريقية الناطقة بالفرنسية على قدم المساواة مع الدول الاخرى التى لفرنسا علاقات دبلوماسية معها .

تهتم الدوائر الحاكمة الفرنسية اهتماما كبيرا بمستعمراتهـــا السابقة ، الا ان هذا لا يعنى انها لا تكترث بالبلدان الافريقية الاستوائية الاخرى . ان الدوائر الاحتكاريـــة الفرنسية تعمل على تعزيز روابطها التجارية والاقتصادية بفعالية خاصة مع نيجيريا ، وهى اكبر بلد فى افريقيا . فقد شغلت فرنسا المرتبـــة الثالثة فى قائمة مستوردى البضائع النيجيرية . * كمـــا تضاعفت صادرات فرنسا الى نيجيريا عدة مرات .

وعلى الرغم من ان علاقات الدوائر الحاكمة الفرنسية الوثيقة بانظمة جنوب افريقيا العنصرية تعرقل جدا سياسة فرنسا فى عموم القارة فان السبعينات لم تأت بتغيرات ملحوظة فى هذه العلاقات . ان بيع الاسلحة الفرنسية ، واشتراك الرأسمال الفرنسى فى بناء المنشآت التى تعزز مواقع الانظمة المعادية للشعوب بالاضافة الى امتناع الدبلوماسية الفرنسية عن ادانتها وتجاهلها لقرارات منظمة الوحدة الافريقية — كل هذا يزيد من اشتداد العلاقات بين فرنسا واغلب البلدان الافريقية حدة علما بان النزاع الرئيسى كما يبدو فى انتظارها .

وانتهجت الدوائر الحاكمة الفرنسية نهجا اكثر مرونة بالنسبة للبلدان ذات الاتجاه الاشتراكى . فقد اعادت فرنسا علاقاتهـــا الدبلوماسية مع غينيا وتحاول تحسين علاقاتها مع جمهورية الكونغو الشعبية بعد ان انحسرت هذه العلاقات فى اعقاب وقوف حكومـــة الكونغو بحزم وثبات فى طريق التطور غير الرأسمالى .

ويبدو ان فرنسا ستبذل جهودها لتكيف سياستها فى افريقيا ، باسرع ما يمكن ، للواقع السياسى الراهن . وان الانقلاب الحكومى الذى حدث فى النيجر فى ١٤ نيسان (ابريل) عام ١٩٧٤ اعاد للاذهان

---

* «Marchés tropicaux et méditerranéens», 25.I.1974, p. 193.

ضرورة التعجيل فى اعادة النظر فى هذه السياسة ، وذلك عندما ازيح عن السلطة نصير من اشد انصار التعاون مع فرنسا ، وهو الرئيس امانى ديورى . لقد حلت كارثة جفاف شديد بالنيجر فطالبت فرنسا برفع اسعار الاورانيوم ، ولكن دون جدوى . فقد رفضت الدوائر الحاكمة الفرنسية تلبية هذا الطلب . * وادت الاوضاع الاقتصادية القاسية فى البلاد وانتشار الفساد الى الانفجار والاطاحة بنظام ديورى . وتولت زمام السلطة حكومة عسكرية برئاسة المقدم سينى كونشه . وكانت الخطوات الاولى التى اتخذها هى المطالبة بجلاء القوات الفرنسية عن البلاد . وتم فى ايار (مايو) عام ١٩٧٤ رفع اسعار الاورانيوم الغابونى الخام وبدأت مفاوضات حول اعادة النظر فى اسعار الاورانيوم النيجرى . وفى ٢٧ تشرين الاول (اوكتوبر) عام ١٩٧٥ غادر آخر جندى فرنسى ارض البلاد .

واسس الرئيس فاليرى جيسكار دستان وزارة التعاون فى الحكومة الفرنسية الجديدة مما يؤكد على اهمية ودور السياسة الجديدة . وفى آن واحد تم حل مفوضية الشؤون الافريقية والملاغاسية التابعة لرئيس الجمهورية والتى كان يرأسها دائما ج . فوكر اعتبارا من عام ١٩٦٠ . ولاقى ابعاد فوكر عن ساحة السياسة الفرنسية ارتياحا شديدا فى افريقيا حيث اعتبروه ، وهم على حق ، عدوا لدودا للعلاقات المتكافئة بين فرنسا والبلدان الافريقية . **

بيد ان تكيف الاستعمار الفرنسى الجديد ، وفقا للتغيرات الطارئة على الاوضاع فى القارة الافريقية فى السبعينات ، يجرى بحيث لا يمس فى الظاهر بوعى الشعوب الافريقية الوطنى المتعاظم وطموحها بالاستقلال ، وفى الوقت نفسه لا يجرد الامبريالية الفرنسية من مواقعها الاقتصادية والاستراتيجية الرئيسية فى هذه البلدان . ويترك هذا التكتيك المزدوج اثره على المفاوضات حول اعادة النظر فى المعاهدات والاتفاقيات التى عقدتها باريس مع بلدان افريقيا الاستوائية . وتنتهى هذه المفاوضات عادة ببعض التنازلات ،

---

* «Les Échos», 16.IV.1974.

** «Le Monde», 31.V.1974.

تقدمها فرنسا لغرض الحفـــاظ على مواقعهـــا ولو مبتورة فى مستعمراتها السابقة .

ومما يشهد على تكيف الاستعمار الفرنسى الجديد هو واقـع اعتراف باريس العاجل بحكومة شرعية فى جمهورية انغولا الشعبية فور انتصار قوى الجبهة الشعبية لتحرير انغولا وذلك على الرغم من ان فرنسا كانت تدعم المجموعات الانشقاقية فى انغولا .

ويبدو ان فرنسا فى السبعينات ستكون كالسابق الملهـــم الرئيسى للتقارب بين البلدان الافريقية و«السوق المشتركـــة» . ان اسلوب استثمار ثروات القارة الافريقية هذا يعوض بدرجـــة كبيرة عن الخسائر التى تكبدتهـــا الدوائر الاحتكارية الفرنسيـــة نتيجة لتغير علاقاتها الثنائية مع بعض الدول الناطقة بالفرنسية .

ان تصفية الانظمة العنصرية فى جنوب افريقيا تعتبر مهمة من اكبر المهام الدولية فى الظروف الراهنة ، ويؤدى تعزيز تلاحم ورص صفوف كافة شعوب القارة الافريقية فى الاونة الاخيرة ، يؤدى حتما الى اشتداد نضال الدول المستقلة ضد الاستعمار والعنصرية وذلك مع تعاظم دعم الاسرة الاشتراكية والقوى التقدمية فى العالم اجمـع له . وسيتوقف طابع علاقات فرنسا مع البلدان الافريقية ، بدرجة كبيرة ، على ما اذا كانت دوائرها الحاكمة تمتنع عن سياسة دعم المستعمرين والعنصريين فى جنوب افريقيا . وان البيانات بمنع بيع بعض اصناف الاسلحة للعنصريين هى وحدها لا تكفى . ولا يبدو ان باريس تنوى ان تغير موقفها من جمهورية جنوب افريقيا . والدليل على ذلك هو القرار عن ارسال المعدات الفرنسية الى جمهورية جنوب افريقيا لبناء محطة كهرذرية هناك ، مما اثار فى ربيـع عام ١٩٧٦ السخط والاستياء فى البلدان الافريقيـــة المستقلة ، والاحتجاج الرسمى الذى صدر باسم الوحدة الافريقية .

٤ ـ جمهورية المانيا الاتحادية :
تحت ظل راية المجموعة الاوربية الافريقية

تتأثر سياسة المانيا الاتحادية فى افريقيا فى السبعينـــات بتطورات كبيرة فى كـــل نظام العلاقات الدوليـــة . وتراعى هذه

السياسة اكثر مما مضى تعاظم دور البلدان الناميـــة فى المسرح الدولى وحتمية تطور النضال ضد الامبريالية والتحولات الاجتماعية والاقتصادية .

ان مبعث زيادة توسع الرأسمال الالمانى الغربى فى الاسواق الخارجية ، وبضمنها الافريقية ، هو بنية اقتصاد جمهورية المانيا الاتحادية ، والانتاج الصناعى بالدرجة الاولى ، الذى يتوقف وضعه كثيرا على مستوى تبادل السلع مع البلدان الاخرى . وقد ادى اتجاه الانتاج الصناعى اساسا الى الاسواق الخارجية الى ان جمهورية المانيا الاتحادية قد شغلت المرتبة الثانية (بعد الولايات المتحدة الامريكية) فى صادرات العالم الرأسمالى * ، وامن لها توفير احتياطى العملة والذهب . وتجنى احتكارات المانيا الاتحادية قسما كبيرا من ارباحها من التبادل غير المتكافئ مع البلدان الافريقية .

وان تصدير الرأسمال والتوسع التجارى الخارجى همـــا ، فى ظروف التطور المتفاوت والدورى للاقتصاد الرأسمالى وسيلتان من الوسائل الهامة لاستقرار رأسمالية الدولة الاحتكارية ولتخفيف الازمات والكساد التى تؤثر تأثيرا سلبيا على الوضـــع السياسى الداخلى .

ويعتبر ممثلو الدوائر الاحتكارية الالمانية الغربية ان تصدير الرأسمال الانتاجى هو من إكثر الوسائل فعاليـة لغزو الاسواق الخارجية ولذلك يلحون فى طرح مسألة الانتقال اساســـا الى هذا الاسلوب للتوسع ولا يهملون ، بطبيعة الحال ، فرص زيادة تصدير السلع . ويؤكد برنامج تطور المانيـــا الاتحاديـــة الاقتصادى فى السبعينات ان تصدير الرأسمال وتأسيس شركات احتكاريـــة لفروعها فى الخارج هما من المهام الرئيسية التى ينبغى حلهـــا فى السنوات القريبة القادمة .

وان اتساع الهوة بين استهلاك وانتاج الوقـــود ومشتقات النفط الاخرى نتيجة لتلاعب كبرى شركات النفط الدولية ، اثار فى الغرب ، فى اواخر عام ١٩٧٣ ، ما يدعى بازمة الطاقة التى شملت كذلك المانيا الاتحادية . وغدت مهمة تأمين حصول الاحتكارات على

---

* «International Financial Statistics», May, 1975.

مصادر المواد الخام والوقود من اولى المهام التى تعمل سياسة المانيا الاتحادية فى افريقيا على حلها .

وسبب ظهور الرأسمال الالمانى فى افريقيا فى وقت متأخر بالمقارنة مع المنافسين الاساسيين ضعف مواقعه الاقتصادية نسبيا فى القارة . وتشمل هذه المسألة سواء حجم الاستثمارات الخاصة او امكانيات ممارسة التجارة بدون وسطاء . ولا تستطيع الاحتكارات الالمانية الغربية التسليم ، مثلا ، بان القسم الاعظم من عملياتها التجارية يجرى بواسطة شركات بريطانية وفرنسية وامريكية وبلجيكية وهولندية وسويسرية ، سبق لها وان ركزت دعائمها فى افريقيا . لقد بلغت قيمة الصفقات التجارية المباشرة التى عقدتها المانيا الاتحادية مع شركائها الافريقيين اقل من مليار مارك فى عام ١٩٧٢ ، علما بان القيمة الاجمالية لواردات المانيا الاتحادية من البلدان الواقعة جنوبى الصحراء الكبرى بلغت ٢,٩ مليار مارك . * ويتم استيراد نسبة عالية ، من الخامات قبل كل شىء ، عن طريق الوسطاء من بلدان كغينيا ونيجيريا وغامبيا وسيرا ليون حيث تصل هذه النسبة الى ٩٠٪ ، وتتراوح فى الفولتا العليا وزامبيا وداهومى بين ٨٠ و٩٠٪ ، وتبلغ فى زائير والسنغال وتوغو والغابون ٨٠٪ ، وفى امبراطورية وسط افريقيا ورواندا وبوروندى ٧٠٪ ، وفى غانا واوغندا والصومال ٦٠٪ . **

وان انضمام انجلترا للسوق الاوربية المشتركة فتح امام الاحتكارات الالمانية الغربية آفاقا ليس لزيادة توسعها فى القارة على حساب «غزو» اسواق دول الكومنويلث الافريقية فحسب ، بل لتحقيق «التساوى فى الحقوق» مع الدول المستعمرة السابقة فى مسألة تغلغلها الى مناطق نفوذ هذه الدول .

والمعروف ان «الدول التسع» اقدمت على منح البلدان المرتبطة بالسوق تسهيلات تجارية اضافية وزيادة نسبة تصدير منتجاتها الزراعية وزيادة صندوق «المساعدة» تبعا لزيادة عدد الدول الجديدة

---

* «Übersee Rundschau», 1974, N. 1, S. 18.

** المصدر السابق .

المنضمة اليها . * وبذلت بون جهودا كبيرة للتعجيل من تنفيذ خطط اشراك اعضاء جدد فى «السوق المشتركة» . لقد ايدت المانيا الغربية ، مثلا ، خلافا لانجلترا وفرنسا ، الشروط «المعتدلة» للمعاهدة الجديدة . وكان هدفها من وراء ذلك زيادة رصيدها السياسى فى افريقيا .

ومما يثير اهتمام احتكارات المانيا الاتحادية بصفة خاصة ان بلدان شمال افريقيا وغيرها من دول حوض البحر الابيض المتوسط تشغل المرتبة الاولى فى الخطط التى توضع فى مقر «الدول التسع» من اجل مواصلة التوسع فى افريقيا . ولقد استرعت هذه المنطقة دائما اهتمام المانيا الاتحادية بسبب موقعها الاستراتيجى واحتياطياتها الهائلة من الوقود والمواد الخام وقربها الجغرافى منها . والدليل على ذلك ان شمال افريقيا والشرق الاوسط يغطيان تماما على وجه التقريب حاجة المانيا الاتحادية فى النفط .

بيد ان ميل سياسة المانيا الاتحادية فى افريقيا فى السبعينات بشكل ملحوظ نحو «الاستعمار الجديد الجماعى» لا يعنى بان مصالح بون فى افريقيا تطابق تماما مصالح الشركاء فى السوق الاوربية المشتركة . ولا تستهدف الدوائر الحاكمة فى المانيا الغربية الا استخدام «السوق المشتركة» لخلق ظروف اكثر ملاءمة لنشاط احتكاراتها الخاصة فى القارة .

واظهرت ازمة الطاقة بصورة مقنعة ان الزملاء فى الحلف يفضلون فى اكثر المواقف حرجا العمل بموجب مبدأ «كل واحد يتحرك من اجل نفسه» . تقف بون الى جانب تحقيق التوسع بصورة مشتركة ، بيد انها ليست اقل فعالية فى العمل على توسيع علاقاتها الثنائية المباشرة مع البلدان الافريقية . واعلن وزير الاقتصاد الالمانى الغربى فريدريكس ، وهو يرد على الزملاء فى السوق الاوربية المشتركة الذين يلومون المانيا الغربية على ان سياستها فى البلدان النامية تنحو نحو اقامة الروابط الثنائية التى كانت سائدة فى الخمسينات ، قائلا : «اعترف باننا قد اضطررنا فى الوقت

---

* راجع الفصل السابع لتجد شرحا اكثر تفصيلا حول سياسة السوق الاوربية المشتركة فى افريقيا .

الحاضر على السير فى هذا الطريق الثنائى» . واضاف انه من الاسباب التى دعت الى ذلك هو عجز بلدان السوق الاوربية المشتركة عن وضع «سياسة» فعالة «للطاقة» . *

وتعتقد شركات المانيا الاتحادية الاحتكارية ان تطوير العلاقات الثنائية مع البلدان الافريقية ، وخاصة زيادة الاستثمارات المباشرة فيها ، هو وسيلة من اكبر الوسائل امانة تضمن لها مصالحهـــا فى القارة . وصارت بون تهتم جل الاهتمام بالعلاقات مع البلدان التى لديها احتياطيات من الثروات الطبيعية ، وذلك تحت تأثير مـــا كانت تعانيه مـــن خطر الجوع النفطى وشحة المواد الخـــام عام ١٩٧٣ . ومن اجل تحقيق هذا الغرض قام برانت المستشار السابق آنئذ ، مثلا ، بزيارة الجزائر ومصر فى ايار (مايو) عام ١٩٧٤ . كانت هذه اول زيارة فى تاريخ المانيا الاتحادية يقوم بها رئيس حكومـــة المانيا الغربية لهذين البلدين . ونجحت بون فى عقد عدة اتفاقيات تجارية واقتصادية جديدة مع هذين البلدين بعد ان قدمت لهمـــا مساعدات مالية ضخمة (فقد منحت الجزائر غداة زيارة فيلى برانت ١٠٠ مليون مارك اضافى . اما مصر فتلقت من المانيا الاتحاديـــة خلال الفترة بين كانون الثانى (يناير) عام ١٩٧٢ ونيسان (ابريل) عام ١٩٧٤ مبلغ ٢٢٠ مليون مارك «كمساعدة») . * *

وازدادت مشاركة الشركات الالمانية الغربية فى بناء مختلف مشاريع الاساس فى بلدان شمال افريقيـــا . واستطاع الرأسمال الالمانى الغربى فى بعض الحالات ان يعقد عقودا ترتبط ارتباطـــا مباشرا باستخراج النفط . فقد عقدت شركة «ديمينيكس» ، مثلا ، فى كانون الثانى (يناير) عام ١٩٧٤ مع شركة سوناتراك الجزائرية الحكومية اتفاقية للتنقيب عن الثروات الطبيعية فى الصحراء الكبرى .

ونجحت المانيا الاتحادية فى توسيع علاقاتها الاقتصادية مـــع ليبيا . فقد استرعت اهتمام الدوائر الصناعية والمالية الالمانية الغربية حقيقة ان التصنيع الذى بدأ فى هذا البلد العربى قـــد خلق هناك سوقا ذات آفاق واسعة لتصريف المعدات والاجهـــزة

---

* «Bulletin des Presse- und Informationamtes der Bundesregierung» (Bonn), 14.II.1974, S. 189.

* * «Handelsblatt» (Düsseldorf), 11.IV.1974.

الالمانية الغربية . ويتيح هذا لالمانيا الاتحادية التحول الى ارسال الاجهزة والمعدات الى ليبيا ثمنا للنفط الليبيى عوضا عن دفع العملة الصعبة . وفى تقدير الصحافة الالمانية الغربية فان ليبيا تهتم بمواصلة توسيع علاقاتها الاقتصادية مع المانيا الغربية ، التى تطورت تطورا سريعا ، وتشجع بكل الوسائل هذه العلاقات * .

نذكر على سبيل المثال ان الحكومة الليبية عهدت لشركات المانية غربية تنفيذ ١٧ مشروعا تبلغ قيمتها الاجمالية مليارى مارك من مجموع ٢٥ مشروعا من المقرر تنفيذها طرحتها الحكومة الليبية للمناقصة الدولية ** . واقامت الشركات الالمانية الغربية فى ليبيا مصنعا لاطارات السيارات تبلغ قيمته ١٠٠ مليون مارك وطاقة انتاجية قدرها ٤٥٠ الف اطار فى السنة *** . وفى عام ١٩٧٤ بدأت شركة «كليكنر – همبولد – ديتش» محادثاتها مع الحكومة الليبية حول اقامة مصنع لمواد البناء تبلغ قيمته الاجمالية ٥٠٠ مليون مارك **** . وتبدى حكومة المانيا الاتحادية استعدادها ليس للمشاركة فى بناء مشاريع صناعية وزراعية وانتاجية فحسب ، بل ولتمويلها كذلك ، بغية استقرار واردات النفط واسعاره . ولكن الاحتكارات الالمانية الغربية تسعى ، بقدر المستطاع ، الى زيادة استثماراتها فى صناعة استخراج النفط قبل غيرها من الصناعات .

كما ان سياسة المانيا الاتحادية النشيطة فى بلدان شمال افريقيا شملت المغرب وتونس ايضا . كانت الاحتكارات الالمانية الغربية تعتبر هذين البلدين منذ زمن بعيد هدفا لتوسعها . ومما تساعد على ذلك الامتيازات التى يتمتع بها الرأسمال الاجنبى هناك وانعدام خطر تأميم الملكية الاجنبية ، بالاضافة الى العلاقات السياسية الوثيقة بينهما وبين المانيا الاتحادية . وبهذا الصدد

---

* Bulletin des Presse», 1.III.1974, S. 270-271; «Handelsblatt», 1–2. III. 1974.

** «Handelsblatt», 8.IV.1974.

*** «Handelsblatt», 15.I.1974.

**** «Handelsblatt», 22-23.III.1974.

فقد اشار محمد بن حيما وزير التجارة والاقتصاد والمالية المغربى الى ان «عملية «اعطاء صبغة مراكشية» التى تمارس من حين لآخر فى البلاد لا تمس الرأسمال الالمانى الغربى» * .

ثم ان الجهود التى تبذلها الاحتكارات الالمانية الغربية لتوسيع «جغرافيا» استثماراتها تشمل ايضا البلدان الواقعة جنوبى الصحراء الكبرى . فقد تضاعفت الاستثمارات الخاصة لالمانيا الاتحادية خلال الفترة بين سنة ١٩٧١ وسنة ١٩٧٣ بما يزيد على ثلاث مرات فى نيجيريا وداهومى ، وما يزيد على مرتين فى السنغال . وتمت خلال تلك الفترة استثمارات جديدة تتجاوز المليون مارك فى اقتصاد بعض البلدان كغامبيا والنيجر وساحل العاج وغانا وتوغو . كما وازدادت استثمارات المانيا الاتحادية فى ليبيريا فاصبحت ١٦٤,٧ مليون مارك بعد ان كانت ١٥٥,٢ مليون مارك * * .

ان الصفة المميزة لسياسة المانيا الاتحادية الحالية فى افريقيا تظهر سواء فى افريقيا الشمالية او فى افريقيا الاستوائية . وهى محاولة «الربط بين مصالح البلدان النامية الاقتصادية وبين احتياجات اقتصاد المانيا الاتحادية للمواد الخام» * * * . فقد حصلت ثمانى شركات المانية غربية ، مثلا ، على حقوق مطلقة فى بناء عدد من المنشآت الصناعية فى شمال شرقى زائير ، ونالت الى جانب ذلك حق الاشتراك مع زائير فى استخراج الثروات الطبيعية التى تم اكتشافها فى المنطقة مؤخرا ، وذلك بموجب الاتفاقية الموقعة فى ميونيخ بين زائير واتحاد الشركات الالمانية الغربية فى كانون الثانى (يناير) عام ١٩٧٤ * * * * .

وتركز الدوائر الحاكمة الالمانية الغربية اهتمامها دائما على خلق الظروف الملائمة لنشاط الرأسمال الاحتكارى الخاص فى البلدان الافريقية . وكثيرا ما يزور اعضاء الحكومة الالمانية الفيدرالية وممثلو الرأسمال الصناعى المالى الالمانى الغربى

---

* «Handelsblatt», 14.III.1974.

* * «Übersee Rundschau», 1974, N 1, S. 12.

* * * «Afrika heute», 1974, N 1/2, S. 7.

* * * * المصدر السابق .

هذه البلدان . وتعتبر زيادة نمو حجم الاستثمارات الالمانية الغربية الخاصة فى افريقيا نتيجة للجهود المشتركة التى بذلتها الحكومة والرأسمال الاحتكارى . فقد بلغت زيادة هذه الاستثمارات اكثر من ٧٠٠ مليون مارك خلال الفترة بين سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٧٣ * (ما عدا جمهورية جنوب افريقيا) .

وتطرح الاوساط الاحتكارية لاجل تمهيد الظروف الملائمة لتوسع الرأسمال الاجنبى فى البلدان المتحررة مختلف النظريات التى تعلل مشاركة الدول الغربية فى تطوير البلدان المتحررة والتى تستهدف تمويه جوهر «المشاركة» الاستعمارى الجديد .

من هنا بالذات ينجم الاهتمام الشديد الذى تبديه الاحتكارات الالمانية الغربية فى تطوير صناعة التعدين وصناعة التحويل وتشييد مؤسسات الكهرباء والكيمياء ومصانع لانتاج الادوات المنزلية ومنشآت الصناعة الخفيفة وصناعة المواد الغذائية فى بلدان افريقيا . لقد استطاعت الشركات الاحتكارية الالمانية الغربية خلال السنوات الاخيرة ان تعقد اتفاقات لاقامة منشآت من هذا القبيل فى مختلف مناطق افريقيا . وكثيرا ما يتوقف اختيار المانيا الفيدرالية للبلدان على ما بلغته صناعة التحويل فيها من تطور ، وعلى طبيعة موقفها من الرأسمال الاجنبى . نذكر على سبيل المثال ان هناك فرصا ملائمة لرجال الصناعة الالمانية الغربية فى هذا المجال فى المغرب ، حيث تتطور تطورا سريعا صناعة النسيج والخياطة . وتشير صحيفة الاوساط المالية والصناعية «هندلسبلات» الى انه «بواسطة ارسال المعدات والمنتجات شبه الجاهزة الى هناك من الممكن مع مرور الزمن توسيع تصدير البضائع ودخول اسواق افريقيا واوربا وامريكا الشمالية» . وتقول الصحيفة انه من شأن المغرب ان تلعب لاوربا نفس ذلك الدور الذى تلعبه المكسيك بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ، وذلك فى مجال تقسيم العمل العالمى * * .

* «Übersee Rundschau», 1974, N 1, S. VI.

* * «Handelsblatt», 9/10.III.1973.

ان ممارسة اقامة مشاريع ذات دورة انتاجية غير كاملة انتشرت على نطاق واسع . وتلجأ الشركات الاحتكارية لشتى انواع الاحتيال والتلاعب لتسيطر على اقتصاد الدول الفتية . ففى الجزائر ، مثلا ، يجرى بناء اضخم مصنع للجرارات فى شمال افريقيا بمساعدة شركة دياغ الالمانية الغربية ، بيد ان تصميم المصنع لا يتضمن انتاج نضاحات لمحركات الديزل . وتكتب صحيفة «دى فارهايت» الصادرة فى برلين الغربية ان «هذه القطعة الهامة لمحرك الجرار سوف تصدر على مدى عشرات السنين من المانيا الاتحادية اسوة بقطع الغيار الغالية الثمن للاجهزة الانتاجية» * .

واخذت الاوساط الاستعمارية الجديدة فى المانيا الاتحادية فى السنوات الاخيرة تتحدث اكثر فاكثر عن ضرورة اتخاذ تدابير موجهة لتحقيق «استراتيجية التطور الاجتماعى» فى البلدان المتحررة .

وليس مبعث الاهتمام بالمشاكل الاجتماعية للدول الفتية المشاعر الانسانية مطلقا . ان الاحتكارات الضخمة لا تبدى اهتماما بتجديد اقتصاد البلدان النامية تجديدا معينا فحسب ، بل ولخلق الظروف الملائمة ، من وجهة نظر رب العمل ، لضمان استمرار حياة السكان (القوة العاملة) وكفاءتهم . ويقترح علماء الاقتصاد الالمان الغربيون زيادة «الاهتمام بالانسان» بعد ان يشيروا الى ارتباط سعة السوق الداخلية ونمو انتاجية العمل بمستوى الضمان الاجتماعى والتعليم والخدمة الطبية للسكان (الايدى العاملة) * * .

وحين تبذل الدوائر الحاكمة فى المانيا الاتحادية جهودها للاشتراك فى التحولات الاجتماعية والاقتصادية للدول الفتية فانها تنطلق من مواقف الدفاع الطبقية عن مصالح البورجوازية المحلية والاجنبية فى الدول الفتية . ثم ان نشاطاتها موجهة

---

* «Die Wahrheit». Berlin (West), 20.III.1973.

* * F. Harbison und Ch. A. Meyers. Investitionen in den Faktor Mensch und wirtschaftliches Wachstum. – «Soziologie der Entwicklungsländer». Stuttgart-Berlin, 1968.

للحفاظ على العلاقات الرأسمالية الخاصة وتثبيتها فى البلـــدان المتحررة ، وجعل تطوير المؤسسات الاجتماعية يسير على غرار ونمط الغرب الرأسمالى .

وتعاظم فى السبعينات تعاظما شديدا دور واهمية الجانـب الاجتماعى من توسع جمهورية المانيا الاتحادية فى البلدان النامية ، مما اثر على اتجاهات الاستعمار الالمانى الغربى الجديد الاخرى . فقد تمت اعادة النظر فى الاجراءات المتصلة بتصدير الرأسمـال وادخلت تعديلات عليها . واكتسبت برامـج «المساعـــدات» الاقتصادية والفنية «والسياسة الثقافية» فى الخارج طابعـــا اجتماعيا .

وتعتبر «المساعدة الفنية» التى يتعاظم شأنها سنة تلـــو اخرى اهم وسيلة من كافة الوسائل المستخدمة عند تنفيذ النهج الجديد . فحكومة جمهورية المانيا الاتحاديـة تنفـــق الامـــوال المخصصة «للمساعدات الفنية» لتبنى فى افريقيا مراكز اعداد الكوادر الفنية والادارية والتعليمية . كما تشيد مراكز لاعـداد نشطاء للحركـة النقابية وقادة التعاونيات الفلاحية ومنظمـــات النساء والشبيبة . وتقام ضمن نطاق «المساعدات الفنية» مزارع «نموذجية» تعرض اساليب تنظيم العمل الرأسمالى . لقد انفقـت المانيا الاتحادية لتحقيق «المساعدات الفنية» لافريقيـــا ٩٩٩,٢ مليون مارك خلال الفترة بين سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٧١ (٤٥,٧٪ بالمتوسط من مجمل حجم هذا النوع من المساعدات المقدمـــة لكافة البلدان النامية * ، وقد شمل هذا النوع من المساعدات ٣٨ دولة افريقية حتى عام ١٩٧٢ ، ولذلك فقد ارتفعت حصتها مـن الاموال المخصصة حتى بلغت ٥٥٪) ** .

يواظب المستعمرون الالمان الغربيون الجدد على البحث عن بديل لطريق التطور غير الرأسمالى الذى يجتذب شعوب البلدان المتحررة ، وهم يحاولون بذلك عرقلة عملية التشهير الاجتماعى

---

* «Handbuch der Entwicklungshilfe. Baden-Baden, II A. OIBR 97. Lieferung», November 1972, S. 3.

** المصدر السابق .

بالرأسمالية فى البلدان النامية . وانهم يحاولون ، بشتى الوسائل ابتداء من «المساعدات» وحتى تصدير الاصلاحيـــة الاشتراكية ، اقامة جهاز ثابت للعلاقات الرأسمالية فى الحياة الاقتصاديـــة والاجتماعية للدول الافريقية الفتية . ولكن «التجديد» الذى يهوى علماء السياسة الغربيون المتخصصون بشؤون البلدان النامية ، التحدث عنه ، لا يتعدى مـــن حيث الجوهر نطاق الاصلاحـــات البورجوازية المحدودة التى تستهدف ايقاف تعاظم ثورات التحرر الوطنى والحيلولة دون تحولها الى ثورات اجتماعية .

٥ ـ اليابان والدبلوماسية الاقتصادية

«اكتشفت» اليـــابان افريقيـــا فى الخمسينات ، امـــــا الاهتمام الشديد تجاه البلدان الافريقية فلم يبديه الرأسمـــال الاحتكارى اليابانى الا فى نهاية الستينات ومطلع السبعينات . واصبحت هذه المرحلة نقطة الانعطاف فى السياسة اليابانيـة فى افريقيا . فاذا كان قد اطلق على هذه السياسة فى الستينات بحق اسم «الاستطلاع الاقتصادى» فقد امكن تحديدها فى السبعينات باعتبارها «التدخل الاقتصادى» .

ان العوامل الخارجية التى لها تأثيرها فى الوقـــت الحاضر سواء على سياسة اليابان او على سياسة غيرها من الـــدول الامبريالية — وهى تعاظم جبروت المنظومة الاشتراكية العالمية وتأثيرها ، وتعزز حركة التحرر الوطنى ، واشتداد التناقضـات بين الدول الامبريالية حدة — ان هذه العوامل قد لعبـــت دورا كبيرا فى تجاوز هذه السياسة نطاق جنوب شرق آسيا ومدها الى مناطق جديدة ، ونعنى بها افريقيا وامريكا اللاتينية .

كما تلعب العوامل الداخلية دورا كبيرا ، اذ انها تحدد قدرة الاحتكارات اليابانية على القيام بالهجوم فى عدة جبهـــات . ان مستوى التطور الاقتصادى ومعدل التراكم العالى اللذان تم التوصل اليهما خلال فترة وجيزة للغاية كونا احتياطات كبيرة من رؤوس الاموال الحرة التى تطمح اليابان الى استغلالها باكثر ما يمكن

من الارباح (تشغل اليابان منذ عام ١٩٧٠ المكانة الثانية بين البلدان الرأسمالية فيما تقدمه من «مساعدات» للبلدان النامية) .

والى جانب ذلك فقد تميز مطلع السبعينات بتدهور اوضاع البلد الاقتصادية . وهبطت سرعة معدلات التنمية . ولهذا السبب بالذات تطرح دوائر طوكيو الاحتكارية فى السبعينات ثلاث مهمات اساسية امام ديبلوماسيتها وهى : ضمان استقرار مجالات استثمار رؤوس الاموال ، ومصادر التزويد بالخامات والوقود ، وامكانية التعويض عن الواردات ببيع منتجات جاهزة . وكتب اوهيرا وزير خارجية اليابان بهذا الصدد قائلا : «ازدادت زيادة شديدة حاجة اليابان الى مصادر الخامات والاسواق ولا يقتصر مجال نشاطها على آسيا ، بل يشمل العالم اجمع» * .

ويعمل القادة اليابانيون ، من اجل كسب البلدان الافريقية ، على اقناع حكوماتها بان اليابان على استعداد للاسهام فى تقدم البلدان النامية الاقتصادى ، وبالتالى ، بضرورة تقضى «بمضاعفة» الجهود لضمان التعاون المبنى على اساس المنفعة المتبادلة . وبالمناسبة ، فان لهذه التصريحات اسبابا موضوعية . فان مبعثها ، من ناحية ، تلك الحدود التى تضع الرأسمال اليابانى الاحتكارى فيها العمليات' الداخلية التى تجرى فى الدول الفتية . ومن الناحية الاخرى ، فان لطوكيو مصلحة حقيقية بتقدم الدول النامية اقتصاديا وفنيا تقدما معينا ، وذلك لغرض استغلالها استغلالا اكمل فى تقسيم العمل الرأسمالى العالمى .

ان «الدبلوماسية الاقتصادية» هى اداة للمناورات السياسية التى تمارسها اليابان فى افريقيا او بتعبير آخر دبلوماسية «التعاون الاقتصادى» . ويتميز النشاط السياسى الخارجى كله للدولة اليابانية فى فترة ما بعد الحرب بأساليب «الدبلوماسية الاقتصادية» . تعتبر الامبريالية اليابانية ان الاقتصاد وسيلة للسياسة الخارجية اذ انها محرومة من جبروتها العسكرى بحكم هزيمتها فى الحرب ومضطرة الى تجنب اساليب التدخل العسكرى . ومع ذلك تحاول الدبلوماسية اليابانية فى افريقيا الاستفادة من

---

* «Pacific community», April 1972, p. 410.

شعور الكراهية الطبيعية التى تكنها الشعوب الافريقية للدول المستعمِرة السابقة . وتقوم اليابان بدعاية واسعة سواء فى آسيا ام فى القارة الافريقية تفصح عن انتمائها الى «الكتلة الافريقية الاسيوية» وضرورة النضال المشترك ضد «رأسمال البيض» .

وارست الزيارتان اللتان قام بهما وفدان حكوميان ، الاول برئاسة فوميتيكو كونو عام ١٩٧٠ والآخر برئاسة سينوبو ايتيكافا عام ١٩٧١ ، ارستا اساسا لتطوير سياسة اليابان فى افريقيا فى السبعينات . ونتيجة لهاتين الزيارتين وضعت الحكومة اليابانية برنامجا طويل الامد لنهج سياسة اليابان الخارجية ازاء الدول الافريقية . تضمن هذا البرنامج النتائج الاساسية لتوسع الاحتكارات اليابانية خلال السنوات المنصرمة ، وتم تحديد مصاعب ومزايا التغلغل اليابانى فى القارة . وفضلا عن ذلك فقد تمت فيه البرهنة على ضرورة مواصلة توسيع الروابط الاقتصادية مع افريقيا .

ومنذ عام ١٩٧٤ طرأ على سياسة طوكيو فى افريقيا تغيرات معينة سببتها ازمة الطاقة . ويتلخص جوهر هذه التغيرات فى زيادة الاهتمام سواء بالتعاون الاقتصادى او التعاون السياسى مع الدول الافريقية مراعية بذلك تعاظم دور هذه المنطقة من العالم اقتصاديا وسياسيا . وبهذا الصدد قام وزير الخارجية اليابانى لاول مرة فى تاريخ العلاقات اليابانية الافريقية بزيارة للقارة الافريقية فى خريف عام ١٩٧٤ . لقد قيمت الصحافة اليابانية هذه الزيارة فقالت انها اول خطوة تخطوها «الدبلوماسية اليابانية الجديدة» فى افريقيا * .

وتستخدم اليابان بفعالية شديدة الوفود التجارية والاقتصادية والثقافية العديدة لتنفيذ سياستها الاقتصادية فى افريقيا . ويبحث اعضاء هذه الوفود ، الى جانب المسائل الخاصة البحتة ، آفاق تطور العلاقات مع افريقيا ، ويجرون مباحثات مع قادة البلدان الافريقية تتناول مسائل كثيرة للغاية . وزار افريقيا فى مطلع عام ١٩٧٤ وفد من اكبر هذه الوفود ، كان هدفه

---

* «سانكى سيمبون» ، ١٠/١١/١٩٧٤ .

استجلاء فرص الاستثمارات اليابانية فى كينيا وزامبيا وتنزانيا ونيجيريا وساحل العاج والغابون وزائير والجزائر .

ويبدو ان افريقيا قد اقتربت خلال السنوات العشر الماضية من الجزر اليابانية التى تبعد عنها بالوف والوف من الكيلومترات . وان استخدام البواخر ناقلات فلزات الحديد وناقلات النفط ذات الحمولات الضخمة على خطوط النقل البحرى العالمية ادى ، بطبيعة الحال ، الى انخفاض اجرة الشحن البحرى . (فقد كان بعد القارة الافريقية الشاسع عن اليابان يكون فى السابق احدى العقبات التى كانت تقف فى طريق تطوير العلاقات التجارية الخارجية معها) .

وتنمو فى غاية السرعة الارقام المطلقة للصادرات والواردات على الرغم من انه لم تطرأ تغيرات جوهرية على نصيب افريقيا فى ميزان التجارة الخارجية اليابانية . فقد تضاعفت صادرات اليابان الى افريقيا ٧,٥ مرات خلال الفترة بين سنة ١٩٦٥ وسنة ١٩٧٤ ، حيث بلغت ٤٩٣٠ مليون دولار فى عام ١٩٧٤ ، وتضاعفت وارداتها من البلدان الافريقية للفترة نفسها ١٥ مرة (بلغت فى عام ١٩٧٤ ما مقداره ٢٩٣٥ مليون دولار) * .

غير انه بصرف النظر عن نمو الاستيراد الهائل من افريقيا لم يزل هناك عجز مزمن كبير فى تجارة الدول الافريقية مع اليابان (فى عام ١٩٧٤ زادت الصادرات على الواردات بمقدار ١٩٩٥ مليون دولار) ** ، ويعتبر ذلك عقبة من اشد العقبات الحائلة دون توسيع الروابط مع افريقيا فى الظروف الراهنة . ويطالب القادة الافريقيون اليابان بان تزيد زيادة كبيرة من استيرادها للسلع المحلية ، وخاصة المنتجات الزراعية ومنتجات صناعة الاستخراج .

كما تمت المحاولات الاولى لتصدير منتجات شبه جاهزة ان لم تكن من الممكن تصدير منتجات جاهزة ، وفى مقدمتها منتجات

---

* «Monthly Bulletin of Statistic», July 1972, p. XVII-XVIII; April 1974, p. XVI; September 1974, p. XVIII.

** «كايزاى طوكى غابو» ، ١٩٧٥ ، عدد ٦ ، ص ١٢١ـ١٢٢ .

شبه جاهزة لمجمعات تركيز الخامات فى زائير ومصافى النفط فى الجزائر .

ومن الاجراءات التى بادر الجانب اليابانى الى اتخاذها لحل مشكلة العجز المزمن فى التجارة هو اقدامه على زيادة اعداد ومبالغ القروض التى تقدم للبلدان الافريقية النامية لاستيراد السلع اليابانية . كانت حصة افريقيا عام ١٩٧٢ ٤٣,٢٪ ، اى ما يعادل ٧٩٠ مليون دولار ، من مجمل هذه القروض التى تتلقاها البلدان المتحررة * .

وتقترح اليابان على البلدان الافريقية استثمارات موجهة الى مختلف فروع اقتصادها ، وفى مقدمتها صناعة الاستخراج ، وبهذه الطريقة يزداد تصدير الخامات الافريقية ، خاصة الخامات المعدنية ، وذلك من اجل موازنة العجز فى التجارة الخارجية لهذه البلدان مع اليابان . والجدير بالذكر ان العديد من قادة البلدان الافريقية يوافقون على هذه المقترحات بكل ارتياح ، ويرحبون بالاستثمارات اليابانية فى فروع اقتصادهم الرئيسية . فقد اقترح المسؤولون فى كينيا على الوفد اليابانى اثناء زيارته للقطر فى كانون الثانى (يناير) عام ١٩٧٤ «امعان الفكر» فى فروع الاقتصاد الكينى الاكثر ملاءمة لتوظف اليابان فيها رؤوس اموالها وفى طرق توسيع تجارة كلا البلدين ** .

وفى منتصف عام ١٩٧٤ بلغت استثمارات اليابان فى البلدان الافريقية ٢٥٤ مليون دولار اى ما يعادل ٢,٢٪ من مجموع استثماراتها فى الخارج . وتنوى طوكيو زيادة استثماراتها حتى عام ١٩٨٠ الى ١٠٥٠ مليون دولار (٢,٥٪ من مجموع استثماراتها) *** .

يحاول الاستعمار اليابانى الجديد بهذه الاجراءات حل عدة مشاكل فى آن واحد وهى : جعل البلدان النامية الافريقية تتوقف عن توجيه اللوم على السياسة التجارية التى يمارسها ،

---

* «كيدزاى كيوريكو غيندزى تو مونديتين» ، طوكيو ، ١٩٧٣ ، ص ١٧٠ .

** «Daily Nation», 26.I.1974.

*** «African development», 1975, June, p. 95.

وتشديد التغلغل فى اقتصاد هذه البلدان ، ورفع قدرتهـــا الشرائية ، وتمهيد الطريق لتصدير السلع اليابانية ، وضمان الحصول على مصادر الخامات الضرورية لليابان .

اما ما يسمى بالمساعدة التى تقدمها اليابـــان للبلدان الافريقية فـان اهدافها ، اذا جردناها من الصياغات الرسميـــة التى تتستر بها ، العمل على تأييد نشاط المؤسسات اليابانية ، وبالتالى تعزيز تأثير اليابان على اقتصاد البلدان المعنية . وتلقت الدول الافريقية عام ١٩٧٤ من الحكومة اليابانيـــة على اساس الاتفاقيات الثنائية ٥٤١٢ الف دولار ، مما يعادل ٤٪ من مجمـل مبلـــغ «المساعدات» المقدمة للبلدان الناميـة * . واذ تعهدت اليابان بزيادة «المساعدات» الحكومية للبلدان النامية فى المستقبل القريب حتى تصل الى ٠,٧٪ من المنتوج الاجمالى القومى فانهـــا تتوقع بان البلدان الافريقية ستكون ضمن تلك البلدان ألتـــى تتلقى القسم الاكبر من هذه المساعدات .

ولا بد من ان يأخذ المرء بنظر الاعتبار ان اليابان تقـدم القروض فى معظـــم الحالات على شكل قروض مشروطـــة ، اى تشتـــرط على البلدان الافريقيـــة ان تستخدمها لشراء مـــا تحتاجه من السلع والاجهزة من اليابان وحدها .

كما يستهدف التغلغل الاقتصادى اليابانى فى افريقيا توسيع التعاون العلمى والفنى ، خاصة زيادة عدد الخبراء والمستشارين الفنيين فى بلدان القارة ، لان اليابان تتخلف تخلفا محسوســـا عن اوربا الغربية والولايات المتحدة فى هذا المجال . ولا يقتصر هؤلاء الذين ترسلهم الاحتكارات والدولـــة على بث الدعاية فى استخدام المعدات والتكنولوجيا اليابانية مما يساعد على زيـــادة الصادرات ، بل يحملون معهم التأثير اليابانى . ويلعـــب دورا خاصا فى مثل هذا التغلغل اعضاء فصائل «المتطوعيـــن» («فيلق السلام» اليابانى) العاملون فى الزراعة وزراعة الغابات وصناعة الاستخراج والمواصلات والبناء وفى المنظمات الرياضية والثقافية .

وتحاول الاحتكارات اليابانية العمل بدأب ومثابرة على اقناع

---

* «بيكى» (نشرة الاعلام التجاريـــة الاجنبية) ، موسكـــو ، ١٩٧٥/١/٢٣ .

افريقيا الحرة فى انها لا تسعى وراء اهداف سياسية حين تقيم وتطور علاقاتها الاقتصادية مع مختلف البلدان ، وتدعى بأنها لا تبحث عن فوائد لنفسها فقط من وراء توسيعها لهذه العلاقات . بيد ان المصلحة الاقتصادية نفسها فى افريقيا هى التى تحتم طبيعة السياسة اليابانية فى هذه المنطقة من العالم . ومن الامثلة على مناورات الدبلوماسية اليابانية هى تغير موقفها تغيرا شديدا من ازمة الشرق الاوسط .

من المعروف ان النفط يلعب فى الاقتصاد اليابانى دورا اكبر بكثير من دوره فى اقتصاد البلدان الرأسمالية الاخرى . ويكون الوقود السائل فى ميزان الطاقة لليابان نسبة ٨٠٪ تقريبا بينما تبلغ هذه النسبة فى البلدان الاوربية ٦٠٪ وفى الولايات المتحدة الامريكية ٤٠٪ . وعلى الرغم من التطور المتوقع السريع لصناعة الطاقة النووية فى اليابان ، فان حصة النفط فى ميزان الطاقة اليابانى لن تتغير ، وفقا للتقديرات المتوفرة ، حتى عام ١٩٨٥ .

ويتدفق فى الوقت الحاضر من دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا ٨٥٪ من النفط الذى تستهلكه اليابان ، بيد ان ذلك يتم بواسطة وسطاء امريكيين واوربيين . وتنوى وزارة التجارة الخارجية والصناعة اليابانية تعزيز الروابط الاقتصادية والسياسية مع هذه البلدان لتشترك بشكل مباشر ماليا وصناعيا فى استثمار الموارد النفطية .

لقد تمسكت اليابان فى الواقع حتى نشوب حرب تشرين الاول (اوكتوبر) عام ١٩٧٣ بالموقف المحايد من ازمة الشرق الاوسط بصرف النظر عن تصريحاتها بتأييد قرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٦٧ . الا ان الحظر الذى فرضته الدول العربية على تصدير النفط وازمة الطاقة المتزايدة بشدة فى اليابان ارغما الحكومة اليابانية على اعادة النظر فى سياستها . واضطرت الحكومة اليابانية ، تحت ضغط البلدان العربية وضغط شركاتها الاحتكارية التى تحملت خسائر فادحة بسبب شحة النفط ، الى تأييد موقف الجانب العربى تأييدا كليا ، وطالبت اسرائيل بتنفيذ كافة قرارات مجلس الامن .

وارسلت الحكومة اليابانية ممثليها لزيارة بلـــدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا ببعثة خاصة غرضها توضيـح «سياسة» اليابان «الجديدة» للقادة العرب .

وسرعان ما اثمرت مناورات الدبلوماسية اليابانية . فقـد اشار الرئيس الجزائرى هوارى بومدين فى حديث صحفى اجرته معه جريدة «اساخى سيمبون» قائلا : فى وسع اليابان ان تطمئـن على مواصلة مدها بالنفط دون انقطاع على طوال العشرين سنـة القادمة فى حالة الحفاظ على علاقاتها الودية مع البلدان العربية * . وعرضت اليابان خلال بضعة اشهـــر من عام ١٩٧٤ على الدول العربية قروضا حكومية وخاصة اكثر مما قدمته خلال كل سنوات العلاقات اليابانية العربية السابقة . وقد حصلت مصر وحدها على مبلغ ٢٨٠ مليون دولار كقروض حكومية لتوسيع وترميم قناة السويس ولتطوير الاقتصاد وتلقت قروضا خاصة مقدارها اكثر من مليار دولار لاستخدامها فى شراء المعدات اليابانية والتنقيب عن حقول النفط وبناء مشاريع صناعية * * .

ولا شك فى ان البواعث الاقتصادية هى التى جعلـــت السياسة اليابانيـــة تتحول هذا التحول الشديد ازاء افريقيـــا العربية . واسفرت هذه السياسة الجديدة فى الشرق الاوسط عن ان الحكومة اليابانية اعادت النظر فى نشاطاتها فى القارة الافريقية برمتها . وقررت طوكيو بشكل ثابت الحيلولة دون ارتكابهـــا فشل سياسى آخر ، كالذى ارتكبته فى سياستهـــا ازاء الشرق الاوسط ، وذلك فى علاقاتها السياسية مع الدول الغنية بالثروات الطبيعية * * * .

وتشغل روابط اليابان بانظمة جنوب افريقيا العنصريـــة مكانة خاصة فى نشاطها فى القارة الافريقية . فان جمهورية جنوب افريقيا اكبر شريك تجارى لليابان فى افريقيا ، اذ ان حصتها من التجارة اليابانية الافريقية تبلغ قرابة الربع * * * * . نذكر على

---

* «اساخى سيمبون» ، ١٩٧٤/١/١٤ .

* * «الاهرام الاقتصادى» ، (القاهرة) ١٩٧٤/٣/١ ، ص ١٦ .

* * * «Japan Times», 1974, June 3.

* * * * «Financial Mail», 2.XI.1973.

سبيل المثال ان اليابان هى بلد رئيسى فى بيع وسائط النقل فى جمهورية جنوب افريقيا . واحتكرت شركات «تويوتا» و«نيسان» و«تويو كوغو» للسيارات بيع نصف كمية السيارات فى اسواق جمهورية جنوب افريقيا . ان الروابط المتبادلة بين الدولتين مفيدة لجمهورية جنوب افريقيا اذ انها تستهدف اختراق الحصار السياسى والاقتصادى . ولهذا السبب بالذات اعتبرت حكومة جمهورية جنوب افريقيا اليابانيين «بيض محترمين» مع كل ما يلازم هذا الوضع من امتيازات .

وعلى الرغم من عدم وجود تمثيل دبلوماسى رسمى للحكومة اليابانية فى جمهورية جنوب افريقيا ، وعلى الرغم من انها منعت رسميا شركاتها من استثمار رؤوس اموالها فى اقتصادها (شمل هذا الحظر فى خريف عام ١٩٧٣ شركة «نيبون ستيل» مثلا التى عزمت على توظيف ٧٠٠ مليون دولار تقريبا فى مشروع مصنع دلفنة الفولاذ *) ، فعلى الرغم من كل ذلك تتوثق العلاقات التجارية بين البلدين يوما بعد يوم . وعقدت اليابان عدة اتفاقيات طويلة الامد حول استيراد خامات جمهورية جنوب افريقيا (فلزات الحديد والاورانيوم وفحم الكوك) وحول تصدير السفن والمعدات الى جمهورية جنوب افريقيا .

ورغم مشاركة طوكيو رسميا فى تنفيذ العقوبات الاقتصادية المفروضة على روديسيا فان الشركات اليابانية تستهدف الى تثبيت مواقعها فى سوقها ، وهى تستخدم شتى الطرق الملتوية . ولكن سرعان ما انكشفت هذه المناورات ، فقد وجهت الى الحكومة اليابانية عام ١٩٧٤ التهمة بخرقها العقوبات الاقتصادية التى فرضها مجلس الامن على نظام سميث ، ونعنى به شراء اليابان الكروم الروديسى بواسطة جمهورية جنوب افريقيا * * .

وتتنافى سياسة اليابان ازاء جمهورية جنوب افريقيا وروديسيا تنافيا شديدا مع خطط تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الدول الافريقية المستقلة . وقد اعرب وفد منظمة

---

* «Africa-digest», October 1973, p. 98.

* * «Financial Mail», 4.IX.1974, p. 8.

الوحدة الافريقية ابان زيارته لطوكيو فى ربيع عام ١٩٧٢ عن عدم ارتياح الدول الافريقية من سياسة اليابان هذه ، مما ارغم القادة السياسيين اليابانيين على «التعهد» بان الحكومة اليابانية سوف لا تعمل على توسيع تجارتها مع جمهورية جنوب افريقيا . واكدوا الى جانب ذلك انه من المستحيل «مراقبة» تجارة الشركات الخاصة بسبب عدم وجود موانع امام «التجارة الحرة» فى البلاد .

واشتد فى اواسط السبعينات توسع الاحتكارات اليابانية فى افريقيا بشكل ملحوظ . وسيواصل هذا التوسع تطوره فيما بعد . هذا وقد اشار اجتماع السفراء اليابانيين فى البلدان الافريقية الذى انعقد فى طوكيو فى حزيران (يونيو) عام ١٩٧٤ الى انه على اليابان ان تهتم بالغ الاهتمام ليس بتعزيز علاقاتها الاقتصادية فحسب ، بل والسياسية كذلك ، مع الدول الافريقية ، آخذة بعين الاعتبار ان هذه الدول قد خرجت الى الساحة الدولية كقوة سياسية كبيرة .

ومما لا ريب فيه ان اليابان ستستخدم فى سياستها فى افريقيا مبدأ «المشاركة» (التعاون الوثيق) استخداما اوسع مما سبق ، حينما تنفذ مختلف التدابير الاقتصادية مع الدول الامبريالية الاخرى . وتعتبر الدوائر الحاكمة اليابانية ان هذا المبدأ يتيح تجنب «النسخ» ويعمل على توفير رؤوس اموال اليابان ، كما يتيح فى الواقع فرصة توزيع مسؤولية استغلال الشعوب الافريقية . ولا تقتصر ممارسة مبدأ «المشاركة» على مؤسسات منفردة بل تشمل اتحادات دولية . وباشر اول بنك متعدد الجنسية فى العالم العربى – «انفيستمنت اند فايننس بنك» – عمله منذ كانون الثانى (يناير) عام ١٩٧٤ مع اشتراك الرأسمال البريطانى والفرنسى والمحلى واليابانى ، وتعادل نسبة الرأسمال اليابانى ١٦٪ من مجموع الرأسمال الذى يبلغ قدره ٥ ملايين دولار .

اما فيما يتعلق «بالمساعدات» – المالية والفنية والعلمية التى تقدمها اليابان للبلدان الافريقية ، فان هذا الجانب من توسع رأسمال الدولة الاحتكارية اليابانى سيستخدم كالسابق لاغراض بسط السيطرة على مجالات النفوذ فى افريقيا .

٦ ـ اسرائيل المعتدية فى عزلة

تعد اسرائيل من الدول الامبريالية الصغيرة التى تمارس سياسة توسعية فى القارة الافريقية ، على الرغم من ان الدوائر الحاكمة الاسرائيلية تواصل ادعاءها ، دون كلل ، بان اسرائيل كانت ولا تزال «صديقة» لافريقيا . واستطاعت ، حتى تشرين الاول (اوكتوبر) عام ١٩٧٣ ان تقنع الرأى العام الافريقى بذلك . وقد كان لهذه الحقيقة اثرها على اشكال واساليب التغلغل الاسرائيلى فى افريقيا . بيد ان الحياة اثبتت ان اهداف اسرائيل الحقيقية لا تختلف كثيرا عن اهداف الدول الامبريالية الكبرى فى القارة ، وتتمثل فى نهاية المطاف فى قمع ثورات التحرر الوطنى فى البلدان العربية واستعباد الاستعمار الجديد للشعوب الافريقية .

وكانت استراتيجية اسرائيل الاستعمارية الجديدة فى افريقيا الاستوائية ، فى الستينات ومطلع السبعينات ، موجهة لتكوين «مؤخرة» مأمونة لدولة اسرائيل فى افريقيا جنوبى الصحراء الكبرى . واستهدفت الدوائر الحاكمة الاسرائيلية الى عزل هذه المنطقة عن العالم العربى والعمل على ظهور او تعزيز انظمة موالية للغرب هناك وشق صفوف حركة التحرر الوطنى . واستهدف التغلغل التجارى والاقتصادى استخدام البلدان الافريقية كمصدرة للخامات المعدنية والمنتوجات الزراعية وجعلها سوقا لتصريف الصادرات الاسرائيلية . واخيرا ، تمثلت التحركات الاسرائيلية فى المجال الفكرى فى المساعدة بشتى الوسائل على التحريض لمعاداة الشيوعية والاتحاد السوفييتى فى افريقيا وبث الدعاية بين اوساط الافريقيين لما يدعى بالمعجزة الاسرائيلية ولنمط الحياة «الاسرائيلى» الخاص ونشر الافكار الصهيونية .

وتتضمن مسلمات الدعاية الاسرائيلية الخرافة القائلة بان اسرائيل «دولة نامية» ، وموضوعة «وحدة مصير الشعوب الافريقية وشعب اسرائيل» ، والزعم بان «دولة اسرائيل هى رمز التطور» *

---

* «The Israel Jear Book 1969». Tel Aviv, p. 21.

وغير ذلك . وفى نفس الوقت كان رجال الفكر الاسرائيليون يلتزمون الصمت عن ان اسرائيل قد تطورت هذا التطور السريع وتحولت الى دولة رأسمالية حديثة بفضل المساعدات الامريكية قبل كل شيء وتدفق الكوادر المؤهلة اليها تدفقا شديدا .

لقد ازداد توسع اسرائيل بشدة فى افريقيا منذ بداية الستينات عندما نالت مجموعة كبيرة من البلدان الافريقية استقلالها . وكان برنامج «المساعدات» او برنامج «التعاون الفنى» ، الذى صرفت اسرائيل بموجبه ملايين الدولارات سنويا (حتى مطلع السبعينات) ، كان اداة من الادوات الرئيسية فى تغلغلها فى القارة * . وفى عام ١٩٧١ بلغ عدد الدول الافريقية التى عقدت اسرائيل معها اتفاقيات «التعاون» ٣٠ دولة ** . وكان يجرى تحقيق المساعدة الفنية على اشكال مختلفة منها ارسال الخبراء والبعثات المتخصصة الى الدول الافريقية وتمويل العديد من البرامج الدراسية والمؤتمرات والاجتماعات والندوات وما اشبه ذلك ، بالاضافة الى تقديم المنح الدراسية . لقد اشترك سنويا (حتى بداية السبعينات) ٤٥٠ خبيرا اسرائيليا فى تحقيق البرامج فى الخارج (عمل نصفهم فى افريقيا) بالاضافة الى ١٠٠ خبير فى سلك هيئة الامم المتحدة . ولو اضفنا الى هذا العدد الخبراء غير الحكوميين لبلغ عدد الخبراء الاسرائيليين العاملين فى البلدان النامية قرابة الالف *** .

وتتسم تحركات اسرائيل فى افريقيا ببعض الخواص التى تنجم فى المقام الاول عن ان اسرائيل تنتمى الى الدول الامبريالية الصغيرة . نذكر ، مثلا ، ان المساعدات الاسرائيلية كانت تتركز على اعداد الكوادر الافريقية . وارتبطت كافة برامج «تعاون» اسرائيل مع افريقيا باعداد الخبراء سواء فى اسرائيل (دورات نظرية) او فى افريقيا (دورات تطبيقية) . وهناك حوالى ٣٠ مؤسسة تعليمية كانت تقبل الافارقة للدراسة فيها ، منها

* «Africa Report» (New York), February, 1970, p. 7.

** «The Israel Economist» (Jerusalem), 1971, Vol. XXVII, N 8, Special Supplement: Israel–Africa, p. IX.

*** «The Israel Economist» (Jerusalem), 1971, Vol. XXVII, N 8, Special Supplement: Israel–Africa, p. X.

الجامعات وغيرها من المراكز الدراسية والمدارس الثانوية والمؤسسات المتخصصة . وكانت الزراعة ، والحركة التعاونية ، وحركة الشبيبة ، والصحة ، والتدريب العسكرى من تلك المجالات التى يوجه اليها اكبر قدر من الاهتمام . ويعد الافارقة الذين انهوا دراستهم فى اسرائيل بالالوف . فقد انهى ١٥ الف طالب من البلدان النامية دراستهم فى اسرائيل خلال ١٥ سنة (١٩٥٧–١٩٧١) وكان عدد الافارقة ما يتجاوز نصفهم * .

ويرجع هذا التركيز على اعداد الكوادر ، من ناحية ، الى الاهتمام الهائل الذى توليه اسرائيل لتوجيه الافارقة ايديولوجيا ، ومن الناحية الاخرى ، الى الاعتبارات المالية للدوائر الحاكمة الاسرائيلية ، اذ ان موارد تل ابيب المالية المحدودة تجعل من المستحيل ان تمول وحدها بناء مشاريع باهظة الثمن فى افريقيا .

ولم تقتصر عملية توجيه الافارقة ايديولوجيا على الدورات الخاصة فحسب ، بل تجرى كذلك بواسطة اللقاءات المباشرة بين رجال الدولة والسياسة وغيرهم من ممثلى اسرائيل وبين قادة البلدان الافريقية البارزين ، وعن طريق اقامة اسرائيل لشتى المؤتمرات والاجتماعات والمعارض الدولية ، والمشاركة فى مختلف الندوات الدولية بما فى ذلك المؤتمرات الدولية للاحزاب الاشتراكية-الديمقراطية ، والتبادل السياحى وغير ذلك .

وتتلخص خاصية تغلغل اسرائيل الاخرى فى اقامتها ما يدعى بالمشاريع المختلطة فى القارة الافريقية . وكانت العقود توقع عادة لمدة خمس سنوات ، وبعد انتهائها كان فى وسع الجانب الافريقى ان يشترى حصة اسرائيل من الاسهم . وعلى الرغم من ان البلدان الافريقية كانت تنال على فوائد معينة بفضل هذه الشروط فان اسرائيل لم تكن خاسرة ايضا ، لانها ، اولا ، حصلت على فرصة للتغلغل فى اسواق افريقيا وهى تصرف قدرا قليلا نسبيا من الرأسمال وثانيا ، تم تجنب امكانية تأميم المشاريع ، وثالثا ، كان استثمار المشاريع يدر عليها ارباحا لايستهان بها .

واخيرا فان ما يميز اسرائيل هو مشاركتها فى الشئون

* «The Israel Economist» (Jerusalem), June 1971, Vol. XXVII, N 6, p. 207.

العسكرية لبلدان القارة . فقد علم المدربون الاسرائيليون العسكريون الافريقيين شتى الاختصاصات العسكرية ، وكانت اسرائيل ترسل الى هذه البلدان السلاح والمعدات العسكرية والذخائر . وعقدت اسرائيل اتفاقيات عسكرية خاصة مع ١١ دولة افريقية * . وبلغت قيمة مبيعات السلاح الاسرائيلى ، حسب معطيات مجلة «بوليتيكال افيرس» الامريكية ، بالمتوسط ٢٠ مليون دولار سنويا علما بان المستهلك الرئيسى له هى البلدان الافريقية ** . وحتى ان الكثير من البرامج الاسرائيلية المدنية كانت فى الحقيقة برامج شبه عسكرية . ومن الامثلة الواضحة على ذلك اقامة اسرائيل فى افريقيا مستوطنات زراعية عسكرية («موشاف») ، وتشكيلها ايضا فصائل خاصة للشبيبة («غادنه») . وغدت فصائل الشبيبة هذه نواة للجيش الوطنى فى بعض الإماكن .

وكان هدف التعاون الاسرائيلى الافريقى العسكرى هو تأمين مصالح اسرائيل الاستراتيجية قبل كل شئ .

وفى معرض الحديث عن التغلغل الاسرائيلى فى افريقيا ينبغى على المرء ان يأخذ بعين الاعتبار ان اسرائيل نفسها تعتمد اعتمادا كبيرا على الرأسمال الاحتكارى العالمى وعلى الدوائر الصهيونية الغربية . ويمكن التأكيد بجرأة ، انه لم يكن بوسع اسرائيل ان تقوم بتوسعها فى افريقيا لو لا هذه الحقن النقدية السنوية التى تعد بالملايين والملايين والتى تأخذها من هذه المصادر . ويكفى القول بان ما يزيد على نصف برنامج «التعاون» الفنى الاسرائيلى يمول من مصادر اجنبية ، وعلى الاغلب من الولايات المتحدة والمانيا الاتحادية *** .

ويجب على اسرائيل ، بطبيعة الحال ، تسوية حساب ما تتلقاه من الاموال ، وتظهر هذه التسوية بالنسبة لافريقيا على شكل «مشاركة» امبريالية فى استغلال الشعوب الافريقية . فقد استخدمت الولايات المتحدة الامريكية الدولة الصهيونية حيث ترى ان من المفيد لها تمويه مشاركتها فى تنفيذ هذه المشاريع

---

* «Révolution Africaine» (Alger), 1973, 2/8 Février, N 467, p. 14.

** «Political Affaires» (New York), November 1972, p. 18.

*** «Révolution Africaine», 1973, 2/8 Février, N 467, p. 16.

او تلك او فى اتخاذ هذه الاجراءات او تلك فى القارة . وغالبا ما تلاحظ هذه الظاهرة فى مجال الاقتصاد عندما تقوم الاحتكارات الغربية الضخمة بنشاطاتها فى افريقيا تحت ستار الشركات الاسرائيلية . والدليل الواضح على ذلك تقدمه شركة البناء الاسرائيلية «Motorola Israel Ltd» التى قامت بتنفيذ مشاريع ضخمة لانشاء شبكات مواصلات فى العديد من البلدان الافريقية (ليبيريا وغانا وساحل العاج والنيجر وزائير والحبشة وكينيا) . كانت هذه الشركة تتعاون تعاونا وثيقا مع الشركة الامريكية «Motorola Inc. of Chicago» * وان كثيرا من الحقائق التى تشهد على هذه الروابط اتاحت المجلة «نيو آوت لوك» ** الصادرة فى تل ابيب للتصريح بان الشركات الاسرائيلية «واجهة» للشركات الامريكية فى افريقيا .

واما فى مجال السياسة فان كافة اعمال اسرائيل فى افريقيا تدل بوضوح على بواعثها الامبريالية ، ولا تقف اسرائيل الى جانب القارة المناضلة ، بل الى جانب اعدائها . فقد ايدت اسرائيل الانفصاليين فى «بيافرا» عندما كانت نيجيريا تناضل فى سبيل وحدتها فى اواخر الستينات ومطلع السبعينات . كما شاركت بنشاط الى جانب القوى الامبريالية فى عمليات اشعال نيران حرب «اهلية» فى جنوب السودان .

وليس خفيا على احد ان تتحالف اسرائيل مع الد اعداء افريقيا ، مع العنصريين فى جمهورية جنوب افريقيا وروديسيا . ويوثق الصهاينة علاقاتهم السياسية والاقتصادية والعسكرية معهم ويساندون عمليا كافة تحركاتهم فى مجال السياسة الخارجية . كما تمد اسرائيل جمهورية جنوب افريقيا بالسلاح *** . وترجع جذور تحالف اسرائيل وجمهورية جنوب افريقيا وروديسيا الى الطابع العنصرى لهذه الدول والى رغبتها فى خنق حركة تحرر الشعوب الافريقية .

---

* «The Israel Economist», September 1971, Vol. XXVII, N 9, p. 288.

** «New Outlook» (Tel Aviv), Juny-August, Vol. 9, N 6 (81), p. 24.

*** «Political Affairs», November 1972, p. 19.

وهكذا فان سياسة اسرائيل فى افريقيا لا تختلف ابدا عن سياسة اى دولة امبريالية اخرى . لذلك تصدت البلدان الافريقية للاطماع التوسعية للصهاينة .

كانت السنتان ١٩٧٢ و١٩٧٣ تشهدان بوضوح خاص عزلة اسرائيل فى القارة الافريقية . وقطعت الاغلبية الساحقة من البلدان الافريقية علاقتها مع اسرائيل نظرا لمواصلتها العدوان ضد الشعوب العربية . وفى عام ١٩٧٥ لم يبق سوى ثلاث دول افريقية واصلت علاقاتها الدبلوماسية مع تل ابيب . وان محاولات تل ابيب لتعزيز او حتى الحفاظ على نفوذها فى هذه المنطقة من العالم مصيرها الفشل الاكيد .

وتوقف تقريبا نشاط جهاز «التعاون» الاسرائيلى فى افريقيا فى اواسط السبعينات . ولم تتلق سوى مجموعة صغيرة من الافارقة دراستهم فى اسرائيل فى الدورات المخصصة لطلاب البلدان النامية . كما كانت العلاقات الاقتصادية محدودة للغاية . ولم تواصل نشاطها الا بعض الشركات الاسرائيلية فى افريقيا بموجب الاتفاقات التى سبق لها وعقدتها . وتقلصت العلاقات التجارية الافريقية الاسرائيلية ووصلت الى الحد الادنى . وعلى الرغم من الهزائم التى اصابت اسرائيل فى افريقيا فانها لا تنوى العدول ابدا عن مواصلة سياستها التوسعية فى القارة الافريقية . وتنتظر الدوائر الحاكمة الاسرائيلية من جديد فرصة ملائمة لاستئناف نشاطها فى البلدان الافريقية ، كما كانت تنتظر فى اواخر الخمسينات قبل ان تبدأ اقتحامها المركز لافريقيا . ومن الواضح ان اسرائيل يمكنها ان تستعيد علاقاتها الدبلوماسية مع البلدان الافريقية فى حالة تسوية النزاع فى الشرق الاوسط . وستحاول الدولة الصهيونية فى تلك الحالة ، ان تستفيد من اخطائها فى الماضى وتغير تكتيكها لتحقق اهدافها الاستراتيجية السابقة فى القارة الافريقية .

بيد ان اسرائيل ستصطدم بصعوبات هائلة . فان البلدان الافريقية استوعبت دروس الماضى ولا تنوى التسليم بتوسع اية دولة كانت ، واسرائيل من ضمنها . ولا يمكن لاسرائيل ان تصلح شؤونها فى افريقيا الا اذا كفت عن ممارسة سياسة

الغزو فى الشرق الاوسط ونفذت جميع قرارات هيئة الامم المتحدة ، واقامت علاقاتها مع الدول الافريقية على اساس الاحترام الحقيقى لسيادتها وعدم التدخل فى شؤون البلدان الاخرى والتعاون المتبادل . ومن الواضح ان من شأن هذا النهج وحده ان يأتى بالفائدة على البلدان الافريقية وشعب اسرائيل على حد سواء فى ظروف الانفراج الدولى وتطلع جميع الشعوب للسلام . وبخلاف ذلك فليس للسياسة الاسرائيلية مستقبل فى افريقيا .

وتحاول قوى الامبريالية بشتى الوسائل تعزيز مواقعها فى افريقيا او المحافظة عليها . بيد ان تصاعد النضال ضد الامبريالية فى القارة يعمل على القضاء على هذه المحاولات بشكل تام .

القسم الثانى

الجوانب الاقتصادية الخارجية

الفصل الرابع

الرأسمال الخاص الاجنبى فى افريقيا يجدد اساليبه

احدث انهيار النظام الاستعمارى ونضال الدول الافريقية فى سبيل استقلالها الاقتصادى تغيرات كبيرة فى ظـــروف نشاط الرأسمال الخاص الاجنبى فى افريقيا . ولقد ولى الى غير رجعـــة ذلك الزمن الذى كان يتحكم فيه هذا الرأسمال بلا رادع بالموارد الطبيعية والبشرية فى القارة . كمـــا كانت قصيرة الفترة التى اعقبت مباشرة اعلان الاستقلال السياسى للبلدان الافريقية والتى لم تتمكن خلالها ، لاسباب مختلفة ، من أن تغير بسرعـــة نظام نشاط الشركات الخاصة الاجنبية .

١ ــ ظروف جديدة للنشاط

فى نهاية الستينات وبداية السبعينات عمدت بلدان افريقية متحررة كثيرة الى استغلال تغير نسبة القوى بين النظاميـــن الاجتماعيين المتضادين فى غير صالح الامبريالية وتحسن الوضع السياسى فى العالم اجمع بفضل السياسة المحبة للسلام للدول الاشتراكية ، فاتخذت خطوات حازمة من اجل تقليص تبعيـــة اقتصادها للدول الامبرياليـــة . ومن الطبيعى أن يختلف موقف بعض حكومات البلدان الافريقية من الرأسمال الخاص الاجنبى ، ويرجع ذلك الى الاوضاع الملموسة فى كل بلد والاتجاه الاجتماعى

السياسى الذى اختاره . الا انه رغم الاختلافات فانه يشتد فى كل مكان من افريقيا تقريبا الطموح المشروع لتوسيع وتشديد الاشراف والرقابة على الملكية الرأسمالية الاجنبية . وفى بعض الحالات ينتقل بعض البلدان من اجراءات الرقابة الى التأميم الجزئى او الكلى .

فقد اممت ليبيا والجزائر صناعة استخراج النفط وخطوط الانابيب ومصافى البترول . وبعد ثورة يوليو (تموز) عام ١٩٥٢ فقد الرأسمال الاجنبى مواقعه الاساسية فى مصر . واممت زامبيا رأسمال شركات استخراج النحاس . وفى سيرا ليون تمتلك الدولة غالبية اسهم الشركة الوطنية لاستخراج الماس . وفى جمهورية مدغشقر تأسست شركة حكومية لاستثمار الموارد المائية وموارد الطاقة وانتقلت الى ملكيتها كافة المنشآت التى كان يمتلكها سابقا الرأسمال الخاص ، وكان الجزء الاكبر منه اجنبيا . وتتخذ اجراءات مماثلة فى بينين ونيجيريا وغيرهما من البلدان.

واعلن مندوبو البلدان الافريقية فى الندوات الدولية مرارا عن رغبة بلدانهم فى وضع الاشراف على نشاط الرأسمال الاجنبى . وتم اقرار بيان اقتصادى هام فى المؤتمر الرابع لبلدان عدم الانحياز ، حيث جاء فيه أن لكل دولة حقها الثابت فى أن تؤمم او تشرف على ثرواتها الطبيعية ، وان تحد من نشاط الاحتكارات الدولية . ولا ينفى البيان من حيث المبدأ امكانية استثمار الرأسمال الخاص الاجنبى ، لكنه يشير الى وجوب اتفاق استثماراته مع خطط التنمية الوطنية . كما اشترط البيان أن لا يتعارض نشاط الشركات الاجنبية مع المصالح الاستراتيجية للبلدان النامية * .

ان اجراءات فرض الاشراف على نشاط الشركات الاجنبية وكذلك التأميم الجزئى لها ، وفى حالات اقل التأميم الكلى لها ، لا تعنى ابدا أن الرأسمال الاجنبى يتراجع على طوال الجبهة ، وان خطر فقدان مواقعه فقدانا تاما يهدده فى افريقيا . ان الواقع أكثر تعقيدا من ذلك بكثير . فالى جانب السعى الى فرض الاشراف على الرأسمال الاجنبى وتقييده وازاحته فهناك اتجاهات اخرى .

---

* «Le Monde» (Paris), 11. IX. 1973.

أن كثيرا من البلدان الافريقية تحاول ، الى جانب تقوية اشرافها على نشاط الشركات الاجنبية وحتى تأميمها ، تحاول بدأب ومثابرة جذب الرأسمال الاجنبى الجديد ، يحدوها الامل فى أن ذلك سيساعد على تطوير الاقتصاد الوطنى .

ومن مظاهر هذا النهج ، مثلا ، التصريحات الكثيرة التى يدلى بها قادة تونس حول ان خطر التأميم لا يهدد الرأسمال الاجنبى فى بلادهم ، لأن الحكومة تشجع الاستثمارات الاجنبية . كما تتخذ زائير اجراءات لتحسين «الجو» للاستثمارات الاجنبية . وفى الآونة الاخيرة شهدت زائير تدفق الرأسمال الاجنبى الكبير اذ بلغ مقداره خلال سنوات ١٩٦٩-١٩٧٣ حوالى ٥٥٠ مليون زائير (١,١ مليار دولار) . وحتى البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى تبذل جهودها للبحث عن اشكال مناسبة للجمع بين سياسة تعميم وسائل الانتاج وجذب الشركات الخاصة الاجنبية (مثلا عن طريق السماح لهذه الشركات باقامة مشاريع لها فى المناطق الحرة للموانئ) .

وقد اعتمد على هذه الحقائق وعلى حقائق اخرى مماثلة واضعو التقرير السنوى لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية لعام ١٩٧٢ واشاروا فى تقريرهم ، وشعور بالارتياح يخامرهم ، الى ان «غالبية البلدان النامية سعت بنشاط الى ان تجنى كافة المنافع التى من شأن رأسمال القطاع الخاص وتكنولوجيته وخبرته فى الادارة ان تمنحها اياها» * . بيد ان هذا الاستنتاج غير دقيق تماما . الا ان المرء لا يستطيع بالطبع ، ان ينفى ان بعض البلدان الافريقية تعمل فى الواقع على جذب الرأسمال الخاص الاجنبى ، بسبب قلة مصادر التراكم . لكنها مع ذلك لا تتخلى عن تقوية اشرافها الصارم (على المدخولات واعادة الاستثمار ، وتصدير الارباح الى الخارج وغير ذلك) . ويعتبر هذا الامر بمقارنته بالمرحلة الاستعمارية وحتى بالماضى القريب يعتبر تغيرا جوهريا فى ظروف نشاط الرأسمال الخاص الاجنبى فى افريقيا .

---

* OECD. «Development Cooperation. Review 1972», p. 64.

ولتعزيز مواقع الرأسمال الخاص الاجنبى فى افريقيا تعمد الامبريالية الى ممارسة الضغط المستمر ايديولوجيا واقتصاديا وسياسيا على بعض الحكومات والرأى العام الافريقى عامة . انها ، مثلا ، تقوم باصرار وعناد ببث الدعاية «للموضوعة» البورجوازية الزاعمة بأن الرأسمال الخاص يعتبر عاملا ثمينا وديناميكيا للغاية من المستحيل استبداله باى عامل آخر من عوامل التنمية الاقتصادية . وتستهدف الدول الامبريالية عند تقديم القروض وعقد الاتفاقيات التجارية وتعيين التسهيلات والامتيازات الجمركية او تقديم المساعدات العلمية والفنية ، تستهدف الى الحصول من الحكومات الافريقية على شروط اكثر ملاءمة لنشاط الرأسمال الخاص لهذه الدول .

غير ان الدول الامبريالية تضطر ، عند تنفيذها لسياسة تعزيز مواقع الرأسمال الخاص الاجنبى فى افريقيا ، الى مراعاة الظروف المتغيرة فى العالم أجمع وبالاخص فى افريقيا . وعندما كانت تصر فى الماضى القريب على توفير «جو مناسب للاستثمار» ، فانها كانت تقصد عادة أن تأخذ الدولة الافريقية على عاتقها عبء اقامة البنية الاساسية (infrastructure) وتترك كل نشاط اقتصادى آخر (خاصة فى الصناعة والتجارة والمجال المصرفى) للرأسمال الخاص (الاجنبى عمليا) مع توفير النظام الجمركى والقانونى والنقدى الملائم . اما الآن فتضمّن الدول الغربية مفهوم «الجو المناسب للاستثمار» محتوى جديدا نوعا ما .

تدرك الآن حتى أكثر الاوساط الغربية محافظة ضرورة القيام باصلاحات اقتصادية واجتماعية معينة فى افريقيا ، تعمل على تصفية ولو جزء من المؤسسات البالية ، وعلى خلق الممهدات لتطور قوى الانتاج بسرعة اكبر فى نطاق النظام الرأسمالى . فمثلا ، يدعو روبرت مكنمارا احد ممثلى الرأسمال الاحتكارى الاميريكى البارزين الى القيام بالاصلاحات لانه يعتقد ان «العدالة الاجتماعية ليست ضرورة معنوية فحسب ، بل هى ضرورة سياسية كذلك . . . فهناك حيث لا يوجد سوى حفنة من ذوى الامتيازات وجيش من الفقراء يعد بالملايين . . . تصبح مسألة اتخاذ قرار

بالقيام بالاصلاحات مسألة وقت فقط لتلافى خطر قيـــام التمرد السياسى» * .

ويحدث بعض التغيير فى موقف البلدان الامبريالية من القطاع العام . فهو لم يعد عرضة لهجماتها المباشرة والسافرة ، كما كان ذلك فى الماضى القريب جدا . انها لا تطلب اليوم من البلدان النامية أن تخضع صناعتها كليا للرأسمـــال الخاص . وتـــدرك الدول الامبريالية انه فى الظروف الراهنة لا يمكن ابداء مطالب كهذه فى غاية الافراط حتى للانظمة الموالیـــة لها . وباتت تصيغ مطالب «الجو المناسب للاستثمارات» فى الوقت الحاضر بحذر شديـــد وبتحفظات . فقد جاء فى تقرير ل . بيرسون الشهير مثلا ، أنه من الاولى للبلدان النامية أن تجعل الظروف تلائم نشاط الرأسمـــال الخاص هناك ، حيث يتفق ذلك والاهداف الوطنية المرسومة . لكن واضعى التقرير اكدوا فى آن واحد أن تحسين مواقع القطاع الخاص بصورة عامة يعتبر خطوة من اهم الخطوات نحو تحسين الجـــو للاستثمارات الاجنبية التى يدعون بأنهـا تسهم «اسهامـــا كبيرا للغاية» فى تطوير الاقتصاد .

ان الرأسمال الاجنبى ، حين يطالب بتوفير «الجو المناسب للاستثمارات» يصرّ قبل كل شىء على تقديم «ضمانات تمتع رجل الاعمال الأجنبى بالحماية المناسبة وجنى ارباح مماثلة» . وجرى التأكيد على ذلك ، مثلا ، فى ندوة قضايا الاستثمارات فى البلدان النامية التى عقدت فى طوكيو عام ١٩٧١ . لقد اشار ممثلو الاحتكارات الدولية هناك الى أن «المستثمرين الاجانب ينظرون بدقة متزايدة فى الحالات المختلفة لفرص استثمار رساميلهم ويختارون اكثـــر الشروط ملاءمـــة» * * . ومن الواضح ان هدف هذه السياسة هو حث البلدان النامية الافريقية التى تعتمد على الرأسمال الخاص

---

* من خطاب روبرت مكنمارا فى مجلس مدراء البنك الدولى للانشاء والتعميـــر يوم ٢٥ ايلول (سبتمبـــر) عام ١٩٧٢ . (عن مجلـــة «Afrika heute» ، ١٩٧٣ ، العدد الاول ، ص ١٦) .

* * U.N. «Panel of Foreign Investment in Developing Countries». New York, 1972, p. 10–11.

الاجنبى فى تنفيذ برامج التنميـــة فيها ، الى الاسراع بتقديـــم شروط اكثر ملاءمة .

بيد ان الضغط وحده (الايديولوجى والاقتصادى والسياسى) على البلدان الافريقية ، الذى يرمى الى منح الرأسمال الاجنبـى الخاص مجالات اوسع لنشاطه وظروف اكثر ملاءمة ، لا يمكن ان يحل المشكلة . ويأخذ الرأسمال الخاص بعين الاعتبار انـــه فى ظروف طموح البلدان الافريقية الجامح نحو الاستقلال الوطنـــى الحقيقى والتقدم الاجتماعى قد تحدث فيها تغيرات سياسية تهدد الاستثمارات الاجنبية بالخطر . وفى هذه الظروف تعتبر الاجراءات التى تتخذها الدولة الاحتكارية فى الدول الامبريالية نفسها المقدمة الضرورية الثانية لزيادة تدفق الرأسمال الخاص الى افريقيا .

اقامت الدول الرأسماليـة المتطـــورة ، بعـــد انهيار الامبراطوريات الاستعمارية ، انظمة تشجع استثمارات الرأسمال الخاص فى البلدان النامية . وتتميز ممارسة كل دولة بخواصهـــا لكن الامر الرئيسى هو توفيـــر الضمانات لسلامة الاستثمارات فى حالة حدوث تقلبات ، وتقديم قروض حكوميـــة الى الشركات التى تستثمر رؤوس اموالها فى البلدان النامية بهذا الشكـــل او ذاك ، وتأسيس شركات استثمارية حكومية متخصصـــة تتولى بناء المشاريع الصعبة للغاية والتى تتطلب المجازفـــة الى حين تسليمها الى الرأسمال الخاص .

وتهدف ضمانات سلامة الاستثمارات من التقلبات السياسية الى حماية الرأسمال الخاص من الخسائر المحتملة بسبب التأميم وحظر تصدير الرأسمال والتضييق على تحويل الارباح وغيـــر ذلك . ويتحمل الخسائر الصندوق الحكومى الذى تأسس لهـــذا الغرض وكذلك دافعوا الضرائب .واتضح ان الضمانات وسيلـة فعالة جدا لتشجيع تصدير الرأسمال الخاص ، ولذلـك انتشرت هذه الممارسة على نطاق واسع . وحسب معطيات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فقد تم التأمين عام ١٩٧١ على الاستثمارات الخاصة التالية فى البلدان الناميـــة : ٤٣,٩٪ من استثمارات اليابان ، و٤٣,٠٪ من استثمارات الدانمارك ، و٣١,٤٪ من استثمارات الولايات المتحدة الاميركية ، و٢٠,٢٪ من استثمارات جمهورية

المانيا الاتحادية وغيرها * . وبما أنه يجرى التأمين ضد التقلبات السياسية فقط على تلك الاستثمارات الموظفة فى اقل المناطق استقرارا ، فيمكننا ان نقول أن النسب المئوية المذكورة عالية جدا . ان نشاطات الشركات الحكومية متنوعة ومتعددة ومنها مثلا «Overseas Private Investment Corporation» (الولايات المتحدة) ، «Commonwealth Development Corporation» (بريطانيا) ، و «Deutsche Entwicklungsgesellschaft» (جمهورية المانيا الاتحادية)، و «Caisse centrale de coopération économique» (فرنسا) ، و «Overseas Economic Cooperation Fund» (اليابان) وغيرها . ان هذه الشركات هى التى تقوم «باعداد الارضية» لاستثمارات الرأسمال الخاص .

يبدو مما تقدم أن تصدير الرأسمال الخاص الى افريقيا يجرى اليوم فى ظروف معقدة ومتناقضة . فمن جانب تعمل الدول الافريقية باصرار متزايد على فرض اشرافها على نشاط الرأسمال الاجنبى او حتى على تأميمه ، وفى الوقت نفسه لا تتخلى عن امكانية جذب الرأسمال الاجنبى الخاص واستخدامه فى تطورها . ومن جانب آخر تعمل الدول الامبريالية على دعم مواقع الرأسمال الخاص فى افريقيا بواسطة تدابير نشيطة تتخذها الدولة الاحتكارية وتكليف الرأسمال الخاص القيام بالوظائف الجديدة التى اوجدتها الظروف المعاصرة ، بالاضافة الى الوظائف القديمة .

٢ ـ البنية تتغير

ازداد حجم تصدير الرأسمال الخاص الى البلدان النامية فى السبعينات من جديد بعد أن تقلص الى حد ما فى فترة انهيار النظام الاستعمارى . وبلغ تدريجيا مستوى «المساعدات الرسمية» .

يبدو من الجدول رقم ١ ان حجم تصدير الرأسمال الخاص قد ازداد ازديادا ملحوظا منذ النصف الثانى من الستينات فقط (ازداد من ١٩٦٦ الى ١٩٧١ بنسبة ١٣٥٪ وبضمنه الهبات) . وخلال هذه الفترة ازداد تصدير رأسمال الدولة بنسبة ٤٠٪ فقط (من ٦٤٣١

* OECD. «Development Cooperation. Review. 1972», p. 62.

الجدول رقم ١

تصدير رأسمال الدول الرأسمالية المتطورة (الاعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) الى البلدان النامية

(بملايين الدولارات)

	١٩٦١	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٤	١٩٧٥
المساعدات الرسمية للتنمية (المنح ، والقروض بشروط اسهل من شروط السوق ؛ بدلات اشتراك فى المؤسسات الدولية)	٥١٩٧	٦٠٠٣	٦٣١٦	٦٨٤٠	٧٧١٨	٩٣٥١	١٣٥٨٥
تصدير رأسمال الدولة باشكال اخرى (وفقا للاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف)	٩١٦	٤٢٨	٧٣١	١١٤٤	١٢٧٩	٢٤٦٣	٣٠٢٤
تصدير الرأسمال الخاص (الاستثمارات المباشرة واستثمارات الاوراق المالية وقروض التصدير)	٣١٠٦	٣٩٥٩	٦٣٧٧	٧٠١٩	٨٣٩٩	١١٤٤٩	٢١٩٦٢
هبات من الصناديق الخاصة	—	—	—	٨٥٥	٨٩٠	١٣٦٥	١٣٤٢
المجموع	٩٢٤٩	١٠٣٩٠	١٣٤٢٤	١٥٨٥٨	١٨٢٨٦	٢٤٦٢٨	٣٩٩١٣

المرجع : OECD. «Development Cooperation. Review 1972», p. 42; «...Review 1976», p 229.

مليون الى ٨٩٩٧ مليون دولار) . ونتيجة لذلك ازدادت حصة الرأسمال الخاص النسبية فى مجموع صادرات رؤوس الاموال الى البلدان النامية من ٣٣,٦٪ عام ١٩٦١ الى ٣٨,١٪ عام ١٩٦٦ و٥٠,٨٪ عام ١٩٧١ . وفى عام ١٩٧١ ولاول مرة تجاوز حجم تصدير الرأسمال الخاص مقدار «المساعدات» الرسمية للتنمية .

يعود الاتجاه نحو زيادة الحصة النسبية للرأسمال الخاص فى مجمل صادرات رؤوس الاموال الى البلدان النامية الى عدة اسباب . فمن ناحية ادى العجز فى ميزان المدفوعات لبعض البلدان الرئيسية التى «تتطوع بالمساعدات (كالولايات المتحدة الاميريكية وبريطانيا) الى ايقاف زيادة «المساعدات» الرسمية للتنمية . ومن ناحية اخرى فان الرأسمال الخاص تدفق من جديد الى البلدان النامية ، حيث تجذبه بالدرجة الاولى ثرواتها الطبيعية (وبالاخص النفط) والصناعة التحويلية . ومن الامور الهامة ان الانظمة السياسية فى عدد من البلدان النامية قد حددت من حيث المبدأ موقفها من الرأسمال الاجنبى . وكشف الرأسمال الاجنبى بدوره عن القدرة على التكيف للظروف المتغيرة وتقبل بعض الاشكال الجديدة باعتبارها امرا لا مفر منه ، ومن هذه الاشكال المساهمة فى شركات مختلطة للرأسمال المحلى والاجنبى او رأسمال الدولة والرأسمال الخاص وعقد اتفاقيات حول «مقاسمة المنتجات» وغير ذلك . وعدا ذلك فقد تم تشكيل جزء من البنية الاساسية (infrastructure) فى بعض البلدان . وقد ادى كل ذلك الى ازدياد نشاط المستثمرين الخصوصيين . ومن الواضح ان الاجراءات التى اتخذتها الدولة الاحتكارية فى الدول الرأسمالية الراقية قد قامت بدور الحوافز . وعلى كل حال فقد ارتسم فى نهاية الستينات الاتجاه الواضح لزيادة تصدير الرأسمال الخاص الى البلدان النامية . وهذه الحقيقة تدحض مزاعم بعض علماء الاقتصاد الغربيين القائلة أن البلدان النامية لم تعد «مهمة» كمجال لتوظيف الرأسمال .

والى جانب زيادة حجم الاستثمارات الاجنبية الخاصة الى البلدان النامية ، تمت بعض التغيرات فى بنية الاستثمارات نفسها . من الجدول رقم ٢ يتبين لنا ان هناك زيادة فى جميع

الجدول رقم ٢

بنية تصدير الرأسمال الخاص الى البلدان النامية

(بملايين الدولارات)

	١٩٦١	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٣	١٩٧٥
استثمارات مباشرة	١٨٢٩	٢١٧٩	٣٠٤٣	٣٥٥٧	٤٠٨٧	٦٧١٠	١٠٢٠٠
استثمارات اوراق مالية ثنائية	٦١٤	٤٨٠	٩٧١	٧٧٧	٨٠٤	٣٥٤٤	٧٦٩٥
استثمارات اوراق مالية متعددة الاطراف . . .	٩٠	١٧٥	٧٦٧	٤٧٤	٧٠٦	—	—
قروض مصدرة	٥٧٣	١١٢٤	١٥٩٦	٢٢١١	٢٨٠٢	١١٩٦	٤٠٦٧
هدايا الصناديق الخاصة	—*	—*	—*	٨٥٥	٨٩٠	١٣٦٥	١٣٤٢
المجموع	٣١٠٦	٣٩٥٨	٦٣٧٧	٧٨٧٤	٩٢٨٩	١٢٨١٥	٢٣٣٠٤

* ليست هناك معطيات عن هبات الصناديق الخاصة فى الستينات .

المرجع : OECD. «Development Cooperation. Review 1972», p. 42; «...Review 1976», p. 67.

اشكال تصدير الرأسمال الخاص . فخلال عقد واحد من السنين فقط ازداد مبلغ الزيادة الصافية السنوية من الديون المرتبطة بقروض التصدير بحوالى ٥ مرات . وتنمو الاستثمارات المباشرة بصورة ابطأ بكثير ، ومع ذلك فهى تتمتع بالاولوية . وفى مجال استثمارات الاوراق المالية فان اكبر زيادة نلاحظها فى الاستثمارات المتعددة الاطراف ، بينما نلاحظ مدا وجزرا ، فى زيادة الاستثمارات الثنائية . وبنتيجة هذه التغيرات تكونت عام ١٩٧١ البنية التالية لتصدير الرأسمال الخاص الى البلدان النامية : الاستثمارات المباشرة — ٤٤,٠٪ ، قروض التصدير ٣٠,٢٪ استثمارات الاوراق المالية ١٦,٢٪ ، الهبات من الصناديق الخاصة ٩,٦٪ .

من المعروف أن احصائيات حركة رؤوس الاموال كانت دائما اقل دقة من غيرها ، خاصة فيما يتعلق بالرأسمال الخاص ، (حول تصدير رأسمال الدولة توجد احصائيات موثوق بها اكثر) . ولدى الشركات الخاصة دوافع كثيرة لاخفاء المبالغ الحقيقية لعملياتها وهى : تصدير واعادة تصدير الرأسمال والارباح التى تجنيها وحصص الارباح ، والفوائد التى تحصل عليها ، وغير ذلك . وعدا ذلك فان العمليات الواردة فى المعطيات المعممة المنشورة تعالج بشكل مطلق تقريبا من وجهة نظر من يصدر رأس المال ، وليس من وجهة نظر البلدان التى يصدر اليها الرأسمال . وتتميز المعطيات والاحصائيات التى تنشرها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بنفس تلك النواقص .

وعلى اساس الاحصائيات الناقصة كثيرا ، واحيانا المتناقضة ، التى حاولنا أن ندخل عليها بعض التعديلات بواسطة الحسابات والمقارنات والتقديرات ، توضحت البنية التالية للرأسمال الخاص الاجنبى فى افريقيا وحجمه فى نهاية الستينات وبداية السبعينات .

وان حجم الاستثمارات المباشرة هو اكبر من غيره . فقد بلغت القيمة حسب الموازنة (book value) فى نهاية عام ١٩٦٧ ٦,٦ مليار دولار * . وفى سنوات ١٩٦٨–١٩٧٣ ازدادت

* OECD. «Development Cooperation, Review 1974», p. 76.

الاستثمارات الخاصة المباشرة بمقدار ٣,٤ مليار دولار * . واضحت مبلغا كبيرا يساوى ١٠,٢ مليار دولار . لكن هذه هى قيمتها حسب الموازنة . ومن الطبيعى ان تكون قيمتها الفعلية وفقا للاسعار الجارية اكثر بكثير . ان ذلك يحدث لان القيمة حسب الموازنة تتحدد بالاسعار السائدة فى عام الاستثمار ونادرا ما تتغير فيما بعد او ان تتغير تغيرا جزئيا ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر تؤثر على ذلك قيمة العملة النقدية التى تهبط بصورة اسرع او ابطأ .

وفى نهاية عام ١٩٦٧ كان القسم الاعظم من الاستثمارات الخاصة المباشرة فى شمال افريقيا متركزا فى الجزائر (٧٠٢,٥ مليون دولار) وفى ليبيا (٥٧٨,٢ مليون دولار) ، بينما لم يتجاوز مقدارها فى السودان ٣٦,٧ مليون دولار . وان نصف الاستثمارات المباشرة الخاصة فى افريقيا الوسطى كان من نصيب زائير (٤٨٠,٧ مليون دولار) . كذلك استثمرت مبالغ ضخمة فى الغابون (٢٦٥,٢ مليون دولار) وفى الكاميرون (١٤٩,٥ مليون دولار) بينما كانت فى تشاد ضئيلة – ١٧,٨ مليون دولار . أما فى شرقى افريقيا فان أكبر الاستثمارات المباشرة كانت فى زامبيا (٤٢١,١ مليون دولار) وفى روديسيا (٢٣٧,٣ مليون دولار) وفى كينيا (١٧١,١ مليون دولار) . وتلاحظ صورة اكثر انسجاما فى غرب افريقيا ، حيث تبلغ الاستثمارات الاجنبية المباشرة الخاصة فى كل من ستة بلدان مقدار ١٠٠ مليون دولار واكثر : فى ليبيريا (٢٩٩,٥ مليون) وغانا (٢٦٠,٤ مليون) وساحل العاج (٢٠١,٦ مليون) والسنغال (١٥٣,٨ مليون) ونيجيريا (١١٠,٨ مليون) وموريتانيا (١٠١,١ مليون دولار) . بيد انه هناك ثمة بلدان ذات استثمارات اجنبية مباشرة خاصة ضحلة للغاية مثل مالى (٦,٥ مليون) وغامبيا (٢,٣ مليون) . وفى جنوب افريقيا تركزت جميع الاستثمارات على وجه التقريب فى انغولا وموزمبيق (٢٩٥,٥ مليون) .

ومنذ عام ١٩٦٧ وحتى اواسط السبعينات حدثت تغيرات كبيرة فى توزيع الاستثمارات نتيجة للتأميم (مثلا فى الجزائر وليبيا

---

* OECD. «Development Cooperation. Review 1975», p. 171.

وزامبيا وغيرها) واشراك رؤوس اموال جديدة (فى نيجيريا بعد الحرب الاهلية) واعادة الاستثمار وغير ذلك .

ان المعطيات حول توزيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة الخاصة بين الدول تؤكد الظاهرة التى لاحظناها فيما تقدم ، وهى انها تركزت بالاساس فى البلدان ذات الموارد المعدنية الغنية او فى البلدان ذات الاتجاه الرأسمالى المتطورة اكثر تطورا نسبيا .

ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة الخاصة فى افريقيا تعود لاحتكارات ثلاث دول رأسمالية قبل غيرها وهى الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا . لقد احتل الرأسمال الاميريكى المرتبة الاولى فى افريقيا بعد ان كان يتخلف فى الماضى دائما من حيث الحجم عن رؤوس الاموال للدول الاستعمارية القديمة . وازدادت الاستثمارات

الجدول رقم ٣

البنية الفرعية للاستثمارات الاجنبية المباشرة الخاصة فى افريقيا حتى السبعينات

(النسبة المئوية)

فروع	المجموع	الولايات المتحدة
استخراج النفط (بما فيه تكرير النفط)	٤٠	٧٣
الصناعة الاستخراجية	٢٠	١٤*
الصناعية التحويلية	١٨	٤
الخدمات (التجارة ، البنوك ، النقل)	٢٢	٩
	١٠٠	١٠٠

* بضمنها صناعة الميتالورجيا للمعادن الحديدية وغير الحديدية .

اجرى الحساب اعتمادا على : ترابرين ، المعركة الجديدة من اجل افريقيا ، موسكو ، ١٩٧٢ ، ص ٩٥–٩٦ ؛
«Survey of Current Business», September 1973, p. 28, 29;
OECD. «Development Assistance. Review 1971», p. 89.

الاميريكية المباشرة الخاصة من ١٥٠ مليون دولار فى بداية الخمسينات الى ٣٠٠٠ مليون دولار فى اواسط السبعينات . فباتت انجلترا تشغل المرتبة الثانية وفرنسا المرتبة الثالثة . أما البلدان الرأسمالية الاخرى مثل بلجيكا وايطاليا وجمهورية المانيا الاتحادية واليابان وسويسرا وكندا وغيرها فقد كان نصيب كل منها استثمارات صغيرة ، لكن المبلغ الاجمالى لهذه الاستثمارات وصل فى عام ١٩٦٨ الى مقدار كبير جدا (١,٥ مليار دولار) ، وكان يساوى تقريبا مقدار الاستثمارات البريطانية .

يتضح من الجدول رقم ٣ ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة الخاصة فى افريقيا تتركز فى الصناعة الاستخراجية ، خاصة فى استخراج النقط . ان هذه الصفة هى التى تميز الرأسمال

الجدول رقم ٤

صافى الزيادة فى قروض التصدير المضمونة الخاصة المقدمة للبلدان النامية
(بملايين الدولارات)

السنة	البلدان النامية	افريقيا	الحصة النسبية لافريقيا
١٩٦٧	١٠٠٧,١	٢٩٦,٦	٢٩,٥
١٩٦٨	١٥٩٦,٥	٦٨,٧	٤,٣
١٩٦٩	١٩٧٨,٢	٢٣٤,٩	١١,٩
١٩٧٠	٢١٧٤,٣	٤٣٧,٩	٢٠,١
١٩٧١	٢٨٠٢,٢	٥٩٥,٥	٢١,٢
١٩٧٢	٢١٦٦,٨	٣٩٠,٩	١٨,٠
١٩٧٣	٢٣١٢,٧	٦٥٣,٤	٢٨,٣
١٩٧٤	٣١٧٢,٠	١١٤٩,٤	٣٦,٢
١٩٧٥	٥٤٣٨,١	٢٦٦٦,٥	٤٩,٠

اجرى الحساب اعتمادا على : OECD. «Development Assistance. Review 1971», tabl. 21; «Development Cooperation. Review 1972», p. 248-249; «Development Cooperation. Review 1976» p. 250-251.

الاميريكى . اما استثمارات الدول الاستعمارية القديمة فهى اكثر تفاوتا .

لقد ازدادت قروض التصدير المقدمة الى البلدان الافريقية فى الاعوام الاخيرة بسرعة بسبب المنافسة فى الاسواق ولحدوث بعض التغيير فى بنية الواردات الافريقية . وبسبب عملية التصنيع التى تجرى فى القارة ، فان استيراد المكائن والمعدات يزداد ولو ببطء ويصاحب ذلك عادة تقديم قروض تصدير حكومية وخاصة .

ان حصة افريقيا من قروض التصدير الخاصة المقدمة للبلدان النامية (١٧,١٪) ، هى اقل من حصة القارتين الاخريين – آسيا واميريكا اللاتينية . هذه الظاهرة طبيعية تماما ، لان حصتها من التجارة الخارجية للبلدان النامية اقل ايضا . وان النسبة المئوية المذكورة تطابق تقريبا الحصة النسبية لافريقيا فى استيرادات البلدان النامية التى بلغت فى فترة السنوات الخمس الواردة فى الجدول نسبة ٢٠٪ فى المتوسط .

أما بشأن توزيع قروض التصدير الخاصة المقدمة لافريقيا بين البلدان ولسنوات معينة ، فانه متفاوت للغاية . الا انه اذا كان التفاوت فى التوزيع حسب السنوات امرا حتميا الى حد ما ، فان هذا التوزيع حسب البلدان يرجع الى الجوهر الاستغلالى للرأسمال الخاص .

ولا ريب أن التوزيع المتفاوت حسب البلدان يعكس رغبة الرأسمال الاجنبى فى التغلغل فى اضخم البلدان واكثرها تطورا نسبيا ، وخاصة البلدان ذات الاتجاه الرأسمالى . ومما يدل على التفاوت فى توزيع قروض التصدير الخاصة المضمونة هو أن ٩٠٪ تقريبا من صافى الزيادة العامة لها خلال الفترة بين سنة ١٩٦٧ وسنة ١٩٧١ والبالغة ١٦٣٣,٧ مليون دولار هى نصيب سبع بلدان فقط هى : الجزائر (٦٥٨,٥ مليون) وليبيريا (٣٣٦,١ مليون) وزائير (٢٢٠,٧ مليون) وليبيا (٨٣,٩ مليون) وزامبيا (٦٩,٤ مليون) والمغرب (٥٣,٩ مليون) وتونس (٤٨,٨ مليون) .

من بين البلدان التى كانت مستعمرات فرنسية فى السابق حصلت البلدان التالية على اكبر قروض التصدير الخاصة

والمضمونة خلال الفترة بين سنة ١٩٦٧ وسنة ١٩٧١ : ساحل العاج (٥٤,٤ مليون) والغابون (٢٢,١ مليون) وواحدة من اقل البلدان تطورا هى النيجر كاستثناء (٢٣,١ مليون) . وتتصدر قائمة البلدان التى كانت مستعمرات بريطانية فى الماضى كينيا (٣٣,٠ مليون) وتليها اوغندا (٣٢,٨ مليون) وتنزانيا (٢٨,١ مليون) . ولا توجد بين البلدان المذكورة بلدان كبيرة او متطورة نسبيا مثل نيجيريا وغانا والسنغال . وسبب ذلك هو ان هذه البلدان الثلاث كانت تسدد ديونها السابقة خلال هذه الفترة (١٩٦٧-١٩٧١) . وكانت لغانا (-٧٠,٦ مليون) ونيجيريا (- ٤٠,٩ مليون) * مؤشرات سالبة . ويعود الى قروض التصدير الخاصة القسم الاكبر من ديون افريقيا الخارجية ، والاهم من ذلك ، القسم الاثقل منها لأن الدين يجب أن يسدد خلال فترة قصيرة وبفوائد اعلى من انواع القروض الاخرى . وسنتطرق الى هذا الجانب من المسألة فيما بعد عند تحليل وظائف تصدير الرأسمال الخاص فى المرحلة الراهنة .

والاحتكارات الصناعية والمصرفية والتجارية فى اوربا الغربية واليابان والولايات المتحدة الاميركية هى التى تدين وتقدم قروض التصدير الخاصة . ويختلف حجم القروض التى تقدمها مختلف البلدان من عام لآخر اختلافا كبيرا تبعا للملابسات ووضع ميزان المدفوعات فى البلدان المصدرة للرأسمال . ففى نهاية عام ١٩٧٥ كان اكبر دين الدول النامية (بما فيها الافريقية) هو لبلدان «السوق المشتركة» . والى جانب ذلك كان للولايات المتحدة ولليابان دين كبير جدا ايضا .

وتتنامى استثمارات الاوراق المالية للرأسمال الاجنبى الخاص فى البلدان النامية (وفى افريقيا كذلك) بصورة بطيئة نسبيا . ووفقا لمعطيات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فان تدفقها السنوى قد ازداد من ٧٠٤ ملايين دولار فى عام ١٩٦١ الى ١٥١٠ ملايين دولار فى عام ١٩٧١ . وقدمت الولايات المتحدة

---

* اجرى الحساب اعتمادا على : OECD. «Development Assistance. Review 1971»; «Development Cooperation. Review 1972».

الاميريكية والمانيا الاتحادية ثلثى رؤوس الاموال هذه ، بشكل سندات قروض فى الغالب .

ومن المعروف ان استثمارات الاوراق المالية تختلف كثيرا من حيث بنيتها فهى تشمل حصة قليلة من الاسهم (ولا يتيح مقدارها فرض الاشراف على المؤسسة المعنية) ، واصدار سندات قروض للبلدان النامية فى الاسواق الرئيسية للرأسمال ، كما وتشمل بعض انواع القروض المصرفية ، وكذلك رؤوس الاموال الخاصة (التى تجمعها المؤسسات الدولية ثم تقدمها الى البلدان النامية بشكل قروض للتنمية) وغير ذلك * . ثم ان القسم الكبير من رؤوس الاموال الخاصة يصل الى البلدان الافريقية وغيرها من البلدان النامية بطريق غير مباشر ، بواسطة البنك الدولى للانشاء والتعمير والمصارف الاقليمية للتنمية . وانها تمارس اصدار سندات القروض فى اسواق الرأسمال الاوربية الغربية والاميريكية . أما الاموال المستحصلة فتستخدم فيما بعد كاستثمارات اوراق مالية فى البلدان النامية .

ولكن بعض البلدان النامية بلغت درجة من التطور تمكنها من المشاركة بنفسها فى عمليات اسواق الرأسمال . غير انه تعتبر الحالات التى تفلح فيها حتى اكثر البلدان الافريقية تطورا فى اجتذاب استثمارات الاوراق المالية الخاصة الاجنبية بهذا الشكل ، تعتبر استثناءا ويتم ذلك فقط عندما تكون لها صلات خاصة مع سوق معينة للرأسمال وتتمتع بالتأييد اللازم .

ان استثمارات الاوراق المالية تتدفق الى غالبية الدول الافريقية على شكل قروض بالعملات القابلة للتحويل ، تقدمها البنوك الخاصة فى اوربا الغربية . فقد حصلت على هذه القروض ، مثلا ، الجزائر وزائير وزامبيا . وهى تقدم عادة للحكومات والبنوك المركزية او لمختلف المؤسسات الاجتماعية وغالبا ما تقوم بدور المدين الشركات الخاصة العاملة فى افريقيا فى مجال

---

* ترجع الحصة النسبية الكبرى فى بنية استثمارات الاوراق المالية الاميريكية فى البلدان النامية للقروض المصرفية وغيرها من القروض (٥٩٪) . وتشغل السندات المرتبة الثانية (٣٧٪) اما الاسهم فنصيبها ٤٪ (مقتطف من : «نشرة المعلومات التجارية الاجنبية» (موسكو) ، ١٩٧٤/٣/١٦ .

صناعة استخراج النفط وصناعة التعدين والبناء والنقل وغير ذلك . انها شركات خاصة عادة ولكن هناك ثمة (عدا بعض الاستثناءات النادرة) شركات يتغلب فيها الرأسمال الافريقى . ان استثمارات الاوراق المالية من هذا النوع ذات فائدة مئوية مرتفعة ، تربو عادة على الفائدة المئوية لقروض الدولارات الاوربية لمدة ستة اشهر بمقدار ٠,٧٥—١,١٠٪ وفى الفترة بين السنتين ١٩٧٠—١٩٧١ تتراوح الفائدة لهذا النوع من استثمارات الاوراق المالية بين ٦,٥ و١١٪ .

ومنذ بداية السبعينات اخذت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تنشر احصائيات عامة ، اولى رغم انها ليست كاملة ابدا ، عن اموال الصناديق الخاصة والمنظمات الخيرية المقدمة الى البلدان النامية .

وكانت هذه الاموال مخصصة بالدرجة الاولى للخدمات الصحية والتعليم والابحاث العلمية والمساعدات الفنية . ولدى بعض الهيئات ، وخاصة الصناديق الاميريكية ، خبرة سنوات عديدة وجهاز منظم تنظيما جيدا وكوادر مؤهلة . وهى تقوم بعمل منتظم لتحقيق اهدافها الخاصة بها ، التى تدعى بأنها خيرية بحتة ، لكنها فى الحقيقة تعمل فى نهاية المطاف على التوسع السياسى والاقتصادى للدول الامبريالية فى البلدان النامية .

ويعتبر التوزيع الاقليمى للاستثمارات الاجنبية الخاصة فى افريقيا صفة تتميز بها استراتيجية وتكتيك الرأسمالية . ان الرأسمالية لم تعمل ابدا ولا فى اى مكان على تطوير القوى الانتاجية تطويرا منسجما ولم توزعها توزيعا منتظما بين البلدان والمناطق . بل بالعكس ، فانها كانت دوما تقيم مراكز صناعية عالية التطور وفى الوقت نفسه تحول مناطق شاسعة الى مناطق زراعية متخلفة ذات بنية اساسية (infrastructure) ضعيفة التطور ، يقطنها عدد قليل من السكان ودخلها واطئ . وهذه الظاهرة تتكرر مجددا اليوم فى افريقيا .

هناك فى العالم ٢٥ بلدا من البلدان الاكثر تخلفا من الناحية الاقتصادية (حسب احصائية لهيئة الامم المتحدة) ، منها ١٦ بلدا فى افريقيا . انها تحتاج الى المساعدات اكثر من غيرها . لكن

الرأسمال الاجنبى الخاص يسهم بأدنى قسط فى تطوير هـذه البلدان بالذات (وهى بوتسوانا وبوروندى والفولتا العليا وغينيا وليسوتو والملاوى ومالى والنيجر ورواندا والصومال وتنزانيا واوغندا وامبراطورية افريقيا الوسطى وتشاد والحبشة) . وباستثناء غينيا ، حيث يجرى استغلال مكامن البوكسيت ، فان الرأسمال الاجنبى الخاص لا يقدم فى اى بلاد اخرى على تقديم استثمارات مباشرة كبيرة . وان القيمة حسب الموازنة للاستثمارات المباشرة الاجنبية فى هذه البلدان الستة عشر قد بلغت ٤٤٣,٥ مليون دولار فقط ، حيث يمثل هذا المبلغ حتى عام ١٩٧٥ نسبة اقل من ٦٪ من مجموع هذه الاستثمارات فى افريقيا كلها . وان الاستثمارات الاجنبية الخاصة المباشرة فى هذه البلدان مجتمعة اقل مما فى زائير مثلا .

كما ان الحصة النسبية للدول الافريقية الاقل تطورا من قروض التصدير الخاصة قليلة ايضا . وسبب ذلك ان قروض التصدير الخاصة تقدم عادة لاستيراد مجموعات معينة من السلع ، بينما لا تشترى البلدان المذكورة هذه السلع على وجه التقريب .

كما ان فرصة هذه الفئة من البلدان فى الحصول على استثمارات الاوراق المالية ضعيفة ايضا . فانها لا تستطيع اللجوء الى اصدار سندات القروض فى الاسواق الكبرى للرأسمال ، اما البنوك الخاصة فهى تمتنع عن تقديم القروض الى هذه البلدان . وفى وسع المرء ان يفترض ان الصناديق الخاصة ستكون اكثر سخاء تجاه هذه البلدان عند توزيع الاعانات المالية والهبات . غير ان ذلك لا يحدث ايضا ، لان هذه الصناديق تقوم عادة بنشاط مكثف فى تلك البلدان التى اقامت فيها صلات وثيقة مع الاحتكارات الصناعية والبنوك الخاصة .

وهكذا نجد ان الرأسمال الخاص الاجنبى ، اذ يتجاهل تماما البلدان ذات الاقتصاد الاقل تطورا ، فانه يزيد من حدة التفاوت فى تطور بلدان افريقيا .

وحتى لو تمسكنا بوجهة النظر القائلة بأن تصدير الرأسمال الخاص الى افريقيا يعمل الى حد ما على تطوير القوى الانتاجية

بعض التطور ، فان البلدان الاكثر تخلفا من الناحية الاقتصادية لا تستطيع الاستفادة من هذه المنافع الضئيلة التى يسفر عنها التعاون مع الرأسمال الخاص الاجنبى .

٣ ـ الوظائف تتوسع

من المعروف ان القوة الدافعة الرئيسية الى هجرة الرأسمال الخاص هى الركض وراء الارباح . ان التكالب على الارباح بالذات هو الذى قاد اصحاب رؤوس الاموال الخاصة الى افريقيا خلال فترة السيطرة الاستعمارية . وهذا الدافع هو الذى يرغمهم اليوم ايضا على ان يتغلغلوا فى اقتصاد القارة الافريقية على نطاق واسع .

غير انه قد تختلف كثيرا الاهداف الملموسة التى يتوخاها الرأسمال الخاص . منها حالة الاهتمام بالمواد الخام ، وفى حالة اخرى – الاستيلاء على اسواق لصادرات الاحتكارات ، بواسطة اقامة فروع للشركات فى البلدان النامية مثلا . وفى حالة ثالثة – الحيلولة دون توسع المنافسين . الا ان الهدف الرئيسى ، بطبيعة الحال ، هو الحصول على ارباح هائلة ، فاذا امنت البلاد الافريقية هذه الارباح ، فان الرأسمال الخاص يسرع اليها ، متغلبا على كافة العقبات . ولم تطرأ اية تغيرات مبدئية من هذه الناحية . ولا تطرأ التغيرات الا على ظروف نشاطه الملموسة واشكال واساليب هذا النشاط .

بيد أنه ظهرت وظيفة سياسية جديدة كل الجدة لتصدير الرأسمال ، ترتبط بانهيار النظام الاستعمارى وتخضع للمهمة الاستراتيجية الرئيسية للامبريالية ، الا وهى ابقاء البلدان النامية سائرة فى فلك الرأسمالية ، والحيلولة دون اختيارها لطريق التطور غير الرأسمالى ، وغرس العلاقات الانتاجية الرأسمالية فيها . وان نفس طبيعة المهمة قد حتمت الدور الثانوى للرأسمال الخاص ، لان حلها يرتبط بانفاق الاموال (على شكل «مساعدات») خلال فترة طويلة من الزمن ، وبانعدام امكانية ضمان استعادتها بسرعة والحصول على الارباح المناسبة . لذا ، فقد كان من الطبيعى تماما ان تأخذ بعض الدول الرأسمالية او اتحادات

دول («السوق المشتركة» مثلا) بمساهمة بعض المؤسسات الرأسمالية الدولية (البنك الدولى للانشاء والتعمير مثلا) على عاتقها اساسا اداء المهمة المذكورة . الا انه لم يكن فى وسع الرأسمال الخاص ان يقف جانبا تماما لان الدولة والرأسمال الخاص مرتبطان ارتباطا عضويا فى الظروف الراهنة حيث تهيمن رأسمالية الدولة الاحتكارية . فقد اخذ تصدير الرأسمال الخاص الى البلدان النامية يمارس تدريجيا بعض الوظائف الجديدة التى انعدمت فى الماضى .

من المهام الرئيسية التى يقوم بها الرأسمال الاجنبى فى افريقيا هى مهمة الاشراف على موارد المواد الخام . وان الاوضاع الناشئة فى سوق الوقود والمواد الخام فى السبعينات قد عملت على تشديد سعى الرأسمال الخاص الاجنبى الى حماية مواقعه فى افريقيا فى مجال استخراج النفط والغاز والنحاس واليورانيوم وخامات الحديد والفوسفات وغير ذلك .

كانت الدول الامبريالية تشرف فى الماضى على المواد الخام بواسطة النظام الاستعمارى وعن طريق رأسمال الشركات الاجنبية التى كانت تمتلك فروعها العاملة فى افريقيا . لكن هذه الفترة وهذا الشكل من الاشراف على المواد الخام قد اصبحا فى طيات الماضى . فان الدول الافريقية الفتية تخوض اليوم نضالا من اجل حقها فى ان تكون سيدة بلادها . وبنتيجة ذلك اخذت تتكون فى افريقيا اكثر فاكثر شركات مختلطة ومشتركة سواء فى الصناعة الاستخراجية ام فى غيرها من فروع الاقتصاد . وحسب المعطيات المنشورة كان عدد المؤسسات التى اقامتها الشركات الاميركية فى البلدان النامية خلال اعوام ١٩٥٨–١٩٦٧ ١٠١٣ مؤسسة ، كانت ٤٤٥ مؤسسة فقط منها اى اقل من النصف ملكا «كاملا» للشركات الاميريكية . وفى ٢٩٨ مؤسسة منها يعود القسم الاكبر من الاسهم الى الشركات الاميريكية وفى ١٨٩ يعود القسم الاقل لها (وهناك ٨١ مؤسسة لم تتوفر المعطيات عنها) . وامتلك الرأسمال الاميريكى فى افريقيا «بصورة كاملة» ٣٦ شركة من مجموع ٦٩ شركة جديدة ، وامتلك اكثر من نصف الاسهم فى ١٥ شركة واقل نصف الاسهم فى ١٥ شركة (لا تتوفر الاحصائيات

بشأن ثلاث شركات) * . وغدت الشركات المختلطة فى بداية السبعينات ظاهرة انتشرت على نطاق واسع .

ان ظهور عدد كبير من الشركات المختلطة فى افريقيا هو ظاهرة تعبر عن ان الرأسمال الخاص الاجنبى اضطر الى التراجع تحت ضغط حركة التحرر الوطنى . ويتقاسم الرأسمال الاجنبى نفوذه فيها بهذا القدر او ذاك مع الشريك المحلى ويراعى مصالحه ويتنازل له عن جزء من الارباح . وفى الوقت نفسه فان الشركات المختلطة هى وسيلة تلجأ اليها الاحتكارات على نطاق واسع وتحافظ فى احيان كثيرة من خلالها على الاشراف على مصادر المواد الخام او فروع الانتاج التى تهمها .

وقد لعبت دورا كبيرا فى انتشار الشركات المختلطة والمشتركة فى افريقيا بسرعة ليست حقيقة نسف مواقع الامبريالية فقط ، بل وصراع المنافسة الذى اشتد حدة بين البلدان الاستعمارية السابقة (بريطانيا ، فرنسا ، بلجيكا) والمتنافسين الجدد على كسب السيطرة الاقتصادية فى افريقيا (الولايات المتحدة الاميريكية ، المانيا الاتحادية ، اليابان وغيرها) . وتقدم البلدان او الشركات ، التى لم تشترك سابقا فى استخراج المواد الخام الافريقية ، تقدم عادة على القيام بتنازلات كبيرة بغية الاستيلاء على مواقع معينة . وحتى ان شركات يابانية احتكارية عملاقة كشركة «ميتسوى» و«كوبيه ستيل» توافق على الاشتراك فى شركات مختلطة . كما وافقت شركة «مانسفيلد تاير» الاميريكية ، بغية توسيع مواقعها فى شرق افريقيا ، على التعاون حتى مع شركة حكومية (مما يعتبر امرا غير مرغوب فيه للغاية) فى تنزانيا لانتاج اطارات السيارات . ولنفس هذه الاسباب تؤسس «فيليبس» مشاريع مختلطة فى كينيا ونيجيريا .

وان النهج نحو تقليل الحصة النسبية للرأسمال الاجنبى فى شركات استخراج المواد الخام فى افريقيا يزداد وضوحا اكثر فاكثر ، لقد بلغ الامر حتى عقد اتفاقيات من نمط «برودكشن

---

* «The Operations of Multinational United States Enterprises in Developing Countries. Their Role in Trade and Development». New York, 1972, p. 23.

شيرينغ» و«منجمنت كونتراكت» (خاصة فى شمال افريقيا) . وتأخذ الشركات الاجنبية على عاتقها ، بموجب شروط هذه الاتفاقيات ، الالتزام بالقيام باعمال التنقيب الجيولوجى وتنظيم الانتاج والاشراف على المشروع (وبضمن ذلك بيع المنتجات) ، وتحصل مقابل ذلك على ما تريد من مواد خام .

بيد انه من الخطأ الاعتقاد بأن كل شركة مختلطة تعنى حتما ازاحة الرأسمال الاجنبى . فغالبا ما تكون هذه الشركات بمثابة ستار يتستر به الرأسمال الاجنبى لتحقيق سيطرته الكاملة او شبه الكاملة . ويحدث ذلك خاصة فى تلك الحالات عندما يكون الشركاء المحليون ضعافا او غير مطلعين او مصابين بجرثومة الجشع . واضافة لذلك فان نفوذ المستثمر الاجنبى لا يتحدد بحصته فى الاستثمارات فحسب ، بل بحقيقة اخرى ، وهى ان لديه بالذات خبرة فنية وكوادر مؤهلة فنيا واداريا . وغالبا ما يكون بيع المنتجات مستحيلا دون استخدام وسائل الاتصال والنقل وشبكة التسويق التى فى حوزته . ففى فروع الصناعة التحويلية حيث يجرى توزيع انتاج بعض القطع بين الفروع الموجودة فى مختلف البلدان يستحيل ان يقوم اى فرع بوظيفته دون الاتصال بالمركز .

ورغم الاتجاه نحو تقليل الحصة النسبية للرأسمال الاجنبى ، فان المواد الخام فى افريقيا لا زالت تستخرجها شركات يهيمن فيها الرأسمال الخاص الاجنبى . ان هذه الظاهرة تشمل خاصة افريقيا الاستوائية . ومع ذلك فان تغيرات كبيرة قد طرأت على نشاط الرأسمال الخاص . ان الدول الافريقية ، بصرف النظر عن اتجاهها الاجتماعى والسياسى تدافع باصرار عن سيادتها الوطنية . ولا ريب من انه سيوضع حد للنشاط الذى لا يخضع للرقابة والذى تمارسه شركات الاستخراج الاجنبية وغيرها فى القارة .

وتبرز بوضوح متزايد ، فى افريقيا ، وظيفة اخرى لتصدير الرأسمال الخاص وهى الصراع من اجل الاسواق . أن السوق الافريقية اقل سعة من اسواق اميريكا اللاتينية او جنوب آسيا ، ولكننا اذا راعينا مصاعب تسويق المنتجات هناك فينبغى ان يعترف المرء ان الرأسمال الاجنبى الخاص يهتم بالسوق الافريقية اهتماما متزايدا .

ان كافة الاشكال الحديثة لتصدير الرأسمـــال الخاص الى افريقيا : الاستثمارات المباشرة ، واستثمارات الاوراق المالية ، قروض التصدير وغيرها ، تخدم بهذا القـــدر او ذاك اهداف الصراع من اجل السوق الافريقية . ان الاستثمارات المباشرة فى الصناعة التحويلية ، مثلا ، تستخدم لغزو السوق «من الداخل» . ووفقا للمعطيات التى وردت فى ابحاث اللجنة الاستثنائية للتجارة الاميريكية فان «الاستثمارات فى الخارج ترتبط قبل كل شىء بالرغبة فى تلبية طلبات السوق التى لا يمكن تلبيتها بالصادرات من الولايات المتحدة الاميريكية» * . بيد ان هذا الاتجاه يظهر فى افريقيا بشكل اضعف منه فى اوربا الغربية . ان القدرة الشرائية لسكان غالبية الدول الافريقية ضعيفة ، ولهذا فان الصراع مـن اجل الاسواق فى البلدان الافريقيـــــة قلما يجـــرى بواسطة الاستثمارات المباشرة الخاصة فى الصناعة التحويلية . ومع ذلك فاذا ما تم استخدام هذه الاستثمارات فان ذلك يجرى فى بعض فـروع الصناعة الخفيفة والصناعة الغذائية فقط ، حيث تجـد منتجاتها سوقا رائجة بهذا القدر او ذاك .

لم يخلق الرأسمال الاجنبى حتى الآن فى افريقيا طاقـــات انتاجية تعمل للسوق الداخلية قدر ما تعمل لكسب الاسـواق فى البلدان المجاورة وحتى فى البلدان الابعد منها (كما يحدث مثلا فى هونكونغ وسنغافورة) . ولا يمكننا ان نلاحظ هذه الظاهرة فى افريقيا الا فى داكار وابيدجان ، حيث يجرى تصدير بعض منتجات الصناعة الخفيفة .

لا ريب ان التكامل الاقتصادى سيزيد من اهتمام الرأسمال الخاص الاجنبى بالاستثمارات المباشرة فى الصناعة التحويليـــة لانه يتيح فرصا للصراع مـــن اجل الاسواق الداخلية فى عـــدة بلدان فى آن واحد . وان عمليات التكامل فى افريقيا لم تشر حتى اليوم تغيرات ملحوظة من هذه الناحية ، ربما لان المجموعـات التى تشكلت حتى الآن كانت سلبية او لم يكن مستقبلها واضحا وضوحا كافيا .

* «The Role of the Multinational Corporation in the U.S. and World Economies. Emergency Committee vor American Trade», 1972, p. 5.

لذلك فان قروض التصدير غدت الشكل الاساسى لتصدير الرأسمال الخاص الى افريقيا ، وهى وسيلة قوية لتسويق المنتجات . ويمكن تحقيق النجاح فى السوق الافريقية ، كما فى اى سوق اخرى ، باسهل طريقة ، اذا ما صاحب عرض السلع منح القروض . ثم ان بيع بعض اصناف السلع حيث كل وحدة من وحدات المنتجات ذات قيمة اعلى (الماكنات الضخمة ، المعدات الكاملة ، السفن ، الطائرات وغيرها) امر مستحيل فى الواقع بدون تقديم قروض . وغالبا ما تكون مقادير القروض ومدتها فى افريقيا اكثر اهمية من السعر والنوعية . كان الشركاء التجاريون الرئيسيون لافريقيا يقدمون هذه القروض بسخاء بغية تدعيم نفوذهم فى افريقيا ، من ناحية ، وبسبب الصعوبات العامة التى يعانيها تسويق منتجاتهم الصناعية من الناحية الاخرى . حتى كانت بعض البلدان والشركات الرأسمالية تتنافس فى تقديم القروض ، تحدوها الرغبة فى المحافظة على نفوذها فى الاسواق او غزو اسواق جديدة .

ذكرنا فيما تقدم ان مهمة تصدير الرأسمال الخاص هى اداء وظيفة رئيسية واحدة – تحقيق اعلى الارباح . لكن بعض علماء الاقتصاد الغربيين يحاولون البرهنة فى مؤلفاتهم على ان معدل الربح من الاستثمارات فى البلدان النامية معتدل للغاية . فمثلا ، اشار التقرير السنوى لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية لعام ١٩٧٢ الى ان «قروض التنمية وقروض التصدير تقدم بفائدة ٤,٥٪ سنويا تقريبا . ان معدل استعادة الاستثمارات المباشرة هو موضوع لكثير من الابحاث ، لكن اغلب الظن ان مقدارها المتوسط حوالى ١٠٪ من القيمة حسب الموازنة سنويا» * . ولا شك فى ان هذه الارقام مخفضة .

تفيد الاحصائيات الاميريكية ان معدل ارباح الاستثمارات المباشرة الخاصة للولايات المتحدة فى افريقيا قد بلغ عام ١٩٧٠ نسبة ٢٦,٩٪ . وكانت اعلى نسبة فى صناعة استخراج النفط – ٣١,١٪ . وتليها فى صناعة استخراج المعادن ١٦,٦٪ ، وفى الصناعة

---

* OECD. «Development Cooperation. Review 1972», p. 76.

الجدول رقم ٥

تأثير قروض التصدير الخاصة المضمونة على زيادة الاستيرادات فى افريقيا (باستثناء جمهورية جنوب افريقيا)

(بملايين الدولارات)

السنة	الاستيراد العام	الزيادة السنوية فى الاستيراد	صافى الزيادة فى قروض التصدير الخاصة	النسبة ٣ : ٤
١	٢	٣	٤	٥
١٩٦٧	٨١٢٠	١٠٠—	٢٩٧	—
١٩٦٨	٨٦٦٠	٥٤٠	٦٩	١٢,٨
١٩٦٩	٩٤٥٠	٧٩٠	٢٣٥	٣٠,٠
١٩٧٠	١١٠٠٠	١٥٥٠	٤٣٨	٢٨,٢
١٩٧١	١٢٥٠٠	١٥٠٠	٥٩٦	٣٩,٧
١٩٧٢	١٣٧٨٠	١٢٨٠	٣٩١	٣٠,٥
١٩٧٣	١٧٨٣٠	٤٠٥٠	٦٥٣	١٦,١
١٩٧٤	٢٧٥٩٠	٩٧٦٠	١١٤٩	١١,٢
١٩٧٥	٣٧٩٩٠	١٠٤٠٠	٢٦٦٦	٢٥,٦

اجرى الحساب اعتمادا على : UN. «Monthly Bulletin of Statistics», December 1973; December 1976. OECD. «Development Assistance. Review 1971», tabl, 21; «Development Cooperation. Review 1976», tabl. 30.

التحويلية ١٠,٠٪ ، وفى غيرها من الفروع ١٧,١٪ . واذا ما استثنينا استخراج النفط فان هذه النسبة تبلغ ١٥,٨٪ فى المتوسط .

لكننا يجب ان نعتبر ان هذه المعطيات ايضا مخفضة وتقريبية . كان اصحاب الرأسمال الخاص يخفون دوما مقادير ارباحهم الحقيقية . ولهذه الظاهرة ما يبررها فى افريقيا ايضا ، لان البلدان الافريقية تحاول الاشراف على حركة الرأسمال الخاص . ولتجنب دفع الضرائب والرقابة يستخدم اصحاب الرأسمال الاجنبى اساليب

متنوعة ومتعددة لاخفاء حقيقة ارباحهـــم . وعندما تصدر الفروع الافريقية المواد الخام الى المؤسسات الرئيسيـــة للشركات ، من الممكن ان تسجل الفاتورات لهذه المواد باسعار مخفضة عمدا . وبالعكس يتم رفع الاسعار بصورة مصطنعة على الماكنات والسلع المصدرة الى فروع الشركات فى افريقيا . وبذلك يختفى جزء من ارباح الفروع الافريقية كى يظهر من جديد فى حسابات مؤسسات الشركات الاساسيـــة . ونلاحظ نفس هذه الصورة عندما يقدم المركز قروضا بفوائد اعلى من الفوائد السائدة فى الاسواق ، بالاضافـــة الى ان الشركات تقوم بتسجيل شراء رخص لا وجود لها ، وتضخم النفقات ، وتدفع مكافآت كبيرة الى كبار المسؤولين والخبراء والمستشارين الاجانب وغيرهم .

ومن اهم مصادر الحصول على الارباح استغلال القوة العاملة ذات الاجور الواطئة والتنظيم غير الكافى والحماية الضعيفة فى المجال الاجتماعى . فهناك معطيات مثلا ، تفيد ان تكلفة القطع التـــى تتطلب جهدا كبيرا لصنعها ، والتى تنتجها فروع الشركات الالمانية الغربية فى بعض الدول النامية بالاضافة الى نفقات النقل الى اوربا الغربية اقل بنسبة ٤٠٪ من سعر تكلفة القطع المماثلة المنتجة فى جمهورية المانيا الاتحادية نفسها . ولهذه الاسباب نفسهـــا تنوى الشركات الاميريكية تطوير بعض فروع الصناعة التحويليـــة التى تتطلب عددا كبيرا من العمال غير المؤهلين فى البلدان الافريقية ذات الارتباط مع «السوق المشتركة» .

اما العامل الآخر الذى يؤثر على معدل الارباح فهـــو تقليص نفقات حماية البيئة . ففى الولايات المتحدة الاميريكيـــة اضطرت الصناعة عام ١٩٧٣ الى تخصيص نسبـــة ٩,٨٪ من الاستثمارات لبناء منشآت لهذا الغرض . اما فى الخارج فان الشركات الاميريكية تنفق على حماية البيئة نسبة اقل من تلك بكثير وهى ٦,٢٪ ، علما بأنها فى صناعة المعادن الحديدية وغير الحديدية تبلغ ٢,١٪ فقط (بينما نسبتها فى الولايات المتحدة تعادل ١٩,٩٪) وفى الصناعـــة الكيميائية ٦,٥٪ (علما بانها تعادل فى الولايات المتحدة نسبـــة ١٢,٣٪) * . ورغم عدم توفر احصائيات حول الحصة النسبيـــة

---

* نشرة المعلومات التجارية الاجنبية (موسكو) ، ١٩٧٣/١٠/١٦ .

للاستثمارات اللازمة لحماية البيئة ، فى افريقيا ، فان فى مستطاع المرء ان يفترض بأنها ضئيلة للغاية نتيجة لضعف الرقابة وقلة المتطلبات .

كما ان الارباح الصافية للشركات الاجنبية تتوقف على الضرائب المفروضة عليها . ففى ليبيريا ، مثلا ، لا تفرض ضرائب على ارباح ومدخولات الشركات الاجنبية غير الموزعة ، التى تحصل عليها من العمليات التجارية خارج البلاد . لذلك فان «هولدنج كومبانى» تختار ليبيريا ، بكل ارتياح ، مركزا لها ويبحر اسطولها التجارى الضخم ، يرفرف فوقه العلم الليبيرى .

وان القروض هى الاخرى تستهدف جنى الارباح . من المعروف ان الحصول على قرض خاص يكلف المدين غاليا جدا . ونجد فى تقرير منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية لعام ١٩٧١ الجملة التالية : «لقد دفعت البلدان النامية ما ينيف على نصف ديونها الى الدائنين الخصوصيين رغم ان المصادر الخاصة للديون لا تشكل الا نسبة ٢٥٪ من مجموع الديون» * . واشار تقرير عام ١٩٧٢ من جديد الى ان ٨٠٪ من المبلغ الذى دفعته البلدان النامية على شكل فوائد ومبالغ لسد الديون ترجع الى الديون التجارية (التى تنجم فى الغالب عن قروض التصدير الخاصة) ، رغم انها لا تربو على نصف مجموع ديونها . **

تتضمن مواد مؤتمر وزراء صناعة البلدان الافريقية ، المنعقد فى اديس ابابا فى ايار (مايو) عام ١٩٧١ ، التى اعدتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة لهيئة الامم المتحدة دلائل غير مباشرة ، ولكنها دامغة على الجوهر الاستغلالى للرأسمال الخاص الاجنبى . ووفقا لهذه المعطيات فان ما يسمى بالقسم الاجنبى الذى يشمل السكان غير الافارقة والشركات الاجنبية يستأثر بالقسم الاكبر والمتنامى باضطراد من الدخل الاجمالى للبلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى .

استنتج الخبراء فى اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة لهيئة الامم المتحدة ان «المجتمعات الافريقية لم تكسب فى الواقع الا القليل

---

* OECD. «Development Assistance. Review 1971», p. 98.

** OECD. «Development Cooperation. Review 1972», p. 27.

الجدول رقم ٦

الحصة النسبية «للقسم الاجنبى» فى الدخول الاجمالية والنقدية للبلدان الافريقية

(النسبة المؤية)

	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٦٧
فى الدخل الاجمالى			
شمال افريقيا	٥٩	٦٠	٢٢
البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	٢٦	٤٠	٤١
افريقيا كلها (باستثناء جمهورية جنوب افريقيا)	٤١	٤٧	٣٣
فى الدخول النقدية			
شمال افريقيا	٦١	٦٢	٢٢
البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	٤٢	٥٤	٥٥
افريقيا كلها (باستثناء جمهورية جنوب افريقيا)	٥٣	٥٨	٣٩

المرجع : UN. «Economic Commission for Africa». E/CN. 14/INR/18 p. 10.

من وجود «القسم الاجنبى» المزدهر على النمط الاستعمارى وشبه الاستعمارى» * .

ويشهد كل ذلك على انه لا تطرأ على وظائف تصدير الرأسمال الخاص الهادف الى تحقيق اعلى الارباح ، اية تغيرات جذرية . واذا ما جرت فيها تغيرات ، فانها لا تتمثل الا فى تقييم الرأسمال الاجنبى على نطاق اوسع لمردود استثماراته فى البلدان الناميـــة . وان الشركات المتعددة الجنسيـــة لا تقيم الآن اهمية استثماراتها فى الخارج من معدل الارباح التى تجنيها مباشرة فقط ، بل على نطاق اوسع ، تبعا لتأثير نشاط فروع الشركة الاحتكارية فى الخارج على دخول الشركة كلها .

* UN. «Economic Commission for Africa». E/CN. 14/INR/183 p. 13.

ونجم عن المهام الاستراتيجية الجديدة للامبريالية فى البلدان النامية بعض الوظائف الجديدة لتصدير الرأسمال الخاص ، التى يمكن تسميتها بالوظائف الاجتماعية السياسية .

لقد ذكرنا فيما تقدم ان الدول الغربيـــة تحاول فى المرحلة الراهنة عرقلة انتشار الاتجاهات الاشتراكية فى البلدان النامية ، وتشجيع على انشاء بنية اجتماعية رأسمالية فيها . وقد توصلت تدريجيا الى استنتاج يقول ان الحفاظ على البنية البالية للبلدان النامية لا يعمل على تحقيق المهام التى طرحتهـا ، انمابالعكس ، يخلق صعوبات امامها . وفى الخمسينات صار كثير مـــن العلماء الايديولوجيين وعلمـــاء الاقتصاد فى الغرب يصرون على زيـــادة المساعدات الى الدول الفتية وتجديد اقتصادها ، كى تجرى عملية تكاملها مع الاقتصاد الرأسمالى العالمى بنشاط اكبر . ولما كان هؤلاء النظريون يصيغون توصياتهم ، كانوا ينطلقون من الفرضيات القائلة بأن النظام الرأسمالى لا يستطيع ان «ينطوى على نفسه» فى اطار اميريكا الشمالية واوربا الغربية وحدها . و«لازدهار» الرأسمالية الاميريكية والفرنسية والبريطانية او اى رأسمالية أخرى لا بد من وجود اقتصـــاد رأسمالى عالمى «ناجح» يستحيل تحقيقه بـــدون افريقيا وجنوب آسيا واميريكا اللاتينية .

واعلنت البلدان الرأسمالية ، خلال العقدين الاخيرين ، برامج كثيرة واتخذت سلسلة من الاجراءات بواسطة الدولة لتحقيق الاهداف المرسومة . وكان لكل برنامج مهمة خاصة به ، بيد ان هذه البرامج كانت عادة محدودة وكان تمويلها ضعيفا . فلم يبرر ما عقدتـــه البلدان الرأسمالية من آمال على نشاط «فيلق السلام» و«الاتحـــاد لاجل التقدم» وبرامج «المساعدات» الاقتصاديـــة والعلمية والفنية والعسكرية ، وكذلك الرابطة الدوليـــة للتنمية وبنوك التنميـــة الاقليمية وشتى الصناديق . وبمـــا ان الاهداف التكتيكيـــة والاستراتيجية لـــلامبريالية فى البلدان النامية تتفـــق ومصالح الرأسمال الاحتكارى الرئيسيـــة فقد اصبح اشتراكه النشيط فى تحقيق المهام المطروحة امرا طبيعيا تماما ولا يمكن الاستغناء عنه .

والى جانب ذلك توجد بعض التناقضات بين المصالح البعيدة المدى للرأسمالية ، كنظام ، وبين المصالح المباشرة للرأسمال

الخاص . ان الهدف المباشر ، وهو الحصول على الارباح من البلدان النامية ، يتحقق باكبر قدر من النجاح من خلال صرف اقل ما يمكن من المبالغ لقيام البنية الاساسية (Infrastructure) وبواسطة مصروفات واطئة للغاية على الانتاج ، واقصى الاستغلال للقوة العاملة . اما الاهداف البعيدة المدى فترتبط بالاستثمارات الكبيرة والمناورات السياسية وحتى الخسائر المالية . وان الرأسمال الخاص الاجنبى فى البلدان النامية قد اعطى الاولوية دوما لمصالحه المباشرة . وهو يواجه هذه المعضلة .

وفى السبعينات تغيرت الاوضاع بعض التغير . فقد بدأ الرأسمال الخاص الاجنبى ، بمبادرته الخاصة او بصفته منقذا ومشاركا فى تنفيذ البرامج التى تمولها الدولة ، بدأ القيام بوظائف اجتماعية وسياسية فى البلدان النامية ، وفى مقدمتها مشكلة تكوين ركيزة اجتماعية جديدة للرأسمالية .

يحاول الرأسمال الخاص الاجنبى توسيع فرص تأثيره على الاوساط الحاكمة فى البلدان النامية . فيجذب ممثليها بمناصب عالية فى فروع الشركات ويساعدهم فى الحصول على الاسهم او يهب لاكثرهم «اخلاصا» حصصا صغيرة من الاسهم ، فيمارس بذلك شراء الذمم جهرا . وتعتبر البورجوازية البيروقراطية المحلية التى تتكون بمعونة الرأسمال الخاص الاجنبى قاعدة من القواعد التى ترتكز عليها الرأسمالية فى البلدان النامية .

كما يتغير موقف الرأسمال الاجنبى من قسم معين من العمال المحليين ، ليخلق منه فئة مخلصة من المستخدمين تخدم مصالحه ، فيتيح لهم فرصة التعليم الممتاز والحصول على المهارة الراقية ورواتب عالية ، بالاضافة الى انه يمنحهم امتيازات معينة .

بيد ان الرأسمال الخاص لا يستطيع ، مع ذلك ، الاعتماد كليا على الكوادر المحلية التى اعدها ، اذ غالبا ما يظهر من بين صفوفها شخصيات لامعة ، تقود النضال الوطنى التحررى .

ويهتم الرأسمال الخاص الاجنبى اهتماما كبيرا للغاية بمسألة خلق البورجوازية الصغيرة والمتوسطة الكثيرة العدد . ولم يكن الرأسمال الخاص الاجنبى يشجع ، فى الماضى ، تكوين البورجوازية المحلية فى افريقيا الاستوائية ، اذ كان يعتبر انها قد

تنافسه . اما اليوم فانه يسهم فى اتخاذ الاجراءات الراميـــة الى تكوين فئة ارباب اعمال صغار من الافارقة . فمثلا تعتمد شركـة «Northern Nigerian Investment» بتأسيس مصانـــع صغيرة للصناعة الخفيفة وصناعة الاغذية وفنادق ومطاعم ومخازن .

ان خلق البورجوازية الصغيرة المحلية هـــو عنصر هام فى استراتيجية الامبريالية فى افريقيا . واذا واصلت الامبريالية بذل جهودها فى هذا المجال ، فمن المحتمل ان تحصل على نتائج معينة . ولكن هناك عوامل جبارة تعارض تحقيق هذا الهدف . ان ما يلازم الرأسمالية هو السعى الى افلاس منتجى السلع الصغار فى المدينة والريف الذين لا يستطيعون منافسة الانتاج الكبير ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر تترك الثورة العلمية التكنيكية آثارها فى هذا المجال . ولذلك فقد غدا اليوم احتمال تكوين فئة من الملاكين الصغار كثيرة العدد وثابتة اقل بما لا يقاس مما كان عليه فى بداية القرن .

ونتيجة لتطور الاقتصاد فى افريقيا فسيتكون جيش كبير من العمـــال المأجورين ، وستنمو الطبقة العاملة وتتعزز صفوفها . وان تعاظم دور الطبقة العاملة ورفع مستوى وعيها الطبقى وتنظيمها يخلقان ظروف ملائمة لمواصلـــة النضال ضد تسلط الرأسمال الخاص الاجنبى . كما انه ستكون هناك اهمية كبيرة لنمو القطاع العام فى اقتصاد افريقيا .

وتبين احداث السبعينات ان الاتجاه نحو تأميم الملكية الخاصة الاجنبية يشق طريقه فى افريقيا بشدة متزايدة . ويبدو ان مستقبل الرأسمال الخاص الاجنبى فى القارة الافريقية لا يبعث على السرور . وفى كل الاحوال فان نشاط اصحاب الملكية الاجانب فى افريقيـــا سيتعرض لمزيد من الرقابة والتنظيم وسيخضع للقوانين .

الفصل الخامس

نهج جديد فى سياسة «المساعدات»

١ ــ اهم اداة بايدى الاستعمار الجديد

بحلول السبعينات اتضح كاملا دور واهمية الشكل الجديد الفريد من نوعه بين اشكال العلاقات الاقتصادية بين الدول الرأسمالية الراقية والبلدان النامية ، ذلك الشكل الذى اطلقوا عليه اسم «المساعدات» الاقتصادية والفنية . ويعود مرجع هذه الظاهرة الى تأثير جملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية ، وتطور اتجاهات الرأسمالية المعاصرة نحو احتكار الدولة ، والعمليات الجارية فى الدول الفتية . كما ان هناك اهمية عظيمة لتعزيز نفوذ المنظومة الاشتراكية اقتصاديا وسياسيا على الصعيد العالمى .

جاء فى تقرير ليونيد بريجنيف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى الى المؤتمر الرابع والعشرين للحزب ما يلى : «ان خصائص الرأسمالية المعاصرة ، تؤول لدرجة كبيرة ، الى ان الرأسمالية تتكيف مع الوضع الجديد فى العالم . ففى ظروف الصراع مع الاشتراكية تخشى الاوساط المسيطرة فى البلدان الرأسمالية ، اكثر مما فى اى وقت مضى ، تحول الصراع الطبقى الى حركة جماهيرية ثورية . ومن هنا طموح البورجوازية الى استخدام اشكال لاستغلال الكادحين واضطهادهم اكثر تسترا . . .» * .

* مواد المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى ، موسكو ، ١٩٧١ ، ص ١٤ــ١٥ .

ان ما تقدم ذكره يطابق تماما الظروف الاساسية التى بعثت الى الحياة ظاهرة «المساعدات» ، التى تحولت فى الوقت الحاضر الى اداة من اهم الادوات بايدى الامبريالية لتنفيذ سياستها الاستعمارية الجديدة المعاصرة . والى جانب ذلك فان «المساعدات» ، كموضوعة الاقتصاد السياسى ، هى نتيجة طبيعية لتطور القوانين الاساسية للرأسمالية كنظام ، وتعين هذه القوانين بشكل كامل خطوطها الرئيسية . «وللمساعدات» علاقة مباشرة بخاصية من الخواص الرئيسية للامبريالية ، وهى تصدير الرأسمال . كما ان تطور رأسمالية الدولة الاحتكارية يكسب «المساعدات» طائفة من السمات الفريدة ، تميزها عن تصدير الرأسمال الخاص . ان «المساعدات» ، اذ يجرى تقديمها بشكل تصدير رأسمال الدولة ، تتعدى نطاق الهدف الاساسى للرأسمالى الفرد ، الرامى الى تحقيق اقصى الارباح ، وهو قانون الاقتصاد الرأسمالى وتصدير الرأسمال . وان الدولة الرأسمالية المعاصرة تعبر عن المصالح المشتركة لطبقة الرأسماليين فى البلاد المعنية بمجموعها وتعتبر فى بعض الحالات انه من الانسب القيام بنقل الموارد المادية لهذه البلاد النامية او تلك بشروط اسهل من شروط السوق ، اى تلك الشروط التى ليس فى وسع الرأسمال الخاص ان يقدم عليها . وقد غدا تقديم جزء من الاموال بدون تعويض على شكل هبة او منحة تعبيرا عن هذا الاتجاه الى ابعد مدى .

وتلعب العوامل السياسية الدور البارز فى اقدام البلدان الرأسمالية الراقية على تقديم الاموال بشروط مسهلة الى الدول النامية . وقد اشتدت اهمية هذه العوامل خاصة فى اوضاع تعمق الازمة العامة للرأسمالية واضعاف مواقعها فى البلدان النامية . وان القرض الممنوح بشروط مسهلة ، او المنحة ، يعتبرهما «المانح» الرأسمالى للمساعدة وسيلة هامة لتعزيز مواقعه فى البلد النامى وفرصة لدعم نظام الحكم الذى يلائمه ، والتأثير على العمليات الاجتماعية والاقتصادية .

ونظرا لان القسم الاكبر من رؤوس الاموال التى تدفقت الى افريقيا كانت تعتبر قروضا ، فان غالبية البلدان الافريقية اصبحت فى لحظة نيلها الاستقلال السياسى مكبلة بشبكات من الديون

التى بلغ مجموعها الاجمالى عام ١٩٦١ ٣,٣ مليار دولار * . وبنتيجة ذلك اضطرت بلدان افريقية كثيرة ، رغم وضعها المالى القاسى ، الى ان تدفع بانتظام ، حتى الاونة الاخيرة ، مبالغ كبيرة الى اسيادها المستعمرين القدماء لتسديد الديون والفوائد .

وفى الفترة التى كانت البلدان النامية قد نالت فيها استقلالها الوطنى ، اتضح بدقة تدفق رأسمال الدولة والرأسمال الخاص الى هذه البلدان . وكانت الاستثمارات الخاصة تتدفق عادة الى مجالات الانتاج المادى التى تدر ارباحا هائلة والتجارة ، وكان يتم التعويض عنها بتدفق الاموال من هذه البلدان على شكل مدخولات . امـــا رأسمال الدولة فكان يستثمر فى المجالات القليلة او العديمـــة الارباح ، تلك المجالات التى تسهم فى خلق الظروف العامة الملائمة للحفاظ على الانظمة الاستعمارية وتدفق الرأسمال الخاص .

ان «المساعدات» التى ولدت فى عهـــد انهيار الامبراطوريات الاستعمارية ، تتســـم ، مع ذلك ، بالصفات التى تلازم المرحلة الاستعمارية . ويشهد على ذلك توزيعها توزيعا دقيقا تبعا «لمجالات نفوذ» الدول الرأسمالية الكبرى . ولحد الآن وبالرغـــم من مرور حوالى عقدين من السنين على نيل غالبية بلدان افريقيا استقلالها السياسى ، فان البلدان الرئيسية التى «تتطوع» بمساعداتها تركز تصدير رأسمال الدولة فى حدود البلدان التى كانت مستعمرات لها فى الماضى ، وتعارض بقدر الامكان تغلغل المنافسين الامبرياليين اليها . (ويطلق على هذه الظاهرة اليوم اسم الروابط «الخاصة» او «التقليدية») .

فمثلا ، فى الفترة بين سنة ١٩٦٩ وسنة ١٩٧١ قدمت فرنسا «مساعدات» تبلغ ما يعادل فى المتوسط ٨٩٣,٢ مليـــون دولار سنويا ، استثمرت ٧١٢,٥ مليون دولار من هذا المبلغ او ٨٠,٠٪ منه فى بلدان منطقة الفرنك . كما ان انجلترا خصصت لهذا الغرض مبلغ ٤١٣,٨ مليون دولار ، واستثمرت ٣٤٤ مليون دولار منه فى دول

---

* «World Bank. International Development Association. Annual Report 1969». Washington, p. 48.

الكومنويلث ، اما البلدان الاخرى فقد استثمرت فيها ١,٧ مليون دولار فقط * .

ولاول مرة تبدى الدول الفتية اهتماما بالحصول على الموارد من الخارج . ان مهام الاسراع فى التنمية والتحرر من التبعية الاقتصادية للدول الامبريالية ، ورفع المستوى المادى والثقافى بسرعة ، وادخال المعدات والاجهزة الحديثة للانتاج فى الصناعة والزراعة ، يتطلب كل ذلك موارد مادية ضخمة من الخارج . كما يبدو ان حل جميع هذه المهام باستخدام القوى الذاتية المتوفرة يكون فى كثير من الحالات اما مستحيلا واما يمكن ان يجرى بوتائر بطيئة للغاية .

ولهذا فان بعض البلدان النامية تعتبر ان مساعدات الدولة الاجنبية تناسبها اكثر من اية وسيلة اخرى . وهى ترى ان مسألة الحصول على اقصى الارباح فى هذه الحالة مسألة ثانوية ، وبالتالى فى وسعها ان تتوقع الحصول على موارد اما بدون مقابل او بشرط اسهل بكثير مما تحصل عليها من المصادر الفردية .

تتخيل بعض البلدان النامية ان هناك بعض الميزات الخاصة التى تتسم بها ما يطلق عليها بالمساعدات المتعددة الاطراف ، اى تلك المساعدات التى تقدم عن طريق مؤسسات القروض الدولية مثل البنك الدولى للانشاء والتعمير والرابطة الدولية للتنمية ، وتدعى ان هذه المؤسسات لا تبدى ابدا انحيازا عند اختيار البلاد التى تحصل على القروض والمشروع الذى يجرى تمويله .

لقد ازداد انتاج الدول الرأسمالية المتطورة صناعيا خلال الستينات بنسبة ٤,٨٪ سنويا ، وهذه الدول هى اسواق رئيسية ، تصرف البلدان النامية سلعها فيها . ان هذه الوتائر اتاحت الفرصة للبلدان النامية (باستثناء البلدان الرئيسية المصدرة للنفط) ان لا توسع صادراتها الى الدول الرأسمالية سنويا الا

---

* OECD. «Development Cooperation Efforts and Policies of the Members of the Development Assistance Committee. 1972 Review». Paris, 1972, p. 241, 242.

بنسبة ٤,٥٪ * . وهكذا فان كل واحد بالمئة لزيادة المنتوج الداخلي الاجمالي في البلدان الرأسمالية الراقية كان يطابق توسيع امكانيات تسويق منتجات البلدان النامية بنسبة ٠,٩٤٪ فقط .

ويختلف التناسب بين وتائر نمو الاقتصاد وحاجات البلدان النامية الى المنتجات المستوردة (باستثناء البلدان الرئيسية المصدرة للنفط) . ان الزيادة السنوية لمنتوجها الداخلي في الستينات كانت تعادل ٥,٠٪ ، تقابلها زيادة في الاستيراد تبلغ ٥,٧٪ ** . اما التناسب بين هذين الرقمين فيعادل ١ : ١,١٤ .

في ظل هذا التناسب بين زيادة المنتوج الداخلي الاجمالي للبلدان النامية والاستيراد الضروري له ، فان الزيادة السنوية لدخل التصدير التي قدرها ٤,٥٪ تستطيع ان تمول وتائر النمو الاقتصادي بنسبة لا تتجاوز ٤,٠٪ سنويا . واما الزيادة الاضافية بنسبة ١٪ سنويا فلم يكن في استطاعة البلدان النامية تحقيقها الا عن طريق استثمار الموارد الخارجية على شكل مساعدات واستثمارات خاصة .

وهكذا فان الوتائر البطيئة لتطوير التصدير الى الدول الرأسمالية الرئيسية المتطورة صناعيا ، وتذبذب وهبوط اسعار اهم اصناف المواد الخام المستوردة من البلدان النامية ، والعقبات التي تضعها الدول الراقية في طريق زيادة تصدير السلع الجاهزة التي تنتجها هذه البلدان . . . ان كل ذلك ادى الى ان مدخولات البلدان النامية من التصدير كانت غير كافية للمحافظة على الحد الادنى لوتائر التطور الاقتصادي الضرورية .

تعتبر الدول الامبريالية تبعية الدول النامية للمصادر الخارجية للتراكم فرصة مناسبة لممارسة سياسة الاستعمار الجديد ، وفرض على الدول الفتية اشكال التطور الاقتصادي والاجتماعي التي من شأنها ان تحرمها من امكانية تغيير وضعها غير المتكافئ في الاقتصاد العالمي وتحقيق استقلالها الاقتصادي .

---

* «Financial Resources for Development. Trade prospects and capital needs of developing countries during the Second U.N. Development Decade». Report by the UNCTAD Secretariat. TD/118/Supp. 3, 22 December, 1971, p. 44, 46.

** المصدر السابق ، ص ٥٢ .

اخذ مغزى «المساعدات» باعتبارهـــا اداة بيد الاستعمار الجديد ، تتضح معالمـــه تدريجيـــا وبجلاء متزايد . وفى اواخر الستينات برزت حول هذه القضية طائفة من التناقضات بين الدول الرأسمالية المتطورة صناعيا و«المتطوعة» بالمساعدات وبين البلدان النامية ، وصفها تقرير لجنة ل . بيرسون بأنها «ازمة المساعدات» .

فما هى السمات المميزة لهذه الازمة ؟

لقد اصابت الخيبة الشديدة غالبية البلدان النامية من نتائج تطورها الاقتصادى خلال الاعوام العشرة الاولى بعد نيل استقلالها ، وخابت الآمال التى بنتها هذه البلدان على مســـاعدات البلدان الرأسمالية الراقية ، حيث اعتقدت بانها ستعجل من وتائر نموهـا الاقتصادى الى درجة كبيرة ، وبانهـــا ستعمل على تصفية البون الشاسع فى مستويات تطورها الاقتصادى .

ولقد اشار بعض علماء الاقتصاد البورجوازيين (ب . باور ، ف . يامى ، ك . غريفين . ج . اينوس) بصراحـــة الى النتائج السلبية التى نجمت عن استثمار البلدان الناميـــة للمساعدات الاجنبيـــة .«اذا كان هناك ما ادت اليه هذه المساعدات فهو على الارجح ايقاف التطور ، اذ انها عملت على تقليل التراكمات الداخلية والاخلال ببنية الاستثمارات ، فسببت بذلك ارتفاع التناسب بين الرأسمال والمنتوج» * .

ولم تكن البلدان الرأسمالية ترغب فى زيادة حجم المساعدات المقدمة لكى يلبى ، ولو نسبيـــا ، احتياجات البلدان الناميـة المتنامية من القروض الاجنبية بشروط مسهلة ويعكس نمو المنتوج الاجتماعى فى البلدان الرأسمالية الراقية .

وبصورة عامة فقد ازداد حجـــم المساعدات الرأسمالية من ٤٩٦٥ مليون دولار عام ١٩٦٠ الى ٧٩٨٤ مليون دولار عام ١٩٧٠ ، بينما ظلت الموارد المخصصـــة للبلدان الافريقية ، خلال هذه الفترة ، على حالها ، دون زيادة . وعلاوة على ذلك فان حجمها قد

---

* «Economic Development and Cultural Change». Chicago, 1970, Vol. 18, N 3, p. 326.

انخفض خلال الاعوام الاخيرة . وان متوسط المساعدات المقدمة الى افريقيا خلال السنوات ١٩٦٠–١٩٦٦ كان يبلغ ١٦٦٩ مليون دولار سنويا ، وفى عامى ١٩٦٧ و١٩٦٨ انخفض الى ١٦٠١ مليون و١٥٦٢مليون دولار على التوالى ، ولم تطرأ عليه زيادة جديدة الا فى الفترة بين سنة ١٩٦٨ وسنة ١٩٧٠ ، حيث ازداد الى ١٦٦٩ مليون دولار .

وفى عام ١٩٧١ ازدادت المساعدات اسميا الى جميع البلدان النامية ، ومنها الافريقية ، الى ٩٠٣٠ مليون دولار ، وفى عام ١٩٧٢ بلغت ١٠١٩٤ مليون دولار . لكن هذه الزيادة طرأت قبل كل شىء بسبب تغيير قيمة عملات بعض البلدان الرأسمالية ، مما ادى الى زيادة الارقام الواردة بالدولارات . وعدا ذلك فان زيادة مبالغ المساعدات قد بلغت فى الواقع الصفر بسبب تخفيض سعر الدولار وبحدوث ارتفاع عام فى اسعار السلع والخدمات الممولة وفق برامج المساعدة . فمثلا ، عند زيادة اسمية فى القروض عام ١٩٧٢ بنسبة ١١,٥٪ بالمقارنة مع عام ١٩٧١ ازداد التدفق الفعلى للموارد بنسبة ١٪ فقط * .

اما فيما يتصل بافريقيا فانه خلال السنوات العشر الماضية انخفضت حصة بلدان القارة من المبلغ الاجمالى للمساعدات بشكل ملحوظ : من ٣٠٪ عام ١٩٦٠ الى ٢٢,٥٪ فى الاعوام ١٩٦٨–١٩٧٠ .

ولا بد من ادخال تعديلات كثيرة فى الارقام الاسمية لحجم المساعدات المنشورة فى الاحصائيات الرسمية للبلدان الرأسمالية . كما ينبغى ان ندرك ان مبالغ المساعدات ترد فى احصائيات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بشكلها «الصافى» ، اى بعد استقطاع مبالغ تسديد القروض الممنوحة سابقا ، لكن دون حساب مدفوعات الفوائد ، كما انها تحتسب بالاسعار الجارية . وهكذا نجد انه لكى نحصل على صورة حقيقية عن الموارد المادية التى تلقتها البلدان النامية فعلا والتى خصصت للمساعدات ، علينا ان نأخذ بعين الاعتبار تسرب الاموال بشكل فوائد وانخفاض القدرة الشرائية

* OECD. «Development Cooperation Efforts and Policies. 1973 Review». Paris, 1973, p. 181-182.

للعملات النقدية الرأسمالية بسبب تنامى اسعار السلع المصدرة بشكل مستمر .

ازداد حجم مدفوعات الفوائد خلال الاعوام العشرة الماضية على القروض الحكومية وحدها من ٢٠٠-٢٥٠ مليون دولار تقريبا فى بداية الستينات حتى ٨٤٦ مليون دولار عام ١٩٧٢ . وفى الوقت نفسه ارتفعت اسعار السلع والخدمات التى تمول فى اطار المساعدات. وحسب معطيات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فان اسعار السلع المقدمة ضمن اطار «مساعدات الدولة لاغراض التنمية» خلال الفترة بين سنة ١٩٦١ وسنة ١٩٧٢ ارتفعت بنسبة ٤١,٧٪ . وازدادت بشكل خاص كلفة «المساعدات الفنية» . فمثلا ، تقدر منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية زيادة رواتب الخبراء الذين ترسلهم الدول الرأسمالية الرئيسية الى البلدان النامية خلال الفترة المذكورة بنسبة ٧١,٢٪ .

وبالنتيجة نرى انه رغم الزيادة الاسمية فى «مساعدات الدولة للتنمية» من ٥١٩٧ مليون دولار عام ١٩٦١ الى ٨٦٥٤ مليون دولار عام ١٩٧٢ (حسب اسعار عام ١٩٦١) فانها بلغت ٦١٠٧ مليون دولار ، اى ازدادت بنسبة ١٧,٥٪ فقط . اما الاموال التى خصصتها البلدان «المتطوعة» بالمساعدات لتقديم مساعدة فنية خلال نفس الفترة فقد ازدادت باكثر من ثلاث مرات (من ٦٠٠ مليون دولار الى ١٨٤٢ مليون دولار) . لكن حجمها الفعلى لم يزدد سوى الى ٩٠٧ ملايين دولار اى بنسبة ٥٠٪ .

وحين نستخدم الارقام المذكورة اعلاه حول انخفاض «القدرة الشرائية» للمساعدة الرأسمالية بالنسبة لبلدان افريقيا ليس فى وسعنا الا ان نستنتج ان مقدارها الفعلى فى بداية السبعينات كان اقل منه فى بداية الستينات . ويجب ان نستقطع من هذا المقدار مبلغ ٢٤٠ مليون دولار على اقل تقدير ، وهو المبلغ الذى تدفعه البلدان الافريقية سنويا على شكل فوائد لقاء حصولها على قروض الدولة .

لقد بينا فيما تقدم ان نمو حجم المساعدات الرأسمالية الى البلدان النامية بطيء للغاية ، واما المساعدات للبلدان الافريقية فانها تتقلص فى الواقع . بينما تتعاظم باستمرار احتياجات البلدان النامية الى الموارد الخارجية بمدى تطورها اقتصاديا .

وحسب احصائيات اليونكتاد فان نقص الموارد الداخلية فى البلدان النامية ، التى تحتاجها لضمان الحد الادنى من وتائر النمو اللازمة سيزداد عام ١٩٨٠ الى ٢١,٨–٢٨,٥ مليـــار دولار . وبموجب التنبؤات فان السنوات العشر القادمة لا تبعث على التفاؤل . ويتضح ذلك من الجدول رقم ٧ .

الجدول رقم ٧

الوضع الحالى لحاجات بلدان افريقيا (باستثناء ليبيا)
من الموارد الخارجية والتنبؤ بها
(بمليارات الدولارات)

	الوضع فى عام ١٩٦٩	التنبؤ لعام ١٩٨٠	
		الحد الادنى	الحد الاقصى
المنتوج الداخلى الاجمالى	٣٥,٩	٦٩,٠	٧٤,١
التراكم الداخلى الاجمالى	٥,٥	١٢,٩	١٣,٩
الاستثمارات الداخلية الاجمالية	٥,٩	١٤,٤	١٨,٤
العجز فى التراكم	٠,٤	١,٥	٤,٥
استيراد السلع والخدمات	٩,٤	١٩,٩	٢٢,٧
تصدير السلع والخدمات	٩,٠	١٧,٧	١٩,٢
الميزان التجارى	٠,٤–	٢,٢–	٣,٥–
ميزان المدخولات من الاستثمارات* . . .	١,١–	٤,٠–	٤,٤–
الحاجة من الموارد المالية الخارجية . . .	١,٥	٦,٢	٧,٩

* اى ان الحاصل الصافى من المدخولات على شكل فوائد وارباح وحصص من استثمار الرأسمال الاجنبى الخاص ورأسمال الدولة الاجنبى فى البلدان النامية .

المرجع : «Tradc Prospects and Capital Needs.. .». TD/118. Supp. 3, p. 70.

يبدو من الجدول انه فى نهاية الستينات كانت المساعدات الرأسمالية لبلدان افريقيا وكأنها تسد من حيث الكلفة حاجات القارة من الموارد الخارجية . لكن فى واقع الامر لم تكن هذه الموارد لتعمل الا بقدر ضئيل على تمويل النمو الاقتصادى بصورة مباشرة . لقد تم انفاق القسم الاعظم من المساعدات لتسديد العجز فى باب «ميزان المدخولات من الاستثمارات» ، اى استخدم لدفع الفوائد والارباح والحصص نظير استثمار رأس المال الخاص الاجنبى ورأسمال الدولة الاجنبى فى البلدان الافريقية . بينما انفق جزء قليل فقط (٠,٤ مليار دولار) بشكل منتج ، لتغطية العجز فى التجارة الخارجية والخدمات . ان الهوة بين التراكمات الداخلية والاستثمارات التى تمت ، تعادل ٠,٤ مليار دولار وتعكس بالضبط هذا الحجم الاضافى من الموارد التى تؤخذ من المصادر الخارجية .

اما فرصة استخدام الموارد المقدمة كمساعدات بشكل منتج فهى فى المستقبل اقل بكثير . وسينفق القسم المتزايد من الموارد المقدمة من الخارج لتسديد الديون المتنامية ولدفع الارباح والحصص .

ووفقا للحسابات التى اجريت على اساس تقديرات اتجاهات نمو المنتوج الوطنى الاجمالى للدول الرأسمالية الرئيسية واحتمال زيادة نسبة المساعدات فى المنتوج الاجمالى بالمقارنة مع نسبتها الحالية ، فانه من المحتمل ان يزداد حجم المساعدات الى بلدان افريقيا حتى عام ١٩٨٠ الى ٢,٦ مليار دولار (على اساس صافى الزيادة) .

الا انه رغم التنبؤ بزيادة المساعدات الرأسمالية الى بلدان افريقيا فى نهاية العقد الحالى باكثر من مرة ونصف ، فان العجز فى الموارد المادية اللازمة للتنمية الاقتصادية سيزداد كثيرا ، وسيصل الى مبلغ يقدر بين ٣,٦ مليار و٥,٢ مليار دولار (الرقم الاخير هو الاكثر احتمالا) .

وان الحسابات المتقدمة مهمة كذلك اذا ما راعينا ما يلى : ان التناسب بين قسمى الموارد الخارجية اللذان ينفق احدهما على اغراض انتاجية والآخر على تسديد الديون المتراكمة ، يشهد على ان المساهمة الفعلية فى التطور الاقتصادى للبلدان النامية لا يمكن ان تتحقق عن طريق نمو حجم المساعدات كميا فحسب بل لا

بد ان يصاحب ذلك ادخال تغيرات جذريـــة فى شروط تقديـــم المساعدات .

بينما نجد ان نهج الدول الرأسمالية فى تقديم المساعدات من حيث حجمها وشروطها ، لا يجعل البلدان النامية ان تعلق اية آمال فى هذا المجال .

ولا ترضى الدول الفتيـــة المستقلة بالحجم الصغير للموارد الصادرة من الدول الرأسمالية الرئيسية بشروط مسهلة . ولذلك ، فانها تطالب بان يكون حجم المساعدات المقدمة لها مطابقا لنمو المنتوج الوطنى فى البلدان «المتطوعة» بالمساعدات . وفى الاونة الاخيرة ، وافقت جميع الدول الرأسمالية الرئيسيـــة من حيث المبدأ ، على ان يبلغ الحجم السنوى للمساعدات الحكومية الرسمية بشروط مسهلة نسبة ٠,٧٪ من المنتوج الوطنى الاجمالى لكل دولة دائنة (و١,٠٪ باضافة مصادر التمويل الخاصـــة) . بيد انه لم تنفذ هذه المهمـــة ولا واحدة من الدول الرئيسية «المتطوعـــة» بالمساعدات : (الولايات المتحدة الاميركية ، بريطانيا ، فرنسا ، المانيا الاتحادية ، اليابان) فى الموعد الذى حدده قرار هيئة الامم المتحدة – حتى اواسط السبعينات . وبالاضافة الى ذلك فان نسبة «المساعدات الرسمية للتنميـــة» من المنتوج الوطنى الاجمالى فى الولايات المتحدة قد هبطت من ٠,٥٦٪ عام ١٩٦٢ الى مستـــوى منخفض للغاية وهو ٠,٢٣٪ عام ١٩٧٣ * .

ان سياسة الدول الرأسمالية الاخرى «المتطوعة» بالمساعدات مماثلة من حيث الجوهر لسياسة اميركا فى هذا المجال . ففى عام ١٩٧٣ كانت حصة «المساعدات» فى المنتوج الوطنى الاجمـــالى لجمهورية المانيا الاتحادية تعادل ٠,٣٢٪ . ووعدت بريطانيا ان تزيد نسبة «المساعدات» من ٠,٣٧٪ الى ٠,٤٣٪ فقط حتى اواسط السبعينات . وصرحت فرنسا عن عزمها على ابقاء حجم ما تقدمه من «المساعدات» بمستوى ٠,٦–٠,٧٪ من المنتوج الوطنى الاجمالى رغم انه بلغ عام ١٩٦١ نسبة ١,٤١٪ .

كما جرت تغيرات جوهريـــة فى تناسب بعض الاشكال من

---

* OCDE. «Coopération pour le development. Efforts et politiques. Examen 1974». Paris, 1974, p. 230.

الموارد المالية المقدمة الى البلدان النامية ، ذلك التناسب الذى كان يتسم عموما بطابع غير ملائم .

يتضح من الجدول رقم ٨ ان نسبة «مساعدات الدولة الرسمية للتنمية» قد هبطت من ٦٠٪ تقريبا فى بداية الستينات الى اقل من ٤٦٪ فى نهايتها .

الجدول رقم ٨

بنية صافى تدفق الموارد المالية من الدول الرأسمالية المتطورة الى البلدان النامية

	بالمتوسط خلال		
	اعوام ١٩٦٠–١٩٦٢	اعوام ١٩٦٩–١٩٧١	عام ١٩٧٥
المساعدات الحكومية للتنمية	٥٩,٣	٤٥,٨	٣٥,٢
اعانات على اساس ثنائى	٤٥,٤	٢٢,١	١٦,٢
قروض على اساس ثنائى	٧,٩	١٦,٢	٩,٢
حصص فى مؤسسات القروض الدولية . . .	٦,٠	٧,٥	٩,٨
غير ذلك من اصناف الموارد المالية للدولة	٦,٩	٦,٥	٧,٨
على اساس ثنائى	٥,٧	٥,٤	٧,٦
على اساس متعدد الاطراف	١,٢	١,١	٠,٢
الموارد المالية الخاصة	٣٣,٨	٤٧,٧	٥٧,٠
الاستثمارات المباشرة	١٩,٧	٢٢,٩	٢٦,٥
استثمارات الاوراق المالية الثنائية	٥,٤	٦,٠	١٤,٠
استثمارات الاوراق المالية المتعددة الاطراف	٢,١	٣,٥	٦,٠
قروض التصدير	٦,٦	١٥,٣	١٠,٥
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢٠٠,٠

المرجع :

OECD. «Development Cooperation Efforts and Policies. 1972 Review», P. 6, «1976 Review», p. 229.

وطرأت تغيرات اثرت تأثيرا سلبيا على البلدان النامية فى بنية مساعدات الدولة تفسها . فرغم ان حجمها قد ازداد اسميا ، فان ذلك لم يتم الا على حساب القروض المقدمة على اساس اتفاقات ثنائية واشتراكات فى الرأسمال الاولى لمؤسسات القروض الدولية . اما نسبة الموارد التى تقدم بلا مقابل ، فقد انخفضت الى قرابة النصف ، علما بانه طرأ انخفاض مستمر على حجمها المطلق الذى كان عام ١٩٧٠ اقل بحوالى ٦٦٠ مليون دولار عما كان عليه عام ١٩٦١ .

وتنسب احصائيات البلدان الرأسمالية الى الاشكال الاخرى من موارد الدولة قروض التصدير التى تقدمها مؤسسات القروض الحكومية (مثل بنك التصدير والاستيراد فى الولايات المتحدة) ، وكذلك الاسهم والسندات للمؤسسات المالية الدولية التى تقتنيها البلدان الغربية . وان كل هذه الاشكال من الموارد لا تصاحبها شروط مسهلة ، بل تقدم الى البلدان النامية بشروط تشبه الشروط السائدة فى سوق النقد الدولية .

وان تغير التناسب بين احجام الموارد المقدمة بلا مقابل وبين احجام القروض قد ادى الى تردى شروط المساعدات الرأسمالية باستمرار . ولغرض اخفاء هذه العملية لم تعد منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ابتداء من عام ١٩٦٩ تنشر فى احصائياتها المعطيات حول الشروط المتوسطة لتدفق قروض الدولة كله . وان المنظمة المذكورة ، اذ حطمت النظام الاحصائى وجعلت ارقامه غير قابلة للمقارنة صارت اليوم تنشر معطيات عن «مساعدات الدولة للتنمية» فقط . ومع ذلك فانها تشهد ، حتى فى شكلها الناقص والمشوه على تردى شروط تقديم المساعدات الرأسمالية .

ومن الاشكال الهامة للموارد المالية المقدمة الى البلدان النامية قروض التصدير الخاصة . وهى وسيلة عادية للسياسة التجارية فى العلاقات بين الشركاء المتساويين . لكنها تؤثر تأثيرا ضارا للغاية على اقتصاد الدول الفتية الضعيفة اقتصاديا . وتتراوح الفترة العادية لتسديد هذه الديون بين ٢,٥ سنة و٦ اعوام ، ويبدأ الدفع فى غالب الاحيان قبل الانتهاء من بناء المشروع . وهكذا فان

البلاد التى تحصل على هذه القروض تحرم من امكانية تسديدها من مدخولات المؤسسة التى تمت اقامتها باموال القرض . وتكون اسعار المعدات المقدمة على حساب هذه القروض ، عادة ، اكثر بكثير من مستوى اسعارها فى السوق العالمية ، مما يؤدى الى ارتفاع نسبة الفائدة الفعلية للقروض ارتفاعا ملحوظا وتصل النسبة الى ١٠٪ وحتى ٢٠٪ سنويا .

تعتبر قروض التصدير ، الخاصة منها او الرسمية ، فى الوقت الحاضر ، العامل الاساسى فى ازدياد ديون الدول النامية الى البلدان الرأسمالية التى تقدم القروض . وان مسألة الديون تتحول اليوم الى مشكلة من اكثر مشكلات البلدان النامية حدة .

ومن العوامل الخطيرة لتردى شروط المساعدات الرأسمالية هو ممارسة اسلوب «ربط» القروض المقدمة بشروط ، والتى انتشرت على نطاق واسع . ان على من يتلقى «المساعدات المشروطة» ان يلتزم باستخدام ما يحصل عليه من موارد لشراء السلع من البلد الدائن . وليس نادرا ان يكون شرط تقديم القرض انشاء مشروع معين فى البلد النامى لصالح البلد الدائن لهذا السبب او ذاك . كما ان المساعدات الفنية مشروطة ايضا فى الواقع ، اذ ان الاعانات تستخدمها الدول «المتطوعة» بالمساعدات ، عادة ، لدفع رواتب خبرائها الذين ترسلهم الى البلد النامى .

وان القروض «المشروطة» ظاهرة ذات دلالة . ان تشديد الصراع بين الدول الامبريالية من اجل اسواق تصريف السلع ، وعدم استقرار الوضع الاقتصادى الداخلى ، وتفاقم مشكلات ميزان المدفوعات فى عدد من البلدان الرأسمالية ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الاميركية ، والهزات النقدية الهائلة ، ان هذه العوامل كلها هى التى تحدد ، بالاضافة الى الاشكال الاخرى من سياسة حماية الدولة الاحتكارية ، سياسة المساعدات «المشروطة» .

تستخدم الدول الرأسمالية القروض «المشروطة» كوسيلة جبارة لزيادة تصدير السلع والخدمات . ووفقا للاحصائيات المتوفرة ، فان كل مليون دولار تنفقه الولايات المتحدة الاميركية فى اطار برامج المساعدات دون اى شروط تفرض على المستلم ، خلق اسواق

جديدة لتصريف المنتجات الاميركية التى تبلغ قيمتها ٣٦٠ الف دولار فقط . اما القسم الباقى من الاموال فان البلاد التى تستلم المساعدات تستطيع انفاقها لشراء ما تحتاجه من المصنوعات فى الاسواق الاخرى الاكثر ملاءمة لها . وبنفس الشروط على وجه التقريب كانت الدول الدائنة الرأسمالية الاخرى تقدم «مساعدتها» .

وقد استطاعت الولايات المتحدة نتيجة مساعداتها «المشروطة» ان تضمن زيادة صادراتها الى ٧٦٠ الف دولار او الى اكثر من مرتين لكل مليون دولار من المساعدات . وان سياسة المساعدات «المشروطة» تلعب دورا مماثلا فى صادرات الدول الرأسمالية المتطورة الاخرى ، التى ليس من مصلحتها ابدا ان تضع بايدى البلدان النامية موارد للشراء ، يمكن ان يستفيد منها الطرف المنافس . وان كل بلاد رأسمالية تستهدف الى المحافظة الى اقصى حد على تسويق منتجات تصديرها التقليدية فى اطار العلاقات التجارية العادية ، وتحميها بكل الوسائل من منافسة سلعها نفسها التى تصرفها عن طريق المساعدات . وبالنتيجة يتكون «تقسيم العمل» الفريد من نوعه بين الصادرات التجارية العادية وتسويق السلع عن طريق المساعدات . ووفقا لذلك ، غدت وظيفة «المساعدات» زيادة بيع المنتجات ذات المنافسة القليلة . مع العلم ان هذه العملية تتم الى درجة كبيرة بواسطة ابعاد المصدرين من البلدان الاخرى المتطورة صناعيا من السوق .

بيد انه لا تخسر فى هذه العملية سوى الدول النامية . وان النتيجة الحتمية لتقييد حق المشترى فى ان يختار مصدّر السلع الاكثر ملاءمة له هى تضخم اسعار البيع وفقا لقوانين المنافسة الرأسمالية . وليس من النادر ان يضطر مشترى السلع فى اطار المساعدات الى ان يدفع ثمنا لها مبالغ تزيد بمقدار ٣٠ – ٤٠٪ واكثر من اسعار السلع المماثلة فى السوق العالمية . كما تلحق اضرارا اخرى اجور الشحن الفاحشة للسلع المرتبطة بمصادر التمويل . وبنتيجة ارتفاع اسعار السلع والخدمات فان المردود الاقتصادى الفعلى للمساعدات الرأسمالية الى البلدان النامية ينخفض انخفاضا كبيرا ، اما العبء الناجم عن الاستفادة منها فيتنامى .

ان الفرق بين اسعار السلع «المشروطة» واسعار السلع المنافسة يعنى فى الواقع ارتفاع كلفة القرض المقدم فى اطار برامج المساعدات ارتفاعا كبيرا . وتبين الحسابات ان فائدة القرض المقدم ، مثلا ، بفائدة ٣٪ سنويا . ولمدة ٢٠ عاما ، تزداد فعليا قرابة مرتين فى حالة ارتفاع اسعار السلع الممولة بـ٣٠٪ اكثر من الاسعار العالمية (وهذه ظاهرة عادية تماما فى حالة المساعدات المشروطة) . وهكذا فان المساعدات «المشروطة» التى كانت تمارس على نطاق واسع خلال العقد الاخير من السنين تجعل «انفتاح» المساعدات الغربية الذى تبث له اجهزة الاعلام دعاية واسعة ، تجعله صفرا . وعند دفع فائدة ٦٪ سنويا فان قروض الدولة «ذات الشروط المسهلة» التى تقدمها البلدان الرأسمالية ، لا تختلف عن القروض التجارية العادية .

هذا وان المساعدات «المشروطة» تفضى الى طائفة من العواقب الوخيمة جدا فى اقتصاد البلد الذى يحصل عليها . وكقاعدة عامة فانها تعمل على تشديد حدة مشكلة تمويل النفقات الداخلية لبناء المشروع ، وليس من النادر ان تصل النفقات الى نصف كلفته العامة واحيانا الى القسم الاكبر منه . وان استخدام المواد ووسائل النقل والايدى العاملة المحلية هو عامل هام فى تخفيض كلفة البناء ، وليس هذا فحسب ، فانه يعمل ايضا على تطوير البلاد الحاصلة على المساعدات اقتصاديا . ولكن الدائن الرأسمالى يسعى ، بغية زيادة صادراته ، الى زيادة حصة الاستيراد فى نفقات بناء المشروع بكل ما لديه من سبل . وهذا الامر يؤدى الى زيادة كلفته العامة ويخلق العقبات فى طريق تطور الصناعة المحلية وزيادة العمالة ، كما انه يربط المشروع الذى تم بناؤه بمصادر مده بقطع الغيار والمواد اللازمة فى البلدان الرأسمالية المتطورة .

ان سياسة الدائنين الرأسماليين الذين يقدمون مساعداتهم «المشروطة» ببناء مشاريع معينة ، التى من مصلحتهم اقامتها ، تؤدى الى الاخلال بمبدأ الاختيار الامثل والى تمويل مشروع يعتبر ثانويا من وجهة نظر مصالح تطور البلدان الحاصلة على المساعدات ، مما يعنى دائما الحاق ضرر كبير باقتصادها .

٣ ـ عبء الديون

ان من اكثر مشاكل البلدان النامية حدة هى الديون الخارجية الضخمة والمتنامية باستمرار . ومشكلة الديون كأنما تجسد ليس النواقص التى تلازم الاشكال والشروط الحديثة للمساعدات والانواع الاخرى من القروض الرأسمالية الدولية فقط ، بل والصعوبات التى تواجه تطور الاقتصاد فى البلدان المتحررة واعادة بناء بنيته ، وكذلك عدم رغبة الدول الرأسمالية المتطورة فى العمل بصورة فعالة ، على الغاء هذه الصعوبات ، وعلى خلق الظروف التى من شأنها ان تساعد على تخفيف عبء الديون .

لقد ازدادت الديون الخارجية للبلدان النامية باكثر من ٥ مرات وبلغت عام ١٩٧٦ (بضمن ذلك القروض المقدمة وغير المستخدمة بعد) رقما خياليا وهو حوالى ١٠٠ مليار دولار . وتبعا لذلك ازدادت مدفوعات البلدان النامية الى الدول الرأسمالية المتطورة لتسديد القسم الاكبر من الديون والفوائد .

وان عملية زيادة الديون الخارجية باستمرار تؤدى الى ان تضطر الدول النامية ، بغية المحافظة على صافى تدفق الموارد بمستواه الثابت ، الى استخدام المزيد من حجم الموارد الخارجية الاجمالى . وفى آن واحد يواصل نمو حجم الموارد التى لا بد من استخدامها بصورة منتجة ، بغية تخصيص كمية اكبر فاكبر من العملات لتسديد الديون . بينما تواجه عملية تحويل المنتوج الوطنى للبلدان النامية الى موارد تصلح للمدفوعات على الصعيد العالمى صعوبات كثيرة بسبب الاوضاع غير الملائمة فى السوق العالمية .

وفى النصف الاول من السبعينات ازدادت وتائر تسديد البلدان النامية لديونها بسرعة اكبر بكثير من زيادة مدخولاتها من التصدير . فاضطرت هذه البلدان الى تغطية العجز فى العملات الاجنبية عن طريق الحصول على مساعدات وقروض خاصة وكذلك بواسطة احتياطى الذهب والعملة الاجنبية المتراكمة من قبل . وان هذا التمويل الخارجى يخلق بدوره الظروف لمواصلة ازدياد الديون وسرعة تسرب الموارد المادية من البلدان النامية على شكل مبالغ نقدية لتسديد الديون ومدخولات الاستثمارات الاجنبية .

وبينما ازداد حجم قروض الدولة المقدمة بشروط مسهلة نسبيا بـ٦٪ سنويا فان حجم القروض التجارية قد ازداد بنسبة ٢٠٪ تقريبا . ويزداد مبلغ الديون التى لا تسددها البلدان النامية كل عام بنسبة ٦–٧ مليارات دولار ، علما بان بنيتها تتردى ، لان نسبة القروض بشروط الاسواق القاسية تزداد فى المبلغ العام للديون . وستتفاقم اوضاع البلدان النامية سوءا ، لانه ستنتهى فى السبعينات مواعيد تأجيل المدفوعات بموجب قروض الدولة المقدمة من قبل بشروط مسهلة .

ان الظواهر غير الملائمة المذكورة اعلاه تلازم بلدان افريقيا ايضا بشكل تام . ففى نهاية عام ١٩٧٢ كان المبلغ الاجمالى لديون الدول الافريقية المستقلة يعادل ١٦,٣ مليار دولار ، بينما بلغ فى عام ١٩٦١ ٣,٣ مليار دولار * . وازداد اكثر من ذى قبل تدفق مدفوعات البلدان الافريقية الى الدائنين الرأسماليين : من ١٧٢ مليون دولار عام ١٩٦١ الى ١٢٦٧ مليون دولار عام ١٩٧٢ ، اى باكثر من ٧,٣ مرة ** . ان زيادة مبالغ المدفوعات لتسديد الديون تبتلع القسم المتنامى من الموارد التى تصل الى البلدان الافريقية ، كقروض واعانات خارجية متنوعة . ففى عام ١٩٦٥ كانت مبالغ تسديد الديون تعادل ٢٤,٦٪ من المبالغ المستحصلة ، وفى عام ١٩٧٢ بلغت ٣٤,٨٪ . ويتجلى هذا الاتجاه الضار بوضوح اكبر اذا قورن حجم المدفوعات بمبالغ القروض المستحصلة . ففى عام ١٩٦٥ اضطرت البلدان الافريقية الى اعادة ٥٢,٩٪ من القروض المقدمة لها الى الدائنين . وفى عام ١٩٧٢ بلغت مدفوعات تسديد الديون ٥٥,٧٪ من المبالغ المستحصلة *** . وهكذا فان القروض التى يقدمها الدائنون الرأسماليون الى بلدان افريقيا قد كفت فى الواقع عن ان تكون مصدرا للموارد المادية للتنمية ، لان القسم الاكبر من القروض الجديدة ينفق لتسديد الديون .

---

* احصائيات الديون الخارجية بشكلها المفصل ، التى نشرها البنك الدولى للانشاء والتعمير تشمل ٨٦ بلدا ناميا منها ٣٨ دولة افريقية .

** World Bank – IDA. «Annual Report 1974», p. 91.

*** المصدر السابق .

وبما ان المساعدات الخارجية تقدم الى البلدان النامية عادة لا بشكل نقود بل بشكل سلع فانها لا يمكن ان تستخدم مباشرة لتسديد الديون المتراكمة . يمكن ان تستخدم السلع المستلمة فى اطار المساعدات الاجنبية ، فى احسن الاحوال ، كبديل جزئى لاستيرادات البلاد التجارية ، وبذلك توفر لها بعض موارد العملة الاجنبية التى يمكن ان تستخدم لتسديد الديون . ولذلك فان اهم مصدر لموارد العملة الاجنبية للبلاد النامية لغرض تسديد الديون هو ، كالسابق ، المدخولات من الصادرات . وان المقارنة بين حجم المدخولات من الصادرات وبين حجم المدفوعات الواجب تسديدها ، التى تسمى «عامل الديون» ، تعطى صورة واضحة عن درجة ثقل عبء الديون . ووصل «عامل الديون» هذا فى البلدان الافريقية بمجموعها عام ١٩٧٠ الى ١٠,٧٪ . وفى بعض البلدان الافريقية ازداد كثيرا خلال الاعوام الاخيرة وتجاوز فى بعض الحالات نسبة ٢٠٪ (فى تونس وجمهورية مصر العربية . مثلا) .

وقد ادت الزيادة السريعة لديون البلدان النامية المرتبطة بالقروض الخارجية خلال الـ١٠–١٥ عاما الاخيرة الى ظهور الازمات ، حيث غدت البلاد المديونة عاجزة عن تنفيذ التزاماتها فى تسديد الديون فى الموعد المعين ، واضطرت ان تطلب من الدائنين ان يقدموا لها تسهيلات معينة . ظهرت هذه الازمات منذ عام ١٩٥٧ فى ١٠ بلدان نامية (منها ثلاثة بلدان افريقية هى غانا وليبيريا ومصر) . واثناء المباحثات التى استؤنفت مع بعض البلدان ٣–٤ مرات اضطر الدائنون الغربيون ان يوافقوا ٢٠ مرة على تأجيل مواعيد تسديد ديون بلغ مجموعها ٣ مليارات دولار . لكن لا ينبغى ان يستنتج المرء من ذلك ان الدائنين الرأسماليين وافقوا على تأجيل الدفع منذ الطلب الاول ، اذ انهم كانوا يوافقون عادة على تلبية طلب البلد النامى عندما يرون ان خطر عدم تنفيذ الالتزامات يهددهم لا محالة .

ويحاول الدائنون الرأسماليون الى استغلال الاوضاع المالية القاسية التى تعانى منها البلاد المديونة ، وبعض التسهيلات التى يضطرون الى تقديمها لها كى يفرضوا على هذه البلاد السياسة المالية الداخلية التى تروق لهم ويعززوا مواقعهم الاقتصادية فيها . ويتوحد

الدائنون الرأسماليون ، اثناء المفاوضات حول تسوية الديون ، فى مجموعات غير رسمية اطلق عليها «النوادى» وغرضها تشديد الضغط على البلدان النامية . وان هذا الاسلوب يتيح الفرصة لهم ، كى يفرضوا على الدول المديونة شروطا تتنافى احيانا مع مبادئ الروابط الاقتصادية ، التى صوتت عليها هذه الدول الرأسمالية نفسها فى مختلف الندوات الدولية ، وفى هيئة الامم المتحدة واليونكتاد . وفى الاونة الاخيرة توصلت البلدان «المتطوعة» بالمساعدات الى استنتاج يقول انه من الانسب لها ان تتحرك فى كثير من الحالات تحت واجهة محترمة (وواجهة الموارد المالية) لمؤسسات القروض الدولية .

وجرت ثلاث جولات من المباحثات مع غانا فى الفترة بين سنة ١٩٦٦ وسنة ١٩٧٠ فى لندن ، حيث املت انجلترا وجمهورية المانيا الاتحادية ، وهما الدائنان الرئيسيان لغانا – شروط تأجيل موعد دفع الديون . بيد ان المباحثات جرت شكليا تحت وصاية صندوق النقد الدولى . وفى حالات اخرى جرت المباحثات حول تسوية الديون تحت اشراف البنك الدولى للانشاء والتعمير .

وعادة يطلب الدائنون فى الجولة الاولى من المفاوضات من البلاد المديونة ان تقدم لهم كافة المعلومات اللازمة بخصوص التزاماتها الخارجية وما لديها من الموارد النقدية . فاذا لم تتوفر لديها هذه المعلومات فان «نادى الدائنين» يقوم بنفسه بالدراسة اللازمة له ، ويتطلب ذلك عادة بضعة شهور . ولا يقدم الدائنون للبلد المديون فى هذه الفترة اية قروض جديدة رغم حاجته الماسة اليها وذلك لغرض جعل البلد المديون اكثر «تساهلا» .

وان السمة التى تميز سياسة الدائنين الرأسماليين هى عدم رغبتهم فى اعادة النظر فى الاتفاقيات بشأن تسديد الديون من حيث المبالغ والمواعيد التى من شأنها ان تحل هذه المسألة حلا جذريا . وهم يوافقون عادة على تأجيل تسديد الديون لفترة لا تزيد على ٢–٣ اعوام ، علما بان التأجيل لا يشمل مجمل المبلغ الواجب دفعه فى هذه الفترة ، بل نصفه او ٧٠٪ منه فى افضل الاحوال . ولذلك ، فان الاوضاع تتفاقم من جديد بعد فترة وجيزة ، فيضطر المديونون مرة اخرى الى طرح مسألة تأجيل المواعيد وعقد اتفاقية جديدة .

وتضطر الدول الدائنة وفقا لممارستها التى اعتادت عليها ، الى القيام بتنازلات فى مسألة واحدة ، لكنها تبذل جهودها للتعويض عن خسارتها فى مسألة اخرى . وان تأجيل المدفوعات لا يعنى البتة ان الدائن يمنح المديون فرصة التوقف عن تنفيذ التزاماته بكاملها . فان التأجيل لا يمس سوى تسديد المبالغ الاساسية . اما دفع الفوائد فلا يتوقف . بل اكثر من ذلك فان الدائنين يحاولون وهم يبذلون كل جهودهم ، فرض نسبة فوائد مرتفعة خلال هذه الفترة . لقد اضطرت غانا ، مثلا ، الى الموافقة على جعل نسبة الفوائد خلال فترة تأجيل الدفع ٦٪ ، بينما رفض الدائنون طلب الحكومة بشأن عدم رفع مستوى الفوائد على المدفوعات باكثر من ٣٪ . وان هذا الشرط يعنى ان البلد المديون يضطر فى نهاية المطاف الى ان يدفع الى الدائن مبلغ اكبر من المبلغ الذى كان قبل تأجيل مواعيد الدفع ، لان الفوائد المرتفعة فى فترة التأجيل تحتسب من المبلغ الاكبر من الدين ايضا .

ولا يتراجع المستعمرون الجدد الا عندما يبدى البلد «المديون» صلابة فى موقفه ويفضح تلاعب الدائنين .

ان حكومة غانا الجديدة برئاسة العقيد اتشيمنونغ التى جاءت الى السلطة فى اعقاب الانقلاب العسكرى الذى جرى فى كانون الثانى (يناير) عام ١٩٧٣ قد اتخذت قرارا منفردا بعد ان قامت بدراسة دقيقة لمسألة ديونها الخارجية ، حول ضرورة رفض شروط دفعها التى فرضتها الدول الغربية . ووافقت غانا على ديونها الطويلة والقصيرة الامد بلا قيد او شرط . وقد اعترضت حكومة غانا الجديدة اعتراضات شديدة على شروط تقديم واستخدام القروض المتوسطة الاجل ، التى كانت تشكل القسم الاكبر من الديون (٢٩٤ مليون دولار من مجموع الديون البالغة ٨٨٨,٣ مليون دولار) . وقد اظهرت الدراسات التى اجرتها الحكومة الجديدة ان قسما كبيرا من الاتفاقات ، التى قدمت بموجبها الشركات الغربية قروضا متوسطة الاجل ، وضمنتها الهيئات الحكومية فى البلدان المعنية ، انما تم عقدها عن طريق الخداع والرشوة وغير ذلك . ولذلك فقد رفضت غانا الاعتراف بشرعية هذه الصفقات والديون الناتجة عنها والبالغة ٩٤,٤ مليون دولار . كما ورفضت دفع الفوائد البالغة ٧٢ مليون

دولار على ذلك القسم من الديون الذى تأجل دفعه . اما بشأن المبلغ الباقى فقد وافقت غانا على تسديد الديون خلال ٥٠ عاما بدون فوائد مع السماح لها بعدم تسديد الديون خلال السنوات العشر الاولى ، ولكن على شرط اثبات الفائدة الاقتصادية للمشاريع المبنية على حساب القروض المذكورة .

٤ ـ مسألة الفاعلية

ان مسألة الفاعلية الاقتصادية للموارد المادية الخارجية التى تلجأ اليها البلدان النامية تعتبر واحدة من المسائل التى قلما بحثت فى العلاقات الاقتصادية الدولية . فالمطبوعات العلمية والدورية فى البلدان الرأسمالية التى تنشر انباء واسعة عن بعض جوانب حركة الرأسمال العالمية تولى اهتمامها الاساسى للجانب الكمى من هذه القضية (رغم انها تشوه الحقائق كثيرا فى هذا المجال ايضا) ، لكنها تتهرب عادة من تقييم جانبها النوعى ، وتسعى الى تجنب تحليل نتائج المساعدات من وجهة نظر مصالح البلدان النامية .

ان تحليل فاعلية المساعدات الرأسمالية مستحيل بدون الاشارة الى مكان هذه الظاهرة فى نظام رأسمالية الدولة الاحتكارية المعاصرة ، وبدون مراعاة العلاقات الاقتصادية ، مع البلدان النامية ، التى يتم تكوينها بتأثير هذه الرأسمالية . وهناك جانبان فى سياسة المساعدات يرتبطان ارتباطا وثيقا . ينحصر الجانب الاول فى ان الامبريالية المعاصرة تستهدف الى المحافظة على مواقعها فى البلدان النامية ، وتعزيزها قدر امكانها . اما الجانب الآخر فيرتبط بتنفيذ الوظائف الاقتصادية للنظام الامبريالى ، واهمها تصدير الرأسمال والسلع .

وتبعا لذلك يمكننا ان نميز موقفين من سياسة المساعدات التى تقدمها البلدان الرأسمالية الرئيسية . فاولا . تعتبر المساعدات اداة هامة لتعزيز الانظمة الموالية للدولة الامبريالية «المتطوعة» بالمساعدات ، ووسيلة لتقوية المواقع السياسية والاقتصادية للدولة الرأسمالية المعنية فى البلاد النامية . وبهذا فان قضايا

الفاعلية الاقتصادية للمساعدات تصبح ثانوية . ثم ان احجام المساعدات لا بد وان تخلق انطباعا ظاهريا فى البلاد التى تتسلمها عن مدى تأثيرها . ولهذا فان قسما كبيرا من صناديق المساعدة ينفق على اطعام الزمرة الحاكمة ، واقامة مشاريع غير صناعية لغرض الشهرة والدعاية . ولغرض تحقيق «الاستقرار السياسى» تنفق مبالغ ضخمة على تعزيز الجهاز البوليسى والقوات المسلحة .

وثانيا ، ان الدولة الرأسمالية ، اذ لا تتخلى عن مساعيها فى التأثير على سياسة البلاد التى تتسلم المساعدات ، تستهدف ايضا الى تحقيق اهدافها الاقتصادية المباشرة ، المتمثلة فى غزو وتوسيع الاسواق لتصريف السلع ، وكذلك خلق ظروف اكثر ملاءمة للاستثمارات فى اقتصاد البلاد النامية المعنية .

ان المساعدات ، باعتبارها شكلا فريدا من نوعه من اشكال تصدير رأسمال الدولة كقروض (ولو انه يقدم بالاساس على شكل سلع) فانها لا ترتبط ارتباطا عضويا بنتائج استثمارها . وان قروض الدولة او الاعانات التى تقدمها الدولة الرأسمالية «المتطوعة» بالمساعدة تعمل على زيادة تصدير سلع البلاد الدائنة . بيد ان التعويض عن قيمة المبلغ الممنوح والفوائد عليه ، وكذلك صرف فائض القيمة ، المتجسد فى سلع ، تقدم بموجب القرض المعنى ، كل ذلك لا علاقة له باستثمار رأسمال القرض بصورة فعالة . ان الدائن الرأسمالى (وهذا ما يميز خاصة البنك الدولى للانشاء والتعمير) يستطيع ان يقدم مطالب شديدة بصدد الجانب الفنى من المشروع الذى يتم تمويله بمساعدته ، ويشرف على انفاق الاموال التى يقدمها . غير انه لا يربط ابدا قضايا تسديد القرض الذى يقدمه بنتائج عمل المشروع الذى يموله . ان الدولة التى تستلم المساعدات هى وحدها التى تضمن تنفيذ الالتزامات التى تعهدت بها . لذلك فان الذى يهم البلدان الرأسمالية الدائنة فى مقدمة كل شىء ، ليس قضايا استثمار الاموال التى تقدمها بصورة فعالة ، بل الوضع العام لاقتصاد البلد المديون المحتمل وقدرته على دفع الديون .

لقد جاء فى احد التقارير حول نشاط البنك الدولى للانشاء

والتعمير * ان البنك يقيم «علاقات وثيقة مع المديون طيلة فترة تسديد دفع كل قرض» ويطالب بحقه فى ان يهتم طيلة هذه الفترة «اهتماما مستمرا . . . بالاوضاع الاقتصادية والمالية العامة للبلاد المديونة» لغرض «ضمان عدم تعرض تسديد القروض التى قدمها البنك ، للخطر بسبب ظهور اية احداث استثنائية يمكن الحيلولة دون وقوعها» .

ان الشكل الاساسى للمساعدات الاقتصادية التى تقدمهـــا البلدان الرأسمالية هو «المساعدات للمشاريع» ، اى تمويل بناء بعض مشاريع الاقتصاد الوطنى . وان الشرط المألوف الذى يستند اليه تقديم القروض الخارجية لانشاء هذا المشروع او ذاك هو الارباح التجارية الكافية التى يدرها والتى صوروها على انها مقياس من اهم المقاييس لاهمية المشروع بالنسبة للاقتصاد الوطنى ، وبالتالى لفاعلية الاستثمار كله . بيد ان هناك فوارق كبيرة بين ارباح الميزان الاقتصادى وارباح الاقتصاد الوطنى . يتضمن التقييم من وجهة نظر الاقتصاد الوطنى عددا اكبر بكثير من المؤشرات ، ويراعى مجموعة من النتائج المباشرة وغير المباشرة المحتملة من تنفيـــذ المشروع ، والامر الرئيسى هو تقييم فائدة نشاط المشروع على مدى طويل ، وتقدير اهميته لاقتصاد البلاد كلها بصورة افضل .

ان الموقف «الخاص بالمشاريع» لصالح الدائن الرأسمالى ، لانه قبل كل شىء يفتح امامه سوقا مضمونة لتصريف ذلك النوع من المنتجات الصناعية الذى ينتجه . كما ان «المساعدات للمشاريع» تتيح الفرصة له للضغط على البلاد المستلمة لتحقيق هذه الاغراض السياسية او تلك . لقد اشار الاقتصادى الاميركيى الشهير كوليس تشينيرى فى كتابه حول فاعلية المساعدات قائلا : «ربما ان اهم شىء . . . هو ان تقديم المساعدات وفقا لمبدأ «مشروع تلو مشروع» يتيح للبلد «المتطوع» بالمساعدات ان لا يقيد نفسه بايـــة التزامات» * * .

* IBRD. Policies and Operations of the World Bank, IFC and IDA. Washington, 1962, p. 42 («World Politics» (Princeton), April 1969, Vol XXI, N 3).

* * «Developing the Third World: the Experience of the 1960's.» Ed by R. Robinson. Cambridge, 1971, p. 217.

وما دام نفس طابع المشروع الممول يخضع فى المقام الاول لمهام توسيع تصدير سلع البلاد التى تقدم المساعدات ، فان اكثر ما يجذب البلاد «المتطوعة» بالمساعدات هو المنشآت الضخمة الباهظة التكاليف ذات الدورة الانتاجية الكاملة . ومن العوامل البالغة الاهمية ايضا هو عامل «الانطباع الظاهرى» اى ان المشروع يجب ان يخلق انطباعا بانه اسهام بقسط ملموس فى تطوير اقتصاد البلاد ، دون القيام باجراء ابحاث معقدة وعميقة حول مدى فاعليته . ومن المواصفات الاخرى للمشروع «الجيد» هى وضع حدود فاصلة بين فترة الانشاء وفترة التشغيل ، وبساطة اصول شحن المعدات الاساسية الضرورية ، واستقلالية المشروع من ناحية الحسابات المالية .

هذا وان البلاد «المتطوعة» بالمساعدات تبدى قدرا اقل من الاهتمام بالمشاريع التى لا تخدم اهداف توسيع استيراد سلعها رغم ان البلدان النامية يمكن ان تكون فى امس الحاجة الى هذه المشاريع .

ومن الامثلة على ذلك مختلف مشاريع تطوير الانتاج الزراعى . انها تتطلب عادة ، قدرا كبيرا من النفقات على مرتبات الخبراء الذين يشرفون على زيادة المحاصيل الزراعية ، ويؤمنون القيام بالاعمال الهندسية الزراعية بشكل سليم ، والتى تتطلب كذلك تقديم قروض مستمرة للمزارعين . وتظهر خبرة كينيا ان نسبة النفقات للاستيراد فى هذه المشاريع لا تزيد على ٢٥٪ ، بينما ينفق قسم كبير من كلفة المشروع الاجمالية على الاغراض اليومية ، علما بان فترة بناء وتوسيع هذه المنشأة او تلك لا تفصل عن فترة التشغيل والانتاج . وان اسهام المشروع من هذا النوع فى اقتصاد البلاد غير ملحوظ فى الظاهر احيانا . اما الفوائد الاقتصادية فيمكن ان تتوزع بين عدد كبير من المزارعين ومن الناحية الظاهرية لا تثير الاهتمام .

كما تعتبر برامج تطوير التعليم والخدمات الصحية وبناء المساكن وغيرها . . . «غير مربحة» .

وبنتيجة هذا الموقف من اختيار المشاريع الممولة ، فان المساعدات الاجنبية لا تغطى سوى جزء صغير جدا من النفقات العامة لانشائها وفق خطط التنمية الوطنية .

وفى الوقت نفسه فاذا كانت بعض المشاريع تلبى متطلبات البلدان «المتطوعة» بالمساعدات ، فانها تستطيع فرض مساعداتها، رغم ان الفائدة المتوخاة من انشاء هذه المشاريع من وجهة نظر المصالح الحيوية للبلدان المستلمة للمساعدات قد تثير شكوكا كثيرة .

وكثيرا ما يحدث ان المشاريع الجاهزة لا تشتغل بطاقتها الكاملة ، لان منتجاتها لا تحظى بالاقبال اللازم عليها فى السوق المحلية او يتم تزويدها بالمواد الخام عن طريق الاستيراد ، الذى يتطلب انفاق العملات الاجنبية النادرة فى البلاد .

ونتيجة لذلك فان بعض المشاريع الضخمة (مثل السدود وطرق السكك الحديدية) التى انفقت عليها الاموال التى تسلمتها البلدان النامية «كمساعدات» ، بالاضافة الى اموالها الهائلة نفسها ، لا تستخدم بالكامل ، وهى فى الواقع رأسمال جامد . ان تجميد الموارد المادية الضخمة على هذا النحو ، علما بانها انفقت من الموارد الوطنية الشحيحة المتوفرة لدى البلدان النامية ، هو ظاهرة عادية جدا فى البلدان النامية ، ومن ضمنها بلدان افريقيا .

فمثلا ان سد الرصيرص الذى بنى فى السودان عام ١٩٦٦ بمعونة البنك الدولى للانشاء والتعمير والرابطة الدولية للتنمية لم يستخدمه السودان فى الواقع (معلومات عام ١٩٧٥) . رغم انه انفق على بنائه من موارده الخاصة قرابة ٥٠ مليون دولار ، ولا يحصل من هذه الاستثمارات على اى عائد ، بالاضافة الى انه يضطر الى دفع فوائد على القروض التى حصل عليها من البنك وفرعه .

كما تثير شكوك كبيرة الفائدة الاقتصادية مثلا ، من وراء انشاء منشآت الطاقة الكهربائية على نهر النيجر فى نيجيريا («مشروع كاينجى») الذى تقدر تكاليفه بـ١٠٠ مليون جنيه استرلينى . ان وجود موارد كبيرة من النفط والغاز الطبيعى فى البلاد يدفع المرء الى الاعتقاد بان انشاء محطات كهروحرارية هى اكثر ربحا وفائدة من الناحية الاقتصادية .

ومن عداد هذه الامثلة مجمع «اوين فولز» فى اوغندا والمحطة الكهرومائية «اكوسومبو» فى غانا وغيرهما . هذا وتقدم البلدان الرأسمالية والمؤسسات المالية الدولية مساعداتها لانشاء المزيد من المحطات الكهرومائية الجديدة فى افريقيا .

ويتميز بهذا النهج ايضا انشاء طرق المواصلات . فمثلا ، اقترح على السودان تقديم «مساعدة» لانشاء طريق السيارات الخرطوم – بور سودان ليوازى طريق للسكك الحديدية ، الذى لم تستنفد بعد طاقته فى نقل الركاب والشحنات .

٥ ـ بعض آفاق المستقبل

شهدت السبعينات تعاظم نضال البلدان النامية ، وبضمنها البلدان الافريقية ، ضد الامبريالية ، ومن اجل تغيير اوضاعها غير المتكافئة فى نظام الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، ومن اجل ضمان استقلالها الاقتصادى الحقيقى .

وقادت نتائج الاعوام العشرة الاولى من نيل غالبية الدول الافريقية لاستقلالها السياسى ، التى وافقت العقد الاول للتنمية الذى اعلنته هيئة الامم المتحدة ، قادتها الى ضرورة تقييم نشاط البلدان الرأسمالية الراقية فى مجال «المساعدات» . وكانت نتائج التقييم عموما لا تبعث على الارتياح مطلقا . فقد تبين ان تدفق الموارد من البلدان الرأسمالية غير قادر على الاسهام فى تصفية التفاوت فى مستويات التنمية الاقتصادية لهذه البلدان والبلدان النامية ويستمر التفاوت فى الاتساع . وجاء فى مقال «الجهود والسياسة فى مجال التعاون» للبلدان الرأسمالية الرئيسية لعام ١٩٧٢ ما يلى : «اصبح الآن واضحا تماما بانه ليس فى وسع الجهود بقدرها الحالى العمل على تقليل هذا التفاوت ، انما تستطيع فقط ان تحول دون مواصلة توسع هذا التفاوت بوتائر اسرع من وتائر اليوم» * .

وخلال الستينات كان متوسط الزيادة السنوية للمنتوج الوطنى الاجمالى فى البلدان الرأسمالية المتطورة الرئيسية يبلغ ١١٠ مليارات دولار . وخلال هذه الفترة كان الحجم الاسمى للمساعدات المقدمة يزداد فى المتوسط بـ٣٤٥ مليون دولار سنويا اى بنسبة

* OECD. «Development Cooperation. Efforts and Policies. 1972 Review», p. 32.

٠,٣٪ من هذا المنتوج . ولا يمكن للمرء باى حال من الاحوال ان يعتبر هذا الحجم من المساعدة «مدمرا» . ولم تطرأ زيادة على الاسهام الفعلى للمساعدات الرأسمالية من وجهة نظر مصالح تطـور الدول الفتية خلال عشر سنوات انما انخفض انخفاضا ملموسا . ولقـد ازداد متوسط حجم المساعدات الرسمية لاغراض التنمية بالنسبة لكل فرد من السكان من عام ١٩٦١ وحتى بداية السبعينات من ٣,٦٥ الى ٤,٠٥ دولار ، وذلك بسبب زيادة اسعار السلع المصـدرة بالاساس . الا انه انخفض من الناحية الفعلية بنسبة ١٥٪ خـلال الفترة الماضية .

وشهدت طيلة الستينات اغلبية البلدان النامية ، ومنهـا البلدان الافريقية ، مواصلة تردى الظروف ، التى كانت تجرى فيها عملية اعادة الانتاج الاجتماعى ، لان احد عناصرها الهامة جدا هـو تبادل القسم الكبير من المنتوج الاجتماعى فى السوق الخارجية . وان ظروف التجارة ، اى التناسب بين اسعار صادرات وواردات البلدان النامية ، كانت تتردى باستمرار ، مما سبب الاضرار لغالبية هـذه البلدان . ووفقا لحسابات اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة لهيئة الامم المتحدة فقد بلغت زيادة الفرق فى الستينات بين اسعـار البضائع التى تصدرها وتستوردها بلدان افريقيا اكثر من ستـة مليارات دولار . وفى عام ١٩٧٠ وحده كلف هذا الفرق فى الاسعار البلدان الافريقية ٧٠٠ مليون دولار . وهكذا فـان تردى الظروف الخارجية لاعادة الانتاج كان يعنى بالنسبة للبلدان الافريقية فقدان حوالى ٤٠٪ من الموارد التى تحصل عليها خلال هذه الفترة مـن البلدان الرأسمالية على شكل مساعدات . وتحملت افريقيا اسـوة بالبلدان النامية الاخرى ، خسائر بالغة بسبب الازمة النقدية التى اجتاحت البلدان الرأسمالية فى بداية السبعينات . كما ان تخفيض سعر الدولار مرتين كان يعنى الحاق خسائر مباشرة بالبلدان التى جمعت احتياطى من الدولارات .

ولقد اقتنعت البلدان الافريقية خلال الاعوام العشرة المنصرمة بان سياسة المساعدات التى تنتهجها الدول الامبريالية وحجم الموارد الذى تستطيع ان تقدمه لهذه الدولة النامية او تلك لا تنجم عـن الاحتياجات الحقيقية للبلدان النامية من موارد اضافيـة لاغراض

التنمية بل عن المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية للدولة الامبريالية المعنية فى كل حالة على حدة .

يبدو ان البلدان الاكثر فقرا والتى تتصف باقل نسبة دخل لكل فرد من السكان ، واوطأ مستوى لتطور قوى الانتاج وللظروف الاجتماعية والاقتصادية لحياة السكان هى اولى من غيرها فى الحصول على المساعدات . بالاضافة الى انها غالبا ما تعانى من اوضاع جغرافية رديئة ، تحول دون تطورها الاقتصادى ، اذ انها محرومة من المخارج الى البحر او انها جزر بعيدة عن المناطق الرئيسية المتطورة صناعيا . وان هذا النوع من البلدان التى تنتمى الى فئة البلدان «الاقل تطورا» هى عادة بلدان تحصل على اقل نصيب من المساعدات الرأسمالية .

ومن الدلائل على ازمة سياسة المساعدات النهج الذى ظهر مؤخرا فى البلدان الرأسمالية ، نهج التشكيك بمستوى الدخل القومى او المنتوج الوطنى بالنسبة لكل فرد من السكان ، وكذلك وتائر نموه ، باعتباره دليلا موضوعيا على النجاحات فى التطور الاقتصادى . وكبديل له تقترح البلدان الرأسمالية استخدام معطيات اقل اهمية تتصل بالمجال الاجتماعى ، مثل مستوى التعليم والخدمات الطبية وتخفيض نسبة الوفيات وغير ذلك .

لا ننكر بطبيعة الحال ، اهمية هذه الدلائل بيد اننا ينبغى ان نشير الى انها ثانوية بالنسبة للامر الاساسى الذى يعين ويميز درجة تطور قوى الانتاج الذى يتوقف عليه فى نهاية المطاف وضع المجال الاجتماعى . وعدا ذلك فانه رغم ان الاحصائيات حول توزيع الدخل القومى بين الفئات الاجتماعية المختلفة فى البلدان الافريقية هى احصائيات ناقصة جدا ، فان هناك ، مع ذلك ادلة لا تدحض عن ان المساعدات الرأسمالية لا تعمل على تقليل التفاوت الاجتماعى ، بل بالعكس ، انها تعمل على تفاقمه .

لقد ذهب قسم كبير من الموارد التى تقدم ، بموجب «المساعدات» لتلك البلدان الافريقية التى تهدف الى تطوير العلاقات الرأسمالية ، ذهب الى جيوب الفئة العليا من البورجوازية الفاسدة والبيروقراطيين ، الذين استخدموه لغرض الاثراء الشخصى وبناء القصور وشراء السيارات الفخمة ووسائل الكماليات والترف . كما ادت المساعدات الى ظهور مؤسسات صناعية وتجارية محلية صغيرة

ومتوسطة ، فعملت بذلك على تشديد حدة التناقضات الطبقية بين مختلف فئات السكان .

وكانت الحكومات المحلية فى بعض الاحيان تبرر رفضها لتنفيذ قوانين الضريبة التصاعدية ، مستندة الى «المساعدات» من الخارج ، مما عمل ايضا على تعزيز اللامساواة الاجتماعية .

ان هذه النتائج السلبية لاستثمار المساعدات الاجنبية فى عملية تطوير الكثير من البلدان النامية قد اضحت فى الآونة الاخيرة بارزة جدا ، مما حدا حتى بالهيئات المحافظة للغاية التى تمارس اعمال التمويل دوليا الى ان تتحدث عنها بصراحة . فقد قال روبرت مكنمارا رئيس البنك الدولى للانشاء والتعمير فى خطاب القاه فى الدورة الثالثة لـ«يونكتاد» ان الدراسات التى قام بها جهاز البنك والتى تناولت توزيع الدخل القومى فى اكثر من ٤٠ بلدا ناميا اظهرت انه لم تطرأ على حصة الدخل القومى للفئات الفقيرة جدا من السكان اية زيادة خلال الاعوام العشرة الاخيرة ، بل بالعكس ، انها قد انخفضت .

كما ان من الشروط الهامة لتصفية التباين الاجتماعى هو تقليص الفرق بين مستويات الحياة فى المدينة والقرية . ورغم ان سكان الريف يكونون الاغلبية المطلقة فى البلدان النامية ، وخاصة فى افريقيا ، فان القسم الاكبر من الموارد الخارجية («المساعدات») يستخدم لتطوير المدن . ووفقا لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فقد استخدمت فى البلدان النامية بمجموعها ٨٠٪ تقريبا من الموارد ، التى خصصتها الدول الرأسمالية كمساعدات ، فى المدن و٢٠٪ فقط فى الرّيف . بينما نسبة عدد السكان فى المدن والقرى فى البلدان النامية هى نسبة عكسية تقريبا .

لقد ادى هذا التناقض فى توزيع الموارد لا محالة الى توسيع التناحرات بين المدينة والريف ، وكان عاملا جديدا عمل على زيادة تدفق ابناء الريف الى المدن ، وزيادة عدد العاطلين ، كما وسبب طائفة من النتائج الاجتماعية والاقتصادية السلبية (ازدياد طلب سكان المدن ، مثلا ، على المواد الغذائية المستوردة) . واما الهيئات التى تقدم المساعدات فانها لا تهتم ، عادة ، الا قليلا بالاستثمارات

فى الريف ، خاصة اذا كانت لم تستهدف زيادة انتاج البضائع المخصصة للتصدير الى البلدان المتطورة صناعيا . وعدا ذلك فان مساعدات من هذا القبيل تتطلب جهودا يومية ولفترة طويلة قبل ان تعطى ثمارها . لان تطوير المناطق الريفية يتطلب القيام باعمال منسقة ودقيقة ، لا فى الانتاج الزراعى مباشرة فحسب ، بل وفى مجال تطوير طرق المواصلات المحلية وقيام نظام الصحة ، والتعليم ويضمنه التعليم الفنى ونظام القروض المخصصة للزراعة . ولا يمانع النظريون ورجال السياسة فى الغرب ، الذين يمارسون قضايا المساعدات ، فى الحديث عن جميع هذه المشاكل التى اصبحت «على المودة» اليوم ، بيد انهم يفضلون عدم مزاولة مسألة البحث عن حلول لها .

وان عجز المساعدات الرأسمالية عن الاسهام فى حل المهام الاساسية للتطور الاقتصادى فى البلدان المتحررة يرغم هؤلاء الذين يقدمونها على البحث عن سبل ومجالات اخرى لاستثمارها . ففى الآونة الاخيرة ، مثلا اخذت الدعاية تثير على نطاق واسع موضوع اشتراك هيئات المساعدات فى برامج الرقابة على نسبة المواليد فى البلدان النامية . واخذت تمول هذه البرامج مؤسسة جدية جدا وهى البنك الدولى للانشاء والتعمير ، الذى خصص لهذه الاغراض فى الفترة من ١٩٧٠ الى اواسط عام ١٩٧٢ مبلغ ٤٤ مليون دولار . وفعلا فاذا لم يمكن بواسطة المساعدات تحقيق زيادة ملحوظة فى الدخل لكل فرد من السكان فى البلدان النامية ، فلماذا لا يمكن القيام بمحاولات تقليص زيادة عدد السكان ؟

ومن المجالات الاخرى «على المودة» اليوم لاستخدام المساعدات هو النشاط الموجه نحو تحسين نوعية المواد الغذائية التى يتناولها السكان فى بعض البلدان النامية ، وتمويل الابحاث فى مجالات الزراعة والعلوم والتكنيك ، واتخاذ اجراءات لزيادة العمالة وغير ذلك . ولبحث جميع هذه القضايا تعقد اجتماعات وندوات دولية كثيرة ، وفى بعض الحالات تعد ابحاث علمية قيمة . لكن نتائج هذا النشاط لا تطبق الا قليلا فى البلدان النامية نفسها . وبهذا الصدد يبدى التشاؤم حتى الاستعراض الرسمى لوضع المساعدات ، الذى ورد

فيه : «ان البلدان النامية لم تحصل بعد على اية فائدة من جميع هذه الاحاديث والاوراق . . .» * .

فمثلا ، قامت هيئات المساعدات الاميركية فى مجال العمل على «تحسين الغذاء» بدعاية واسعة للشحنات التى قدمتها مجانا الى البلدان النامية بموجب القانون رقم ٤٨٠ والتى بلغ وزنها حوالى مليون طن من الخليط الغذائى من الذرة وحليب الصويا ، وكذلك لخليط الصويا والحنطة . وفى عام ١٩٧٢ اعلنت ادارة التنمية الدولية فى الولايات المتحدة انها مستعدة لتسهم اسهاما جديدا فى توسيع نطاق تزويد سكان البلدان النامية بالبروتينات عن طريق تقديم شحنات من الحنطة المحمصة المجروشة الممزوجة بفول الصويا ، من الذرة للماشية ، ومن دقيق الحنطة .

لكن من الناحية العملية لم تكن هناك اهمية كبيرة لجميع هذه المواد الغذائية فى تحسين غذاء السكان . لم تبد ملايين الناس فى افريقيا والبلدان النامية الاخرى رغبة فى تناول هذه الاصناف الجديدة من الطعام . اما القسم الآخر من السكان ، فلم يرغب فى ان يدفع ثمنا لها اكثر مما يدفعه مقابل الاصناف التقليدية من الطعام .

وفى الوقت نفسه كانت برامج المساعدة فى تطوير مصادر الزلال الحيوانى الاكثر فائدة قليلة الفعالية . لقد ازداد صيد الاسماك فى البلدان النامية خلال الاعوام الاخيرة ، الا ان القسم الكبير منها يصدر الى البلدان المتطورة صناعيا ، خاصة لمعالجتها وتحويلها الى علف للماشية او اسمدة .

ان وتائر زيادة انتاج المنتجات الحيوانية لا تسبق الا قليلا وتائر زيادة السكان فى البلدان النامية بمجموعها . بالاضافة الى ذلك فان الشركات العالمية الضخمة المختصة بتربية الحيوانات والاعمال الزراعية فى بعض المناطق تعمل على الاسراع بانتاج اللحوم لاغراض التصدير ، لان اسعار اللحوم فى البلدان الرئيسية المستهلكة لها غالية جدا . وبنتيجة ذلك يحدث نقص فى اللحوم فى الاسواق المحلية وترتفع اسعارها ويصبح المستهلك المحلى العادى عاجزا عن اقتنائها .

---

* OECD. «Development Cooperation Efforts and Policies. 1972 Review», p. 30.

* * *

ان السمة المميزة لموقف البلدان الافريقية فى الظروف الراهنة من المساعدات الاجنبية هى ان هذه البلدان تطالب بحقوق متكافئة مع البلدان الدائنة فيما يتعلق بتقديم الموارد واستثمارها . وقد تجلى هذا النهج بوضوح اثناء المفاوضات المديدة بين الدول الافريقية ودول «السوق المشتركة» حول شروط عقد اتفاقية جديدة . فقد طالبت البلدان الافريقية بحقوق متكافئة فى ادارة الصندوق الاوربى للتنمية وهو الهيئة الرئيسية «للسوق المشتركة» التى تقدم القروض للدول الاعضاء فيها . وتعتقد الدول الافريقية بهذا الصدد ان على الصندوق ان يعطى الافضلية للبلدان التى تعانى من اوضاع اقتصادية قاسية اكثر من غيرها .

وترددت مطالب مماثلة فى مؤتمر رؤساء حكومات البلدان الاعضاء فى الكومنويلث المنعقد فى اوتاوا فى آب (اغسطس) عام ١٩٧٣ . فقد طالب وفد كينيا ، مثلا ، بان يتم على عجل تأسيس بنك مشترك لتنمية بلدان الكومنويلث تقوم جميع الدول الاعضاء فيه مجتمعة بادارته .

وتنتشر فى كثير من البلدان النامية على نطاق اوسع فاوسع الفكرة القائلة بان مساعدات الدول الرأسمالية الراقية هى ليست واجب هذه الدول المعنوى فقط ، بل وواجبها المباشر للتعويض عن الاضرار التى سببتها لهذه البلدان خلال استغلالها لها فى فترة طويلة من الزمن .

والى جانب ذلك فان البلدان النامية تدرك كل الادراك بان زيادة حجم الموارد الخارجية وتخفيف شروط الحصول عليها ليس فى وسعهما وحدهما ان يحلا القضايا الملحة للتطور الاقتصادى والاجتماعى ، ما لم تتم اعادة بناء كل نظام علاقاتها مع الدول الامبريالية بشكل جذرى . لقد دوت اصوات الكثير من المندوبين فى الدورتين الثالثة والرابعة لليونكتاد مطالبة بالعمل على زيادة صادرات سلع البلدان النامية ، وخاصة منتجات الصناعة التحويلية الى اسواق الدول الرأسمالية الراقية .

وفى الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة لهيئة الامم

المتحدة المنعقدة فى نيسان (ابريل) ١٩٧٤ بمبادرة البلدان النامية ، تمت المصادقة على بيان اقامة نظام اقتصادى دولى جديد وعلى برنامج النشاط ، يتضمنان عددا من المطالب الهامة من الدول الرأسمالية الراقية . فقد ورد ضمن ما ورد فى مجال تمويل عملية التنمية الاقتصادية للدول المتحررة ، مطلب يقول بان على هذه الدول ان تنفذ برنامج تدفق صافى حجم الاموال الى البلدان النامية ، الذى جاء عرضه فى «استراتيجية التنمية العالمية» فى السبعينات ، اى ايصال حجم مساعدات الدولة فى البلدان الرأسمالية الى نسبة ٠,٧٪ من المنتوج الوطنى الاجمالى لهذه البلدان ، وزيادة هذه النسبة فيما بعد .

وهناك مطلب آخر موجه الى المؤسسات المالية الدولية بان تلعب دورها بشكل فعال كبنوك لتمويل التنمية ، دون ان تلجأ الى تمييز البلدان النامية سياسيا ، ودون ان تربط المساعدات بشروط سياسية كما كانت طائفة من المطالب تنادى بالعمل على تصنيع الدول الفتية . فمثلا وجه نداء الى هيئات مساعدات الدولة والى المؤسسات المالية الدولية فى البلدان الرأسمالية الراقية بان «تستجيب عن طيب خاطر» لطلبات البلدان النامية بتمويل اقامة المشاريع الصناعية . كما وجه الى البلدان الراقية مطلب يقول بان تقوم بجملة من الاجراءات العاجلة لغرض حل الازمة التى تعانى منها ميزانيات المدفوعات فى العالم النامى ، وتجميد الاثار السلبية الناجمة من ازدياد عبء الديون الخارجية ، وذلك عن طريق اعادة النظر ، مثلا ، فى تنظيم دفع الديون ، بحيث لا تتجاوز هذه المدفوعات نسبة ٥٪ من مدخولات التصدير ، وبواسطة تقديم قروض جديدة بشروط اكثر ملاءمة من السابق .

يظهر تطور الاحداث ان الدول النامية ، ونصفها تقريبا من الدول الافريقية ، لا ترغب من الآن فصاعدا التسليم بدورها السلبى «كمستلمة للمساعدات» ، وتطالب باصرار وعناد بتصفية العلاقات الاقتصادية غير العادلة وغير المتكافئة التى فرضتها الامبريالية عليها .

الفصل السادس

وضع بلدان افريقيا غير المتكافئ في التجارة مع الدول الرأسمالية

ان التجارة غير المتكافئة هى احدى الوسائل التى تستخدمها الدول الامبريالية ، الى جانب وسيلتى تصدير الرأسمال و«المساعدات» فى ممارسة استغلالها الاقتصادى للبلدان النامية . وان التجارة غير المتكافئة ليست وسيلة مضمونة للاستعمار الجديد فى الظروف الراهنة فحسب ، بل اكثر وسائل الاستعمار الجديد تمويها . بينما يحاول ممثلو الغرب باصرار ان يخلقوا الاوهام عن ان تجارة الدول الرأسمالية مع البلدان الافريقية قائمة اليوم على اساس علاقات «متكافئة» بين «شركاء مستقلين» .

بيد ان التحليل الموضوعى يبين ان سيطرة الاحتكارات على السوق الرأسمالية العالمية ، بالاضافة الى تخلف الاقتصاد الوطنى وتخصصه بمحصول واحد فى البلدان الافريقية ، تظل مصدرا لمخالفة مبدأ التكافؤ والمساواة فى العلاقات الاقتصادية بين الدول الافريقية الفتية وممثلى الرأسمال الاحتكارى الضخم . وبهذا الصدد ، فان ثمة اهمية كبيرة للروابط الوثيقة التى كانت سائدة فى الفترة الاستعمارية بين اقتصاد كلتا المجموعتين من الدول ، والتى لا زالت قائمة حتى الآن .

لقد تقلصت الى حد ما امكانيات استغلال الرأسمال الاجنبى للبلدان المتحررة فى مجال الانتاج ، بعد ان قامت تلك البلدان بالتأميم واتخذت تدابير اخرى موجهة نحو تقييد نشاط الرأسمال الاجنبى . فاصبحت مهمة سياسة الاستعمار الجديد التى تنتهجها الامبريالية ، التعويض عما تكبدته من خسائر . هذا هو السبب

الذى جعل الرأسمال المالى العالمى يهتم اهتماما متزايدا بخلق ظروف ملائمة لاستغلال البلدان الافريقية وغيرها من البلدان النامية فى مجال التجارة الخارجية عن طريق التبادل غير المتكافئ للسلع .

وبصرف النظر عن وجـــود بعض الاختلاف فى تقييم مختلف الخبراء للخسائر التى تتكبدها افريقيا سنويا من جراء تبادل البضائع غير المتكافئ (تتراوح بين ٧٠٠ مليون و٤,٢ مليار دولار) يدل على ان هذه الارباح الجديدة الهائلة ، يجنيها الرأسمال الاجنبـــى على حساب الدول الفتية . هذا وان التجارة غير المتكافئة تشهد بجلاء على ان الامبريالية المعاصرة تظل تحافظ على طبيعتها الاغتصابيـــة والاستغلالية .

١ ــ عدم التكافؤ ظاهرة طبيعية

يجرى تبادل البضائع ، عادة ، وفقا لمبدأ التكافؤ اى تبادل سلعة باخرى بقيمة متساوية . ويكون تبادل سلعتين متكافئا ،حين تحتوى كل سلعة على كمية متساوية من الجهـــد البشرى المجـرد الضرورى اجتماعيا . ولكن غالبا ما ينعدم التكافؤ التام بين العمـل المباع والعمل المكتسب فى عملية التبادل . وان انعدام التكافؤ فى القيمة بين السلعتين المتبادلتين لا يعنى حتما الاخلال بمبـــدأ التكافؤ الاقتصادى . وفى حقيقة الامر لا يمكننا ان نتحدث عن انعدام التكافؤ عند تبادل البضائع فى الحـــالات التى يكون هنـــاك مبررا اقتصاديا للانحراف عن المساواة فى القيمة ، اى عندما يتحدد هـذا الانحراف بشروط طبيعية لعمل قوانين الانتاج السلعى والتبـــادل السلعى ، التى تتميز دائما بانحراف الاسعار عن القيمة .

واذا طبقنا هذه الموضوعة على العلاقات البضائعية الدوليـة نجد انها تصف التجارة غير المتكافئة بين بلدين ، باعتبارها انحرافا للاسعار العالمية ، التى يتم بموجبهـــا تنفيذ الاتفاقيات التجارية الخارجية ، عن القيمة العالمية للبضاعة المعنية * . ولا بد من ان

* تتحدد القيمة العالمية بكمية من العمل المجرد الضرورى اجتماعيا لانتاج بضائع فى البلدان التى تعتبر رئيسية فى انتاج البضائع المعنيـــة وتصديرها الى السوق العالمية .

نأخذ بنظر الاعتبار ليس بعض وقائع هذه الانحرافات ، بل الانحرافات الاكثر جوهرية والمرتبطة بظروف وبواعث طويلة الامد . فى هذا الامر بالذات اى فى الانحرافات الطويلة الامد والجوهرية للاسعار العالمية ، التى تجرى بموجبها الصفقات التجارية الخارجية ، عن القيمة العالمية للبضاعة المعنية ، فى هذا الامر بالذات يكمن مبدأ عدم التكافؤ بصورة ملموسة ونموذجية . ان مبدأ عدم التكافؤ هذا هو الذى يميز العلاقات المتبادلة المباشرة فى السوق العالمية بين البلدان الافريقية والدول الرأسمالية المتقدمة . وفى هذه الحالة فان الحديث يدور هنا عن التجارة غير المتكافئة فى المعنى الضيق لهذا المصطلح .

ونتيجة للتبادل التجارى غير المتكافئ فى السوق الرأسمالية العالمية المعاصرة ، فقد تكونت هوة بين الاسعار العالمية للخامات والمنتجات الزراعية والاستوائية من ناحية ، وبين اسعار البضائع الصناعية من الناحية الاخرى . وتؤثر هذه الهوة تأثيرا خطيرا على الاقتصاد الوطنى للدول الافريقية الفتية ، الدول التقليدية المصدرة للخامات والمستوردة للبضائع الصناعية .

ان وجود «هوة الاسعار» التى وصفتها الاحصاءات العالمية بانها تدل على «الشروط التجارية» — «terms of trade» — تؤكده معطيات تبادل نفس تلك البضائع فى فترات مختلفة . فقد اشار الاجتماع الثالث لليونكتاد المنعقد فى نيسان (ابريل) عام ١٩٧٢ فى سانتياغو (شيلى) ، مثلا ، الى ان نتيجة للتجارة غير المتكافئة واتساع «هوة الاسعار» كان بالامكان فى عام ١٩٧٠ لقاء طن واحد من البن او الكاكاو الافريقى شراء كمية من المعادن الحديدية تقل ٣٠٪ عما كانت عليه عام ١٩٦٠ ، اما فيما يتصل بمكائن الغزل والنسيج فتبلغ هذه النسبة ٢٦٪ والادوية ٦٧٪ والمنسوجات ٤٤٪ . وستكون هذه المقارنات مدهشة للغاية لو تناولنا الطن الواحد من الفول السودانى او الموز او القطن كاساس لها * .

وهكذا فان استمرار «تسرب» الدخل الوطنى (او العمل الاجتماعى) من افريقيا الى الدول الرأسمالية الراقية يصبح اكثر

---

* «Le Monde» (Paris), 27. IV. 1972.

وضوحا عند مبادلة خامات البلدان الافريقية ومنتجاتها الزراعية بالمنتجات الصناعية للاحتكارات الغربية .

ويجرى فى بعض الفترات ارتفاع وقتى للاسعار على هذه السلع او تلك التى تصدرها البلدان الافريقية . بيد انه يرافق هذه الظاهرة عادة ارتفاع اسعار طائفة من السلع تستوردها من الدول المستعمرة السابقة وغيرها من البلدان الرأسمالية . ثم ان زيادة سعر المنتجات التى تصدرها البلدان الافريقية لا تعوض فى الغالب ، عن الخسائر التى تتكبدها بسبب ارتفاع اسعار البضائع المستوردة . وفضلا عن ذلك ، لا يندر ان تستفيد الشركات الاوربية او الاميركية التى تقوم بعملية التصدير من رفع اسعار المنتجات الافريقية . اما المنتجون الافريقيون فتدفع لهم اوطأ اسعار شراء البضائع .

لا يجوز ان يغيب عن بالنا ان فى مجال الاستيراد ثمة اعتبارات سلبية اخرى تعمل على تقوية مبدأ عدم التكافؤ فى التجارة . وهى : مصاريف النقل ، والتأمين ، وارتفاع وهبوط سعر عملات البلدان الرأسمالية . وهذه الظواهر تسبب عدم استقرار المبالغ التى يدفعها المشترى للمصدر ، وتردى جودة البضائع المستوردة . ورغم ان كل ذلك لا يؤثر تأثيرا مباشرا على تكوين التناسب بين حجم القيمة والحجم الفعلى للمستوردات ، الا انه غالبا ما يغيره بشكل يعود بالاضرار على دول افريقيا .

يحاول كثير من علماء الاقتصاد فى الغرب ان ينتقصوا من اهمية مشكلة عدم التكافؤ فى التجارة بالنسبة للبلدان النامية ، ويحاولون ان يبرهنوا على ان هذه العملية تتلاشى تدريجيا . وانهم يدعون ان «الارادة الطيبة» للبلدان الغربية ، بالاضافة الى التقدم الاقتصادى الذى حققته والذى ترافقه التغيرات المتزايدة الخطورة فى بنية اقتصادها ، تتيح الفرصة لكثير من البلدان النامية ، بما فيها البلدان التى تقوم بتطوير «الاقتصاد للسوق» (اى اسلوب الانتاج الرأسمالى) ان تحصل على «الاسعار العالية اكثر فاكثر مقابل السلع التى تصدرها» . ويضيفون ان هذه الحقيقة بالاضافة الى «المساعدات الفنية والمالية» التى يقدمها «الاصدقاء الغربيون» هى مقدمات هامة لنمو اقتصاد هذه البلدان اللاحق .

لا يمكن تأييد هذه الادعاءات ، بطبيعة الحال ، وتـــدل الاحصائيات مثلا ، على ان مسألة تخلف كثير من البلدان النامية ، وتخصص اقتصادها بمحصول واحد لا تزال قائمة ، وحتى انها تشتد حدة الى حد ما . فقد كان الدخل الوطنى لكل فرد مـــن السكان فى افريقيا عام ١٩٦٠ قرابة ١٢ مرة اقل منه فى اوروبا الغربية * . اما فى عام ١٩٧٢ فقد ازداد الفرق واصبح قرابة ١٧ مرة * * . وان ٣٠–٤٥٪ من السكان القادرين على العمل فى ١٤ بلدا افريقيـــا يزاولون انتاج نوع واحد فقط من المنتجات ، مثل البن او الكاكاو او الفول السودانى او ما شابه ذلك * * * .

وثمة ادعاء يلفت النظر بصورة خاصة فى مسألة عدم التكافؤ ، وهو «تصاعد اسعار الصادرات» من سلع البلدان الناميـــة . فى الحقيقة ، شهدت السنوات الاخيرة هذه الظاهرة . بيد اننا يجب ان نأخذ بنظر الاعتبار ان تصاعد اسعار السوق العالمية يشمل كافة السلع على وجه التقريب – الصادرات والواردات . وهكذا فان «هوة الاسعار» لا تزال تعود بالاضرار على افريقيا . وعدا ذلك ، فـــان تجميد الاسعار العالمية فى بعض الفترات بين سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٧٣ لا يشمل سوى بعض انواع السلع التى تنتجها البلدان الواقعة فى المنطقة الاستوائية . وهذا ما نوضحه فى الجدول رقم ٩ .

من هذا الجدول نرى ان اسعار صادرات البلدان النامية متخلفة نسبيا عن اسعار الدول الرأسمالية الراقية فى ظروف الاتجاه العام الرامى الى ارتفاع الاسعار العالمية . ومع ذلك على المرء ان يقبل بتصاعد الرقم القياسى للاسعار بتحفظات كبيرة .

وهكذا نجد ان هدف الادعاء القائـــل بان الاتجاه الرامى الى ارتفاع اسعار السلع التى تصدرها البلدان الافريقية الى السوق العالمى يقضى على مبدأ عدم التكافؤ هو اخفاء حقيقة عدم التكافؤ فى العلاقات الاقتصادية (وفى مقدمتها العلاقات التجارية الخارجية) بين بلدان افريقيا والدول الامبريالية .

---

* «Statistical Publishing Society» (Calcutta), October 1972.

* * «Statistical Publishing Society», October 1973.

* * * المصدر السابق .

جدول رقم ٩

مجموعات السلع	مجموعات البلدان		السنوات					
			١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
وسائل الانتاج	البلدان	الراقية	١٠٣	١٠٠	١٠٤	١٠٧	١١٨	١٣٣
		النامية	١٠٠	١٠٠	١٠٤	١٠٧	١١٤	١٢٦
المواد الغذائية	البلدان	الراقية	١٠٧	١٠٢	١٠٤	١٠٩	١٢٠	١٣٤
المنتوجات الزراعية الاخرى		النامية	١٠١	١٠٢	١٠٥	١١٤	١١٢	١٢٧
الخامات المعدنية	البلدان	الراقية	٩٨	٩٦	١٠٠	١٠٠	١٠٨	١٢٤
		النامية	٩٤	٩٤	١٠١	٩٨	٩٨	١١٢
المعادن غير الحديدية	البلدان	الراقية	١٠٥	١٠٤	١٠٧	١٢٢	١٤٥	١٥٤
		النامية	١٠٢	١٠٢	١٠٣	١٠٤	١١٩	١٣٦
	البلدان	الراقية	١٣٥	١٤٢	١٥٨	١٦٧	١٥١	١٥٠
		النامية	١٥٦	١٦٥	١٨٧	١٩١	١٦٠	١٦١

المرجع : «Bulletin Mensuel de Statistique», NU VII. 1973.

٢ ـ مدى مبدأ عدم التكافؤ

لا يستنفد مبدأ عدم التكافؤ فى التجارة كل حالات واشكال العلاقات غير المتكافئة بين بلدان افريقيا والدول الرأسمالية الراقية . وحتى اذا كان التبادل التجارى فى السوق العالمية يجرى بينها شكليا وفقا للقواعد والمبادئ العامة للعلاقات السلعية والنقدية ، فان الاخلال يصيب مبدأ التكافؤ بصورة واضحة نتيجة للتفاوت الهائل فى مستويات التطور الاقتصادى للدول التى تشترك فى التبادل .

وحين كان كارل ماركس يشير الى التغيرات الجوهرية التى تطرأ على قانون القيمة خلال العلاقات بين مختلف البلدان فى السوق العالمية ، ذكر «انه يمكن ان تكون بين ايام العمل لمختلف البلدان النسبة المشابهة بالنسبة بين العمل المؤهل والمعقد والعمل غير المؤهل والبسيط داخل البلد الواحد . وفى هذه الحالة فان اغنى البلدين يستغل البلد الافقر منه ، حتى حين يستفيد البلد الافقر من هذا التبادل . . .» * . ان تحليل ماركس يساعد المرء على ان يدرك كيف تستغل البلدان الرأسمالية الراقية البلدان الافريقية فى عملية التجارة . ان المرء حين يراعى مستويات تطور القوى الانتاجية فى كلتا المجموعتين من الدول ، يجد ان البلدان الافريقية تبادل على الاقل اسبوعا من العمل بيوم واحد من العمل فى البلد الغربى . وبالتالى ، فانه ليس فى وسعها ان تصرف قيمة سلعها الداخلية (الوطنية) فى السوق العالمية . وهكذا فان نفس تكوين القيمة العالمية وبيع السلع بالقيمة العالمية يتضمنان عاملا من عوامل عدم التكافؤ والاستغلال . ان تخلف البلدان النامية اقتصاديا وانتاجية العمل الواطئة فيها ، وهما اللذان يفضيان الى عدم التكافؤ بالذات ، ليستا صدفة ولا يمكن تفسيرهما بالظروف الجغرافية او الخواص القومية . انما هما نتيجة مباشرة للطابع الاستعمارى الذى فرضته الدول الامبريالية على اقتصاد البلدان

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات ، الطبعة الروسية ، المجلد ٢٦ ، القسم ٣ ، ص ١٠٤ـ١٠٥ .

الافريقية ، والذى لا يزال سائدا حتى يومنا هذا . ونتيجة لذلك يتكون عدم التكافؤ فى العلاقات الاقتصادية ، الذى من الممكن وصفه بانه عدم التكافؤ بالمعنى الواسع لهذا المصطلح .

ثمة حقيقة لا جدل فيها ، وهى ان الدول الاستعمارية السابقة جعلت عن وعى ومعرفة اقتصاد مستعمراتهـــا يتخصص بمحصول واحد . ان هذا التخصص بمحصول واحد هو الذى لا يزال عائقا فى طريق التنمية الاقتصادية فى البلدان النامية ، لانه فى ظل ذلك ليس فى استطاعتها ان تقوم بسرعة بالتغيرات الضرورية فى بنية الاقتصاد ، التى من شأنهـــا ان تحرره مما ورثـــه من الفترة الاستعمارية .

وافضت سيطرة المستعمرين فى البلدان الافريقيـــة الى اهم العواقب الوخيمة الاقتصادية والاجتماعية التالية وهى تعتبر اليوم اساسا لعديد من الاشكال غير المباشرة لمبدأ عدم التكافؤ :

١ – يؤدى التخلف الاقتصادى الفظيـــع والمستوى الواطئ لتطور القوى الانتاجية الى انتاجية العمل الواطئة فى انتاج السلع المصدرة بالمقارنة مع انتاجية العمل فى البلدان الاخرى التى تصدر نفس السلع ، الامر الذى يرغم البلدان الافريقية ان تبيع منتجاتها باسعار اقل من القيمة العالمية ، وحتى اقل من القيمة المحلية . وهكذا ، فان المصدر الافريقى لا يحصل حتى على ما يعادل معادلة تامة العمل المحلى الذى تم بذله حين انتاج السلع المعنية .

٢ – وما دام اقتصاد البلدان الافريقية اقتصادا زراعيا ، فان هذه البلدان تنتج وتصدر بالاساس المنتجات الزراعية . وان «الفرق فى الاسعار» على المنتجات الزراعية والصناعية (رغم ارتفاع الاسعار مؤخرا) يخلق اساسا للعلاقات الاقتصادية غير المتكافئـــة بين هذه البلدان والدول الرأسمالية الراقية .

٣ – يتطور اقتصاد البلدان التى كانت مستعمرات فى السابق فى فرع واحد ، ولذلك فان صادراتها كذلك تختص بمحصول فرع واحد وهذا هو مصدر آخر لعدم التكافؤ فى العلاقات الاقتصادية بين هذه البلدان والدول الرأسمالية الراقية .

٤ – ان التخلف الاجتماعى والاقتصادى العام واستغلال سكان البلدان الافريقية استغلالا جشعا فى فترة النظام الاستعمارى هما

سبب من الاسبـــاب التى جعلت اجور العمال المحليين حتى اليوم وفى معظم بلاد افريقيا اجورا واطئة للغاية . كما ان الاحتكارات الاجنبية مالكة المزارع وغيرها من وسائل الانتاج ، تشترى القوة العاملة فى هذه البلدان باسعار واطئة جدا ، يكاد لا يصدقها العقل .

ان العمل ذا الاجور الواطئة فى البلدان الافريقية ينبغى ان يجعلها من الناحية النظرية ، فى وضع افضل من غيره فى السوق العالمية ، اذ انه يجعـــل السلع الافريقية تنافس السلع الاخرى منافسة شديدة . بيد ان المستفيد من افضليـــة تكاليف الانتاج الواطئة هى الاحتكارات وحدها ، تلك الاحتكارات التى تشرف على الانتاج والتجارة الخارجية لهذه البلدان ، فتجنى ارباحا اضافية .

٥ – لا تزال الاحتكارات الاجنبية تشرف على المواقع الاساسية فى اقتصاد عدد كبير من البلدان الافريقية . انها تحصر بايديهـــا مصادر الطاقة ، واغنى المناجم (قد تكون فى احيان كثيرة الوحيدة العاملة فى البلاد) ، واخصب الاراضى وما شابه ذلك مما يتيح لها ، فى حالات كثيرة ، فرصة توجيه تطوير الاقتصاد الوطنى فى البلدان الافريقية ، طبقا لاهدافها ومصالحها . وعلى هذا الاساس تتطور مجموعة من العلاقات غير المتكافئة ، تتيح الفرصـــة للرأسمال الاحتكارى كى يجنى ارباحا اضافية على حساب البلدان الافريقية .

٦ – تستغل الدول الرأسمالية الراقية احتكارهـــا لوسائل النقل ، فتفرض علاقات غير متكافئة على البلدان الافريقية . لا تزال وسائل النقل المحلية ، داخل افريقيا فى بداية تطورها . وامـــا الاتصالات بالبلدان الاخرى فتجرى بواسطة السكك الحديديـــة ووسائل النقل البحرية والجوية وغيرها التى تمتلكهـــا الشركات الاحتكارية الاجنبية . ويسود هذا الوضع نفسه مجال التأمين ايضا .

ارتفعت خسائر الدول الافريقية ارتفاعا شديدا فى السنوات الاخيرة بسبب احتكار الرأسمال الاجنبى لوسائـــل النقل . فقد ازدادت مثلا ، المصاريف على اجور النقل البحريـــة ، بموجب الاحصائيات الرسمية ، باكثر من ٧٢٪ عام ١٩٧٠ بمقارنتها مع عام ١٩٦٨ ، واما فى عام ١٩٧٢ فقـــد بلغت هذه النسبـــة ٨٤٪ (مـــع العلم ان هذه الزيـــادة بلغت عام ١٩٦٨ قرابـــة

١٢٧٪ بمقارنتهـــا بعام ١٩٦٠) * . وارتفعت الحصـــة النسبية لمصاريف نقل فول الكاكاو على حساب البائع من افريقيا الغربية الى موانئ اوروبا الغربية خلال الفترة ١٩٦١-١٩٧٢ من ٣,٨٪ الى ٥,٩٪ والى موانئ الولايات المتحـــدة الامريكيـــة من ٥,٥٪ الى ٨,٩٪ . ** اما معاهدات التأمين فارتفعت اسعارهـــا باكثر من ١٣٢٪ *** خلال السنـــوات ١٩٦٨-١٩٧٢ . ان ارتفـــاع اجور النقل البحرية والتأمين فى الاسواق الرأسماليـــة يؤدى الى عواقب وخيمة على القارة ، ما دامت بلاد افريقيا لا تملك ، عادة ، سفنها ومؤسسات التأمين . وانها تشترى هذه الخدمات دائما عند عقد صفقات للصادرات والواردات .

٧ – وترتبط البلدان الافريقيـــة التى كانت فى السابـــق مستعمرات للدول الاوربية بالدول الاستعمارية السابقـــة لانها «ورثت» عنها انظمة نقديـــة . ان وحدات النقود فى هذه البلدان غالبا ما تكون «على النمط الاستعمارى الجديد» لوحدات النقود فى الدول الاوربية المعنية ، مع كل مـــا ينجم عن ذلك من عواقب وخيمة لمبدأ المساواة .

ونتيجة لذلك تظهر علاقات غير متكافئة بالاساس اثناء قيام بلدان افريقيا بعمليات الاستيراد من الدول الرأسمالية ، فهى فى الواقع لا تشترى السلع فحسب ، بل والعملات الاجنبية كذلك .

٨ – كانت كل دولـــة من الدول الاستعمارية فى ظل النظام الاستعمارى تحتكر او تقريبا تحتكر تصدير السلع الى مستعمراتها وكانت كـــل من هذه الدول ، عادة ، تعمل كل ما فى وسعهـــا للتضييق على الدول الاخرى فى هذا المجال . ولذلك فقد اتاح هذا الاحتكار للدول الاستعمارية فرصة بيع سلع رديئة وباسعار باهظة للمستعمرات مع العلم انها عينت هذه الاسعار حسب هواها . بيد انه ، وبعد ان تمت تصفية التبعية الاستعماريـــة ، ظلت الدول الاستعمارية السابقة تحافظ بهذه الدرجة او تلك على دورها ،

---

* هيئة الامم المتحدة . ت . د . ف س . ١٣٢/١ . «نظام تصريف وتوزيع الكاكاو» تقرير امانة اليونكتاد . جنيف . ١٩٧٣/٢/٢٧ .

** المصدر السابق .

*** «نشرة الاعلام التجارية الاجنبية» (موسكو)، الملحق، رقم ٨ ، ١٩٧٢.

بصفتها المصدر الرئيسى للسلع الصناعية وغيرها الى الدول الفتية فى افريقيا التى حلت محل المستعمرات السابقة .

يتم الحفاظ على هذه التبعية اليوم على اساس هذه وتلك من الاوضاع والمقدمات الاقتصاديـة التى كانت تتكون فى السابق ، والتى تعمل الدول الاستعمارية على صيانتها صيانة دقيقة : الاسواق التى تكمل احداها الاخرى ، مستوى مناسب لتطور القوى الانتاجية والطرق وخطوط المواصلات ، تطوير اذواق الفئة العليا فى المجتمع الافريقى ونفسياتهم وعاداتهم كمشترين لسلع معينة ، وجود نظام للانتاج والتجارة والمواصلات ، كان قد تأسس فى السابق ، ويلبى مطالب الدول الاستعمارية السابقة ، لغة واحدة ونظام للعملة واحد وما شابه ذلك .

وهكذا فان العواقب الوخيمة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، الناجمة عن السيطرة الاستعمارية تجعل البلدان الافريقية المتحررة الى يومنا هذا فى اوضاع ، لا تتيح لها فرصة ان تكون شريكـــة حقيقية على قدم المساواة مع الدول الرأسمالية الراقيـــة فى مجال التجارة العالمية .

وبالتالى ، فانه لا يمكن للمرء ان يعزو التجارة غير المتكافئة الى انحرافات الاسعار العالمية عن القيمة العالمية . بيد انه حين يتناول الحديث تبادل السلـــع بين الدول الرأسمالية الراقيـــة والبلدان التى كانت مستعمرات فى السابق ، لا بد من ان يراعى المرء ان مرجع مبدأ عدم التكافؤ يعود الى التنظيم الداخلى لاقتصاد البلدان النامية وبنيته ، مما يؤدى الى عدم التكافؤ بالمعنى الواسع لهذا المصطلح . هذا ويشمل مجال عدم التكافؤ فى التجارة السوق الداخلية للبلدان النامية ايضا . لقد حافظت الاحتكارات الاجنبية على مواقعها فى الاقتصـــاد الوطنى للبلدان التى كانت مستعمراتها فى السابق ، ولهذا فانها تستطيع ان تصبح مالكة للسلع التى تصدرها البلدان المتحررة وهى لا زالت بعد فى السوق الداخلية . ان هذه الاشكال من عدم التكافؤ فى تبادل السلع لا تزال سائدة فى افريقيا ، وهـــى تفضى الى اعادة توزيع المدخولات لصالح مالكى الرأسمال الاجانب .

لا بد من ان يفرق المرء بين شكلين اساسيين للتجارة غير

المتكافئة ، فى المعنى الضيق والواسع لهذا المصطلح . ان لهذه الطريقة اهمية نظرية وعملية كبيرة . ان مشكلة عدم تكافؤ الدول الافريقية فى التجارة الخارجية لا تبحث غالبا ما وبصورة خاطئة الا بارتباطها بانحرافات الاسعار العالمية عن القيم العالمية للصادرات والواردات . اما مظاهر عدم التكافؤ فى المعنى الواسع للمصطلح وما يرافق ذلك من اضرار وخسائر تتكبدها الدول الافريقية ، فانها لا تؤخذ بنظر الاعتبار .

ثم ان التفريق بين هذين الشكلين من عدم التكافؤ لا بد منه للقيام باجراءات ، من قبل الدول الافريقية ، بغية التضييق على عدم التكافؤ والاستغلال ومن ثم تصفيتهمـــا . وترتبط التجارة غير المتكافئة بالمعنى الواسع لهذا المصطلح ارتباطا وثيقا بمسألـــة ازالة آثار الاستعمار ، وتصفية سيطرة الرأسمال الاحتكارى الاجنبى فى الاقتصاد الداخلى للبلدان الافريقية . اما مظاهر عدم التكافؤ فى المعنى الضيق لهذا المصطلح فهى قبل كـــل شىء ترتبط بسيطرة الاحتكارات الاجنبية على السوق الرأسمالية العالمية ، وبميكانزم الاسعار الذى يؤثر تأثيرا سلبيـــا على نتائج واردات وصادرات بلدان القارة الافريقية .

يبين تحليل الاشكال المختلفـــة للتجارة غير المتكافئة ان الاسباب العامة والاساسية للتجارة غير المتكافئة هى ، فى نهاية المطاف ، تخلف البلدان الافريقية اقتصاديا ، واختصاص اقتصادها بمحصول واحد ، وسيطرة احتكارات الدول الرأسمالية على مختلف قطاعات اقتصاد البلدان النامية وعلى السوق الرأسمالية العالمية على حد سواء .

وثمة اشكال «ثانوية» متعددة ومتنوعة لمبدأ عدم التكافؤ ، الى جانب الاشكال الاساسية . فبسبب ضيق السوق الداخلية فان التصدير يظل الفرصة الرئيسية ، بل الوحيدة فى غالب الاحيان ، لتصريف الكميات المنتجة من «المحصـــول الواحد» مثل الكاكاو والكاوتشوك والفول السودانى وما الى ذلك . وحين تقل الطلبات عليها فى السوق الرأسمالية العالمية فان كميات هائلة منها لا تجد لها رواجا فى الاسواق مما يكبد الاقتصاد الوطنى للبلاد المعنيـــة خسائر بالغة . وغالبـــا ما يرغم هذا الوضـــع القاسى المنتج

على تصريف السلع المخصصة للتصدير فى السوق العالمية باى ثمن كان . ونتيجة لذلك فان البلدان الافريقية تظل دائما هى التى تخسر فىالمنافسة وترتبط بقلة او زيادة الطلبات فى السوق الرأسمالية العالمية وبتقلب الاسعار فيها . ويصبح تأثير السوق العالمية مؤذيا بصورة خاصة فى فترات التقلبات الدورية لاقتصاد الدول الرأسمالية الراقية ، حين تعانى البلاد النامية من الضغط الشديد للغاية الذى تمارسه عليها الاحتكارات الرأسمالية . وفى النتيجة فان البلدان الافريقية والبلدان النامية الاخرى تضطر الى تصريف سلعهـــا فى السوق العالمية باسعار اوطأ من اسعار السلع المماثلة التى تبيعها الدول الرأسمالية الراقية .

ان تقلب الاسعار فى الاسواق ، الناجم عن تغيير التوازن بين العرض والطلب ، والذى يسبب ارباحا او خسائر اضافية لبعض المصدرين او المستوردين لا تتعدى الارباح والخسائر المألوفة ، يصبح فى هذه الحالة مظهرا من مظاهر عدم التكافؤ فى التجارة فى المعنى الواسع لهذا المصطلح .

وبالتالى . فان عامـــل «العرض والطلب» الذى يسبب بعض انحرافات الاسعار عن القيم فى حالة تخصص اقتصاد وتصدير بلدان افريقيا بمحصول واحد وسيطرة الاحتكارات على السوق الرأسمالية العالمية ، يصبح هذا العامل ، بالتالى ، سببا مباشرا لعدم التكافؤ .

هذا وان خاصية تأثير التغيير فى التوازن بين العرض والطلب على السلع الغذائية للدول الافريقية (وهذه الظاهرة تلازم بلدان آسيا وامريكا اللاتينية خاصة) هى التى تسبب لها خسائر جديدة كبيرة من عدم التكافؤ فى التصدير . ومما له دلالته ، ان اسعار القمح المصدر من افريقيا الشمالية فى السبعينات كانت تهبط بشكل متواصل قرابة ٥–٧٪ فى المتوسط سنويا ، رغم ان اسعار الاسواق كانت مرتفعة .

وهناك وضع مماثل فيما يتصل بالمنتجات الزراعية والفواكه فى المنطقة الاستوائية ، التى تعتبر ضمن مجموعة المواد الغذائية . ففى الفترة بين عام ١٩٦٨ وعام ١٩٧٢ هبطت اسعار هذه المنتجات هبوطا شديدا . (وفى مقدمتها الكاكاو الذى هبط سعره بنسبـــة ٢٥–٢٨٪ ، والبـــن–بـ١٨–٢٢٪ ، والمـــوز بـ١٧–٢١٪ ،

والبرتقال – ١٤–١٩٪) * . واذا اخذ المرء بعين الاعتبار ان الاستهلاك العالمى لهذه السلع يزداد اسرع من انتاجها (ارتفع بنسبة ٥–٦٪ تقريبا خلال الفترة المذكورة) ، فانه ليس فى وسعه ان يفسر حركة الاسعار هذه الا بان البلدان الافريقية والبلدان النامية الاخرى هى المصدرة الاساسية لها او الوحيدة ، وان المشترى الرئيسى هى البلدان الاعضاء فى السوق الاوروبية المشتركة والولايات المتحدة الامريكية .

وفى معرض تحليل ارتفاع اسعار هذه السلع خلال السنتين ١٩٧٣ و١٩٧٤ (خاصة اسعار الكاكاو) ، لا بد من ان يراعى المرء ان مستواها ، كان منخفضا كثيرا خلال الفترة التى سبقتها . نذكر على سبيل المثال ، ان ارتفاع اسعار الكاكاو العالمية فى المتوسط ، الذى يبلغ قرابة ٨–١٠٪ عام ١٩٧٣ بالمقارنة مع عام ١٩٧٢ ، لا يمكنه ان يعوض عن الخسائر التى سببها هبوط الاسعار عام ١٩٧١ بالمقارنة مع عام ١٩٧٠ . فقد هبط سعر الطن الواحد من الكاكاو من ٢٩٢ الى ٢٢٤ جنيه استرلينى ، واما فى عام ١٩٦٨ فقد بلغ سعر الطن الواحد من الكاكاو ٣٠٨ جنيه استرلينى * * .

تدل الامثلة المتقدمة على انه من الضرورى الوقوف موقفا متباينا من مختلف العوامل والظروف التى تسبب التجارة غير المتكافئة بين البلدان الافريقية والدول الرأسمالية الراقية .

٣ ـ الثورة العلمية التكنيكية تزيد الهوة عمقا

تؤثر الثورة العلمية التكنيكية تأثيرا كبيرا على بنية تبادل السلع على الصعيد العالمى ، وعلى الاتجاهات فى تقلبات اسعار بعض السلع او مجموعات من السلع . وتؤثر هذه التقلبات بدورها تأثيرا كبيرا على التجارة الخارجية للبلدان النامية ، وتكون عاملا جديدا

---

* تم اجراء الحسابات بموجب معطيات «نشرة الاعلام التجارية الاجنبية» و«نشرة متوسط الاسعار الشهرية» .

* * «نشرة الاعلام التجارية الاجنبية» ، الملحق ، رقم ٣ ، ١٩٧٢ ، ص ٣٧٢ .

من عوامل عدم التكافؤ لهذه التجارة . وعندما يحلل المرء هذه المسألة عليه ان يأخذ بعين الاعتبار عوامل عديدة .

تجرى الثورة العلمية التكنيكية بوتائر سريعة فى البلدان الرأسمالية الراقية ، بينما لا يجد المرء اثرا للعمليات التالية الا قليلا فى البلدان النامية ، وضمنها البلدان الافريقية : استخدام المعدات والاجهزة الحديثة ، واتمتة العمليات الانتاجية ، وادخال انجازات العلم الى الانتاج والمؤسسات المحلية . الا انه يجرى ادخال المعدات والاجهزة الحديثة وانجازات العلم بالاساس الى مؤسسات الاحتكارات الاجنبية .

ولتطوير الفكر العلمى التكنيكى وجعل انجازاته تمارس عمليا ، لا بد من توفير عدد كبير من الكوادر المؤهلة تأهيلا عاليا (مثل العلماء والمهندسين وغيرهم من الخبراء) ، واحداث تغيرات جذرية فى بنية الكفاءة للطبقة العاملة . ففى هذه المسألة بالذات تتخلف البلدان النامية ، ومن بينها البلدان الافريقية ، تخلفا شديدا عن الدول الرأسمالية الراقية . واخيرا ، فقد عملت الثورة العلمية التكنيكية على تطوير وسائل النقل وطرق المواصلات تطويرا كبيرا ، مما اثر تأثيرا كبيرا على شروط ممارسة التجارة الخارجية بين بعض البلدان والقارات .

فما هو تأثير كل هذه العوامل على مدى عدم التكافؤ فى تبادل السلع بين البلدان الرأسمالية الراقية وبلدان افريقيا ؟

ان استمرار تخلف بلدان افريقيا اقتصاديا وفنيا كنتيجة للتفاوت فى تأثير منجزات الثورة العلمية التكنيكية ، يعمل على ازدياد عدم المساواة بين هاتين المجموعتين من البلدان فى السوق الرأسمالية العالمية . وان عدم المساواة هذه تؤثر على القيمة المحلية للسلع المصدرة . يجرى تحديد القيمة العالمية للسلع طبقا لشروط الانتاج ولقيمها المحلية فى تلك البلدان او مجموعات من البلدان ، المصدرة الرئيسية للسلع المعنية . بيد ان تركيز انجازات الثورة العلمية التكنيكية فى مجموعة محدودة من البلدان الرأسمالية الراقية المتقدمة صناعيا ، يفضى الى احداث تغيرات فى عملية تكوين الاسعار فى السوق العالمية .

يجرى انتاج السلع التى تصدرها الدول الرأسمالية الراقية

الى بلدان افريقيا (وغيرها من البلدان النامية) فى ظروف الثورة العلمية التكنيكية عندما تكون انتاجية العمل مرتفعة ، مما يؤدى الى هبوط قيمتها على الصعيد المحلى والعالمى . كان من شأن هذا الوضع ان يؤدى الى هبوط اسعار هذه السلع فى السوق العالمية ايضا . الا ان ذلك لا يحدث فى اغلب الاحيان ، وقبل كل شىء ، بسبب سيطرة الاحتكارات التى تواصل بيعها باسعار احتكارية عالية ، اكثر بكثير من قيمتها ، وذلك رغم انتاجية العمل المرتفعة وقيمة السلع المنخفضة . وعلى العموم فان مبدأ عدم التكافؤ فى هذه الحالة يظهر كنتيجة لعدم المساواة بين القوة الاقتصادية للبلدان وقدرتها على المنافسة . وعدا ذلك ، فان ثمة تأثيرا كبيرا للامتيازات التى امنتها لنفسها الدول الاستعمارية السابقة وغيرها من الدول الامبريالية فى بعض البلدان الافريقية ، عن طريق التكامل الاقتصادى ، مثلا (انضمام البلدان النامية الى «السوق الاوروبية المشتركة» وغير ذلك) ، وبواسطة احتكار البلدان الرأسمالية الراقية لوسائل النقل وعمليات التأمين وللماركات الصناعية والتجارية الثابتة وما شابه ذلك . وثمة اهمية كبيرة فى ظروف الثورة العلمية التكنيكية لاحتكار المستحدثات الفنية وبراءات الاختراع والابتكارات الذى يتيح الفرصة للدول الامبريالية ، خاصة لكارتيلات متعددة الجنسية لتوسيع مبدأ عدم التكافؤ فى روابطها الاقتصادية مع البلدان الافريقية .

كان شركاء افريقيا الرأسماليون يحاولون لفترة طويلة من الزمن الحفاظ على الهوة الساحقة فى التكنولوجيا بين الدول الرأسمالية الراقية والبلدان النامية ، بل وتعميقها ، وكانوا يقنعون البلدان النامية بضرورة شراء معدات بسيطة غير متطورة مدعين ان هذه البلدان ليست معدة لاستخدام ادوات الانتاج الحديثة . بيد ان هذه السياسة التى تهدف الى تأمين سوق لتصريف المكائن والاجهزة العتيقة تمنى بالفشل الآن . ومما ساعد على ذلك الروابط الاقتصادية للبلدان النامية مع الدول الاشتراكية ، بالاضافة الى ان نفس البلدان الافريقية تزيد من مقاومتها للاحتكارات الرأسمالية وترغمها على ابداء مزيد من المرونة وتصدير المكائن الحديثة الى افريقيا .

ولكن لا بد من الاشارة الى ان الاحتكارات تصدر الى افريقيا اجهزة ومعدات حديثة بطرق وشروط تعمل على الحفاظ على القسم الكبير من امتيازاتها . وتشترى البلدان الافريقية عددا كبيرا من الرخص وبراءات الاختراع من الدول الرأسماليـــة ، لا تكون فى الغالب من احدث الانجازات العلمية التكنيكية . وعدا ذلك ، فان الدول الرأسمالية حين تبيع هذه الرخص والبراءات والماركات الصناعية والتجارية ، تشترط على البلدان النامية ألا تستخدمها الا لاحتياجات الانتاج الداخلى ، او للتصدير الى عدد محدود من الدول . وبفضل ذلك تحافظ الاحتكارات على الاسواق الرئيسية لتصريف بضائعها . وعندما تقدم الدول الرأسمالية الاجهزة الحديثة وبراءات الاختراع فانها غالبا ما تحتفظ باسرار بعض الجوانب الفنية ، فتضطر البلدان الافريقية الى استدعاء خبراء من الغرب ذوى رواتب ضخمة . وليس من النادر ان تطرح البلدان الرأسمالية فى الوقت نفسه جملة من التقييدات تتصل بالاسعار والاعلانات للدعاية وما شابه ذلك . وهكذا ، فانها تحاول الاشراف على الانتاج للبلدان الافريقية وترفع اسعار قطع الغيار وكثيرا ما تطرح شروطا اخرى منها اقتصادية وسياسية . فيعمل كل ذلك على ظهور اشكال جديدة من عدم التكافؤ فى العلاقات الاقتصادية . كما تؤثر الثورة العلمية التكنيكية على جانب آخر من العلاقات بين البلدان الرأسماليـــة والافريقية : ان الرأسماليين حين يجهزون مؤسساتهم وفروعهم فى منطقة البلدان الافريقية باجهزة ومعدات حديثة ذات انتاجية عالية ، فانهم يؤمنون امتيازات الثورة العلمية التكنيكية لانفسهم فى اسواقهم الداخلية . وفى النتيجة تكون القيمة الفردية لكل سلعة من سلـــع الاحتكارات الرأسمالية فى السوق الداخلية اقل من اسعار السلع المحليـــــة المماثلة . الا ان المؤسسات الرأسمالية حين تبيع سلعها باسعار اغلى من قيمتها الفردية والاجتماعية ، فانها بهذه الطريقة تمارس التجارة غير المتكافئة على حساب المستهلكين الافارقة .

وعندما يحلل المرء الاحصائيات حول اسعار مختلف السلع فى السوق الرأسمالية العالمية ، والخسائر التى تتكبدها البلدان الافريقية نتيجة لعدم تكافئها فى العلاقات الاقتصادية مع البلدان الرأسمالية الراقية ، لا بد من ان يراعى الحالة التالية : كثيرا

ما تصدر شركات رأسمالية ضخمة السلع التى تنتجها هذه البلاد الافريقية او تلك الى السوق العالمية . انها تشترى السلع من المنتجين المحليين الصغار (الفلاحين والحرفيين وغيرهم) باسعار رخيصة تفرضها عليهم ، بينما تبيع هذه السلع نفسها باسعار عالية او معتدلة فى السوق العالمية . ونتيجة لذلك لا يحصل المنتجون الافارقة الا على جزء (واحيانا ضئيل للغاية) من الاسعار العالمية مقابل بضائعهم . واما احصائيات اسعار هذه السلع فى السوق العالمية فانها بالاساس تخفى حقيقة ان «المصدرين» الافارقة يحصلون على اقل الاسعار الفعلية بكثير ، وهكذا فانهم اصبحوا هدفا للتجارة غير المتكافئة . وكثيرا ما تسجل الاحتكارات الرأسمالية ارسال الخامات اوالسلع شبه المصنوعة من فروعها فى افريقيا لاحتياجات المؤسسة الرئيسية ، كعقد للبيع ، مع العلم بانها تعين الاسعار بصورة اعتباطية تماما وفقا لاعتبارات مختلفة (جمركية وتجارية وغيرها) ، ومن الممكن ان تكون اكثر بكثير او اقل بكثير من اسعار السوق العالمية .

* * *

يعين جوهر الرأسمالية فى مرحلتها الامبريالية ، من جهة ، وتخلف بلدان افريقيا اقتصاديا ، من جهة اخرى ، ظروف وبواعث العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الدول الرأسمالية الراقية والبلدان الافريقية . يستحيل تصفية عدم المساواة الاقتصادية العميقة ، وهى اساس عدم التكافؤ ، بسرعة و«بضربة واحدة» . ولذلك فانها ستظل لفترة طويلة من الزمن منطلقا لاستغلال البلدان الافريقية . بيد ان بلدان افريقيا ليس فى وسعها ولا يجب ان تسلم بهذا الوضع الذى يجعلها هدفا لسياسة السلب والنهب الامبريالية . انها ، بالاضافة الى الجهود العامة التى تبذلها والموجهة نحو ازالة التخلف الاقتصادى وتخصص الاقتصاد بمحصول واحد ، تتخذ اجراءات ملموسة للتضييق على الظروف والعوامل التى ينجم عنها عدم التكافؤ ، وتصفيتها فيما بعد . وتتضمن هذه الاجراءات ما يلى : تطوير بنية الاقتصاد

الوطنى ، وبالتالى بنية الصادرات والتضييق على حرية نشـــاط الرأسمال الاحتكارى الاجنبى وفرض اشراف الدولة عليه ؛ واعداد الكوادر الوطنية ؛ وتطوير العلم والتقدم الفنى .

ان هناك اهمية بالغة للتعـــاون الاقتصـــادى والعلمي التكنيكى بين البلدان الافريقية والدول الاشتراكية . لا ينبغى ان يقدر دور هذا التعاون انطلاقا فقط من النسبة المئوية التى بلغها اشتراك البلدان الاشتراكية فى التجارة مع البلدان الافريقية . ان البلدان الاشتراكيـــة تؤثر تأثيرا كبيرا على سياســـة الدول الامبريالية وترغمها على تقديم المزيد مـــن التنازلات واضعاف استغلالها للشعوب الافريقية ، حتى اذا كان حجم تجارتهـــا والروابط الاقتصادية الخارجية الاخرى مع افريقيا قليلا نسبيا . يقوى كل ذلك نضال البلدان النامية من اجل توطيد استقلالهـا الاقتصادى ويعمل الى درجـــة كبيرة على تقليص روابطها غير المتكافئة مع الدول الامبريالية .

الفصل السابع

التكامل الامبريالى فى نظام الاستعمار الجديد

يحاول المستعمرون الجدد المعاصرون حل مهمة الاحتفاظ بربط البلدان الافريقية النامية بنظام الاقتصاد الرأسمالى العالمى ليس على اساس ثنائى فحسب ، بل وبوسائل جماعية ، فى مقدمتها التكامل الامبريالى .

ان اعمال السوق الاوروبية المشتركة منتظمة بصورة خاصة فى هذا المجال . والجدير بالذكر ان هذه السوق قد صاغت نهجا خاصا تسير عليه فى علاقاتها مع القارة الافريقية راعت فيه خواص الدول الوطنية الفتية . هذا وانها تغير باستمرار تكتيكها تحت تأثير التطورات التى تجرى فى البلدان الافريقية النامية وفى العلاقات الدولية . بيد ان الاهداف الاستراتيجية تظل كما هى : الحفاظ على مواقع الرأسمال المالى الاوروبى اقتصاديا وسياسيا فى القارة الافريقية ودعمها وتوطيدها قدر المستطاع .

١ ـ اساليب ووسائل التأثير

ان للاستعمار الجديد الجماعى الذى يلازم السوق الاوروبية المشتركة جوانب اقتصادية وسياسية وفكرية وعسكرية استراتيجية . نبحث ، ونحن نقدر اهمية هذه الجوانب فى النهج العام لتأثير السوق الاوروبية المشتركة على البلدان النامية فى افريقيا ، نبحث القضايا الاقتصادية اكثر من غيرها .

نشأت السوق الاوروبية المشتركة ولا تزال مجموعة منغلقة تتكون من الدول الاحتكارية ولم يغير من هذه الصفة التى تتميز بها انضمام انجلترا والدانمارك وايرلندا اليها . وان اساس هذا الوصف هو السياسة التجارية الخارجية لهذه السوق ، التي تتلخص اهدافها فى قيام اتحاد جمركى ومنع انتماء «بلدان الغير» اليه بواسطة وضع تعريفات واحدة للتجارة الخارجية .

اصبح الاتحاد الجمركى التابع للسوق الاوروبية المشتركة اداة فعالة فى ايدى الرأسمال المالى فى اوروبا الغربية ، يستعين بها ليميز بين البلدان فى مجال التجارة وليمارس اساليب الضغط التجارية والاقتصادية على «بلدان الغير» ، وبضمنها البلدان النامية . وان التمييز بين البلدان هو اساس السياسة الخاصة التى تنتهجها هذه السوق فى مجالى التجارة والاقتصاد ازاء البلدان النامية الافريقية ، والتى تتخذ السوق بموجبها مواقف «متباينة» من الشركاء الخارجيين . وان درجات تخفيف التمييز فى التجارة الخارجية مختلفة باختلاف بعض البلدان ، وهى تتحدد ، عادة ، بمقدار التنازلات التى تقدمها هذه البلدان (على اساس مبدأ المنفعة المتبادلة) لصالح سلع السوق الاوروبية المشتركة . وكانت السوق تطبق هذا المبدأ فى روابطها الاقتصادية والتجارية الخارجية مع البلدان الافريقية وفى مقدمتها البلدان التى اقامت اتحادا مع السوق ، وكذلك بلدان منطقة البحر الابيض المتوسط .

ان للسوق الاوروبية المشتركة فى القارة الافريقية روابط تجارية واقتصادية وثيقة ومتنوعة للغاية مع ١٨ بلدا منتميا الى الاتحاد الذى نظمت شروطه معاهدة ياوندى . وتم قيام نظام جمركى خاص داخل الاتحاد . ومنذ اول تموز (يوليو) عام ١٩٦٨ صارت البلدان المنتمية الى الاتحاد تصدر سلعها الصناعية الى السوق الاوروبية المشتركة بحرية دون اية تعريفات جمركية وغيرها من التقييدات . وفى الوقت ذاته كانت السوق المشتركة تضع عوائق امام السلع المماثلة من «بلدان الغير» بواسطة تعريفاتها الجمركية العامة .

يبدو من الوهلة الاولى ان هذا النظام يعمل لصالح سلع البلدان المنتمية للاتحاد . وكان من شأن هذه السلع ان تكون قادرة على منافسة السلع من البلدان غير المنتمية الى الاتحاد ، فى اسواق البلدان اعضاء السوق الاوروبية المشتركة لو توفرت شروط اخرى متكافئة . بيد ان اعضاء السوق المشتركة تحول دون دخول كل المنتجات الزراعية التى تصدرها هذه البلدان المنتمية الى الاتحاد الى اسواقها . كانت الحماية الجمركية التى فرضتها السوق المشتركة على المنتجات الزراعية تحول دون دخول بعض انواع المنتجات الزراعية ، مما كبد البلدان المنتمية للاتحاد خسائر جمة ، لان صادرتها بالاساس هى منتجات زراعية (ما ينيف على ٨٠٪ من مجموع صادرتها) . ولذلك فان مجموعة التعريفات التى نصت عليها معاهدة ياوندى لطائفة من السلع الزراعية هى ، فى الحقيقة تعمل على التضييق على صادرات البلدان المنتمية للاتحاد الى بلدان السوق الاوروبية المشتركة اكثر مما تعمل على تشجيعها . ولم تنتهج السوق الاوروبية المشتركة سياسة الانفتاح كليا او جزئيا الا بالنسبة لتلك السلع الزراعية التى يحتاجها اقتصاد بلدان السوق ، واما السلع الزراعية الاخرى فقد فرضت عليها مبدأ الحماية الجمركية الجماعية .

لقد حصلت بلدان السوق الاوروبية المشتركة على تسهيلات من البلدان المنتمية للاتحاد مقابل الامتيازات الجمركية التى منحتها اياها . لقد تم «تخفيف» النظام الجمركى الى درجة كبيرة فى ١٨ بلدا بالنسبة لسلع بلدان السوق الاوروبية المشتركة ، وذلك طبقا لاحكام معاهدة ياوندى . ولم تغير من اهمية التسهيلات التى تمتعت بها السوق الاوروبية المشتركة فى ١٨ بلدا افريقيا تلك الحقيقة القائلة ان فى وسع هذه البلدان الـ١٨ ان تبقى الرسوم الجمركية للواردات او تسن رسوما جديدة او تحد من استيراد مجموعات من السلع ، وذلك بعد ان تأخذ موافقة مجلس الاتحاد .

ان التسهيلات التى كانت تتمتع بها السوق الاوروبية المشتركة منحت الاسبقية للرأسمال الاحتكارى فى هذه السوق وزادت من استغلاله للسوق الداخلية فى البلدان الافريقية ، وذلك

بسبب تخلف هـذه البلدان اقتصاديـا والعلاقات الاجتماعيـة والاقتصادية البالية السائدة فيها .

كانت السوق الاوروبية المشتركة تتوخى تحقيق هدفيـن اقتصاديين اساسيين ، الاول هو اعادة توزيع الاسواق ومصادر الخامات فى افريقيا فى الظروف التأريخية الجديـدة لصالـح احتكاراتها ، والثانى هو تصفية الامتيازات السابقة التى كانـت تتمتع بها الدول الاستعمارية السابقة فى القارة وتوسيع قاعدة الاستعمار الجديد الجماعى لصالح الرأسمال الاحتكاري الاوروبى كله . فقد نصت معاهدة ياوندى ، مثلا ، على اقامة نظام جمركى واحد فى البلدان المنتمية للاتحاد بالنسبة لسلع السوق الاوروبية المشتركة . وانها الغت انظمة تفضيلية كانت تتمتع بها الدول الاستعماريـة فى المستعمرات السابقة الغاء تامـا ، ومنعت اى صورة من صور تمييـز دول السوق الاوروبيـة المشتركة ليس فى مجال التجـارة فحسب ، بل فى حركة الرساميل ، والخدمـات والقوة العاملة . كان على البلدان المنتمية للاتحاد ان تقيم نظاما واحدا لدول «السوق المشتركة» فى التجارة وتصدير الرأسمال .

وان البلدان الافريقية ، هى الاخرى توقعت عندمـا اتحدت مع السوق الاوروبية المشتركة ، ان تحقق اهدافـا اقتصادية معينة : اولا توخت ان تحمى نفسها بواسطة التعريفات الجمركية العامة للسوق الاوروبية المشتركة وتزيـد من صادراتهـا الى اوروبا ؛ ثانيا ، استهدفت ان تحصل من السوق على مساعدات مالية وفنية لتنمية اقتصادها بسرعة ، ولاحداث التغيرات اللازمة فى البنية الاجتماعية والاقتصادية . عملت السوق الاوروبيـة المشتركة على حل هذه المهام الى حد ما ، ولكن تحت اشرافها ، وذلك لغرض توطيد مواقعهـا هناك . وهكذا فان خطط السوق والبلدان الافريقية كانت تنفذ فى اطار الاتحاد على اساس غيـر متكافئ .

كان يجرى تحديد التسهيلات الفعلية التى كانت تتمتع بها البلدان المنتمية الى الاتحاد فى اسواق البلدان اعضاء السـوق الاوروبية المشتركة بمقدار تلك التسهيلات التى تطابق الرسوم الجمركية على السلع المماثلة من «بلدان الغير» وذلك بموجـب

التعريفات الجمركية العامة التى وضعتها السوق . فكلما كانت الرسوم الجمركية التى تفرضها السوق على الواردات اعلى كلما كانت «بلدان الغير» تعانى من صعوبات اكثر فى تصدير سلعها . بيد ان ذلك كان عاملا مشجعا لصادرات البلدان المنتمية الى الاتحاد . وهكذا فان التعريفات الجمركية العامة التى وضعتها السوق الاوروبية المشتركة كانت اساسا للنظام التفضيلى الذى يتمتع به اتحاد البلدان الافريقية . الا ان هذا الاساس اخذ يوهن الى درجة كبيرة منذ توقيع معاهدة ياوندى الاولى تحت تأثير جملة من العوامل ، وفى مقدمتها سياسة التجارة الخارجية التى انتهجتها السوق الاوروبية المشتركة ازاء البلدان غير المنتمية للاتحاد . فتبعا «لسياسة الانفتاح العامة» قلت التسهيلات التى تقدم للبلدان الافريقية . نذكر على سبيل المثال ان رسوم قيمة البضائع بموجب التعريفات الجمركية العامة التى وضعتها السوق الاوروبية المشتركة على بعض صادرات البلدان المنتمية الى الاتحاد ، كانت قد هبطت عام ١٩٧١ بمقارنتها مع عام ١٩٦٠ حسب النسب التالية : البن بـ٥٦,٣٪ ، وفول الكاكاو — ٥٥,٦٪ ، الاناناس الطازج بـ٢٥٪ ، والقرنفل بـ٢٥٪ ، وجوز الهند بـ٢٥٪ ، والفلفل الاسود بـ١٥٪ ، ونبات الفانيليا بـ٢٣,٤٪ ، والشاى بـ١٠٠٪ ، وزيت النخيل بـ٣٣,٤٪ . ومنذ الاول من تموز (يوليو) عام ١٩٧١ استحدثت السوق الاوروبية المشتركة ما يدعى بالنظام التفضيلى العام لصالح البلدان النامية . وفى نتيجة ذلك فان نظام التسهيلات للبلدان الافريقية المنتمية الى الاتحاد اخذ تدريجيا يفقد اهميته ، بينما اخذ يرتفع دور نظام التسهيلات العام التى تتمتع بها جميع البلدان النامية .

ابدت البلدان الافريقية المنتمية الى الاتحاد عدم ارتياحها الشديد لعملية تقليل امتيازاتها فى بلدان السوق الاوروبية المشتركة وطالبت السوق بان تغير سياستها التجارية لصالحها . بيد انه لا يمكن ان يتحقق هذا الا بواسطة زيادة الحماية الجمركية للسوق ضد سلع «بلدان الغير» ، مما يعارض المصالح الاقتصادية والسياسية للسوق الاوروبية المشتركة فى البلدان النامية الاخرى .

استهدفت السوق الاوروبية المشتركة ، وهى تقـــدم على تخفيض رسوم التعريفات الجمركية العامة ، استمالة البلـــــدان النامية الاخرى لتصبح شريكة فى التجارة بشروط خاصة . وفى النتيجة توسعت تجارة السوق الاوروبية المشتركة مع «بلدان الغير» فى افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية اســـــوة بالبلدان الرأسمالية الراقية ، اكثر بكثير مما توسعت مع الدول الافريقية الثمانى عشرة المنتمية الى الاتحاد .

الجدول رقم ١٠

ديناميكية التجارة الخارجية للسوق الاوروبية المشتركة
خلال الفترة بين سنة ١٩٥٨ وسنة ١٩٧١
(على اعتبار ان نسبة عام ١٩٥٨ هى ١٠٠) .

	الواردات	الصادرات
التجارة الخارجية العامة للسوق الاوروبية المشتركة	٣٠٦	٣١٩
تجارتها مع :		
البلدان الرأسمالية الراقية	٣٢٩	٣٩٠
البلدان النامية	٢٥٩	٢٠٨
امريكا اللاتينية	٢١٩	٢١٤
آسيا (عدا اليابان)	٣١٢	٣٠٦
افريقيا (عدا جمهورية جنوب افريقيا		
والبلدان الـ ١٨ المنتمية الى الاتحاد) . . .	٣٢٢	٢٦٠
البلدان الـ ١٨ المنتمية الى الاتحاد	١٨٠	١٩٧

المرجع : «Beilage zur Monatsstatistik des Aussenhandels. Statistisches Amt der Europäischen Gemeinschaften», 1972, N 10, S. 2-3.

يبين وضع تبادل السلع وحالة الاقتصاد الداخلية للبلدان المنتمية للاتحاد ان تطورها الاقتصادى خلال كل فترة اتحادها

مع السوق الاوروبية المشتركة كان يجرى تحت تأثير روابطها الاقتصادية مع السوق ، اكثر مما كان يجرى على اساس التغيرات التى طرأت على بنيتها الاجتماعية والاقتصادية .

ان التسهيلات الجمركية التى منحتها السوق الاوروبية المشتركة للبلدان المنتمية الى الاتحاد كانت فى الحقيقة وسيلة لتوجيه انتاجها . لقد قسمت هذه التسهيلات الى نوعين : النوع الاول هى التسهيلات التى نصت عليها معاهدة ياوندى ، والنوع الثانى هى التسهيلات التى وردت فى مختلف الاتفاقات التجارية ، التى تم عقدها وفق البروتوكول رقم ١ لمعاهدة ياوندى ، ومبادئ السياسة الزراعية للسوق الاوروبية المشتركة .

كان مقدار التسهيلات الجمركية من النوع الاول يعادل التعريفات الجمركية العامة التى وضعتها السوق الاوروبية المشتركة ، وكان يبلغ لبعض السلع النسب التالية : للموز ٢٠٪ (عدا الحصة الجمركية الخاصة لجمهورية المانيا الاتحادية) ، للبن ١٥٪ ولفول الكاكاو ٤٪ ، وللالومنيوم ٥٪ وللنحاس (بشكل اعواد) ٨٪ ، وللانسجة القطنية ١٣-١٥٪ ، وللالبسة ١٧٪ ، ولمعلبات الاناناس ٣٢٪ وللرصاص والخارصين ١٣,٢ دولار للطن الواحد ، وما الى ذلك . واما سلع الخامات مثل البوكسيت والشاى والقطن وغيرها فانها لم تتمتع باى تسهيلات ، لان دول السوق الاوروبية المشتركة كانت تستوردها بدون رسوم جمركية .

وفيما يتصل بالنوع الثانى من السلع ، فقد نصت الاتفاقات الخاصة على انها تستورد بدون رسوم جمركية او تتمتع بتسهيلات تساوى التعريفات الجمركية العامة التى وضعتها السوق . فلم تتمتع بذور الزيت ، ومن ضمنها الفول السودانى ، مثلا ، بتسهيلات لانه لم تفرض عليها رسوم جمركية حين تستوردها دول السوق الاوروبية المشتركة . وفى نفس الوقت كانت التعريفات الجمركية العامة تنص على رفع الرسوم الجمركية بنسبة ١٠٪ عن الزيت غير الصافى و١٥٪ عن الزيت الصافى (و٩٪ عن زيت النخيل) . ولم يتمتع استيراد الحمضيات من البلدان المنتمية الى الاتحاد باى تسهيلات جمركية لانها كانت ضمن

المنتجات الزراعية التى تتمتع بالحماية الجمركية للسوق الاوروبية المشتركة بالنسبة للمنتجات الزراعية .

اما التسهيلات الجمركية التى منحتها السوق الاوروبية المشتركة للبلدان الـ١٨ المنتمية الى الاتحاد ، فانها قسمت الى ثلاث مجموعات : بالنسبة للبلدان التى كانت مستعمرات فرنسية فى السابق (عدا توغو) بلغت فى المتوسط ١٢٪ من اسعار السلع ، وكانت تشمل فى الواقع كل واردات هذه البلدان من دول السوق الاوروبية المشتركة ؛ بالنسبة لبروندى ورواندا فقد كانت تشمل مجموعة معينة من السلع ؛ وبالنسبة لزائير وتوغو فقد كان يطبق بحقها نظام التعريفات دون تمييز .

حين كان العالم الاقتصادى الانجليزى ش . يانغ يحلل فى مقاله «الاتحاد مع السوق الاوروبية المشتركة والجوانب الاقتصادية للروابط التجارية» نظام التسهيلات للسلع التي تصدرها البلدان المنتمية الى الاتحاد الى دول السوق الاوروبية المشتركة ، حاول ان يبين التأثير «الخلاق» و«السلبى» لهذا النظام على كلتا المجموعتين من البلدان ، ويحصى «ارباح» البلدان الافريقية من وراء هذه التسهيلات على سلعها . لقد توصل الى استنتاج هام ، مفاده ان شروط معاهدة ياوندى لم تفض الى ظهور تدفق جديد فى التجارة ، انما ادت الى رفضه الى حد ما ، علما بان التسهيلات التى منحتها بلدان السوق الاوروبية المشتركة لم تعمل على تدفق التجارة ولا على والوقوف بوجهه . بينما وقفت بوجهه التسهيلات التى حصلت عليها دول السوق الاوروبية المشتركة . وهكذا فان الطرف الوحيد الذى ربح من وراء هذه التسهيلات هى بلدان السوق الاوروبية المشتركة وحدها * .

وفيما يتصل بالارباح التى جنتها البلدان الثمانى عشرة نتيجة لنظام التسهيلات على سلعها ، فان ش . يانغ يحصيها على اساس قيمة الصادرات والرسوم بموجب التعريفات الجمركية

---

* Ch. Young. Association with the EEC: Economic Aspects of the Trade Relationship.– «Journal of Common Market Studies», December 1972, vol. XI, N 2, p. 135.

الجدول رقم ١١

الارباح النسبية التى جنتها البلدان الـ١٨ من وراء التسهيلات الجمركية لصادراتها الى بلدان السوق الاوروبية المشتركة

السلع	الصادرات فى عام ١٩٦٩ (بملايين الدولارات)	التعريفات الجمركية العامة للسوق الاوروبية المشتركة (نسبة مئوية)	ارباح (بملايين الدولارات)
فول الكاكاو	٢٠١,٨	٤	٨,١
البن	١٦٣,٤	٧	١١,٤
الموز	٤٥,٩	٢٠	٩,٢
التبغ	٤,٩	٢٣	١,١
زيت النخيل	٢٥,٥	٩	٢,٣
الزيوت الاخرى الصالحة للاكل . .	٥١,٣	١٠	٥,١
الالومنيوم	٢٣,٣	٩	٢,١
الابلكاش	١٤,٧	١٣	١,٩
المجموع	٥٣٠,٨	—	٤١,٢

المرجع : «Journal of Common Market Studies», December 1972, vol. XI, N 2, p. 135.

العامة التى وضعتها السوق الاوروبية المشتركة على كل سلعة من السلع التى تصدرها البلدان الافريقية المنتمية الى الاتحاد . بيد انه وقع فى خطأ كبير ، اذ انه جرد هذه الاحصائيات عن اسعار التصدير العالية على السلع التى كانت بلدان السوق الاوروبية المشتركة تبيعها لهذه البلدان . هذا وميكانزم

الاسعار يلعب دورا هاما جدا فى عملية نزع قسم الدخل الوطنى للبلدان الافريقية من قبل احتكارات السوق الاوروبية المشتركة . ومع ذلك ، فاننا نورد هنا الجدول رقم ١١ الذى يتضمن ارقام ش . يانغ ، والذى يثير بعض الاهتمام .

ولكن «الارباح» لم تكون الا نسبة ضئيلة بمقارنتها بالخسائر الهائلة التى تكبدتها البلدان الثمانى عشرة فى تجارتها مع دول السوق الاوروبية المشتركة . فقد دفعت البلدان الثمانى عشرة عام ١٩٦٩ ، مثلا ، الى الاحتكارات الاوروبية مبالغ اكثر مما دفعته البلدان النامية غير المنتمية الى الاتحاد عن السلع المستوردة التالية (الزيادة عن الطن الواحد) : لفرنسا ٦٣ دولارا ولبلجيكا ٥٠ دولارا عن الصفائح وصفائح التسقيف ؛ لفرنسا ٩٣ دولارا عن صفائح الفولاذ ؛ ولفرنسا ١٥ دولارا ولبلجيكا ٢٥ دولارا عن انابيب حديد الزهر والفولاذ ؛ ولفرنسا ١٥ دولارا ولبلجيكا ٢٥ دولارا عن السمنت وانابيب الفولاذ ؛ ولفرنسا ٦ دولارات ولالمانيا الاتحادية دولارين ولبلجيكا ١٠ دولارات عن السمنت ؛ ولايطاليا ٨٧٥ دولارا ولانجلترا ٣٣١ دولارا عن مكائن معالجة المعادن ؛ ولفرنسا ٦٠ دولارا عن اطارات السيارات والخراطيم ؛ ولفرنسا ١٣ دولارا ولبلجيكا ١١ دولارا عن السكر ؛ ولفرنسا ٣٥٢ دولارا ولهولندا ١٩١ دولارا عن الحلويات * .

هذا وان مظاهر الازمة العامة التالية للاقتصاد الرأسمالى العالمى تؤثر تأثيرا سلبيا للغاية على اقتصاد البلدان المنتمية الى الاتحاد (بل وعلى اقتصاد كل البلدان النامية في افريقيا) : التضخم النقدى ، وهبوط وتائر التنمية الاقتصادية بين حين وآخر ، وازمة العملة المزمنة ، وتخفيض قيمة الفرنك الفرنسى والجنيه الاسترليني والدولار الامريكي . يرغم هذا التخفيض البلدان الافريقية – اعضاء منطقتى الفرنك والجنيه الاسترلينى على تخفيض عملتها ، كما تهبط قيمة احتياطياتها وما الى ذلك .

---

* M. E. Kreinin. Some Economic Consequences of Reverse Preferences.– «Journal of Common Market Studies», 1973, N 3, p. 161–172.

بالاضافة الى ان السوق الاوروبية المشتركة لم تؤمن جهازا داخل نطاق الاتحـــاد يعمل على استقرار اسعـــار الصادرات ومدخـولات البلدان الافريقية الثمانى عشرة من صادراتها .

التأثير المالى والفنى

وثمة وسيلة اخرى كانت السوق الاوروبية المشتركـــــة تستعين بهـــا لتؤثر تأثيرا متزايدا على توجيه البلدان الافريقية الناميـــة فى مجالى التجـــارة والاقتصاد ، وهذه الوسيلـــة هى المؤسستان الماليتـــان الجماعيتان التابعتـــان للسوق الاوروبية المشتركة وهمـــا : الصندوق الاوروبـــى للتنميـــة وبنك الاستثمارات الاوروبى . مع العلم ان للصندوق اهمية بالغـــة القصوى اذ ان السوق مولت من خلاله طائفة من المشاريـــــع الفنية والاقتصادية فى القارة الافريقية ضمن «المساعدات» . بيد انه لم تحصل على «مساعدات» هذا الصندوق الا ١٨ بلدا افريقيا منتميا الى الاتحاد . بينمـا تتسلم كل البلدان الافريقية الناميـــة تقريبا «مساعدات» مماثلة من البلدان الامبريالية عن طريـــق الاتفاقات الثنائية . فمـا هو دور «المساعدات» الجماعية للسوق الاوروبية المشتركة ؟

تنص الوثائق القانونية للاتحاد على ان «المساعدات» المالية والفنية هى عمليات ، تتطلب بذل «جهود هائلة» من قبل البلدان اعضاء السوق الاوروبية المشتركة ، التى تستهدف (بواسطـــة اسهامها بالاستثمارات) تأمين التطور الاقتصادى والاجتماعـــى المتواصل للبلدان الافريقية المنتمية للاتحاد * . غير ان تحليل نشاط الصندوق الاوروبي للتنمية طوال فترة وجوده يدل على ان هدف السوق الاوروبية المشتركة الحقيقي هو خلق اجواء ملائمة للاستثمـــارات فى هذه البلدان يمكن الرأسمـــال الاحتكارى من التغلغل فيها واقامة اشراف الطغمـــة الماليـــة فى اوروبا على

* المادة ١٣٢ (البنـــد ٣) من معاهدة رومـــا والمادة ١٥ من معاهدة ياوندى .

التطورات التى تطرأ على بنية اقتصادها ، علما بـــان البلدان الافريقية موضوعيا بامس الحاجة الى هذه التطورات .

ولتحقيق هذه الاهداف كانت السوق تقدم «مساعداتهـــا» الفنية والمالية للبلدان المنتمية للاتحاد على شكلين : اعانـــات (بلا مقابل) وقروض (مع تسهيلات نسبية) ، مع العلم ان الاسبقية كانت «للاعانات» بلا مقابل . وكان بنك الاستثمـــارات الاوروبى يقدم للبلدان المنتمية الى الاتحاد قروضا فقط ، وكانت نسبتهـا تزداد تدريجيـــا . فقد كانت الدفعة الاولى ، مثلا ، وهى اعانات مجانية ١٠٠٪ ، تبلغ ٥٨١,٢٥ مليون دولار ، الدفعـــة الثانية ٧٣٠ مليون دولار (الاعانات المجانيـــة ٩٣,١٪) والدفعة الثالثة ٩١٨ مليون دولار (الاعانات المجانية ٩٠٪) * . (راجع الجدول ١٢) .

يتضح من الجدول ان نهج تقديـــم القروض الى البلدان المنتمية الى الاتحاد قـــد اخذ يشتد ، لانه يتماشى ومضالـــح الدول الامبريالية . بينما كانت هذه البلدان تفضل الاعانـــات المجانية ، واما القروض فعليها ان تدفعها بالعملة الصعبة .

وان السوق الاوروبية المشتركة ، هى اخرى ، تهتم ، فى بعض الاحيان ، الى حد ما بتقديم الاعانات المجانية اكثر من تقديم القروض . ذلك ان طابع هذه الاعانات يتيح الفرصة للسوق ان تتدخـــل تدخلا فعـــالا فى تعيين الاتجاهـات الرئيسيـــة «للمساعدات» وتتوغل فى حيـــاة البلدان المنتمية الى الاتحـــاد الاقتصادية والسياسية . وان السمة الرئيسية التى تميـــز الموارد التى يقدمها الصندوق الاوروبى للتنمية هى ان البلدان المنتمية الى الاتحاد لم تستطع استخدام هذه «المساعدات» كما ترتأى ، طبقا للمصالح المباشرة لاقتصادها ، ومن بينها دعـــم القطاع العـــام . ومن حيث المبدأ فان هذه الظاهرة صفـة تلازم جميع المساعدات المالية والفنية التى تقدمها الدول الامبريالية الى البلدان النامية .

هذا وان السوق الاوروبية المشتركة تؤثر على بنيـــة المشاريع التى تمولها ، باساليب عديدة ، واهمهـــا المؤسسات

---

* «Intereconomics» (Hamburg), 1972, N3, p. 85.

الجدول رقم ١٢

توزيع الموارد التى قدمها الصندوق الاوروبى للتنمية وبنك الاستثمارات الاوروبى على البلدان وحسب اشكال التصريف

	على اساس معاهدة ياوندى الاولى			على اساس معاهدة ياوندى الثانية		
	الى البلاد الافريقية الثماني عشرة المنتمية الى الاتحاد	الى المستعمرات والمناطق التابعة	المجموع	الى البلدان الافريقية الثماني عشرة المنتمية الى الاتحاد	الى المستعمرات والمناطق التابعة	المجموع
الصندوق الاوروبى للتنمية . .	٦٦٦	٦٤	٧٣٠	٨٢٨	٧٢	٩٠٠
من ضمنها :						
الاعانات	٦٢٠	٦٠	٦٨٠	٧٤٨	٦٢	٨١٠
القروض مع تسهيلات . . .	٤٦	٤	٥٠	٨٠	١٠	٩٠
قروض بنك الاستثمارات الاوروبى	٦٤	٦	٧٠	٩٠	١٠	١٠٠
المجموع	٧٣٠	٧٠	٨٠٠	٩١٨	٨٢	١٠٠٠

المرجع : «Intereconomics» (Hamburg), 1972, N 3, p. 85

المتخصصة واللجان الفنية التابعة للسوق ، التى تقوم بدراسة تمهيدية للمشاريع التى يمولها الصندوق الاوروبي للتنمية . ومن الطبيعى ان تركز هذه المؤسسات واللجان اهتمامها فى المقام الاول على تلك المشاريع التى تتماشى اقامتها الى ابعد مدى ومصالح السوق فى البلدان المنتمية الى الاتحاد . وهكذا فان السوق الاوروبية المشتركة تستخدم اساليب مباشرة وغير مباشرة لتفرض ارادتها فى اختيار المشاريع التى ترغب فيها ، وذلك الى جانب تعيينها اتجاهات صرف «المساعدات» المالية

والفنية الرئيسية . فقد لعبت دورا هاما كذلك الموافقة الاولية التى ابدتها الهيآت المالية المعنية التابعة للسوق على المشاريع التى تصممها البلدان المنتمية الى الاتحاد .

وركزت السوق الاوروبية اهتمامها على تنويع المحاصيل الزراعية فى البلدان المنتمية الى الاتحاد ، غير انها لا تشجع تطوير الا تلك السلع الاستوائية التى تهم اسواق بلدان السوق الاوروبية .

وتولى السوق الاوروبية المشتركة اهمية كبيرة «للمساعدات» الفنية ، وهى تتضمن : برمجة الاقتصاد ؛ والقيام ببحوث خاصة واقليمية لغرض التنمية الاقتصادية ؛ والقيام بالدراسات اللازمة الاقتصادية والفنية ، وتصميم المشاريع المعنية وغير ذلك . كما يتضمن التعاون الفنى العام ارسال الخبراء والمستشارين والفنيين والمرشدين الى البلدان المنتمية الى الاتحاد ، تجهيزها بالمواد ، ووضع التصاميم ، ودراسة آفاق تطوير الاقتصاد وتنويعه فى البلدان المعنية ؛ ووضع تصاميم نموذجية ، ودراسة حالات الاسواق ، وتخصيص المنح الدراسية لاعداد الكوادر فى الجامعات والمعاهد المتخصصة وغير ذلك .

ورغم سعة المواضيع التى تتضمنها «المساعدات» الى البلدان المنتمية الى الاتحاد ، فانها قليلة الفاعلية . انها قليلة من حيث حجمها فى المقام الاول ، واما اتجاهاتها الرئيسية فهى غير مفيدة . ولا تهتم السوق الاوروبية المشتركة الا قليلا بتطوير الانتاج ، والصناعة خاصة . وان «مساعدات» السوق المالية والفنية موجهة بالاساس نحو خلق الاساس الاقتصادى والاجتماعى . كما وان قسما كبيرا من هذه «المساعدات» يذهب الى تنويع الانتاج الزراعى .

وفى نفس الوقت فانه من الواضح ان «المساعدات» التى تقدمها السوق ، بصرف النظر عن اهدافها ، تفيد البلدان التى تتسلمها بعض الفائدة . وليس فى وسع المرء ان يقلل من اهمية مسألة تطوير الاساس الاقتصادى والاجتماعى فى البلدان الافريقية ، اذ ان تطوير هذا الاساس والاجراءات الاخرى التى تتخذها البلدان الافريقية ، وهى تستخدم الاموال التى تقدمها

اليها السوق ، توسع السوق الداخلية وتخلق ظروفا لتنشيط العمل فى مجال الاستثمارات بصورة اكثر فاعلية . كما انها تعمل على زيادة التباين بين الطبقات فى بلدان افريقيا .

هذا وان الدوافع الفكرية والسياسية هي اخرى تفرض تمويل المشاريع التى تتضمنها «المساعدات» الفنية والتعاون الفنى العام ، بواسطة الاعانات التى تقدمها السوق الاوروبية المشتركة . ويدرك اعضاء السوق الاوروبية المشتركة ان ثمة امكانية للبلدان المرتبطة «بالسوق المشتركة» ان تحصل على مساعدات فنية من الدول الاخرى ، بما فيها الدول الاشتراكية . واخذت السوق على عاتقها هذا «العبء» المالى لانها اخذت بنظر الاعتبار بالذات بانها تستطيع ان تؤثر تأثيرا معينا على توجيه تطور البلدان النامية الاقتصادى والاجتماعى عن طريق تقديم «المساعدات» الفنية (يرتبط تقديم «المساعدات» الفنية بالاتصالات المباشرة بين الناس ، اى الناس الذين يحملون المفاهيم الفكرية والسياسية) .

ثم ان السوق الاوروبية المشتركة تقوم باجراءات عديدة ومتنوعة فى البلدان التى تتفق معها تحت راية المساعدات الاقتصادية والاعمال الخيرية ، وذلك لغرض توجيه هذه البلدان نحو تطوير مشاريع الرأسمال الخاص اى نحو طريق التطور الرأسمالى . يكشف تحليل التناسب بين نفقات بعض الاتجاهات الاساسية «للمساعدات» ، وكذلك داخل نطاق هذه الاتجاهات ، يكشف عن جوهر سياسة السوق الاوروبية المشتركة ، وهو اقامة الاشراف على عمليات التغيرات التى تطرأ على البنية الاقتصادية وتنظيم هذه العمليات انطلاقا من المصالح الاقتصادية لنفس السوق ، علما بان البلدان النامية معنية بهذه العمليات اقتصاديا وموضوعيا . وهكذا فان التكامل الامبريالى الاوروبى يربط البلدان النامية الافريقية بالاقتصاد الرأسمالى العالمى .

٢ ـ توسيع قاعدة الاستعمار الجديد الجماعى

ان الاستعمار الجديد الجماعى هو جوهر روابط السوق الاوروبية المشتركة الاقتصادية والسياسية مع كل البلدان

النامية فى آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . الا انه يبرز بروزا واضحا للغاية فى مسألة اتحاد البلدان الافريقية مع «السوق المشتركة» .

يزيد الاستعمار الجديد الجماعى من مجالات توسع الرأسمال المالى الاوروبي ويتيح له فرصة استخدام اساليب من الضغط فعالة سياسية واقتصادية على البلدان النامية . ومن وجهة النظر هذه فانه يتماشى ومصالح كل الدول الامبريالية ، الاعضاء فى السوق الاوروبية المشتركة .

يمكننا ان نشير الى ثلاثة اتجاهات رئيسية فى هذا المجال : الاتجاه الاول هو توسيع السوق بواسطة انتماء دول اوروبية جديدة اليها ؛ والثانى هو توسيع الاتحاد بواسطة اشراك بلدان نامية جديدة بمختلف اساليب ؛ والثالث هو خلق بنية اجتماعية واقتصادية فى البلدان النامية تلبى احتياجات الرأسمال الاحتكارى .

ان الاتجاهات نحو توسيع قاعدة الاستعمار الجديد الجماعى لا تنفصل عن الاتجاه العام لتطوير التكامل الاوروبى الغربى عرضا ، وهذا ما جاء فى معاهدة روما (القسم ٤ ، المادتان ٢٣٧ ، ٢٣٨) . بيد ان هذا الاتجاه كان يمهد طريقه حتى اواخر الستينات بشكل رئيسى من خلال اتحاد البلدان الضعيفة التطور مع «السوق المشتركة» . ويلى اتحاد البلدان الافريقية الثمانى عشرة وبعض مناطق فرنسا وهولاندا ما وراء البحر ، اتحاد اليونان وتركيا ، واتحاد بلدان شرقى افريقيا وهى اوغندا وكينيا وتانزانيا (بعد تمديد معاهدة ياوندى عام ١٩٦٩ ، عقدت السوق الاوروبية المشتركة مع هذه البلدان اتفاقا على قيام اتحاد بشروط تجارية واقتصادية خاصة او ما تسمى بمعاهدة اروش) .

ورغم النتائج السلبية من وراء نشاط الاتحاد فلم تعارض كثير من البلدان النامية اقامة علاقات تجارية واقتصادية خاصة مع السوق الاوروبية المشتركة . صحيح ، ان اغلب هذه البلدان اتخذت موقفا متحفظا للغاية من هذه المسألة ولم تعبر عن طموحها فى الانتماء التام الى الاتحاد على شروط معاهدة ياوندى ، وان ادى ذلك الى تقليص التسهيلات التى تحصل عليها .

نذكر على سبيل المثال ان ثلاث بلدان من شرقى افريقيا امنت ، طبقا لمعاهدة اروش ، تصدير قرابة ٦٠ سلعة من السلع الى دول السوق الاوروبية المشتركة بدون رسوم جمركية . والتزمت هذه الدول بعدم تحديد كمية غالبية السلع المصدرة من هذه البلدان . واما فيما يتصل ببعض السلع الخاصة (مثل البن والقرنفل ومعلبات الاناناس) فقد تم تعيين تعريفات جمركية عند تصديرها . ان لهذه السلع اهمية خاصة فى صادرات البلدان الثمانى عشرة المنتمية الى الاتحاد . وافضت هذه التعريفات الجمركية فى الواقع الى التضييق على صادرات بلدان افريقيا الشرقية . مع العلم ان معاهدة اروش هى اتفاق ينص على مبدأ يقول بتبادل الحقوق والواجبات . وبالتالى ، فقد حصلت احتكارات السوق الاوروبية المشتركة على امكانية التوغل فى اقتصاد بلدان افريقيا الشرقية ، رغم ان ابعاد هذه الامكانية اقل مما لو انتمت هذه البلدان الى الاتحاد انتماء كاملا .

واتسمت الاتفاقات التجارية المعقودة بين السوق الاوروبية المشتركة ودول البحر الابيض المتوسط بطائفة من الخصائص . بيد انها هى الاخرى اتاحت الفرصة لتوغل الرأسمال الاحتكارى للسوق فى اقتصاد بلدان البحر الابيض المتوسط ، مع العلم ان غالبيتها (البلدان الافريقية خاصة) متخلفة اقتصاديا .

وعقدت السوق الاوروبية المشتركة اتفاقات حول الاتحاد مع المغرب وتونس عام ١٩٦٩ ، ومع قبرص ومالطا عام ١٩٧٢ ، واما مع البلدان الاخرى – اسبانيا واسرائيل (عام ١٩٧٠) ولبنان ومصر (عام ١٩٧٢) – فقد اقامت معها نظاما للتسهيلات المتبادلة .

لقد نصت الاتفاقات المعقودة مع بلدان البحر الابيض المتوسط على رسوم جمركية مخفضة على الاستيراد من هذه البلدان ، وتقديم تسهيلات بالمقابل لدول السوق الاوروبية المشتركة . كانت هذه التدابير تجرى على مراحل وكانت تختلف باختلاف البلدان . فى نهاية المرحلة الاولى (تاريخ انتهائها بين قوسين) كان من المقرر اجراء التخفيضات التالية فى الرسوم الجمركية على السلع المستوردة الصناعية : اسبانيا من ١٠ الى

٣٢,٥٪ ، والسوق الاوروبية المشتركة من ٢٠ الى ٧٠٪ (١-١-١٩٧٧) ؛ اسرائيل من ١٠ الى ٣٠٪ ، والسوق الى ٥٠٪ (٣٠-٩-١٩٧٥) ؛ ومالطا ٢٥٪ ، والسوق الى ٧٠٪ (٣١-٣-١٩٧٦) ، قبرص ١٥٪ ، والسوق الى ٧٠٪ (٣١-١٢-١٩٧٧) ؛ ومصر من ٣٠ الى ٤٠٪ ، والسوق الى ٥٥٪ (٣١-١٢-١٩٧٧) ؛ تونس من ٢٠ الى ٣٠٪ ، والسوق ١٠٠٪ (٣٠-٨-١٩٧٤) ، والمغرب (بدون تسهيلات بالمقابل) ، والسوق ١٠٠٪ (٣٠-٨-١٩٧٤) . لقد انخفضت التعريفات الجمركية فى المرحلة الاولى على السلع الصناعية التى استوردتها بلدان البحر الابيض المتوسط من دول السوق ٤٠٪ فى المتوسط ، واما تعريفات «السوق المشتركة» على السلع الصناعية لبلدان البحر الابيض المتوسط فمن ٥٠ الى ١٠٠٪ . الا ان التسهيلات التجارية التى قدمتها السوق للسلع الزراعية التى تشكل من ٥٠٪ الى ٦٠٪ من صادرات بلدان البحر الابيض المتوسط الى «السوق المشتركة» ، فقد كانت محدودة .

تستهدف كل بلاد من بلدان السوق الاوروبية المشتركة الى توجيه سياسة «السوق المشتركة» عامة ، بحيث تؤمن مصالحها الاقتصادية والسياسية فى منطقة البحر الابيض المتوسط . نذكر على سبيل المثال ان فرنسا كانت ترغب فى الدفاع عن الموقف الحيادى «للسوق المشتركة» فى نزاع الشرق الاوسط ، فطالبت بتقديم تسهيلات للبلدان العربية مماثلة للتسهيلات التى قدمت لاسرائيل . وافقت السوق على هذا الاقتراح وشرعت فورا بالمحادثات مع مصر ولبنان . كتبت صحيفة «موند» بهذا الصدد فقالت : «ان اهمية الاتفاقات المعقودة من الناحية الجوهرية هى سياسية اكثر منها اقتصادية . وعلى واشنطن الا تدين هذه الصفة التى يتسم بها اتفاق البحر الابيض المتوسط» * .

ومع ذلك ليس فى وسع المرء ان ينتقص من الاهمية الاقتصادية لهذه الاتفاقات . فقد كشفت ازمة الطاقة التى

---

* «Le Monde», 3. III. 1969.

اجتاحت العالم الرأسمالى وعواقبهـــا الوخيمة على اقتصاد بلدان اوروبا ، عن مدى مصالح السوق الاوروبية المشتركة فى هذه المنطقة . وستزداد فى المستقبل اهمية هذه البلدان فى ميزانية الطاقة للسوق الاوروبية المشتركة ، وبالتالى سيتعزز نهـــج السوق نحو اقامة روابط اقتصادية معها اوثق من ذى قبل . بيد ان تغلغل دول السوق الاوروبية المشتركة فى بلدان منطقة البحر الابيض المتوسط يثيـــر القلق الخـاص فى واشنطن ويشدد مـن حدة التناقضات بين الدول الامبريالية .

كانت الخلافات التى نشأت بين فرنسا وشركائهـــــا فى «السوق المشتركة» لفترة طويلة من الزمن عائقا فى طريـــق استمرار توسيع السوق ، بواسطة انتماء بلدان اوروبية راقية جديدة اليها . الا ان موقف فرنسا تغير فى هذه المسألـــة فى اواخر الستينات . فاصبحت انجلترا والدانمارك وايرلندا عضوات فى السوق بصورة دائمية منذ الاول من كانون الثاني (ينايـــر) عام ١٩٧٣ . وبعد ان وصلت حكومة حزب العمال فى آذار (مارس) عام ١٩٧٤ الى السلطة فى انجلترا اخذت العلاقات بين انجلترا وشركائها فى السوق تشتد حدة من جديد . ومع ذلك فقد ظلت الاتفاقات المعقودة سابقا سارية المفعول .

هذا وقد رافق توسيع السوق بانضمام اعضاء جدد اليها ، من بينها انجلترا ، توسيع نظام الاتحاد مع «السوق المشتركة» بواسطة انتماء بعض البلدان الافريقية وغير الافريقية . فقـد انضمت قرابـــة ٢٠ بلدا فى الكومونويلث الى السوق الاوروبيـة المشتركة عام ١٩٧٥ ، وذلك بواسطة عقد اتفاقات خاصة . منحت السوق باحدى قراراتها بلدان افريقيا حق اختيار احدى الطرائـق التالية : تقضى الطريقة الاولى بعلاقات مماثلة لعلاقات البلـــدان الافريقية الثمانى عشرة المنتمية الى الاتحاد (وفق معاهدة ياوندى) ، والطريقة الثانية تقضى باتحاد على شاكلة معاهدة اروش المعقودة مع البلدان الثلاث فى افريقيا الشرقية ، والطريقة الثالثة تقضى بعقد اتفاق تجارى خاص .

لقد ورد فى التقرير «التعاون الاقتصادى بين بلدان افريقيـا وروابط افريقيا بالسوق الاوروبية المشتركة» الذى اعدته جماعة

من الخبـراء برئاسة البروفسور ك . فيليب ، بنـاء على تكاليف اللجنة الاقتصادية المختصة بافريقيا والتابعة لهيئة الامـم المتحدة ، ورد فيه رأى يقول انه بموجب معاهدة جديدة ستقيم اتحادا مع السوق الاوروبية المشتركة بلدان حوض بحر الكاريبى وبعض بلدان المحيط الهادئ * .

وتناول الباب «افريقيا والسوق الاوروبية المشتركة» من هذا التقرير ثلاثة اتجاهات محتملة فى العلاقات الاقتصاديـة العالمية : ١ – «الاتجـاه العـام» الذى يكون الموقف من كافـة البلدان النامية بموجبه موقفا واحدا (مـع بعض التسهيلات للبلدان الاقل تطورا) ؛ ٢ – «اتجاه توزيع» التعاون الاقتصادى حسب البلدان والمناطق : امريكا الشمالية مع امريكا اللاتينية ، واليابان مع بلدان آسيا الجنوبية الشرقية – من كوريـا الى الفيليبين ، واوروبـا مع افريقيا ؛ ٣ – «اتجـاه الانعزال» الذى تستهدف البلدان النامية بموجبه الى الانعزال عن البلدان الراقية وتكتفى بتعاونها مع البلدان النامية الاخرى فقط . واشار التقرير الى ان من شأن هذا الاتجاه الثالث ان يفضى الى عواقب وخيمـة بالنسبة للبلدان الاكثر فقرا ، اذا سارت عليه .

تسترشد الدول الامبريالية بهدف اعادة توزيع مناطـق العالم اقتصاديـا لصالح احتكاراتهـا ، فتجمـع بين الاتجاهين الاولين للتعاون الاقتصادى مع البلدان النامية ، مع العلـم انها تعطى الاسبقية فى ممارستها للاتجاه الثانى اى «اتجاه توزيع التعـاون» حسب البلدان والمناطق . وتبين تجربـة العلاقـات الدولية خلال العقدين الاخيرين ان كثيرا من البلدان الناميـة توافق على شروط هذا الاتجاه الثانى ، لانها تعانى من مشاكلها الاجتماعية والاقتصاديـة الملحة . وتستهدف البلدان الناميـة فى نفس الوقت ان تستفيد اقصى الاستفـادة من الامتيـازات للتعاون الشامل ، ولكن فقط بذلك المدى الذى يسمح به الاتجاه الثانى .

---

* فى ٢٨ شباط (فبراير) عام ١٩٧٥ تم توقيـع معاهدة جديدة حول الروابط الاقتصادية بين السوق الاوروبية المشتركة و ٤٦ بلدا ناميا فى مدينة لوميه (توغو) .

ونتيجة لانضمام انجلترا الى السوق الاوروبية المشتركة توسعت ابعاد وقواعد الاستعمار الجديد الجماعى ، الذى يحاول ان يشمل كافة البلدان النامية فى القارة الافريقية على وجه التقريب . من المتوقع ان تتشكل مجموعة اقتصادية تتكون من البلدان الاوروبية والافريقية كانت هدف الكثير من ممثلى الدوائر الامبريالية فى فرنسا والمانيا قبل الحرب العالمية الثانية .

ان كل تأريخ العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدان الرأسمالية الراقية والبلدان النامية يدل على العواقب المحتملة من وراء تنفيذ هذا الاتجاه . كما وتشهد على ذلك «العلاقات الخاصة» بين السوق الاوروبية المشتركة والبلدان الافريقية المنتمية الى الاتحاد ، تلك العلاقات التى لم تعمل على تطوير التبادل الاقتصادى على اساس المنفعة المتبادلة بين كلتا المجموعتين من البلدان . فى الواقع فان الاتحاد عمل على تقوية ارتباط البلدان الافريقية المنتمية اليه بالسوق الاوروبية المشتركة وتعزيز تأثير الاحتكارات الاوروبية على اقتصادها .

كشف العدوان الاسرائيلى على الدول العربية ، واستخدام البلدان العربية والافريقية «لسلاح النفط» استخداما فعالا ، وان كان نطاقه ضيقا ، فى صراعها ضد الامبريالية ، كشفا عن جانب جديد من جوانب الاستعمار الجديد الجماعى . فقد استجابت السوق الاوروبية المشتركة استجابة مرنة للغاية للتضامن العربى – الافريقى ضد العدوان الاسرائيلى . واسرعت لتقوم بدور «الصديقة» للشعوب الافريقية والعربية ، وطرحت فكرة قيام «اتحاد افريقى عربى اوروبى» تحت زعامتها ، علما بان هذا الاتحاد هو اتحاد استعمارى جديد . ان خطط انشاء هذا الاتحاد مظهر آخر جديد من مظاهر الاتجاه نحو توسيع قواعد الاستعمار الجديد الجماعى للسوق الاوروبية المشتركة .

والجدير بالذكر انه يشتد توحيد شروط تجارة البلدان الافريقية مع «السوق المشتركة» وامكانات توغل الرأسمال الاحتكارى لبعض دول السوق فى القارة الافريقية . وتحت تأثير التكامل الامبريالى الاوروبى «تنحل» الانظمة الاستعمارية الجديدة للدول الاستعمارية السابقة ويتعطل جهازها الذى كان

من شأنه ان يجابه جهاز السوق . وتتحول بلدان افريقيا تدريجيا الى منطقة يتوسع فيها الرأسمال الاحتكارى لكافة البلدان المنتمية الى السوق الاوروبية المشتركة ، رغم ان فرنسا وانجلترا لا زالتا تحتفظان بنفوذ كبير على مناطق عديدة من امبراطوريتيهما السابقتين . وفى هذه الظاهرة بالذات تنعكس عمليتان على طرفى نقيض تجريان فى آن واحد داخل نطاق التكامل الامبريالى لاوروبا الغربية وتحت تأثيره . فاحدى العمليتين هى عملية اعادة توزيع السوق الرأسمالية العالمية لصالح احتكارات الدول المنتمية للسوق الاوروبية المشتركة ، والعملية الثانية هى جعل القارة الافريقية جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد الرأسمالى العالمى .

ذكرنا فيما تقدم ان احد الاتجاهات لتوسيع قواعد الاستعمار الجديد الجماعى للسوق الاوروبية المشتركة يتلخص فى خلق بنية اجتماعية واقتصادية فى البلدان الافريقية تتماشى واحتياجات الرأسمال الاحتكارى .

ان التخلف هو قاعدة رديئة لنشاط الشركات الاحتكارية ، ولذلك فان البنية الاجتماعية والاقتصادية فى البلدان الافريقية تتعارض ومصالح هذه السوق السياسية والاقتصادية . وانها تتحول الى عامل يحد من نشر قوانين الرأسمالية على نطاق واسع فى البلدان النامية ويجعل نشاطات الرأسمال الاحتكارى فى حدود معينة .

وبالتالى فان تنويع البنية الاجتماعية والاقتصادية فى البلدان النامية يصبح مشكلة هامة من مشاكل التكامل الرأسمالى ونشاط الاقتصاد الرأسمالى العالمى بشكل عام . واخذ واضعو استراتيجية السوق الاوروبية المشتركة يدركون اكثر فاكثر هذه المسألة ولم يعارضوا بصورة قطعية ، كما كانوا يفعلون فى السابق ، جهود البلدان النامية فى افريقيا الموجهة نحو تغيير بنيتها الاجتماعية والاقتصادية . بيد انهم يحاولون فرض اشرافهم على اتجاهات وابعاد هذه التغيرات .

هذا وان التكامل الرأسمالى يستخدم مجموعة متنوعة من الوسائل والاساليب لتنظيم الدولة الاحتكارية لغرض التأثير على عملية تغيير البنية الاجتماعية والاقتصادية فى البلدان الافريقية لكى تجرى فى الاتجاه المرجو . ان لهذه المسألة اهمية خاصة للبلدان

التى يظهر فيها التفاوت الطبقى بشكل ضعيف ، مثل بلدان افريقيا الاستوائية . ولهذا فلم يكن من باب الصدفـــة ان تركز السوق الاوروبية المشتركة اهتمامها الخاص بهذه البلدان ، حيث كانت اهدافهـــا الحيلولة دون زيادة عدد البلدان التى اختارت الاتجاه الاشتراكى وطريق التطور اللارأسمالى .

بيـــد ان التناقض الرئيسى لعصرنا بين النظامين العالميين – الاشتراكى والرأسمالى – ينعكس انعكاسا عميقا فى البلدان النامية ايضا ، حيث يتعارض اتجاهان على طرفى نقيض : الاتجاه الاول هو طريق التطور الرأسمالى الذى تواظب الامبرياليـــة على تشجيعه ، والاتجاه الثانى هو اتجاه الدول الوطنية الفتية نحو الاشتراكية ، الذى تحتمه موضوعيا احتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية . وتتوقف المكانة التى ستشغلها البلدان الافريقية النامية فى الاقتصاد العالمى الى درجة كبيرة على طريق تطورها وعمق وطبيعة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التى ستقوم بها فى العقود القريبة التالية .

ثمة حقيقة ، اثبتت الحياة سلامتها ، وهى ان النجاح فى حل المشاكل المعقدة التى تواجهها البلدان الافريقية النامية يتوقف فى آخر المطاف على طريق التطور الذى اختارته . هذا وان البلدان التى اخذت تسير فى طريق التطور اللارأسمالى قد حققت نجاحات كبيرة فى المجالات الاقتصاديـــة والسياسية والاجتماعية . لقد اثرت هذه النجاحات تأثيرا هائلا على كل الاوضاع فى القارة الافريقية ، وضمن ذلك على العلاقات بين البلدان الافريقية النامية والسوق الاوروبية المشتركة . وانطلاقا من هذا نبحث هنا الاسس الموضوعية للروابط الاقتصادية المعاصرة بين اوروبا الغربية ، وافريقيا .

٣ ـ افريقيا وتكتيك المستعمرين الجدد

تحاول بلدان الغرب الراقية استغلال رغبة البلدان الناميـة فى اقامة روابط تجارية واقتصادية خاصة مع السوق الاوروبيـــة المشتركة ، لغرض توسيع قواعد الاستعمار الجديد الجماعى . ان مرجع هذه الرغبة يعود بشكل رئيسى الى تقسيم العمل العالمى الذى تكون تاريخيا والى تقارب اوروبا وافريقيا جغرافيا .

ثم ان اوروبا الغربية والقارة الافريقية ترتبط الواحد بالاخرى فى الظروف الراهنة فى المجال الاقتصادى . وفى الوقت ذاته لا بد من ان يرى المرء ان ثمة فرق بين الترابط الاقتصادى الموضوعى لكلتا القارتين وبين افكار الايديولوجيين البرجوازيين الذين يمثلون الاستعمار الجديد الجماعى حول قيام مجموعة واحدة للاقتصاد الاوروبى والافريقى .

يستحيل ان تتحول المجموعة الاوروبية الافريقية فى ظروف الامبريالية الى مجموعة اقتصادية يكمل جزءها الجزء الاخر ، اذ ان بلدان السوق الاوروبية المشتركة تستهدف الى مواصلة اخضاع اقتصاد افريقيا الى احتياجات اقتصاد اوروبا الغربية ، والى استغلال الثروات الطبيعية فى القارة الافريقية استغلالا وحشيا . وعدا ذلك ، على المرء ان يأخذ بعين الاعتبار ان اقتصاد افريقيا يستند الى استخراج مواد الخام والزراعة ، علما بانه لم يطرأ عليه الا تغيرات قليلة فى ظروف الاستقلال الوطنى ، اذ ان القارة الافريقية لم تعط حتى اليوم الا ٢,٩٪ من الانتاج العالمى . وان الصناعة التحويلية لا تعطى الا اكثر بقليل من ١٠٪ من الانتاج الاجمالى ، مع العلم ان الصناعة الحرفية تنتج نصف هذه النسبة . ولهذا فمن الطبيعى ان نرى فى المستقبل تحولات اهم فى اقتصاد البلدان الافريقية . بيد ان عدم التكافؤ فى طبيعة الترابط بين اقتصاد اوروبا الغربية وافريقيا سيظل قائما لفترة طويلة من الزمن .

تشهد على ذلك تجربة الماضى القريب كما يدل عليه الجدول رقم ١٣ .

يتضح من الجدول ان افريقيا تشغل مكانا كبيرا فى التجارة الخارجية للسوق الاوروبية المشتركة مع البلدان النامية . ان السوق تستورد من البلدان الافريقية فى الغالب الوقود والخامات المعدنية علما بان الاقتصاد الاوروبى بامس الحاجة اليها . فى اوائل السبعينات كانت نسبة بعض مجموعات من السلع التى تستوردها السوق من افريقيا كالآتى : السلع الغذائية والحيوانات الحية ٩,٢٪ ، المشروبات والتبغ ٣,١٪ ، القطن ٢٥٪ ، بذور الزيوت ١٤,٨٪ ، الخامات المعدنية (عدا الوقود) ١١,٤٪ . الوقود المعدنى ٢٥,٥٪ ، السلع الصناعية للاستهلاك العام ٤,٢٪ ، المكائن ووسائل النقل

الجدول رقم ١٣

حصة البلدان النامية فى التجارة الخارجية للسوق الاوروبية المشتركة

(النسبة المئوية)

	عام ١٩٦٠		عام ١٩٧١		عام ١٩٧٣	
	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
التجارة الخارجية للسوق الاوروبية المشتركة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
حصة البلدان النامية	٢٤,٦	٢٦,٤	١٨,٤	١٧,٥	١٦,٩	١٣,٠
حصة البلدان النامية فى افريقيا . . .	١١,١	٩,٤	٧,١	٦,٥	٥,٦	٤,٦
حصة افريقيا فى تجارة السوق الاوروبية المشتركة مع البلدان النامية	٤٥,١	٣٥,٦	٣٨,٦	٣٧,١	٣٢,٩	٣٥,٢

المرجع, UN. «Commodity Trade Statistics». 1960 and 1971, N (1-1), (1-2), (1-3), (1-4), (1-5), (1-9), (1-10); Yearbook of International Trade Statistics, 1974, New York, 1975, vol. 1, p. 24-25.

٠,٣٪ ، السلع الصناعية الاخرى ٠,٢٪ * . ان اكثر السلع اهمية للسوق من بين كل مجموعات السلع هى الخامات المعدنية والوقود . ويبدو ان نسبتها ستزداد بسرعة اكبر من غيرها من السلع .

---

* UN. «Commodity Trade Statistics», 1960 and 1971, N (1–1), (1–2), (1–3), (1–4), (1–5), (1–9), (1–10).

وتشغل السوق الاوروبية المشتركة المكان الاول فى التجارة الخارجية للبلدان الافريقية النامية . ففى عام ١٩٧٢ ، مثلا ، بلغت نسبة السوق ٦٣,١٪ من واردات هذه البلدان العامة و٦٦,٠٪ من صادراتها العامة * . تدل هذه النسب ، وكذلك تحليل نشاطات الاحتكارات الاوروبيـــة ، على ان ارتباط افريقيـــا بدول السوق الاوروبية المشتركة اخذ يضعف ولكن بصورة بطيئة . من المتوقع ان هذا الارتباط سيتعاظم فى السنوات القريبـــة القادمة مع تطور القوى الانتاجية فى البلدان الافريقية .

ولم يلب فى هذه المرحلة ولا واحد من الشكلين الرئيسيين للتعاون الاقتصادى اللذين تستخدمهما السوق فى روابطهـــا مع البلدان النامية ، اى الاتحاد بموجب شروط معاهدة ياوندى الثانية ومعاهدة اروش ونظام التسهيلات العام ، لم يلب ولا واحدا من هذين الشكلين احتياجات البلدان الافريقية . والاخطر من ذلك ان تأثير الجوانب السلبية لكلا الشكلين اخذ يزداد بعد ان توسعت السوق الاوروبية المشتركة .

ومنذ تموز (يوليو) عام ١٩٧١ استحدثت السوق الاوروبية المشتركة نظاما للتسهيلات محدودا ، ينص على استيراد عدد من السلع الصناعية وشبه الجاهزة من البلدان الناميـة بدون رسوم جمركية ، وقد ورد تعداد هذه السلع فى البنود ٢٥–٩٩ من قائمة بروكسل الجمركية . بيد انه لا يسمح بهذا الاستيراد بدون رسوم جمركية الا ضمن نطاق حصص الاستيراد المعينة . وعدا ذلك فان التسهيلات لا تشمل القسم الكبير من السلع الزراعية المصنوعـة وغير المصنوعة . والى جانب ذلك فقد احتفظت السوق الاوروبية المشتركة بحق استخدام تدابير دفاعية ، اذا اقتضت الضرورة ، اى تقليص او منع استيراد السلع الزراعية الوارد ذكرها فى البنود ١–٢٤ من قائمة بروكسل الجمركية ، الى الدول المنتمية اليها .

وان نظام التسهيلات الذى استحدثتـــه انجلترا والدانمارك ينص ، هو الآخر ، على استيراد سلع كثيرة من البلدان الناميـة

---

* SEAG – General Statistics, 1973, N 19, p. 45–46; UN. «Monthly Bulletin of Statistics», 1973, N 10, p. 112–113.

بدون رسوم جمركية ، مع العلم ان نظام انجلترا هذا يشمل كثيرا من السلع الزراعية . اما ايرلندا فقد خفضت الرسوم الجمركية الى الثلث . بالاضافة الى ان انجلترا والدانمارك وايرلندا لم تأخذ بنظام تحديد كمية الاستيراد ، بل جعلت نظام التسهيلات يشمل بعض انواع الخامات .

يتضح من ذلك ان اهمية التسهيلات التى قدمتها السوق الاوروبية المشتركة للبلدان النامية اقل من اهمية التسهيلات التى قدمتها انجلترا والدنمارك وايرلندا . الا انه يجرى اليوم فى نطاق السوق الاوروبية المشتركة الموسعة توحيد نظام التسهيلات تدريجيا ، وذلك بواسطة تقارب نظام انجلترا والدانمارك وايرلندا الجمركى ونظام السوق الجمركى . وهكذا فان البلدان النامية ستفقد قسما من التسهيلات الجمركية التى تتمتع بها فى اسواق انجلترا والدانمارك وايرلندا .

وبموجب تقديرات سكريتريـة اليونكتاد فان توحيد نظام التسهيلات العام فى نطاق السوق يكبد البلدان النامية خسائر تقدر بما يقارب ٢,٥ مليون دولار فى السنة . ثم انه فى نتيجة توسيع السوق الاوروبية المشتركة والنهج نحو سياسة الانفتاح فى التجارة بين البلدان الرأسمالية الراقية ستهبط التسهيلات الجمركية بالنسبة لـ٥٠٪ من السلع التى تصدرها البلدان النامية . لقد اخذت البلدان النامية هذه الظاهرة بنظر الاعتبار وطرحت مسألة تقديم تسهيلات اضافية فى التجارة والاقتصاد داخل نطاق السوق الاوروبية المشتركة كتعويض لما تتكبده من خسائر .

ان لغالبية البلدان الافريقية مصلحة فى ان تتمتع بوضع متميز فى السوق الاوروبية المشتركة . وفى نفس الوقت تطالب بتعديلات جذرية لشروط الاتحاد ، تهدف من ورائها الجمع بين النواحى الايجابية من الاتحاد ونظام التسهيلات العام . كانت البلدان الافريقية تدافع عن هذا الموقف فى كافة مراحل المباحثات التى اجرتها مع ممثلى دول «السوق المشتركة» الموسعة حول شروط الاتحاد .

لقد جاء فى مجلة «ثلاثون يوما لاوروبا» ما يلى : «لقد طالبت البلدان الثماني عشرة بأجمعها خلال انعقاد مؤتمر مجلس الاتحاد عام

١٩٧٣ فى كنشاسا بمواصلة روابطها المتميزة مع اوروبا ، رغم انها كانت قد انتقدتها بعض الانتقاد» * . كان هذا الانتقاد متعدد الجوانب للغاية ، وشمل قضايا كثيرة ولم يقتصر على البلدان الثمانى عشرة وحدها . كانت البلدان المرشحة الجديدة لعضوية الاتحاد وهى مستعمرات انجليزية سابقة تنتقد الشروط انتقادا لاذعـــا ، لان التعريفات الجمركية الانجليزية اصبحت فى ظروف السوق الاوروبية المشتركة الموسعة اعلى من التعريفات السائدة حتى يومنا هذا . ولهذا فقد اصرت بالحاح على تنفيذ مطلبها بتعديل الشروط . لقد اتفقت مصالحها فى هذه المسألة ومصالح البلدان الثمانى عشرة ، رغم الخلافات التى نشأت بينها بالاساس بسبب تماثل السلع المصدرة . ولم يكن من باب الصدفة ان البلدان الافريقية المنتمية الى الاتحاد مع «السوق المشتركة» وجهت دعوة لتسعة عشر بلدا آخر ، منتميا الى الكومنويلث ان يشترك فى بحث المسائل المتعلقة بالعلاقات بينها وبين السوق فى مؤتمر الوزراء المنعقد فى كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٧٢ فى بروكسل .

ان هذه المشاورات ظاهرة نوعيـــة جديدة فى العلاقات بين البلدان الافريقية النامية والبلدان النامية الاخرى ، وهى تعبر عن توطيد تضامنها فى صراعها ضد الرأسمال الاحتكارى . وباتت البلدان الافريقية النامية تواجه اكثر فاكثر السياسة المنسقـة للاستعمار الجديد التى تنتهجها الدول الامبريالية المنتمية للسوق الاوروبيـة المشتركة بموقفها الموحد .

لقد تم اتخاذ خطوات ملموسة فى هذا المجال فى مؤتمر وزراء البلدان الاعضاء فى اللجنة الاقتصادية لشئون افريقيا الذى انعقد من ١٩ الى ٢٣ شباط (فبرايـــر) عام ١٩٧٣ فى اكرا . بحث فى هذا المؤتمر ولاول مرة ممثلو البلدان المنتمية الى الاتحاد مع «السوق المشتركة» وممثلـــو بلدان الكومنويلث السياسة الاقتصاديـــة للسوق فى افريقيـــا . لقد اكـــد المشتركون فى المؤتمـــر ان دول السوق الاوروبية المشتركة تستهدف تثبيت اقدامها فى الاسواق الافريقية والاحتفاظ بالبلدان الافريقية بصفتهـا مصدرة للخامات

---

* «30 jours d'Europe» 1973, N 178, p. 15

الرخيصة الى العالم الرأسمالى ابد الدهر ، وان الاتحاد مع «السوق المشتركة» يعرقل تصنيع افريقيا ويخلق صعوبات كثيرة امام تطوير التعاون بين البلدان الافريقية .

وقد تقاربت وجهات نظر البلدان النامية اكثر من ذلك خلال اللقائين الاول والثانى فى بروكسل فى تموز (يوليو) وتشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٧٣ . لقد اشترك فى هذه المباحثات ٥٢ بلدا : تسعة من السوق الاوروبية المشتركة ، وكل البلدان المنتمية الى الاتحاد مع السوق ، والبلدان التى تنطق شعوبها بالانجليزية اعضاء الكومنويلث فى افريقيا ، وبلدان حوض بحر الكاريبى (باربادوس وغواينا وياميكا وترينيداد وتوباغو وجزائر باغاما) وبلدان المحيط الهادىء (جزر فيجى وتونغا وسموأ الشرقية) ، كذلك الحبشة وليبيريا والسودان .

قدمت البلدان النامية الى السوق الاوروبية المشتركة فى جميع مراحل المباحثات المطالب الرئيسية التالية : الغاء تسهيلات بالمقابل ، لانها تعرقل تطور اقتصاد الدول الفتية ؛ اقامة جهاز فعال لوضع اسعار على الصادرات ثابتة وعادلة ؛ تشجيع صادرات البلدان المنتمية الى الاتحاد الى دول السوق ؛ زيادة احجام المساعدات المالية والفنية المقدمة عن طريق الصندوق الاوروبى للتنمية الى مقادير تؤمن التطور السريع لاقتصاد هذه البلدان ؛ اتاحة الفرصة للبلدان المنتمية الى الاتحاد ان تتصرف بنفسها بالموارد المخصصة لها لاغراض التنمية الاقتصادية ؛ توسيع وتثبيت التسهيلات الجمركية لسلع البلدان المنتمية الى الاتحاد ، تلك التسهيلات التى تتقلص باستمرار نتيجة لسياسة الانفتاح التى تنتهجها السوق فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية العامة ، وتوسيع السوق الاوروبية المشتركة وما شابه ذلك ؛ اتاحة الفرصة كى ترسم البلدان النامية سياستها مع «بلدان الغير» بصورة مستقلة فى مجالى التجارة والاقتصاد ، وكى تطور بحرية روابطها الاقتصادية معها .

ارغمت مطالب البلدان الافريقية وموقفها الموحد بلدان السوق الاوروبية المشتركة على ان تتراجع قليلا عن مواقفها وابدت «سخاء» اكبر . فى هذا المجال كانت اهمية كبيرة لبيان لجنة السوق الصادر فى آذار (مارس) عام ١٩٧٣ ، الذى وصفته البلدان الاوروبية

الغربية الاعضاء فى السوق بانه فى الواقع يكون اساسا لعقد معاهدة جديدة .

ينص البيان على ادخال التعديلات الرئيسية التالية على شروط الاتحـــاد : منح الاطراف التى ستشترك فى عقـــد الاتفاق الجديد استقلالا اوسع فى مسألة تسوية علاقاتها فى مجالى التجارة والاقتصاد مع «بلدان الغير» على ان تنطلق من مبدأ الشعب المفضل ؛ ضمان نظام ملائم واحد لكل البلدان التسعة الاعضاء فى السوق الاوروبية المشتركة ، ويجوز ان يشمل هذا النظام «بلدان الغير» على اساس مبدأ الشعب المفضل ؛ استرشاد السوق الاوروبية المشتركة بسياسة زراعية عامة ، وتخفيض الضرائب على منتجات المنطقة الاستوائية ؛ اقامة جهاز لاستقرار صادرات البلدان المنتمية الى الاتحاد داخـــل نطاق الاتحاد (تحديد اسعار التصدير المضمونة وتعيين حجم ثابت للصادرات ، ودفع مبالغ للبلدان المنتمية الى الاتحاد تعوض عن خسائرها عند هبوط مدخولاتها من الصادرات) ؛ زيادة المساعدات المالية والفنية من موارد الصندوق الاوروبى للتنميـــة ، التى ستستخدم فى الغالب لاقامة مشاريع القاعدة الانتاجية الاساسية ؛ وتمويـــل الصندوق الاوروبى للتنمية للمشاريع الاقليميـــة فى افريقيا . ويقرر البيان ايضا تركيز الاهتمـــام لمساعدة البلدان المنتمية الى الاتحاد الاكثر تأخرا * .

يتضمن البيان جملة من الاحكام التى تتفق ومطاليب البلدان الافريقية . وان اهم مـــا يستهوى هذه البلدان هو اقتراح قائل بقيام جهاز لاستقرار الاسعار ومدخولات البلدان المنتمية الى الاتحاد من صادراتها ، علما بان هذه الفكرة لم يتضمنها ولا نظام واحد من انظمة التسهيلات الجمركية . ان اعتراف الدول التسع الاعضاء فى السوق الاوروبية المشتركة بضرورة استقرار اسعار المنتجات الهامة المخصصة للتصدير كالسكر والبن والفول السودانى والقطن والموز وغيرها من المنتجات ، ان هذا الاعتراف هو نصر اكيـــد احرزته البلدان الافريقية . بيد انـــه لا بد من تقدير فاعلية هذا الجهاز العملية تقديرا سليما فى ظروف سيطرة الاحتكارات التى لا

---

* «Revue du Marché Commun», 1973, N 167, p. 302–303.

يزال فى وسعها استغلال عملية تكوين الاسعار فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى لصالحها بصورة رئيسية .

والجدير بالذكر ان وجهات نظر البلدان الاعضاء فى السوق الموسعة لم تتفق فى طائفة من الاحكام التى وردت فى البيان . فقد اقترحت انجلترا وايرلندا والدنمارك وجمهورية المانيا الاتحادية على السوق خلال مناقشاتها حول البيان فى ايار (مايو) عام ١٩٧٣ ان توافق على طلب البلدان الافريقية وتتخلى عن نظام التسهيلات بالمقابل . والى جانب ذلك ابدت هذه البلدان رأيها ضد جهاز استقرار الاسعار والمدخولات من الصادرات . وطالب ممثل فرنسا بدوره بالحفاظ على طابع معاهدة ياوندى . وظهرت خلافات مماثلة بين بعض الدول الاعضاء للسوق فى دورة مجلس الوزراء التى انعقدت فى ١٥ تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٧٣ . لقد اعتبرت فرنسا ان مبدأ التنازلات والتسهيلات الجمركية المتبادلة ينبغى ان يكون اساسا لاتحاد السوق الاوروبية المشتركة مع البلدان الافريقية . واستحسنت السنغال وساحل العاج هذا الاقتراح وساندتاه . بيد انه كان للبلدان النامية الاخرى وجهة نظر مخالفة .

ورغم كل التعديلات التى تم ادخالها ، فان المعاهدة الجديدة التى وقعتها السوق مع البلدان النامية ظلت تحافظ على طابع التمييز بين البلدان . واما ما منحته المعاهدة للبلدان المنتمية حول حقها فى اقامة روابطها التجارية والاقتصادية مع «بلدان الغير» على اساس مبدأ الشعب المفضل ، فانها لا تخفف الا جزئيا من هذا التمييز .

ورغم بعض التنازلات التى اقدمت عليها الدول الاوروبية الغربية فانها ، كما كانت تفعل فى السابق ، تحاول الحفاظ على تقسيم العمل العالمى غير المتكافئ الذى تكون خلال فترة طويلة من الزمن ، كما انها لا تقدم الى بلدان افريقيا مساعدات حقيقية لخلق الصناعة التحويلية الوطنية وبناء اقتصاد مستقل .

لقد اضطرت كثير من البلدان النامية على الموافقة على شروط المعاهدة ، ولكن حكومات هذه البلدان واوساط الرأى العام العريضة فيها تدرك ادراكا كاملا طابع الاستعمار الجديد الذى تتسم به السوق الاوروبية المشتركة .

بينت المباحثات الطويلة حول عقد المعاهدة الجديدة بصورة مقنعة ان الاتجاهات المعادية للامبريالية يواصل تطورها فى كافة البلدان النامية ، وبضمنها البلدان المنتمية الى الاتحاد مع السوق او التى من الممكن ان تنضم اليه * . تنص المعاهدة الجديدة الموقعة فى لوميه على بعض التنازلات من جانب السوق ، التى احرزتها ٤٦ بلدا منتميا الى الاتحاد بعد ان وحدت جهودها . بين هذه التنازلات ما يلى : تخلى دول السوق الاوروبية المشتركة عن مطالبتها بالتسهيلات المقابلة ، والتزامها باستقرار مدخولات البلدان النامية من تصديرها لبعض السلع وغير ذلك . والى جانب ذلك تخلق المعاهدة الجديدة قاعدة لمواصلة تغلغل الاحتكارات فى اقتصاد البلدان المنتمية الى الاتحاد . ولهذا فان البلدان النامية تناضل من اجل تصفية التجمعات المغلقة للاستعمار الجديد ، ومن اجل اعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية العالمية تنظيما جذريا على اساس مبادئ التكافؤ الحقيقى للاطراف واحترام سيادة الدول والمنفعة المتبادلة .

---

* تعتبر غالبية البلدان النامية التى عقدت مع السوق الاوروبية المشتركة المعاهدة على اساس الوثيقة الموقعة فى لوميه ، ان هذا النظام الجديد من العلاقات ينطبق عليه المصطلح «الاتفاق» وليس «الاتحاد» .

القسم الثالث

المشاكل الاجتماعية والفكرية

الفصل الثامن

التوسع الفكرى للاستعمار الجديد والعلم البرجوازى

تتعاظم اهمية الايديولوجية التقدمية – الاشتراكية العلمية – فى المرحلة الجديدة من الثورة الوطنية التحررية – مرحلة النضال من اجل تحقيق الاستقلال الاقتصادى والتحرر الاجتماعى . ان الدوائر التقدمية فى البلدان الافريقية النامية فى امس الحاجة لان تتسلح بهذه الايديولوجية ، التى من شأنها ان تعينها على اختيار طريق مواصلة التطور الاجتماعى ، واساليب نيل الاستقلال الوطنى الحقيقى . ولهذا فمن الطبيعى ان تكون مسائل تطوير الايديولوجية العلمية ووعى الجماهير وتأثير الاشتراكية العالمية عليها فى الظروف الراهنة هدفا رئيسيا للصراع العنيف بين قوى التقـــدم والقوى الرجعية . لذا فليس فى نيـــة الامبريالية ان تسلـــم مواقعهـــا التى تقلصت تقلصا شديدا فى مستعمراتها السابقة والبلدان التابعة لها دون ان تخوض معارك ضارية . وتحاول خلق نظـام جديد خاضع لهـــا ولاستغلاله فى البلدان النامية بعد ان فقدت سيطرتهـا السياسية المباشرة على جزء من البشرية . ولذلك فقد اشتد التوسع الفكرى للاستعمار الجديد فى هذه البلدان الى درجة كبيرة فى السبعينات .

وتجرى مواصلة انتشار الثورات الوطنية التحررية وتعمقها تحت تأثير عوامل عديدة من اهمها استمرار الصراع بين النظامين العالميين . قال ليونيد بريجنيف فى خطابه «فى الذكرى الخمسينية

لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية» ما يلى : «لقد انطلق الحزب الشيوعى السوفييتى وينطلق من ان الصراع الطبقى بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى فى الميدان الاقتصادى والسياسى ، والايديولوجى ، بالطبع ، سوف يستمر . ولا يمكن ان يكون الامر الا هكذا ، ذلك لان الفلسفتين والاهداف الطبقية للاشتراكية والرأسمالية متعارضة ولا يمكن التوفيق بينها» * .

ان الصراع الفكرى ، باعتباره شكلا من اشكال الصراع الطبقى بين النظامين العالميين ، يتعاظم باطراد ويشمل حركات التحرر الوطنى .

١ ـ استخدام العلم

لقد لفتت انظار الدوائر الحاكمة فى الدول الرأسمالية فى الآونة الاخيرة حقيقة هامة مفادها انه اخذت تبرز الى الوجود قوى اجتماعية جديدة تؤثر تأثيرا متزايدا على الحياة السياسية الداخلية والخارجية للدول الفتية ، وذلك فى مجرى التحولات الاجتماعية والاقتصادية فى كثير من البلدان النامية ، وبضمنها البلدان الافريقية .

وصل الى السلطة ممثلو الديمقراطية الثورية هناك ، حيث كان نشاط الجماهير الشعبية السياسى قد بلغ اقصى درجاته . واعلنت هذه البلدان انها تسير فى الاتجاه الاشتراكى . لقد اظهرت الفترة القصيرة من الزمن بعد ان نالت الدول الفتية استقلالها ان النشاط السياسى للجماهير الغفيرة بالذات هو الذى يؤثر على طابع القرارات السياسية الهامة التى تتخذها القيادة ، كما يؤثر الى درجة كبيرة على الاتجاهات العامة للتطور الاقتصادى والسياسى والفكرى .

وبينت الاوضاع الراهنة فى بلدان افريقيا للدوائر الحاكمة فى

---

* بريجنيف . «على النهج اللينينى» . خطب ومقالات . المجلد ٤ . موسكو ، ١٩٧٤ ، ص ٨١ .

البلدان الغربية انه يستحيل عليها ان تحقق النجاح فى حل المهام التى رسمتها دون ان تراعى مراعاة دقيقة الاوضاع السائدة هناك ، ودون ان تدرس التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى تجرى فيها .

ان توجه دوائر الاستعمار الجديد نحو العلم ، بصفته وسيلة جديدة لرفع فاعلية سياستها ، هو ظاهرة فى غاية الاهمية . اذ انها تعكس الصعاب الهائلة التى تواجهها سياسة التوسع الامبريالية فى البلدان النامية ، كما تبين تعاظم التناقضات بين الدول الامبريالية نفسها اضافة لكونها تؤكد من جديد على النجاحات التى يحرزهـــا النضال التحررى الوطنى .

يستخدم المستعمرون الجدد امكاناتهم المالية ونفوذهم فى خلق شبكة من المراكز المتخصصة بالبحوث العلمية ، ويعملون على زيادة نشاطها فى المجالات المعينة ، حيث يرتبط طابع واتجاه البحـــوث العلميـــة التى تقوم بهـــا هذه المؤسسة او تلك بمصالح تلك «الجهة» التى تمولها ، سواء اكانت هيئة حكومية ام مدنيـــة ام عسكرية ، او احتكارية خاصة او دينية او حزبية او نقابية وغيرها . ولكل واحدة منها فى الواقع مستشارهـــا العلمى . وثمة عدد غير قليل من الباحثين العلميين يشغلون مناصب المستشارين والخبراء فى مختلف الهيآت الحكومية والمؤسسات الاحتكارية والمنظمـــات الحزبية وغيرها من المنظمات السياسية .

نذكر على سبيل المثال ان اضخم مركز علمى-استشارى تابع لاحتكارات الولايات المتحدة الامريكية التى تمارس عملية التوسع فى البلدان الناميـــة هو لجنة تنمية بلدان مـــا وراء البحر التى تأسست عام ١٩٦٢ والتابعة لمؤسسة التخطيط الوطنى . تتكون قيادة هذه المؤسسة من كبار المسئولين فى الاحتكارات الضخمة الامريكية والمركز النقابى أ . ف . ت . ك . ب . ب . . ومركز البحوث الضخم الآخر فى الولايات المتحدة الامريكية هو معهد باتيل ، الذى يخدم المنظمات الحكومية ومنظمات الاحتكارات الخاصة على حـــد سواء (اكثر من ٢٠٠ منظمة) . واما مهام البحوث والاستشارات فيقوم بها صندوق ارمور للبحوث ومعهد ستينفورد للبحوث وكثير غيرهما .

وعدا المراكز العلمية العامة فى البلدان الغربية ، فان هناك عددا كبيرا من المعاهد الاقليمية . يكفى ان نقول انه يوجد فى الولايات المتحدة الامريكية اليوم ٥٩ مركزا من هذا النوع يتخصص فى دراسة افريقيا وصياغة توصيات لسياسة واشنطن الخارجية في افريقيا . ولم تستثن الجامعات والمعاهد المختلفة من هذا النشاط . فهناك يجرى اعداد كوادر علمية وخبراء للعمل فى البلدان النامية بموجب برامج دراسية خاصة . وان هذه المؤسسات العلمية هى التى تقوم بمهام البحوث العلمية .

وتعطينا جمهورية المانيا الاتحادية مثلا واضحا على الروابط الوثيقة بين زيادة التوسع فى البلدان النامية وتعاظم الحاجة الى المعلومات العلمية . فقد اخذت تنشط منذ الستينات فى اتخاذ تدابير لاعادة تنظيم المراكز المتخصصة بالبحوث العلمية القديمة ولانشاء الجديدة منها . حيث يعمل فى جمهورية المانيا الاتحادية اليوم ٢٤٤ مركزا لا تزاول سوى مشاكل بلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . وكان قد تم تأسيس غالبيتها في النصف الاول من الستينات . لقد اختص ماينيف على مئة معهد منها بافريقيا و٤٤ معهدا تتخصص فى شؤون بلدان امريكا اللاتينية و٢٧ معهدا بدراسة بلدان آسيا . واما بقية المعاهد البالغة ٦٩ معهدا فهى تبحث فى المسائل العامة * هذا وقد تم تأسيس قرابة ٧٠ معهدا بمبادرة من وزارة التعاون الاقتصادى بصفتها صاحب الطلب الرئيسى والمنسق للبحوث العلمية * * .

وتوسعت البحوث فى قضايا مجتمعات البلدان النامية اكثر من غيرها . وان تحليل البنية الاجتماعية يتمتع باهتمام خاص .

ويجرى طرح ودراسة قضايا المدينة والريف والفئات الاجتماعية المختلفة من السكان وما شابه ذلك بطريقة جديدة . كما ظهرت اتجاهات جديدة كونت علوما مستقلة مثل «علم اجتماع الريف» و«علم اجتماع المدينة» و«علم التطور الاجتماعى» و«علم الاجتماع السياسى في البلدان النامية» وما الى ذلك .

---

* «Internationales Asian Forum» (München), 1972, N 3, S. 382.
«Vista», June, 1973.

* * المصدر السابق .

والى جانب ذلك اكتسبت مضمونا جديدا ولونا سياسيا آخر البحوث في المواضيع التقليدية كالاثنوغرافيا والتأريخ وعلم السلالات البشرية والثقافة المادية وما شابهها من العلوم .

ان العملية التى يشهدها العلم البرجوازى فى مجال تقسيم الاتجاهات العلمية والمواضيع العلمية تتيح للمستعمرين الجدد فرصة الكشف عن طبيعة ومضمون العوامل التى تعيق توسعهم فى البلدان النامية اقتصاديا وسياسيا وفكريا . الا انه الى جانب التفاوت فى اتجاهات العلوم الاجتماعية ثمة اتجاه يتسم بطريقة شاملة لحل المهام القائمة . لقد فقد علم الاستشراق وعلم دراسة افريقيا وعلم دراسة امريكا اللاتينية ، مثلا ، الطابع الاكاديمى الصرف السابق الى درجة كبيرة ، واكتسبت هذه العلوم نهجا سياسيا وتركز فى دراسة مواضيع عديدة تتعلق بالحياة المعاصرة للدول النامية .

٢ ـ اتجاهات البحوث

يتخصص العلم البرجوازى فيما يتعلق بالبلدان النامية فى مواضيع تنقسم الى بحوث تطبيقية وصياغة نظريات فى التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ان مهمة البحوث التطبيقية هى ، عادة ، تقديم مساعدات عملية للاحتكارات والمنظمات السياسية والمؤسسات المنفردة فى حل المشاكل الثانوية . وان المواضيع التى تدرسها هى حالة الاسواق فى مختلف البلدان ، والعوامل والظروف التي تؤثر على مدى قدرتها الاستيعابية وتحليل الموارد الطبيعية والبشرية كما ونوعا ، وتقدير امكانية استغلالها والى غير ذلك .

وتركز اهتمام هذه البحوث فى الآونة الاخيرة بشكل خاص على مسائل دراسة ديموغرافية السكان والقوميات ودرجة تأثير العقائد الدينية والعادات والتقاليد على النظام فى الانتاج وانتاجية العمل . وترتبط مواضيع البحوث هذه ارتباطا وثيقا باحدث نظريات الاستعمار الجديد ، التى تحاول ان تجد تعليلا لسياسة الدول الامبريالية فى البلدان النامية .

بينت تجربة الستينات للدوائر الحاكمة فى الغرب ان سياسة الاحتكارات التى لا تراعى الظروف المحلية فى البلدان النامية تفضى فى آخر المطاف الى نتائج سلبية فى استراتيجية الاستعمار الجديد العامة . وقد اصبح واضحا ان عملية اعادة بناء الاقتصاد المتخلف فى البلدان النامية على الطريقة الرأسمالية ، بغية نشاطه الناجح فى نظام الرأسمالية العالمي ، لا تبيح تجاهل طائفة من الاعتبارات التى تؤثر تأثيرا كبيرا على التنمية الاقتصادية ، وتحول ، هى بمجموعها ، دون ان يحقق الرأسمال الاجنبى ارباحا . وبينت البحوث فى هذا الصدد انه من الضرورى ازالة العقبات الجوهرية فى مجال «العامل البشرى» . ويشير علماء الاقتصاد البرجوازيون فى مقدمة هذه العقبات الى وجود العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الاقطاعية وشبه الاقطاعية التى تعرقل نشاط الناس الانتاجى واستخدام المعدات والاجهزة الحديثة فى الانتاج وغير ذلك . وبهذا الصدد يصر العلم البرجوازى بالحاح على ضرورة خلق «قاعدة اجتماعية» تناسب اشكال واساليب الانتاج الرأسمالي المعاصرة .

ويعود مرجع اهتمام العلم البرجوازى «بالعامل البشرى» والقضايا الاجتماعية الى ان للرأسمال الاحتكارى مصلحة فى توفير الايدى العاملة المتنوعة فى البلدان النامية ، وتوفر درجة معينة من تأهيل العمال ، وظروف معيشتهم الطبيعية ، من وجهة نظر ارباب العمل . وفى هذا الصدد ينفضح امر النداءات «باعلان الحرب» على الجوع والفقر والامية فى البلدان النامية ، تلك النداءات التى يزعمون انها تتسم بطابع «انسانى» صرف . فىالواقع ، تختفى وراء هذه النداءات ، قبل كل شىء ، المصالح الانانية للاحتكارات ومساعيها لكسب الارباح عبر استغلال السكان المحليين ، مستعينة باحدث الاساليب .

وتشغل البحوث التى تحلل الجوانب المختلفة لنشاطات الدولة والقضايا الفكرية مكانا بارزا بين البحوث النظرية التى يقوم بها العلماء الغربيون حول البلدان النامية . وترتبط هذه البحوث المكثفة ارتباطا وثيقا بالنجاحات التى احرزتها حركة

التحرر الوطنى وبالاخفاقات التى اصابت سياسة الاستعمار الجديد .

نذكر على سبيل المثال ان العلماء البرجوازيين يجتهدون اجتهادا كبيرا فى البحث عن وسائل وامكانيات للتخفيف من الخلافات فى العلاقات بين الدول الرأسمالية الراقية والدول النامية . ولهذا السبب صدرت كتب عديدة تبحث فى قضايا النزاعات بين الامم . ورغم ما طرأ من بعض التطور على نظرات العديد من العلماء البرجوازيين فيما يتعلق بطبيعة العلاقات بين الدول ، فانهم لا زالوا بعيدين عن ادراك اساسها الموضوعى .

ان النظريات التالية هي اساس استنتاجات العلماء البرجوازيين بصدد اسباب الخلافات بين «العالمين» : نظرية «الشعوب الفقيرة والغنية» ونظرية «المثالية الثورية» ، ونظرية «الاحتجاج» ، وما شابهها . انهم يدعون ان البلدان النامية هى بالذات السبب فى «تعقيد» علاقات البلدان النامية بالغرب الرأسمالى ، لأنها تنتهج سياسة خارجية «غير واقعية» . واما الاستنتاج النهائى الذى يتوصل اليه العلم البرجوازى فهو فى غاية البساطة : على البلدان النامية ان تغير الطابع المعادى للامبريالية لسياستها الخارجية ، وتجعلها اكثر ولاء للبلدان الغربية .

ومما يتسم به الكثير من العلماء الغربيين هو انهم يعتبرون اختلاف الاعراق ونفسيات القادة والخرافات التي تؤمن بها «النخبة القيادية» وغير ذلك اسبابا «للنزاعات» .

ويطرح العلماء البرجوازيون عوامل روحية ونفسية وثقافية فى المقام الاول . يتصف بهذا الموقف خاصة ممثلو المدرسة الاجتماعية النفسية المثالية الامريكية والانجليزية . وان المواضيع الرئيسية فى بحوثهم هى مسائل الاجناس والاعراق والحزازات القومية ، والانانية القومية ، ونفسيات الامم عامة وبعض ابنائها خاصة ، وغير ذلك من «العوامل» المماثلة ، التى تؤثر ، كما يزعمون ، تأثيرا حاسما على طبيعة وسمة العلاقات الدولية . كما ان من مهام بعض العلماء البرجوازيين مسألة توضيح بواعث

هذه الاعمال او تلك التى تقوم بها البلدان النامية خلال ممارستها لسياستها الداخلية والخارجية .

عندما كان هـ . كانتوفسكى الباحث العلمى من المانيا الغربية يشير الى الاهتمام المتزايد بهذا النوع من المعطيات العلمية ذكر انه من الضرورى ان تكون طريقة الدراسة الاجتماعية اي احصائيات المجتمع ، طريقة اساسية في البحوث التى تتناول البلدان النامية . انه يعتبر ان وظيفة احصائيات المجتمع تنحصر فى جمع وتنظيم وتحليل مختلف المعطيات وتقديمها فيما بعد للمؤسسات والدوائر المعنية * . يقترح بعض علماء الاجتماع دراسة نشاطات النخبة السياسية فى الدول الفتية بصورة اوسع وانشط . وانهم يؤكدون بان نتائج هذه البحوث تعتبر «مساعدات لا تقدر بثمن» لسياسة بلدان الغرب الخارجية ، لانها تتيح الفرصة لها لايجاد «الاسباب» لاتخاذ قيادة هذه البلاد او تلك للقرارات السياسية وادراك بواعثها ** . وفى رأيهم ان مسألة جمع معلومات عن ماضى القادة السياسيين ودرجة ايمانهم الديني وهواياتهم وميولهم الشخصية وما شابه ذلك ، مثلا ، هى مسألة ذات اهمية كبيرة .

لقد حاول الباحث السياسى الانجليزى ر . هوبكينس ، مثلا ، على اساس تحليل معلومات من هذا القبيل عن ١١٠ من الموظفين الكبار واعضاء البرلمان في تنزانيا ، ان يكشف عن دور الربط بين الصفات الشخصية والنظام السياسى فى البلاد *** .

ولا يسعنا فى هذا الصدد الا ان نذكر المقال الذى ورد فى المجلة الاسبوعية «تسايت» الصادرة فى المانيا الغربية ، والذى اشار الى ان استخبارات الدول الغربية غالبا ما تلجأ الى تجنيد

---

* H. Kantowsky. Indien, Gesellschaftsstruktur und Politik. Frankfurt am Main, 1972, S. 187 u. f.

** G. Hauck. Die politischen Führungsschichten in den neuen Staaten Schwarz Afrikas. Regensburg, 1965, S. 5.

*** R. F. Hopkins. Political roles in a new state. Tanzania's first decade. London, 1971.

بعض علماء الاجتماع والمختصين بالبلدان النامية * .بالاضافة الى ان بعض العلماء انفسهم يشيرون مباشرة الى الصفة الخاصة التى تتميز بها بعض البحوث : «ان العلم الامريكي يقدم معلومات بواسطة هذه الدراسات لزبائنه حول مجتمعات البلدان النامية اكثر بكثير من تلك المعلومات التى تتوفر لمن يحكمون هذه البلدان شكليا» * * .

٣ ـ نظريات الاستعمار الجديد

يحاول الاستعمار الجديد جعل التيارات الثورية للحركات الوطنية تيارات «هادئة» يشرف عليها او يجعلها تتلاشى نهائيا . انه يستخدم وسائل عديدة لتحقيق هذا الهدف ، نذكر من بينها الحيل النظرية المتنوعة التى تلعب دورا جوهريا في هذا المجال . وبهذا الصدد فانه من المهم جدا ان نمعن التفكير فى مسألة : ما هى نظريات الاستعمار الجديد ؟

نستطيع ان نعرّفها بايجاز بانها نظريات برجوازية واصلاحية تبرهن على ان الاحتفاظ بالبلدان التى تحررت من السيطرة الاستعمارية داخل نطاق الاقتصاد الرأسمالى العالمى ضرورة لا بد منها ، كما انها تقترح وسائل واساليب لتحقيق هذا الغرض . لقد ظهرت هذه النظريات فى الفترة التى اعقبت انهيار النظام الاستعمارى . وانها تشمل المجالات الاقتصادية والسياسية والفكرية والقضايا الاجتماعية فى البلدان النامية . وهى تبشر وتروج بعبارات متنوعة ومتعددة لطريق التطور الرأسمالى ، واصلاح النظام الاجتماعى للدول الفتية على شاكلة النظام فى الدول الغربية وتنفى نفيا قطعيا اتجاه التطور الاشتراكى ، وتساند خلق ركيزة اجتماعية جديدة للامبريالية فى البلدان المتحررة .

---

* «Die Zeit» (Hamburg), 20. XII. 1968.

** «Die Sozialwissenschaften in der Strategie der Entwicklungspolitik». Frankfurt am Main, 1970, S. 162.

وهكذا فان الاهداف الاستراتيجية للاستعمار الجديد هـــى التى تعين ظهور ووظيفة نظرياته هذه . ولا بد من ان نشير الى ان مصطلح «النظرية» هو مصطلح جامع فى هذه الحالة ، اذ ان نظريات الاستعمار الجديد من الناحية الشكلية خليط من الافكار والمبادئ والمفاهيم البرجوازية والاصلاحية التى تدافع عن النظام الاستعمارى ، وعملية «التحرر من الاستعمار» على النمط الامبريالى وسياسة الامبريالية المعاصرة ازاء البلدان النامية .

يمكن للمرء ان يقسم نظريـــات الاستعمار الجديد الى مجموعتين رئيسيتين . المجموعة الاولى هى انواع من نظريـــات ومفاهيم وموضوعات ومبادئ برجوازية واصلاحية مخصصـــة للبلدان النامية ، مثل : «زوال الامبريالية زوالا ذاتيـا» و«تغير الرأسمالية» و«المجتمع الصناعى» و«التقارب» و«انسجام المصالح» و«الاقتصاد المختلط» و«الاشتراكية الديمقراطية» و«الاشتراكيـــة الوظيفية» وغيرها . والمجموعة الثانية هى نظريات ومفاهيم تعمد مفكرو الاستعمار الجديد في خلقها ، وهى «الروابط المتبادلـــة» و«الشركاء» و«المبدأ الثنائى» و«التجديد» و«التنمية الاقتصاديـة» و«النخبة» و«القيادة السياسية» وما شابهها .

ذكرنا فيما تقدم ان الاستعمار الجديد يتعرض الى تغييرات مستمرة . وتبعا لذلك تتطور نظرياته . فقد اضطر المفكـــرون البرجوازيون والاصلاحيون الى ان يراعوا حقيقة فشل نظرياتهـــم فى مضمار الاستعمار الجديد ، ذلك الفشل الذريع الذى اصابهـا نتيجة لتعاظم جبروت ومكانة النظام الاشتراكى العالمى ، وتعمق حركات التحرر الوطنى وانتشارها على نطاق واسع .

ويؤثر ازدياد عدد البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى تأثيـرا حاسما على تطور نظريات الاستعمار الجديد ، اذ ان اتجاه التطور الاجتماعى ، سواء اكان رأسماليا ام اشتراكيا ، يعتبر عاملا من اهـــم العوامل التى تجعل الاستراتيجية الامبريالية تختلف ازاء مجموعتين من الدول الفتية ، وتختلف تبعـا لذلك النظريات التى تخدم هذه الاستراتيجية .

ورغم ان نظريات الاستعمار الجديد تشمل مجالات مختلفـة ومتنوعة فى حياة البلدان النامية ، فان ثمة ارتباطات وثيقـــة

جماعية وثنائية بينها . نذكر على سبيل المثال مجال الاقتصاد ، حيث تعرض على البلدان التى كانت مستعمرات او شبه مستعمرات فى السابق نظريات حول طرق مختلفة لتطورها الاقتصادى ، ومن ضمنها النظريات التالية : «التنمية الاقتصادية» و«موارد التراكم» و«تطوير الزراعة» و«التصنيع» و«مكافحة البطالة» و«اعادة توزيع المدخولات» و«التطور المبني على اساس الروابط الخارجية» وغيرها . ان كل هذه النظريات توحّد بمفهوم «التجديد» او «استراتيجية التطوير» الذى يعبر فى نهاية المطاف عن سياسة الاصلاحات الموجهة نحو اضعاف حركات التحرر الوطنى ، وتثبيت طريق التطور الرأسمالى ، واستبعاد التدابير الجذرية للتغلب على مصاعب التنمية . وعندما تتناول هذه المجموعة من نظريات الاستعمار الجديد البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى فانها تكتسب جوانب جديدة تؤكد ان كل الاختلافات فى التطور الاقتصادى للبلدان المتحررة لا تعدو ان تكون اشكالا مختلفة للتطور الرأسمالى .

ان الهدف النهائى للمدافعين عن نظريات الاستعمار الجديد الاقتصادية هو تثبيت البلدان النامية كجزء لا يتجزأ من الاقتصاد الرأسمالى العالمى بمجموعه . لهذا السبب بالذات نجد ان هذه النظريات قد تطورت خلال السنوات الماضية من موقف المعارضة لتطوير المستعمرات السابقة والحفاظ على تأخرها الى موقف التأكيد على سياسة تصنيع هذه البلدان بهذه الاشكال او تلك وغرس وتشجيع الرأسمالية المحلية ، شريطة ان يشرف المستعمرون الجدد ، بطبيعة الحال ، على كل هذه العمليات لصالحهم .

تتضمن نظرية «التصنيع» ، مثلا ، قيام بعض فروع الانتاج (الصناعة التحويلية بالاساس) فى البلدان النامية . وتقترح مزيجا من شكلين لتنفيذ النظرية : نقل بعض المؤسسات من البلدان الراقية وانشاء فروع للمؤسسات الضخمة . من الوهلة الاولى نلاحظ ان هذه الخطط لا تتعارض ومهام الدول الفتية ، بيد انها ، فى الحقيقة ، تؤمن مصالح الاحتكارات . لقد صرح ممثل احدى الشركات الالكترونية الضخمة فى الولايات المتحدة الامريكية

ان شركته تقيم مشاريع فى سنغافوره لان «القوة العاملة هناك تساوى دولارين فى اليوم وليس فى الساعة ؛ اضافة الى ان الشركة معفية من الضرائب خلال خمس سنوات * .

وفى المجال الاجتماعى تبشر نظريات الاستعمار الجديد بضرورة تحقيق «السلام بين الطبقات» فى البلدان النامية وانتشار الايديولوجية الاصلاحية الانتهازية فيها . وفى نفس الوقت لا تصور هذه النظريات العمليات الثورية فى البلدان المتحررة الا على انها الاصطدامات بين «النخبة» والجماهير . ان ظهور هذه المجموعة من النظريات ظاهرة جديدة نسبيا . انها تشهد على اعتراف العلم الغربى بحقائق ازدياد التباين بين الطبقات في البلدان النامية ، بينما كان يتجاهلها في السابق . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى انها تعبر عن قلق المستعمرين الجدد عن ان خيوط الاشراف على تطور العمليات الاجتماعية في الدول الفتية اخذت تفلت من ايديهم .

وثمة نظرية مثالية ذاتية يروج لها الاستعمار الجديد فى البلدان النامية فى اشكال جديدة ، وهى نظرية «الثنوية الاجتماعية» التى تجعل المجتمع التقليدى والمجتمع المعاصر على طرفى نقيض . وتصور هذه النظرية الصراع الطبقى على انه الاصطدامات بين مجموعات قبل الرأسمالية ومجموعات رأسمالية ، وتجعل المجتمع «الزراعى» والمجتمع «الصناعي» على طرفى نقيض . وهدفها من وراء ذلك الدفاع عن الرأسمالية فتؤكد ان رسالتها هى رسالة تقدمية .

وهكذا فان هذه النظريات تتجاهل الصيغة الاساسية – «التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية» وتنفى مسألة الصراع الطبقى ، وتحرف اسباب التخلف الاجتماعى والاقتصادى فى محاولة لجعل صفحات الاستعمار القديم والجديد بيضاء . ان المغزى العام لهذه المجموعة من النظريات هو خلق ظروف اجتماعية للتطور الرأسمالى ، والنضال ضد الاشتراكية العلمية .

وتفرض نظريات الاستعمار الجديد ، فى اشكالها الليبرالية

---

* «Newsweek», 14.V.1973, p. 46.

الاصلاحية على الدول الفتية افكارا حول «مجتمع الرفاه العام» ، «التطور الاخلاقي» و«الاكمال الاخلاقي» و«الاشتراكية الوظيفية» ، وغيرها . وما دام اصحاب هذه الافكار يؤكدون ان الرأسمالية والشيوعية «لا تصلحان» لتطور البلدان النامية ، وينادون فى الوقت ذاته بالقيام باصلاحات داخل نطاق المجتمع البرجوازى ، فانهم فى الواقع ، راغبين ام آهبين ، يدافعون عن طريق التطور الرأسمالى ، وهذا هو بالذات ما يتفق ومصالح المستعمرين الجدد * .

وفى المجال السياسى تقترح نظريات الاستعمار الجديد هذه على البلدان المتحررة شكلا من النظام السياسى ، من شأنه ان يعرقل مواصلة تطور حركات التحرر الوطنى ، ويؤمن الاشراف على العملية الثورية «من اعلى» . ولهذا فانها طافحة بافكار معاداة الشيوعية والاتحاد السوفييتى ، والتعصب القومى الرجعى وبافكار تقول عن ان الماركسية «قد ولى زمنها» وغير ذلك .

انبثقت هذه المجموعة من النظريات بالاساس من المبدأ الذائع الصيت «قطع الطريق امام الثورة الاجتماعية» الذى تمت صياغته فى اوائل الستينات ، وقد ساهم فى وضعه أ . داليس ، الرئيس السابق للمخابرات المركزية الامريكية . ونجمت عن هذا المبدأ ، مثلا ، نظرية حديثة هى نظرية «القيادة السياسية» التى تجعل دور «الشخصية القوية» دورا مطلقا في استقرار الانظمة فى البلدان النامية .

وعلى العموم فان ظهور نظريات الاستعمار الجديد يعكس حقيقة ان مجالات سيطرة الامبريالية فى البلدان النامية تتقلص باستمرار ، كما يعكس التأثير الحاسم للاشتراكية العالمية على الاوضاع العالمية ومواصلة تطور الثورات التحررية الوطنية .

---

* C. K. Wilber. The Soviet model and underdeveloping countries. University of New Carolina Press, 1969; G. Adler-Kerlson. Funktionssocialism. Lund, 1970.

٤ ـ العلم والدعاية

ان السمة التى تميز التوسع الايديولوجى المعاصر للدول الامبريالية هى محاولة اخفاء الاهداف الحقيقية للاستعمار الجديد فى البلدان المتحررة . ان الاعمال التى تبدو من الوهلة الاولى انها تتناول المسائل الاقتصادية الصرف ومسائل الثورة العلمية التكنيكية وعلم الاجتماع والتاريخ والقانون وغيرها ، هى فى الواقع تدافع كلها عن الرأسمالية .

تحاول دراسات علماء الغرب التاريخية تصوير المراحل التى مرت بها البلدان النامية قبل الاستعمار وخلال سيطرته بشكل يتلاءم ومصالح الدول الاستعمارية السابقة . ويتم بطريقة مماثلة بحث قضايا تطور الشعوب المتحررة الثقافى (بصورة رئيسية من وجهة نظر علم الاجناس البشرية وعلم الاثنوغرافيا) ، وكذلك المسائل الاجتماعية والاقتصادية والحقوقية والسياسية . ومن المواضيع التى يفضلها العلم البرجوازى موضوع تبرير سياسة الاستيلاء على المستعمرات ، والبرهنة على ان السياسة الاستعمارية للامبريالية تتسم «بطابع تبشيرى» وان دورها في تطور شعوب البلدان النامية دور مفيد . ويحاول اصحاب هذه «الاعمال» ان يثبتوا ان الدول الاستعمارية السابقة ليست مسئولة عن الاضرار الاقتصادية والمعنوية والسياسية التى الحقتها بالبلدان النامية .

يحاول ب . ت . باوير ، البروفسور فى الاقتصاد فى جامعة لندن ان يبرهن ، مثلا ، على انه من الممكن تماما الجمع بين النظام الاستعمارى والتقدم الاقتصادى . ولهذا فان تصفية النظام الاستعمارى ليست مقدمة من المقدمات الملازمة للتطور الاقتصادى . * ولاثبات صحة فكرته هذه استند الى تجارب الولايات المتحدة الامريكية وكندا واستراليا وزيلندا الجديدة ، التى تطورت ، كما يزعم ، فى الوقت الذى كانت فيه مستعمرات لبريطانيا العظمى . الا انه يتجاهل حقيقة هامة هى ان كل السكان

---

* P. T. Bauer. Dissent on development. Studies and debates in development economics. Cambridge – Massachusets,. 1972, p. 148.

الاصليين تقريبا في هذه البلـــــدان تعرضوا للابادة ، وان «الانجازات» الاقتصادية التى حققتها هى بالاساس نتيجة لنشاطات المهاجرين من اوروبا .

ودافع ت . مولنار ، البروفسور فى الادب الفرنسى فى معهد بروكلين ، دفاعـــا حماسيا عن النظام الاستعمارى * . فهـــو يعتقد ان الدول الاستعمارية السابقة لا تتحمل المسئولية سوى عن خطأ واحد ارتكبته ، وهو انها «حررت» المستعمرات بسرعة * * . اما الباحث الامريكى ر . و . هوف فانه لا ينفى «بعض نواقص» النظام الاستعمارى ، ولكنه يعتقد ان هذا النظام عمل على تقدم شعوب المستعمرات تاريخيا ، واذا كان من الممكن «تطهيره» مـن التمييز العنصرى والغزو ، فلا يجب «الغاءه فى افريقيا ابدا ، على الاقل فى ايامنا هذه» * * * .

كمـــا يزعم الباحثـــان الفرنسيـان ب . اوفـان * * * * وم . ا . سيكار * * * * * دون وجل ان النظام الاستعمارى افضى الى انتشار التمدن بين شعوب المستعمرات «وانعم عليها بالخيرات» .

وان البحوث التى يقوم بها بعض العلماء البرجوازيـــن فى ميدانى علم الاجناس البشرية وعلم الاثنوغرافيا هى من الاشكال المخفية اكثر من غيرها فى الصراع الفكرى ضد الحركة المعاديـــة للاستعمار والامبريالية فى البلدان النامية . انهـــم لا يتخلون عن مبدأ عدم التكافؤ العنصرى بين الشعوب والقوميات ، ولكنهـــم يفسرونه بواسطة علم النفس . وبهذه المناسبة نقول ان هـــذه الطريقة فى البحث يلجأ اليها كثير من الباحثين فى امريكا واوروبا الغربية .

يعترف انصار هذه المدرســـة شكليا انه لا اختلاف بين مجموعات الناس المتنوعـــة من الناحيـــة البيولوجية ، ولكنهم

---

* Th. Molnar. Africa – a political travelogue. New York, 1965, p. 281.

* * المصدر السابق ، ص ٢٨٦ .

* * * R. W. Howe. The African Revolution. London, 1969, p. 122.

* * * * P. Auphan. Histoire de la décolonisation. Paris, 1967.

* * * * * M. Y. Sicard. La contrerévolution africaine. Paris, 1967.

يؤكدون ، الى جانب ذلك ، ان الاحوال النفسية و«الطباع» و«نماذج ثقافة» مختلف الشعوب ، التى تتكون خلال عملية التربية ، مختلفة وليست على درجة واحدة . فهم يزعمون ان لبعض الشعوب نموذج ارقى ، وللبعض الآخر نموذج ادنى ، مع العلم انه ليس فى وسعها ان تغير من هذا النموذج . ويستدلون من ذلك ان مطلب المساواة بين جميع الشعوب هو مطلب غير واقعى ، وان لبعض الشعوب حقا «معنويا» للسيطرة على الشعوب الاخرى .

يرغم ضعف النظريات العنصرية التى يطرحها العلماء البرجوازيون على اساس معطيات علم الاجناس البشرية ، التى يدحضها اى انتقاد جدى والتى اثبتت حياة الشعوب المتحررة بطلانها ، يرغم هذا الضعف العلماء البرجوازيين ان يركزوا جهودهم فى البحث عن حجج وبراهين «علمية» جديدة فى علم الاثنوغرافيا . ولهذا فقد نشط الباحثون البرجوازيون الرجعيون فى علم الاثنوغرافيا نشاطا خاصا فى ايامنا هذه . والى جانب ذلك فانه يجرى بعض «التجديد» لعلم الاجناس البشرية وعلم الاثنوغرافيا تحت تأثير نهج يرمى الى اصطباغ كل العلوم الانسانية بصبغة سياسية * .

لقد وسعت هذه العلوم نطاق حدودها التقليدية فى التحليل الى ابعاد كبيرة ، واخذت تتناول بحوثها المجتمعات الطبقية للشعوب المعاصرة ، وهى تركز تركيزا خاصا على الجوانب الثقافية والاجتماعية من حياة هذه الشعوب .

يرتبط هذا التطور فى المقام الاول بخروج هذه الشعوب الى الميدان العالمى ، تلك الشعوب التى كان يعتبرها الغرب حتى فى الماضى القريب شعوب «ما قبل التاريخ البشرى» او شعوبا «بدائية» . يختار العلماء البرجوازيون بعض الوقائع من حياة هذه

---

* لقد كشف علماء الدول الافريقية الفتية فى كلماتهم التى القوها فى مؤتمر العلماء الاجتماعيين العالمى الرابع والعشرين المنعقد فى آذار (مارس) عام ١٩٧٤ فى مدينة الجزائر ، كشفوا القناع دون رحمة عن علم الاثنوغرافيا المزعوم الكاذب ، واشاروا الى ان هذا العلم يخدم دائما المستعمرين مقدما لهم فقط معلومات عن الشعوب التى سيطروا عليها (صحيفة «المجاهد» ٢١-٣-١٩٧٤) .

الشعوب ويفسرونها حسب هواهم ، محاولين صياغة نظام معين للافكار والمقاييس الاجتماعية والفلسفية «لتقدير» هذه الشعوب .

نذكر على سبيل المثال ان ف . فرويند ، الباحث البرجوازى من المانيا الغربية ، الذى توصل الى الاستنتاجات التالية بعد ان كان يبحث مسألة الترابط بين ثقافة الشعوب العربية وتخلفها الاقتصادى والفنى : ان العائق الرئيسى فى سبيل الشعوب العربية نحو تقدمها الفنى هو «التخلف الثقافى» ؛ واذا ارادت هذه الشعوب ان تقترب من المستوى الثقافى فى البلدان الغربية ، لا يكفى ان تطور معارفها الفنية ، بل عليها ان تطور كذلك «تفكير كل فرد منها» * . وهو يعتقد ان السمة التى يتسم بها التخلف الثقافى والتى تلازم هذه الشعوب هى عدم قدرتها على التفكير بالصيغ العلمية المجردة ، والذى يعيق هذه العملية هو عدم تطور لغتها ، وبالذات «المبدأ اللغوى للنسبية» ** . وقد ذهب فرويند الى ابعد من ذلك والف سُلّما «للمقاييس التقريبية» التى تمكن من تكوين فكرة موضوعية ، على حد قوله ، عن مستوى التطور الثقافى لشعوب البلدان النامية . وتتضمن هذه المقاييس مؤشرات ، مثل الاحساس بجمال الطبيعة ، والموقف من نظام حركة المرور ، والقدرة على تدبير الامور المنزلية بصورة اقتصادية ، والمحافظة على المواعيد ، وما شابه ذلك *** . فى الواقع ، ان هذه البحوث كلها لهذا العالم من المانيا الغربية هى بحوث «علمية» فى الظاهر فقط وتفوح منها رائحة الروح العنصرية السافرة .

بيد ان المسألة ليست مسألة ضلال هذا العالم البرجوازى ام ذاك . ان هذه البحوث تكون اساس النظريات المدعوة الى اخفاء الاسباب الحقيقية التى تمنع تقدم الدول الفتية المتجهة نحو التطور الاقتصادى والفنى ، وهى سيطرة المستعمرين فى الماضى القريب وسياسة النهب والسلب التى ينتهجها الرأسمال الاحتكارى فى وقتنا الراهن . ليس هذا وحسب . فان هذه

---

* W. S. Freund. Unterentwicklung in strukturalistischer Sicht. «Aspekte der Entwicklungssoziologie». Köln – Opladen, 1969, S. 519.

** المصدر السابق ، ص ٥٢٩ .

*** المصدر السابق ، ص ٥٣٣–٥٣٦ .

النظريات مدعوة الى منع الوقوف موقفا ثوريا من حل المشاكل المتصلة بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية فى هذه البلدان .

هذا وان ابحاث العلماء البرجوازيين المتعلقة بمسائل التغلب على تخلف البلدان النامية ذات طابع فكرى خاص . انهم يحاولون من وراء بحوثهم وما ينجم عنها من استنتاجات ان يبرهنوا على بدائية العالم الثقافى والروحى لشعوب هذه البلدان ، وان يجعلوها تستوعب مجموعة النظريات الفكرية والسياسية السائدة فى الغرب . ويؤكد بعض العلماء ، مثلا ، ان روحية سكان البلدان النامية تختلف اختلافا شديدا عن روحية الناس فى البلدان المتطورة صناعيا . ويدعون انه بينما تتسم افعال الناس فى البلدان الراقية بالتعقل والعقلانية حيث يتجسد ذلك فى مبادراتهم ونشاطهم فى العمل ، يجدون ان ما يلازم الناس فى البلدان النامية هو عدم طموحهم الى توفير الخيرات المادية وعدم رغبتهم فى الحصول على فوائد معقولة من وراء نشاطاتهم . ويزعم الباحثون البرجوازيون ان الدوافع الرئيسية لافعال هؤلاء الناس هى القيم الدينية والصوفية التى تجعل قيم العالم المادى قيما ثانوية * . وانهم بعد ان يتهمون شعوب البلدان النامية ، كذبا وبهتانا ، «بالكسل» الذى يلازمهم (فروبند) وايمانهم بالقضاء والقدر (م . هيرنيه) ** وغير ذلك من العيوب ، يتسرعون فى التوصل الى استنتاج ، مفاده ان شعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية لا تطمح الى الابداع واخضاع الطبيعة وتوفير الخيرات المادية . ويمضى البدو من رجال العلم الغربى فى ادعاءاتهم هذه فيقولون ان الناس فى هذه البلدان «فى الغالب لا يرغبون فى الكدح» *** .

وثمة مجموعة اخرى من البحوث ، تعالج اسباب تخلف البلدان النامية اقتصاديا ، لا تختلف الا قليلا من ناحية محتواها الرجعى عما تقدم من «نظريات» . يدعى العلماء

---

* «Entwicklungspolitik. Handbuch und Lexikon», S. 58.

** M. Guernier. La dernière chance du tiers monde. Paris, 1968 p. 74.

*** «Entwicklungspolitik. Handbuch und Lexikon», S. 58.

البرجوازيون ان مصيبة هذه البلدان الرئيسية هى انها فى طبيعتها مجتمعات جامدة لا تشبه مجتمعات الغرب التى هى فى حركة دائمة . ويزعمون ان مجتمع الحركة الدائمة هذا (الغربى) يتسم بشكل اكثر رقيا وعقلانية للنظام الاجتماعى والسياسى ولنظام الدولة . واما «المجتمع الجامد» فانه حافل بالثنوية التى ينجم عنها عدم المثابرة وعدم التفكير فى افعال الافراد فيه * .

وتتضمن قائمة طويلة الصفات الرئيسية التى تنقص ، حسب زعم العلماء البرجوازيين ، المجتمعات «الجامدة» او«السلبية» ، واشاروا بصورة خاصة الى انعدام «العوامل المساعدة للتطور الديناميكى» التالية فيها : الفردية وروح المبادرة والاستعداد للمجازفة وردود الفعل على «الدوافع» التى تحرك السوق ، وغير ذلك من «الصفات الايجابية» التى يتميز بها المجتمع الرأسمالى . ثم ان هؤلاء العلماء ينشرون بنشاط فكرة ، مفادها ان مصير شعوب البلدان المتحررة هو التخلف الدائمى ، ما لم تستوعب الصفات النموذجية التى يتسم بها المجتمع الرأسمالى الغربى وتكتسب العناصر النفسية والاجتماعية والاقتصادية التى تتميز بها الرأسمالية ، هذه العناصر بالذات التى يحملها ممثلو الرأسمال الاجنبى لهذه البلدان .

وهكذا فان المدافعين عن المجتمع «الديناميكى» يواظبون على الادعاء بالحاح انه من الضرورى ان يعتبر المرء الرأسمالية وسيلة فعالة وحيدة لمكافحة التخلف . ومما يشهد على الطابع الكاذب المزعوم لنظرية الاستعمار الجديد التى يقسم العلماء البرجوازيون العالم المعاصر بموجبها الى مجتمعات «جامدة» و«ديناميكية» ، مع العلم انهم لا يذكرون البلدان الاشتراكية ولا يتطرقون الى اسباب تطورها الهائل فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، مما يشهد على ذلك هو ان بعض علماء الغرب ينتقدون هذه «النظرية» انتقادا شديدا .

---

* راجعوا بحوث العلماء الالمانيين الغربيين فيما يتعلق بالمجتمعين «الجامد» و«الديناميكى» «Entwicklungspolitik. Handbuch und Lexikon», S. 166–172.

نذكر على سبيل المثال ان ف . دوفى ، الباحث فى علم الاجتماع من المانيا الغربية يصف هذه النظرية وما يصاحبها من الصيغ حول المجتمعات «الجامدة» و«الديناميكية» بانها مختلقة وباطلة علميا . وهو يعتقد ان لتاريخ تطور المجتمع «الديناميكى» صورة غير تلك الصورة التى يرسمها الكثير من الباحثين . ويشير ، مثلا ، ان «ديناميكية» تطور المانيا من الاقطاعية الى الرأسمالية كانت فى جوهرها ديناميكية ازدياد فقر المجتمع وتفاوته الطبقى ، «وان هذه «الديناميكية» ارغمت مئات الآلاف من الناس على الانتقال من الجزء الزراعى من المانيا الشرقية الى مقاطعة رور بسبب خوفهم من الجوع ، والجور وانعدام الحقوق وعدم امتلاكهم للاراضى فى ظل الملكية الاقطاعية الكبيرة * . كان الناس هناك يقومون باى عمل كان ، خوفا من ان يموتوا جوعا . ويطور ف . دوفى اراءه هذه الى يومنا هذا ، ويؤكد ان الناس فى المانيا الغربية التى تتطور بصورة «ديناميكية»، لا يشعرون بالامن والاستقرار ، ويخامرهم شعور بالقلق لما سيحمله الغد لهم .

هذا وان «نظريات» تخلف شعوب البلدان النامية ، التى يطرحها العلماء البرجوازيون ، لا تساعد باى حال من الاحوال على حل المشاكل الحقيقية للتطور الاجتماعى والاقتصادى التى تعانى منها هذه الشعوب . ان مهمة هذه «النظريات» اخفاء الاسباب الحقيقية التاريخية والاجتماعية والاقتصادية للتخلف ، وتجريد عملية تطور الدول المتحررة من مضمونها الاجتماعى . والى جانب ذلك ، فان المدافعين عن الاستعمار الجديد وهم يدعون ان شعوب البلدان المتحررة هى شعوب عاجزة ، يواظبون على ان يفرضوا عليها بالحاح واصرار الفكرة القائلة بانها لا تستطيع ان تحلم بالتغلب على تخلفها دون مساعدة الدول المستعمِرة السابقة والدول الرأسمالية الراقية .

والجدير بالذكر بهذا الصدد ان العلم البرجوازى يهتم اهتماما كبيرا «بانتقاد» نفس مفهوم «الاستعمار الجديد» . كان

---

* F. Duve. Der Rassenkrieg findet nicht statt. Düsseldorf – Wien, 1971, S. 112.

ب . كروزيه الباحث الانجليزى من الباحثين الاوائل الذين نشطوا فى هذا المضمار فى عام ١٩٦٤ . لقد صرح بصورة قطعية ان كل الاحاديث عن الاستعمار الجديد هى من تخيلات الشيوعيين * . واكد ت . هيغير العالم الامريكى ان الشيوعيين يستخدمون مصطلح «الاستعمار الجديد» كشعار «لبث روح العداء ضد الغرب بعد الغاء النظام الاستعمارى» * * .

يطور ب . ت . باوئير الفكرة القائلة ان مصطلح «الاستعمار الجديد» هو من «مخيلات الشيوعيين» ويتوصل الى «استنتاجات» قائلة ان هذا المصطلح يستخدم عن قصد فى الحالات التالية : أ – كوسيلة للاحتجاج عند فرض شروط تقديم المساعدات ؛ ب – للاصرار بالمطالبة على الغاء ما تسمى بالمساعدات المشروطة ؛ ج – للحصول على مساعدات متعددة الجوانب بحجة ان المساعدات الثنائية تتضمن خطر تغلغل الاستعمار الجديد * * * .

وحين ينفى العلم البرجوازى وجود الاستعمار الجديد فانه يتوخى من وراء ذلك تحقيق عدة اهداف ، اهمها هدف البرهنة على انه ليست هناك ضرورة لاعادة تنظيم العلاقات بين البلدان الرأسمالية الراقية والدول النامية بصورة جذرية ، وان البلدان المتحررة ينبغى ان تتطور تحت رعاية الدول الغربية .

ويدعى م . غيرنيه ، مثلا ، انه يستحيل ان تجد البلدان المتحررة مخرجا لها من الاوضاع القاسية التى تعانى منها سوى باسهام الولايات المتحدة الامريكية فى هذه العملية . ويضيف ان الاحتكارات الضخمة الاوروبية واليابانية تستطيع

---

* B. Crosier. Neo-colonialism. A Background Book. London, 1964, p. 75.

* * Th. Geiger. The conflicted relationship; The West and the transformation of Asia, Africa and Latin America. New York, 1967, p. 122.

* * * P. T. Bauer. Dissent on development. Studies and debates in development economics, p. 157-158.

ايضا ان تسهم الى جانب الاحتكارات الامريكية فى عملية تطوير البلدان المتحررة * .

وفى رأى هذا الباحث ان الشعوب الافريقية لا تستطيع ان تبلغ مستوى معيشة الشعوب الاوروبية . . . فى اواسط القرن الماضى ، الا فى عام ٢٠٠٠ ، وذلك فى حالة قبولها للمساعدات الامريكية ورفضها للاتجاه نحو الاشتراكية . ولهذا فانه يقترح على الافارقة (عدا سكان افريقيا الشمالية) ان يتحدوا فى مجموعة او مجموعتين ، ويتخلوا عن خطط تصنيع بلادهم ، ويركزوا جل اهتمامهم لتطوير الزراعة والخدمات .

واما البروفسور بيروا فانه يطرح خطة اخرى لتطوير العلاقات بين البلدان المتحررة والغرب . انه يعلق كل آماله على «مساعدات» واسهام بلدان «السوق الاوروبية المشتركة» فى تطوير هذه البلدان * * .

ويقترح مفكرو الاستعمار الجديد الذين يتميزون بدأب ومثابرة اكثر من غيرهم فى الدفاع عن الدول الامبريالية ، على هذه الدول ان ترسم سياسة واحدة تجاه البلدان النامية ، تهدف الى منع قيام انفجارات ثورية فى البلدان المتحررة . يقول ى . دينيرت الباحث من المانيا الغربية فى احد مؤلفاته انه على سياسة الغرب الخارجية «ان تجد وسائل وطرقا للتعاون مع البلدان النامية ، بحيث تجرى التغيرات فيها بصورة تدريجية ، وفى ظروف تحافظ فيها هذه البلدان على موقفها الحسن من الغرب» * * * .

وتحفل مؤلفات بعض الباحثين المرتبطين بدوائر الكنيسة بالرعب والخوف امام آفاق التحولات الثورية فى البلدان النامية . يؤكد مدير معهد العلوم الاجتماعية التابع للكنيسة البروتستانتية فى المانيا الغربية لشعوب البلدان النامية مثلا ان مشكلتها الرئيسية هى عدم وجود «الحقوق والحريات» التى تتوفر فى

---

* M. Guernier. La dernière chance du tiers monde, p. 212.

* * H. Perroy. L'Europe devant le tiers monde. Paris, 1971, p. 305.

* * * J. Dennert. Entwickungshilfe geplant oder verwatet? Bielefeld, 1968, S. 16.

الغرب ، وليست مشكلة تخلفها الاقتصادى . ويكرر اقواله هذه ميرتس ممثل منظمة مساعدة الالمان الكاثوليك «ميزيريور» فى مدينة آخين ومسئول عن الروابط بالصحافة والرأى العام ، يكرر اقواله ويصرح علنا انه ليس فى استطاعة الثورات ان تغير اى شىء فى حياة الشعوب .

ويؤكد هوف انه من السهل على الغرب ان يقنع «اصدقاءه» الافارقة «ان النظام الغربى هو افضل الانظمة الموجودة فى العالم رغم عدم اكتماله» * .

يرغم تعاظم اهتمام البلدان المتحررة بدراسة الاساليب الاشتراكية فى ادارة الاقتصاد ، وخبرات تطور الدول الاشتراكية ، يرغم العلماء البرجوازيين على ان يحاولوا التشهير بافكار الاشتراكية العلمية او احتكارها لتحقيق اهداف الاستعمار الجديد . يطرح الامريكى س . ك . اويلبير فى كتابه «النموذج السوفييتى والبلدان الضعيفة التطور» فكرة ، مفادها ان اسلوب الانتاج الاشتراكى ما هو الا «شذوذا تاريخيا» . وان زميليه فى العلم الانجليزيين أ . نؤوف وج . نيوت يحاولان بدورهما ان يبرهنا على استحالة وبطلان استخدام «التجربة السوفييتية» فى ظروف آسيا وافريقيا * * ..

وتنكب على هذه المواضيع اكثر فاكثر مجموعة كبيرة من «الخبراء بالنظرية الماركسية» و«الخبراء بالشئون السوفييتية» الذين يخدمون الرأسمال الاحتكارى . انهم يستندون فى نفيهم طريق التطور اللارأسمالى ، الى ادعاءاتهم بان تعاليم ماركس حول الاشتراكية تشمل البلدان الاوروبية وحدها ، مع العلم ان المؤلفين الغربيين لا يتورعون عن تزييف افكار ماركس تزييفا صريحا فى مسألة القوميات ومسألة المستعمرات . ومن الامثلة على ذلك «البحث العلمى» الذى قام به ش . افينيرى ، البروفسور من القدس .

---

* R. W. Howe. The African revolution, p. 290.

* * A. Nouv, J. Newth. The Soviet Middle East, a communist model for development. London, 1967.

فقد اخذ على عاتقه مهمة «شرح» اعمال ماركس وانجلس فى مسألة القوميات ومسألة المستعمرات من المواقع البرجوازية وبدأ «بحثه» متجاهلا عن وعى ومعرفة مجموعة بكاملها من اعمالهما التى تعكس وجهة نظرهما فى هاتين المسألتين .

من المعروف جيدا ان الافكار التى طرحها ماركس وانجلس عندما كانا يحللان الاوضاع فى النمسا والمجر وايطاليا وبولندا وايرلندا كونت نظرية الحركات الوطنية فى البلدان غير الاوروبية كذلك . ولكن البروفسور افينيرى يفصل عن وعى ومعرفة نظرات ماركس وانجلس فى مسألة المستعمرات عن تعاليمهما المتكاملة حول طرق تحرر البلدان المستعبدة تحررا سياسيا واقتصاديا ، ليدعى ان كلاسيكيى الماركسية لم يريا امكانيات التحرر الثورى للشعوب المضطهدة فى آسيا وافريقيا وتقدمها فى طريق الاشتراكية قبل انتصار الاشتراكية فى الدول المستعمِرة .

ووفق «الحجج» التى جاء بها هذا البروفسور البرجوازى ، يصل المرء الى استنتاج مفاده انه ما دامت الدول المستعمِرة السابقة – بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا – لم تصل بعد الى الاشتراكية ، فانه من السابق لاوانه ان تطرح البلدان المتحررة مسألة تطورها بالطريق الاشتراكى ، اذ ان ذلك ، على حد زعمه ، «يعارض» الماركسية .

ويلجأ «الخبراء بالماركسية» الى تزييف بعض اقوال ماركس او معانيها التى وردت فى مؤلفاته . فهناك ، حيث يدعو ماركس الى النضال الثورى ضد الاستعمار ، يدس المزيفون البرجوازيون صيغتهم الليبيرالية حول الاستعمار و«التجدد» ، التى يدّعون انها تعود الى ماركس .

وحين لا يستطيع العلماء البرجوازيون تحريف التعاليم الماركسية اللينينية حول طرق واساليب التقدم نحو الاشتراكية ، يلجأون الى وسائل اخرى . انهم يجتهدون اجتهادا كبيرا فى محاولتهم التأكيد على الفكرة التالية : اذا رغبت البلدان المتحررة فى ان تتجه نحو الاشتراكية ، فانها ينبغى ان تكون اشتراكية من نمط آخر ، وتتكيف للظروف والخصائص القومية فى هذه المنطقة الجغرافية او تلك .

٥ ـ مشكلة «الركيزة الاجتماعية»

يعتبر المستعمرون الجدد ان العائق الرئيسى فى طريق تنفيذ خططهم الاستراتيجية هو انعدام العلاقات الرأسمالية المتقدمة فى القارة الافريقية ، وضعف البرجوازية المحلية وقلة عددها نسبيا ، وضيق السوق المحلية ، الذى يحول دون توسع الرأسمال الاجنبى على اساس جديد . ولهذا فانه ليس من العجب ان تكون هذه المواضيع بالذات فى مركز اهتمام البحوث النظرية التى يقوم بها العلماء البرجوازيون .

يرفض النظريون البرجوازيون الاسلوب الثورى للقيام بتحولات اجتماعية واقتصادية جذرية ، باعتباره وسيلة لتحقيق التقدم الشامل فى البلدان النامية ، ويطرحون طريق التطور الرأسمالى التدريجى ، الذى يرتكز على «تجديد» البنى الاقتصادية والاجتماعية فى البلدان المتحررة .

ان موضوعة البرجوازية ، بصفتها القوة الاجتماعية والاقتصادية الطليعية لاقامة الدولة المعاصرة ، وجدت تطورا كاملا فى نظرية ما يسمى بالطبقة الوسطى الجديدة .

ويزاول صياغة هذه النظرية وتطويرها كبار علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والتأريخ فى الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا وفرنسا وبلجيكا وجمهورية المانيا الفيدرالية وغيرها من البلدان .

ان نظرية «الطبقة الوسطى» التى يقترحها العلماء البرجوازيون على البلدان المتحررة مشتقة ، من حيث الجوهر ، من النظرية البرجوازية حول التطور الاجتماعى فى بلدان الغرب الرأسمالية . يدعى اصحاب هذه النظرية ان هذا التطور افضى الى تجانس المجتمع الغربى ، حيث ينعدم فيه فى الآونة الراهنة الصراع الطبقى والتناقضات بين الطبقات . ويحاولون ان يبرهنوا ان العلاقات الاجتماعية فى المجتمع الرأسمالى المعاصر تتغير بصورة يصبح معها «مجتمع المستقبل» بالاساس مجتمعا «للطبقة الوسطى» التى ستضم العمال والموظفين والمثقفين وارباب العمل الصغار والمتوسطين .

يتجاهل العلماء البرجوازيون عن وعى ومعرفة تصاعد التناقضات الاجتماعية والطبقية فى بلدان العالم الرأسمالى ، ويلتزمون الصمت عن عمد فيما يتعلق بتجربة التطور الاجتماعى فى بلدان الاشتراكية ، ليزعموا ان هذه النظرية هى نظرية عامة وشاملة ، وانها تستجيب ، اكثر من غيرها ، لمصالح الدول الفتية . انهم يزعمون ، اولا ، ان نظرية «الطبقة الوسطى» تتيح للبلدان النامية تجديد البنية الاجتماعية على اساس تجارب الدول الغربية ؛ وثانيا ، يتيح انعدام التفاوت بين الطبقات تفاوتا واضحا فى البلدان المتحررة فرصة الشروع ، على اساس «الطبقة الوسطى» ، بتشكيل المجتمع الجديد ، الذى يصفى بنفسه التناقضات الاجتماعية ، وبالتالى الصراع الطبقى ؛ ثالثا ، ان «الطبقة الوسطى» هى المحرك ليس للتقدم الاجتماعى والسياسى فحسب ، بل وللتقدم الاقتصادى ايضا . لا بد أن يفضى ذلك الى السير بالبلدان المتحررة فى «طريق ثالث» للتطور .

يتجاهل علماء الاجتماع البرجوازيون عمدا الحدود الداخلية بين بعض الفئات الاجتماعية الوسطى ليجعلوا «الطبقة الوسطى» تشمل سواء البرجوازية الضخمة والمتوسطة ، ام البروليتاريا التى تقف على الجانب الآخر من السلم الاجتماعى ، والتى يمثلها الحرفيون المستغَلون والمستخدمون الصغار . ويضيفون الى هذه الطبقة المثقفين والضباط والموظفين الكبار والصغار والملاك الزراعيين الصغار والبرجوازية الزراعية . يبدو من هذا التعداد ان البنية الاجتماعية «للطبقة الوسطى» هى بحد ذاتها فى غاية التنوع . ففيها «القمة» المتلاصقة فى الواقع بالطبقات والتجمعات الحاكمة التى تستغل العمال المأجورين . وفيها قسم كبير من عناصر الفئات الوسطى التى تعيش فى ظروف اجتماعية واقتصادية لا تختلف الا قليلا عن ظروف العمال المأجورين فى الصناعة والزراعة .

ولا يتوفر لدى علماء الاجتماع البرجوازيين تعريف دقيق وواضح لمقاييس «الطبقة الوسطى» ، لانهم يرفضون المحك الرئيسى للانتماء الطبقى ، وهو علاقة الناس بوسائل الانتاج . نذكر على سبيل المثال ان التعاريف التى اعطاها علماء الاجتماع

من المانيا الغربية «للطبقة الوسطى» فى منتهى الغموض . وجاء فى الموسوعة المتكونة من مجلد واحد ، الصادرة فى جمهورية المانيا الاتحادية ، والتى تبحث فى قضايا البلدان النامية ، جاء فيها «ان «الطبقة الوسطى» هى مجموعة من الناس ، ليست بروليتارية ولا رأسمالية» .

ان هذا التعريف والتعريفات الكثيرة التى تماثله مدعوة الى اخفاء المصالح الطبقية والتناقضات الاجتماعية بين ممثلى مختلف الفئات والجماعات الاجتماعية ، التى تضمها شكليا «الطبقة الوسطى» .

وحين يطرح العلماء البرجوازيون هذه النظريات ، فانهم يعتبرون ان مهمتها الرئيسية هى غرس العناصر الرأسمالية ، باعتبارها الركيزة الامينة والحليف الطبقى للرأسمال الاجنبى . نذكر على سبيل المثال ان مثل هذه المهام تتضمنها صيغ نظرية «الطبقة الوسطى» التى يواظب العلماء البرجوازيون فى جمهورية المانيا الفيدرالية على صياغتها بكل اجتهاد .

ان حجتهم الرئيسية لاثبات اسبقية تطور «الطبقة الوسطى» هى ان هذه «الطبقة» ، حسب رأيهم ، هى التى تعمل على تسريع التطور الاجتماعى والاقتصادى فى البلدان المتحررة . ويدعى ر . كيونيغ ان «الانتاج الاقتصادى يعتبر نتيجة لتفاوت اجتماعى اكبر ، ولهذا فانه ليس فى وسع الانتاج ان يزداد حتى لا تظهر طبقة واحدة او عدة طبقات وسطى» .

وثمة حجة اخرى لاثبات ضرورة الارتكاز على «الطبقة الوسطى» ، وهى دور «رجال الاعمال» الذين ينحدرون من «الطبقة الوسطى» . ويستدل ج . ايزيرمن العالم الاجتماعى من المانيا الغربية ان رجل الاعمال فى البلدان النامية هو «شخصية رئيسية فى عملية التحولات» ، لان الحياة الاقتصادية فى هذه البلدان حافلة بالغموض والابهام . وليس هناك احدا سوى رجل الاعمال فى استطاعته تذليل الصعاب . ولهذا فان ايزيرمن يوصى حكومات البلدان المتحررة باصرار والحاح ان تشجع نشاطات رجال الاعمال ، وتساندهم بكل السبل .

ويؤكد العلماء البرجوازيون على ان هناك وظيفتين تقوم بهما

«الطبقات الوسطى» ، حسب زعمهم ، وهما وظيفتا «استقرار» و«تطوير» اقتصاد الدول الفتية . ففى حين ان مرجع الوظيفة الاولى يعود الى «استقلالية» هذه الطبقات ، (اى وجود ملكية لها) ، فان البروليتاريا «غير المستقلة» وغير المالكة هى عامل يثير القلق والاضطراب ويعرقل التطور . واما وظيفة «التطوير» التى تقوم بها «الطبقة الوسطى» فهى تنحصر فى ان ابناءها على استعداد دائم ان يعملوا على تجديد الانتاج ويساعدوا على زيادة الدخل القومى .

اغلب الظن ان العلماء البرجوازيين يعطون الاسبقية لوظيفة «الاستقرار» التى يدعون انها من الصفات التى تلازم «الطبقة الوسطى» . يعترف م . شميت ان الاجواء السياسية المستقرة هى فى آخر المطاف مهمة بالنسبة للمستثمرين الاجانب ، قبل غيرهم : «ان للعلاقات السياسية الثابتة اهمية خاصة للروابط مع الخارج ولاحراز الثقة فى العالم . بدون هذا الاساس الثابت والراسخ ، قلما نجد بين التجار ورجال الاعمال الاجانب خاصة ، من يميل الى المجازفة الهائلة لينشط اقتصاديا فى اسواق يجهل احوالها . ثم ان المبادرات الخاصة الحرة تتضمن مطالب اخرى ، فى مقدمتها احترام الملكية وحصانتها» .

وآراء كيونيغ تسير ابعد من ذلك . انه يقول صراحة ان اسباب تعاظم اهتمام الغرب بهذه «الطبقة» هى دوافع سياسية ، وان النقاشات حول دور واهمية «الفئات الوسطى» فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى الدول النامية تحمل طابعا فكريا بالاساس .

وترتبط نظرية «الفئات الوسطى» ارتباطا وثيقا بالنظرية الاشتراكية الاصلاحية عن «المجتمع الذى تم تكوينه» ، التى تبث لها دوائر الاستعمار الجديد دعاية واسعة النطاق . ان هذه النظرية مدعوة الى «التوفيق» بين التناقضات الطبقية فى البلاد «واقامة السلام» بين العمل والرأسمال . وانها تنطلق من الزعم القائل ان المجتمع ايا كان لا يتكون من طبقات وفئات اجتماعية لكل منها مصالح تتعارض مع مصالح الاخرى ، وانما يرتكز الى وحدة جميع المصالح لاجل «الخير العام» .

وان الهدف الرئيسى لهذه النظرية تجريد البلدان النامية من سلاحها الفكرى فى صراعها ضد الاحتكارات الاجنبية . وليس هذا فحسب ، انما تهدف الى خلق بديل عن الطريق الاشتراكى ، وهو نموذج مكتمل للرأسمالية المجددة ، حيث تذوب التناقضات الطبقية .

يتوقع المدافعون عن نظرية «المجتمع الذى تم تكوينه» ان بلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية سوف تستخدمها فى ممارستها . وعلى حد تعبيرهم ، فان فى استطاعة هذه النظرية ان تصبح القائدة الفكرية فى تطور كافة الشعوب اقتصاديا واجتماعيا .

وتقدم العلم البرجوازى «بنظرية المؤسسات» لتطوير البلدان المتحررة باعتبارها احدى احدث نظرياته . ينحصر جوهرها فى انتهاج سياسة «التكامل الطبقى» على صورة ، بحيث تضمن الدور القيادى للبرجوازية فى المجتمع النامى ، وتقيم الجسور مع «العالم الغربى» بواسطة البرجوازية .

لقد عرض ج . باويلسن العالم الامريكى هذه النظرية بشكل اكثر تكاملا من غيره فى كتابه «مؤسسات التطور الاقتصادى . نظرية حل النزاعات فى البلدان النامية» . انه يعظ ان الصعاب التى تواجهها البلدان النامية تنشأ «. . . بسبب عدم قدرة الجماعات القومية على ان تنجح فى تعاونها الواحدة مع الاخرى» * . ويؤكد باويلسن ان انسجام مصالح مختلف «الجماعات القومية» يمكن تحقيقه بواسطة الاستخدام الهادف لنظام «المؤسسات» الذى يتضمن الجهاز الادارى وهيآت التخطيط والهيآت المالية والمشاريع الحكومية والخاصة والفئات الاجتماعية وما الى ذلك .

وكتب باويلسن يقول ان وظائف هذه المؤسسات ، الى جانب الوظائف الاخرى ، يجب ان تعمل على تحقيق المهمة الرئيسية ، وهى مصالحة العمال المأجورين وارباب العمل ، وبذلك تنظم عمليات التطور الاقتصادى والاجتماعى . ويدعى

---

* J. P. Powelson. Institutions of Economic Growth. A Theory of Conflict Management in Developing countries, 1972, p. 6.

العالم الامريكى هذا ان النتيجة النهائية لنشاطات هذه المؤسسات ستكون «اتفاق» المجتمع و«وحدته الفكرية» * ، اما البديل عنها فهو الهزات الاجتماعية والثورات والفوضى ** . وينصح ج . باويلسن انتهاج سياسة «تأجيل عملية اقامة مؤسسات للتطور فعالة» ازاء البلدان التى تحاول تحقيق وحدتها الداخلية على اساس تأميم الرأسمال الاجنبى *** .

ويزعم بعض العلماء والكتاب الاجتماعيين البرجوازيين ان البلدان النامية ما هى الا اهدافا سلبية للمنافسة الفكرية بين النظامين الاجتماعيين المتضادين فى العالم . ان اعتبار هذه البلدان فقط اهدافا للتأثير الخارجى هو اعتبار خاطىء ، ويخالف الواقع ويتوخى هدفا معينا تماما ، وهو الانتقاص من دور الحركات التحررية الوطنية ، وتصويرها كظاهرة اقليمية ، واستثنائها من العملية الثورية العالمية .

يبين التحليل الماركسى الموضوعى لهذه المسألة ان ثمة قوى ثلاث فى البلدان النامية تناضل ضد الايديولوجية البرجوازية ، ايديولوجية الاستعمار الجديد ، رغم اختلاف شدة نضالها . القوة الاولى هى الطلائع الحقيقية للثورات التحررية الوطنية – الاحزاب الشيوعية والعمالية ، التى تخوض صراعا نظريا عنيفا ضد ايديولوجية الاستعمار الجديد . والقوة الثانية هى قسم من الديمقراطية الوطنية يتجه نحو التقارب مع الاشتراكية العلمية . والقوة الثالثة هى التيار الوطنى التحررى الديمقراطى العام والمعادى للامبريالية .

يدحض زعماء الحركات والانظمة التقدمية ، وكذلك النظريون التقدميون فى البلدان النامية بالحجج والبراهين العلمية الافكار التى يطرحها علماء الاجتماع والسياسة البرجوازيون ، الموجهة فى المقام الاول نحو عزل حركات التحرر الوطنى عن التيارات الثورية الاخرى فى الظروف الراهنة . ينتقد هؤلاء القادة والنظريون

---

* المصدر السابق ، ص ٦ .
** المصدر السابق ، ص ١٩ .
*** المصدر السابق ، ص ٣٠ .

التقدميون فى البلدان المتحررة فى اعمالهم وخطاباتهم انتقادا شديدا النهج الرئيسى فى العلم البرجوازى ، وهو احلال الثورة العلمية التكنيكية محل الثورة الاجتماعية ، والبرهنة على ان الثورة الاجتماعية لا تهدف الى التحول نحو الاشتراكية ، انما تهدف الى تصفية التخلف الاقتصادى فقط . ويبرهن هؤلاء بصورة مقنعة ، على اساس تحليل العمليات التى تجرى فى البلدان النامية والعالم أجمع ، ان الحركات التحررية الوطنية هى جزء من العملية الثورية العالمية .

هذا وان الماركسيين اللينينيين فى البلدان النامية يبرهنون علميا صواب فكرة قيام جبهة موحدة للقوى التقدمية . يساند هذه الفكرة مساندة واسعة كل من يدرك ان الرسالة الديمقراطية العامة للثورة التحررية الوطنية فى كثير من بلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية لم تحقق بعد اهدافها ، وان امكانية وحدة قوى الامة التقدمية والمعادية للامبريالية تتحدد بالمصلحة المشتركة فى حل المشاكل الوطنية الملحة باسرع وقت ممكن .

ان زعماء الحركات التقدمية وقادة الانظمة التقدمية يواصلون فى اعمالهم العلمية والنظرية تطوير الموضوعة القائلة بضرورة دعم التحالف مع الاتحاد السوفييتى ودول الاسرة الاشتراكية الاخرى بكافة السبل ، ويدللون على صوابها بالحجج والبراهين ، لان قيام ووجود النظام الاشتراكى العالمى وحدهما فتحا الآفاق الحقيقية للتقدم التاريخى امام البلدان التى كانت مستعمرات وشبه مستعمرات فى السابق .

نستطيع ان نؤكد ، ولنا كل الحق فى ذلك ، ان الايديولوجية البرجوازية تعانى فى ايامنا هذه من ازمة عميقة فى العالم اجمع ، كما تعانى صيغة الاستعمار الجديد الايديولوجية ، باعتبارها شكلا من اشكال الايديولوجية البرجوازية من هذه الازمة كذلك . تبدو هذه الازمة فى اشكال متنوعة وبدرجات مختلفة من الشدة . بيد انه ثمة حقيقة عامة لا جدل فيها ، وهى انه لم يستطع المفكرون البرجوازيون «والخبراء فى الشئون السوفييتية» و«الخبراء فى النظرية الماركسية» المعادون للشيوعية ان يصيغوا فى الواقع نظرية لاقت اعترافا واسعا فى البلدان النامية ، او تسلحت بها

اوساط الرأى العام الواسعة فيه فى نشاطاتها . بينما يتفاعل مفهوم «الاشتراكية» تفاعلا ثابتا ومحكما مع حياة الشعوب المناضلة من اجل استقلالها الحقيقى .

يجرى صراع القوى التقدمية الفكرى فى ظروف معقدة . بيد انه ، رغم الصعاب الاقتصادية ومقاومة الرجعية الداخلية ووسائل الضغط التى يستخدمها الاستعمار الجديد ، فان الفئات الديمقراطية تزيد من مقاومتها للايديولوجية الامبريالية والمعاداة للشيوعية والاتحاد السوفييتى ، وتبحث عن الطرق نحو الاشتراكية العلمية . ويبين مجرى الاحداث ان كفاح القوى التحررية الوطنية من اجل ايديولوجية تقدمية سوف يزداد شدة ، اذ انه لا يمكن تنفيذ المهام الديمقراطية العامة وتحقيق الاهداف المباشرة للتقدم الاجتماعى والاقتصادى الا على اساس هذه الايديولوجية .

٦ ـ الكوادر الوطنية

تشغل مشكلة تكوين واعداد الكوادر فى البلدان الافريقية المتحررة مكانا من الاماكن الرئيسية فى استراتيجية وتاكتيك الاستعمار الجديد . يرجع اهتمام الدول الغربية بهذه المشكلة الى انها تستهدف استخدام الاشراف على عملية تكوين الكوادر الوطنية كى تؤثر تأثيرا فكريا عاما على الاوساط الاجتماعية الواسعة فى البلدان الافريقية المتحررة ، وتخلق ركيزة اجتماعية جديدة للامبريالية هناك ، مشبعة بالافكار البرجوازية .

هذا وان المستعمرين الجدد يراعون حقيقة ان مشكلة التعليم هى من المشاكل الرئيسية فى تطوير بلدان القارة الافريقية .

ان اساليب الاستعمار الجديد فى تقديم مساعداته فى مجال التعليم تنحصر فى شكلها الملموس فى اقامة انظمة التعليم الغربية او الحفاظ عليها قدر المستطاع دون اية تغييرات ، بالاضافة الى تثبيت اللغات الاوروبية كلغات الزامية تأخذ بها عملية التعليم . هذا وانه يوجه جهوده كى يدرس الطلاب فى المقام الاول بالكتب

الدراسية التى يعدها الغرب ، والمتكيفة بعض التكيف للظروف المحلية .

وتنشط الدول الغربية نشاطا فعالا خاصة فى توجيه نظام التعليم فى البلدان الافريقية نحو التعليم الزراعى . من المحتمل ان يبدو هذا الموقف سليما من الوهلة الاولى ، ما دام اقتصاد غالبية بلدان افريقيا حتى اليوم اقتصادا زراعيا بالاساس . اما فى الواقع فان هذا التوجيه من شأنه ان يعرقل هذه البلدان من تطوير صناعتها بصورة مستقلة .

ان الاستعماريين الجدد معنيون اقتصاديا فى رفع دور البلدان المتحررة فى النظام العام للاقتصاد الرأسمالى العالمى ، ولهذا فانهم يضطرون الى تقديم المساعدات للدول الفتية فى تنظيم نظام التعليم . غير انهم لا يستهدفون اثناء ذلك الا ان يتخرج من الجامعات ومؤسسات التعليم المتخصصة الاخرى فى البلدان الافريقية عددا محدودا من المهندسين والفنيين والمستخدمين الصغار ليخدموا فى فروع الشركات الاجنبية الضخمة . ثم ان هدف اعداد المحامين والمؤرخين وعلماء الاقتصاد هو تكوين مجموعة من انصار تعاون افريقيا مع الغرب . ويعارض الاستعماريون الجدد فى الوقت ذاته انتشار التعليم المهنى الفنى فى افريقيا بحجة انه لا يلقى اقبالا بين السكان ، ويعرقلون فى الواقع عملية جعل الكوادر العلمية والتعليمية كوادر افريقية ، كما يعرقلون عملية تصفية الامية المنتشرة فى صفوف البالغين على نطاق واسع .

والى جانب ذلك لا يمكن المرء الا ان يرى حقيقة موضوعية وهى ان افريقيا المستقلة لا تزال فى وضع لا يسمح لها ان تطور نظام التعليم بدون مساعدة الدول الغربية ، رغم ان الشعوب الافريقية تقاوم مقاومة متعاظمة كافة الاعمال التى تقوم بها هذه الدول لاستعبادها روحيا .

ان افريقيا تتسلم مساعدات الدول الغربية فى مجال التعليم اكثر من غيرها . يعمل فى القارة الافريقية اكثر من ٨٠٪ من اختصاصيى الدول الغربية ممن يعملون فى مجال التعليم فى البلدان النامية . وان اغلبيتهم تدرس فى المدارس الثانوية . وتصرف

البلدان الافريقية مبالغ هائلة على الاساتذة والمدرسين من الغرب . بالاضافة الى انها ملزمة بشراء الكتب الدراسية واللوازم المدرسية من البلدان «المتطوعة» بالمساعدات ، مع العلم أنها محرومة من حق الاشراف على اسعارها ونوعيتها وشروط نقلها .

تقدم الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية المانيا الفيدرالية وفرنسا وانجلترا المساعدات الاساسية لافريقيا فى مجال التعليم ، الا ان الولايات المتحدة الامريكية احتلت مواقع متحكمة فى هذا المجال فى كثير من البلدان الافريقية ، خاصة فى ليبيريا ونيجيريا وتونس والكاميرون وزائير . ففى نيجيريا ، مثلا ، تم بمساعدة الولايات المتحدة الامريكية انشاء جامعة فى نسوكا ، حيث يعمل فى بداية السبعينات بضعة عشرات من المستشارين الامريكيين (بصفتهم اساتذة وباحثين علميين) . وليست قليلة ابعاد تغلغل الامريكيين فى زائير . هذا وقد ازداد نشاط البلدان الرأسمالية الصغيرة (كندا ، وهولندا ، والسويد ، والنرويج وغيرها) فى افريقيا فى السنوات الاخيرة فى مجال التعليم . فقد شرعت بارسال اساتذتها وخبرائها الى القارة ، وصارت تقدم القروض لاقامة مراكز تعليمية وعلمية متنوعة .

تنتهج الدوائر الاحتكارية فى هذه البلدان تكتيكا معينا تماما ، وهو ان المساعدات التى تقدمها للبلدان الافريقية يصاحبها توسيع الروابط التجارية والاقتصادية والفنية ، وبناء مشاريع متنوعة ومتعددة الاهداف فى مجال الصناعة فى الغالب .

اما افريقيا فهى تعتبر اللجوء الى البلدان الرأسمالية الصغيرة مفيدا لها فى المجالين السياسى والاقتصادى على السواء . لان لا تتعرّض سيادة البلدان الافريقية لذلك الخطر الذى تحمله لها الدول الامبريالية الكبرى . وعدا ذلك ، فان البلدان الافريقية تفضل التعاون مع الشركاء الصغار للرأسمال العالمى لان نسبة هباتها فى مجموع مساعداتها اكثر بكثير من تلك التى تقدمها الدول الرأسمالية الكبرى .

ويشكل الاساتذة النواة المركزية فيما تسمى بفيالق

السلام فى افريقيا . وكان الاساتـــذة يكونـــون قرابة نصف «المتطوعين» الذين بلغ عددهم حوالى ١٠ آلاف متطوع فى القارة فى بداية السبعينات . وان اكبر فيلق من ناحية عدده هـــو «فيلق السلام» الامريكى الذى اصبح يسمى «بفيلـق النشاط» ، وقد بلغ عدد افراده الفى شخص تقريبا عام ١٩٧٢ ، ينشطون فى ٢٢ بلدا افريقيا * .

تشهد الاحصائيات ان عدد الاساتذة من الغرب فى افريقيا ازداد كثيرا فى العقد الاخير . فقد ازادت فرنسا عدد الاساتذة فى افريقيا الاستوائية الى ثلاث مرات على وجه التقريب فى الفترة بين عامى ١٩٦٠ و١٩٧٢ ** . والجدير بالاشـــارة خاصة ان تسنم الخبراء الغربيين لمناصب قيادية فى الادارة التعليمية فى البلدان الافريقية يتيح للمستعمرين الجدد فرصة التأثيـــر على نشاطات وزارات المعارف والتعليم ومختلف اللجان التعليميـــة والعلمية وما شابهها ، لتوجيهها الوجهة التى تروق لهم .

والى جانب الخبراء الذين ترسلهم حكومات الدول الرأسمالية الى افريقيا تنفيذا للمساعدات ، فان هناك عشرات الآلاف يرسلهم القطاع الخاص ، منهم مبشرون ومندوبو الشركات والصناديـــق الخيرية وغيرهم . وان احد مجالات نشاطاتهم هو مجال التعليم .

والقطاع الخاص ، حين يقدم المساعدات ، يتوخى ، بطبيعة الحال ، نفس تلك الاهداف التى تتوخاهـــا حكومـــات الـــدول الرأسمالية من وراء مساعداتها ، وهو بعيد كل البعد عن الاخلاص فى مسألة «نقل الموارد والمعارف» الى المجتمعات الناميـــة . ان مساعدات القطاع الخاص هى اكثر ملاءمة للمستعمرين الجـــدد ، لانها تتيح لهم فرصة اخرى لتمويه اهدافهم . من الاسهـــل على ممثلى القطاع الخاص ، مثلا ، ان يتحدثوا عن انهم لا يستهدفون الا «عمل الخير» وانـــه لا «مصلحة لهم» فى كســـب اية ارباح او الحصول على اية امتيازات او تسهيلات .

يلعب رجال التعليم من الدول الغربية دورا ازدواجيـــا

---

* «Bulletin quotidien d'Afrique». Paris, 1972, N 7903.

** «La presse du Cameroun», Doula, 7. I. 1972, N 6481, p. 6.

ومتناقضا فى نظام التعليم فى البلدان الافريقية . فمن جهة ، انهم يساعدون البلدان الافريقية الى درجة ما على ايجاد مخرج من الاوضاع القاسية التى تعانى منها نتيجة للنقص الهائل فى عدد رجال التعليم المحليين . ومن جهة اخرى ، ليس ثمة من يجادل فى العواقب الوخيمة من تغلغل الخبراء من الدول الرأسمالية الراقية فى البلدان الافريقية . انهم يوجهون جهودهم نحو بث الدعاية لانجازات بلادهم ونمط الحياة الغربى ، ونحو مساندة ما تدعى بالمقاييس الغربية فى التعليم وغير ذلك . وبالاضافة الى ذلك فان البحوث العلمية فى المعاهد العليا تنحصر فى ايدى رجال التعليم من الغرب . كما يفرض الخبراء من الدول الامبريالية اتجاهات البحوث العلمية فى بلدان القارة ، ويبذلون جهودهم للقيام بدراسة تلك المواضيع التى تستجيب اكثر من غيرها لاحتياجات الرأسمال الاحتكارى .

ويظهر دور الاستعمار الجديد الذى يلعبه الاساتذة الغربيون فى الاستخفاف بالقيم الروحية والوطنية للشعوب الافريقية ، واستنكارهم للنزعة الوطنية التى تتسم بها الاعمال التى يقوم بها الافارقة ، وفى بث الدعاية للخرافة حول ان لدراسة العلوم الانسانية «اهمية خاصة» . وفى مقابل ذلك يستهينون بدراسة العلوم الطبيعية والفنية ، التى تعتبر ، حسب زعمهم ، علوما ترتبط بالعمل الجسمى ، بالاساس ، وغير ذلك .

ولا تقتصر عملية توجيه الافارقة ايديولوجيا بواسطة خبراء الغرب على القارة الافريقية وحدها ، بل تشمل كذلك البلدان التى «تتطوع» بالمساعدات ، مثل الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا وفرنسا وجمهورية المانيا الفيدرالية وبلجيكا وغيرها . تستقبل العديد من المنظمات والمعاهد التعليمية فى الغرب سنويا عشرات الآلاف من الطلاب الافارقة ، والمرسلين للتدريب فى دورات معينة وغيرهم من ابناء افريقيا . يسافر معظم هؤلاء لمواصلة دراستهم او لرفع كفاءتهم . وخلال وجودهم فى اوروبا الغربية او امريكا ، تتم المحاولات ، بطبيعة الحال ، لفرض «وصفات» الاستعمار الجديد عليهم لحل المشاكل التى تواجه القارة ، ولجعلهم بذلك من انصار النظام الرأسمالى .

من الظواهر السلبية التى تتميز بها الحياة الاجتماعيـــة والاقتصادية والسياسية والفكرية فى الدول الافريقية الفتية هـى ظاهرة «هجرة الادمغة» ، اى هجرة الخبـــراء الافارقـــة . ان الاستعماريين الجدد هم الذين يتحملون مسئولية ذلك . ان خطورة هذه المشكلة تنحصر فى ان البلدان الافريقية تعانى مـــن نقص كبير فى الكوادر ، ولهذا فان خسارة حتى عدد ضئيل للغايـــة من الخبراء الوطنيين تسبب اضرارا هائلة للدولة ، وتعرقـــل جهود الحكومات والشعوب الموجهة نحو تصفية العواقب الوخيمة التى خلفتها السنوات الطويلة من نير الاستعمار .

من الصعب ان نذكر ارقاما تدل على عدد الخبراء الافارقة المؤهلين الذين هاجروا الى البلدان الغربية . ففى معظم الدول الافريقية تنعدم فى الواقع احصائيات من هذا القبيل . الا ان بعض الارقام تدل على ان قرابة ٧٠٪ من الطلاب الافارقة الذين يتلقون علومهم فى الغرب لا يعودون الى اوطانهم . وبموجب معطيـــات اليونسكو ، فان ما يقارب ١٠ آلاف شخص ، فى مقدمتهم العلماء والمهندسون وعلماء الفيزياء والفنيون والطلاب يهاجرون سنويـا من البلدان العربية الثمانية التالية : ليبيا وسوريا والاردن والعراق ومصر وتونس والمغرب والجزائر . وتسافر اغلبيتهم الساحقة الى الولايات المتحدة الامريكية وكندا وفرنسا وانجلترا وجمهوريـــة المانيا الفيدرالية . لقد اشار سيكو تورى ، رئيس جمهوريـــة غينيا الى ان ما يزيد على ١٨٠ غينيا من الذين حصلوا على التعليم الجامعى فى الخارج ، يأبون الرجوع الى وطنهم .

ويكون الاطباء والصيادلة نسبة عالية جدا بين هؤلاء الذين يأبون الرجوع الى اوطانهم . لقد جاء فى مجلة «زائير» الصادرة فى كينشاسا ان عدد الاطباء الافارقة فى الخارج اكثر مما فى افريقيـا نفسها ، رغم ان ٥٠٪ من العاملين فى مجال الطب فى بلدان القارة هم من الاجانب . كما لم يعد الى وطنهم من الاطباء الكاميرونيين الذين انهوا تحصيلهم الا ٤٩ من مجموع ١٥٠ طبيبا .

تتكبد بلدان افريقيا خسائر هائلة من هجـــرة الخبراء . وبهذا الصدد على المرء ان يأخذ بعين الاعتبار سواء الاموال التى صرفتها هذه الحكومة او تلك لاعداد الخبراء الوطنيين ، ام المبالغ

التى خصصتها لدفع رواتب الخبراء الاجانب . بالاضافة الى الاضرار الهائلة المترتبة على عدم تقديم الخبراء الافارقة معارفهم لخدمة اوطانهم .

هذا وان هجرة الخبراء تسبب اضرارا معنوية وسياسية لشعوب القارة . عندما يترك العالم الافريقى وطنه فانه لا يأخذ معه معارفه الشخصية فحسب ، بل وقسما من المعارف الوطنية ، ويعمل على افقار بلاده واضعاف مدرسة العلماء الوطنية .

ان اسباب «هجرة الادمغة» عديدة ، بطبيعة الحال . ومن ابسط الامور ان تلقى كل المسئولية على عاتق الخبراء الافارقة انفسهم . ولهذا نجد فى كثير من المطبوعات اقوالا كثيرة تدعى ان هؤلاء المهاجرين يرغبون فى الحصول على رواتب اضخم والتمتع بظروف معيشية افضل وما الى ذلك . ولكن ثمة اسباب اخرى ، مبعثها الاوضاع فى البلد الافريقى المعنى ، مثل عدم استطاعة الخبير ان يعمل باختصاصه ، وعدم توفر خطة لاعداد الخبراء وغير ذلك . بالاضافة الى اننا لا نستطيع ان نتجاهل الدوافع السياسية . فغالبا ما يعارض الخبير الافريقى ، السلطات فى بلاده ، فيؤثر ذلك الى درجة كبيرة على عدم رجوعه الى وطنه .

بيد ان السبب الرئيسى لهجرة الخبراء الوطنيين من افريقيا هو سياسة الدول الغربية ونظام الاستعمار الجديد الذى يرمى الى شراء العلماء من البلدان النامية . ان الكثير من الدول الرأسمالية تعانى من حاجة شديدة فى الكوادر المؤهلة تأهيلا عاليا بسبب الثورة العلمية التكنيكية ، وانها لا تستطيع فى بعض الاحيان ان تلبى هذه الحاجة بما يتوفر لها من الخبراء فى بلادها . هذا هو السبب الذى يجعل الرأسمال الاحتكارى يعمل على «شراء الادمغة» . وليس من باب الصدفة ان تشريعات سنتها الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا واسرائيل وغيرها من البلدان الرأسمالية ، تنص على تسهيل منح المواطنة للعلماء والمهندسين والفنيين الاجانب وغيرهم . ومن الظواهر المتميزة التى اخذت تنتشر اكثر فاكثر هى ظاهرة تشكيل شركات تزاول تجنيد الخبراء من البلدان الاخرى للعمل فى البلاد التى تمثلها . ويتم التأثير الفكرى المناسب على الطلاب الافارقة الذين يدرسون فى

الغرب . ففى بريطانيا ، مثلا ، ينشط عملاء الاحتكارات الضخمة بين الطلاب الاجانب باستمرار لاغرائهم على البقاء فى انجلترا بعد انهاء دراستهم .

ترغم مساعى الدول الغربية الى الاشراف على عملية تكوين واعداد الكوادر ، والوقائع التى تشهد على تدخلها فى شؤون البلدان الافريقية الداخلية ، وضحالة فعالية المساعدات الغربية ، يرغم كل ذلك افريقيا ان تتصدى لاساليب الاستعمار الجديد هذه ، وتبحث عن طرق تقليص ارتباطها بالدول الامبريالية . ولهذا فان الرأسمال الاحتكارى الاجنبى يجد فى هذه الظروف صعوبات متزايدة لفرض شروط مساعداته لافريقيا فى مجال التعليم ، ويضطر فى احوال كثيرة الى تقديم تنازلات جوهرية للدول الافريقية . وثمة عاملان رئيسيان يؤمنان حماية سيادة بلدان القارة الافريقية هما وجود الاسرة الاشتراكية الجبارة والتعاظم الهائل لقوى حركة التحرر الوطنى .

يدين قادة البلدان الافريقية والصحافة والرأى العام هناك اكثر فأكثر ممارسة الدول الغربية التى تتوخى فى المقام الاول ضمان مصالحها الانانية . وتعيد كثير من الحكومات الافريقية النظر فى الاتفاقات التى عقدتها مع الدول الغربية وتتخذ اجراءات حاسمة ضد سيطرة الاجانب فى مجال التعليم ، وهى تقلص عدد الخبراء الغربيين ، او ترفض مساعداتهم . وكثيرا ما يطرد بعض الاساتذة وممثلى «فيالق السلام» الذين يعملون فى افريقيا بسبب تدخلهم فى الشئون الداخلية للدول الافريقية .

ان سبب الاضطرابات التى يقوم بها الطلاب بين حين وآخر فى القارة ، عادة ، يعود الى استيائهم من انظمة التعليم السائدة ومطالبتهم بتغييرها . كانت المطالب التى عرضها طلاب جامعة داكار (السينيغال) ، مثلا ، من هذا القبيل . ولهذا فقد قامت حكومة السينيغال فى اوائل السبعينات باصلاح نظام التعليم العالى ، وعقدت معاهدة جديدة مع فرنسا فى مجال التعليم والتثقيف ، راعت فيها مصالح البلاد الوطنية . اما فى مدغشقر فقد نما وتصاعد نضال الشبيبة من اجل اصلاح نظام التعليم اصلاحا جذريا فى بداية السبعينات وتحول الى حركة وطنية عامة

احتجاجا على مواصلة السيطرة الاجنبيـــة ، وافضى الى سقوط الحكومة الرجعية .

تجرى هذه العمليات فى تيار الصراع الطبقى الذى اخـــذ يشتد حدة فى القارة ، والمجابهة بين من يدافع عن توجيه افريقيا نحو الغرب ومن يناضل من اجل التطور المستقل فى مجال التعليم . ومن ضمن هذه القوى المثقفون المحليون ذوو النزعة الوطنيـــة وقسم كبير من الطلاب وبعض اوساط البرجوازيـــة المحليـــة المستاءة مـــن سيطرة الرأسمال الاجنبى . كلما كانت القـــوى المناضلة ضد الامبريالية والاستعمار الجديد اكثر جبروتا وقـــوة كلما كانت الاصلاحات التى تقوم بها بعض البلدان الافريقية فى مجال التعليم اعمق .

يدرك كثير من البلدان الافريقية ادراكا جيدا ان تطويـــر التعليم الوطنى عامل مـــن اهم العوامل واكثرها حسما لتحـــرر هذه البلدان من ارتباطها الحالى بالكوادر الاجنبية ،ولنجاحها فى نضالها ضد الاستعمار الجديد بصورة عامة .

لقد شرع بعض الدول الافريقية فى اعادة النظر فى نظـــام التعليم ، وبدأ البعض الآخر يسير فى هذا الطريق . اما الدول التى اختارت الاتجاه الاشتراكى فهى تحقق فى حل مشاكل التعليم نجاحا اكثر بكثير من بقية بلدان افريقيا . فهى تنفذ تنفيـــذا جذريا مهام اعداد الكوادر الوطنية وتصفية الامية وتغيير مضمون التعليم والانتقال الى التدريس باللغات الام وتمويل التعليم .

وتركز دول افريقيا التى لا تنتهج التوجه نحو الاشتراكية ، هى الاخرى ، اهتماما كبيرا لاعادة النظر فى نظام التعليم . بيد ان هذه العملية تجرى هناك بشكل ابطأ ، وغالبا بـــدون اى تغييرات جوهرية فى اسس نظام التعليم الذى ارساه الاستعمار فى الماضى .

يتمثل جوهر الاصلاحات التى تقوم بها او بعض الاجراءات التى تتخذها كافة البلدان الافريقية فى مجال التعليم ، قبل كـل شىء ، فى زيادة عدد الطلاب فى كافة مراحل التعليم ، وتعاظـــم دور واهمية العلوم الطبيعية والفنية ، وتوسيع شبكات التثقيف بشكل عام ، وجعل مواد وعملية التدريس افريقية ، وتوحيد نظام

التعليم ، واستحداث نظام الامتحانات وغير ذلك . كما تتخذ التدابير لمنع «هجرة الادمغة» . بين هذه الاجراءات استحداث نظام المنح الدراسية للتعليم فى الخارج ، وتعيين الطلاب الذين يتخرجون من المعاهد التعليمية العليا ، وتأسيس الدوائر الوطنية الخاصة ، منها ما يشبه «فيالق السلام» المحلية وما الى ذلك . واخذت بلدان كثيرة تحصى لاول مرة عدد الاشخاص الذين يعملون او يدرسون فى الخارج .

نذكر على سبيل المثال مرسوم وزارة التعليم فى جمهورية مالى الذى اصدرته عام ١٩٧٢ . * التزمت السلطات المالية بموجبه تعيين الطالب او المتدرب الذى كان يحصل على منحة الدولة حسب اختصاصه . وعلى الطالب ان يعمل بعد الانتهاء من الدراسة فى وطنه وباختصاصه مدة لا تقل عن عشر سنوات . واذا رفض الطالب العمل فعليه ان يدفع للحكومة كل المبلغ الذى صرفته عليه خلال دراسته . ويسري مفعول هذا المرسوم كذلك على الطلاب الذين يحصلون على منح من المنظمات العالمية او من الدول الصديقة لجمهورية مالى . ومن صلاحيات المحكمة العليا فى جمهورية مالى ان تنظر فى قضية كل من يخالف هذا المرسوم .

هذا وان البلدان الافريقية توحد جهودها فى النضال ضد «هجرة الادمغة» . فقد شكلت اربعة بلدان من افريقيا الغربية ، مثلا ، وهى نيجيريا وغانا وسيرا ليون وغامبيا ، فى عام ١٩٧٢ ، لجنة التعليم الطبى بعد التخرج من الجامعة ، التى وضعت نظاما مفصلا حول التدريس والامتحانات والكفاءة فى مختلف مجالات العلم الطبى * * .

كما وتجابه افريقيا الاستعمار الجديد فى مسألة «اللغة» . ففى دول القارة التى تتكلم شعوبها اللغة العربية يجرى بنجاح تطوير عملية تعريب التعليم تعريبا كاملا ، واما فى بلدان كثيرة من افريقيا الاستوائية (غينيا وجمهورية مدغشقر الديمقراطية

---

* «L'Essor», 12–13. VIII. 1972, N 672, p. 5.

* * «West Africa Pilot». Apapa, 10. VIII. 1972, p. 3.

وتانزانيا) فان اللغات الام اخذت تستخدم فى التدريس بصورة تدريجية .

وثمة بديل لسياسة الدول الغربية ، وهو التعاون بين بلدان القارة نفسها فى مجال التعليم . تتوسع اليوم ممارسة تبادل الطلاب والاساتذة داخل نطاق افريقيا . واخذت تتشكل مؤسسات تعليمية ومراكز علمية افريقية مشتركة . وفى كل جامعات افريقيا المستقلة يدرس طلاب من كثير من بلدان افريقيا .

ان توسيع وتعميق التعاون الثقافى بين الاتحاد السوفييتى وافريقيا هو طريق اخر يؤدى الى تصفية الارتباط بالاستعمار الجديد . لقد اقتنعت افريقيا فى فاعلية مساعدات الاتحاد السوفييتى لها فى كافة مجالات البناء الوطنى ، ومن بينها مجال التعليم ودعم القدرة العلمية الفنية . وتشهد حقائق عديدة على ان توسيع التعاون مع الاتحاد السوفييتى يساعد دول القارة على حل المهام الملحة للغاية فى مجال التعليم باسرع ما يمكن ، تلك المهام التى لا ترغب الدول الامبريالية فى حلها ، او تعمل على حلها بشكل بطئ للغاية . نذكر من ضمنها اعداد الكوادر العلمية الفنية التى تشعر افريقيا بانها بامس الحاجة اليها ، واقامة معاهد تعليمية فنية متنوعة ، وتوفير الاساتذة فى ابعد انحاء افريقيا ، حيث لا يذهب ، عادة ، اساتذة البلدان الرأسمالية ، واخيرا ، يصعب على المرء ان يبالغ فى تقدير اهمية مسألة اعداد الخبراء الافارقة على قاعدة تلك المشاريع التى تبنى هناك بمساعدة الاتحاد السوفييتى .

الفصل التاسع

الاستعمار الجديد
وسياسة القيادة الصينية فى الظروف الراهنة

عندما ينفذ الاستعمار الجديد سياسته التوسعيـــة ازاء البلدان النامية ، يستغل استغلالا نشيطا تلك العوامل التى تعينه فى جهوده هذه وتعمل على تقويض تلاحم وتراص صفوف القـــوى المعادية للامبريالية . ان السياسة الشوفينية للدولة الكبـــرى والمعادية للاتحاد السوفييتى التى تنتهجها القيادة الصينيـة فى الظروف الراهنة هى بالذات احد تلك العوامل .

الشوفينية الاشتراكية ، هذه هى الصفة التى تتسم بهـا السياسة الخارجية الماوية . ورغم ان هذه الشوفينية الاشتراكية من طراز آخر يختلف عن الشوفينية الامبريالية ، فانها كذلك نتاج الامبريالية المحتم * .

القى س . سوديمان ، مندوب الحزب الشيوعى فى اندونسيا كلمة فى الندوة النظرية العالمية التى نظمتها مجلة «قضايا السلم والاشتراكية» عام ١٩٧٣ ، القى كلمة قال فيها : «يبدو واضحا للعيان اكثر فاكثر اليوم ان للماوية اسسا فكرية مشتركة مـع الامبريالية والرجعية وهذه الاسس هى الشوفينية ، والعنصرية ، ومعاداة الاتحاد السوفييتى ، وذلك بعد ان غير القادة فى بكيـن سياستهم الخارجية ، من سياسة مجابهة الامبريالية الى سياسة مغازلتها» ** . وتجمع هذه الصفات المشتركة المشار اليها بين السياسة الماوية وسياسة الاستعمار الجديد .

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٧ ، ص ٤٤٢ .

** «قضايا السلم والاشتراكية» ، ١٩٧٣ ، العدد ١١ ، ص ٥٦ .

وذكر الرفيق بريجنيف ، السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى فى خطابه الذى القاه «فى الذكرى الخمسينية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية» ذكر الخاصية التالية التى تميز سياسة بكين الخارجية : «التحالف اللامبدئى ، على اساس معاداة السوفييت ، مع اية قوى ، بل وحتى مع اشدها رجعية ، سواء اكان هؤلاء هم اكثر اعداء السوفييت تعصبا من بين المحافظين البريطانيين ام كانوا من العناصر الانتقامية فى جمهورية المانيا الاتحادية . . . ام العنصريين فى جنوب افريقيا» * .

واكدت وثائق المؤتمر العاشر للحزب الشيوعى الصينى ، هى الاخرى ، على تكتل الدوائر الحاكمة فى جمهورية الصين الشعبية مع قوى الاستعمار الجديد والامبريالية والرجعية ، كما انعكست فيها الاتجاهات الرئيسية التالية فى سياسة بكين الخارجية فى المرحلة الراهنة : المعاداة للاتحاد السوفييتى ، والتوجه الى الامبريالية ، والطموح الى الزعامة فى البلدان النامية .

فى السنوات الاخيرة تولى الدعاية الامبريالية مزيدا من الاهتمام بمختلف جوانب السياسة الخارجية الماوية . يحاول المفكرون البرجوازيون البرهنة على ان مرحلة جديدة نوعيا قد حلت فى سياسة بكين ، باستنادهم الى ما يلاحظون من تغيرات فى تكتيكها ، مثل اعتراف الصين رسميا بمبدأ التعايش السلمى ، وتخليها عن بعض الاتجاهات المتطرفة والشعارات اليسارية المتطرفة ، وسعيها الى توسيع الروابط مع الدول الرأسمالية والنامية . تلتزم الدعاية الامبريالية الصمت عن ان سياسة بكين «المرنة» لم تتطرق الى الاتحاد السوفييتى ومعظم بلدان الاسرة الاشتراكية .

والجدير بالذكر انه فى السنوات الاخيرة تزداد صفوف المدافعين عن السياسة الصينية . ان دفاع البرجوازية عن الماوية ليشهد بجلاء على جوهرها الرجعى والمعادى للديمقراطية ،

---

* «البرافدا» ، ٢٢-١٢-١٩٧٢ .

ذلك الجوهر الذى يتيح فرصة استخدام الماوية فى الصراع ضد حركة التحرر الوطنى ، ولصالح سياسة الاستعمار الجديد فى البلدان النامية .

١ ـ الجوهر الحقيقى للنظريات الماوية

ان التغيرات التكتيكية فى سياسة بكين الخارجية ، التى جرت فى السبعينات قد ادت الى تغيير النظريات الماوية . لم يعد هناك حاجة لاستعمال العبارات الثورية الطنانة ، التى كانت تخفى سلبية القادة الصينيين الفعلية فى النضال ضد الامبريالية ، على مدى الفترة التى سبقتها . فقد زالت الشعارات كشعار «الامبريالية نمر من ورق» ، وشعار «الرياح من الشرق تسيطر على الرياح من الغرب» ، وغيرهما . وخففت الدعاية لنظرية «الحرب الشعبية» . وبعبارة اخرى ، لم تحافظ الصين الا على تلك النظريات التى لا تلاقى ردود فعل سلبية فى الغرب .

هذا وان توجه القادة الصينيين الى العالم الرأسمالى انعكس كذلك على النظريات التى كان الماويون فى الماضى يبثون الدعاية لها ، فحصلت هذه النظريات على مظهر «الهيبة والاحترام» . فقد ادخلوا تعديلات ، مثلا ، على نظرية «المناطق الوسطى» التى طرحتها بكين عام ١٩٤٦ ، وجددتها عدة مرات منذ ذلك الحين .

يمكننا ان نستنتج من سلسلة المقالات التى نشرتها مجلة «خونتسى» عام ١٩٧٢ كيف يتصور القادة الصينيون توزيع القوى فى المسرح العالمى . فحسب رأيهم يوجد الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الامريكية «الدولتان الكبريان» على قطب واحد من العالم ، وفى القطب الثانى الصين مع بلدان «المنطقة الوسطى» الاولى (بلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية) ، ومع بلدان «المنطقة الوسطى» الثانية (الدول الرأسمالية الرئيسية فى الغرب والشرق) * . ان مغزى هذه النظرية هو اخفاء التناقضات الاجتماعية والطبقية السائدة فى العالم اليوم ، والتدليل نظريا على

* «خونتسى» ، ١٩٧٢ ، العدد ١١ ، ص ٧٢ .

ان حركة التحرر الوطنى هى «احتياط» للصين فى نضالها ضد الاتحاد السوفييتى والنظام الاشتراكى العالمى .

حتى الخبراء البرجوازيون يشيرون الى ان وراء دعوة القيادة الصينية الى البلدان النامية ان تتحد مع بلدان «المنطقة الوسطى الثانية» ضد «الدولتين الكبريين» ، خاصة ضد الاتحاد السوفييتى ، يشيرون الى ان وراء هذه الدعوة تكمن مساعى هؤلاء القادة الى استخدام هذه البلدان كحلفاء محتملين فى مناوراتهم فى المسرح العالمى * .

تشغل نظرية «الشعوب الفقيرة والشعوب الغنية» مكانا هاما فى ترسانة بكين . انها تعفى الدول الامبريالية من مسئوليتها عن الاوضاع الاقتصادية القاسية التى تعانى منها البلدان النامية لتلقيها على عاتق كافة الدول المتطورة صناعيا بغض النظر عن نظامها الاجتماعى وماضيها التأريخى . ان الفضل فى ظهور هذه النظرية يعود الى المفكرين البرجوازيين ، الذين يستخدمونها وسيلة لتبرئة الاستعمار الجديد وتبرير عواقبه الوخيمة ، والتشهير بالبلدان الاشتراكية ونسف روابطها مع البلدان النامية .

وفيما يتعلق بالقادة الصينيين ، فانهم يستخدمون نظرية «الشعوب الفقيرة والشعوب الغنية» لاقامة حلف «من الشعوب الفقيرة» تحت زعامة الصين ضد الاتحاد السوفييتى .

كما وتخدم نظرية «الارتكاز على القوى الذاتية» اهداف الدعاية الماوية . انها موجهة نحو التشهير بالمساعدات السوفييتية الى البلدان النامية وتخريب علاقاتها ببلدان الاسرة الاشتراكية . من المعروف انه ليس فى وسع الدول المستقلة الفتية ان تستغنى حتى اليوم عن المساعدات الخارجية . ولهذا فحين تشوه الصين اغراض مساعدات الدول الاشتراكية وتدعو البلدان النامية الى الاعتماد على قواها الذاتية وحدها ، فانها تدفع هذه البلدان الى ان تحصل على «المساعدات» من الاستعمار الجديد ، التى لا تعمل الا على المزيد من استعبادها الاقتصادى والسياسى .

---

* W.A.C. Adie. China's Year in Africa. African Contemporary Record. Annual Survey and Documents. 1972-1973. London–New York, 1973, A–90.

وان المكان الاساسى فى ترسانة نظريات بكين اليوم يعود الى نظرية «دولتين كبريين» ، التى تقضى بضرورة نضال «البلدان الصغيرة» ضد سيطرة الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الامريكية «اللذين تآمرا وتنتهجان سياسة السيطرة على العالم محاولتين تقسيمه بينهما دون جدوى» . ظهرت هذه النظرية اسوة بنظرية «الشعوب الفقيرة والشعوب الغنية» ، فى الغرب لاول مرة ، حيث كان ممثل القوى الرجعية فى جمهورية المانيا الفيدرالية ف . ى . شتراوس و«الخبير بشئون الاتحاد السوفييتى» الشهير ك . مينيرت وغيرهما من القادة اليمينيين ، يبثون الدعاية لها . وتعنى نظرية «دولتين كبريين» بالنسبة للامبريالية محاولة اخفاء الفرق بين الاشتراكية والامبريالية . كما ان النظرية تعمل على تسهيل نشاطات الدول الاستعمارية السابقة فى البلدان النامية ، لانها تصور سياسة هذه الدول «كسياسة لا تهدد استقلال البلدان المتحررة» .

وقد سار الماويون ابعد من ذلك . ففى حين اخذ القادة الصينيون يكتمون اصواتهم فى اتهام الامبريالية الامريكية صاروا فى السنوات الاخيرة يقوون شيئا فشيئا الجانب الآخر من النظرية الموجهة ضد الاتحاد السوفييتى . لهذا السبب بالذات ظهر مصطلح «دولة كبرى – دولتان كبريان» فى لغة الدعاية الصينية . ان القادة الصينيين لا يستثنون الولايات المتحدة الامريكية من مفهوم «دولتان كبريان» لكنهم يلجأون الى هذا الاسلوب التكتيكى ليشيروا الى «البلدان الصغيرة» من هو «عدوها رقم ١» .

وفى بعض الحالات يعلن الماويون صراحة ان «النضال ضد الامبريالية الامريكية قد انتهى» وان «شعوب العالم قد فضحتها وانتصرت عليها» * .

ان الجوهر الاستعمارى الجديد لنظرية «الدولتين الكبريين» يتمثل فى ان الهدف الرئيسى لتطبيق هذه النظرية الكاذبة هو حركة التحرر الوطنى . وهناك محاولات لاقناع المشتركين فى هذه

---

* «خونتسى» ، ١٩٧٢ ، العدد ١١ ، ص ٧١ .

الحركة ان الاتحاد السوفييتى هو عدو اخطر عليهم من الامبريالية ، وان الصين ، على العكس ، هى ركيزة ثابتة لشعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية فى نضالها ضد «سياسة التحكم التى تنتهجها الدولتان الكبريان» * .

فقد كتبت صحيفة «جين مين جيباو» فى احدى مقالاتها ، مثلا ، حول الانتصارات الهامة التى احرزتها البلدان النامية فى نضالها من اجل رص صفوفها ضد سيطرة «الدولتين الكبريين» ، وعن ان «موقف» الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الامريكية «ميئوس منه» * * .

ينتهز قادة الحزب الشيوعى الصينى كل الفرص المناسبة ليصرحوا ان الصين ثابتة فى مواقفها وانها تنوى فى المستقبل ايضا ان تواصل نضالها ضد سيطرة «الدولتين الكبريين» . فقد اكد على ذلك ، مثلا ، جو اين لاى فى حفلة العشاء التى اقامها على شرف بومدين رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية فى شباط (فبراير) عام ١٩٧٤ .

تقف البلدان النامية موقفا سلبيا من محاولات الصين للتشهير بسياسة الاتحاد السوفييتى ، مستعينة بنظرية «الدولتين الكبريين» . فقد انتقدها ، مثلا ، نغوابى ، رئيس جمهورية كونغو الشعبية ، انتقادا لاذعا فى كلمته التى القاها فى الراديو والتلفزيون فى ٢٥ كانون الثانى (يناير) عام ١٩٧٣ .

٢ ـ التماثل فى اساليب التغلغل

الاقتصاد . يؤكد المستعمرون الجدد ، وهم يدافعون عن مواقع الرأسمال الاجنبى ويغرسون اشكالا جديدة لربط البلدان النامية اقتصاديا بالدول الامبريالية ، مثلا ، ان بلدان افريقيا تستطيع ان تنجح فى تطوير اقتصادها دون ان تلجأ الى التصنيع ابدا .

---

* «غو آن مين جيباو» ٦ـ١ـ١٩٧٣ .

* * «جين مين جيباو» ٦ـ٥ـ١٩٧٣ .

وتتخذ القيادة الصينية موقفا مماثلا ، من حيث جوهر الامر ، من المشاكل الاقتصادية التى تواجهها الـــدول الفتيـــة . ان المساعدات الاقتصادية التى تقدمها جمهورية الصين الشعبية لا تعمل فى الواقع الا قليلا على نمو القدرة الصناعية للدول الفتية ، لانها ، على غرار المساعدات الغربية ، تتركز بشكـــل رئيسى فى الصناعتين الخفيفة والغذائية وفى الزراعة .

ومما يميز المؤسسات الانتاجية التى تبنى فى البلدان النامية بمساعدة جمهورية الصين الشعبية هو المكائن البدائية والعمل اليدوى ، مما يؤثر تأثيرا سلبيا على فاعليتها . وكثيرا ما يحول عدم توفر الخامات او عـــدم الطلب على المنتجات دون عمـــل المؤسسات التى بنيت بمساعدة الصين .

ان نواقص المساعدات الصينية هذه هى نتيجـــة مباشرة للصعوبات التى يعانى منها اقتصاد الصين نفسه ، حيث تنمـــو الوتائر فى طائفـــة من اهم فروع الصناعة نموا بطيئا ، وامـــا نسبة الصناعة فى الحصول على الدخل الوطنى فهـــى ضئيلـــة للغاية . يبلغ عدد سكان جمهورية الصين الشعبية خمس عـــدد سكان العالم ، ومع ذلك ، فانها لا تنتج سوى ٣٪ من الانتـــاج الصناعى العالمى . ولهذه الاسباب ، فانه ليس فى وسع الصين ان تبذل جهودا لتطوير الصناعة الثقيلة فى البلـــدان الناميـــة . ولذلك فان مساعدات الصين ، فى النتيجة ، لا تعمل على تغييـــر البنية الاقتصادية فى الدول الفتية ، بـــل تحافظ بالاساس على مواقع الاستعمار الجديد فيها .

وان المساعدات الفنية هى وسيلة من الوسائل ، يستخدمها الاستعمار الجديد للضغط السياسى على الدول الفتيـــة . وان الاحتكارات الاجنبية ، اذ ترسل خبراءها الى البلدان الناميـــة وتعلم الطلاب والخبراء من هذه البلدان داخل نظامها التعليمى ، فانها تعمل على ان تكتسب الكوادر الوطنية خبرات ادارة الاقتصاد ادارة رأسمالية .

فى مقدمة الاعمال التى يقوم بها الخبراء الصينيون فى بلدان القارة بث الدعاية للافكار الماوية والترويج للنمط الصينى فى التطور . كان نشاطهم هذا جليا للغاية فى فترة «الثورة الثقافية»

الى درجة انه سبب فى بعض الحالات طردهم من البلدان النامية . لقد حدث ذلك ، مثلا ، فى تونس واوغندا .

تشغل التجارة غير المتكافئة مكانا هاما بين الاساليب التى يستخدمها الاستعمار الجديد لغرض توسعه فى البلدان النامية . (راجع الفصل السادس) . وتؤدى هذه التجارة الى تقليل المدخولات بالعملة الصعبة . وفى الحقيقة تلازم نفس هذه النواقص التجارة الصينية مع البلدان النامية . وتجتهد الصين اجتهادا كبيرا وملحا لتوسيع روابطها التجارية هذه مع البلدان المتحررة .

يكفى ان نقول ان الصين تمكنت خلال فترة وجيزة على ان تتقدم لتحتل المرتبة الثانية (بعد انجلترا) فى واردات تانزانيا ، والمرتبة الثانية (بعد فرنسا) فى واردات مالى . والصين احد البلدان الرئيسة التى تتعامل تجاريا مع الجزائر ونيجيريا وغينيا والمغرب والسودان ، وهى الرابحة دائما من وراء هذه التجارة الواسعة . ففى عام ١٩٧٠ ، مثلا ، بلغت صادرات جمهورية الصين الشعبية الى افريقيا ١٣٨,٨ مليون دولار ، وواردتها منها ٦٥ مليون دولار ، كان الميزان التجارى لصالح الصين بمبلغ ٧٣,٨ مليون دولار * . كان هذا الفرق الهائل فى التبادل التجارى يثير عدم ارتياح الجانب الافريقى دائما . «لقد اصابتنا خيبة الامل لان الميزانية التجارية تميل بوضوح الى جانب الصين . بينما كان فى وسعها ان تقتنى منا كمية من السلع اكثر من تلك الكمية التى تشتريها اليوم» * * .

ان السبب الرئيسى لهذا الفرق الهائل هو ان الصين ليست لها مصلحة كبيرة فى اقتناء الصادرات الافريقية ، بينما هى معنية دائما بالحصول على العملة الصعبة اللازمة لها لتسديد العجز فى ميزانها التجارى مع البلدان الرأسمالية . لقد اكدت هذه الحقيقة صحيفة «الشعب» اللبنانية ، فكتبت «ان الصين تستهدف تحويل افريقيا الى سوق لترويج سلعها ومصدر للموارد المالية التى تحتاجها» * * * .

---

* «African Development», August, 1972, p. 13.

* * «Daily Times» (Lagos), 27. IV. 1971.

* * * «الشعب» ، بيروت ، ٣-٨-١٩٧٣ .

يحاول القادة الصينيون توسيع صادراتهم من السلع التى يواجه ترويجها الصعوبات فى الاجزاء الاخرى من الدنيا ، فيشترطون عند تقديم مساعداتهم بالزام البلاد ان تشترى سلعا صينية بمبلغ معين . هذا ما حدث ، مثلا ، عندما قدمت الصين لتانزانيا وزامبيا قرضا لبناء خطوط السكك الحديدية «تانزام» . وكانت نتيجة هذا الاتفاق تدفق السلع الصينية ، التى أثرت تأثيرا سلبيا على حالة الصناعة الفتية فى كلا البلدين . لقد كتبت الصحف الافريقية ان وفد زامبيا الذى كان فى جمهورية الصين الشعبية ودرس قائمة الصادرات الصينية فى افريقيا ، اوصى حكومته ان تتخذ اجراءات لحماية الصناعة المحلية من تدفق السلع الصينية * . وعبرت صحافة زامبيا عن استيائها بصدد «ضغط» بكين «السلعى» فكتبت ما يلى : «ما فائدة من امتلاكنا لخطوط من السكك الحديدية اذا كنا ندفع ثمنها ونقضى على صناعتنا الوطنية» * * .

ان الصين فى حاجة ماسة الى بعض انواع الثروات الطبيعية فى البلدان النامية ، مثل البترول والنحاس وبعض انواع الخامات الاستراتيجية وما شابه ذلك . ولغرض الحصول عليها فان القيادة الصينية تستخدم وسائل ، لا تختلف من حيث جوهر الامر عن تلك التى يلجأ اليها المستعمرون الجدد . لقد عبرت مجلة «افريك نوفيل» الاسبوعية التى تصدر فى داكار فى احدى مقالاتها عن استيائها من بكين ، لانها ارغمت حكومة السيلان (سريلانكا اليوم) ، مستعينة بالضغط السياسى ، ان تبيع لها السلعة الرئيسية فى البلاد المخصصة للتصدير – الكاوتشوك – باسعار زهيدة ، وكانت نتيجة هذه الصفقة انخفاض احتياط العملات الصعبة فى البلاد . وتستنتج المجلة : «وهكذا فان الصين قد حلت محل انجلترا الاستعمارية» * * * . وكتبت صحيفة «ديلى اكسبريس» النيجيرية فى كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٧٣ ، ان الصين تستهدف ان تضمن لنفسها حق شراء السلع

---

* «Le Moniteur africain du commerce et de l'industrie», 1973, N 624, p. 7–8.

** «Times of Zambia», 12. IV. 1972.

*** «Afrique nouvelle», 1972, N 1288, p. 17.

التى تحتاجها من افريقيا بشروط مسهلة للغاية ، وذكرت بين هذه السلع النحاس من زامبيا والقطن من السودان ومصر والبن من الحبشة ، وما الى ذلك * .

ومما يشهد بجلاء على السياسة اللامبدئية التى تنتهجها القيادة الصينية وتحالفها تحالفا مباشرا مع المستعمرين الجدد ، هى روابطها التجارية مع الانظمة العنصرية فى جنوب افريقيا على مدى سنوات عديدة . لقد ذكر مندوب كينيا ، عام ١٩٦٥ ، فى اجتماع ايكوسوس (الرابطة الاقتصادية لمساندة البلدان المتخلفة) التابعة لهيئة الامم المتحدة والمنعقد فى القاهرة ، ذكر ان جمهورية الصين الشعبية بين تلك الدول التى تخالف العقوبات التى فرضتها هيئة الامم المتحدة بصدد مقاطعة جمهورية جنوب افريقيا . وتنشر الصحافة الافريقية احصائيات سنة بعد اخرى تشهد على استمرار الصين فى تجارتها هذه ، مع العلم ان احجامها تزداد باستمرار . وبموجب تقديرات تقريبية ، فان تداول السلع بين جمهورية الصين الشعبية وجمهورية جنوب افريقيا قد تضاعف خلال ست سنوات (من ١٩٦٣ الى ١٩٦٩) . ونشرت مجلة «افريك نوفيل» خبرا مفاده ان بكين ، بموجب المعلومات التى وردت الى المجلة ، تنوى توسيع احجام تجارتها مع جمهورية جنوب افريقيا ، واشارت المجلة الى احد الشروط التى ذكرها الطرفان اثناء الاعداد لعقد هذا الاتفاق ، الا وهو تخلى الصين عن المساندة الفعالة لحركات التحرر الوطنى فى جنوب افريقيا * * .

وتهتم بكين اهتماما خاصا ، اسوة بالاحتكارات الغربية ، بخامات الكروم فى روديسيا . وتنشر صحف مختلف البلدان باستمرار اخبارا عن التجارة الصينية الروديسية . لقد ذكرت صحيفة «ساندى تايمس» ، مثلا ، فى عدة مقالات ، ان جمهورية الصين الشعبية بين البلدان التى تخالف قرارات هيئة الامم المتحدة حول العقوبات التى فرضتها على نظام سميث * * * .

---

* «Daily Express», 10. XII. 1973.

* * «Afrique nouvelle», 1971, N 1255, p. 8.

* * * «Sunday Times», 4.IV.1972; 6.VI.1972.

كما ونشرت المجلة الاسبوعية «بالافير» الصادرة فى غانا مقالا بهذا الموضوع . لقد ذكر كاتب المقال ، وهو يستند الى مجلة «تو زى بوينت» الصادرة فى جمهورية جنوب افريقيا فى عددها الصادر فى نيسان (ابريل) عام ١٩٧٣ ، ذكر ان الصين تستورد سنويا ٧٠ الف طن من الكروم الروديسى * . وكتبت «افريك نوفيل» ما يلى : «ان الصين تدين نظام سميث بالاقوال الفارغة فقط ، واما فى الواقع فانها تغمض عينيها عن مشكلة روديسيا . وهكذا فان الصين تخدع افريقيا» * * .

يخلق نشاط القيادة الصينية الاقتصادى فى البلدان النامية ممهدات موضوعية تعمل على توطيد مواقع المستعمرين الجدد هناك . هذا وان السياسة التى تنتهجها الصين لعزل بلدان افريقيا اقتصاديا عن دول الاسرة الاشتراكية ، تجعل الدول الفتية ترتبط بالنظام الرأسمالى . وبهذا الصدد اشارت صحف السنغال الى «ان القادة الصينيين ، حين يدقون اسفينا بين الاتحاد السوفييتى وبلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، فانهم فى الواقع يتركون هذه البلدان تقف وحدها وجها لوجه مع الامبرياليين ، الذين يواصلون بواسطة احتكاراتهم ، الاشراف على الجزء الكبير من اقتصادها . وبذلك فان هؤلاء القادة يلعبون دور مساعدى المستعمرين الجدد» * * * .

الايديولوجية . تشغل اساليب الضغط الفكرى على الدول الفتية مكانا هاما بين الوسائل التى يستخدمها الاستعمار الجديد ، ومن بينها الدعاية المعادية للشيوعية والاتحاد السوفييتى . والقيادة الصينية ، هى الاخرى ، تركز جل اهتمامها على الجانب الفكرى من سياستها .

وتحتل الدعاية للنظريات الماوية والتجربة الصينية فى التنمية مكانة هامة فى نشاط القادة الصينيين . وتصاعدت هذه الدعاية تصاعدا هائلا فى فترة «الثورة الثقافية» . اغرقت البلدان

---

* «Palaver», 5–11. IX. 1973.

* * «Afrique nouvelle», 1972, N 1277, p. 3.

* * * «Le Moniteur africain du commerce et de l'industrie», 1972, N 543, p.. 4.

النامية بالكراسات التى تتضمن اقوال ماو تسى تونغ والكراسات التى تدعو الى «تنظيم الثورة» على النمط الصينى . كما اغرقت بالمنشورات التى تمجد الماوية ، بصفتها النظرية الثورية الوحيدة ، وتمجد الصين «كمركز لعواصف الثورة العالمية» . وكانت الاستفزازات التى قام بها الدبلوماسيون الصينيون ضد الدوائر الحكومية فى البلدان النامية جزءا لا يتجزأ من «الدبلوماسية الخونفينبينية» .

لم يكن تدهور تأثير الماوية الفكرى فى البلدان النامية وتردى علاقاتها مع الصين النتائج الوحيدة الناجمة عن هذا التوسع الفكرى . فقد كان من نتائجه الاخرى ان الاستعمار الجديد لم يلبث ان استغل نشاط الماويين الاستفزازى لتنفيذ تكتيكه فى نسف مكانة الشيوعية فى البلدان النامية . يكفى ان نذكر انه قد تشكلت فى الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٦٧ لجنة خاصة فى مشاكل العلاقات الصينية الافريقية ، كانت مهمتها جمع مواد الدعاية الصينية وتوزيعها بواسطة وكالة يوسيا فى البلدان النامية .

ولكن فى السبعينات خفت صوت الماويين قليلا فى بث الدعاية لنظرياتهم فى البلدان النامية ، بينما اخذوا يرفعون اصواتهم اعلى فاعلى لبث الدعاية ضد الاتحاد السوفييتى .

لقد اشار ليونيد بريجنيف فى تقريره الى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى الى ان سياسة القادة الصينيين «موجهة بصراحة ضد غالبية الدول الاشتراكية . بل واكثر من ذلك فهى تلتقى مباشرة مع موقف اكثر القوى الرجعية تطرفا فى العالم ابتداء من ذوى النزعة العسكرية واعداء الانفراج فى البلدان الغربية وانتهاء بعنصريى جنوب افريقيا وحكام شيلى الفاشيست» .

يصور الماويون الاتحاد السوفييتى «عدوا للشعوب الافريقية والاسيوية اخطر من الامبريالية القديمة» . ويحاولون التشهير بالمساعدات السوفييتية للبلدان النامية . وشاهدنا الجلى على هذه الافتراءات والاكاذيب هو تعليقات صحيفة «جين مين جيباو» بمناسبة انعقاد الدورة الرابعة لليونكتاد فى مدينة نيروبى (كينيا) فى ايار (مايو) عام ١٩٧٦ ، وكذلك خطب المندوب الصينى جو خوآ مين فى

جلسات هذه الدورة ، حيث اتهم الاتحاد السوفييتى من جديد اتهامات لا اساس لها .

ولهذا فانه ليس من العجب ان تعتبر الدوائر الامبريالية المتنفذة الصين حليفا لها فى كفاحها ضد الاسرة الاشتراكية ، اما اجهزة الدعاية الامبريالية فانها تتلقف بارتياح وسرور افتراءات الماويين واكاذيبهم ضد الاتحاد السوفييتى وتنشرها على نطاق واسع فى البلدان النامية .

انقسام القوى التقدمية . تستهدف استراتيجية الاستعمار الجديد تفريق صفوف القوى الديمقراطية فى البلدان النامية والتشهير بسمعة الاحزاب التقدمية والزعماء التقدميين . وينضم الى هذه السياسة التكتيك الذى تنتهجه بكين طوال سنوات عديدة لشق صفوف الاحزاب التقدمية فى البلدان النامية ومنظمات التحرر الوطنى .

ولعبت دورا سلبيا محاولات الماويين لفرض نظريتهم «الحرب الشعبية» التى تتسم بالمغامرات على القوى الثورية والديمقراطية فى بلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . ومن عواقب هذا التكتيك شق صفوف الاحزاب التقدمية ، وهلاك اعضائها ، وتردى الاوضاع السياسية فى تلك البلدان التى كانت هدفا لتدخل بكين فى شئونها الداخلية . يكفى ان نذكر بهذا الصدد مصير الاحزاب التقدمية فى النيجر والكاميرون وزائير .

وفى السبعينات سحبت بكين جزئيا شعار «الحرب الشعبية» من ترسانتها الدعائية نتيجة لسياستها الخارجية الموالية للامبريالية بصورة عامة . ووفقا للتكتيك الجديد «المرن» يتخلى الماويون عن مساندة القوى التقدمية فى البلدان النامية . نذكر على سبيل المثال ، ان ماو تسى تونغ اعترف ، خلال مقابلته مع موبوتو رئيس جمهورية زائير ، ان المساعدات التى قدمتها الصين لبعض زعماء حركة التحرر الوطنى كانت «خطأ ، دفعت الصين ثمنه غاليا ، وكانت عواقبه وخيمة» * . من الطبيعى ان «خطأ» بكين هذا دفعه ، اثناء الاحداث فى زائير صيف عام ١٩٧٨ ، الى التحالف مع الدول الامبريالية .

---

* «Solongo», 29. I. 1973.

ويؤدى نهج بكين «المرن» هذا فى نهاية المطاف الى خيانة تلك القوى التى آمنت فى حينه بشعارات الصين الاستفزازية . بيد ان تغير التكتيك لا يعنى ابدا تغير الاستراتيجية . فغالبا ما تتدخل الصين فى الشئون الداخلية للدول الفتية . ورغم انها تفعل ذلك بحذر اكثر من ذى قبل ، فان الصحف فى البلدان النامية تنشر من حين الى آخر اخبارا تتهم فيها القيادة الصينية بالتدخل فى شئونها الداخلية . فقد اتهمت الصحافة المراكشية ، مثلا ، الصين عام ١٩٧٣ باسهامها فى المؤامرة ضد الحكومة * .

وادانت صحيفة «الديلى اكسبريس» النيجيرية عام ١٩٧٤ الصين لمحاولتها اخضاع جهاز الدولة والقوات المسلحة فى سيراليون لنفوذها * * .

واسهم الماويون فى حينه اسهاما جوهريا فى السياسة الامبريالية «فرق ، تسد» . فقد ادت نشاطاتهم فى القارة الافريقية ، مثلا ، الى تشديد النزاعات حول الحدود وبعض المناطق ، وافضت الى تفاقم الحزازات القومية .

كما وساندت الصين الحركات الانفصالية فى السودان والحبشة ، وفى نيجيريا عام ١٩٦٨ ، لانها تحاول ان تخلق «الحالة الثورية» فى القارة بصورة اصطناعية . وغالبا ما تقف الى جانب القوى الرجعية . هذا ما حدث ، مثلا ، فى انغولا فى عامى ١٩٧٥ و١٩٧٦ ، حيث كانت الصين فى معسكر واحد مع العنصريين فى جمهورية جنوب افريقيا ، والامبريالية الامريكية ومرتزقتهم .

واما اليوم فان تكتيك بكين قد اخذ يتغير . ان سعى الماويين الى اقامة اتصالات حكومية مع اكبر عدد ممكن من الدول ، يدفعهم الى الابتعاد المتظاهر عن مشاكل النزاعات بين البلدان الافريقية . غير ان الكثير من الخبراء يعتقدون ان هذا التحول ليس الا مناورة ، هدفها «تهدئة» الانظمة المعتدلة ، واذا سنحت الفرصة فان بكين على استعداد الى ان تلجأ الى اساليبها القديمة .

وقد قدمت احزاب وتجمعات موالية للصين ، غرستها بكين فى حينه فى البلدان النامية خدمات جلية للمستعمرين الجدد .

---

* «الكواليس» ، ٢-٢-١٩٧٣ .

* * «Daily Express», 26. I. 1974; 11. III. 1974.

فقد اعاقت هذه المنظمات بتكتيك المغامرات ونشاطاتها الانقسامية تنفيذ التحولات الاجتماعية والاقتصادية التقدمية فى الدول الفتية ، وعملت على تصاعد نشاط العناصر المتطرفة ، والتشهير بافكار الاشتراكية العلمية بين الجماهير ، لان العناصر الموالية للصين كانت تحاول ان تتخذها واجهة لها .

يدعو الماويون اعضاء هذه التجمعات فى يومنا هذا الى «عدم التأكيد على روابطهم بالصين» ، بل الى ان يصوروا انفسهم «اشخاصا يؤمنون بالماوية» . كما ان الماويين لا يرغبون فى اقامة اتصالات مع قادتها . لقد اضطرت التجمعات الموالية للماوية الى ان تعترف اكثر فاكثر بافلاسها ، لان الهزائم اخذت تلاحقها نتيجة لنمو النضوح الفكرى لحركة التحرر الوطنى ، ولانها انحرمت من مساندة «قادتها الفكريين» ، ولان خيبة الامل فى بكين اصابتها ، ولان سياسة بكين الموالية للامبريالية ، جعلتها تفقد ثقتها «بعدم تسامح» القيادة الصينية مع الامبريالية . فقد اتخذت المنظمة الموالية للصين التى كانت تنشط فى لبنان طوال عشر سنوات (من ١٩٦٤ الى ١٩٧٣) ، مثلا ، اتخذت قرارا «بحل نفسها» عام ١٩٧٣ . لقد تحدث قائد هذه المنظمة فى رسالته التى نشرتها صحيفة «الاخبار» الصادرة فى بيروت حديثا مفصلا عن النشاط التخريبى الذى تقوم به بكين فى البلدان النامية ، مستعينة بالعناصر الموالية للماوية ، فتدفعهم «الى اتخاذ موقفا عدائيا سافرا ليس من الحركة الشيوعية العالمية فحسب ، بل ومن كافة الحركات التقدمية الوطنية فى العالم . وبذلك فان بكين تقوم بخدمة الامبريالية والقوى الرجعية الداخلية» * . بيد انه ليس هناك اساسا للاعتقاد ان تكتيك الصين تجاه المنظمات الموالية لها قد تغير .

نشرت الصحف اكثر من مرة ، مثلا ، ان ثمة منظمة موالية للصين تنشط فى جزيرة ماوريكى . واستنادا الى مصادر افريقية ، تنشط منظمة موالية للماوية نشاطا كبيرا بين الشباب فى المغرب منذ عام ١٩٧٢ ، وهى تحصل على مساعدات من بكين * * .

---

* «الاخبار» ، بيروت ، ٧-٤-١٩٧٣ .

* * «Afrique nouvelle», 1972, N 1278, p. 8.

تستهدف الصين اضعاف تحالف حركة التحرر الوطنى والاسرة الاشتراكية ، وتعمل على خلق النزاعات بين صفوف قوى التحرر الوطنى ، وتساند المنظمات الانقسامية من طراز مؤتمر لعامة افريقيا فى جمهورية جنوب افريقيا . لقد وصف الشيوعيون هناك اعضاء هذا المؤتمر «بانهم مشهورون بافكارهم المعادية للشيوعية ومحاولاتهم فى تخريب النضال التحررى الوطنى» * . ومما له دلالته بهذا الصدد ان الامبرياليين كانوا يتعاطفون فى نفس الوقت مع بعض المنظمات التى كانت تحت رعاية الصين . نذكر مثلا منظمة مؤتمر لعامة افريقيا ، التى استعانت بها الامبريالية لبث عملائها فى صفوف حركة التحرر الوطنى .

ولا ينحصر الدور السلبى الذى تلعبه الصين فى تحرر افريقيا من العنصرية والاستعمار على نشاطه الانقسامى فى صفوف قوى التحرر الوطنى . كانت الدعاية للافكار الماوية بين صفوف المناضلين تخدم ، هى الاخرى ، الرجعية ، وجعلت هؤلاء المناضلين يرتكبون اخطاء ذات الصبغة البرجوازية الصغيرة ، كما اعدتهم بافكار «التفوق العنصرى» والنظريات القومية المتعصبة .

ولكن مواقف الصين من النضال التحررى الوطنى اخذت تتغير فى السبعينات تغيرات ملحوظة . لقد شرعت القيادة الصينية بتقليص روابطها بالمنظمات التحررية الوطنية الانفصالية فى جنوب القارة الافريقية ، وتحاول اقامة علاقاتها مع الممثلين الحقيقيين لقوى التحرر الوطنى ، مثل المؤتمر الوطنى الافريقى فى جمهورية جنوب افريقيا ، و«فريليمو» فى الموزمبيق ، و«بايغك» فى جمهورية غينيا-بيساو .

ولا يسعنا الا ان نشير الى ان اهتمام الماويين بقضايا حركة التحرر الوطنى قد اخذ يتدهور بصورة عامة فى السبعينات . فقد كانوا يتظاهرون بمعاداتهم للامبريالية لسنوات عديدة . وكان هذا التظاهر يخفى سلبيتهم الفعلية فى النضال المعادى للامبريالية . واما اليوم فلا يجدى هذا التظاهر واصبح عائقا فى طريق سياستهم الموالية للغرب . ولهذا فقد زالت النداءات المعادية للاستعمار من خطابات رجال الدولة الصينية ومن الصحف الصينية . كما ان

---

* «African Communist», 1967, N 29, p. 16–17.

وثائق المؤتمر العاشر للحزب الشيوعى الصينى لم تتناول قضايا النضال التحررى الوطنى .

وسرعان ما بين مجرى الاحداث ان تقليص المساعدات الصينية للمنظمات التحررية الوطنية ما هو الا مظهرا من مظاهر مواصلة القادة الصينيين لهذا النهج .

ليس اضعاف الاهتمام بقضايا النضال التحررى من العواقب الوخيمة الرئيسية للسياسة الموالية للامبريالية التى ينتهجها الصين فحسب ، بل تبين الحقائق ان الماويين يتحالفون بصورة مباشرة مع الامبريالية على حساب القوى الوطنية الديمقراطية .

كانت الصين تقف فى صف واحد مع الامبريالية فى النزاع الهندى الباكستانى . وكانت الى جانب ممثلى الدوائر العدوانية فى الولايات المتحدة الامريكية ، بصفتها مدافعا عن مبدأ ابادة الجنس ، فحاولت عرقلة النضال العادل لشعب البنغال الشرقى من اجل حقوقه الشرعية فى الحرية والاستقلال . وعندما باءت هذه الخطط بالفشل ، لجأت الصين ، تماما كما كان يفعل الامبرياليون مرارا ، الى الانطلاق من «مواقع القوة» ، واستخدمت حق الفيتو ، معارضة قبول دولة بنغلادش الفتية عضوة فى هيأة الامم المتحدة . وصرح بهذا الصدد المجلس الوطنى للحزب الشيوعى الهندى فى بيانه ان الصين لم ترفض الاعتراف بوجود دولة بنغلادش المستقلة فحسب ، بل خانت مصالح الحركة التحررية الوطنية كلها . كما وادان موقف القيادة الصينية هذا ادانة شديدة مندوبو المؤتمر العالمى من اجل الأمن والتعاون فى آسيا ، المنعقد فى داكا فى ايار (مايو) عام ١٩٧٣ .

وكان الموقف الخائن الذى اتخذته القيادة الصينية من الشعب التشيلى يعبر عن جوهر سياستها الموالية للامبريالية . فقد تحالف القادة الصينيون مع جلادى حكومة ايليندى ، واستحسنوا فى الواقع الانقلاب الرجعى الذى قامت به الطغمة العسكرية ، وذلك على النقيض تماما من تأكيداتهم السابقة عن مساندة التحولات الديمقراطية الثورية التى قامت بها حكومة ايليندى .

التكتيك التخريبى . ثمة مهمة من اهم مهام الاستعمار الجديد ، وهى ضمان اشرافه على توجيه التطور الاجتماعى والاقتصادى

والسياسى والفكرى فى البلدان التى كانت تابعة فى السابق . ولذلك فانه ينشط دائما فى القيام باعمال تخريبية ضد الانظمة الديمقراطية الثورية التى اتخذت طريق التطور الاشتراكى نهجا لها .

يقف التحالف المثمر بين الدول الفتية التى اختارت التطـــور اللارأسمالى والاسرة الاشتراكية حائلا دون تنفيذ خطط الاستعمار الجديد . ولهذا فان نشاطات القيادة الصينية الموجهة نحو نسف هذا التحالف وعزل البلدان ذات الاتجـــاه الاشتراكـــى عن الاسرة الاشتراكية ، تلتقى موضوعيا مع الجهود التى يبذلها المستعمرون الجدد .

ونحن ، حينما نتحدث عن سياسة جمهورية الصين الشعبية فى البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى ، علينا ان نشير فى المقام الاول الى موقف الماويين السلبى من نفس امكانية اختيار طريق التطور اللارأسمالى . لقد تجنبت القيادة الصينية لفترة طويلة من الزمـن ابداء وجهة نظرها فى هذه المسألة . ولم تبد وجهة نظرها فى مسألة اختيار طريق التطور الا فى فترة «الثورة الثقافية» ، حين اصبحت الدعاية الماوية صريحة للغاية . ففى ٢٤ آب (اغسطس) عام ١٩٦٧ ظهرت على صفحات جريدة «جين مين جيباو» مقالة ، حاول كاتبوها الاستخفاف بتجارب التطور اللارأسمالى فى بورما . والانتقاص مـن اهمية التحولات الديمقراطية والثورية التى كانت تجرى فى هـــذه البلاد ، كما حاولوا تحريف الوقائع ، التى تشهد على نجاحات الشعب البورمى .

وعندما ينفى القادة الصينيون نظرية التطور اللارأسمـالى ، يبذلون ، الى جانب ذلك ، اقصى جهودهم لتثبيت نفوذهم فى البلدان التى اختارت الاتجاه الاشتراكى . وانهم ، حين يفرضون على هـذه البلدان خبرتهم وقيادتهم ويبثون فيها الدعاية لافكارهم المغامرة فى البناء الاقتصادى وارائهم المتطرفة فى الشئون الدولية ، يعرقلون نجاحها فى سيرها فى طريق الاستقلال والتقدم .

هذا وان نتائج تأثير الايديولوجية الماوية على سياســـــة البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى لا تظهر بجلاء دائما . ففى بعض الاحيان تكتسب شكل الشعارات اليسارية المتطرفة التى يطرحهـــا ممثلو بعض الدول ، او يعبر عنها فى محاولات بعض القادة فى حل

المشاكل الاقتصادية عن طريق اصدار الاوامر من الاعلى ، وفى المواقف الخاطئة من هذه القضية الدولية او تلك . بيد انه مهما اتخذت الماوية من اشكال ومظاهر فانها تسبب اضرارا هائلة للبلدان ذات الاتجاه الاشتراكى وتقوض تعاونها مع عالم الاشتراكية ، وهذا هو بالذات ما يستجيب اكثر من غيره لمصالح الامبريالية والاستعمار الجديد والرجعية .

٣ ـ التحالف مع الامبريالية

التكتيك فى هيئة الامم المتحدة . ان الموقف الذى تتخذه القيادة الصينية من المسائل الدولية يساند مساندة جوهرية سياسة الامبريالية والاستعمار الجديد . كانت القوى التقدمية تعلق آمالها على الصين ، وتعتقد انه ، حين تصبح عضوا فى هيئة الامم المتحدة ، ستعينها على حل المشاكل الدولية المستعصية . بيد ان الصين قد خيبت آمالها هذه ، اذ انها اخذت تستخدم هذه المنظمة فى المقام الاول لتنفيذ ومساندة السياسة المعادية للاتحاد السوفييتى . وفيما يتعلق بالمشاكل الدولية التى تنتظر حلها ، فان الصين اوضحت بجلاء بانها لا تنوى ان تسهم اسهاما ايجابيا فى تسويتها ، بل بالعكس ، سوف تضع ما يسعها من عراقيل فى طريق حلها .

صرح ماو تسى تونغ علنا فى اجتماع الاحزاب الشيوعية والعمالية المنعقد فى موسكو عام ١٩٥٧ انه يقف الى جانب قيام الحرب العالمية الثالثة ، وانه على استعداد ان يضحى فى سبيل ذلك بنصف البشرية . وظلت سياسة الصين فى قضايا الحرب والسلم قائمة حتى اليوم ، ولم يطرأ عليها اى تغيرات .

تدعو مقدمة النص الجديد لدستور جمهورية الصين الشعبية الى : «الاستعداد للحرب» و«حفر الخنادق اعمق» . وكانت فكرة «الاستعداد لحالة قيام الحرب» الفكرة الرئيسية للمقالة الافتتاحية المشتركة التى كتبتها ثلاث صحف : «جين مين جيباو» و«خونتسى» و«تسزى فان تزيون باو» بمناسبة حلول عام ١٩٧٦ . كما نشرت الصحافة الصينية فى كانون الثانى (يناير) عام ١٩٧٦ اشعار ماو ، التى تغنى للحرب .

ويقف الماويون ضد تخفيف حدة التوتر الدولى ، فيتحالفون بذلك مع اقصى القوى اليمينية . وقد وصف المؤتمر العاشر للحزب الشيوعى الصينى الانفراج الدولى «كظاهرة موقتة وسطحيـــة» ، ويعارض الماويون الانفراج «بالاضطرابات الهائلة» التى «ستستمر فى المستقبل ايضـا» ، وهى من «الامور الجيدة بالنسبة للشعب وليست امورا سيئة» .

ان الصين معنى فى الحفاظ على التوتر الدولى ، الذى من الاسهل عليه فى ظله ان ينفذ مخططاته للزعامة ، ولهذا فانه ينشر فى البلدان النامية على نطاق واسع مقولة ، مفادها ان الانفراج يتعارض مـع مصالحها ، ولا يستفيد منه الا الاتحاد السوفييتى . وهكذا فان الماويين يغنون نغما واحدا مع الدعاة البرجوازيين اليمينيين . الا ان هذه السياسة تثير مقاومة واسعة فى افريقيا . فقد ادانت صحيفة كينية ، مثلا ، الزعماء الصينيين ، لانهم يحرضون فى خطاباتهم على اشعال نيران الحرب ، ودعتهم الى الكف عن بذل جهودهم الموجهة نحو تأجيج الهستيريا العسكرية * .

لقد رفضت القيادة الصينية قرار الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة الذى ينص على التخلى عن استخدام القوة فى العلاقات بين الدول ، ومنع استخدام الاسلحة النووية ابد الدهر . ووصف خوآن خوآ الممثل الدائمى لجمهورية الصين الشعبية فى هيئة الامم المتحدة هذا الاقتراح بانه «يبرر العدوان فى الحقيقة» ، «ولا يفـــرق بين المعتدى وضحيته» ، وذلك فى كلمته التى القاها فى اجتماع مجلس الامن ** . ومما له دلالته فى هذا الصدد ان جمهورية جنوب افريقيا وقفت الى جانب جمهورية الصين الشعبية ضد هذا القرار . وتستند القيادة الصينية الى ضرورة «الاستعداد للدفاع» لتبرير موقفها فى هذه المسألة . وتتلاعب بخرافة قائلة عن «الخطر من الشمـال» ، وتحاول التأثير بذلك على الرأى العام فى بلدان آسيا وافريقيا . لهذا تنشر الدعاية الصينية صيغة ، مفادها ان اقتراح عدم استخدام القوة فى العلاقات بين الدول تجرد الدول التى لا تملك الاسلحـــة

* «Daily Nation», 17. V. 1975.

** «النشرة الاخبارية لوكالة انباء سين خوآ» ، ١٧ نيسان (ابريل) عام ١٩٧٣ .

النووية من حقها فى الدفاع عن نفسها ، وتحاول هذه الدعاية ان تقنع هذه الدول ان الصين ، حين يعتزم على زيادة قدرته النووية ، ينطلق من مصالح هذه الدول . بيد ان بلدان آسيا وافريقيا لا تقع فى فخ الدعاية الصينية هذه .

ولم يراع القادة الصينيون ان الدول التى لا تملك الاسلحة النووية تعتبر ان اسلحة الابادة الشاملة تتضمن دائما احتمال تهديدها بخطر الابادة . بالاضافة الى ان صنع هذه الاسلحة يعتبر بالنسبة للبلدان النامية التى تواجه مشاكل صعبة فى تطورها السياسى ونموها الاقتصادى ، ليس مهمة من مهامها الاولى ابدا . واخيرا ، فان هذه البلدان تستطيع ان تقدر الفوائد من وراء تنفيذ برنامج تقليص الاسلحة ، الذى يعنى تحرير الموارد ، التى من الممكن استخدامها بنجاح لسد حاجات التنمية . هذه هى الاسباب التى لم تجعل البلدان النامية تساند الموقف الصينى من هذه المسألة . اما القيادة الصينية ، فانها بينت مرة اخرى بانها لا تكترث بمصير البلدان النامية ، وذلك اثناء الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة ، حين صوتت ضد الاقتراح السوفييتى «حول تقليص الميزانيات العسكرية للبلدان الاعضاء الدائمة فى مجلس الامن بنسبة ١٠٪ ، وحول استخدام قسم هذه الموارد لتقديم المساعدات للبلدان النامية» .

واتخذ الصين هذا الموقف بعينه ، الموقف المعادى لمصالح شعوب آسيا وافريقيا فى هيئة الامم المتحدة عند بحث مسألة دعوة مؤتمر عالمى لنزع السلاح ، واظهر بذلك مرة اخرى انه من اعداء نزع السلاح . ووضع الصين العراقيل امام حل المسائل الاخرى المرتبطة بمشكلة نزع السلاح . امتنع مثلا عن التصويت على قرار منع استخدام الاسلحة الكيماوية الجرثومية ، كما رفض الاعتراف بامريكا اللاتينية ، كمنطقة مجردة من الاسلحة النووية .

وطوال عدة سنوات يقيم الصين العراقيل فى طريق حل مشكلة الشرق الاوسط . وانه يرفض بعناد واصرار قرار مجلس الامن المؤرخ فى ٢٢ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٦٧ ، والذى يقضى بسحب قوات المعتدى من الاراضى العربية المحتلة . وانه يصف الجهود الموجهة نحو التسوية السلمية لازمة الشرق الاوسط

«بانها مؤامرة ميونيخ بين الدولتين الكبريين لغرض تقسيم مناطق النفوذ فى الشرق الاوسط» . وكان الصين وجمهورية جنوب افريقيا بين الدول التى امتنعت عن التصويت عندما اتخذت الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة قرارا يطالب اسرائيل باعادة الاراضى المحتلة الى اصحابها الشرعيين .

يستغل القادة الاسرائيليون موقف جمهورية الصين الشعبية هذا ليزيدوا من نشاطاتهم فى تنفيذ سياستهم المتطرفة فى الشرق الاوسط .

كما بدا الجوهر الاستفزازى لموقف الصين من هذه المسألة بكل وضوح عام ١٩٧٣ ، حينما اشتدت حدة الوضع فى الشرق الاوسط وحينما حاول الصين منع مجلس الامن من اتخاذ قرار بايقاف اطلاق النيران . لقد اعتبر الرأى العام العالمى ان مساعى الماويين لالقاء المسئولية عن النزاع على عاتق «الدولتين الكبريين» ، واداعاءاتهم بان «هاتين الدولتين قد شلتا تحركات الشعوب العربية» «وتقيداها فى نضالها من اجل ارجاع الاراضى المفقودة» * ، اعتبر ان كل هذا يتغاضى فى الواقع عن العدوان .

لقد ادانت بلدان آسيا وافريقيا مرات عديدة موقف جمهورية الصين الشعبية من ازمة الشرق الاوسط . واتهمت صحيفة «النداء» اللبنانية القادة الصينيين فى احدى مقالاتها فى انهم يحاولون «عقد صفقة على حساب سيادة الشعوب العربية وحريتها وتقدمها» * * .

التحالف مع القوى اليمينية . من المعروف ان السياسة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية توسع نشاطها ، فى المقام الاول ، على حساب تطوير اتصالاتها بالدول الرأسمالية . كان فى وسع المرء ان يعتبر عملية توسيع الصين لروابطه الدولية بحد ذاتها ظاهرة ايجابية ، لو لا بعض الاتجاهات التى تصاحب سياسة القادة الصينيين ، التى تثير قلق وتذمر الرأى العام التقدمى فى البلدان النامية .

نذكر على سبيل المثال ان الصين عندما يطور علاقاته بالولايات المتحدة الامريكية يبدى فى آن واحد المزيد من التسامح مع الاحتكارات الامريكية فى سياستها الامبريالية والاستعمارية

* «جين مين جيباو» ، ٨-١٠-١٩٧٣ .

* * «النداء» ، ١٠-١-١٩٧٣ .

الجديدة . فهو ، مثلا ، لا يعارض فى وجود الولايات المتحدة الامريكية فى آسيا ، ولا احتفاظها بقواعدها العسكرية فى المحيط الهندى . ومما يثير قلق البلدان النامية ان القادة الصينيين لا ينتقدون المؤسسات العسكرية والسياسية المرتبطة بالولايات المتحدة الامريكية ، لان هذا يعنى انهم يغضون النظر فى الواقع عن الخطط العدوانية التى ترسمها الاحتكارات الصناعية – العسكرية فى الولايات المتحـــــدة الامريكية .

وان احتكارات الولايات المتحدة الامريكية معنية ، هى الاخرى ، فى اقامة اكثر الروابط وثاقة مع الصين ، وتستخدم نفوذها فى البلدان النامية ، لتدفعها الى التقارب مع الصين . وتعتقد بعض الصحف الغربية ان بعض الدوائر الامريكية تستهدف استخدام بلدان افريقيا كحلقة وصل بينها وبين الصين . أبدت وجهة النظر هذه ، مثلا ، الصحافة السويسرية اثناء تعليقاتها على زيارات قادة دول افريقيا لبكين * .

كما يثير مخاوف البلدان النامية بعض جوانب العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية وبريطانيا العظمى .

تعتقد الصحيفة اللندنية «فاينينشيل تايمس» ان «العلاقات الانجليزية الصينية تستند الى ارضية صلدة» . وتذكر الصحيفة ان اساس هذه العلاقات هو ان الصين يرغب فى ان تعتبر اوروبا القوية عاملا هاما ، يقف بوجـــه الولايات المتحدة الامريكية والاتحـــاد السوفييتى * * .

تسجل الدعاية الصينيـــة بريطانيـــا العظمى بين «البلدان الصغيرة» ، وتدعى ان هذه البلدان «ضحيـــة لاشراف الدولتين الكبريين على امورها وتدخلهما فى شئونها الداخلية» . كمـا تغض القيادة الصينية النظر عن السياسة الاستعماريـــة الجديدة التى تنتهجها انجلترا فى آسيا الجنوبية الشرقية وفى منطقـــة المحيط الهندى ، وانها بذلك ، حسبما يعتقد الخبراء من الغرب «تستهدف تقويض النفوذ السوفييتى» * * * .

* «Journal de Genéve», 30.I.1973.

* * «The Financial Times», 7. VI. 1973.

* * * «European Review», 1973, v. XXIII, 2, p. 10.

واخيرا ، فان الصين غالبا ما يلتزم الصمت فى مشكلة روديسيا ، لانه لا يرغب افساد روابطه مع لندن . وان حكومة بريطانيا العظمى معنية ، هى الاخرى ، فى دعم علاقاتها مع الصين . ولهذا السبب بالذات ، تضغط على البلدان الاعضاء فى الكومنويلث ، كنيجيريا وغانا ، مثلا ، وتشجعها لانتهاج سياسة «مرنة» ازاء الصين . تمكن كل هذه الحقائق نفس تلك الجريدة «فينينشيل تايمس» من ان تستنتج ما يلى : «هناك انطباع ان بريطانيا والصين بدآ يتفاهمان تفاهما تاما بشأن وجهات نظرهما حول المشاكل الدولية» * .

ويتخذ الرأى العام فى البلدان النامية موقفا حذرا من توسع الاتصالات بين الصين وجمهورية المانيا الفيدرالية ، لانه يجرى ، فى المقام الاول ، مع ممثلى القوى المعارضة فى البلاد – كتلة الاتحاد الديمقراطى المسيحى والاتحاد الاجتماعى المسيحى . يبدو انّ القادة الصينيين يعتبرون موقف حكومة جمهورية المانيا الفيدرالية الواقعى عائقا فى سبيل اقامة اتصالات معها . ولهذا فان كتلة يمينية – الاتحاد الديمقراطى المسيحى والاتحاد الاجتماعى المسيحى – تروق لهم اكثر بكثير من حكومة الجمهورية . فاولا ، انها تتفق مع الصين تماما فى تقييمه للاتحاد السوفييتى . وثانيا ، انها تتوجس خوفا ، ليس باقل من الماويين ، من الانفراج الدولى . ولهذا ، فانها ، اسوة بالصين ، تقيم العراقيل امام اتخاذ الاجراءات لدعم الامن العام . كان شتراؤس وشريدير وغيرهما من زعماء هذه الكتلة ، الى جانب القادة الصينيين ، من المعارضين للمعاهدتين بين جمهورية المانيا الفيدرالية والاتحاد السوفييتى ، وبين هذه الجمهورية وبولندا ، وكذلك لاتفاقية الدول الاربع حول برلين الغربية وغير ذلك .

وفى ضوء ما تقدم ذكره ، ليس من العجب ان تعتبر القوى اليمينية فى جمهورية المانيا الفيدرالية القادة الصينيين حلفاء لهم فى المسرح العالمى . لنعيد الى الاذهان ، مثلا ، ما قاله شتراؤس فى كتابه «التحدى ورد فعل . برنامج لاوروبا» : «ان التناقضات

---

* «The Financial Times», 2.VI.1972.

السياسية بين روسيـــا والصين تعتبـــر ظاهرة ايجابيـــة لاوروبا ، وليست سلبية ، لانه بالنسبة لنا ، نحن الاوروبيين ، ان الاتحاد السوفييتى هو «الخطر الاحمر» ، وليس الصين» * .

وكتبت صحيفة «بونير روندشاو» اليمينية التى تصدر فى المانيا الغربية «ان بكين ترمى الى نفس الاغراض التى نتوخاها : وجود القوات الامريكية فى اوروبا ، وحلف ناتو قوى ، وتراص صفوف السوق الاوروبية المشتركة اكثر من ذى قبل» ** .

اما بكين فتنشر فى صحفها بارتيـــاح كبير آراء شتراؤس وغيره من قادة الرجعيين فى المانيا الغربية .

ان هناك تجاوبا كاملا بين موقف الماويين من الســـوق الاوروبية المشتركة وسياستهم الراهنة الموالية للامبريالية . يأمل القادة الصينيون ، قبل كل شىء ، الحصول على فوائد من التنافس بين بلدان السوق الاوروبية المشتركة وبين الولايات المتحدة الامريكية واليابان . ولكن الامر الرئيسى بالنسبة لهم هو الفائدة السياسية وليست الفائدة الاقتصادية . انهم يعلقون آمالهم على ان بلدان اوروبـــا «ستقف جبهـــة واحدة ضـــد الدولتين الكبريين» *** ، هذا ما قالوه بالحرف الواحـــد ، يكشف هذا التصريح بجلاء عن الجانب المعادى للاتحاد السوفييتى فى اهتمام الصين فى دعم «السوق المشتركة» .

ثم ان الصين ينشط فى دعم روابطه مع البلدان «التسع» . وفى ايار (مايو) عام ١٩٧٥ اقام علاقات رسمية مع «الســـوق المشتركة» . واستحســـن القادة الصينيـــون بحماس وحرارة انضمام بريطانيا العظمى الى هذه السوق ، وكذلك اقامة اتحـاد بينها وبين مجموعة كاملة من البلدان النامية .

كما ان القادة الصينيين يساندون مساندة كاملة حلف ناتو العسكرى ، وهذا الموقف ينسجم مع مصالح الاستعمار الجديـد والاحتكارات العسكرية الصناعية فى الغرب **** .

* F.-J. Strauss. Aufforderung und Antwort. Ein Programm für Europa. Stuttgart, 1968, S. 97-98.

** «البرافدا» ، ٢٥ـ٥ـ١٩٧٣ .

*** «Peking Review», 1972, N 6.

**** «جين مين جيباو» ، ١٢ـ١٢ـ١٩٧٢ .

فى ١٨ حزيران (يونيو) عام ١٩٧٣ نقلت وكالة انباء سين خوآ نص بيان الاجتماع الربيعى للبلدان الاعضاء فى حلف ناتو ، المنعقد فى كوبنهاغن . وابدت استحسانها له . وهذا ما جاء فيه : «ينبغى ان يكون حلف ناتو ضمانا امينا للدفاع فى المستقبل كذلك» «ولا يمكن ان تضلله الاقاويل المفرحة حول الانفراج الدولى» . موقف بكين هذا يعتمد جزئيا الى آمال الماويين فى ان يسهم ناتو فى تطوير القدرة الصناعية العسكرية لجمهورية الصين الشعبية . بيد ان الامر الرئيسى الذى يدفعها الى اتخاذ هذا الموقف هو انها تتوقع مساندة اعضاء حلف ناتو لاستراتيجيتها المعادية للاتحاد السوفييتى . لقد اشارت الصحيفة الفرنسية «كومبا» بهذا الصدد الى «ان الصين يشجع صراحة ، واحيانا بحرارة وعنف قيام قوة سياسية واقتصادية وعسكرية فى الغرب ، قادرة على ان تعرقل مساعى الاتحاد السوفييتى» * .

وتعمل نشاطات القادة الصينيين ، التى تعرقل فى الواقع تنسيق اعمال البلدان النامية ، على تسهيل جهود الاستعماريين الجدد ، الموجهة نحو نسف وحدة البلدان النامية ، وتفرقة صفوف الجبهة المعادية للامبريالية فى المسرح العالمى .

وعلى مدى سنوات عديدة كان الصين يقيم عراقيل امام حركة التضامن الاسيوى الافريقى ، وكان يعمل على تقويضها من الداخل ، وجعل الدول المشتركة فيها تصرف نظرها عن المهام الملحة للنضال ضد الاستعمار الجديد والامبريالية .

وفى عام ١٩٦٧ اعلنت القيادة الصينية عن قطع روابطها ، بمنظمة تضامن شعوب آسيا وافريقيا . ومنذ ذلك الحين لا تشترك رسميا فى اعمالها . بيد انها لم تتخل عن محاولات استخدام اساليب الضغط على الدول المشتركة فى الحركة واخضاعها لنفوذها .

هذا وتقوم الصين باعمال استفزازية ضد حركة عدم الانحياز . فى السبعينات طرأ على هذا الموقف بعض التغيرات ، بيد انها كانت شكلية صرفة . فبينما كانت القيادة الصينية ترفض رفضا باتا حركة عدم الانحياز ، فانها اخذت اليوم تساندها ،

---

* «ازفيستيا» ، ٢١-٩-١٩٧٣ .

طبعا ، فى الاقوال فقط . بيد ان الاعمال التى تقوم بها الصين فى الواقع موجهة نحو شق صفوف الحركة وجعلها توهن فى صراعها ضد الامبريالية . لقد اتضح هذا الموقف بجلاء مرة اخرى ، حين قام الصين بمناورات عشية دعوة مؤتمر البلدان غير المنحازة الخامس وخلال اعماله (فى اب – اغسطس عام ١٩٧٦) .

* * *

يدعى الماويون انهم يدافعون عن البلدان النامية من اعتداءات الامبريالية عليها ، كما يدينون الاستعمار الجديد فى الاقوال فقط . ولكن الافعال تدل على ان سياسة الصين الخارجية فى الظروف الراهنة اما تتفق وسياسة الاستعمار الجديد ، او انها تتيح الفرصة له ان يستغل الماوية لمصالحه الخاصة .

لقد جاء فى احدى المقالات التى نشرتها مجلة «السياسة الخارجية الالمانية» الصادرة فى جمهورية المانيا الديمقراطية ما يلى : «بالرغم من ان الامبريالية والماوية تنطلقان من مواقع متباينة وتنشطان لتحقيق اغراض متباينة فى آسيا وافريقيا ، وتتنافسان من اجل السيطرة على هذه المناطق ، فانهما ، مع ذلك ، تتضامنان فى هدفهما الذى يرمى الى نسف وتخريب التحالف بين حركة التحرر الوطنى من جهة ، والاتحاد السوفييتى والاسرة الاشتراكية بمجموعها من جهة اخرى» * .

تتناقض سياسة الماويين الموالية للامبريالية ومصالح البلدان النامية ، وتلحق اضرارا كبيرة باستقلالها . وتتفاقم اخطار هذه السياسة على البلدان المتحررة ، لان الماوية ، حين تشجع الاستعمار الجديد فى توسعه فى البلدان النامية ، فانها ، الى جانب ذلك ، تضعف مواقع هذه البلدان فى صراعها ضد الامبريالية وتقيم العراقيل امام حركة التحرر الوطنى .

تدين البلدان النامية بشكل متعاظم السياسة التى تنتهجها الصين لفرض زعامتها وسياستها المعادية للاتحاد السوفييتى والموالية للامبريالية . وتشير الى ان اهداف سياسة الماويين الخارجية تتناقض ومصالح القوى التقدمية ومهامها .

---

* «German Foreign Policy», 1973, N 5, p. 581.

القسم الرابع

المرحلة المعاصرة للنضال من اجل الاستقلال

الفصل العاشر

نضال شعوب افريقيا ضد الاستعمار الجديد

١ ـ اتجاهات النضال

ان النضال ضد الاستعمار الجديد متنوع ومتعدد ومعقد بقدر تنوع وتعدد وتعقد الاستعمار الجديد نفسه . لقد اضطر الافارقة ان يخوضوا هذا الكفاح على كافة الاتجاهات التى ينشط فيها المستعمرون الجدد ، اى فى المجلات الاقتصادية والسياسية والفكرية والثقافية . وما دام الاستعمار الجديد يطرح فى الظروف التاريخية الراهنة المهام الاقتصادية فى مقدمة المهام الاخرى ، فان الصراع فى المجال الاقتصادى هو صراع اعنف مما فى المجالات الاخرى .

لقد اكد بوميدين ، رئيس مجلس الثورة فى الجزائر فى كلمته التى القاها فى الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة ، اكد ان احتجاج البلدان النامية يتعاظم ضد السياسة الامبريالية ، سياسة نهب وسلب البلدان المتحررة . ويرسخ ايمان افريقيا ، التى شرعت بمواجهة مشاكل الاستقلال الاقتصادى ، ان بناء الاقتصاد الوطنى والصراع ضد الاستعمار الجديد فى المجال الاجتماعى والاقتصادى ، هما جانبان لعملية واحدة . فما هى التدابير التى يجرى اتخاذها فى القارة لغرض مقاومة توسع الاستعمار الجديد اقتصاديا ؟

اهم هذه التدابير هى تلك التدابير الموجهة نحو الحد من حرية الرأسمال الاجنبى ، والنضال من اجل ان تحصل افريقيا على

حق تعيين المجالات ، بصورة مستقلة لاستخدام الموارد «المساعدات» التى تتسلمها من الدول الاجنبية ، وكذلك النضال من اجل شروط تجارية متكافئة فى السوق الرأسمالية العالمية * . اخذت الدول الافريقية تنشط فى الآونة الاخيرة كى تنتزع من ايدى الاحتكارات المتعددة الجنسية الوسائل التى تمكنها من التصرف بالخامات والموارد البشرية المتوفرة فى القارة ، دون اية رقابة او اشراف .

وتحاول حكومات الدول الافريقية ان تجعل الرأسمال الاجنبى يخضع لاشرافها ، وتخفف العواقب الوخيمة من وراء نشاطه على اقتصاد بلدانها الضعيف . وبعبارة اخرى ، انها شرعت تخوض نضالا من اجل تغيير شروط استثماراته . وانها تستهدف الى امتلاك اغلبية الاسهم فى الشركات المختلطة التى يجرى تشكيلها ، وهى تحاول ان تنظم توزيع الرساميل بين فروع الاقتصاد . وتعمل فى آن واحد على التضييق على تحويل الارباح الى الخارج . تقوم بهذه التدابير على نطاق يتوسع البلدان الغنية بمكامن البترول والانواع النادرة من المواد الخام ، التى يكون الغرب فى امس الحاجة اليها . وتستهدف حكومات البلدان الافريقية الى اعادة النظر فى علاقاتها مع الشركات الاجنبية ، وقيام نظام جديد للعلاقات الاقتصادية العالمية ، فتلجأ الى عملية التأميم . ان اشراف دول افريقيا على نشاطات الرأسمال الاجنبى ، باعتباره واحدا من التدابير الموجهة نحو التضييق على مجالات استغلاله ، وحقها فى التأميم ، ليسا ابدا من التدابير غير الشرعية ، كما يدعى غالبا بعض الحقوقيين البرجوازيين . ان هذه التدابير تنجم عن مبدأ السيادة ، الذى يمنح كل دولة حريتها فى التصرف بمواردها الطبيعية . فى اغلبية الحالات تتضمن عملية التأميم دفع تعويضات للشركات الاجنبية ، وابقاء قسم من الاسهم فى ايدى مالكيها السابقين .

كانت غانا اول البلدان فى افريقيا الاستوائية ، التى اعلنت عن تأميم الشركات . فقد وضعت حكومتها تحت اشرافها عام ١٩٦١ كل

---

* راجع الفصول الرابع والخامس والسادس من هذا الكتاب لتجد شرحا وافيا لجوانب الاستعمار الجديد الاقتصادية .

صناعة الاستخراج (باستثناء الشركة الانجليزية «اشانتى غولدفيلدس») . وتلتها سلسلة بكاملها من التأميم : فى كونغو (كينشاسا) عام ١٩٦٧ ، وفى زامبيا منذ عام ١٩٦٨ ، وفى سيرا – ليئون عام ١٩٧٠ . وفى الفترة بين عامى ١٩٧٢ و١٩٧٥ تمت المصادقة على قوانين التأميم فى اوغاندا وليبيا وتوغو ونيجيريا وبورندى وغيرها من البلدان . كتبت الصحيفة النيجيرية «ديلى تايمس» ، وهى فى معرض شرحها لجوهر المراسيم التى تحد من الحرية المطلقة لنشاطات البنوك التجارية ورجال الاعمال الاجانب ، كتبت ان الحكومة تستهدف «اصلاح الاوضاع الشاذة ، حيث يشرف الرأسمال الاجنبى على القسم الاعظم من اقتصاد البلاد» * . كما وجرى تأميم الممتلكات الاجنبية على نطاق واسع فى الجزائر وغينيا .

فما هى دوافع هذا التأميم ؟ ان التأميم موجه ، عادة ، نحو انتزاع هذه او تلك البلاد من تحت اشراف الاجانب ، وارساء اساسا سليما لنمو الاقتصاد الوطنى . ان ابقاء «المراكز الحساسة» فى الحياة الاقتصادية فى ايدى الاجانب يعنى ان الخطط الوطنية تتعرض لخطر عدم تنفيذها ، كما يعنى اتاحة الفرصة لهم لمواصلة نهب واستغلال الثروات الوطنية . ولذلك تستهدف حكومات البلدان الافريقية ان تتصرف دون غيرها بمواردها الطبيعية .

يبدو لنا مما تقدم ان مصالح الرأسمال الاجنبى والشعوب الافريقية على طرفى نقيض تماما . ومع ذلك ، حين يشعر الاستعماريون الجدد ان مواقعهم اخذت تتزعزع ، يتظاهرون فى بعض الحالات انهم على استعداد لتطمين مصالح البلدان النامية . انهم يعلنون ، مثلا ، عن استعدادهم لتوظيف رساميلهم فى الصناعة التحويلية . ترحب الحكومات الافريقية بهذا النهج للاستثمارات ، اذ انه يمكنها جزئيا من حل مشكلة العمالة وتقليص الخسائر الناجمة عن تصدير الخامات . بيد انها تضطر فى الوقت ذاته الى ان تسلم بان الشركات الغربية تجنى ارباحا خيالية من استغلال الايدى العاملة المحلية .

هذا وان نضال الحكومات الافريقية من اجل استثمار ارباح الاحتكارات الاجنبية فى الاقتصاد المحلى هو مشكلة من المشاكل

---

* «Daily Times» (Lagos), May 9, 1972.

الخطيرة لان مهمة هذه الحكومات هى منع تسرب حصة الاسد من الارباح التى تجنيها الشركات الاجنبية فى افريقيا اثناء عقد الصفقات معها . لقد قال رئيس جمهورية كونغو الشعبية نغوآبى ، وهو فى معرض وصفه لهذه المشكلة ، قال «ان استقلالنا اسمى وشكلى ، اذ اننا لم ننل بعد استقلالنا الاقتصادى . انهم يعطوننا بيد ، ويسلبوننا بيدهم الاخرى» * .

يرى الكثير من قادة الدول فى افريقيا اليوم رؤية واضحة ان «سياسة الانفتاح» التى تنتهجها بعض الحكومات الافريقية تعارض معارضة تامة خطط نيل الاستقلال الاقتصادى . وليس من شأن هذه السياسة سوى تشجيع استمرار الاستغلال فى ظروف جديدة . ولهذا فان الدول الافريقية تطرح على بساط البحث مسألة تغيير روابطها بالشركات الاجنبية . وقد اخذت حكومات هذه الدول اليوم تصر على زيادة الكوادر الوطنية فى هذه الشركات .

وتبذل الدول الافريقية جهودا هائلة لتخفيف الشروط المجحفة فى حقها للغاية عند تبادل السلع بينها وبين الدول الامبريالية ، ولاشغال وضع متكافىء فى السوق الرأسمالية العالمية .

لقد جاء فى «البيان الاقتصادى» الذى اصدره المؤتمر الرابع للبلدان غير المنحازة ، المنعقد فى ايلول (سبتمبر) عام ١٩٧٣ ، ان «البلدان النامية كمجموعة لم تستفد من رفع الاسعار على بعض انواع الخامات ، لان الاسعار على السلع المستوردة ارتفعت ارتفاعا اكبر . ولم تربح من رفع الاسعار على الخامات الا الشركات المتعددة الجنسية» * * .

ولتغيير هذا الوضع تحاول الدول الافريقية تنظيم تصنيع الخامات على الطبيعة ، وتنويع التصدير وتطالب بتقليص «هوة الاسعار» .

ترمى البلدان الافريقية ، وهى تنظم تصنيع الخامات على الطبيعة الى زيادة مدخولاتها وتدفق العملة الصعبة وزيادة العمالة .

---

* «ACI» (Brazzaville), 25. IX. 1972, p. 9–10.

* * «المجاهد» ، ١٠ و١١–٩–١٩٧٣ .

وتأمل تقليص العجز فى ميزانها التجارى وهى تنوع التصدير عن طريق تصدير الخامات المصنوعة جزئيا . وقد احرزت غينيا بعض النجاحات فى هذا المجال بعد ان نظمت تصنيع البوكسيت فى اراضيها، ولبيريا بعد ان نظمت عملية تركيز بعض الانواع من الحديد الخام ، وكذلك الجزائر وزامبيا وغيرها من الدول .

تدل التجارب على انه ليس فى وسع بلد افريقى بمفرده ان يحطم جهاز التبادل غير المتكافئ فى السوق الرأسمالية العالمية ، ولهذا تنشط البلدان الافريقيـــة فى البحث عن اشكال واساليب جماعية فى هذا المجال للضغط على شركائها الرأسماليين .

اما فى المجال الفكرى فتجرى اكثر المعارك ضراوة بين البلدان النامية والاستعمار الجديد حول اختيار طريق التطور واساليـــب التغلب على التخلف واعداد الكوادر . يعتبر الاستعمار الجديد ان من مهامه الرئيسية هى مهمة جعل البلدان التى اختارت الطريق التقدمى للتطور الاجتماعى الاقتصادى تتوجه وجهة اخرى ، وعزل القـــوى الطليعية فى المجتمع الافريقى عن الحركات التقدمية العالمية . ويتوخى الاستعمار الجديد من وراء هجومه الفكرى ضمان تصدير العلاقـات الرأسمالية الى افريقيا ، وتوغله فى الحياة الاجتماعية للدول الوطنية الفتية . وتغير بصورة ملحوظة موقف الدعاية البرجوازيـــة مـــن النزعات القومية الافريقية وسياسة عدم الانحياز . من الطبيعى ان تتطور هذه الظواهر نفسها ، ولكن موقف الغرب الجديد هذا ينبثق من استراتيجية الاستعمار الجديد المستجدة ، الموجهة نحو استخـــدام النزعات القومية كاداة لتفرقة صفوف الافارقة ، ونحو استخدام سياسة عدم الانحياز ، كمبدأ يؤدى الى سلبية الدول المتحررة فى مواجهة المشاكل الدولية التى لا تمسها مباشرة .

ما هى اسباب هذه التغيرات ؟ نذكر فى مقدمتهـــا اعتراض الافارقة على الافكار الغريبة التى تفرض عليهم فرضا وعلى اساليب الضغط الفكرى الفظيعة ، بالاضافة الى ان افكار الاشتراكية العلمية اخذت تتمتع بشعبية واسعة . وغدت البلدان الافريقية تتجه نحـو الاشتراكية وشرعت تعمل على اعادة البناء المناسبة فى دولها تبعا لذلك . واما المستعمرون الجدد فانهم يستهدفون عن قصد الانتقاص من خبرات الاتحاد السوفييتى ، تلك الخبرات التى تفيد جدا القارة

الافريقية لانه هناك خلال الفترات الوجيزة تاريخيا تم حل مشاكل تصفية تخلف المناطق النائية من روسيا ، والاميـــة والحزازات القومية .

ان النضال ضد الاستعمار الجديد فى المجال الفكرى هـــو ظاهرة متناقضة ومعقدة للغاية . ليس فى وسعنا ان نلزم الصمت عن ان المقاومة التى تبديها القارة اليوم لا تواجه سوى باساليب فظيعة من الضغط الفكرى . ان الاوساط التقدمية فى افريقيـــا ، وفى مقدمتها الديمقراطيون الثوريون والشيوعيون الافارقة ، طبعا ، هم الوحيدون الذين ينتقدون انتقادا عميقا وبدأب ومثابرة المحتـــوى الرجعى لتوسع الاستعمار الجديد الفكرى ، الذى يقف عائقا امام انعتاق الشعوب الافريقية فكريا .

والسياسة هى مجال آخر لمقاومة الاستعمار الجديد ، حيث تجرى اصطدامات كثيرة بين الدول الافريقية والاستعمار الجديد . يبدو لنا انه من المهم للغاية ان نبحث احد جوانب هذه المقاومة فى افريقيا ، الا وهو مشكلة الجنوب حيث لا تزال الانظمـــة الاستعمارية والعنصرية قائمة حتى اليوم . انها من البقايا الفريدة التى خلفتها الامبراطوريات الاستعمارية ، ولهذا فانها تظل حصن الامبريالية والاستعمار فى القارة . وما دامت الانظمة العنصرية تظل قائمة فى جمهورية جنوب افريقيا وروديسيا ، فانهما ستظلان تلعبان دور شرطى الامبريالية والاستعمار الجديد ، المستعد الى قمع حركة التحرر الوطنى ، كما حدث ذلك ، اثناء تدخل جمهورية جنوب افريقيا العسكرى فى انغولا . ولهذا فان هذه الانظمة ستبقى هدفا دائميا لنضال افريقيا الحرة . «تواظب الامبريالية العالمية فى دفاعها عـن بقايا الاستعمار القديم باصرار وعناد ، هذا من جهة ، ومن الجهة الاخرى تبذل جهودها لعرقلة التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى الدول النامية ، والبلدان التى نالت سيادتها الوطنية ، وذلك بواسطة اساليب الاستعمار الجديد» * .

تراعى الدول المستقلة فى افريقيا النهج المزدوج لتحالـــف

---

* «المؤتمر العالمى للاحزاب الشيوعية والعمالية» . وثائق ومواد ، موسكو ، ١٩٦٩ ، ص ٢٨٧ .

جمهورية جنوب افريقيا وروديسيا ، وتخوض نضالا شديدا ضد هذا الحصن للاستعمار الجديد على عدة اتجاهات وفى آن واحد : فانها تواجه الابتزاز العسكرى بجرأة ، وتزيد من مساعداتها لحركات التحرر الوطنى ، وتدين سياسة التفرقة العنصرية ادانة شديدة . وهى تدرك ان هذه الانظمة لا تظل قائمة الا بفضل مساندة الامبريالية لها ، ولهذا فانها تعمل بدأب ومثابرة على تحقيق مقاطعتها اقتصاديا وسياسيا . وترفض افريقيا الحرة فى نفس الوقت اغراء جمهورية جنوب افريقيا لها بالمنافع الاقتصادية والمالية . وشاهدنا على ذلك نتائج اعمال الدورة غير العادية للجنة وزراء منظمة الوحدة الافريقية الذى انعقد فى نيسان (ابريل) عام ١٩٧٥ فى مدينة دار السلام .

لقد تعاظم نضال بلدان افريقيا المستقلة ضد الانظمة العنصرية وحلفائها ، ومن ضمنها اسرائيل ، بعد الاحداث فى الشرق الاوسط عام ١٩٧٣ ، وبعد انتصار جمهورية انغولا الشعبية عام ١٩٧٦ . وبدأت تجرى عملية التقارب بين البلدان الافريقية والعربية المستقلة . اقدمت ٣٩ من ٤٢ دولة افريقيا مستقلة فى آخر المطاف على قطع او ايقاف علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل بعد الاعمال العدوانية الجديدة التى قام بها الصهاينة ، رغم ما تكبدته من بعض الخسائر الاقتصادية نتيجة لذلك . وكانت جمهورية جنوب افريقيا بين تلك البلدان القليلة التى قدمت مساعدات الى اسرائيل جهرا خلال الحرب العربية الاسرائيلة الرابعة . ولهذا فان التحالف بين اتحاد الصهيونية والعنصرية يظل ، كما كان فى السابق ، خطرا يهدد افريقيا . ويشهد رفض افريقيا الحرة الدخول فى «حوارات» مع جمهورية جنوب افريقيا ، والاعمال التى قامت بها ضد العدوان الاسرائيلى ، على ان ادراكها لتكتيك واستراتيجية الاستعمار الجديد يتعاظم باستمرار .

لم نذكر فيما تقدم الا بعض الاتجاهات الهامة جدا للنضال ضد الاستعمار الجديد . ومن المفهوم ان الخطوات العملية التى تخطوها بلدان افريقيا المستقلة فى هذه المجالات ترتبط فيما بينها ارتباطا وثيقا ، وتكمل واحدتها الاخرى ، ولذلك فانها لا تعطينا فكرة عن الاستراتيجية المعادية للاستعمار الجديد على الصعيد

الوطنى ، الا اذا اخذناها بمجموعها ، مع العلم ان معظم البلدان الافريقية تقوم هذه الاستراتيجية . ثم ان طابع واساليب واشكال النضال ضد الاستعمار الجديد ترتبط ارتباطا مباشرا بجوهر سلطة الدولة فى هذه البلاد الافريقية او تلك . ولكن علينا ان نشير الى ان مصالح التطور الوطنى تدفع الحكومات الافريقية الى اللجوء الى هذه التدابير او تلك لمقاومة الاستعمار الجديد ، وقد يحدث ذلك احيانا بغض النظر عن ايديولوجية هذه الحكومات واتجاهها الاجتماعى .

هذا ويسهم الرأى العام اكثر فاكثر فى اشتداد النضال المعادى للاستعمار الجديد . ولانه يصبح عاملا فعالا فى حياة افريقيا الاجتماعية ، فانه يدفع الدوائر الحاكمة المعتدلة الى اتخاذ تدابير اكثر جذرية ، تعمل على تشديد النضال من اجل استقلال البلدان الافريقية السياسى والاقتصادى .

يجعل تحليل الاتجاهات الرئيسية لمقاومة الاستعمار الجديد المرء ان يتوصل الى استنتاج حتمى ، مفاده ان الاستراتيجية الوطنية لا يمكنها النجاحات فى حالات كثيرة ، الا اذا اعتمدت على الجهود الجماعية . تشهد على ذلك خبرة النضال وتغير اساليب الاستعمار الجديد نفسه .

٢ ـ المقاومة الجماعية

ان الاستراتيجية الامبريالية ازاء البلدان النامية ووحدة المهام الكثيرة فى النضال ضدها هى عوامل موضوعية ، تساعد على تنظيم مقاومة الاستعمار الجديد بصورة جماعية .

يشغل الاستعمار الجديد الجماعى مكانا خاصا فى سياسة الامبريالية فى الظروف الراهنة . وانه يتخذ اشكالا مختلفة ومتنوعة . وتحاول الدول الامبريالية ان ترسم نهجا واحدا لسياستها ازاء البلدان الضعيفة اقتصاديا ، رغم ما بينها من تناقضات حادة .

ويمارس الاستعمار الجديد سياسته الجماعية هذه بوسائل

عديدة ، مثلا ، عن طريق الروابط بين السوق الاوروبية المشتركة والبلدان الافريقية . وهناك دعاية واسعة النطاق عن ان الدول الاعضاء فى هذه السوق تقدم مساعدات الى البلدان المنتمية الى الاتحاد مع السوق وتمنحها تسهيلات فى تصريف سلعها فى بلدان «السوق المشتركة» ، وتقيم معها «روابط خاصة» ، تدعى انها تلبى طموح البلدان النامية * .

فاذن ، لماذا يصف الافارقة هذه الروابط ، بانها روابط السلب والنهب ؟ لانها روابط غير متكافئة ، قبل كل شىء ، وان البلدان الافريقية التى ترتبط بالسوق الاوروبية المشتركة تتكبد خسائر فادحة نتيجة لهذا التعاون . لقد نشرت الصحف الافريقية عام ١٩٧٢ احصاءات ، يتبين منها ان البلدان المنتمية «للسوق» كسبت دولارين ونصف او ثلاثة دولارات على الاقل مقابل كل دولار قدمته «كمساعدات» للبلدان الافريقية . وهذه حقيقة اخرى : وقعت كينيا واوغندا وتانزانيا اتفاقا مع «السوق» قبل ان تنتمى انجلترا اليها ، وفى اواخر عام ١٩٧١ بلغ العجز فى ميزانها التجارى مع بلدان «السوق» ١٢٦ مليون دولار . نذكر بالمناسبة ان لوكسمبورغ وحدها ، مثلا ، باعت لافريقيا الشرقية سلعا بلغ ثمنها ما يزيد عن مليون دولار ، دون ان تشترى شيئا مقابل ذلك .

اخذت البلدان الافريقية تقاوم سياسة «السوق» هذه بصورة جماعية . ففى عام ١٩٦٩ ، حين كان يجرى بحث مسألة تمديد معاهدة ياوندى لفترة اخرى ، كان الافارقة يبذلون جهودهم كى يحصلوا على زيادة فى المساعدات المالية بلغت قرابة الضعف بالمقارنة مع تلك المساعدات التى وافقت دول «السوق» على تقديمها لهم .

وفى بروكسل عام ١٩٧٣ ، حين كان يجرى بحث المبادئ الجديدة للتعاون طويل الامد ، تكتل الافارقة بجبهة واحدة ، وطالبوا بزيادة كمية منتجاتهم المصدرة الى بلدان «السوق» بدون رسوم جمركية ، وبضمان ثبات الاسعار على سلعهم ، والغاء ما تسمى «بالتسهيلات بالمقابل» .

---

* راجع الفصل السابع من هذا الكتاب لتجد شرحا وافيا حول هذا الموضوع .

تبين هذه الوقائع ان البلدان النامية تستهدف الى اتخـــاذ موقف واحد تتفق عليه لمجابهة الاستعمار الجديد الجماعى بمعادة جماعية للاستعمار الجديد . وكانت النتيجة ، كما بينا ذلك فى الفصل السابع ، ان استطاعت البلدان الافريقية وغيرها من البلدان النامية ان ترغم «السوق المشتركة» على القيام بطائفة من التنازلات الهامة تعود عليها بفوائد جمة .

تواجه البلدان الافريقية عدوا قويا ، ولذلك عليها ان توحد جهودها الاقتصادية والمالية وتصيغ مبادئ عامة لنشاطها فى مجال السياسة ولتحرير ثقافتها من تأثير الاستعمار . وتستهدف البلدان النامية ، وهذا ما لا يناسب اهداف الدول الامبريالية ، ان تشغل مكانا متكافئا فى عالم اليوم ، وتمزق الخيوط التى تربطها بصورة شاملة ، وتنال استقلالها الحقيقى طبقا للسيادة التى اكتسبتها .

وتشهد خبرة النضال من اجل الاستقلال السياسى على انه لا بد من النضال كذلك بصورة جماعية من اجل الاهداف الجديدة للثورات التحررية الوطنية ، لا سيما وانه لا يمكن تحقيقها كلها ، اذا جرى الاعتماد على القدرة القطرية وحدها .

كانت هذه الفكرة بالذات تتخلل الخطب التى القاها الافارقة فى ندوتين ، عقدوهما فى العامين ١٩٦٦ و١٩٦٨ . ففى المؤتمر الصناعى والمالى ، الذى دعت اليه اللجنة الاقتصادية لشئـــون افريقيا ، توصل القادة الافارقة الى استنتاج يقول انـــه لا يمكن التعجيل من التنمية الاقتصادية الا بواسطة التعاون الاقتصادى بين دول عديدة . وكانت هذه الفكرة اساسا للقرارات التى اتخذهـــا المؤتمر الرابع للدول غير المنحازة (الجزائر ، ١٩٧٣) ، وهى التى وحدت مواقف البلدان النامية فى الدورتين الخاصتين السادســـة والسابعة للجمعية العامة لهيئة الامم المتحـدة (فى العامين ١٩٧٤ و١٩٧٥ بالتتابع) .

لقد ادركت البلدان الافريقية النامية ان الاعمال المنفردة غير كافية ، ولهذا اخذت تزيد من محاولاتها لتنظيم مقاومة جماعية ضد توسع الاستعمار الجديد .

ففى اواسط الستينات ظهرت فى افريقيا اتجاهـــات نحـــو التكامل . واخذت تنشأ اتحادات اقتصادية اقليمية . ومن البواعث

الهامة على هذه التحركات هو رغبة القارة الافريقية فى التخلص من تحكم الاستعمار الجديد فى المجالين الاقتصادى والمالى . والى جانب ذلك فقد كان واضحا منذ البداية انه من المستبعد ان يقود تنسيق وتركيز موارد وجهود الدول التى شكلت الاتحادات الجديدة ، الى عدم لجوئها الى طلب المساعدات الخارجية . الا انه ما دام هـذا التكامل بين الدول الافريقية قد اثار اهتمام الاحتكارات الاجنبيـة كذلك فى بعض جوانبه ، فقد كان من الممكن ان يأمل المرء ان مواقف هذه الدول التى شرعت تتحرك بنشاط على اساس جماعى ، سوف تزيد من فرصتها فى ان تكون شريكة على قدم المساواة مع الاحتكارات الاجنبية .

وسيجرى التضييق على حرية تحركات الاحتكارات الاجنبية نتيجة لامكانية توزيع الاستثمارات بين البلدان بشكل اكثر تنظيما ، وتشجيع تطور فروع معينة فى الصناعة ، والاتفاق على كميات السلع المصدرة وما الى ذلك .

ذكرنا هنا بعض الفوائد الموضوعية من وراء عملية التكامل بين الاقطار الافريقية ، التى تستطيع ان تستغلها فى صراعها ضـد الاستعمار الجديد ، اضافة الى الجهود التى تبذلها على صعيد القطر الواحد . بيد ان ذلك لا يعنى انه قد تم قيام جهاز فعال للضغط على الاستعمار الجديد . ان الاتحادات بين الاقطار الافريقية هى فى مرحلة تكوينها ، ومن السابق لاوانه ان نستنتج استنتاجات نهائية عن موعد شروع هذا الجهاز باعماله .

ولا نستطيع اليوم الا التحدث عن الاتجاهات التى ستشـق طريقها فى ظروف معقدة ، لان التكامل الاقتصادى عملية متعـددة الجوانب ، ولا تتطور فى اوضاع تعاظم التناقضات (الطبقية والفكرية وبين الدول) فى افريقيا فحسب ، بل وفى اوضاع تعاظم الصراع ضد الاستعمار الجديد . ففى حين تستهدف البلدان الافريقية الى تنظيم عملية تكاملها لغرض اضعاف تبعيتها للامبريالية ، فان الامبريالية تهدف الى الحفاظ على هذه التبعية وتعميقها .

هذا وان الدول الامبريالية تواجه دائما استراتيجية القـارة لمقاومة الاستعمار الجديد بتدابير مضادة ، لانها معنية فى آخـر المطاف بالاشراف على تطور افريقيا ودفعها للسير فى طريق التطور

الرأسمالى . هذا هو السبب الذى يدعو بالحاح الدول الافريقية ، التى تبذل جهودها فى هذا المجال على صعيد القطر الواحد ام على صعيد القارة ، الى ضرورة اضافة اساليب اخرى جديدة لمقاومة الاستعمار الجديد ، مثل رسم نهج عام للتحركات مع البلدان النامية الاخرى . وهذا ما يجد تعبيرا له ضمن نطاق مؤتمر التجارة والتنمية التابع لهيئة الامم المتحدة (اليونكتاد) ؛ كما انعكست المواقف العامة فى «ميثاق الجزائر» ، والبرنامج المشترك الذى تضعه «مجموعة ٧٧» * . وبهذا الصدد من الضرورى ان نبحث ظاهرة جديدة نسبيا فى صراع البلدان النامية ، التى غالبا ما تسمى «بالاستراتيجية الفرعية» .

نشأت هذه الظاهرة نتيجة لتصميم البلدان النامية على حماية الخامات المتوفرة لديها من سرقتها ونهبها . لقد وحدت حكومات البلدان المستخرجة للبترول جهودها فى النضال من اجل حقها فى التصرف بصورة مستقلة بمصادر النفط الذى تملكها . فبعد ان شكلت منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبيك) ، ارغمت الاحتكارات الدولية ، التى كانت تسيطر فى السابق على السوق النفطية العالمية سيطرة مطلقة ، ارغمتها على ان توافق ان تحصل (اوبيك) على قسم اكبر من الارباح ، وتخصص لها حصصا اكبر من الارباح الناجمة عن تصريفها «للذهب الاسود» . وسارت بعض البلدان (مثل العراق والجزائر) الى ابعد من ذلك ، واممت المشاريع الاجنبية المستخرجة للبترول وتكريره .

وواصلت البلدان المستخرجة للنفط هجومها ، وهى تراعى ان حاجة الدول الغربية واليابان الى البترول تتعاظم باستمرار . فقد استطاعت الحصول على تعويضات عن الخسائر التى تكبدتها نتيجة لتخفيض قيمة العملة ، وارغمت الاحتكارات على ان توقع اتفاقا ، يضمن حماية مصالح هذه البلدان فى حالة ظهور هزات جديدة فى النظام النقدى والمالى فى الغرب .

ولعب تضامن البلدان المستخرجة للنفط دورا كبيرا فى احراز هذه النجاحات فى نضالها ضد الاحتكارات البترولية . انها ساندت مطالب بعض الدول بواسطة تحركات مختلفة ومنها مثلا ايقاف ضخ

* تضم المجموعة اليوم ما ينيف على ١٠٠ عضو .

النفط بصورة موقتة ، ومخالفة مواعيد حركة ناقلات البترول ، وتخفيض كميات استخراج النفط وما شابه ذلك .

واصبح البترول خلال الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة فى الشرق الاوسط فى تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٧٣ ، اصبح سلاحا سياسيا هاما للضغط على انصار العدوان الاسرائيلى . لقد منعت عشر دول عربية ، تنتج قرابة ٩٠٠ مليون طن من النفط سنويا ، تصدير البترول الى الولايات المتحدة الامريكية وهولندا اللتان ساندتا جهرا اسرائيل فى موقفها ، كما انها رفعت اسعار النفط كثيرا . ومما له دلالته بهذا الصدد ان الدول الامبريالية لم تستطع ان توحد نشاطاتها لتجابه البلدان العربية وغيرها من البلدان المستخرجة للنفط . لم تفض الاجتماعات العديدة التى عقدتها لجنة النفط التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الى قيام «جبهة موحدة» . اضطرت بلدان اوروبا الغربية واليابان أن تنتهج سياسة تختلف ولاول مرة ، عن سياسة الولايات المتحدة الامريكية الموالية لاسرائيل خوفا من العقوبات التى قد تفرضها عليها الدول الاعضاء فى الاوبيك .

وغدت النجاحات التى احرزتها البلدان المنتجة للبترول «بوصلة» فريدة من نوعها ، تهتدى بها البلدان النامية الاخرى ، المنتجة للخامات ، وتوجهها نحو الكفاح الجماعى ضد سياسة السلب والنهب التى تنتهجها الامبريالية ، وضد سياسة العدوان .

ولم يكن البترول العامل الوحيد بين العوامل الاخرى «للخامات» التى تستخدمها البلدان النامية فى نضالها ضد الامبريالية . قبل سنوات شكلت مجموعة من البلدان المصدرة للنحاس لجنة حكومية (سيبيك) ، للنضال ضد الاحتكارات ، التى كانت تشرف جزئيا على مصادر هذا الخام وعلى اسعاره العالمية . فقد تكبدت البلدان النامية المنتجة للنحاس خسائر جمة فى السنتين ١٩٧١ و١٩٧٢ نتيجة لهبوط اسعار النحاس ، وبلغت هذه الخسائر ٤٠ مليون دولار عام ١٩٧٢ . ولهذا اتخذ مؤتمر السيبيك المنعقد فى تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٧٢ تدابير للدفاع المشترك ضد اى عدوان اقتصادى ، يوجه ضد اى بلاد منتمية الى هذه اللجنة .

من الصعوبات التى تواجهها اللجنة فى نشاطاتها هو ان البلدان

المنتجة للنحاس بكميات هائلة ، عدا الولايات المتحدة الامريكية وكندا ، وهى ايران والفيليبين وجزائر سلمون لا تنتمى اليها * . بالاضافة الى ان الطلب على النحاس ، بخلاف الطلب على البترول ، غالبا ما يعانى من تقلبات شديدة .

عمل كل ذلك على عرقلة نشاط هذه اللجنة ضد الاستعمار الجديد ، بيد انه وفى الوقت نفسه جعل هذا النشاط يشتد ويقوى . فقد كان التلاعب فى اسعار النحاس فى السوق العالمية يهدد خطط التنمية الوطنية للدول المنتمية لها بخطر عدم تنفيذها . فمن المعروف انها تحصل على قرابة ٦٠٪ من المدخولات بالعملة الصعبة من تصريف النحاس .

يصعب علينا التنبؤ بمصير السيبيك فى المستقبل . ان الدوائر الرجعية التى استولت على السلطة فى تشيلى لا تقاوم جشع الاحتكارات الاجنبية ، مع العلم ان تشيلى كانت تنشط كثيرا فى اللجنة الحكومية المشتركة للبلدان المصدرة للنحاس . ولم تشترك تشيلى فى اجتماع السيبيك الذى انعقد فى باريس فى اواخر عام ١٩٧٤ ، واما المندوبون عن زامبيا وزائر وبيرو الذين حضروا الاجتماع ، فقد قرروا تقليص صادرات النحاس بنسبة الى ١٠٪ ، وذلك لغرض تجنب مواصلة هبوط اسعاره فى السوق العالمية .

هذا وان تصريف المنتجات الزراعية من المواضيع التى تبحثها البلدان النامية . تطالب الدول التى تنتج فول الكاكاو ، مثل نيجيريا وغانا وساحل العاج والكاميرون ، بتحديد اسعار ثابتة وعادلة على منتوجها ** . واتفقت على ضرورة تعيين كميات تصديره وتحديد تقلب اسعاره ، ووافقت على ضرورة خلق احتياط دائمى منه ، يساعد على تنظيم تصديره .

---

* حسب معطيات عام ١٩٧٤ استخرجت البلدان المنتمية الى السيبيك ٤٠٪ من النحاس المستخرج فى العالم ، و٧٠٪ من النحاس الذى تم تصريفه فى السوق الرأسمالية العالمية (« البرافدا » ٢١-١١-١٩٧٤) .

** تطالب بـ ٢١-٢٤ سنتا مقابل الرطل الواحد من فول الكاكاو . بينما تصر الولايات المتحدة الامريكية على دفع ٢٠ سنتا فقط ، مع العلم انها تستهلك ٤٠٪ من الكاكاو المنتج فى العالم . («Jeune Afrique» (Tunis), 1972, N 616, p. 21.)

وفى اوائل عام ١٩٧٤ اقترحت الهند وبنغلاديش تشكيل اتحاد عالمى من الدول المنتجة للجوت لحماية مصالحها فى الاسواق العالمية . وفى اواسط عام ١٩٧٤ نشرت الصحف اخبارا عن الاجتماع الدورى الرابع الذى عقدته ستة بلدان من امريكا اللاتينية ، تصدر الموز ، وقررت تشكيل اتحاد هدفه ضمان شروط متكافئة للتجارة بهذا النوع من المنتجات الزراعية .

يدل تحليل بعض الامثلة الملموسة عن انسجام مقاومة البلدان النامية للاحتكارات الاجنبية ، وبينها الاحتكارات المتعددة الجنسية ، على انه من شأن تنسيق جهود هذه البلدان الاقتصادية ان يصبح وسيلة فعالة فى نضالها ضد تبادل السلع غير المتكافئ فى التجارة الخارجية خاصة وضد الاستعمار «الاقتصادى» الجديد عامة .

هذا وان اتخاذ الاجراءات لدعم وحدة الاعمال المعادية للاستعمار الجديد يجرى كذلك على صعيد القارة الافريقية بأسرها . انها لهامة خبرة منظمة الوحدة الافريقية ، وخاصة الروح التى سادت قرارات مؤتمرات القمة للبلدان الاعضاء فى هذه المنظمة المنعقدة فى اعوام ١٩٧٣-١٩٧٦ . وان المصادقة على مبادئ استراتيجية القارة لمقاومة الاستعمار الجديد تقتضيها وحدة مصير الشعوب الافريقية ، وتماثل المهام والاهداف التى تواجهها ، وتشابه الظروف التى ستناضل فيها من اجل التقدم الاجتماعى والاقتصادى .

ومنذ اواخر الستينات اصبحت شعوب القارة واثقة من ان الامبريالية تساعد بنشاط الانظمة الاستعمارية والعنصرية فى القارة ، وتشجع سياسة «اقامة الجسور» مع الغرب ، وتحاول بكافة الوسائل تخريب منظمة الوحدة الافريقية من داخلها . ان الاستعمار الجديد معنى فى تفرقة صفوف شعوب افريقيا ، ولهذا فانه يسدد ضربته الرئيسية نحو هذه المنظمة التى تصيغ مبادئ عامة لكل القارة الافريقية للنضال ضد الامبريالية .

ومما يقوض مواقع الاستعمار الجديد هو نضال ٤٨ دولة مستقلة من اجل تحرير القارة من العنصرية ومخلفات الاستعمار ، ومن اجل تصفية النزاعات بين البلدان الافريقية ، والتغلب على العلاقات القبلية ، ومن اجل تحرير الثقافة من تأثيرات الاستعمار . يصعب على المرء ، مثلا ، ان يبالغ فى تقدير اهمية الضربة التى تم

تسديدها بخطط الاستعمار الجديد ، نتيجة لادانة تكتيك «الحوارات» . من المعروف انه قد تم رفضه على صعيد القارة كلها ، وذلك فى اجتماع منظمة الوحدة الافريقية الثامن المنعقد فى اديس ابابا فى حزيران (يونيو) عام ١٩٧١ . وقد تم التأكيد على رفضه الجماعى مرة اخرى فى وثائق الدورة غير العادية لمجلس وزراء هذه المنظمة (نيسان – ابريل عام ١٩٧٥) .

ومما يشهد على تعاظم نشاط منظمة الوحدة الافريقية المعادى للامبريالية التغيرات التى طرأت على موقفها من ازمة الشرق الاوسط . واصبح واضحا للعيان فى افريقيا ان الازمة جعلت الصراع بين قوى التقدم والاستعمار الجديد يزداد حدة . ان انحراف هذه المنظمة عن تحديد موقفها بدقة من هذه المسألة بعد احداث حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧ بفترة وجيزة ، جرى تحت ضغط تلك القوى التى اساءت تقدير جوهر الاستعمار الجديد لسياسة الدوائر الصهيونية فى اسرائيل .

الا انه خلال السنتين التى سبقت استئناف الحرب العربية الاسرائيلية فى تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٧٣ ، كانت المنظمة تساند مساندة اجماعية وفعالة قرار مجلس الامن المؤرخ فى ٢٣ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٦٧ ، وكانت تدين اسرائيل لانها كانت تعرقل جهود هيئة الامم المتحدة . كما لعب التضامن الافريقى دورا ايجابيا خلال اشتداد الازمة حدة . ولم يستطع المبعوثون الصهاينة ان يقيموا حاجزا بين افريقيا السوداء وافريقيا العربية ، والاخطر من ذلك ان خطواتهم الدبلوماسية هذه عادت عليهم اليوم بعزل اسرائيل سياسيا فى القارة الافريقية .

وثمة حقيقة اخرى مهمة من وجهة نظر صياغة تدابير جماعية للنضال ضد الاستعمار الجديد . لقد لفت التحالف بين الصهيونية والعنصرية انظار منظمة الوحدة الافريقية ، وليس هذا فحسب ، بل عرضت اقتراحا يقضى بعدم تصدير البترول الى جمهورية جنوب افريقيا وروديسيا ، اللتين كانتا تساعدان اسرائيل فى حربها ضد البلدان العربية . عملت الاجراءات المشتركة للمقاطعة السياسية والاقتصادية على رص صفوف البلدان الافريقية وتلاحمها ، واصبحت شاهدا جديدا على نضوج الدول الافريقية الفتية .

ومما يشهد على الترابط الوثيق فى النضال ضد الاستعمار الجديد على صعيد البلد الواحد وصعيد القارة هو الموقف الذى اتخذته افريقيا من قضايا تصفية القواعد العسكرية الاجنبية على اراضى القارة ، ونضالها من اجل تحويل القارة الى منطقة مجردة من السلاح النووى .

كان فى وسعنا ان نأتى بامثلة كثيرة عن نشاطات منظمة الوحدة الافريقية ، التى عملت بصورة مباشرة او غير مباشرة ، على دعم المبدأ المعادى للامبريالية فى برامج السياسة الخارجية للدول الافريقية . بيد انه من المفيد ان نبحث بالتفصيل قرارات هذه المنظمة التى اتخذتها فى ايار (مايو) عام ١٩٧٣ . لانها مهمة للغاية من وجهة نظر صياغة مبادئ واتجاهات الاستراتيجية الافريقية العامة للنضال ضد الاستعمار الجديد .

فى عام ١٩٧٣ جرى انعقاد مؤتمرين فى القارة الافريقية ؛ كان اولهما المؤتمر الثانى لوزراء البلدان الاعضاء فى اللجنة الاقتصادية لشئون افريقيا المنعقد فى اكرا فى شباط (فبراير) ، وكان الثانى المؤتمر الاول لوزراء بلدان افريقيا فى قضايا التجارة والتنمية والعملة المنعقد فى ابيجان فى نيسان (ابريل) ، والذى دعت اليه بصورة مشتركة منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لشئون افريقيا والبنك الافريقى للتنمية . كان المؤتمران يبحثان مسألة صياغة استراتيجية واحدة للبلدان الافريقية لنضالها من اجل نيل استقلالها الاقتصادى . لقد صادق المؤتمر الاول على قرار كان عنوانه «استراتيجية افريقيا فى السبعينات» ، وصادق المؤتمر الثانى على «بيان افريقيا حول التعاون والتطور والاستقلال الاقتصادى» الذى صادق عليه فيما بعد وبهذا العنوان الاجتماع العاشر لمنظمة الوحدة الافريقية .

واكدت مقدمة هذه الوثيقة على اهمية الاسراع من عمليات التكامل الاقتصادى والتعاون بين بلدان القارة لتنسيق ودعم مواقعها فى علاقاتها مع العالم الخارجى .

وجاء فى قسم «التجارة العالمية» ان الهدف العام للدول الافريقية هو بذل الجهود لكى لا تتردى شروط التجارة بصورة دائمية وبشكل واضح ، واتخاذ التدابير الفعالة ، على سبيل

الاحتياط ، كى لا تستخدم الاتفاقات التجارية لاخضاع افريقيا لاية قوة اقتصادية اجنبية .

ووردت فى قسم «تمويل التنمية» مبادئ العلاقات مع الرأسمال الاجنبى ، والتأكيد على ان الدول الافريقية تستهدف ارغام المستثمرين من القطاع الخاص ان يحترموا مهامها الوطنية الملحة ، كما جاء فيه عن ضرورة اتخاذ اجراءات لاستثمار الارباح وما الى ذلك * .

واستهدف ممثلو الدول الافريقية ان يؤمنوا بلدانهم من العواقب الوخيمة الناجمة عن الازمة المشتدة التى يعانى منها النظام النقدى فى الغرب ، ولهذا فقد عبروا فى البيان عن حزمهم وعزمهم على تقليص الاضرار الناجمة عن العمليات التى تجرى فى مجال العملة خارج القارة الافريقية ، والحصول على تعويضات مقابل الخسائر التى تتكبدها بلدانهم ، وتوطيد التعاون بين الدول الافريقية فى مجال العملة * * .

* * *

يجعلنا «البيان حول التعاون والتطور والاستقلال الاقتصادى» و«البيان السياسى العام المهيب» وغيرهما من الوثائق التى صادقت عليها منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٧٥ ، تجعلنا نقتنع ان افريقيا اخذت تدخل مرحلة جديدة فى نضالها من اجل تحررها الكامل ، وهى مرحلة تنسيق اعمالها ورص وتكتل صفوفها والتغلب على الاتجاهات النابذة التى تعمل فى القارة نفسها . بيد ان التنفيذ الهادف لهذه المبادئ يتطلب من رجال دول القارة ابداء دهاء كبير فى قيادتهم كما يتطلب مساندة اوساط الرأى العام الواسعة فى افريقيا . وليس فى وسعنا الا ان نأخذ بنظر الاعتبار ان الدوائر الحاكمة فى الدول الافريقية تسترشد باديولوجيات سياسية متباينة . وان الدول نفسها تختلف اختلافا جوهريا من ناحية

---

* وثائق الدورة الحادية والعشرين لاجتماع وزراء منظمة الوحدة الافريقية . (CM/ST 12/21) .

* * المرجع السابق .

قدرتها الاقتصادية وعدد سكانها . ان لهذا الامر اهمية كبيرة عند صياغة اشكال ملموسة للاستراتيجية الجماعية المعادية للاستعمار ، سواء اكان ذلك على صعيد القطر الواحد ، ام على صعيد القارة ، او فى مجالات معينة .

تبين خبرة تطور البلدان الافريقية المستقل انها تواجه صعوبات غير قليلة عندما تنفذ حتى تلك المبادئ التى تم الاتفـــاق عليها للنشاطات المشتركة بينها .

ومما يشهد على الصعوبات والتعقيدات التى تواجهها حركـــة التحرر الوطنى ، ان الامبريالية ، حين جابهت المقاومة الجماعيـة التى تبديها البلدان النامية ، استطاعت ، مع ذلـــك ، فى بعض الحـــالات ، استخـــدام اســـاليب الاستعمـــار الجديد واحراز نجاحات موقتة . بيد ان البلدان المتحررة تـــدرك تدريجيا الاخطـــار التى يهددها بها الاستعمار الجديد . اشار ليونيـــد بريجنيف فى تقريره الى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى الى ما يلى : «ويمكن ان نقول بالتحديد عن اكثريتهـــا انها تدافع بعزيمة متزايدة عن حقوقها السياسية والاقتصاديـــة فى صراع مع الامبريالية . . .» * . من الواضح ان هناك ضرورة ملحة لتوحيد صفوف كافة المناضلين ضد الامبريالية اكثر من قبل ، كما ان الاجواء الدولية الملائمة مهمـــة جدا لتراص صفوفهم هـــذه وتلاحمها .

٣ ـ العوامل العالمية

على المرء ان يراعى ان الاوضاع العالمية تتصف بترابط اوثق بكثير بين العمليات السياسية التى تجرى داخل الدول وبين الظواهر التى تجرى فى المسرح العالمى ، وذلك لتوضيح دور هذه الاوضاع فى نضال الشعوب الافريقية ضد الاستعمار الجديد . بالاضافة الى

---

* مواد المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعـى السوفييتى ، موسكو ، ١٩٧٦ ، ص ١٣ .

انه يستحيل على المرء الا يلاحظ ان تأثير العوامل الخارجية على العمليات الداخلية يتعاظم كثيرا .

والصفة المميزة الاخرى للعلاقات العالمية فى الظروف الراهنة هى تزايد الترابط الوثيق بين الاقتصاد والسياسة . القى اندرى غروميكو كلمة فى الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة ، قال فيها : «تبدو قضايا الخامات والتنمية التى يتضمنها جدول اعمال الدورة مسائل اقتصادية صرفة . غير انه من المشكوك فيه ان هناك بين ممثلى الدول المحترمين فى هذه الدورة من يشك بانه ينبغى ان نبحثها فى ضوء السياسة» * .

ثمة طائفة من المشاكل الوطنية لا يمكن حلها اليوم الا على الصعيد العالمى ، ومن ضمنها قضايا النضال ضد الاستعمار الجديد . ومن شأن الانعزال الذاتى لهذه الفصائل الوطنية او تلك التى تناضل ضده الا يسبب سوى الاضرار لها ، كما يجعل يوم النصر العام على الرجعية والاضطهاد بعيدا .

لم تفصل القوى التقدمية فى افريقيا نضالها من اجل تحرير القارة عن العمليات التى تجرى فى العالم ابدا . كان قادة النضال التحررى يقدرون خطورة هذه الاحداث العالمية او تلك بالنسبة لافريقيا انطلاقا من عقائدهم ومفاهيمهم . بيد ان ما يجمع الغالبية منهم هو ادراكهم ان سياسة الانعزال لا جدوى لها لانها تفضى الى عواقب مهلكة .

كما يدرك غالبية زعماء القارة الافريقية اليوم ادراكا جيدا ان عملية اعادة بناء كل نظام علاقاتهم السياسية والاقتصادية العالمية مع الدول الرأسمالية على اساس عادل وديمقراطى ، وبدأب ومثابرة ، هى عملية ذات خطورة متناهية . وبهذا المعنى ، فان ثمة اهمية كبيرة ، بالنسبة للدول الافريقية ، للاعتراف الواسع ، بل والعام تقريبا بمبادئ التعايش السلمى ، تلك المبادئ التى واظب قصيرو النظر والمعادون للاتحاد السوفييتى على رفضها باصرار وعناد ولفترة طويلة من الزمن .

لقد جاء فى بيان المؤتمر العالمى للقوى المحبة للسلام ، حيث

---

* «البرافدا» ، ١٢ـ٤ـ١٩٧٤ .

ساهم ابناء الشعوب الافريقية اسهاما نشيطا فى اعماله ، ان مبدأ التعايش السلمى لا يعنى التسليم بالتعسف والجور ، بل بالعكس ، انه يفترض مقاومة الشعوب للعدوان مقاومة عنيفة ، وحقها فى النضال بكل الوسائل المتوفرة لديها من اجل تحررها السياسى والاقتصادى وتقدمها الاجتماعى ، ولذلك فان هذا المبدأ «يتماشى ومصالح الشعوب وتصورها الاخلاقى عن المبادئ التى ينبغى ان يبنى على اساسها العالم العادل» * .

وليست اوساط الرأى العام الافريقى وحدها تفكر هذا التفكير . يتضح من اقوال قادة الدول فى افريقيا ان مبادئ التعايش السلمى ينبغى ان تكون فى مقدمة الاسس التى ترتكز عليها كل العلاقات بين الدول ، وتعمل على تطوير التعاون العالمى على نطاق واسع . تناول هذا الموضوع المؤتمر السابع للحزب الحاكم فى السينيغال . وصرح نغوأبى رئيس جمهورية كونغو الشعبية ان اساس السياسة الخارجية للجمهورية «هو سعيها الى تطوير روابطها مع كافة البلدان تطويرا شاملا على اساس مبدأ المنفعة المتبادلة ومبادئ التعايش السلمى» ** . ورغم ان هاذين البلدين ينتهجان نهجا اجتماعيا وسياسيا متباينا ، فانهما يقفان الى جانب مبدأ التعايش السلمى .

بالاضافة الى ذلك ، فان ممارسة مبادئ التعايش السلمى فى العلاقات العالمية فى الظروف الراهنة على نطاق واسع بين الغرب ودول الاسرة الاشتراكية مهمة لقارة افريقيا لانه بالرغم من النهج الموضوعى المعادى للامبريالية فى سياستها الخارجية ، فان الدول فيها تظل اقتصاديا جزءا من الاقتصاد الرأسمالى العالمى .

وان النضال الذى تخوضه المنظومة الاشتراكية بدأب ومثابرة ضد الامبريالية من اجل احراز انتصار البلدان النامية فى نيل استقلالها الاقتصادى يعنى ان فرصا حقيقية تتوفر للبلدان الافريقية لتطوير روابطها الثنائية على نطاق اوسع مع الاتحاد السوفييتى والدول الاشتراكية الاخرى ، ولتستفيد ، اذا رغبت ، من خبراتها فى بناء الدولة والبناء القومى ، ولترتكز عليها فى نضالها ضد الاستعمار الجديد .

---

* «البرافدا» ، ٣-١١-١٩٧٣ .

** «ACI» (Brazzaville), 25. IX. 1972, p. 9–10.

ان الاتحاد السوفييتى والدول الاشتراكية الاخرى حلفـــاء طبيعيون للبلدان الافريقية فى نضالها من اجل استقلالها الاقتصادى .

واشار هارميل سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى فى تونس الى انه «من المستحيل ان يكون التفاوت فى مستويات التطور الاقتصادى للدول الاشتراكية الاوروبية والبلدان المتحررة عاملا لتوتر الروابط المتبادلة بينها ، كما من المستحيل ان يقف عائقا فى سبيل تعاونها . العكس هو الصحيح ، اذ ان الاتحـــاد السوفييتى والدول الاخرى من المنظومة الاشتراكية تستخدم تقدمها الاقتصادى لتقديم المساعدات المادية والفنيـــة للبلدان المتحـــررة * . ونضيف من ناحيتنا ان هذه المساعدات تقدم دون ايـــة شروط سياسية ، وان فاعليتها تتوسع بقدر ما تتوسع امكانيات الاقتصاد الاشتراكى وتتحسن ظروف التطور فى البلدان الافريقية نفسها ، مما يتيح فرصا جديدة سياسية واقتصادية للقارة الافريقية التى تناضل ضد الاستعمار الجديد .

تدل تجربة التعاون العالمى بين البلدان الاشتراكية والافريقية على ان اعمالها المشتركة تعمل على تطوير الثورة التحررية الوطنية فى القارة وانعتاقها الشامل من الاستعمار ، كما تعمل على خلـــق ظروف اكثر ملاءمة كى تنال استقلالها الاقتصادى .

ثم ان الشعوب الافريقية معنية تماما فى تعاظم امكانيات العالم الاشتراكى فى تأثيره على سياسة الامبريالية ، لانه يتماشى ومصالح البلدان النامية . بيد ان القوى المعارضة لتوطيد التعاون السوفييتى الافريقى تحاول ان تفرض على البلدان المتحررة فكرة تخالف هذه الحقيقة . ولذلك فان فضح دسائسها فى غاية الاهمية ، لانه يساعد على زيادة التفاهم بين الاتحاد السوفييتى وافريقيا ، ويؤمن اسهام افريقيا اسهاما انشط فى نضالها من اجل تخفيف حـــدة التوتـــر الدولى .

وحين يسعى الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الاخرى لتسوية العلاقات الدولية ، فانها لا تقتصر على الاهتمام بمصالحها الوطنية وحدها . ان موقفها من هذه المسألة هو موقف اممى . نعيد

---

* مجلة «قضايا السلم والاشتراكية» ، ١٩٧٢ ، العدد ١ ص ٤٢ .

للاذهان ، بهذا الصدد ، مثلا ، اقتراح الاتحاد السوفييتى الذى عرضه على الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة حول تقليص الميزانية العسكرية للدول ، الاعضاء الدائمة فى مجلس الامن ، بنسبة ١٠٪ ، واستخدام جزء من الموارد المتوفرة كمساعدات للبلدان النامية . وان اهمية توطيد الامن العالمى ونزع السلاح لعظيمة للغاية للبلدان النامية ، وضمنها البلدان الافريقية . وثمة عوامل عديدة تدفعها الى ان تكون معنية فى نجاح حل هذه المشاكل كلها .

لقد تمت حسابات احصائية كثيرة فى العالم حتى يومنا هذا حول مسألة امكانية زيادة المساعدات الاقتصادية للبلدان النامية فى حالة تصفية المصاريف العسكرية الرئيسية . فقد اشار الخبراء ، وهم فى معرض تدقيقهم للفائدة الاقتصادية التى تحصل عليها افريقيا وحدها من وراء نزع السلاح ، الى انها ستحصل من الخارج مبلغا اضافيا يقدر بـ٤ او ٥ او حتى ٦ مليارات دولار فى السنة فى ظروف نزع السلاح العام . وما دامت مشاكل نزع السلاح لم تحل بعد ، فانه تتقلص حصة البلدان المتخلفة اقتصاديا اكثر من غيرها من الانتاج الوطنى الاجمالى فى الدول الصناعية ، التى تخصص كمساعدات لها .

يقدر رجال السياسة فى افريقيا ، الذين يفكرون تفكيرا سليما ، اهمية الاوضاع السياسية الجديدة فى عالم اليوم تقديرا عاليا . انهم يشيرون الى ان سياسة الاتحاد السوفييتى الخارجية وسيلة هامة للقيام بتغيرات تقدمية عميقة فى نظام العلاقات العالمية ، تعمل على الحفاظ على السلم ومواصلة توسيع الثورة التحررية الوطنية فى القارة .

فى وسعنا ان نستشهد بامثلة عديدة من اقوال رجال السياسة فى افريقيا او بمقتطفات من الصحف الافريقية للتأكيد على هذه الفكرة . بيد انه من المفيد اكثر ان نستند الى وثائق منظمة الوحدة الافريقية ، لانها سجلت الخبرة الجماعية للقارة . صادقت الدورة العشرون لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية (اديس ابابا ، شباط (فبراير) عام ١٩٧٣) على «بيان حول القضايا السياسية الراهنة» ، حيا الوزراء فيه الانفراج الدولى وأكدوا على

عزمهم على مواصلة نشاطاتهم الموجهة نحو دعم السلام والعدالة وخلق روح التعاون الصميم ، على صعيد القارة وصعيد العالم على السواء . وثمة اقوال مماثلة وردت فى قرارات الندوات اللاحقة التى عقدتها هذه المنظمة .

وان النضال من اجل تنقية الاوضاع العالمية وجعل التطورات التقدمية فى المسرح العالمى ظاهرة لا رجعة فيها شرط هام فى نجاح الشعوب الافريقية فى مقاومتها لهجوم الاستعمار الجديد . ولا يمكن ان يكون الترابط بين هذه المشاكل مخفيا الا بالنسبة لرجال السياسة القصيرى النظر . يستحيل علينا ألا نلاحظ الترابط الوثيق بين عملية الانفراج الدولى وتطوير العلاقات تطويرا شاملا بين البلدان ذات الانظمة الاجتماعية والسياسية المختلفة على اساس المنفعة المتبادلة ، بين ايقاف سباق التسلح وزيادة المساعدات الاقتصادية للبلدان النامية ، بين تصفية القواعد العسكرية الاجنبية وتسوية الاوضاع فى القارة الافريقية .

وتخلق سياسة الاتحاد السوفييتى الخارجية ، الموجهة نحو توسيع التعاون العالمى بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة على اساس مبدئى التكافؤ والمنفعة المتبادلة ، تخلق اساسا حقيقيا لتعاون اوسع بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية فى السياسة الخارجية ، والاكثر من ذلك ، لتشكيل جبهة واسعة معادية للامبريالية داخل نطاق النظام العالمى فى الظروف الراهنة . وليس فى وسع الشعوب الافريقية ان تحصل على فرص حقيقية لتنجح فى صراعها ضد الاستعمار الجديد ، الا اذا تحركت متضامنة مع التيارات الثورية الاخرى فى عصرنا هذا .

٤ ـ الصعاب يمكن تذليلها

يقنعنا تحليل وضع وآفاق نضال الشعوب الافريقية ضد الاستعمار الجديد ان الثورة المعادية للامبريالية فى القارة تواصل تطورها . يغير الاستعماريون الجدد تكتيكهم دائما ، حين يواجهون مقاومة ، ويضطرون الى الانتقال الى الدفاع فى بعض الاماكن . بيد

ان هذا لا يعنى انهم على استعداد لالقاء السلاح او التخلى عن اهدافهم . لا ينبغى ان تخدع احدا سياسة التنازلات الجزئية والموقتة التى ينتهجها الاستعمار الجديد .

وفى حوزة الاستعمار الجديد وسائل حقيقية للضغط على الدول الافريقية ، وهو يتفنن فى اللعب على الصعاب التى تواجهها ، ويتتبع آراء ومصالح مختلف الفئات الاجتماعية فى المجتمع الافريقى ، ويستهدف استخدام التناقضات بين البلدان الافريقية ، وبعبارة موجزة ، انه يتكيف للاوضاع المتغيرة فى القارة الافريقية . ولهذا فمن الخطأ الا يقدر المرء حق تقديره امكانياته وصعوبات النضال ضده .

ومن العوامل العديدة التى تعقد النضال ضد الاستعمار الجديد هى عدم وجود عدو مرئى ، وانحلال الجبهة الموحدة المعادية للامبريالية ، وتعاظم فكرة انتهاء الثورة التحررية الوطنية لدى الكثير من قادة البلدان المتحررة ، ووجود بلدان وحكومات فى افريقيا تعتبر الرأسمال الاجنبى عاملا رئيسيا فى التنمية الاقتصادية . ومن الصعوبات التى تواجهها البلدان النامية فى نضالها ضد الاستعمار الجديد هو انه يستخدم ضدها وسائل واساليب مرنة ومنها ، مثلا ، «اسهامه» فى تطوير الصناعة ، خاصة الصناعة التحويلية ، مما يتماشى الى درجة ما ومصالح البلدان النامية . ويشير سولودوفنيكوف العالم السوفييتى الخبير فى شئون افريقيا ، عدا ذلك ، الى انه توجد فى القارة «انظمة تنتهج سياسة التحالف مع الاستعمار الجديد وتجعل مصالحها الوطنية خاضعة له» * .

وظلت غالبية الدول الافريقية المستقلة بعد ان اعلنت عن استقلالها السياسى مرتبطة بالدول الاستعمارية السابقة ، وبشركاء هذه الدول فى ظروف الاستعمار الجديد الجماعى .

يبدو انه لا يكفى التصميم والادراك للمصالح الوطنية الحقيقية لاجل التحرر من هذه القيود . تبين الممارسة انه لا بد من توفر الخبرات والكوادر الوطنية المؤهلة وحذاقة الاستراتيجية والتكتيك

---

* سولودوفنيكوف . افريقيا تختار الطريق . موسكو ، ١٩٧٠ ، ص ١٢٢ .

فى النضال ضد اشكال الاستغلال الجديدة ، التى تمارسها الامبريالية المعاصرة وتغيرها باستمرار . واخيرا ، لا بد من توفر الاستعداد لخوض نضال قاس ضد العدو القوى .

يدرك غالبية القادة الوطنيين الافارقة ، مثلا ، انه لا يمكن ان تكون المساعدات الاقتصادية الخارجية الا عاملا اضافيا ، وليس فى وسعها ان تكون بديلا شاملا لتلك الجهود التى لا بد من بذلها لتنفيذ خطط التطور المرسومة . بيد انه قل بينهم من لديه الاستعداد عمليا لتنفيذ هذا البرنامج السليم . ومن هنا تنجم «سياسة الانفتاح» امام الرأسمال الاجنبى (واحيانا تنفذ على نطاق واسع جدا) ، والمصادقة على ما تدعى بقوانين تنص على حرية الاستثمارات ، واقامة «مناطق حرة» لاحتكارات اجنبية ، وعدم الاهتمام بتعاظم تبذير الموارد الطبيعية والبشرية .

يعين كل ذلك درجات متباينة لشدة الاتجاه المعادى للامبريالية فى استراتيجية الدول الافريقية . وليس فى وسع بعض ممثلى هذه البلدان ان يدركوا العواقب الوخيمة بمجموعها من وراء نشاطات الاستعمار الجديد . لقد شكا احد القادة الافارقة المعروفين فى احدى المرات «انه ليس من السهولة دائما تشخيص الامبرياليين ، خاصة حينما يتظاهرون بالصداقة والمودة» * .

وفى الحقيقة ان عدم ادراك بعض القادة الافارقة جوهر الامبريالية كنظام يعرقل النضال التحررى فى افريقيا . كانت لديهم دوافع وافية للاقتناع بغدر وخباثة الاستعمار الجديد واعماله العدوانية . الا انه مهما بدت هذه الخبرة كاملة ، فانه من المستحيل تحليل الامبريالية تحليلا علميا حقيقيا دون الاستناد الى التعاليم التقدمية فى عصرنا هذا – التعاليم الماركسية اللينينية .

لقد افضى ادراك الكثير من القادة الافارقة الجوهر الاستغلالى للرأسمالية التى انجمت النظام الاستعمارى الى انهم اختاروا طريق التطور اللارأسمالى ، واستنتجوا انه من الضرورى تعميق وتوسيع الثورات الاجتماعية فى هذه البلدان . ان الانعطاف الى الاشتراكية قوى فى افريقيا ، بيد انه كثيرا ما يصاحبه دعوة الى البحث عن

---

* «Jeune Afrique», 1970, N 510, p. 48–49.

«اشتراكية خاصة بافريقيا» . يدعى اصحاب هذه الدعوة ان هذه الاشتراكية ينبغى ان تعكس «التفرد الافريقى» .

يأخذ الاستعمار الجديد هذه الاضاليل المنتشرة بين بعض الاوساط فى المجتمع الافريقى ويضيف اليها ما عنده من افكار . لقد نصح المؤرخ البرجوازى بيلوف الغرب «باقناع اكبر عدد مستطاع من البلدان النامية بضرورة خلق الظروف لازدهار الرأسمالية» * .

من الواضح ، ان اساليب «الاقناع» لا تقتصر على تقديم فوائد اقتصادية معينة للبرجوازية المحلية ، او التأثير على عملية اعداد الكوادر ، التى ينبغى ان ترأس الاجهزة السياسية والفنية فى الدول الافريقية . يطرح الاستعمار الجديد المسألة على نطاق اوسع بكثير ، اذ انه معنى فى تطبيق النظريات الاجتماعية التى صاغها ، والتى من شأنها ان تؤمن مستقبل الامبريالية فى القارة .

حين كان اوديس القائد البارز فى الحزب الشيوعى البريطانى يتطرق الى المشكلة المعقدة حول ركيزة الاستعمار الجديد الاجتماعية ، اشار الى ان «السلطة الاستعمارية كانت تمثل تحالفا بين الدولة الامبريالية والقوى المحافظة الداخلية» ، بينما اساس سياسة الاستعمار الجديد اليوم هو فكرة خلق «تحالف جديد بين الامبريالية والبرجوازية المحلية» ** . وأكد فى الوقت ذاته ان البرجوازية ليست القوة الوحيدة فى افريقيا التى تميل الى الحوار مع المستعمرين الجدد ، انما هناك فئات اجتماعية اخرى تبدى هذا الاستعداد كذلك ، كالاقطاعيين الكبار الذين يفقدون سلطتهم ، والتجار والمضاربين والنخبة الفاسدة والمرشية ومختلف اعوان الرأسمالية بين اوساط الموظفين البيروقراطيين والدبلوماسيين ورجال البوليس *** .

وبالتالى ، فان نشر الافكار الكومبرادورية الجديدة ودعم المواقع السياسية والاجتماعية لانصار هذه الافكار فى بعض الاماكن ، يكونان اخطارا جسيمة فى سبيل النضال ضد الاستعمار

---

* M. Beloff. The Future of British Foreign Policy. London, 1969, p. 119.

** «قضايا السلم والاشتراكية» ، ١٩٧١ ، العدد ٦ ، ص ٥٧ .

*** المرجع نفسه ، ص ٥٩ .

الجديد . هذه هى اسباب كثير من الصعاب التى يواجهها النضال ضد الاستعمار الجديد فى الظروف الراهنة . وليس هذا فحسب . فانها تهدد مستقبل هذا النضال الى حد ما ، فقد يشتد تارة ، وقد يخمد تارة اخرى .

ويراهن المستعمرون الجدد على تطوير الرأسمالية المحلية . انهم يعتقدون ، وهم على حق ، ان تعاون الدولة مع الاحتكارات الاجنبية يقود بسهولة الى نشوء ونمو طبقة فى البلدان المتحررة فى القارة ، ذات امتيازات ، وتنسجم مصالحها وتواجد الرأسمال الاجنبى ونشاطاته . الحديث يدور هنا حول نشوء فئة جديدة من الكومبرادور فى افريقيا وهى فئة البرجوازية المحلية الجبارة التى تخدم الاستعماريين الجدد . نذكر على سبيل المثال ان الرأى العام التقدمى فى نيجيريا يشعر بقلق شديد اليوم بسبب الضجة المفتعلة حول مسألة استخراج النفط فى البلاد ، التى استطاعت ان تجذب رجال الاعمال المحليين ، حيث اصبح همهم الوحيد كسب الارباح .

والى جانب ذلك ، ثمة اوساط سياسية فى افريقيا يرضيها مستوى الاستقلال الذى وصلته البلاد . ولكنها تراعى ميول الجماهير الشعبية الغفيرة ، فتلجأ الى الاستناد الى الرجعية المحلية ، كما انها على استعداد لاى نوع من التعاون مع القوى الخارجية ، وشرطها الوحيد هو ان تشاركها الرأى فى عدم الرغبة فى مواصلة تعميق الثورة التحررية الوطنية . تعتبر بعض الحكومات ، على غرار حكومة مالافيا اليوم ، ان مصالحها الخاصة هى مصالح الوطن كله ، فتقيم علاقات مع الانظمة العنصرية وتطورها ، كما انها تعتبر سياسة الاستعمار الجديد من الاعمال الخيرية . ولهذا ، فانها ترفض ، طبعا ، حتى ان تبحث مسألة مقاومة توسع الاستعمار الجديد .

ولا تقتصر ركيزة الاستعمار الجديد فى افريقيا على الاوساط الاجتماعية والسياسية التى تقدم ذكرها . فهناك نشاطات القوى «اليسارية المتطرفة» التى تخدم تحقيق اهدافه ، فهى تدعو حكومات افريقيا الى ان تستغل التناقضات بين البلدان الاشتراكية والامبريالية . كما انها تدبر اعمالا استفزازية صريحة .

ان وجود فئات اجتماعية وجماعات سياسية فى افريقيا ، يجد الاستعمار الجديد لغة مشتركة معها ، لا بد وان يوهن حدة النضال ضد الامبريالية . ولهذا ، فأن لتشديد نضال القوى التقدمية فى القارة ضد الكومبرادور الجدد فى هذه الظروف ، وفضح نشاطاتهم المعادية للوطن ، اهمية بالغة . وغدا اشتداد الصراع الطبقى داخل المجتمع الافريقى عملية من اهم عمليات مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية فى افريقيا .

من الواضح ان النضال ضد الاستعمار الجديد معقد ومتنوع الاشكال . وان اتجاهاته الرئيسية فى افريقيا تختلف كذلك . ففى الظروف الراهنة يجرى التركيز فى النضال على صعيد القطر الواحد والصعيد الافريقى العام لمقاومة الاستعمار «الاقتصادى» الجديد . وان النجاح فى هذا الصراع يتوقف ، فى المقام الاول ، على درجة الدور التنظيمى الذى تلعبه الدولة ، والى درجة كبيرة على مهام وطابع ومستوى تطور القطاع العام وفاعليته ، بالاضافة الى جوهر السلطة السياسية فى كل بلاد ، الذى يعين مقاييس كل مجموعة الاجراءات الموجهة ضد الامبريالية .

وتستهدف الحكومات الافريقية ايضا الى تنظيم مقاومة الاستعمار «الاقتصادى» الجديد على الصعيد الاقليمى ، وعلى صعيد القارة كلها . ويحاول الافارقة حل هذه المشكلة عن طريق التكامل الاقتصادى على نطاق ضيق ، وبواسطة وضع قواعد عامة لكل افريقيا تسترشد بها الدول فى علاقاتها التجارية والمالية مع بلدان الغرب المتطورة .

وتلاحظ بهذه الدرجة او تلك مقاومة الاستعمار الجديد فى افريقيا فى المجالين السياسى والفكرى على الصعيد القطرى فى تلك الدول المتحررة من القارة ، التى اختارت الاشتراكية نهجا لها .

وفيما يتعلق بمنظمة الوحدة الافريقية فانها تضطر لا محالة الى مزاولة المشاكل السياسية الملموسة لكل القارة قبل غيرها من المشاكل . ولا ينبغى ان يغيب عن اذهاننا ان نضالها ضد الاستعمار الجديد هو مبدأ مهم ، بيد انه بعيد عن ان يكون المبدأ الوحيد لوسعة نشاطاتها وتعدد جوانبها . والى جانب ذلك ، وبالرغم من تنوع الايديولوجيات السياسية التى تسترشد بها الدول المنتمية

الى المنظمة ، فان اتجاه نشاطها المعادى للامبريالية يبدو ليس فى مساعداتها لحركات التحرر الوطنى فحسب ، بل وفى ادانة سياسة التفرقة العنصرية ، وليس فى النضال ضد الانظمة العنصرية فحسب ، بل وفى نقد النزعة العنصرية ، باعتبارها ظاهرة غريبة عن الانسانية .

ان ادراك الصعاب التى يواجهها النضال ضد الاستعمار الجديد فى افريقيا لا يفترض ابدا اساءة تقدير آفاقه فى المستقبل . ان مهمة من يخوض هذا النضال يوميا ، انما فى صياغة اشكال واساليب لهذا النضال واستخدامها استخداما فعالا . ونحن ، حين نقدر امكانيات تصاعد صراع الشعوب الافريقية ضد الاستعمار الجديد ، لا ينبغى ان يغيب عن بالنا ان محاولات الامبريالية للتكيف للاوضاع المستجدة فى افريقيا لم توهن التناقضات التناحرية بين الدول الامبريالية والدول الافريقية ، بل افضت الى اشتداد حدتها .

يجرى فى القارة نمو وتكتل القوى الاجتماعية والطبقية والسياسية ، اللذان يزيدان من حدة الصراع ضد الاستعمار الجديد . وهذه القوى هى الطبقة العاملة التى هى فى طريق تكوينها ، وقسم من البرجوازية الوطنية يسحقه الرأسمال الاجنبى ، والمثقفون ذوو النزعة الوطنية ، الذين يقومون بدور هائل فى ايقاظ الوعى السياسى فى المجتمع الافريقى . واخيرا ، هى الانظمة السياسية التى تدرك اخطار الاستعمار الجديد ، وتناضل نضالا شديدا ضد الانظمة الرأسمالية .

ثم ان وجود قوى فى البلدان الافريقية تدرك حدة التناقضات بين الاستقلال السياسى التى نالته هذه الدولة او تلك وبين تبعيتها الاقتصادية التى لا تزال قائمة ، هو عامل من العوامل الداخلية الهامة ، التى تعمل على تشديد النضال ضد الاستعمار الجديد فى القارة بأسرها . ولا يقتصر هذا الكفاح على الاستعمار الجديد وحده ، بل ويجرى ضد تلك العناصر فى المجتمع الافريقى التى تكون او قد تكون فى المستقبل ركيزته الاجتماعية .

مكنت سنوات الصراع العنيف ضد الاستعمار الجديد الشعوب الافريقية من ان تكتسب بعض الخبرات فى نضالها وان ترسى اساسا لمواصلة مقاومتها لضغط الامبريالية . وحين كانت الشعوب

الافريقية المتحررة تتخذ اجراءات مشتركة لمقاومة الاستعمار الجديد ، غدت تدرك القوة الهائلة لهذه الاعمال المشتركة ، خاصة فى مجال تشديد الهجوم الجماعى عليه . ان وحدة مصالح الدول الافريقية فى نضالها ضد الاستعمار الجديد تغطى بجلاء على الخلافات التى تفرق بينها . ثم ان آفاق مقاومة الاستعمار الجديد تتوقف الى حد كبير على وحدة نشاطات البلدان الافريقية وشعوبها ، واقامة تعاون سياسى شامل دون اشراك الامبرياليين ، كما تتوقف على نجاحات الاستراتيجية العامة داخل نطاق البلدان النامية .

وثمة اهمية كبيرة لتشخيص واستغلال «نقط الضعف» لدى الاستعمار الجديد فى تكتيك النضال ضده ، مثل ارتباط الغرب باستيراد انواع كثيرة من الخامات الافريقية المعدنية والمنتجات الزراعية ، والتناقضات بين الدول الامبريالية التى تزداد حدة فى التنافس على سوق الخامات الافريقية ، واهتمام الرأسمال الاحتكارى فى الحفاظ على الانظمة العنصرية وما الى ذلك .

وان الصراع بين الدول الامبريالية من اجل الحصول على الموارد الافريقية لا يزال على حدته ، واما تطور الاستعمار الجديد الجماعى فلا يلغى مشاكل التناقضات بينها . هذا وان المستقبل سيكشف عن معارك جديدة بينها من اجل الحصول على البترول والنحاس والمنغنيز والاورانيوم والمعادن الحديدية من افريقيا .

تبين الممارسة ان البلدان الافريقية ، حين تستغل التناقضات بين الدول الغربية الامبريالية فى صراعها من اجل الحصول على الثروات الطبيعية فى القارة ، تنال شروطا تجارية اكثر فائدة لها ، وقروضا بشروط اسهل وغير ذلك من الامتيازات . ومن المهم للغاية ان لا تقتصر المسألة على التصريحات التى يدلي بها بعض قادة الدول الافريقية على سبيل الدعاية ، بل عليهم ان ينتهجوا سياسة منسقة وهادفة .

ولتطوير النضال المعادى للاستعمار الجديد فى افريقيا ، من المهم ان تستفيد الدول فيها استفادة كاملة من التعاون السوفييتى الافريقى فى المسرح العالمى ، مثلا ، فى مجال مقاومة سيطرة الاحتكارات الاجنبية ، والاحتكارات المتعددة الجنسية خاصة ، التى تصبح اداة اكثر خطورة بيد الاستعمار الجديد الجماعى .

هذا وان زيادة نشاط افريقيا فى اسهامها فى حل المشاكل الدولية ، وفى مقدمتها النضال من اجل جعل التطورات الايجابية التى يشهدها الانفراج الدولى ظاهرة لا رجعة فيها ، تساعد على توسيع هجوم البلدان المتحررة على الاستعمار الجديد . وان التحولات التقدمية فى العلاقات الدولية فى الظروف الراهنة تعمل على تقوية الترابط بين التيارات الثورية الاساسية فى عصرنا هذا .

ان طريق تحرر افريقيا الحقيقى حافل بالصعوبات . وان النضال ضد الاستعمار الجديد هو عامل من عوامل هذه العملية ، عامل اقتصادى وسياسى طويل الامد ، وهو فى آن واحد جزء لا يتجزأ منها . وتبين الحياة انه عندما تجرى المقاومة التى تبديها افريقيا للاستعمار الجديد بصورة منسقة ، وتتحالف مع كافة القوى الثورية فى عصرنا هذا ، وتراعى الاجواء العالمية الجديدة ، فان طاقات المناضلين ضد الاستعمار الجديد ومن اجل حرية افريقيا الحقيقية تزداد ازديادا هائلا .

الفصل الحادى عشر

الاستراتيجية الوطنية للبلدان ذات الاتجاه الاشتراكى

١ ـ مواقع الانطلاق

ان التغيرات التى طرأت فى غالبية البلدان النامية على الانماط التقليدية قبل الرأسمالية خلال عملية تطوير الرأسمالية الوطنية لم تفض الى الغاء القواعد التى تبنى على اساسها العلاقات غير المتكافئة ، ولم تقض على ممهدات سياسة الاستعمار الجديد التى تنتهجها الدول الامبريالية . بالعكس ، انها تعمل على مواصلة تغلغل الرأسمال الاجنبى ، مما ادى فى نهاية المطاف الى توطيد مواقع الاستعمار الجديد . والاخطر من ذلك ان التطور فى طريق الرأسمالية يصبح شرطا من شروط تثبيته ودعمه . ولذلك فلا بد من ان تجابه الاستعمار الجديد استراتيجية وطنية .

من المفيد ان نعالج تعريف مصطلح «الاستراتيجية الوطنية» ، الذى اخذ ينتشر استعماله على نطاق واسع ، رغم انه لم يظهر الا مؤخرا . ان مصطلح «الاستراتيجية الوطنية» يعنى ، عادة ، مجموعة من الاجراءات الطويلة الامد ، سياسية واقتصادية وحقوقية وادارية وفكرية وغيرها ، ترمى الى تحقيق هدف التطور المرسوم بدقة نسبية على مراحل . وتراعى الاستراتيجية الوطنية الاتجاهات الطويلة الامد التى تظهر فى تطور البلاد الداخلى اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، ومواردها ، والعوامل التى تستعين بها الدولة لتؤثر تأثيرا فعالا على كل عملية اعادة انتاج الاقتصاد الوطنى ، كما تراعى

العلاقات الاقتصادية العالمية وديناميكيتها والموارد الخارجيـــة والقيود الخارجية .

وان الجزء الذى لا يتجزأ من مسألة صياغة الاستراتيجيـــة الوطنية هو دقة اختيار اساليب تغيرات الاتجاهات السائـــدة فى تطور البلاد الداخلى ، واوضاعها فى الاقتصاد العالمى * . ولا ينبغى ان تتعارض الاساليب المرسومة حين ممارستها والجوهر الطبقى للهدف المنشود . وهكذا ، فان ما يميز الاستراتيجية الوطنيـــة للنضال ضد الاستعمار الجديد هو جانباها الداخلى والعالمى . وانها عامل جبار جديد ، يساعد على تغيير النمط السائد للعلاقـــات الانتاجية . ولهذا فانه من الطبيعى ان تستند هذه الاستراتيجية على عدد من خطط التنمية المتواصلة الطويلة الامد ، التى تكون كل منها مرحلة فى طريق بلوغ الهدف المنشود .

ثمة قضايا عامة فى نضال كل البلدان المتحررة الوطنى ضد الامبريالية ، مثل استفادتها من مساندة الدول الاشتراكية ، ونضالها من اجل استقلالها الاقتصادى ، ومن اجل علاقات دولية متكافئة . وثمة قضايا عامة فى استراتيجية نضالها ضد الاستعمار الجديد ، مثل مطالبتها بتنازلات اقتصادية متنوعة ، وتغيير شروط «المساعدات» المقدمة لها ، وتأميم الممتلكات الاجنبية ، وفرض اشرافهـــا على نشاطات الرأسمال الاجنبى . بيد ان كل هذه التدابير التى تتخذها هذه البلدان لاغراض اضعاف ومن ثم تصفية استغلال الاحتكارات الامبريالية ودولها الاقتصادى لشعوب البلدان المتحررة ، لا ينبغى ان يجعل المرء ابدا ان يسيئ تقدير الاختلاف بين مجموعات مختلفة من البلدان فى مسألة الاستراتيجية الوطنية ، وفى مقدمتها البلدان المتجهة فى طريق التطور الاشتراكى والبلدان المتجهة فى طريق التطور الرأسمالى .

من السهولة ان نكشف عن «العام» و«الخاص» فى سياســة هاتين المجموعتين من البلدان الداخلية والخارجية . تتضمن خطط السبعينات التى صادقت عليها كثير من البلدان المتحررة تدابير

---

* يتضمن مصطلح «الاقتصاد العالمى» الوحدة المتناقضة للنظامين الاجتماعيين والاقتصاديين العالميين والصراع بينهما وتعايشهما .

تستند الى ما قد تم تحقيقه سابقا من تحولات ثورية . نذكر من بينها توسيع نظام الاصلاح الزراعى ، ورفع مستوى التخطيط ، وصياغة نظرية للتصنيع اعمق من قبل ، تراعى الظروف الخاصة للبلاد المعنية ، واجراءات لزيادة العمالة وغير ذلك . والى جانب ذلك ، وبالرغم من الوحدة الشكلية لكثير من الاهداف التى تطرحها البلدان ذات مختلف الاتجاهات الاجتماعية فى سياستها الداخلية ، فان الفروق الطبقية تبدو بصورة واضحة للغاية فى مسألة الاساليب التى تستخدمها لحل هذه المشاكل ، وبالتالى تختلف محتويات هذه الاهداف طبقيا . نذكر على سبيل المثال ان كل البلدان تستهدف زيادة نصيبها من الدخل الوطنى الذى يبقى تحت تصرف سكان البلاد المعنية ، بيد ان الحدود الفاصلة هى مصدر هذه الزيادة ، اى على حساب اى قطاع اجتماعى ينبغى ان تتحقق .

ان الاتجاه الاشتراكى يتضمن القيام بمجموعة من التدابير الاجتماعية والاقتصادية تخلق بنية اجتماعية جديدة تتطور نحو الاشتراكية ، وتقوض اساس الملكية الخاصة الرأسمالية ، وتجعلها خاضعة لجهاز الدولة الديمقراطى ، وتشجع ظهور اشكال اقتصادية متنوعة من اشكال الانتقال . وان حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الجذرية ، وهذا الامر يتماشى ومصالح فئات السكان الرئيسية ، موجه موضوعيا ضد كافة جوانب الاستعمار الجديد . وهكذا فان تحول بعض البلدان الى طريق التطور اللارأسمالى وبقاء بلدان اخرى فى مجرى التطور الرأسمالى ، سبب رئيسى ينجم عنه فرق جوهرى متعاظم فى الاستراتيجية الوطنية لهاتين المجموعتين من البلدان ، كما انه يعمل على تعميق التباين فى استراتيجية الاستعمار الجديد التى تنتهجها الدول الامبريالية .

يحاول انصار الرأسمالية السياسيون ومفكروها ان يقنعوا قادة البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى فى ان كل الفروقات فى التطور الاقتصادى فى دول آسيا وافريقيا تنحصر فى تنوع وتعدد اشكال تطور الرأسمالية ، وذلك لغرض ان يجعلوهم «يخففون» من نهجهم التقدمى . وهم يدعون ان فى امكان الرأسمالية ان تكون «مشروطة» او «حرة» ، حكومية او «مختلطة» ، مركزية او «ديمقراطية» . غير ان الاستعماريين الجدد يعيرون اهمية حاسمة فى استراتيجيتهم الى

مقياس «الاتجاه الاجتماعى» بالذات وممارسته العملية . ان ممارسة وخبرة الاتجاه الاشتراكى هما اللتان تعينان بالذات عمق مجابهة البلدان النامية مع الاستعمار الجديد ، وضرورة التغيير الدائمى لاساليب توسعه فى البلدان المختلفة فى اتجاه تطورها الاجتماعى ، تبعا للاوضاع الملموسة فى كل بلد متحرر .

٢ ـ المشاكل الداخلية

لنتطرق الآن لبعض جوانب الاستراتيجية الوطنية فى البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى . ان وحدة الجانبين الداخلى والخارجى لاستراتيجية هذه البلدان الوطنية ، الموجهة نحو اعادة بناء العلاقات الداخلية الاجتماعية والاقتصادية ، والقيام بتغيرات جذرية فى السياسة الخارجية والاوضاع الاقتصادية الخارجية ، ان هذه الوحدة لا تتيح دائما تجزئة هاذين الجانبين من الاستراتيجية الواحدة . ومع ذلك لا بد ، بل ومن المهم بحثهما كل على حدة . وينبغى ان نراعى كذلك ان كل جانب من هاذين الجانبين جزء مستقل الى حد كبير من النضال الطبقى والنضال التحررى الوطنى . ولهذا فانه ليس ثمة ترابط حتمى وتناسق دائمى بين استراتيجية البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى فى السياسة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الخارجية وبين استراتيجيتها فى حل المشاكل الداخلية . فقد تقترن احيانا العلاقات الودية مع الاتحاد السوفييتى بمنع نشاط المنظمات التقدمية الوطنية ، وقد تقترن «السياسة القاسية» تجاه الرأسمال الاجنبى بتدابير ضعيفة لا مبرر لها او التشجيع المباشر لتطوير الرأسمال الوطنى الخاص ، الذى يعتمد من دون شك على روابطه مع المستعمرين الجدد ، رغم انها روابط مخفية .

وان الصفة التى تتميز بها البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى هى المواظبة ، ولو بشكل بطىء ، على اعادة تنظيم كافة جوانب الكيان الاجتماعى (وجهاز الدولة ضمنا) ، وكل انظمته الفرعية المترابطة . ولا بد من تغيير العلاقات الانتاجية والمؤسسات السياسية والاجتماعية التى تنظم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ،

والايديولوجية ، والعلاقات الاجتماعية حيث يكون اساسها «المجتمع التقليدى» والعادات والاخلاق التى تعيق التقدم الاقتصادى وخاصة نمو انتاجية العمل وغير ذلك .

ذكر ليونيد بريجنيف فى تقريره الى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى انه «تجرى فى كثير من البلدان المتحررة عملية معقدة لتمايز القوى الطبقية ، ويتعاظم الصراع الطبقى» * . ان هذا الصراع يجرى على نطاق واسع فى كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والفكرية ، بالتالى يتطلب مراعاة التأثير الشامل لكل تحول ضخم . على سبيل المثال ، عندما يجرى حل مسألة تغيير فروع بنية الاقتصاد الوطنى ، لا بد من ان يكون المستوى الجديد المرسوم لهذا الفرع او ذاك واضحا بشكل دقيق ، كوضوح وظيفته الاقتصادية بالنسبة لكل الاقتصاد الوطنى ، هذا ويدور الحديث عن النتائج الاقتصادية الصرفة للاصلاحات الضخمة . قد تؤثر هذه الوظيفة على تأمين الدولة بالعملة وتعمل على زيادة ميزانية المدفوعات ، او تقود الى رفع انتاجية العمل فى بعض الفروع . ومن الممكن ان تكون نتيجتها الثانية تحرير البلاد من استيراد النوع المعنى من الخامات ، او تحسين مد السكان بمواد غذائية ، او زيادة العمالة ، او هذا وذاك معا ، تبعا للاوضاع الملموسة . وهكذا فان هذه المسألة لا تقتصر على حدود تقنية صرفة ، بل هى وحدة كاملة من الجوانب الاقتصادية والفنية والمالية والاجتماعية .

وتقنع الخبرة المتوفرة انه ليس فى وسع التغيرات التى تطرأ على العلاقات فى القاعدة السفلى ونمو ملكية الدولة ان تسرع من هذه العملية اوتوماتيكيا . ثمة حقائق معروفة على نطاق واسع عن ان توسيع قطاع الدولة دون ان يستند الى تنظيم الانتاج تنظيما جيدا ، الذى من شأنه ان يقود الى زيادة ارباح المؤسسات الانتاجية ، قد افضى الى حط شأن هذا الشكل التقدمى . فقد تحول قطاع الدولة الى مصدر يدر الارباح على بعض المسئولين الاقتصاديين . كما

---

* مواد المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى ، موسكو ، ١٩٧٦ ، ص ١٢ .

نشطت الفئة البيروقراطية ، التى كانت فى بعض الحالات ترمى الى التحالف مع الرأسمال الاجنبى والوطنى . ولهذا لم يتوسع مجال التأثير التقدمى لقطاع الدولة على الاقتصاد الوطنى .

وبخلاف البلدان التى تسير فى طريق التطور الرأسمالى ، تتضمن عملية التخطيط فى البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى عنصر الاقتصاد الوطنى الحقيقى . وانطلاقا من هذه الحقيقة ، فان الاجراءات الاجتماعية والاقتصادية التى تتخذها حكومات هذه البلدان لاعادة تنظيم او تجديد الاقتصاد الوطنى ، يجرى تنفيذها ، باعتبارها نظاما مدروسا من التدابير يراعى التباين بين مختلف فروع الاقتصاد ، كما يراعى تحقيق الاهداف المرسومة فى طريق التطور اللارأسمالى على مراحل . فى هذا الامر تنحصر سمة خطة الاقتصاد الوطنى واتجاهها نحو الاشتراكية . والجدير بالاشارة ، ان هذه البنية للخطة ، لاسيما الناحية العملية ، لا تنفذ فى الحياة بشكل معين وثابت كما تقدم ذكره . بيد ان النشاط العملى بموجب خطة ، الذى ينجم منطقيا عن اتجاه البلاد نحو الاشتراكية ، يمهد الطريق له ، رغم ما يواجهه من صعاب وفشل فى بعض الاحيان .

ثمة امر ، اصبح من الامور البديهية ، وهو انه يستحيل التطور فى طريق الاتجاه الاشتراكى دون تطوير قطاع الدولة تطويرا نوعيا ، ورفع دوره الاقتصادى العام والسياسى بصورة دائمة . انه ، بطبيعته ، الوحيد ، الذى يمثل العلاقات الانتاجية فى مرحلة الانتقال ، تلك العلاقات التى تتضمن عناصر واتجاهات اشتراكية .

تتشكل قوى انتاجية متقدمة فى المجتمع داخل نطاق القطاع العام ، اذ ان الدولة هى وحدها التى تستطيع ان تعبئ الموارد اللازمة وتقيم مشاريع (او مجموعة مترابطة من المشاريع التى تشمل عدة فروع اقتصادية) قادرة على تلبية احتياجات البلاد كلها . كما ان فى وسع قطاع الدولة ان ينجح فى تأمين استخدام نتائج الثورة العلمية التكنيكية لصالح الوطن بصورة معقولة وبدأب ومثابرة ، وبدون ذلك من المستحيل التغلب على التخلف الاقتصادى . وبهذا الصدد ، فان الاتحاد السوفييتى يلعب دورا كبيرا فى هذه العملية ، اذ انه يساعد الدول الفتية على بناء

وتشغيل مئات عديدة من المشاريع ، كما انه يعمل على اعـــداد كوادرها الوطنية المؤهلة .

ان للمضمون الوطنى العام لقطاع الدولة فى البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى (نحن هنا نركز على المضمون بالذات وليس على الاهداف فقط ، لاننا نؤكد المبدأ الموضوعى لقطاع الدولة حيـن نتحدث عن المضمون) الاسبقية على المصالح الخاصة لتلك الفئات من المجتمع الموجودة فى هيئات السلطة السياسيـــة . هذا هو السبب الذى لا يسمح للمرء بان يصف قطاع الدولة بانه نوع من انواع رأسمالية الدولة . غير انه توجد فى هذه البلدان رأسمالية الدولة ، اى المشاريع الوطنية الخاصة (واحيانا المشاريع الاجنبية والمختلطة) التى تشرف عليها الدولة . ان استراتيجية التطـور الوطنى ليست موجهة ابدا الى تصفيتها فورا . ولكن يجرى تعيين مكان ودور هذا القطاع فى الاقتصاد تبعا لظروف كل بلاد .

ان خاصية البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى فى السبعينات فى انها اخذت تخوض كفاحا ضد كافـــة اشكال الاستغلال . ورغم الجمود النسبى لانماط الحياة التقليدية ، فان الظروف الاقتصادية العامة لتطورها (سرعة نمو قطاع الدولة ، وتعاظم تأثيره على كافة جوانب الاقتصاد الوطنى ، وتشجيع المبادئ الجماعية فى الزراعة ، وغير ذلك) والظروف السياسية ، (الاجراءات المتخذة ضد نشوء البرجوازية الوطنية ، وتنظيم نشاطات الاحتكارات الاجنبية ، وقطع روابطها المباشرة بالمنتجين الصغار للسلع المخصصة للتصدير) ، يعمل كل ذلك على خلق ممهـــــدات للانتقال الى طريق التطـــور اللارأسمالى .

ان الترابط بين البيانات السياسية التى تصدرها حكومات البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى ، وبرامج احزاب الديمقراطية الثورية من جهة ، وبين الممارسة العملية لكافة هيئات سلطة الدولـــــة والحزب من جهة اخرى ، اعمق واثبت بكثير منه فى الـدول ذات الاتجاه الاجتماعى المعاكس . بيد ان خاصية سلطة الدولـــة فى البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى غالبا ما تفضى الى التعارض بيـن الممارسة والمبادئ المعلنة . ان هذه الظاهرة حتمية فى حـدود معينة ، اذ انه ليس فى وسع القوى العفوية للرأسمالية الا تؤثر

على تطور البلاد العام . يكفى ان نشير الى حقائق نشوء البرجوازية البيروقراطية ، واستخدام قطاع الدولة وجهاز الدولة لتطميـــن اغراض الاحتكارات الخاصة ، والرواتب الهائلة التى يتقاضاهـــا الموظفون الكبار فى الدولة ، وتقليص الديمقراطية (هذه الديمقراطية هى ليست الديمقراطية البرجوازية ، بل الديمقراطية المعاديـــة للامبريالية والاقطاعية ، والى درجـــة ما الديمقراطية المعاديـــة للرأسمالية لهذا النوع من الدولة) وغير ذلك .

ولذلك تنطلق الاستراتيجية الوطنية للبلدان ذات الاتجاه الاشتراكى من ضرورة النضال نضالا دائميا وعنيدا ضد نشـــوء الفئات الثرية ، وفساد وانحلال موظفى الدولة ، وضد اشاعـــة الاساليب البيروقراطية فى ادارة الاقتصاد والعمليات الاجتماعية . ثم ان الضرورة الاجتماعية والسياسية للنضال المتواصل (وليس من حين الى آخر) تقتضيها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والفكرية الموضوعية . ان مستوى تطور القوى الانتاجية والانتاج الاجتماعى فى كل البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى لا يزال مستوى واطئـــا للغاية . ولذلك فان هذه القاعدة الاقتصادية توجد اشكالا مختلفة لتراكم الرأسمال الاولى والاثراء غير مرتبطة بالانتاج الرأسمالى ، بل ترتبط فى الغالب بالتجارة والمضاربة والرباء .

هذا وان نفس التركيب الطبقى لنظام الديمقراطية الثورية هو القاعدة الاجتماعية لهذه الظواهر ، مثل الطبيعة المزدوجـــة للبرجوازية الصغيرة ، ووجود ممثلين للبرجوازية الوطنيـــة فى الهيئات الحكومية نفسها . وان الجذور الفكرية تكمن فى وجـــود العلاقات الرأسمالية العالمية ، والتأثير الفكرى المباشر للاستعمار الجديد . ومن العوامـــل الذاتية التى تعيق النضال ضد عمـــلاء الاستعمار الجديد فى الداخل : جهاز الدولة المحافظ ، وعدم كفاءة الكوادر تنظيميا ومهنيا ، التى تفضى الى سوء الادارة والتبذير . ونشير بهذه المناسبة الى ان الحكومات ، التى تسير بثبات فى طريق التطور الاشتراكى ، ترى هذه المخاطر وتناضل ضدها . وشواهدنا على ذلك الاجراءات الكثيرة التى اتخذتها السلطات فى الجزائر وتانزانيا وجمهورية كونغو الشعبية وغينيا وغيرها .

وثمة صفة اخرى تتميز بها الاستراتيجية الوطنية للبلدان

ذات الاتجاه الاشتراكى ، تشمل كافة التدابير التى تتخذ فى اى مجال من مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية . وهى توسع اسهام الجماهير فى الحياة الاجتماعية وفى تنفيذ الاصلاحات التى تقوم بها الدولة . وان هذا الاتجاه يقوى باستمرار فى بعض بلدان افريقيا . حتى اننا نتمكن من صياغة مقولة ، مفادها ان درجة نشاط الجماهير السياسى واشتراكها اليومى فى شؤون الدولة هى مؤشر يدل على فاعلية التطور ونجاحه فى الطريق نحو الاشتراكية . وتستطيع دمقرطة الحياة الاجتماعية وتصبح فى الواقع فى بعض الحالات قانونا اجتماعيا فى حياة هذه المجموعة من البلدان .

نذكر على سبيل المثال ان المؤتمر الرابع للاتحاد العام للكادحين فى الجزائر ، الذى انعقد فى نيسان (ابريل) عام ١٩٧٣ اكد فى قراره السياسى العام على ضرورة توطيد وحدة كافة القوى الثورية فى البلاد ، والنضال بحزم ونشاط ضد اعداء الاشتراكية ، العلنيين والمخفيين منهم ، والعمل على النجاح فى تنفيذ التحولات فى الزراعة ، وتقوية دور الكادحين فى ادارة الانتاج ، ورفع مستواهم السياسى والثقافى . كما أكد المؤتمر على ان الطبقة العاملة فى الجزائر هى ركيزة جبارة اكثر من غيرها تستند اليها الدولة فى طريق التطور الاشتراكى ، ولهذا فانه لا بد من ان تلعب دورا مرموقا فى حياة شعبها .

بيد ان بعض الاحزاب الديمقراطية الثورية لا ترتبط غالبا ارتباطا وثيقا بالجماهير التى تمثلها ، كى تعكس ميولها المعادية للرأسمالية (نحن نركز بالذات على ميول الجماهير وعلى افكارها المعادية للرأسمالية التى لا تبدو بوضوح دائما) . ينتهج بعض القادة ، الذين يمثلون الفئات الوسطى غير البروليتارية ، سياسة «المبادرات من القمة» . ولذلك فانهم غالبا ما يعيقون ، راغبين ام آهبين ، ابداعات الجماهير الغفيرة ، وبذلك يقوضون استقرار النظام نفسه . هذا وان الديمقراطية كصفة ملازمة لهذا النمط من السلطة قد تتحول فى هذه الظروف الى ديمقراطية شكلية .

تخوض كل البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى فى افريقيا نضالا عنيفا ضد هذه الظواهر ، مستعينة بالصحافة خاصة .

ولكن عدم الدقة النظرية لبعض المفاهيم الطبقية الاساسية تعيق احيانا اشتداد هذا النضال . يتضمن مفهوم «العامل» فى مصر ، مثلا ، كل من يحصل على راتب ، ويدخل الملاكون المتوسطون ضمن مفهوم «الفلاح» . ولهذا فان التركيب الطبقى الرسمى لمجلس الشعب فى مصر لا يعكس فى هذه الظروف النسبة التى شرعتها الدولة وثبتتها فى الدستور ، وهى نسبة ٥٠٪ من المقاعد فى مجلس الشعب للعمال والفلاحين .

تبدو وحدة المهام الداخلية والخارجية بجلاء خاصة فى سعى البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى الى اقامة جهاز ثابت لاعادة الانتاج الموسع للاقتصاد الوطنى . ان قيام هذا الجهاز يعتبر من الناحية الجوهرية المحتوى الاقتصادى الملموس لاستراتيجية النضال من اجل الاستقلال الاقتصادى والتغلب على التخلف الاقتصادى على السواء . من الواضح تماما انه من المستحيل السير على هذا النهج من التطور على اساس عدم الاشراف على القوانين العفوية للرأسمالية ، وعدم التأثير بموجب خطة على عملية تكوين تناسب جديد فى الاقتصاد الوطنى ، وعدم القيام بتغيير البنية الاجتماعية للاقتصاد تغييرا تقدميا ، بحيث يعزز مواقع قطاع الدولة وغيره من الاشكال الاقتصادية التى تكون العلاقات الانتاجية فى مرحلة الانتقال .

وتتضمن استراتيجية النضال ضد الاستعمار الجديد ، التى تراعى التطورات الداخلية فى البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى ، ان برامج وممارسات الاحزاب الديمقراطية الثورية الحاكمة تنطلق من حتمية تطوير اشكال جديدة وجديدة من الصراع الطبقى ، وذلك فى مجرى قيامها بتحولات . ليس فى وسع الحزب الثورى والدولة الثورية ان يكونا فوق الطبقات ، ويتمسكا بايديولوجية الحزب غير الطبقى ، او ما يدعى بالحزب «الشعبى» (اى ان هذا الامر يعنى الى حد ما ، الرجوع الى مرحلة تم اجتيازها فى الثورة التحررية الوطنية) .

ان القاعدة الاقتصادية والسلطة السياسية على السواء تتغيران باستمرار . ويفرض تنفيذ الاستراتيجية الوطنية التقدمية وتثبيت النهج نحو الاشتراكية على انصار هذه السياسة الحازمين

ان يحللوا دائما التغيرات الاجتماعية والسياسية واعادة تجمع القوى السياسية . ويرتبط هذا النشاط السياسى والنظرى المعقد ، الذى كثيرا ما يرغم القادة الثوريين على قطع روابطهم مع حلفاء الامس بصورة حاسمة ، يرتبط بحقيقة ان نظام الديمقراطية الوطنية فى المرحلة الاولى من التطور اللارأسمالى يضم فى صفوفه الجناحين اليمينى واليسارى . يجرى فى بعض البلدان صراع من اجل الاستيلاء على السلطة بين ممثلى هاذين الجناحين دائما ، تارة ينتصر الجناح اليمينى وتارة اخرى ينتصر الجناح اليسارى . الا ان انتصار الجناح اليسارى وتحول النظام الديمقراطى الوطنى الى نظام ديمقراطى ثورى لا يعنيان ابعاد الجناح اليمينى بالكامل ، كما لا يعنيان عدم تفاوت صفوف الجناح اليسارى نفسه .

كان مرجع الاخفاق فى اقامة بعض الانظمة ذات الإتجاه الاشتراكى يعود فى بعض الحالات الى ان القيادة كانت تتجاهل التطورات غير الملائمة واعادة تجمع القوى الاجتماعية لصالح العناصر اليمينية الموالية للرأسمالية ، بالاضافة الى انها (القيادة) كانت تسعى ، مهما كلف الامر ، الى الحفاظ على وحدة كافة القوى السياسية التى شرعت بعملية الانعتاق من الاستعمار .

لقد كشف تحليل الاخفاقات و«الحركات التقهقرية» ، التى كان يشجعها الاستعمار الجديد فى بعض البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى عن اسباب عامة لهذه الظواهر . وهى ان مكانة بعض القادة والاحزاب بين الجماهير كانت ضعيفة ، ولم يكن تأثيرهم عليها بالدرجة الكافية . وكان ذلك مصدرا لخوفهم من الارتكاز عليها فى اللحظات الحاسمة (اثناء قيامهم بالاصلاحات الضخمة الاجتماعية والاقتصادية التى هى فى مصلحة الجماهير ، وخلال مقاومة التحركات المضادة للثورة التى كانت الرجعية وعملاء البلدان الامبريالية الاجانب يقومون بها ، وما شابه ذلك) . ان هذا الموقف من مبادرات الجماهير المناقض لنفس جوهر الثورة (ولمهمة الحفاظ على السلطة السياسية ، وهى مفهوم اضيق من مفهوم الثورة) يرتبط بنظرية تقديس الزعيم التى تتميز بها المجتمعات الافريقية ، مثلا . وان هذه الظاهرة هى ظاهرة عادية فى البلدان المتخلفة اقتصاديا ، حيث يسودها خمول الجماهير بحكم عدم تطور وعيها

الوطنى والسياسى ، والتقاليد التاريخية ، بالاضافة الى العوامل الجديدة كالسلطة الهائلة لجهاز الدولة وايديولوجية زيادة دور الدولة فى حياة المجتمع .

تشمل الاستراتيجية الوطنية على فترة انتقالية طويلة الامد . ولكننا نستطيع ان نشخص بعض مراحلها المتتالية فى المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والفكرية . من الممكن ان نشير اصطلاحا الى مراحل اساسية تالية : تبدأ المرحلة الاولى من انتصار نضال التحرر الوطنى (باى شكل من الاشكال) وقيام السلطة الوطنية للدولة المستقلة وتثبيتها ودعمها بالاجراءات الاولى التى تم اتخاذها . وتتضمن المرحلة الثانية النضال من اجل اختيار طريق التطور ، ذلك النضال الذى يقود الى تغيير القوى الطبقية ، بحيث يأخذ النظام الديمقراطى الوطنى بالنمو الى النظام الديمقراطى الثورى ، وتفضى تغيرات تقدمية متعاقبة تطرأ على الاقتصاد المتعدد الانماط الى دعم العلاقات الانتاجية فى الفترة الانتقالية ، وتعزيز النهج العام نحو الاشتراكية . واخيرا ، تبدأ المرحلة الثالثة حين تتيح الممهدات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية التى تم خلقها امكانيات للانتقال مباشرة الى البناء الاشتراكى .

وتبين الحياة ان صواب الاستراتيجية الوطنية ونجاحها يتوقفان على مدى مراعاة بصورة سليمة قوانين فترة الانتقال عامة والتغيرات التى تطرأ حين تحل مرحلة محل اخرى اثناء بناء اقتصاد للتطور الاجتماعى فى الظروف الخاصة المعنية .

٣ ـ استراتيجية العلاقات الاقتصادية الخارجية

ثمة اهمية عظيمة لاستراتيجية البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى فى مجال علاقاتها الاقتصادية الخارجية لنجاحها فى التطور الوطنى فى خضم النضال الذى تخوضه ضد الاستعمار الجديد . ورغم ان السياسة الاقتصادية الخارجية تنجم عن الاستراتيجية الداخلية ، فانها مستقلة نسبيا . بالاضافة الى انها تتميز بمجموعة من الخاصيات تعمل على تيسير مهمة البلدان النامية فى تنفيذ سياسة

التوجه نحو الاشتراكية بدأب ومثابرة ، وتساعد على حل المشاكل الداخلية ، ومن بينها مشكلة تغيير بنيـــة «النظام التقليدى» فى البلاد .

ولا تؤثر ، مثلا ، الخرافات الاجتماعية التى خلقتها تقاليـد الانظمة الجامدة ، وغالبا ما كانت تكوّن موانع جدية امام السياسة الداخلية ، لا تؤثر هذه الخرافات الا قليلا على تنفيذ مبـــادئ سياسة البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى فى روابطها الخارجية . ثم ان السياسة الثورية الداخلية تمس البنية الاجتماعية كلها لهـذه البلدان ، باعتبارها نظاما من العناصر المترابطة . واما استراتيجية السياسة الخارجية فهى ، بهذا المعنى ، «اكثر حرية» و«اكثـــر استقلالية» .

تقف البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى فى طليعة النضال ضـد الاستعمار الجديد فى المسرح العالمى . وهى تجسد المستقبل ، المرحلة التى لا بد منها لتطور كافـــة البلدان التى تدافـــع عن الحرية الوطنية والعدالة الاجتماعية . وان استراتيجية البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى فى علاقاتها الاقتصادية الخارجية هى نظام من الاجراءات الموجهة نحو حماية نفسها الى اقصى حد من فاعلية القوانين الاقتصادية للرأسمالية فى المسرح العالمى ، ومنع التحالف بين العناصر الرأسمالية التـــى لا زالت تتحرك داخل البـــلاد والرأسمال الاجنبى . والا فانه من المستحيل التضييق على العمليات العفوية للتطور الرأسمالى ، ولكان من شأن ذلك ان يعيد البلاد الى ما كانت عليه فى السابق ، متخلفة وتابعة ، ولكن للاستعمار الجديد .

فحين تتطور العلاقات الرأسمالية داخل البلاد ، فان النتيجة الحتمية من وراء ذلك تعزيز مواقع الرأسمال الاحتكارى الاجنبى . فى هذا الامر ينحصر التناقض الجوهرى فى سياسة تلك البلـدان التى تتخذ مواقف توطيد دعائم الملكية الخاصة ، رغم انها تحدد من نشاط الرأسمال الاجنبى وتنادى بالمبادئ الديمقراطيـــة فى حياة الدولة والمجتمع ، وفى المجال الاقتصادى جزئيا . فاذا كـان هذا النهج السياسى تقدميا من الناحية الموضوعية ، فسبب ذلك ليس لانه يفضى الى قيام اسلوب خاص للانتاج وشكل اجتماعـى

خاص (هذه من خرافات «الطريق الثالث»)، بل لانه يعمل فى آن واحد على تطوير المقدمات للتحول الى طريق التطور اللارأسمالى .

ليس فى امكان البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى ان تزيل فورا تأثير قوانين الرأسمالية على الاقتصاد الوطنى ، ولكنها تستطيع ان تحقق ذلك على مراحل . تمتد عملية هذا النضال فى هذه الحالة من تقليص وثم الغاء الروابط العفوية بين الرأسمال الاجنبى والرأسمال الوطنى الخاص الى تزايد اسهام الاقتصاد الوطنى ، وفى مقدمته القطاع العام ، فى العلاقات الاقتصادية مع الدول الاشتراكية (ابتداء من التجارة الخارجية حتى اشكال التكامل المختلفة) . هكذا ، وكما تشهد على ذلك الممارسة ، ان توطيد الروابط الاقتصادية والسياسية والفكرية مع البلدان الاشتراكية جزء لا يتجزأ وهام للغاية من استراتيجية نضال البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى ضد الاستعمار الجديد .

وشاهدنا على النجاح فى حماية الاقتصاد الوطنى على مراحل من التأثير المباشر لقوانين الرأسمالية العالمية تطور الصناعة النفطية والغازية فى الجزائر واستخراج البترول فى ليبيا وصناعة التعدين فى غينيا .

اننا لا نتطرق بصورة مفصلة الى الوصف العام للعلاقات العالمية بين الدول الاشتراكية والبلدان النامية عامة ، بل نذكر تلك الخاصية الاضافية التى تميز العلاقات بين الدول الاشتراكية والبلدان ذات الاتجاه الاشتراكى . ان جوهر هذه الخاصية يكمن فى دعم العلاقات الاجتماعية الجديدة فى فترة الانتقال فى البلدان التى تسير فى طريق التطور اللارأسمالى . ان هذه الظاهرة ترتبط بالمضمون الجديد للعلاقات الدولية الناشئة . فرغم ان هذه العلاقات لا تزال غير اشتراكية ، فانها تتضمن هذا النهج الاشتراكى باعتباره نهجا اساسيا . ان البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى تستطيع ان تشترك ، بمدى تقدمها فى طريق التطور اللارأسمالى ، وعلى قدم المساواة مع الدول الاخرى ، فى التقسيم الاشتراكى العالمى للعمل ، كما فى وسعها ان تشارك فى عملية التكامل الاشتراكى حتى قبل انتصار الثورة الاشتراكية فيها .

ان نهج البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى فى التقارب مع

الاسرة الاشتراكية يرتبط ارتباطا عضويا بمسألة صد هجمات الاستعمار الجديد التى يشنها الامبرياليون عليها . وينعكس هذا التقارب فى اقامة روابط اقتصادية ثابتة وطويلة الامد معها بموجب المعاهدات .

ان قوانين توسيع وتطوير الروابط بين البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى ودول المنظومة الاشتراكية العالمية تشق طريقها فى ارض وعرة . لا تهتم قوى الاستعمار الجديد اهتماما كبيرا بتوسيع العلاقات التجارية بين هاتين المجموعتين من البلدان وتعتبر ان خطرا اكبر يهددها من وراء التعاون الاقتصادى والعلمى الفنى الذى يفضى الى دعم قطاع الدولة . وانها تبدى مقاومة اكبر للنهج الذى يرمى الى تنسيق الخطط ، وللاشكال المتنوعة لعملية التكامل . وان كل مرحلة جديدة فى هذا الاتجاه تمثل مجالا من مجالات الصراع الطبقى داخل الدول الفتية .

والخاصية التالية التى تميز استراتيجية البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى فى علاقاتها الاقتصادية الخارجية الموجهة ضد الاستعمار الجديد هى نضالها من اجل تثبيت مبادئ جديدة لروابطها العالمية مع البلدان الرأسمالية الراقية ، تنفى الاستعمار الجديد من الناحية الجوهرية ، باعتباره نظاما جديدا للتبعية .

وان التعجيل من التقدم العلمى الفنى وادخال اساليب الانتاج بالجملة ، والاتمتة التى تتطلب اكثر فاكثر توسيع الاسواق لتصريف السلع وغير ذلك ، يؤثر كل هذا تأثيرا متعاظما على تعزيز النهج نحو تدويل الحياة الاقتصادية كما يؤثر على تطوير التخصص فى الانتاج على صعيد العالم . ان كل ذلك يزيد من توطيد مواقع الاستعمار الجديد فى نطاق السوق الرأسمالية العالمية ، بيد انه وفى الوقت ذاته ، يخلق ظروفا جديدة فى وسع البلدان النامية ان تستغلها لصالحها . ولكنها لا تستطيع ان تحقق ذلك الا اذا اتخذت مواقف طبقية من التناقضات بين البلدان المتحررة والدول الامبريالية .

لقد اكدنا فيما تقدم ان الاستعمار الجديد يتسم بالتناقضات ، كما تتسم بها سياسة تكيفه للاوضاع الناشئة التى تتضمن تلبية الاحتياجات الوطنية للبلدان النامية الى حدما (تطوير القوى المنتجة ،

وبعض اشكال التصنيع واسهام فى تغيير البنية الاجتماعية العتيقة وما الى ذلك) . ولهذا ففى وسع الدول الفتية ان تستغل هـــذه الجوانب لصالحها .

ان اهم الفروق بين الاوضاع الراهنة للبلدان النامية ومواقع الدول الامبريالية والاحتكارات الخاصة المصدرة للرأسمال ، هو ان الحكومات الوطنية لا تستطيع ان تستغل رؤوس الاموال الاجنبية لصالح تطوير اقتصاد بلدانها المتحررة الا بعد ان تنال الاستقلال السياسى وتنتهج سياسة معادية للامبريالية بدأب ومثابرة . الا انه لا ينبغى ان يتجاهل المرء ابدا ان اشراك الرأسمال الاجنبى ترافقه دائما اخطار سياسية تهدد البلاد (خطر تغيير النظام) ، كما تصاحبه «خسائر» اقتصادية ، اذ انه من المستحيل اشراك الرأسمال الاجنبى دون ان يحصل على فوائد اقتصادية .

وان التناقض بين ضرورة ازاحة الرأسمال الاجنبى والحاجة فى اشراكه لاغراض التنمية الاقتصادية هو شكل ملموس يتخـذه نضال الدول الفتية من اجل استقلالها الاقتصادى فى ظروف تخلفها وارتباطها ارتباطا شديدا بالاقتصاد الرأسمالى العالمى .

وحين تصيغ البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى استراتيجيتهـا الوطنية للنضال ضد الاستعمار الجديد ، فانها تأخذ بعين الاعتبار ان الرأسمال الاجنبى لا يعلن صراحة هدفه الرئيسى ، وهو كسب الارباح وتشديد استغلاله لشعب البلاد المعنية . ان الارباح هى اهم الشروط الضرورية اجتماعيا لنشاط وحياة الرأسمال فى ظروف التنافس الشديد . بيد ان الاستعمار الجديد يخفى هذا الهـــدف «بنظريات» متنوعة ، ونشر اوهام اجتماعية واقتصادية تلفت اليها النظر من ناحيتها الظاهرية . ويؤكد ، عادة ، على اهداف الرأسمال الاجنبى الانسانية ، النتائج الايجابية من وراء نشاطه فى البلدان النامية ، ويدعى ان كل ذلك يتحقق رغم ما يتضح من تناقضات بين هذه الادعاءات وممارسته العملية .

وهكذا فان المسألة تنحصر فى صواب مراعاة الاهـــداف التكتيكية الملموسة التى ترمى اليها الدول الامبريالية واحتكاراتها فى البلاد المعنية ، واتخاذ التدابير المناسبة على هذا الاســـاس لصالح تطوير الاقتصاد الوطنى والسيادة .

ومن الاساليب التى تحاول الدول الفتية استخدامها لتوطيد استقلالها الاقتصادى هو اسلوب استغلالها «للمساعدات» بهدف مساندة ميزانية الدولة ، وبالتالى فانها تحاول ان تتصرف بهذه الموارد «كما ترتأى» . بيد ان هذا الاسلوب يعارض نظرية «المساعدات» الامبريالية ، وهى «استخدام الموارد بصورة تعود عليها بالفائدة» . ورغم ان القروض والهبات التى تقدمها الدولة والاستثمارات الخاصة المباشرة هى جوانب متنوعة لتصدير رأسمال الدولة الاحتكارية ، فان ذلك لا يلغى الخلافات النسبية بين اهداف الدولة والاحتكارات الخاصة عند تقديم «المساعدات» . بالنسبة للاحتكارات الخاصة فان استخدام قسم من هذه «المساعدات» لتغطية العجز فى ميزان المدفوعات لهذه البلاد او تلك يعتبر شرطا من شروط زيادة السلع المصدرة ، مما يخالف احيانا نظرية الدولة الامبريالية . ولذلك فمن المهم للغاية ان تراعى الدول الفتية هذه الخلافات فى نضالها ضد الاستعمار الجديد .

ويتضح موقف البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى يوما بعد يوم من الاساليب التى يستخدمها الاستعمار الجديد الجماعى . نذكر على سبيل المثال ، ان هذه البلدان تتعاون مع السوق الاوروبية المشتركة لتنمية اقتصادها وحل المهام الملحة الراهنة التى تواجهها . بيد انه ليس فى وسعها الا ان تراعى العواقب الوخيمة من وراء هذا «التحالف» فى المستقبل البعيد ، ولا تستطيع الا ان تتخذ التدابير المضادة السياسية والاقتصادية فى استراتيجيتها الوطنية .

يتيح تحليل التجارب الايجابية والسلبية للنضال ضد الرأسمال الاحتكارى الاجنبى واستخدامه لصالح تطوير الاقتصاد الوطنى فى البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى ، يتيح لنا ان نطرح بعض الاستنتاجات العامة .

اولا ، ان الموقف من الرأسمال الاجنبى للدول الامبريالية هو جزء خاص من الصراع الطبقى والوطنى العام ، وان النجاح يتوقف على مدى ارتباطه عضويا بالاستراتيجية الوطنية العامة للنضال ضد الاستعمار الجديد .

ثانيا ، ان ازاحة الرأسمال الاحتكارى الاجنبى من بعض فروع الاقتصاد ، واشراكه فى فروع اخرى (هناك ، حيث تتطلب ذلك المصالح الوطنية) ، وتصفية الاشكال القديمة للعلاقات بين الدول الوطنية من جهة والرأسمال الاجنبى من جهة اخرى ، وتطوير اشكال جديدة من «التعاون» اكثر فائدة ترافق كل ذلك عمليات اجتماعية واقتصادية تعمل على دعم الاقتصاد الوطنى بشكل عام .

ثالثا ، اذا كانت ضرورة اشراك الرأسمال الاجنبى تفرضها فى المقام الاول مهام زيادة وتائر التراكم وتوسيع نطاقه ، وحل المشاكل الرئيسية فى بناء اقتصاد معاصر مستقل ، فمن الطبيعى ان يكون الهدف الاقتصادى من وراء اشراك الرأسمال الاجنبى خلق مصادر ثابتة للتراكم الداخلى نتيجة لانهاض الاقتصاد الوطنى الى مستوى اقتصادى اعلى . من الممكن استخدام الرأسمال الاجنبى لتحقيق هذا الهدف .

رابعا ، ان اشراك الرأسمال الاجنبى والنضال ضده على السواء يطرحان على بساط البحث قضية امكانية استخدام انجازات الثورة العلمية التكنيكية فى بناء الاقتصاد الوطنى ، ومراعاة التناسب فى استراتيجية التطور الوطنى بين العوامل الموضوعية (شحة الموارد والكوادر وضعف جهاز الانتاج وغير ذلك) والعوامل الذاتية (سياسة الاستعمار الجديد) التى تسبب تخلف البلدان المتحررة .

خامسا ، من المهم تشخيص الاتجاهات المتعاكسة فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، التى من الممكن استخدامها لتصفية التخلف العلمى والتكنيكى (مثلا اهتمام الاحتكارات المنتجة للاجهزة والمعدات الحديثة ، مثل الآلات الحاسبة الالكترونية ، بتصريف منتجاتها فى السوق الخارجية ، وفى البلدان النامية ضمنا) .

سادسا ، ان وحدة جوهر الرأسمال الاحتكارى الاجنبى واهدافه ومهامه الاجتماعية والاقتصادية فى البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى تتيح لنا ان نشخص بعض المقاييس العامة لاستخدام اى شكل من اشكال الرأسمال فى هذه البلدان . تتضمن هذه المقاييس فرض اشراف الدولة الوطنية على نشاطات الرأسمال الاجنبى ، واخضاع الاستثمارات ونشاطات المشاريع المتوفرة (البنوك) لخطط التنمية الوطنية ، وضمان تأثير التكنولوجيا

الحديثة للمشاريع الجديدة على تطور المستوى الفنى العام فى البلاد ورفع كفاءات الكوادر .

سابعا ، ان الدول الامبريالية والاحتكارات العالمية ومؤسسات تصدير الرأسمال الخاصة ترمى الى اهداف جديدة ، بالاضافة الى القديمة ، ناجمة عن التطور السريع للبلدان المتحررة . من المستحيل علينا ان نجعل المصالح الخاصة لبعض الاحتكارات والمصالح العامة للطبقة الحاكمة على الصعيدين الداخلى والعالمى ان تتماثل ، كما انه من غير الممكن ان نجعلها تتعارض فيما بينها بصورة آلية .

وما دمنا قد شخصنا التجانس الاجتماعى والترابط العام بين كل هذه المصالح ، فان مهمة التحليل العلمى اثناء تقييم الجوانب السلبية والايجابية لاستغلال الرأسمال الاجنبى ، هى الكشف عن المكان (او الدور الوظيفى) الذى يشغله هذا الشكل او ذاك من الرأسمال فى استراتيجية الاستعمار الجديد التى تنتهجها الامبريالية عامة ، وفى البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى خاصة .

وثمة اهمية كبيرة للنضال الذى تخوضه البلدان النامية جميعها ، والبلدان ذات الاتجاه الاشتراكى ، خاصة ، ضد غرس الايديولوجية البرجوازية المستندة على الملكية الرأسمالية الخاصة ، والدعاية لافضلية اسلوب الانتاج الرأسمالى ، ولنمط الحياة «الغربى» . تصرف الدول الامبريالية مبالغ هائلة لكى تخلق فى البلدان النامية «اجواء سياسية» تلائم صياغة ايديولوجية تنسجم ومصالح الرأسمال الاحتكارى ، والدفاع عن العلاقات الرأسمالية ، وتحقيق «المساومات» بين هذه البلدان وممثلى الاحتكارات الاجنبية . تكون هذه الاتجاهات وحدة طبيعية تماما فى سياسة الاستعماريين الجدد .

واما التخريب الايديولوجى الذى يمارسه الاستعمار الجديد فى البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى بشكل مباشر او غير مباشر ، فهو يرمى الى توجيه وعى قادة الدول والشخصيات البارزة السياسية والاجتماعية فى الاتجاه الذى يروق له ، والى تقويض ايمان الجماهير الكادحة الغفيرة فى صواب سياسة الاتجاه نحو الاشتراكية . هذا وان معاداة الشيوعية المحور الذى ترتكز عليه هذه الاعمال

التخريبية الفكرية على كافة المستويات . ولهذا الغرض تستخدم خرافات اية اوساط اجتماعية ولذلك فلا بد من ان يكون النضال ضد معاداة الشيوعية منذ البداية جزءا مكملا للاستراتيجية المعادية للاستعمار الجديد فى البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى .

ثم ان الاستراتيجية الوطنية لنضال هذه البلدان ضد الاستعمار الجديد تتضمن اقامة روابط سياسية واقتصادية وثيقة مع كافة البلدان النامية ، التى تدافع عن سيادتها بغض النظر عن اتجاهها الاجتماعى . يعتبر هذا اعترافا بالوحدة الثابتة للمشاكل الاجتماعية والوطنية الاساسية التى تواجهها الدول المتحررة من التبعية الاستعمارية .

هذا وان الروابط بين الدول ذات الاتجاه الاشتراكى والبلدان ذات الاتجاه الرأسمالى ، تعمل ، عادة ، على تنشيط الجوانب التقدمية فى السياسة الخارجية للبلدان ذات الاتجاه الرأسمالى . من المحتمل ان تظل بعض جوانب سياسة هذه البلدان جامدة ، بيد ان ذلك لا ينبغى ان يكون حجة للتخلى عن تنسيق الاجراءات معها التى يمكن اتخاذها ضد الامبريالية والاستعمار (كما حدث ذلك حين اتخذت كل الدول الافريقية قرارات مشتركة وقامت باعمال مشتركة ضد العدوان الاسرائيلى) .

وتقنعنا النظرية والممارسة ان نجاح الروابط بين البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى والبلدان المتحررة الاخرى لا يمكن ان يكون ثابتا بدون ان تقيم البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى جبهات تقدمية للقوى الديمقراطية الوطنية ، تضم ممثلى الاحزاب الشيوعية والعمالية الى جانب الاحزاب الديمقراطية الثورية . ان بنى هذه الجبهات واشكالها التنظيمية متعددة ومتنوعة ، بيد ان تطويرها وتثبيتها هما سنة التطور التقدمى فى البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى .

فاذا كان تعاظم الدور الاقتصادى للدولة قانونا عاما للبلدان المتحررة التى تستهدف الى نيل الاستقلال الاقتصادى ، فان هذه الظاهرة تبدو بوضوح خاص فى البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى بالذات وتعبر تعبيرا كاملا عن المصالح الوطنية العامة والمصالح الاجتماعية الحقيقية لجماهير الكادحين الاساسية . ولهذا فان

الدول الوطنية ، باستنادها على القطاع العام ، تكوّن القوة الرئيسية المناضلة ضد الاستعمار الجديد .

ان الاعمال الدائمة التى تقوم بها الاحزاب الديمقراطية الثورية لدعم مبدأ التخطيط وتطوير هيئات التخطيط هى تعبير عن النهج نحو تعزيز نشاط الدولة الاقتصادى . وان هذا النشاط يشمل كافة جوانب الخطة ، كما يتجلى فى رفض نماذج التطور التى يقترحها خبراء الغرب ، الذين يحاولون تنفيذ سياسة الاستعمار الجديد فى هذا المجال الجديد من الصراع الطبقى .

ان البلدان التى نادت بالاتجاه نحو الاشتراكية واخذت تسير فيه هى الطليعة السياسية للبلدان النامية فى صراعها ضد الاستعمار الجديد بكل اشكاله ومظاهره . بيد انها تعانى من الضغط الرئيسى الذى يقوم به تحالف القوى الامبريالية العالمية والرجعية الداخلية . وفى المجال الاقتصادى يتجلى ذلك فى اشكال التمييز القاسية للغاية فى حق هذه المجموعة من البلدان فى المسرح العالمى . ولهذا السبب بالذات فان لسياسة الدولة الاقتصادية الخارجية اهمية خاصة ، اذ انها حتى فى ظروف سياسة «الانفتاح» الاقتصادى نسبيا تمنع تأثير الرأسمالية من الخارج ، وتعزل القوى الداخلية المعادية للاشتراكية كى تتصل بالعناصر الرجعية الموالية للامبريالية . ان هذا الجانب من وظيفة الدولة الاقتصادية الخارجية يحمى العلاقات التى تنشأ وتتوطد داخل البلاد فى مرحلة الانتقال .

فى خضم الصراع ضد الامبريالية والاستعمار الجديد تبدو بوضوح تام مسألة الوحدة العضوية بين المصالح الوطنية والاجتماعية للبلدان ذات الاتجاه الاشتراكى وبين المصالح الطبقية للاشتراكية العالمية والبروليتاريا العالمية ، الامر الذى لا بد من انعكاسه بصورة ملموسة فى الاستراتيجية المعادية للرأسمالية . وليس فى وسع الاتجاه الموضوعى لتطور هذه البلدان الا ان يقود الى ان الدولة المتجهة نحو الاشتراكية تراعى فى سياستها الوطنية الخارجية كيف يؤثر هذا القرار او ذاك او المهمة المطروحة على دعم الوحدة المعادية للامبريالية التى تتكون من قوى التحرر الوطنى والدول الاشتراكية والطبقة العاملة فى البلدان الرأسمالية .

ان النظرية الاجتماعية والاقتصادية للتطور اللارأسمالى هى نظرية علمية ، اذ انها تتجاوب والقوانين الاقتصادية الموضوعية لعصرنا الراهن وتراعى خواص مرحلة الانتقال . وانها تعرف تعريفا صائبا مبدئيا الاستعمار الجديد بكونه مضمون كل الاشكال الملموسة للتطور التى ترسمها الدول الامبريالية واحتكاراتها للبلدان النامية . بيد ان استراتيجية التطور الوطنى المستقل للبلدان ذات الاتجاه الاشتراكى لا تزال فى مرحلة صياغتها . وان مستواها يختلف باختلاف البلدان . كما ان الوحدة بين السياسة الداخلية والسياسة الاقتصادية الخارجية التى تشمل كل الروابط والعلاقات لا تزال فى عملية تكوينها .

ومع ذلك فان افكار الاتجاه الاشتراكى اليوم هى اكثر الافكار التى تتضمنها ايديولوجية الثورة التحررية الوطنية تقدما . وان تعزيز الاتجاهات المعادية للامبريالية والرأسمالية يميز الجانب التقدمى لتطور الايديولوجية العامة للنزعة الوطنية ، التى لا زالت حتى اليوم نزعة تسود فى وعى الجماهير فى البلدان المتحررة . وليس فى وسع هذا التطور لايديولوجية النزعة الوطنية فى البلدان ذات الاتجاه الاشتراكى الا ان يقوى عناصر الايديولوجية الاشتراكية الحقة ، ويقترب من مواقع الماركسية عند تقدير المشاكل الجذرية للبناء الوطنى والروابط العالمية .

وهكذا نجد انه لنا كل الحق فى ان نعتقد ان مواصلة تطوير الاستراتيجية الوطنية للبلدان ذات الاتجاه الاشتراكى تقود الى تعزيز النضال ضد الاستعمار الجديد . كما ان ممارسة الحكومات والاحزاب التقدمية فى هذه البلدان ستساعد على تطوير هذه العملية التقدمية .

الخاتمة

يتيح لنا تحليل وضع الاستعمار الجديد وتطوره واشكاله الجديدة فى افريقيا وقوانين النضال المعادى للامبريالية المتعاظم فى القارة ، ان نستنتج استنتاجا لا جدل فيه عن ان المستعمرين الجدد اخذوا يتقهقرون ، وان الشعوب الافريقية تسعى الى توطيد استقلالها السياسى والاقتصادى وتقدمها الاجتماعى ، بشكل من المستحيل قهره .

بحلول السبعينات اخذت القوى التقدمية الوطنية فى افريقيا تشدد من هجومها الواسع على مواقع الاستعمار الجديد . لقد بدأ فى القارة النضال ضد الانظمة الرجعية الاستعمارية الجديدة . ولم يثبت لفترة طويلة اعوان الاستعمار الجديد فى غانا ، الذين اوصلوا البلاد فى الحقيقة الى مأزق لا مخرج منه . وفى عام ١٩٧٢ افلس نظام سيرانانا الموالى للامبريالية فى مدغشقر ، واما فى عام ١٩٧٤ فقد انهار النظام الملكى الاقطاعى المستبد فى الحبشة . بالاضافة الى ان القوى الوطنية فى زامبيا وسيرا-ليون والبلدان الاخرى اخذت تعزز مواقعها . كما باءت بالفشل محاولة الاستعماريين الجدد لاسقاط النظام التقدمى فى غينيا .

ثمة عوامل عديدة عملت على انهاض الحركة التحررية الوطنية فى افريقيا ، واهمها استمرار تغير نسبة القوى فى العالم لصالح الاشتراكية . ان هذه العملية بالذات هى التى تعين ديناميكية موازنة القوى بين البلدان المتحررة والامبريالية ، ونتائج الصراع ضد الاستعمار الجديد . والى جانب ذلك يلعب تصاعد

اندماج التيارات الثورية الاساسية فى عصرنا فى تيار واحد معاد للامبريالية ، وكذلك تحول مجموعة كبيرة من الدول الفتية الى طريق التطور اللارأسمالى واعلانها عن انها تتجه نحو الاشتراكية ، يلعب كل ذلك دورا من اهم الادوار فى تطوير هذه العملية .

لقد اشار ليونيد بريجنيف فى تقريره الى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى الى ان تغير نسبة القوى الطبقية العالمية هو بالذات الذى يضمن نجاح البلدان المتحررة فى مواجهتها للتحكم الامبريالى وفى نضالها من اجل تحقيق علاقات اقتصادية عادلة اى متكافئة فى العالم . وفى خضم هذا الكفاح يشتد سعى الشعوب الافريقية الى الاشتراكية ، ويتعزز ايمانها فى انه من المستحيل حل مهام التطور الشامل فى نطاق النظام الرأسمالى . وعلى هذا الاساس تجرى مواصلة اشتداد التناقضات بين الحركة التحررية الوطنية والاستعمار الجديد ، وبين الدول الفتية والامبريالية العالمية ، حدة .

ولا بد من ان نؤكد بشكل خاص ان القوى الوطنية والتقدمية فى البلدان الافريقية قد تصلب عودها واكتسبت خبرة غنية فى صراعها . لقد استنتج المناضلون الوطنيون من تجربة المالاوى والبلدان الاخرى ان طريق الاستعمار الجديد للتطور يقود الى ان ترتبط بلدانهم بالامبريالية اكثر من السابق ، ويفضى الى الانتقاص من سيادتها . وادركوا فى آن واحد انه لا يمكن التغلب على التخلف وتصفية التبعية الاقتصادية الا اذا كانت مقاومة الاستعمار الجديد تجرى فى كل المجالات السياسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية . وان انتقال مركز الثقل ، الذى يلاحظه المرء فى السبعينات ، من النضال التحررى الوطنى الى المجالين الاجتماعى والاقتصادى لا يعنى فى اى حال من الاحوال اضعاف جانبيه السياسى والفكرى . اذ ان اختيار طريق التطور الاقتصادى فى ظروفنا الراهنة هو فى آخر المطاف مسألة سياسية ، مسألة الاتجاه الاجتماعى .

تتوقف نجاحات الدول المستقلة الفتية فى افريقيا فى نيل التحرر الوطنى الحقيقى ، بطبيعة الحال ، على نسبة القوى الطبقية

الحقيقية وعلى مواقف الجماعات الديمقراطيـــة . والى جانب ذلك يتعاظم تأثير الاحداث فى المسرح العالمى على العمليات الاجتماعية والسياسية الداخلية التى تجرى فى هذه الدول . وان العامـــل الخارجى هو من العوامل التى تؤثر على اهم العمليات الاجتماعية فى افريقيا ، فاما ان يعمل على الاسراع من وتائر التحولات التقدمية او يجعلها بطيئة . ولم يصبح نفس اختيار الدول الافريقيـــة المستقلة للاتجاه الاشتراكى وطريق التطور التقدمى ممكنا الا فى ظروف تاريخية ، تتميز بتصاعد تأثير الاسرة الاشتراكية العالمية تأثيرا شاملا على مجرى الاحداث فى العالم المعاصر . ومن جهـــة اخرى ، فان صيرورة العلاقات الرأسمالية ونشوء البرجوازيـــة الوطنية ودعم مواقعها نتيجة مباشرة لتأثير النظام الرأسمـــالى العالمى .

وتخلق التطورات الايجابية التى حدثت فى نظام الروابط الدولية كله اوضاعا جديدة تختلف مبدئيا عن سابقتهـا وتساعد على نضال شعوب افريقيا من اجل دعم استقلال البلدان السياسى والاقتصادى . مع العلم ان هذه التطورات هى نتيجة لتنفيـــذ برنامج السلام الذى اقره المؤتمر الرابـــع والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى وبرنامج مواصلة النضال من اجـل السلام والتعاون العالمى ، ومن اجل حرية واستقلال الشعوب ، الـذى طرحه المؤتمر الخامس والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى ، وقد اصبح هاذان البرنامجان برنامجين عامين للدول الاشتراكية بأجمعها . هذا وان جعل عملية الانفراج عملية ثابتة لا رجعة فيها ، وتصفية آثار «الحرب الباردة» ، يقيمان العراقيل الهائلة امـــام تدخل الامبرياليـــة المباشر فى امور الدول المتحـــررة فى القارة الافريقية .

افضت هذه العمليات ، بالاضافة الى تصاعد ازمة الطاقة فى الثلث الاول من السبعينات ، الى تقويض نظام الاستعمـــار الجديد فى افريقيا ، واضطرت الدول الامبريالية على ان تتكيف للاوضاع باستمرار ، وتطور وتجدد اساليب توسعها .

ويحاول الاستعماريون الجدد فى هذا المجال ان يستخدموا مجموعة من الحقائق الموضوعية ، نذكر فى مقدمتهـــا الاوضاع

الاقتصادية القاسية التى تعانى منها غالبية البلدان الافريقية ، خاصة تلك التى لا تملك موارد ضخمة من الخامات المعدنية . ولهذا فانها قد تضررت كثيرا من رفع اسعار البترول والمـــواد الغذائية فى السوق الرأسمالية العالمية .

ثم ان الاستعمار الجديد ينطلق فى ممارسته من ان مجموعة كبيرة من البلدان الافريقية قد اصابتها خسائر هائلة من وراء الجفاف الشديد الذى لم يسبق له مثيل ، حيث استمر عدة سنوات متعاقبة . ويأخذ بنظر الاعتبار انه يصعب على هذه البلدان ان تتلافى آثـار هذه الكارثة الطبيعية ، باعتمادها على قواها الخاصة وحدها ، فى فترة وجيزة . وعدا ذلك ، فان هناك عددا غير قليل من البلدان التى لا تزال مرتبطة باتفاقات متنوعة غير متكافئة ، فرضتها عليها الدول الاستعمارية السابقة وغيرها من الدول الرأسمالية . ولهذا ، فانها على العموم ، بلدان تابعة فى نظام تقسيم العمل الرأسمـــالى العالمى . واخيرا ، فان اغلب البلدان المتحررة اخذت تتجه فى طريق التطور الرأسمالى . هذا وقد تعاظم نمو الرأسمالية فى البعض منها خلال السنوات الاخيرة ، مما يمهد الطريق ، بطبيعة الحال لتوسيع الاستعمار الجديد .

ولا يزال الاستعمار الجديد ، كما كان فى السابق ، يراعى فى خططه ان تأثير العقائد الرجعية وافكار الانفصالية القبليـــة على الجماهير الغفيرة من السكان لا يزال تأثيرا قويا . الا ان الظاهرة الرئيسية التى يأخذها بعين الاعتبار هى ان عملية اعادة بناء البنية الاجتماعية فى المجتمع الافريقى تجرى بصورة بطيئة ، وان نسبة الفئات الوسطى من السكان عالية جدا فى هذا المجتمع .

هذا ويراهن المستعمرون الجدد على مساندة الصين . فقد اقنعتهم الاحداث فى انغولا ان الصين حليف يناسبهم . ولا يكتفى الماويون فى محاولاتهم لشق صفوف القوى التقدمية ، بل انهم يتحالفـــون صراحة مع اقصى الاوساط اليمينية الموالية للامبريالية . وتنتهج قيادة جمهورية الصين الشعبية السياسة الشوفينية للدولة الكبرى . ولذلك فانها تبذل كل جهودها لعزل البلدان الافريقية عن الاتحاد السوفييتى والدول الاشتراكية الاخرى ، فتجعلها تجابه الاستعمار الجديد وجها لوجه .

كيف سيكون الاستعمار الجديد فى افريقيا فى المستقبل القريب ، اذا راعينا ما تقدم ذكره ؟ وعلى اية اتجاهات ستخوض الدول الافريقية المستقلة الفتية معاركها الرئيسية ضد الامبريالية فى الظروف الجديدة ؟

يبدو ان ما يوحد جهود المستعمرين الجدد فى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية لغرض توسعهم فى البلدان النامية سيظل المبدأ الاستراتيجى عن «الشريك المتكافئ» على اساس «الترابط المتبادل» . يدعو ممثلو الدول البرجوازية ، الذين يفكرون تفكيرا واقعيا ، الى تلبية مطالب البلدان النامية فى اعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية العالمية ، التي تمت صياغتها بدقة فى الدورتين الخاصتين السادسة والسابعة للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة ، وفى الدورة الرابعة لليونكتاد ، بواسطة ارسال المكائن والمعدات الحديثة اليها ، واقامة تعاون اقتصادى «شريف» معها ، وتبادل السلع على اساس مبدأ المنفعة المتبادلة .

بيد انه ، ورغم ان مبدأ «الشريك المتكافئ» يتضمن ، من الناحية النظرية ، زيادة «التكامل المتبادل» الاقتصادى بين الدول الرأسمالية المتطورة صناعيا والبلدان النامية ، وضمنها البلدان المستقلة فى افريقيا ، على اساس «تقسيم العمل العالمى الجديد» ، نقول بالرغم من ذلك ، فانه من الجلى تماما انه يستحيل ممارسته دون حل مجموعة بكاملها من مشاكل العلاقات بين هاتين المجموعتين من الدول ، علما ان هذه المشاكل تشمل المجالات السياسية والفكرية والاجتماعية . وتشهد اعمال الاجتماع الثالث «لمجموعة ٧٧» المنعقد فى مانيلا والدورة الرابعة لليونكتاد على صواب هذا الاستنتاج مئة بالمئة .

يقترح مبدأ «الشريك المتكافئ» على الدول الفتية فى القارة نموذجا من التطور الاقتصادى يعتمد على الاسواق الغربية ، وسرعة نمو فروع التصدير ، واقامة «بنى اقتصادية مفتوحة» ، وتوزيع «معقول» للعمليات التكنولوجية ، واشراك الرأسمال الاحتكارى الاجنبى بشكل غير محدود وما شابه ذلك . ان هذا المبدأ يقود عمليا ليس الى اضعاف البلدان الافريقية «الشريكة» اقتصاديا فحسب ، بل والى خضوعها السياسى والفكرى ، ولذلك فانه يتسم

بطابع الاستعمار الجديد بصورة واضحة . هذا وان عواقبه الوخيمة تظهر بسرعة فى تلك البلدان التى توافق عليه دون قيد او شرط .

تدرك القوى الوطنية والتقدمية فى البلدان الافريقية المستقلة ادراكا جيدا جوهر الاستعمار الجديد الذى يتضمنه مبدأ «الشريك المتكافئ» ، كما تدرك الاوضاع غير المتكافئة بين بلدانها والدول المستعمرة السابقة والدول الامبريالية . ولهذا فانها تطرح بديلا معقولا عنه ، مبنى على الحجج والبراهين ، وهو «التطور الوطنى المستقل واقامة نظام اقتصادى عالمى جديد» . ومن المعروف ان مطالب البلدان النامية هذه قد انعكست بشكل اكثر تكاملا فى بيان مانيلا وبرنامج التحركات اللذين صادق عليهما الاجتماع الثالث لوزراء «مجموعة ٧٧» المنعقد فى مانيلا من ٢٦ كانون الثانى (يناير) الى ٧ شباط (فبراير) عام ١٩٧٦ ، وكانت هذه الوثائق فيما بعد اساسا لمواقف هذه البلدان فى الدورة الرابعة لليونكتاد . ونشير الى ان ٣٦ بلدا افريقيا اشترك فى اجتماع مانيلا ، الا انه عليها ان تخوض صراعا عنيفا فى المستقبل من اجل تنفيذ هذه المطالب .

وما دام عدد كبير من الدول المتحررة فى افريقيا لا تزال تسترشد بمبادئ التطور الرأسمالى ، فان هذا يعنى ، اولا ، ابتعادها عن نيل استقلالها الاقتصادى ، وبالتالى ، عن توطيد استقلالها السياسى ؛ وثانيا ، تعميق التباين الطبقى فى المجتمعات الافريقية ، وتشديد نضال القوى التقدمية فى القارة ضد المستعمرين الجدد و«رتلهم الخامس» اى ضد اعوانهم الصريحين والمخفيين . وتدل خبرة تطور افريقيا المستقل ان الاستعماريين الجدد يعتمدون فى نشاطاتهم فى القارة بالأساس على البرجوازية المحلية والصفوة السياسية والبيروقراطيين ، والمهندسين والفنيين المحليين وقمة الفئات الوسطى فى المدينة . وان هذه الفئات والجماعات الاجتماعية المتنفذة فى الدول الافريقية الفتية ، هى الاخرى ، غالبا ما تعتبر الاجراءات التى يتخذها الغرب فرصا حقيقية تتيح لها توطيد مواقعها الخاصة ، فتنشط نشاطا شديدا من اجل ان تتطور بلدانها فى الطريق الرأسمالى.

ينبغى ان نأخذ فى عين الاعتبار ، ونحن فى معرض تقدير آفاق الاستعمار الجديد ، ان توحيد جهود الدول الامبريالية فى افريقيا ، وفى البلدان النامية الاخرى ، سيجرى فى السنوات القادمة

بوتائر بطيئة كما يبدو . ان اشتداد التناقضات بين الـــدول الامبريالية حدة ، وازمات الطاقة والخامات والنقد والازمة المالية ، والتضخم النقدى المتعاظم ، ان كل هذه الظواهر تعمل على زيادة اصطدامات المصالح بين التجمعات المتنوعة للرأسمال الاحتكارى ، وستقود الى اضعاف جبهتها ازاء البلدان النامية . وشاهدنا عـــلى ذلك رفض فرنسا الانضمام الى وكالة الطاقة العالمية التى تأسست فى تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٧٤ تحت زعامة الولايات المتحدة الامريكية ، والتى انضمت اليها البلدان الرأسمالية الرئيسيـــة المستوردة للنفط . ومثلنا الثانى رفض اقتراح كيسينجر وزيـر خارجية الولايات المتحدة الامريكية السابق الذى عرضه على الدورة الرابعة لليونكتاد حول تأسيس «بنك عالمى للخامات» ، حيث صوتت ضده اكثرية الدول ، ومن بينها الدول الاوروبية .

تعمل هذه الظواهر على تيسير نضال افريقيا الحرة ضـــد الاستعمار الجديد . والى جانب ذلك نلاحظ ان التجمعات الامبريالية وبعض الدول الامبريالية اخذت تنتهج «سياسة قاسية» ازاء البلدان النامية . نذكر على سبيل المثال ان التصريحات التى ادلى بها قادة الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٧٦ كانت تدوى وهى مشبعـــة بالحقد والكراهية ، خلاصتها ان واشنطن ستقدم المساعـــــدات الاقتصادية الى البلدان النامية انطلاقا من انها ستصوت ام لا تصوت الى جانب الولايات المتحدة الامريكية على القضايا السياسية المتنوعة فى المحافل العالمية .

ويقترح الاستعماريون الجدد على البلدان النامية ، والافريقية ضمنا ، تطوير تجارتها ، اذ انهم يعتبرون ذلك علاجا من كل الكوارث الاقتصادية التى تصيبها . ان هذا الاقتراح يتفق ، من الناحيـــة المبدئية ، مع مطلب هذه البلدان نفسهـــا : «التجـــارة ، لا المساعدات» . ولكننا ، حين نبحث اتجاهات تطور التبادل التجارى بين البلدان الرأسمالية والبلدان النامية ، التى ظهرت فى اواسط السبعينات ، نستطيع ان نستنتج بسهولة ان الدول الامبرياليـــة تقوم ، عادة ، «فى وجل» بما وعدت به من سياسة «الانفتاح» بالنسبة لاستيراد السلع من البلدان النامية ، والغاء العناصر الواضحة مـن مبدأ الحماية الجمركية فى سياستها التجارية . ومثلنا على ذلـــك

المعاهدة الجديدة التى عقدها ٤٦ بلدا ناميا مع السوق الاوروبية المشتركة حول الروابط الاقتصادية فى ٢٨ شباط (فبراير) عام ١٩٧٥ فى لوميه .

ولا يمكن ان تحل مشاكل التصدير التى تعانى منها البلدان النامية ، الموافقة التى ابدتها الدول الغربية على استحداث نظام للتسهيلات العامة دون اى تمييز بينها فيما يتصل بالسلع الصناعية التى تستوردها منها . لان نظام التسهيلات هذا لا يشمل المنتجات الاساسية التى تصدرها الدول الافريقية المستقلة ، وهى بعض انواع الخامات والمواد الغذائية . ولذلك فان النضال من اجل شروط متكافئة فى التجارة ، وتصفية «هوة الاسعار» ، وازالة التعريفات التى تعيق التجارة وغيرها من الموانع ، سيظل شكلا من الاشكال الاساسية لمقاومة الاستعمار الجديد على مدى العشر سنوات القادمة .

ولهذا ، فانه لم يكن من باب الصدفة ان يؤكد المشتركون فى اجتماع «مجموعة ٧٧» فى مانيلا فى البيان الذى صادقوا عليه ، على عزمهم الثابت على اعادة النظر فى نظام التجارة العالمية للخامات ، بحيث يؤمن تأمينا ثابتا حل مشكلة الخامات ، ويعمل على رفع اسعار صادرات البلدان النامية وزيادة مدخولاتها من التصدير ، ويساعد على تحسين شروط تجارتها .

ومن الوسائل الهامة التى سيستخدمها الاستعمار الجديد هى سياسة «تقديم المساعدات» ، رغم انه يضطر الى ادخال بعض التعديلات الجوهرية عليها ، لان البلدان النامية المنتجة للنفط تملك اليوم مبالغ هائلة من «الدولارات البترولية» ، وهى تستطيع ان تقدم بعض هذه المبالغ للدول الفتية الاخرى . ومع ذلك ، فان الامبريالية ستضطر لا محالة الى زيادة تصدير الرأسمال عن طريق الدولة ، لانها تستهدف الى الحفاظ على مواقعها ، وامكانية تأثيرها على بنية اقتصاد البلدان المتحررة ، ودعم اسس العلاقات الانتاجية الرأسمالية الخاصة هناك ، وتكوين الوعى الاجتماعى بروح «القيم البرجوازية» . نذكر على سبيل المثال ان الولايات المتحدة الامريكية نفسها رفعت قليلا المبالغ المخصصة لمساعدات البلدان النامية فى عامى ١٩٧٥ و١٩٧٦ . يبدو ان الدول الامبريالية ستعمل على ان

تكون «المساعدات» مشروطة وتربط بها البلدان النامية اكثر من السابق ، وستحاول فى المقام الاول حل المهام الطويلة الامد ، وسوف لا تسعى الى كسب الارباح فورا . ومما لا شك فيه ان تصدير الرأسمال بواسطة المساعدات الفنية والتقنية الحديثة سيزداد ايضا .

لقد ازدادت اكثر من مرتين مصاريف الدول الامبريالية على المساعدات الفنية فى النصف الاول من السبعينات بمقارنتها مع السيتنات . مع العلم ان وتائر نمو المصاريف بموجب الاتفاقات الثنائية ازدادت اكثر من ٦ مرات بالمقارنة مع وتائر المصاريف بموجب الاتفاقات المتعددة الاطراف . ان هذا الاتجاه سيظل قائما فى المستقبل ايضا .

ان المساعدات الفنية رخيصة نسبيا (بالنسبة للميزانية) ، بيد انها وسيلة فعالة بايدى الاستعماريين الجدد لتحقيق اهدافهم التكتيكية والاستراتيجية . انها تمكنهم من التأثير على عمليات التحولات الاجتماعية والاقتصادية فى البلدان النامية ، واخضاع اقتصادها لاحتياجات الاقتصاد الرأسمالى العالمى . وستفضل كل دولة امبريالية ان تتحرك فى المستقبل ايضا بصورة مستقلة ، خوفا من منافسة الخصوم ، وذلك بنضالها من اجل توسيع نفوذها فى اقتصاد البلدان المتحررة .

وثمة مشكلة من المشاكل الخطرة التى تعانى منها البلدان المستقلة فى افريقيا ، والتى استغلتها وسوف تستغلها الامبريالية استغلالا نشيطا فى تنفيذ استراتيجيتها التوسعية ، وهى مشكلة الديون التى تراكمت على هذه البلدان فى الفترة الماضية . لقد استطاع الاستعماريون الجدد ان يؤمنوا بواسطتها الى درجة كبيرة امكانيات لتغلغلهم فى كافة مجالات الحياة الاقتصادية فى كثير من بلدان القارة ، وللضغط على الحكومات للحصول على حق استخراج الثروات الطبيعية ، وعلى تسهيلات متنوعة مالية وضرائبية ، وكذلك على تنازلات سياسية .

يقدر الخبراء انه من المشكوك فيه ان تقل فى المستقبل القريب الديون المالية العامة للبلدان النامية (عدا البلدان

المستخرجة للنفط) . سيحدث العكس فى بعض البلدان ، اذ انها ستتنامى اكثر من قبل . وهكذا نجد انه تتكون حالة ، تستطيع فيها الامبريالية ان تستغل الديون المالية المتراكمة على هذه البلدان ، وبالتالى ، ارتباطها بها ، باعتباره عاملا من عوامل ضغطها الاقتصادى والسياسى ، ولتثبيت علاقات الاستعمار الجديد . هذا من جهة . ومن جهة اخرى انها تتخوف من تقليل «مساعدتها» للبلدان النامية ، اذ انها ترتعب من احتمال حدوث هزات اجتماعية ، من شأنها ان تقوض مواقع الرأسمال الاحتكارى فى هذه البلدان تقويضا تاما . يستطيع ان يلعب هذا العامل دورا جوهريا فى استراتيجية نضال الشعوب المتحررة ضد الاستعمار الجديد . ولهذا السبب بالذات طالب المشتركون فى اجتماع «مجموعة ٧٧» فى مانيلا فى برنامج التحركات الذى صادقوا عليه ان تتساهل الدول الرأسمالية الدائنة فى مسألة ديون البلدان النامية ، فتعفيها من دفع الفائدة ، وتؤجل دفع الديون لفترة لا تقل عن ربع قرن ، وتعفيها من دفع الرأسمال الاساسى ، وتلغى الديون المتراكمة على البلدان النامية الاكثر تأخرا ، وتقدم مساعدات جديدة ، لا تقل عن قيمة الديون ، وغير ذلك من المطاليب .

وفى السنوات القادمة سيشغل نضال البلدان النامية ضد توسع الاحتكارات الدولية ، التى تهددها اليوم باخطار جدية للغاية ، مكانا بارزا ، من دون شك ، وسيتعاظم بمرور الزمن ، فى استراتيجية مقاومة هذه البلدان للاستعمار الجديد . تشرف هذه الاحتكارات الدولية ليس على النشاط الانتاجى لشبكات مشاريعها فحسب ، بل وعلى تصريف المنتجات والخدمات . ولهذا فانها تحصل على امكانيات واسعة للتأثير على التطور الاقتصادى للبلدان المتحررة ، وبالتالى ، على سياستها الداخلية والخارجية .

لقد اخذ مجلس السلام العالمى بعين الاعتبار العواقب المهلكة لمصائر شعوب كثيرة من وراء عمليات هذه الاحتكارات ، فدعا شعوب العالم فى ايار (مايو) ١٩٧٤ الى القيام بحملة واسعة النطاق ضدها ، بصفتها من اكبر المستغلين فى عصرنا هذا ، وضد تأثيرها الرجعى على الاوضاع الاقتصادية والسياسية فى العالم . اسهمت

القوى التقدمية فى الدول الافريقية المستقلة اسهاما فعالا فى اسبوع تعبئة الجماهير للنضال ضد الاحتكارات الدولية ، الذى صادف فى تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٧٤ . تدرك افريقيا الحرة بشكل اوضح فاوضح الاخطار الناجمة عن زيادة تغلغل هذه الاحتكارات فى القارة وفرض اشرافها على الاسواق المحلية .

لقد طالبت البلدان النامية الاحتكارات الدولية فى الدورة الرابعة لليونكتاد ان تؤمن بشكل اكثر تكاملا تصنيع المنتجات فيها، ورفع مستوى تحويل الخامات ، وتزيد من اسهام المؤسسات الوطنية فى نشاطاتها فى اراضى البلدان المعنية ، وتتخلى عن ممارسة التضييقات . سيستمر النضال فى هذا المجال ويتعاظم ، ما دامت مطاليب البلدان النامية العادلة اكثر بكثير من التنازلات التى فى وسع الاستعماريين الجدد الاقدام عليها دون القضاء على نظام الاستعمار الجديد نفسه .

وفى المستقبل القريب سيكون تصدير الغرب لرأسمال الدولة الى بلدان افريقيا ، كما حدث ذلك فى السابق ، وسيلة لخلق ظروف ملائمة لتغلغل الرأسمال الخاص فى فروع اقتصاد البلدان الافريقية التى تدر ارباحا اكثر . ولهذا سيزداد التعاون بين الدولة الامبريالية والاحتكارات الخاصة فى تطوير استراتيجية التوسع ، مثل اتخاذ اجراءات مالية واقتصادية وضرائبية وشرعية ، موجهة لخلق ظروف ملائمة للاستثمارات الخاصة فى البلدان النامية ؛ وعقد اتفاقات حكومية تتعهد فيها حكومات الدول الافريقية المستقلة بحماية الاستثمارات الاجنبية ؛ وتأسيس صناديق عالمية للتأمين ، تؤمن هذه الاستثمارات من التأميم ، وما الى ذلك .

وفى وسعنا ان نفترض ان نشاط شركات الاستثمارات الدولية الخاصة (مثل شركة سيفيدا ، التى تأسست عام ١٩٧٢ لبلدان افريقيا) سيواصل تطوره . ان مهمة هذه الشركات تأمين الظروف لاستغلال الموارد الطبيعية فى البلدان المتحررة .

ولا بد ان نتوقع اشتداد استخدام قروض التصدير الخاصة كأداة فعالة لتشجيع توسيع التجارة والتصدير الى البلدان النامية . ويبدو ان مهمة تأمين هذه القروض والاستثمارات

ستتطور اكثر مما مضى ، وذلك لغرض التقليل من درجة المخاطرة بها .

وسيضطر الاستعمار الجديد الى تمويه اهدافه الحقيقية اكثر من قبل ، وتطوير اشكال تكيفه تبعا لتغير الاوضاع فى افريقيا . وسيبادر الى تقديم «مبادرات» جديدة فى المجال الفكرى حول القيام فى البلدان النامية باصلاحات ، موجهة نحو تغيير البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات التى تسير فى طريق التحرر من الاستعمار، ونحو تثبيت اسس العلاقات الرأسمالية فى هذه البلدان .

بيد ان هذه النماذج من التجديد الاجتماعى والاقتصادى التى تقترحها الامبريالية على البلدان المتحررة فى القارة الافريقية لا يمكنها الا ان تتميز بطابع معاد للعملية الثورية ، ذلك لان عصرنا هو عصر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية على نطاق العالم . ثم ان الوصفات التى يقدمها الاستعمار الجديد للبلدان المتحررة «لتحسين» ظروف معيشة سكانها ، وتصفية تخلفها الاقتصادى والثقافى ، تتلخص ، كما كان ذلك فى السابق ، بمحاولاته توجيه القوى الوطنية نحو حل المهام الثانوية ، بينما هى تستهدف الى التقدم الاجتماعى الحقيقى . كما يحاول ان يوجهها نحو عرقلة عملية تعميق الثورات التحررية الوطنية .

ثمة اتجاه فى تكتيك المستعمرين الجدد ، اتضحت معالمه فى اواسط السبعينات ، وهو بث الشقاق فى صفوف المنظمات والاتحادات ، التى تستخدمها البلدان النامية للدفاع عن مصالحها بصورة جماعية . وفى مقدمتها تنظيمات البلدان المنتجة للخامات — للنفط (الاوبيك) وللنحاس (سيبيك) وغيرهما . ويحاول المستعمرون الجدد فى آن واحد ان يجعلوا البلدان الغنية بمواردها الطبيعية والبلدان النامية الاخرى على طرفى نقيض . ولهذا الغرض نشرت الصحف فى الغرب ، كما وردت فى خطب رجال الدولة البارزين هناك ، احصائيات عن الارباح التى تجنيها بعض البلدان والخسائر التى تتكبدها البلدان الاخرى ، وادعوا ان هذه الظاهرة هى «عواقب وخيمة» ناجمة عن رفع اسعار الخامات والمواد الغذائية وغيرها . مما لا شك فيه ان مشكلة العلاقات بين البلدان النامية التى تملك الموارد الطبيعية وبين تلك التى لا تملكها مشكلة قائمة ،

بيد ان سبل حلها قد تم تشخيصها . وشاهدنا على ذلك نتائج الدورة الرابعة لليونكتاد التى انعقدت فى ايار (مايو) عام ١٩٧٦ ، حيث جرى بحث مسألة التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية بصورة خاصة ، وصادقت الدورة على قرارات بهذه المسألة بموجب تقرير السكرتارية . لا شك مع ذلك ان الاستعماريين الجدد سيزيدون من محاولاتهم فى اثارة عدم الثقة والخلافات بين البلدان النامية ، اذ انهم يسترشدون بمبدئهم الشهير المجرب «فرق ، تسد !» .

من المشكوك فيه ان تطرأ تغيرات جوهرية فى المستقبل القريب على تكتيك بعض دوائر الاستعمار الجديد . ويتلخص هذا التكتيك فى ان هذه الدوائر تحاول «تجميد» البؤر الاساسية للتوتر والنزاعات ، مثل ازمة الشرق الاوسط ومشكلة قبرص ، التى تمس مصالح بلدان افريقيا الحيوية . ذلك لان من شأن تسوية الاوضاع فى شرقى منطقة البحر الابيض المتوسط وفى الشرق الاوسط ان تتيح ليس للبلدان التى ترتبط ارتباطا مباشرا بهذه الاحداث فحسب ، بل ولدول افريقيا الاستوائية ، فرصة تركيز جهودها وطاقتها للنضال من اجل استقلالها الاقتصادى وتقدمها الاجتماعى . وان تطور الاحداث بهذا الشكل ليس من مصلحة الاستعماريين الجدد قطعا ، اذ انهم سيضطرون فى هذه الحالة الى مواصلة تقهقرهم .

لقد جاء فى الوثيقة الختامية التى اتخذها مؤتمر الاحزاب الشيوعية والعمالية فى اوروبا «من اجل السلام والامن والتعاون والتقدم الاجتماعى فى اوروبا» ان «الشعوب التى نالت حريتها واستقلالها اصبحت قوة عالمية متنفذة» * . انها تسهم اسهاما فعالا فى النضال ضد الامبريالية والاستعمار القديم والجديد وكافة اشكال السيطرة والاستغلال . لقد اكدت الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة فى الوثائق التى صادقت عليها على ضرورة اسهام البلدان النامية فى صياغة وتنفيذ كل القرارات المتصلة بحياة المجتمع العالمى على قدم المساواة . الا انه ، من

---

* انعقد هذا المؤتمر فى برلين فى تموز (يوليو) عام ١٩٧٦ .

المعروف ، ان الامبريالية والاستعمار الجديد لا يلتزمان ابدا بالوثائق الدولية . تعمل الامبريالية الغربية فى الواقع على تخريب قرارات الندوات الدولية المتعلقة بالبلدان النامية ، مما يحتم مواصلة اشتداد مجابهة هذه البلدان للاستعمار الجديد حدة ، وتعاظم نضالها ضد الامبريالية .

ان السنوات العشر او الخمس عشرة القادمة ستكون سنوات حاسمة بالنسبة للبلدان المتحررة فى افريقيا من حيث نتائج تطورها فى الطريق الذى اختارته ، طريق الاستقلال على اساس التوجه نحو الاشتراكية ، او على اساس الحفاظ على ارتباطها بالرأسمال العالمى وخضوعها للاستعمار الجديد . لا شك ان النضال ضد الامبريالية سيشتد حدة فى القارة .

وستلعب مواصلة اسهام البلدان الافريقية فى تعميق عملية الانفراج الدولى ، ودعم مبادئ التعايش السلمى ، باعتبارها قاعدة ثابتة من قواعد العلاقات بين الدول ، ستلعب دورا كبيرا فى ان تحرز النجاحات فى نضالها من اجل استقلالها السياسى الحقيقى واستقلالها الاقتصادى . ان الامن العالمى الثابت يتيح للدول النامية امكانات واسعة لتعجل من سيرها فى طريق التقدم . وان هذا الامر شرط من الشروط الاساسية لانسجام التطور الاقتصادى فى كل بلاد .

هذا وان انهاء سباق التسلح الذى يرتبط ارتباطا وثيقا بعملية الانفراج الدولى يزيح عبئا ثقيلا عن كاهل كل البلدان الافريقية ، وليس هذا فحسب ، بل يفتح امامها آفاقا للحصول على مساعدات اضافية . ثم ان فى امكان تحويل الوسائل المادية من المجال العسكرى الى المجال المدنى فى كل مكان ان يعمل على ان تنشط افريقيا كثيرا فى اسهامها فى التبادل الاقتصادى والتجارى العالمى .

ان افريقيا الحرة هى قوة كبيرة فى العلاقات الدولية . تكون اصوات البلدان الافريقية قرابة ثلث الاصوات فى هيئة الامم المتحدة ، وهى تشكل اكثر من نصف البلدان المساهمة فى حركة عدم الانحياز . ولذلك فان حل الكثير من المشاكل العالمية يتوقف على وحدتها المعادية للامبريالية . والجدير بالاشارة الى ان هذه

الوحدة لا تتعارض ابدا مع تلك الحقيقة القائلة ان التباين فى صفوف البلدان المتحررة سيزداد شدة من الناحية الاجتماعية . وان عملية تفاوت القوى الطبقية والصراع الطبقى سيشتدان حدة .

وان لنتائج مؤتمر الامن والتعاون فى اوروبا الذى انعقد فى هيلسنكى وانتهى بنجاح فى اول آب (اغسطس) عام ١٩٧٥ ، اهمية هائلة للبلدان المستقلة فى افريقيا . هذا وقد لعبت الدول الاشتراكية دورا من انشط الادوار فى الدعوة الى هذا المؤتمر الذى كان نصرا مبينا لكافة القوى المحبة للسلام .

تتضمن الوثيقة الختامية التى اقرها المؤتمر ، ووقعها قادة الدول الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية وكندا ، بيانا عن المبادئ التى يجب ان تسترشد بها الدول المشاركة فى المؤتمر فى علاقاتها المتبادلة . كما عليها ان تنطلق من روح هذه المبادئ حين تحقق روابطها مع كافة الدول الاخرى .

ان مراعاة مبادئ هذا البيان بدأب ومثابرة تقيم عراقيل خطرة امام توسع الاستعمار الجديد . كان الاتحاد السوفييتى بين الدول التى اقترحت هذا البيان ، منطلقا من افكاره الانسانية . لقد اشار ليونيد بريجنيف رئيس الوفد السوفييتى فى كلمته التى القاها فى المؤتمر الى ان هذه الانسانية صفة تلازم سياسة الاتحاد السوفييتى الخارجية والسياسة اللينينية للسلام والصداقة بين الشعوب .

ان الفشل والانهيار هو مصير الاستعمار الجديد من الناحية التاريخية ، وذلك لان عصرنا هو عصر التحول نحو الاشتراكية على النطاق العالمى ، وتعمق ازمة الرأسمالية العامة ، وتعاظم قدرة الاسرة الاشتراكية ، ومواصلة اشتداد التناقضات بين الامبريالية والبلدان النامية حدة . هذا وان ضمان تحقيق النصر باسرع ما يمكن هو مواصلة توطيد تحالف البلدان المتحررة مع دول الاسرة الاشتراكية ، التى تساندها سياسيا وتساعدها ماديا ، وكذلك تعزيز وحدة نشاطات البلدان النامية فى المسرح العالمى . لقد اكدت الوثيقة الختامية لمؤتمر الاحزاب الشيوعية والعمالية الاوروبية فى برلين «ان البلدان الاشتراكية وحركة البلدان غير المنحازة والقوى الثورية والتقدمية فى البلدان النامية والحركة العمالية والديمقراطية

تناضل من اجل تثبيت الروابط السياسية والاقتصادية العالمية الجديدة على اساس العدالة والتكافؤ» * .

هذا وان استمرار تغير نسبة القوى فى العالم لصالح الاشتراكية هو عامل اساسى كى تحقق بلدان افريقيا تطورها الاقتصادى والاجتماعى والسياسى بصورة مستقلة حقيقية ، وتحرز النجاحات فى نضالها ضد الاستعمار الجديد ، وصياغة استراتيجيتها الوطنية الخاصة بها .

---

* «البرافدا» ، ١ـ٧ـ١٩٧٦ .

محتويات

المقدمة ٣

الفصل التمهيدى . المرحلة الراهنة للنضال المعادى للامبريالية . . ١١

القسم الاول . التغيرات فى نسبة القوى ٣٧

الفصل الاول . الاستعمار الجديد فى السبعينات ٣٧

١ – بعض النتائج ٣٨
٢ – خواص تطور الاستعمار الجديد ٤٥
٣ – الاستعمار الجديد والاتجاه الاشتراكى ٦٨
٤ – الاستعمار الجديد وسلطة الدولة ٧٣

الفصل الثانى . ازمة العلاقات بين البلدان المتحررة والامبريالية . . ٨٠

١ – منابع الازمة ٨١
٢ – اسس التناقضات ٨٤
٣ – التناقضات التناحرية فى المجال الاقتصادى . . . ٩١
٤ – التصادمات السياسية ٩٩
٥ – التناقضات بين الايديولوجيات ١٠٥

الفصل الثالث . طابع تغيرات سياسة الدول الامبريالية فى افريقيا ١١٠

١ – الولايات المتحدة الامريكية تبحث عن شركاء . . . ١١١
٢ – انجلترا توطد علاقاتها التقليدية ١٢٣
٣ – فرنسا وظاهرة التبعية المتبادلة الجديدة ١٣٣
٤ – جمهورية المانيا الاتحادية : تحت ظل راية المجموعة الاوربية الافريقية ١٤٣

٥ ـ اليابان والدبلوماسية الاقتصادية ١٥٣
٦ ـ اسرائيل المعتدية فى عزلة ١٦٣

القسم الثانى . الجوانب الاقتصادية الخارجية ١٧٠

الفصل الرابع . الرأسمال الخاص الاجنبى فى افريقيا يجدد اساليبه ١٧٠

١ ـ ظروف جديدة للنشاط ١٧٠
٢ ـ البنية تتغير ١٧٦
٣ ـ الوظائف تتوسع ١٨٩

الفصل الخامس . نهج جديد فى سياسة «المساعدات» ٢٠٢

١ ـ اهم اداة بايدى الاستعمار الجديد ٢٠٢
٢ ـ مصادر التناقضات ٢٠٧
٣ ـ عبء الديون ٢١٨
٤ ـ مسألة الفاعلية ٢٢٣
٥ ـ بعض آفاق المستقبل ٢٢٨

الفصل السادس . وضع بلدان افريقيا غير المتكافئ فى التجارة مع
الدول الرأسمالية ٢٣٦
١ ـ عدم التكافؤ ظاهرة طبيعية ٢٣٧
٢ ـ مدى مبدأ عدم التكافؤ ٢٤٢
٣ ـ الثورة العلمية التكنيكية تزيد الهوة عمقا ٢٤٩

الفصل السابع . التكامل الامبريالى فى نظام الاستعمار الجديد . . ٢٥٥

١ ـ اساليب ووسائل التاثير ٢٥٥
٢ ـ توسيع قاعدة الاستعمار الجديد الجماعى ٢٦٩
٣ ـ افريقيا وتكتيك المستعمرين الجدد ٢٧٧

القسم الثالث . المشاكل الاجتماعية والفكرية ٢٨٧

الفصل الثامن . التوسع الفكرى للاستعمار الجديد والعلم البرجوازى ٢٨٧

١ ـ استخدام العلم ٢٨٨
٢ ـ اتجاهات البحوث ٢٩١
٣ ـ نظريات الاستعمار الجديد ٢٩٥
٤ ـ العلم والدعاية ٣٠٠
٥ ـ مشكلة «الركيزة الاجتماعية» ٣١١
٦ ـ الكوادر الوطنية ٣١٨

الفصل التاسع . الاستعمـــار الجديد وسياسة القيادة الصينيـــة فى
الظروف الراهنة ٣٢٩
١ ــ الجوهر الحقيقى للنظريات الماوية ٣٣١
٢ ــ التماثل فى اساليب التغلغل ٣٣٤
٣ ــ التحالف مع الامبريالية ٣٤٧
القسم الرابع . المرحلة المعاصرة للنضال من اجل الاستقلال . . ٣٥٦
الفصل العاشر . نضال شعوب افريقيا ضد الاستعمار الجديد ٣٥٦
١ ــ اتجاهات النضال ٣٥٦
٢ ــ المقاومة الجماعية ٣٦٣
٣ ــ العوامل العالمية ٣٧٤
٤ ــ الصعاب يمكن تذليلها ٣٧٩
الفصل الحادى عشر . الاستراتيجية الوطنية للبلدان ذات الاتجاه
الاشتراكى ٣٨٨
١ ــ مواقع الانطلاق ٣٨٨
٢ ــ المشاكل الداخلية ٣٩١
٣ ــ استراتيجية العلاقات الاقتصادية الخارجية ٣٩٩
الخاتمـــة ٤١٠

الى القراء

ان دار التقدم تكـــون شاكرة لكم اذا تفضلتم وأبديتم لها ملاحظاتكم حول ترجمة الكتاب وموضوعه ، وشكل عرضـــــه ، وطباعته ، واعربتم لها عن رغباتكم .

العنوان : زوبوفسكى بولفار ، ١٧ .

موسكو الاتحاد السوفييتى

طبع فى الاتحاد السوفييتى

НЕОКОЛОНИАЛИЗМ И АФРИКА В 70-х ГОДАХ

На арабском языке